جامعة مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص تعاون دولي

الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية التركية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة (2023-2002)

من إعداد الطالبة: قواسمية أمال

تحت إشراف الأستاذ: بوغازي عبد القادر

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الإنتماء	الصفة
بلغيث عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
بوغازي عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	مقررا مشرفا
فراحي محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	مشرفا مساعدا
عباسي عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	ممتحنا
جعبوب محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	ممتحنا
شاربي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

شـــــكروعرفان

الحمد لله على عظيم فضله وعطاياه، أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أتمنى من الله أن يكون خالصا لوجهه الكريم، ينتفع منه طلبة العلم.

الحمد لله الذي أبدل ساعة الضيق والمحن والسقم بساعة الفرج والمنح والعافية، تعجز الكلمات عن شكر كل من ساعدني ووقف إلى جانبي وساندني ولو بكلمة طيبة.

كل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف "بوغازي عبد القادر" الذي أطّر دراستي ورافقني طيلة هذا المشوار العلمي، وأنار لي طريق البحث بنصائحه وتوجيهاته القيمة، دون أن أنسى الأستاذ المشرف المساعد فراحي محمد الذي لم يبخل علي بمساعدته، كما لايفوتني أن أشكر البروفيسور "عبد الله بلغيث" والأستاذ "بلعربي علي"، والبروفيسور "شكاكطة عبد الكريم"على دعمهم ومساعدتهم، ولجميع أساتذتي بقسم العلوم السياسية بجامعة عبد الحميد بن باديس.

كما أتقدم بالشكر لزميلتي "كرومي سليمة" على حسن تعاونها، والزميل والأخ سحنون عبد القادر الذي لم يبخل علي بمساعدته.

كما أقدم شكري مع أسمى عبارات التقدير والإحترام إلى أساتذتي الكرام الموقرين في لجنة المناقشة لتكرمهم وتفضلهم عليّ بقبول مناقشة هذه الأطروحة وتحمّلهم عناء القراءة والتقييم والتوجيه، متمنية أن تكون في ميزان حسناتهم.

أشكر عائلتي وأسرتي على دعمهم، كما لايفوتني أن أشكر زوج أختي معزوز توفيق ولصديقه ابراهيمي محمد المقيم بتركيا على مساعدته لي في جلب كتاب مهم من خارج الوطن دون مقابل مادي.

الإهداء

أهدي ثمرة عملي وصبري واجتهادي لوالدي الكريمين أبي وأمي اللذان لايمكنني أن أوفي حقّهما طوال ما حييت، لدعمهما المتواصل لي إلى غاية كتابة هذه الكلمات ودعواتهم التي حمتني بفضل الله من أشد الإبتلاءات أطال الله في عمرهما ورزقهما الصحة والعافية.

إلى إخوتي وأحبائي عبد الباقي وعبد الله وأخواتي حبيبات قلبي ماجدة، نبيلة، لبنى ، رفيقة وأزواجهن وأولادهم.

إلى زوجي العزيز الذي صبروتحمل عناء إنشغالي وأولادي فلذات قلبي ملاك، زكريا وأنس.

أهدي هذا العمل لكل طالب علم واجه عقبات في طريقه، وشعر في يوم من الأيام أنه بعيد عن تحقيق أحلامه لأقول له لايأس مع الحياة، لكل من يؤمن بأن الغد أفضل أهدي هذا العمل.

خطة الدراسة

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية و سماتها

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية و أبعادها

المطلب الثالث:وسائل السياسة الخارجية و أهدافها

المبحث الثاني: النظريات الكلية المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب الأول:. النظرية الواقعية

المطلب الثاني :النظرية اللبرالية

المطلب الثالث: النظرية البنائية

المبحث الثالث: النظريات الجزئية وتفسير السياسة الخارجية

المطلب الأول: نموذجي ريتشارد سنايدر وغراهام أليسون لتفسير صناعة القرار

المطلب الثاني: نظرية الدورفي السياسة الخارجية

المطلب الثالث: نماذج التغيروالإستمرار في السياسة الخارجية

المبحث الرابع: النظام الدولي وتأثيرتحولاته على السياسة الخارجية" مقاربة نظرية"

المطلب الأول: تعريف النظام الدولي

المطلب الثاني: بنية النظام الدولي

المطلب الثالث: تحولات النظام الدولي وأثرها على مسار السياسة الخارجية

الفصل الثاني: أبعاد السياسة الخارجية التركية بين المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية (2002_2023)

المبحث الأول: المرتكزات الداخلية للسياسة الخارجية التركية

المطلب الاول : المقومات الثابتة المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: المحددات المتغيرة المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

المطلب الثالث:المقومات الشخصية ودورها في التأثير على السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية كمحدد للسياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: تركيا وعلاقاتها مع الدول العربية

المطلب الثاني:تركيا ودورها في الدائرة الإقليمية الشرق أوسطية غير العربية

المطلب الثالث:تركيا وجوارها الإقليمي في آسيا الوسطى ،القوقاز ودول البلقان

المبحث الثالث: انعكاسات البيئة الدولية على مسار السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: التحالف والخلاف في العلاقات التركية الأمريكية

المطلب الثاني: نحو تعزيز الدور التركي في آسيا وتوسيع نفوذها في إفريقيا

المطلب الثالث: موقع تركيا ضمن الشراكات والتحالفات الإقليمية والدولية

الفصل الثالث: مضامين الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية(2002_2023)

المبحث الأول :السياق التاريخي للسياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: ملامح السياسة الخارجية التركية قبل وبعد سنة 2002

المطلب الثاني: ثوابت وأولويات السياسة الخارجية التركية تاريخيا

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية التركية وفق إديولوجية حزب العدالة والتنمية

المطلب الأول: المرجعيات الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية التركية من منظور حزب العدالة والتنمية

المطلب الثاني: دور حزب العدالة والتنمية في إعادة صياغة مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث : مراحل التغير في السياسة الخارجية التركية (2002_2023)

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية ضمن الدبلوماسية والقوة الناعمة (2002_2010)

المطلب الثاني: مراجعة إستراتيجيات السياسة الخارجية التركية في إطارالقوة الصلبة والذكية (2011_2023)

الفصل الرابع : تقييم السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية واستشراف مستقبلها

المبحث الأول: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع المتغيرات الدولية الراهنة والتحديات الداخلية والخارجية

المطلب الأول: تكيف السياسة الخارجية التركية مع المتغيرات الدولية الراهنة

المطلب الثاني :تحول السياسة الخارجية التركية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية

المبحث الثاني:إنجازات السياسة الخارجية التركية ورهاناتها المستقبلية

المطلب الأول:الإنجازات الكبرى للسياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: رهانات السياسة الخارجية التركية بين القيود والفرص

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية التركية في ظل التحديات الدولية الراهنة

المطلب الأول: سيناريو التهدئة و المرونة في التعامل مع التوترات

المطلب الثاني: سيناريو التصعيد و استخدام القوة الصلبة

المطلب الثالث: سيناريو التكيف مع الوضع الراهن وفق المتطلبات البراغماتية

خاتمة

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

مع نهاية الحرب الباردة شهد العالم عدة تحولات أبرزها سقوط جدار برلين، وانهيار الإتحاد السوفياتي مما أدى إلى تفكك المعسكر الشرقي، وقد أدت هذه الأحداث إلى تغييرات على مستوى النظام الدولي وتوازن القوى وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة، وكذلك تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية.

تغير النظام الدولي نتج عنه تحولات على مستوى المفاهيم الجوهرية في العلاقات الدولية والقضايا التي حملت تحديات أثّرت إنعكاساتها على الدول، وتحديدا على سياساتها الخارجية التي استجابت لها هذه الأخيرة من خلال التغير. هذه الظاهرة التي بدأ الإهتمام بها في حقل السياسة الخارجية نظرا لتداعيات التغيرات التي حدثت على مستوى النظام الدولي.

ومن هذا المنطلق، تتناول الدراسة تركيا باعتبارها من الدول التي تأثرت بمخرجات النظام الدولي وأبدت ردود أفعال إتجاه المتغيرات الدولية الراهنة الأثر، والتي عرفت سياستها الخارجية تغيرا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002، والبحث سيتناول ظاهرة الإستمرارية والتغير خلال فترة قيادة حكم حزب العدالة والتنمية من 2002إلى 2023.

أحدثت تركيا قطيعة مع ماضيها العثماني فور قيام الدولة الحديثة سنة 1923 من طرف "مصطفى كمال" كما تبنّت هذه الدولة ذات الموقع الجيوستراتيجي المطل على البحار والمضائق المائية والغنية بإرثها العثماني، سياسة التّحالف مع الغرب من خلال عضويتها في حلف الناتو سنة 1952 خوفا من المدّ السوفياتي الشيوعي، إذ وجدت نفسها بعد تفكك الإتحاد السوفياتي أمام وضع دولي جديد متغير، وراحت تبحث عن دور لها لاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي أهملتها لفترة طويلة من الزمن بسبب قربها من محور الغرب وانسلاخها من كل مايمتّ بصلة مع قربها الجغرافي الذي يضّم في عمقه التاريخ والدّين المشترك.

إضافة إلى ما تم ذكره، كانت تركيا تعيش حالة من التشرذم الهوياتي والتاريخي والديني الذي أثر على تاريخها السياسي، فبعد سلسلة طويلة من الإنقلابات تم على إثرها طمس جميع مظاهر الممارسات الديمقراطية والشرعية والعديد من فضائح الفساد التي أدّت إلى أزمات إقتصادية خانقة، ظهر حزب العدالة والتنمية الذي شهدت السياسة الخارجية التركية بوصوله إلى السلطة سنة 2002 تغيّرا بارزا في توجهاتها، حيث حاولت إستعادة المجد العثماني ضمن تصور العثمانية الجديدة للعب دور قيادي و فعال إقليميا وفق رؤية فكرية وخطاب حضاري أساسه التاريخ العثماني والجغرافيا والإعتدال الديني مع البانوراما الثقافية، لتحقيق قفزة إقتصادية أثرّت إيجابا على مكانة ودور تركيا، من خلال السعي إلى كسب تأييد الشعب.

وتم تجسيد ذلك من خلال إعادة تعريف مبادئ السياسة الخارجية التركية حسب منظّرها ووزير خارجيتها السابق "أحمد داود أغلو"، الذي أطّر ذلك في كتابه " العمق الإستراتيجي" ضمن مبادئ جديدة أهم ما جاء فيها إحداث سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار مع إحداث توازن بين الأمن والديمقراطية، فلا مجال لتقييد الحريات مهما كانت المخاطر، وهذا ما ظهر جليا في تحسين علاقاتها مع دول كانت بينها توترات كاليونان وسوريا والعراق و إيران بتحول العلاقات إلى قدر كبير من المرونة و التعاون.

إلى جانب تأثيرها في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار كالبلقان، الشرق الأوسط، القوقاز و آسيا الوسطى، إنتهجت تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتكزة على تحالفاتها الدولية كحلف الناتو وسعيها للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي كما اعتمدت دبلوماسية متناغمة من خلال مشاركتها في العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية. وقد ساهمت هذه المبادئ في تمكين تركيا من تحقيق أهدافها الإستراتيجية، ممهدة الطريق نحو غايتها الأسمى والمتمثلة في استعادة دورها الإقليمي وتعزيز ارتباطها بمحيطها التاريخي، الذي ظل مغيبًا لفترة طويلة من الزمن بما يخدم مصالحها الوطنية.

عملت تركيا بهذه المبادئ في الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2010 إذ عرفت البيئة الداخلية و الإقليمية و الدولية تحولات تعاملت معها تركيا بمرونة و سلاسة حيث قامت بحزمة من الإصلاحات داخليا، أبرزها تعديل الدستور و تخفيف إنخراط مؤسسة الجيش في السياسة وفي مختلف القطاعات و هذ ما لاقى ترحيبا دوليا و أوروبيا على الخصوص.

أما إقليميا فكان لموقفها من حرب العراق سنة 2003 برفض البرلمان التركي لمذكرة السّماح للقوات الأمريكية العبور إلى العراق عبر أراضيها أثرا إيجابيا في علاقاتها مع الدول الإقليمية والعربية خصوصا، كما أن سياستها مكّنتها من التعاون مع إيران وسوريا بشأن الأقلية الكردية و التضييق عليها لمنعها من إقامة دولتها.

نتيجة لهذه التحولات، شهدت العلاقات التركية العربية إنتعاشا ملحوظًا و تقدما كبيراً، تُوج بتوقيع العديد من الإتفاقيات و البروتوكولات التي عززت التعاون بين الجانبين، وبفضل هذا التقارب أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية، مما منحها دوراً أكثر فعالية في القضايا الإقليمية، كما برزت أنقرة كوسيط في عدة أزمات بالمنطقة مستفيدة من موقعها الجيوسياسي.

في الوقت ذاته، واصلت تركيا تعزيز علاقاتها مع شركائها التقليديين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكيةوكثفت جهودها للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وبدأت رسميا مفاوضات العضوية عام 2005 رغبة منها لتعزيز مكانتها ضمن المنظومة الأوروبية، كما حرصت على توسيع دائرة نفوذها الدولي . فقد اتجهت إلى بناء شراكات

جديدة خارج محيطها الإقليمي، خاصة مع دول إفريقيا وعملت على تطوير علاقات إقتصادية وتجارية قوية إلى جانب تعزيز التعاون الدبلوماسي والثقافي، مما ساهم في ترسيخ حضورها كلاعب فاعل في الساحة الإقليمية.

لكن تحسن العلاقات لم يستمر على حاله، فباندلاع الثورات العربية سنة 2011 وجدت تركيا نفسها أمام وضع إقليمي جديد خاصة مع الفراغ الأمني الذي تعيشه المنطقة أهمها سوريا الدولة الجارة التي عرفت إنتفاضة شعبية إنتهت بحرب ودمار وتفشي لجميع المخاطر العابرة للحدود أهمها الإرهاب هذا من جهة، من جهة أخرى طرأت العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي ساهمت في ظهورها جملة من المتغيرات الدولية التي أفرزها النظام الدولي الذي يعيش حالة من الفوضى والإزدواجية في المعايير.

هذا ماجعل صناع القرار في تركيا يعدّلون من السياسة الخارجية وينتهجون سياسة أكثر واقعية مرتكزة على منطق لا تصفير مشكلات مع أي دولة إذا تعلق الأمر بسيادة وأمن تركيا ومصالحها الإقتصادية، مع استخدام القوة إلى جانب الدبلوماسية وهذا ما طبع التغير على سياستها الخارجية، سواء من حيث الأقوال أو الأفعال فبعد النهج الناعم الذي دعت إليه تركيا والذي برز جليّا في العشرية الأولى من الألفية الثالثة إلا أنها لجأت إلى نهج تدخّلي يقوم على القوة الصلبة، وهذا ما استدعى الباحثة لدراسة ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية التركية ومدى تأثرها بالمؤثرات الداخلية والخارجية، الدولية منها على الخصوص.

1_التعريف بالموضوع:

يعتبر موضوع السياسة الخارجية التركية من المواضيع التي إكتست إهتماما جليّا أكاديميا وسياسيا خاصة مع مجيء حزب العدالة والتنمية الذي أعاد رسم صورة تركيا بطريقة تجلب الأنظار إليها، قاطعا أشواطا في التنمية بعد أن كانت تركيا تتخبط في مشاكل داخلية إقتصادية وسياسية أهمها عدم الإستقرار السياسي وتغييب دور الأحزاب مع طمس الديمقراطية بفعل تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وقيامها بالعديد من الإنقلابات، وهذا ما دفع بحزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة سنة2002 إلى أخذ مسؤولية التغيير على عاتقه، بداية من داخل تركيا والقضاء تدريجيا على جميع العقبات التي تحول دون تمكين الدولة من أداء أدوار تليق بتاريخها العريق وإمكانياتها الجغرافية والبشرية.

والبداية كانت من جوارها الشرق أوسطي وتبني سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار مع تكثيف العلاقات مع جميع دوائر العالم، والإنطلاق من نظريات وأسس فكرية نظّر لها" أحمد داودأوغلو "وطبّقها بمعيّة "رجب طيب أردوغان" و"عبد الله غول"، في العشرية الأولى من الألفية الثالثة للقرن الواحد والعشرون (2002_2010)، والتي أتت أُكلها رغم ظهور بعض التحديات الإقليمية والدولية كغزو العراق 2003 وقيام أمريكا بالحرب على الإرهاب، ومحاولة تركيا إيجاد أدوار لها وملء الفراغ في المنطقة، ثم المرحلة الثانية (2011_2023) التي عرفت تحولات وتغيرات وتحديات

مقدمة

داخلية مسّت بأمن تركيا أهمها أحداث جيزي بارك سنة 2013 ومحاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016 ما أدى إلى تغيير النظام في تركيا باستفتاء دستوري بتاريخ 16 أفريل 2017 الذي أصبح ساري المفعول بعد الإنتخابات العامة سنة 2018 وصاحب هذا التّحول حزمة من التعديلات طالت أهم مؤسسات الدولة أهمها المؤسسة العسكرية والقضائية كل هذه التغييرات صاحبها تغيير في لهجة وسلوك تركيا الخارجي إزاء الأخطار التي واجهتها أهمها خطر إرهاب حركة فتح الله غولن وحزب العمال الكردستاني. هذا الأخير الذي تضاعف خطر وجوده باندلاع ثورات الربيع العربي التي كانت بمثابة إختبار حقيقي لمبادئ السياسة الخارجية التركية.

في ظل هذه الظروف سعت تركيا إلى حماية أمنها باستخدام القوة الخشنة، والمحافظة على مصالحها الإقتصادية والتصرف بكل براغماتية وعقلانية من خلال تواجدها في ليبيا وفي شرق المتوسط للتنقيب عن النفط والغاز.

وأمام جميع التحديات التي تواجه تركيا تسعى هذه الأخيرة إلى فرض مصالحها بالتواجد غربا في إطار علاقاتها مع دول حلف الناتو، والتوجه شرقا وإقامة علاقات إستراتيجية كعقد إتفاقية شراء أنظمة الدفاع الصاروخي S400

وعليه ستحاول الدراسة معرفة وتحليل حدود الثبات والتغير في السياسة الخارجية التركية في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2023 أي منذ إعتلاء حزب العدالة والتنمية السلطة، مع التعرف على أهم المحددات الداخلية والخارجية الموجهة لسلوك تركيا الخارجي، والتطرق إلى أهم توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه محيطها الإقليمي والعالمي في إطار علاقاتها مع أهم الدول والمنظمات والأحلاف الدولية لمعرفة طبيعة السياسة الخارجية التركية، مع التطرق إلى حزب العدالة والتنمية الذي إنطلق من برنامج ونظريات وأسس ومبادئ واستراتيجيات كيّفها وفقا للظروف الداخلية والخارجية.

حلّلت الدراسة أهم المتغيرات الدولية التي أحدثها النظام الدولي التي لاتزال تداعياتها قائمة، مع أهم التحديات التي طرحها والتي استدعت تدخلا من تركيا وفق مدركات صانع القرار لمعالجتها وفقا لأسلوب القوة الناعمة والصلبة والذكية، كما بيّنت مسار السياسة الخارجية التركية بثوابتها ومتغيراتها، والعوامل المسببة لذلك وتداعياتها مع التنبؤ بمستقبل توجهاتها.

2_الأهمية العلمية و العملية للدراسة:

أ_ الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية للموضوع في السعي إلى تحليل السياسة الخارجية التركية من 2002 إلى 2023 تحليلا نظريا وواقعيا، وذلك بالتطرق إلى أهم النظريات الكلّية والجزئية التي تخدم موضوع الدراسة، من خلال إيجاد تفسيرات علمية لقرارات السياسة الخارجية التركية والتنبؤ بمستقبلها في ظل نظام دولي فوضوي وبيئة إقليمية مضطربة وواقع داخلي مهدد، وللتّمكن من ذلك تطرّقت الدراسة إلى تمحيص محددات السياسة الخارجية التركية

الداخلية و الخارجية مع التعرض إلى أبرز التغيرات التي طرأت عليها و تفسيرها وتحليلها، مع إبراز كيفية تأثير المتغيرات الدولية الراهنة باختلاف مجالاتها على صنع السياسة الخارجية لدولة تركيا في إطار تفاعل المؤثرات الداخلية والخارجية بشقيها الإقليمي والدولي .

فتسارع الأحداث في تركيا ومحيطها المضطرب، شد الباحثة لدراستها ومعرفة تطوراتها لاسيما في فترة حكم حزب العدالة والتنمية الذي بذل مجهودات كبرى لتغيير صورة تركيا ومكانتها، لاسيما وأنها حقّقت تطورا في مجال الصناعات الدفاعية التي مكّنتها من إقامة علاقات مع العديد من دول العالم، والدفاع عن مصالحها ولو باستخدام القوة، والسعي لتغيير وضعها دوليا من خلال الإنخراط في عمليات عسكرية خارج حدودها تحقيقا لمصلحتها وتقنين ذلك من خلال عقد إتفاقيات مثلما هو الحال بينها وبين ليبيا من خلال توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بترسيم المناطق الإقتصادية الخالصة التي تسمح لها بالتنقيب عن مصادر الطاقة في شرق المتوسط، بحثا عن أدوار محورية في النظام الدولي من خلال الدعوة إلى تغييره بسبب تداعياته السلبية عليها وذلك بالسعي إلى إقامة نظام دولي أكثر عدلا.

ب-الأهمية العملية:

نطمح من خلال هذا البحث إلى إثراء المكتبة من جهة و مساعدة الطلبة في بحوثهم كون موضوع البحث جديد مقارنة بمواضيع أخرى، فخلال فترة بحثنا لاحظنا شُحاً في المراجع التي تتناول موضوع تأثير المتغيرات الدولية خاصة المستجدّة على السياسة الخارجية التركية، إذ أن أغلبها يتعرض إلى السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط أو مع أحد دوله، ويعتبر هذا البحث إضافة يمكن أن تنوّر الباحث في تحليله لاسيما مع توفر الجانب النظري الذي يقدم إضاءة يمكن من خلالها فهم السلوك الخارجي لدولة تركيا تجاه قضية معينة أو فترة ما.

3_أسباب إختيار الموضوع:

يرجع إختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

أ_الأسباب الذاتية:

إهتمامي بالشأن التركي و السعي نحو التخصص في هذا المجال بالتحليل المبني على أسس نظرية و فكرية موضوعية، لاسيما وأن أطروحتي المقدمة لشهادة الماستر كانت تتمحور حول المسيرة التركية للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي بين الشراكة والعضوية. كما أتمنى من الله أن يكون هذا البحث صدقة جارية ينتفع به جميع الطلبة الذين يسعون إلى البحث في هذا الموضوع.

ب_الأسباب الموضوعية:

من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع هو طبيعته الحيوية حيث يعتبر من المواضيع الهامة، كذلك طبيعة السياسة الخارجية لدولة تركيا كون امتداد سياستها إلى دول أخرى ذات العلاقة لاسيما و أنها

دولة علمانية ذات جذور إسلامية تتميز بموقع إستراتيجي حساس جدا تربطها علاقات مع الكثير من الدول المجاورة و غير المجاورة، وتشخيص طبيعة التفاعلات الدولية المؤثرة في سياستها الخارجية وفق مبادئها و أهدافها و مصالحها، مع القيام بإسقاط الجانب المفاهيمي والنظري على متغيرات الدراسة، والتوصل إلى تحليل أكاديمي علمي منهجي.

4_أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية التركية في الفترة الممتدة من 2002 إلى2023، أي منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة من خلال:

_التعرض إلى الأطر النظرية التي تخدم الدراسة.

_التعرف على أهم المحددات والعوامل الداخلية وكذا الإقليمية والدولية المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية التركية، وطبيعة العلاقات التركية مع مختلف الدوائر الإقليمية والدولية في إطار الفواعل الدولية وغير الدولية، مع التعرض إلى دراسة النظام الدولي ومايفرزه من تحولات ورهانات تؤثر على مسار ها .

_ تبيان تطور السياسة الخارجية التركية منذ 2002 تحديدا منذ تاريخ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم ودور هذا الأخير في تغيير معالم سياسة تركيا في مرحلتين زمنيتين مفصليتين قبل وبعد الثورات العربية ومعرفة أسباب ومظاهر التحول من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة فالذكية.

_ التطرق إلى ثوابت وأولويات السياسة الخارجية التركية مع مبادئها وأهدافها .

_ إبراز طبيعة التحوّل أوالتّغير في السياسة الخارجية التركية ومسبّباته.

_التّعرف على أهم التّحديات الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية التي تواجه تركيا، وكيفية التعامل معها إنطلاقا من مكانتها ودورها في النظام الدولي مع استشراف مستقبلها.

5_أدبـيات الـــــدراسة:

أ_ الأدبيات التي تطرقت إلى موضوع السياسة الخارجية:

- **كتاب تحليل السياسة الخارجية للمؤلف "محمد السيد سليم** "الطبعة الثانية سنة 1998، يعتبر هذا الكتاب مرجع رئيس يعتمد عليه الباحثون في ميدان السياسة الخارجية، وأغلب المراجع باللغة العربية تعتمد عليه وتعتبره مصدرا هاما في البحث، ميزة هذا الكتاب أنه ألمّ بجميع أو لنقل أغلب العناصر والقضايا الهامة التي تتعلق بالجانب النظري في تحليل السياسة الخارجية، وتقديم أمثلة واقعية، وبالرغم من أن طبعة الكتاب قديمة نوعا ما إلا أنها لاتزال معتمدة.

تطرق الدكتور "محمد السيد سليم" إلى تقديم تعريف للسياسة الخارجية التركية_ وكان جامعا مانعا_، مع ذكر خصائصها وأنماطها ووحداتها، كما تناول محددات السياسة الخارجية الداخلية والخارجية وحتى المتغيرات الموضوعية الخاصة بصانع القرار الذي يعمل على صنع السياسة الخارجية التي تتطلب هي الأخرى خطوات معينة.

لا يختلف إثنان على أهمية هذا المؤلف، إلاّ أن هناك تطورات ومستجدات في المجال العلمي والتقني في هذا المجال، وأحداث ظهرت بعد إنجاز هذا الكتاب ما يعني الإعتماد عليه في جزيئات معينة، كون أن بحثنا يعالج الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2023، والتي تميزت بالعديد من الأحداث والمجريات غيّرت العديد من المفاهيم.

- **كتاب مأساة سياسات القوى العظمى Tragedy of Great Power Policies للمؤلف "جان مرشايمر" "Maearsheimer, J.J" سنة 2001**، يعد من أهم المراجع التي تناولت النظرية الواقعية واللبرالية تناول الكتاب صور الواقعية الكلاسيكية لمورغانتو والواقعية البنيوية، تحدث عن نظرية والتز ونظرته للدول وحوافزها للحصول على القوة، مستفيضا في شرحه للفوضى والصراع على القوة، وأسباب التنافس بين القوى العظمى، مفسّرا سلوك الدول القائم على الشك والقلق حفاظا على بقاءها.

من أهم القضايا التي تناولها المؤلف التسلسل الهرمي لأهداف الدولة، ويعد البقاء هو الهدف الأول للقوى العظمى إضافة إلى الوحدة الوطنية وتوازن القوى، مع شرح التعاون بين الدول الذي يعيقه عاملان مهمان في ظل بنية النظام الدولي الفوضوية، وهما المكاسب النسبية والقلق، حيث الأمن يعد سلعة نادرة تحاول الدول بلوغه بلجوءها إلى الحرب أو التحالف ، كما عالج الكتاب التصور الواقعي وأشار إلى النهج اللبرالي من خلال الإختلاف الموجود بين المنظورين.

ب_ الأدبيات التي تطرقت إلى النظام الدولي:

- **كتاب تطور النظام السياسي الدولي للدكتورة نوار محمد ربيع الخيري**، طبعة 2019، إستندنا في بحثنا على بعض المعطيات المهمة التي وردت في هذا المرجع، تطرقت الباحثة في مؤلفها إلى الملامح الأولى لتشكل النظام الدولي عبر مختلف مراحله ومميزاته، مع ذكر مكوناته من فواعل أساسية وثانوية، كما تناولت بعض الآليات التي أفرزها النظام الدولي على رأسها العولمة وما حوته من مضامين.

تطرقت المؤلفة إلى بعض نماذج القوى الصاعدة والقوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي، وأهم الأحداث الدولية في القرن الواحد والعشرين وهي أحداث 11 سبتمبر2001 مع إلقاء الضوء على الإستراتيجية الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وإنتهاج أمريكا الحرب على الإرهاب، كما تناولت الباحثة القوة الناعمة وأحداث الربيع العربي التي غيّرت واقع بعض الدول العربية.

الملاحظ أن هذا المؤلف عالج العديد من العناصر المتعلقة بالنظام الدولي، لكن في جزئية التغيير الذي لحق بالدول العربية جرّاء ثورات الربيع العربي لم تقدم الباحثة العلاقة أو تداعيات هذه الأحداث على تجاذبات القوى الكبرى بصفة عامة وعلى النظام الدولي بصفة خاصة، كما أن تطرقها للعولمة والقوة الناعمة بدا وكأنهما منفصلان عن الموضوع دوت إظهار الجانب العلائقي المتّصل بموضوع البحث.

ج_ المراجع التي تطرقت إلى السياسة الخارجية التركية هي:

- كتاب العمق الإستراتيجي "المكانة الدولية لتركيا" لمؤلفه وزير الخارجية التركي السابق "أحمد داود أوغلو" سنة 2010 الذي تناول فيه محددات القوة الثابتة والمتغيرة، مع ذكر أهم النظريات الجيوسياسية العالمية التي تناولت المناطق الإستراتيجية في العالم التي تقع تركيا ضمنها، التي تضم الإرث التاريخي والبعد الجغرافي الذي مكّن تركيا من إستخدامه كأداة للحصول على مكاسب من الدول الغربية، وهذا مايعد عمقا إستراتيجيا لها، كما تناول المؤلف التوجهات الجديدة للسياسة التركية منذ الحرب الباردة لاسيما مع عدة دوائر إقليمية ودولية، مع دورها ضمن المنظمات الإقليمية وحلف الناتو وكذا علاقاتها مع دول الإتحاد الأوربي، المرجع تطرّق أيضا إلى الأخطاء التي وقعت فيها تركيا من حيث إحداث القطيعة التاريخية مع هويتها و ضرورة تفادي هذه الأخطاء مستقبلا كون أنها أفقدتها المكانة التي ترغب في تبوئها إقليميا و دوليا، وتطرّق إلى الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية المبنية على ستة أسس لضمان سياسة خارجية إيجابية وفعالة.

تحدث "أحمد داود أوغلو" عن الموقع الجيواستراتيجي لتركيا الذي يمكنها من التحول من دور هامشي إلى دور مركزي وذلك بالرجوع إلى عمقها في الشرق الأوسط، ومحيطها مع الإنفتاح على عدة دوائر كإفريقيا.

بالرغم من أن الكتاب يعد مصدرا هاما للباحث الذي يسعى لدراسة تركيا، والتعرف على أهم أبعادها، إلا أنه لم يتناول المتغيرات الدولية المتعددة الأبعاد المؤثرة على تركيا وردود أفعال هذه الأخيرة تجاهها، كما أنه لم يتنبأ ببعض الأحداث التي انفجرت بعد صدور الكتاب كأحداث الربيع العربي، ولم يضع حلول مستقبلية في حالة تعثر السياسة الخارجية نتيجة لظهور مستجدات ومخاطر داخلية وخارجية، أي أنه لم يقدم بعض الحلول العملية لبعض القضايا التي تسببت في تردي العلاقات بينها وبين سوريا، رغم أن الكتاب تم نشره سنة 2001، وأضاف له فصلا جديدا في طبعة أولى سنة 2010 وثانية سنة 2011.

- كتاب السياسة الخارجية التركية الإتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة للمؤلف "عماد قدورة"سنة 2021، الذي تناول الكاتب ضمنه جذور السياسة الخارجية التركية وتطوراتها عبر عدة محاور "أروبا، البلقان، الشرق الأوسط....الخ) منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة إلى غاية بدايات الدور الإقليمي التركي من سنة 1991 _ 1993،كما تطرق إلى السياسة الخارجية التركية من سنة 1997_ 2011 بتشكل حركتي الرؤية الوطنية والخدمة باعتبارهما من

مقدمة

الحركات الإسلامية الفاعلية في تركيا وتأثيرهما على السياسة الخارجية التركية، فالأولى (حركة الرؤية الوطنية) تأسست على يد نجم الدين أربكان ، وهي حركة إسلامية تتبنى العمل السياسي والتي انبثق منها حزب الرفاه الذي إنقسم بعد حظره لجناحين الأول شكل حزب الفضيلة ثم السعادة بزعامة "رجاء قوطاني" والجناح الثاني أسس حزب العدالة والتنمية بزعامة "رجب طيب أردوغان"، "عبد الله غول"، "بولنت ارينج"، "بشير أتلاي" وشكلوا حزب العدالة والتنمية، أما الثانية فهي جماعة الخدمة بزعامة "فتح الله غولن"، التي كانت تنشط في المجال الإجتماعي والتي اتهمت فيما بعد وصنفت على أنها منظمة إرهابية بسبب ضلوعها في الإنقلاب الفاشل سنة 2016.

تناول هذا الكتاب أهم المحطات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية التركية، بداية من ثورات الربيع العربي إلى إنقلاب 2016، مع ذكر أهم التغييرات التي مست السياسة الخارجية التركية.

بالرغم من أن الكتاب تطرق إلى أهم القضايا في السياسة الخارجية التركية، إلا أنه لم يفصّل في العلاقة بين المؤثرات الخارجية والداخلية في تشكل السياسة الخارجية التركية.

- **مقال "لأحمد داود أوغلو "بعنوان معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم**، تحدث في مقاله هذا عن موقع تركيا المركزي الذي يتوسط القارة الإفريقية والأوراسية مايجعله مركزيا ومحوريا وهذا مايمكنها من المناورة، في عدة أقاليم ويمنحها نفوذا أكبر، كما تطرق إلى خصوصيتها المتمثلة في الهويات الإقليمية المتعددة وهذا ما يميزها عن دول كبرى في العالم، قدّم "أحمد داود أوغلو" في هذا المقال الرؤية التركية لثورات الربيع العربي وموجة التّغيير التي طالت الدول العربية وفسّر ذلك بالتدفق الطبيعي للتاريخ، مدافعا عن مبادئ السياسة الخارجية التركية وإعادة تعريفها، حيث تحدث عن تطوير مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار للقضاء على التهديدات الخارجية، حمل المقال رسائل صريحة وضمنية عن موقف تركيا تجاه الثورات حيث باركت الثورة في مصر، وقيادتها الإخوانية،التي حسبه ستحدد مستقبل المنطقة وتسعى تركيا أن تكون مركز ثقة حقيقي في المنطقة وهذا تعبير صريح عن المقاربة التركية .

حاول "أحمد دوواد أوغلو" في هذا المقال إعادة عرض مبادئ السياسة الخاريجة التي ذكرها في مؤلفه العمق الإستراتيجي وتكييفها حسب أحداث الربيع العربي، مدافعا عن فكرة الثورة، وحق الشعوب في الكرامة والثقة بالنفس لإحداث التغيير كما ذكر كيفية التفاعل مع هذه التحولات ومايجب القيام به مستقبلا، المثير للإنتباه أن المقال كان أكثر مثالية، حيث لم يتضمن الخطوات العملية التي ستقوم بها تركيا في حالة فشل هذه الثورات وخروجها عن الإطار السلمي وكيفية تعامل تركيا مع هذه المواقف، فالقارئ لمقاله يشعر بأن الأمور على مايرام وأن الثورات هي أمرطبيعي وتحمل الكثير من المسرّات، وهذا ما فنّده الواقع.

- **كتاب للمؤلفة"Ayşe I. A.özer " بعنوان صعود الصناعة الدفاعية التركية The Rise of The Turkish Defense Industry** طبعة 2019، ركزت المؤلفة في هذه الدراسة على تطور الصناعة الدفاعية في تركيا، كما أنها تطرقت إلى العوامل الداخلية والخارجية المحفزة للدول في الإعتماد على نفسها في مجال إنتاج الأسلحة والصناعات العسكرية والمكاسب التي تجنيها الدول جراء ذلك خاصة في المجال الإقتصادي كحلّ مشكل المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي، مقدمة أمثلة لبعض سياسات بعض الدول الأوربية كبريطانيا وفرنسا في تبني إستراتيجيات خارج حلف الأطلسي وتجربة تركيا والبرازيل كدولتان عانتا من تجربة حظر الأسلحة وهذا من أهم دوافع بناء الصناعات الدفاعية الوطنية.

كما حللت بعض القضايا ذات الصلة بتركيا والتي تشكل تحديات بالنسبة لها كغزو العراق والصراعات الطائفية الإقليمية وتداعيات ثورات الربيع العربي والفراغ الذي تركته في المنطقة، ماأثر سلبا على أمنها خاصة في العراق وسوريا نظرا لتغلغل داعش وحزب العمال الكردستاني عبر الحدود التركية، وظهور تهديدات جديدة أجبرتها على تغيير سياستها، وتدهور العلاقات التركية في الكثير من الأحيان مع حلفاءها الغربيين والكيان الإسرائيلي.

من النقاط التي ركزت عليها المؤلفة هي دواعي إهتمام تركيا بتطوير الصناعات الدفاعية الوطنية وتداعيات ذلك على المجال السياسي والإقتصادي والأمني، مع التأكيد على الإعتماد على الذات في هذا المجال.

تطرقت المؤلفة إلى أهمية إنتهاج تركيا لتطوير الصناعات الدفاعية بآثارها الإيجابية والسلبية لكنها لم تذكر أهم العمليات العسكرية التي تم من خلالها إستخدام الأسلحة التركية، ماعدا عمليات درع الفرات في سوريا ،التي شاركت فيها تركيا خارج حدودها واستخدمت فيها صناعاتها الدفاعية .

- **كتاب النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002_2014 للمؤلفة "رنا عبد العزيز الخماش"،الطبعة الأولى 2016**، هذا الكتاب في الأصل أطروحة قدمت لنيل درجة الدكتوراه، الكتاب جاء بأفكار ومعلومات ثمينة لأن الباحثة إعتمدت على مراجع متعددة أهمها باللغة التركية، كما أن أفكارها متسلسلة وسلسة تطرقت إلى جذور النظام السياسي التركي من خلال نشأته والمؤسسات الدستورية والقوى السياسية الفاعلة في إطاره كما تناولت ميزة المجتمع التركي المختلف الثقافة والإديولوجية وطبيعة الصراعات القائمة بين التيارات الإسلامية سابقا، مع أهم المحطات السياسية والأمنية التي عرفتها تركيا، حاولت الباحثة الإحاطة بالموضوع من خلال التفصيل في رؤية حزب العدالة والتنمية وتقييم دوره وإنجازاته على المستوى الداخلي والخارجي، لكن ما تم ملاحظته أن الكتاب مرّ مرور الكرام على أحداث الربيع العربي، وهذا ما جعل الباحث المتصفح يتساءل عن سبب تجنب الباحثة لتحليل هذه الأحداث وربطها بالنظام السياسي التركي.

د_ الأدبيات المتعلقة بجزئية التغيروالإستمرارية في السياسة الخارجية التركية:

من أبرز المقالات التي تطرقت إلى دراسة الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية مقالين باللغة الإنجليزية نستعرضهما كالآتي:

- مقال ل"مراد إلغيل"" Murat Ülgul" بعنوان إستمرارية أو تغير في السياسة الخارجية التركية؟تحليل تقلبات السياسات في عهد حزب العدالة والتنمية Continiuty or Change in Turkish Foreign Policy Analyzing the Policy Fluctuations during the Justice and Development Party Era بمجلة التحليل العالمي شهر جانفي عام 2017، ناقشت هذه المقالة التغيرات التي حدثت في السياسة الخارجية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم سنة 2002، بنظرة خاطفة عن الفترة التي سبقت حكومة أردوغان، تناول الباحث الإصلاحات الدستورية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية تماشيا مع معايير كوبنهاغن، وأهم الفترات التي مرت بها لتغيير موازين القوى في المنطقة عبر فترتين مفصليتين.

المقال بالرغم من أهميته إلا أنه لم يتطرق إلى حدود الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية التركية ومظاهرها، وتعليل أسباب التغير.

- مقال "للارس هاغوم"" Lars Haugom "بعنوان: السياسة الخارجية التركية في عهد أردوغان: تغيير في التوجه الدولي ? Turkish Foreign Policy Under Erdogan : Change in International orientation مجلة الإستراتيجيات المقارنة سنة 2019، تناول المؤلف في مقاله المراحل الهامة التي مرت بها حكومة حزب العدالة والتنمية وقسمها إلى مرحلتين الأولى تميزت بالعلاقات الإيجابية بالمحيط الإقليمي والدولي وتبدأمن 2002إلى 2007، أما الثانية فتمتد من 2007إلى غاية 2014 أين تعثرت علاقاتها الخارجية، ويؤكد المقال أن السياسة الخارجية التركية الأردوغانية بعد "أحمد داود أوغلو "تغيرت من سياسة خارجية نشطة إلى سياسة خارجية حازمة.

تطرق المقال إلى العقبات الداخلية التي عاشتها تركيا وهي أحداث جيزي بارك واعتبرها بمثابة ربيع تركي شجعت الرئيس "رجب طيب أردوغان" على المضي في تحويل النظام من برلماني إلى رئاسي، إضافة إلى التحديات الإقليمية حاول المؤلف تفسير طبيعة التغير في السياسة الخارجية التركية دون التركيز على أهم مظاهر التغير في السياسة الخارجية والآليات التي انتهجتها تركيا لتغيير سياستها كالإنخراط في العمليات العسكرية خارج حدودها في ليبيا وسوريا ونشر قواعدها العسكرية في الصومال وقطر، مايمكن كذلك تسجيله هو أن المقال أكّد على أن تركيا بالرغم من التغير الذي عرفته من خلال تبنّي التحالفات المرنة إلى أنها لاتزال مرتبطة مع حلف الناتو.

- مقال للمؤلف "محي الدين أتامان" بعنوان : إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية سنة 2018، هذه الدراسة توصلت إلى نتيجة مفادها أن تركيا تأثرت بجملة من المتغيّرات الداخلية والخارجية، أبرزها تغير القيادة التركية بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وإعادة تعريفه لمفهوم الهوية والأحداث الإقليمية التي حملت أخطارا مهددة لأمن تركيا أهمها أحداث الربيع العربي ومانتج عنها من توغل للمنظمات الإرهابية كحزب العمال الكردستاني، المقال أيضا تطرق إلى جزئية مهمة وهي تأثير القوى الكبرى على الأمن القومي لتركيا من خلال دعمه للإرهاب "حركة فتح الله غولن" وحزب العمال الكردستاني.

ونظرا لهذه التحديات يستنتج الباحث في دراسته هذه أن تركيا أعادت هيكلة سياستها الخارجية بالإرتكاز على البعد الأمني بعد تركيزها على البعد التنموي مقسما السياسة الخارجية التركية إلى مرحلتين، منتقدا دور النظام الدولي الذي دعا "رجب طيب أردوغان "إلى تغييره. المقال تناول أيضا الجانب النظري الذي يخدم الدراسة وكذا مبادئ السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية.

كما أنه حلّل عديد النقاط لكنه أهمل البعض منها، ففي وصفه لتحول السياسة الخارجية التركية من نهج الواقعية الحضارية، وارتكازها على البعد التنموي، إلى نهج الواقعية الأخلاقية ذات البعد الواقعي والتي ترتكز على الأمن، فإن الباحث تطرق إلى الجانب الحضاري فقط وذكر آليات القوة الناعمة ومجمل العمليات الإنسانية التي تضطلع بها تركيا، لكنه لم يذكر الجانب الواقعي الذي ظهرت به السياسة الخارجية التركية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، والتي ترتكز على القوة الصلبة من خلال التدخلات العسكرية التي قامت بها في سوريا على سبيل المثال لا الحصر.

ما يميز دراستنا التي تمتد من 2002 إلى غاية 2023، هو إلمامها بأهم التطورات الحاصلة في هذه الفترة بما تحويه من أحداث وتغيرات على المستوى الداخلي لتركيا، التي أصبحت بصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002دولة أكثر أهمية إقليميا ودوليا، من خلال تصديرها لأنموذجها المتعلق بالقوة الناعمة خاصة خلال العشرية الاولى من حكمها، وهذا ماساعد على تأثر الدول والشعوب بها لاسيما العربية، والذي انعكس إيجابا على وضعها السياسي والإقتصادي والإجتماعي وحتى الأمني من خلال تحسين علاقاتها مع دول الجوار، كما أن دراستنا تناولت السياسة الخارجية التركية في إطارمتعدد الأبعاد، وذلك من خلال التعرض إلى واقع السياسة الخارجية التركية واختبار النظريات والمبادئ التي جاءت بها على أرض الواقع.

بالإضافة إلى إبراز طبيعة المتغيرات الدولية الراهنة التي تعني جميع العناصر والعوامل المؤثرة على النظام الدولي الجديد خاصة، والتي خلقت مجموعة من التحولات والتغيرات لاتزال دائمة الأثر، وهذا ماجعلنا نستخدم مصطلح "الراهنة" تعبيرا عن ديمومة الأثر لهذه المتغيرات على السياسة الخارجية التركية، كون أن أغلب الدراسات

السابقة تناولت جانبا واحدا في السياسة الخارجية التركية من حيث التوجه مثل منطقة الشرق الأوسط ، والبعض الآخر تناول البعد الديني أو الهوياتي، لذلك طبيعة دراستنا التي إحتوت متغيرات عديدة ألزمتنا الإحاطة بعدة عناصر والتطرق إلى بعض النظريات الجزئية القليلة الورود في الدراسات السابقة على غرار نموذج التغير والإستمرارية الذي تناولته دراستنا ضمن إطار نظري مع إسقاطه على تركيا، وربط ذلك بالعوامل الداخلية والخارجية والشخصية لصانع القرار.

حاولت الباحثة تحليل الأحداث الجارية من خلال الرجوع إلى الوقائع التي حدثت في الماضي، ذات الآثار الآنية والمستقبلية، لإيجاد تفسيرات أكثر موضوعية للقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية بالإستناد إلى مقاربات نظرية شاملة، والوثائق القانونية المدعمة لذلك، مع تطابق المعطيات الموجودة في البحث مع العنوان، كون أن الدراسات السابقة غالبا تضع عناوين لاتتوافق مع المضمون أو لاتوفيه حقه.

6_إشكاليــة الــــدراسة:

تغير المشهد السياسي في تركيا بمجرد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، بداية من تغيير الأفكار والخطاب والرؤية الفكرية والنظرية حسب تصور قادة الحزب، وظهر ذلك من خلال السعي نحو إخراج تركيا من دورها الهامشي إلى دور محوري، لاسيما في ظل إفرازات النظام الدولي لمتغيرات دولية خلقت جملة من التحديات. الداخلية والخارجية، التي واجهتها تركيا من خلال آليات مختلفة.

وعليه تتأسس دراستنا حول تبيان طبيعة ودرجة تأثير متغيرات النظام الدولي على السياسة الخارجية التركية بجميع محدداتها منذ 2002 إلى غاية 2023 مع تحليل حدود التغير والإستمرارية في السياسة الخارجية التركية بالتطرق إلى ثوابتها ومتغيراتها ونوع التغير الذي عرفته.

يتأسس بحثنا على محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

مامدى تأثير المتغيرات الدولية الراهنة على توجهات السياسة الخارجية التركية عامة و تحديدا في جزئيتها المتعلقة بالإستمرارية والتغير من 2002إلى 2023 ؟

7_التساؤلات الفرعية: تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية و هي كالآتي :

_ ماهي المقاربات النظرية التي تفسر لنا السياسة الخارجية التركية؟

_ كيف تأثرت توجهات السياسة الخارجية التركية بالمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية خلال الفترة (2002-2023)؟

_ هل تخلت السياسة الخارجية التركية عن القوة الناعمة بعد تطور وتتابع الأخطار الخارجية؟

_ كيف يمكن تقييم السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من حيث استجابتها للمتغيرات الدولية ومدى تحقيقها للأهداف الاستراتيجية على المستويين الداخلي والخارجي؟

8_النطاق الزماني والموضوعي للدراسة:

تحاول الدراسة التطرق إلى دراسة التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ،والذي من خلاله تظهر مدى إستمرار الحكومة التركية في عدم الخروج عن بعض القواعد التي تعتبر كثوابت، في ظل مجمل تحولات النظام الدولي و ماتطرحه من تحديات، مع إظهار طبيعة توجهات السياسة الخارجية التركية على المستوى الداخلي والخارجي، والإستشراف بمستقبلها.

إختيار النطاق الزماني جاء بناءا على تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002 إلى غاية 2023، وهذه الفترة كافية لتفسير التحول في السياسة الخارجية التركية والإحاطة بالعديد من المتغيرات التي تساهم في تكوينها.

9_الـــــــفرضيات:

اتساقاً مع الإشكالية التي تم طرحها وكذا الأسئلة الفرعية المتعلقة بها، فإن الضرورة البحثية تستوجب علينا فحص واختبار الفرضيات الآتي ذكرها:

الفرضية الأولى : كلما تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربات نظرية متعددة ومتنوعة، كلما تمكنت من التكيف بشكل أكثر مرونة مع المتغيرات الدولية والإقليمية..

الفرضية الثانية: تأثر السياسة الخارجية التركية في الفترة ما بين 2002 و2023 نتيجة لتفاعل العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، وهذا ما أتاح لتركيا القدرة على تغيير توجهاتها وفقًا للظروف المستجدة مع الحفاظ على أهدافها الاستراتيجية الأساسية.

الفرضية الثالثة: تنامي الأخطار الخارجية فرضت على السياسة الخارجية التركية التخلي عن النهج الناعم.

الفرضية الرابعة: كلما كانت تركيا في مأمن من الأخطار الخارجية التي تفرزها المتغيرات الدولية كلما كانت سياستها الخارجية أكثر مرونة وفعالية.

10_المقاربة المنهجية:

باعتبار البحث العلمي نشاط علمي قائم على أساس طرح مشكلة بحثية، وجب التوصل من خلالها إلى تحليل وتفسير المعطيات والأحداث التي تؤدي إلى التوصل إلى نتائج علمية، بناءا على منهج محدد وخطوات منظمة وللتمكن من ذلك لابد من الإستعانة بمناهج علمية تخدم الدراسة باعتبارها الطريقة المثلى التي ترشدنا للكشف عن الحقيقة.

وعليه إستوجبت دراستنا الإستعانة بالمناهج العلمية والإقترابات وأساليب البحث الآتية بالرجوع إلى تقسيمات الدكتور أستاذي محمد شلبي في كتابه المنهجية في التحليل السياسي :

أ_ المناهج:

_ **المنهج التاريخي:** تم استخدام هذه المنهج عند دراسة السياق التاريخي للسياسة الخارجية التركية، ومجمل علاقاتها التاريخية مع العديد من الدول الإقليمية والدولية، وإنخراطها في المنظمات الدولية، لتبيان تموقع تركيا داخل البيئة الخارجية، وتحليل الوقائع الحاضرة بناء على الأحداث الماضية،لتتوضح لنا الصورة ونتمكن من التقرب إلى التفسير بأكثر واقعية، وفي إطار السياسة الداخلية تم الإستعانة به لتبيان الإنقلابات التي عاشتها تركيا قبل سنة 2002.

_ **المنهج المقارن:** كان اللجوء إلى هذا المنهج في دراستنا ضروريا لتبيان أوالإختلاف والتشابه بين السياسة الخارجية التركية قبل 2002، وبعدها أي منذ وصول حزب العدالة والتنمية، كما تم الإستعانة به في تبيان أوجه الإختلاف بين فترتين مهمتين في تاريخ السياسة الخارجية التركية قبل ظهور ثورات الربيع العربي سنة 2011 والإنقلاب الفاشل في تركيا سنة 2016 وبعدها ومقارنة سياسة القوة الناعمة بالقوة الصلبة لتفسير أسباب ودرجة التغيّرفي السياسة الخارجية التركية

_ **منهج دراسة الحالة:** دراستنا ركزت على السياسة الخارجية التركية وكل مايرتبط بها محليا وإقليميا ودوليا في جزئها الثابت والمتغير خلال الفترة الممتدة من 2002_2023، وجموع وتحليل المعلومات والبانات الخاصة بالدراسة.

ب_ الإقترابات:

_ **الإقتراب النسقي(النظمي):** تم استخدام هذا الإقتراب من حيث دراسة المؤسسات السياسية في تركيا بقواها السياسية الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صنع القرار، وكذا مجمل العناصر المرتبطة بمفهوم النظام السياسي من خلال البيئة الداخلية والخارجية والحدود الإفتراضية بين النظام وبيئته، ومختلف المدخلات الواردة من هذه الأخيرة والإستجابة لها من خلال تحويلها إلى مخرجات في شكل ردود أفعال وقرارات وسلوكات،في إطار تغذية إسترجاعية، وهذا ماينطبق على تركيا عندما تأتيها ضغوطات داخلية أو خارجية وتحولها إلى أفعال.

_ **الإقتراب المؤسسي**: بما أن هذا الإقتراب يركز على مؤسسات الدولة وتعدد مهامها واستقلاليتها ودورها في صنع القرار، فقد تم الإستعانة به في هذه الدراسة، لمعرفة وتحليل المؤسسات الرسمية في تركيا وأدوارها بعد تغير النظام السياسي من رئاسي إلى برلماني والذي سمح بصلاحيات أكثر للسلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية وتقليصه لدور المؤسسة العسكرية وبعض الوزارات كوزارة الخارجية، ودور حزب العدالة الذي كان له الفضل في إخراج نخبة حاكمة غيرت من الوضع الداخلي لتركيا ومكانتها الإقليمية والدولية.

ج_ أساليب البحث

_**أسلوب تحليل المضمون**: يستخدم هذا الأسلوب لمعرفة الشخصيات وتصوراتها وقيمها، من خلال دراسة تصريحاتها وخطبها،كما يساعدنا على معرفة توجهات الدولة بالرجوع إلى الصحافة الرسمية للدولة المعنية[1]، ومن خلال دراستنا إستعنّا بخطابات أهم القادة في حزب العدالة والتنمية وهما أحمد داود أوغلو، والرئيس رجب طيب أردوغان، وتطرقنا إلى أهم مؤلفاتهما التي تبين مقاربتهما ورؤيتهما للعديد من القضايا ذات الشأن الداخلي والخارجي.

من حيث التقنيات تم الإعتماد على **تقنية السيناريو** الذي حاولت الدراسة بالإستعانة به لاستشراف مستقبل السياسة الخارجية من جانب الثبات أو التغير أو التكيف حسب الأوضاع الراهنة .

11_تقسيمات الدراسة:

فرضت طبيعة موضوع البحث تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة، مع الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرراعية، مع اختبار والتحقق من صحة الفرضيات، لذلك جاء تقسيم الدراسة على النحو التالي:

تناولت الدراسة في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية والنظام الدولي، حيث تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية السياسة الخارجية ، أما المبحث الثاني تناولنا النظريات

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات**، (ددن: مصر،1997)، ص.229.

الكلية المفسرة للسياسة الخارجية، وبالنسبة للمبحث الثالث ركزنا على النظريات الجزئية المفسرة للسياسة الخارجية، وبخصوص المبحث الرابع تم الإحاطة بالنظام الدولي وتبيان تأثيراته على السياسة الخارجية..

في الفصل الثاني تم دراسة أبعاد السياسة الخارجية التركية في إطار المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية ضمن ثلاثة مباحث، تم في المبحث الأول التطرق إلى المرتكزات الداخلية التي ترسم السياسة الخارجية التركية، أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى المتغيرات الإقليمية المؤثرة على السياسة الخارجية التركية، وفي المبحث الثالث تم دراسة المتغيرات الدولية ضمن علاقة تركيا مع أهم الدوائر الدولية والإقليمية في إطار علاقاتها مع دول وكيانات ومنظمات وأحلاف.

بالنسبة للفصل الثالث الذي قسم إلى ثلاثة مباحث تمحور أولها حول دراسة السياسة الخارجية من خلال سياقها التاريخي الذي مكن الباحث من معرفة ملامح السياسة الخارجية التركية بثوابتها وأولوياتها، أما المبحث الثاني سلط الضوء على حزب العدالة والتنمية الذي حمل معه أفكار وتصورات وبرامج، وبخصوص المبحث الثالث فتناول التغير الذي عرفته السياسة الخارجية التركية منذ 2002 إلى غاية 2023 وجل الوسائل والآليات التي إستخدمتها حكومة الحزب سعيا لتحقيق مصالح تركيا.

في الفصل الرابع، وتماشيا مع موضوع الدراسة وأهدافها تم تخصيصه لتقييم السياسة الخارجية التركية ضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول تفاعل السياسة الخارجية التركية مع جملة المتغيرات الدولية والتي طرحت تحديات خارجية وداخلية، وفي المبحث الثاني تم إبراز إنجازات السياسة الخارجية التركية في وجود هذه التحديات مع رهاناتها المستقبلية التي تسعى لاقتناص الفرص رغم وجود قيود وعراقيل، أما في المبحث الثالث قدمت الدراسة رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية التركية في ظل جميع التحديات التي تواجهها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يعتبر النظام الدولي الإطار العام أو البنية الكلية التي تتفاعل ضمنها الوحدات الدولية، وتعتبر الدولة الوحدة الرئيسية في هذا النظام كونها ترتكز على شعب وإقليم وتتمتع بالسيادة، وتتفاعل مع الوحدات الأخرى من خلال سلوكاتها وأقوالها التي تعبّر عنها من خلال سياستها الخارجية.

وعليه تعددت النظريات بشأن تفسيرها، أهمها النظريات الكليّة التي تتميز بنظرة شمولية في إطار الصراع والتعاون كالنظرية الواقعية واللبرالية أو النظرية البنائية التي تهتم بالهوية، أو تخضع للتفسير من طرف النظريات الجزئية التي تركز على جزء معين من التحليل، وبما أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية فإنها تتأثر وتؤثر أحيانا في تفاعلات النظام الدولي الذي تشكله عدة فواعل، والتي ينتج عنها تحولات غيّرت العديد من المفاهيم والأحداث الدولية .

ومن هذا المنطلق، تم وضع إطار مفاهيمي ونظري ضمن أربعة مباحث: تناول المبحث الأول ماهية السياسة الخارجية بالتعرض إلى مختلف التعريفات مع ذكر خصائصها، وأبعادها وتوجهاتها، أما المبحث الثاني فتم التطرق من خلاله إلى النظريات الكلية التي تخدم الدراسة، و بخصوص المبحث الثالث فتناول النظريات الجزئية التي تعد ضرورية لتفسير بعض السلوكات الصادرة عن الدولة، وتطرقنا إلى دراسة النظام الدولي بجميع عناصره في المبحث الرابع كون أن الدراسة تستدعي معرفة تأثيرات المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية.

المبحث الأول : ماهية السياسة الخارجية

لا يمكن فهم السياسة الخارجية بعيدا عن مميزاتها وأبعادها، والآليات التي توظفها لخدمة مصالح الدولة خارج حدودها في إطار البيئتين الإقليمية والدولية التي تحددها مقومات داخلية وخارجية.

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية وسماتها

أولا_ تعريف السياسة الخارجية:

تعدّدت تعاريف السياسة الخارجية واختلفت نظرا لتداخل عناصرها و تباين سلوكات الوحدات الدولية الصادرة عنها واختلاف تصورات ومدارس الباحثين و المفكرين، ومن أهم التعريفات للسياسية الخارجية مايلي:

1_السياسة الخارجية باعتبارها نشاط خارجي:

هناك من عرّف السياسة الخارجية على أنها النشاط الخارجي الصادر عن الوحدة الدولية، وحسب " جورج مودلسكي " " George Modelski" فإن السياسة الخارجية هي: " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات"[1].

أما "حامد ربيع" فيعرفها بأنها: " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية، أي كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه إسم السياسة الخارجية"[2].

لم يحصر كل من "مودلسكي" و"حامد ربيع " السياسة الخارجية في الدولة، وإنما استخدما مصطلح الجماعة للتعبير عن النّشاطات أو السلوكات التي يتم من خلالها التّفاعل مع البيئة الخارجية. وهنا تم إهمال البعد الرسمي في صنع السياسة الخارجية.

ويرى "فلاديمير سوجاك" "Vladimir Sojak " أنّ السياسة الخارجية للدولة هي: "أساس نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها الخارجية، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى."[3]

وفي تعريف آخر "لمارسيل ميرل " "Marcel Merle"فإن السياسة الخارجية هي: " ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ، مشاكل تطرح في ما وراء الحدود" .[4]

وجهة نظر "مارسيل ميرل" تتمحور حول أن السياسة الخارجية تكون موجهة خارج حدود الدولة، فاصلا السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، دون التطرق إلى عناصرأخرى كالمبادئ و الأهداف وصناع القرار، كما أن هذا التعريف يعبّر عن وجهة النّظر التقليدية التي تفصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، كون أن هذه الأخيرة تتم في إطار سلطة الدولة صاحبة السلطة الملزمة عكس السياسة الخارجية التي تحدث في إطار نسق دولي يتسم بالفوضى.[5]

في حين عرّف "بطرس غالي" السياسة الخارجية بقوله: " هي السياسة التي تدير نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها، بحيث تعمل على إيجاد توازن بين إلتزام الدول الخارجي وبين القوة التي تحتاج إليها لتنفيذ هذا الإلتزام.[6]

نظر "بطرس غالي" إلى السياسة الخارجية من منظورين أوّلهما الفعل الخارجي الذي تقوم به الدولة وهو الطريقة التي تتبعها لتحقيق مصالحها من خلال التوازن بين التزاماتها الخارجية، وثانيهما قوة تنفيذ الإلتزام لضمان

---

[1]. أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، (الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 19.
[2].زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، (ليبيا: دار الرواد، 2019)، ص.13.
[3].عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2007)، ص.92.
[4]. مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، ترجمة: خضر خضر(د.ب.ن، سلسلة افاق دولية، 1989)، ص. 03.
[5]. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، (مصر:مركز الإسكندرية للكتاب،2011)، ص.104.
[6] .أحمد قاسم العبد الحليم الشياب، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد 11 سبتمبر2001**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ،2016)، ط1، ص.24.

فعالية القرار، وفي نفس الإطار تحدث الكاتب السياسي الأمريكي "والتر ليبمان" Walter Lippmann "عن الإلتزام الخارجي للدولة والقوة الإلزامية لتنفيذ الإلتزام، حيث عرّف الإلتزام الخارجي بأنه: "كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم تنفيذه إستعمال القوة، أمّا تلك القوة فتتضمن الجيش والمواد الأولية والروح المعنوية للشعب"[1]، وربط "والتر ليبمان" بين إلتزام الدولة في المحيط الخارجي والقوة الفعلية التي تمتلكها لتحقيق هذا الإلتزام.

2_السياسة الخارجية كأفعال وردود أفعال:

هناك مجموعة من الباحثين تعتبر السّياسة الخارجية سلوك أو نشاط في إطار الفعل أو ردّ الفعل أو كلاهما معا، وهذا ما ذهب إليه "غراهام إفانس" " Graham Evans " و"جيفري نيونهان" " Geffrey Newnhan "، حيث عرّفا السّياسة الخارجية بأنها: " ذلك النّشاط المتمثّل في أفعال وردود أفعال، وتفاعل الدول والفواعل"[2]. كما أكّد المؤلفان في مؤلفهما قاموس بنغوين للعلاقات الدولية أنّ السياسة الخارجية تسمى بالنّشاط الحدودي، والمقصود بالحدود هو إمتداد نشاط القائمين على السياسة الخارجية ليشمل البيئتين الداخلية أو "المحلية "و الخارجية أو "العالمية"[3].

ربط "إفانس" و"جيفري" السّياسة الدّاخلية بالسّياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي ذلك النشاط الذي تقوم به الدولة لتحقيق أهدافها خارج حدودها الإقليميةمع مختلف الوحدات الدولية وحسب وجهة نظرهما فإن السياسة الخارجية لا تقتصر على الدولة فقط، بل تشمل فواعل دولية أخرى.

إنّ التّعريف الذي قدّمه "إفانس" و"جيفري" تطابق مع وجهة النّظر الحديثة التي ترفض الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، لكنه عام وغير محدد كونه لم يذكر المبادئ و الأهداف التي تنطوي عليها السياسة الخارجية، إضافة إلى أنه لم يركّز على صنّاع القرار الذين يقومون برسم السياسة الخارجية.

نستنتج مما تم ذكره، أن هذه التعاريف تنظر إلى السياسة الخارجية كونها نشاط أو سلوك خارجي للدولة وهذه وجهة نظر قاصرة لأن السياسة الخارجية ليست مجرد نشاط خارجي، فقد يكون عدم الرّد أحيانا إزاء موقف معين في حد ذاته سياسة خارجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنها لا تتضمن ردود أفعال تجاه المحيط الخارجي فقط ففي أحيان أخرى تكون عبارة عن أفعال تنتج عن البيئة الداخلية، وكما يقول "هنري كسنجر"" Henery Kissinger" : " تبدأ السياسية الخارجية عندما تنتهي السياسة الداخلية".[4]

---

[1]. علاء محمد مطر، **مبادىء العلوم السياسية**، (فلسطين: جامعة الاسراء، 2018)، ص.132.

[2]. حسين بوقارة، **السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومة، 2021)، ص.18.

[3]. غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ط1، ص.283.

[4] Vicencio Dugis," **Analysing Foreign Policy**", Masyarakat Kebudayaan dan politik, TH.XX.N2, (april-juni2007), pp. 113- 114.

3_السياسة الخارجية باعتبارها برنامج :

تتضمن السياسة الخارجية أبعاد أخرى، لذلك هناك من يعتبر السياسة الخارجية ذلك البرنامج الذي تضعه الدولة للتعامل مع الدول الأخرى، وفي نفس السياق قدم الدكتور "محمد السيد سليم" تعريفا للسياسة الخارجية بأنها:" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[1].

نلاحظ بأن الدكتور "محمد السيد سليم" ركّز على أبعاد عديدة وهي: البرنامجية، العلنية، الرسمية، الإختيارية والهدفية، فإذا اعتبرنا بأن السياسة الخارجية هي عبارة عن برنامج فهي بالضرورة تنطوي على مجموعة خطط تقوم الدولة برسمها وتطبيقها خارج حدودها الإقليمية اتجاه الوحدات الأخرى .

لقد حاول " جيمس روزنو" " James Roseneau" أن يكون ملمّا بعدة أبعاد حيث عرّف السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا" [2]، فتعريف روزنو أكّد على أن السياسة الخارجية هي أسلوب للعمل الواعي الهادف الرسمي المخطط له مسبقا بمعنى أن السياسة الخارجية تأتي تنفيذا لما خطط له.

4_السياسة الخارجية باعتبارها أهداف :

هناك إتجاه آخر ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها أهداف الدولة خارج حدودها، وهذا ما ذهب إليه " Poul Seabury ""بول سبيري"، حيث عرّف السياسة الخارجية بأنها: "مجموعة الأهداف والإرتباطات، التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية، باستعمال النفوذ والقوة، بل والعنف في بعض الأحيان والمبادىء التي تختارها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ، هي التي تحدد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول للدفاع عن مصالحها الحيوية، أو لتنمية تلك المصالح وتطويرها " .[3]

---

[1]. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ط.2، ص. 12.
[2].أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص.21 .
[3]. خليل عبد المنعم مرعي، **"مراجعة الإتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية"**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، ع. 6، (جويلية 2018)، ص.93.

5_السياسة الخارجية باعتبارها فن:

هناك من يعتبر السياسة الخارجية فن كتعريف "العبدلي" بقوله : " إن السياسة الخارجية هي فن تسيير سياسة الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاصا دوليين: دول ومنظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية".[1]

و السفير "ليون نويل" "Léon Noel "عرّف السياسة الخارجية بأنها:" فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى" وقد قال عنها الرئيس الأمريكي السابق "ريتشارد نيكسون" " Richard Nixon": "أن الإستعمال النّاجح للسلطة وبالخصوص على الساحة العالمية هو فن لا تعلّمه إلا التجربة".[2]

وهنا تظهر أهمية القيادة في حسن إدارة القضايا الخارجية، وهو ما يقودما إلى عنصر مهم وهو صانع القراراعتباره الممثل الرسمي لدولته.

6_ السياسة الخارجية من خلال صانع القرار:

من وجهة نظر أخرى هناك من ربط السياسة الخارجية بصناع القرار، وهذا ما ذهب إليه "باتريك مورجان" " Patrick Morgan" "بأنها: "التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين".[3]

كما أن "تشارلز هيرمان" "Charles F. Hermann" إقترب من هذا التعريف وقال: " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة، أو من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية".[4]

وهناك تعريف آخر ل "دانيال باب" " Daniel Papp "، حيث فرّق بين عملية السياسة الخارجية والسياسة الخارجية، فعملية السياسة الخارجية هي :" مجموع الأفعال الكلية التي تتّبعها الدولة في صياغة وتضمين سياستها الخارجية، أما السياسة الخارجية فتعني الأهداف المباشرة لمجموع الأفعال التي تتخذها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية"[5]، وهنا فصل دانيال بين عملية السياسة الخارجية التي اعتبرها أفعال، وبين السياسة الخارجية التي ربطها بالأهداف المرجو تحقيقها جراء الأفعال أو التصرفات التي تقوم بها الدولة.

---

[1]. زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص.12.
[2].أ حمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص.22.
[3]. نفس المرجع، ص.10.
[4]. نفس المرجع، ص.20.
[5] .عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث دراسة حالة المملكة العربية السعودية، **مرجع سبق ذكره**، ص.92.

ما يمكن ملاحظته بأن بعض التعريفات التي تناولت السياسة الخارجية، ركّزت على كونها نشاط خارجي في إطار الفعل أو رد الفعل، أو برنامج لإحداث تغييرات وتحقيق أهداف، وهناك من أكّد على أنها تصدر من طرف دولة أو وحدة دولية رسمية بواسطة أشخاص هم صناع القرار، لكن تشترك جميع التعريفات في اعتبار أن السياسة الخارجية تمارس خارج حدود الدولة، تترجم على شكل قرارات أو أفعال دون النظر إلى طبيعة النوايا وتكون نابعة عن إرادة الوحدة الدولية .

وتبعا لذلك يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي تلك الأفعال الصادرة عن أي وحدة دولية تمارس من طرف أشخاص رسميون لتحقيق أهداف معينة في البيئة الدولية، للحفاظ على وضع معين أو تغييره بما يتوافق ومصلحتها القومية.

ثانيا: مميزات السياسة الخارجية

باعتبار أن السياسة الخارجية تصدر عن الوحدة الدولية وخاصة الدول، فإنها تتميز بعدة خصائص كما أن التعريف الذي وضعه الدكتور "محمد السيد سليم" في كتابه تحليل السياسة الخارجية، إعتمد على عدة أبعاد لذلك من خصائص السياسة الخارجية هي :

_**الواحدية**: أي أن السياسة الخارجية تصدر عن وحدة دولية واحدة، و تنتهج برامج إزاء الوحدات الدولية الأخرى.

_**الرسمية**: ومعناها أن السياسة الخارجية تصاغ من طرف أشخاص رسميون تابعون للوحدة الدولية " الجهاز التنفيذي" لهم صلاحيات تخولهم لاتخاذ قرارات باسم دولتهم.

_ **العلنية** : بمعنى أن البرامج التي تضعها الوحدة الدولية تكون قابلة للملاحظة وليست ضمنية حيث يتحمّل صانعوها مسؤولية أقوالهم و أفعالهم .

_ **الإختيارية**: وأساسها أن السياسة الخارجية ونظرا لخطورة وأهمية القرارات الصادرة عن الوحدة الدولية والتي قد ينتج عنها ردود أفعال فإنها لاتكون إعتباطية أو بمحض الصدفة، وإنما غالبا ما تكون إختيار لبديل معين من بين مجموعة من البدائل الممكنة بما يتوافق مع أهدافها ومصالحها وأمنها القومي.

_**الهدفية**: وهي أن السياسة الخارجية هي عملية واعية يراد من خلالها الوصول إلى غايات أو أهداف محددةحسب الموارد المتوفرة، وتختلف أهداف الوحدات الدولية باختلاف مكانتها ووضعها في النظام الدولي، فقد تكون هذه الأهداف كرد فعل عن أوضاع معينة تحاول فيه السياسة الخارجية الحفاظ على وضع معين أو تغييره في البيئة الخارجية الذي تكون إنعكاساته على البيئة الداخلية.

_ **خارجية**: بمعنى أنها موجّهة للوحدات الدولية أي خارج حدود الدولة، لكن ذلك لاينفي بأن انعكاساتها قد تأتي على البيئة الداخلية لأنهما مترابطتان من حيث التأثير، كما أن قراراتها تتميز بخصوصية تتفاعل فيها البيئتين الداخلية

والخارجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتميز بتعدد الفاعلين الدولين والقضايا الدولية، مايجعاها في بيئة مليئة بالأزمات يصعب فيها التنبؤ ما تضطر إلى استخدام العديد من الآليات لتحقيق أهدافها، كل هذه الخصائص تجعلها ديناميكية ومتأثرة بمستويات التحليل المختلفة.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية و أبعادها

لفهم سلوك سياسة خارجية دولة ما لابد لنا من معرفة جميع المحددات الداخلية والخارجية، والتي تعتبر دافعا أو أرضية ينطلق منها صانع القرار، وهنا يبرز تباين السياسات الخارجية من دولة لأخرى فإذا كانت السياسة الخارجية إمتدادا مباشرا لمعطيات السياسة الداخلية، فإن العناصر الخارجية تقلّص أو تزيد من تأثير سلوك صانع القرار الخارجي[1]، والقرارات الصادرة في مجال السياسة الخارجية للدول ومن ثم البرنامج الخارجي لها إنما تصدر متأثرة بظروف واقع جغرافي وتاريخي واقتصادي وثقافي وفي ضوء حساب القوى الخارجية والقوة الفعلية للدولة.[2]

أولا :محددات السياسة الخارجية

سيتم في هذه الدراسة تقسيم المحددات إلى ثلاثة محددات :

1_المحددات الداخلية:

ويندرج ضمنها مجموعة العوامل التابعة لإقليم الدولة، والتي تساهم في رسم وتوجيه السياسة الخارجية سواء كانت مادية أومعنوية، فهناك من يعرّف السياسة الخارجية على أنها: " نتاج للتفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية والخارجية. [3]

ويقصد بالمحددات الداخلية :" مجموعة المتغيرات الموضوعية الناتجة عن التفاعل مع غيرها من مثيلاتها الداخلية، والتي إصطلح على تسميتها الخصائص القومية للدولة، والتي يتحدد على ضوءها السلوك السياسي الخارجي للوحدة الدولية [4]، وهي كالآتي:

أ_المحددات الجغر افية والسكانية:

تعتبر الجغرافيا من العوامل الثابتة والمهمة التي تساعد الدولة على رسم سياسة خارجيتها لزيادة مركزها في النظام الدولي، حيث هيمنت دراسة العوامل الجغرافية على الكثير من النقاشات الفكرية والأكاديمية منذ العهد الإغريقي إلى غاية أفكار "ألفريد ثاير ماهان" " Alfred Thayer Mahan" و"هارفولد ماكندر" " Halford Machind

---

[1]. وليد الصديق ميلود، **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ط.1، ص.37.
[2].محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1971)، ص.189.
[3]. وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية(1999-2006)**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2014)، ص.35.
[4]. أركان إبراهيم عدوان، **العلاقات السورية التركية المحددات والقضايا**، (القاهرة: العربي للنشروالتوزيع، 2019)، ط.1، ص.55.

" في بداية القرن العشرين، وصولا إلى رواد الفكر الاستراتيجي في عصر الأسلحة النووية العابرة للقارات [1]، لذلك تختلف السياسة الخارجية لدولة بحرية لها منافذ مائية عن غيرها من الدول المغلقة، فالأولى مجالها الحيوي أوسع والتهديدات التي تواجهها أكثر.

_ الموقع الجغرافي:

له تأثير مهم على سياسة خارجية الدولة، فهو المدى الجغرافي للتفاعلات السياسية الداخلية والخارجية للدولة، كما أن لكل موقع على سطح الكرة الأرضية له أهمية إستراتيجية تختلف من دولة لأخرى حسب الموقع وما يحتويه من ثروات طبيعية، وخاصة الموارد المائية والطاقوية، فمثلا نيكولاس جان سبيكمان " " Nicholas John Spykman وبصفته مدير معهد ييل yale وفي دراسته للعلاقات بيّن موقع الدول وسياستها الخارجية، ووجد أن المنطقة السياسية تتحدد بالعوامل الجغرافية [2]وهذا ليس بالأمر المستجد، فالمؤرخ اليوناني "هيرودوت " " Herodotus" يذكر "بأن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها"[3]، كما أنه ونظرا لأهمية الموقع الجغرافي للدول نشأ علم سمّي بالجغرافيا السياسية.

ولهذا فإن موقع الدول هو ثابت ماديا، لكنه متغير من حيث قيمته السياسية والاستراتيجية تتغير بتغير الظروف الدولية، فالموقع الجغرافي يتفاعل مع البيئة الخارجية بالتأثير و التأثر من عدة جوانب كمدى إندماج الدولة ومشاركتها في المجتمع الدولي على عكس الدول الحبيسة، طبيعة موقعها من حيث كونها قارية أو بحرية، ومدى سيطرتها على مضائق وممرات مائية دولية.[4]

لم يعد ينظر للموقع الجغرافي بالطريقة القاصرة التي لا تتعدى حدود المكان، بل أصبح نقطة إنطلاق و قوة تلجأ إليها الدول لتعظيم مكانتها، فالقوة الجغرافية للدولة تكمن في موقعها مع دول الجوار بما فيها من يابس وماء وهنا تحدث علماء الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك خاصة عن أهمية المنافذ والممرات البحرية للدولة لإحكام سيطرتها وبسط نفوذها وأساس قوّتها، لذلك ظهرت عدة نظريات كنظرية القوة البحرية لألفرد ماهان الذي اعتقد بأن الدول المسيطرة على البحار والمحيطات تصبح قوة بحرية، كذلك إستنتج ماهان من خبرته البحرية أن الدول ذات المواقع البحرية هي التي تمتلك القوة وتتحكم بمصير العالم [5].

---

[1]. حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص.78.

[2]. حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008)، ط.1، ص.24.

[3]. عدنان عبد الله حمادي الجميلي، **الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك مع بعض التطبيقات**، (بغداد: مكتب زاكي للطباعة، 2021)،ط.1، ص.16.

[4] . عمار مرعي الحسن، **مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي دراسة في متغيرات البيئة الإقليمية والدولية**، (بيروت: مكتبة السنهوري، 2018)، ص.81.

[5] . عدنان عبد الله حمادي الجميلي، **مرجع سبق ذكره**، ص.212.

كما أن "والتر رالي" "walter raleigh" أكّد على أنه من يسيطر على البحر يسيطر على التجارة العالمية، ومن يسيطر على التجارة يملك الثروة، ومن يملك الثروة يملك العالم كله"[1]، وهناك من ركّز على اليابس أو ما يسمى بسيطرة الدولة على البرّ للوصول إلى القوة البرية مثل "فردريك راتزل" " " Friedrich Ratzel" إضافة إلى "هالفورد ماكندر" في نظريته قلب الأرض، معتبرا أن الجزء الداخلي من أوراسيا هو مركز العالم من الناحية السياسية وافترض بأن الدول الكبرى هي التي تحكم قلب العالم، بالمقابل نجد نظريات ترتكز على الموقع الجغرافي لكن بمنظور جيوبوليتيكي، سواءا كانت ألمانيا أو روسيا أو الصين بإمكانها التغلب على الدول البحرية، [2]نظرية الهرتلاند أجرى عليها "ماكندر" عدة تغييرات نظرا للتطور التكنولوجي وتطور وسائل النقل ونظريات أخرى كنظرية الإطار الأرضي " نيكولاس جان سبيكمان " " Nicholas John Spykman" ونظرية القوة الجوية لدى "جان سبيكمان سفرسكي" "Alexander de Serversky ".

كما يؤثرالموقع الفلكي على البيئة الإقتصادية للدولة، من خلال تأثير المناخ على المحصول الزراعي للدولة، حيث يبقى العامل الجغرافي عاملا مهما ترتكز عليه الدولة لبناء سياسة منفتحة متفاعلة مع الوحدات الدولية فكما قال سبيكمان: " إذا أردت أن تعرف سياسة الدول تجاه بعضها عليك بدراسة مواقع الدول" [3]، فهناك علاقة وطيدة بينهما، فالعامل البشري له دور كبير في تحديد سياسة الدولة الخارجية، فمع التغير والتطور الذي عرفه العالم أصبحت عوامل أخرى مهمة وضرورية تقوي الدولة ومن ضمن هذه العوامل.

_ العنصر البشري :

يعتبر عنصر السكان من مقومات الدولة، ومصدر بقائها وحمايتها لما يشكلونه من أهمية سواء في الزمن الحرب أو السلم، تجانس الشعوب من حيث الثقافة والدين واللغة يظهر جليا في ولائها لدولتها، فكلما كانت اللّحمة بين أفراد الشعب كلما زاد ذلك في قوة الدولة وارتكازها على شعبها لبناء سياسة خارجية واضحة ومتناسقة مع البيئة الداخلية أمّا وإذا كانت الدولة تتخبط في أزمات داخلية لسبب عرقي أو ديني أو لغوي، فإن ذلك سيؤثر حتما على مكانتها و سياستها الخارجية، ونرى تباينا في تعدد اللغات بين الدول.

---

[1]. محمد عبد السلام، **الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، (د.ب.ن، دار الكتب، 2019)، ص. 210.
[2]. محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص.65.
[3]. عدنان عبد الله حمادي الجبيلي، **مرجع سبق ذكره**، ص.206.

ب_ المحددات الاقتصادية :

تشمل العوامل الاقتصادية جميع المتغيرات الاقتصادية التي تشكل البنية الاقتصادية، والتي تظهر من خلال قدرات الدولة الاقتصادية كالزراعة والصناعة وقطاع الخدمات، إضافة إلى اليد العاملة المؤهلة ومدى التوظيف المناسب لعوامل الإنتاج، من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تعد الأساس للإستقرار السياسي والإجتماعي.[1]

ويعتبر النفط من أهم الموارد التي تلعب دورا هاما في تحديد العلاقات الدولية، حيث عبر عليها رئيس الوزراء الفرنسي "جورج بنجامين كليمنصو" "George Benjamin Clemenceau"خلال الحرب العالمية الأولى بقوله: " إن نقطة من البترول تساوي نقطة دم من دماء جنودنا "[2]، وبهذا فإن العامل الاقتصادي أصبح أكثر حيوية في ظل العولمة والإعتمادية المتبادلة، ولكنه يميل لصالح الدول الكبرى والصناعية التي تستخدمه كقدرة تأثيرية لخدمة مصالحها"[3].

ج_ المحددات السياسية :

تؤثر العناصر الداخلية بشكل واضح في شكل السياسة الخارجية، ويدخل ضمنها جميع عناصر الحياة السياسية والتي تعبّر اصطلاحا بمجموع القوى الرسمية وغير الرسمية القائمة داخل المجتمع، والتي تتفاعل فيما بينها من خلال الفعل ورد الفعل على نحو يهيء لاتزانها[4]، وعليه فإن السياسة الداخلية لأي دولة لها بالغ الأثر على السياسة الخارجية لأن استقرار النظام السياسي ينعكس بالإيجاب على الصعيد الخارجي .

_النظام السياسي:

تختلف الأنظمة السياسية من دولة لأخرى، فكما يرى "سالمور سالمور" بأن:" النظام السياسي يتحدد بثلاث متغيرات فرعية وهي الموارد السياسية المتاحة، الضوابط السياسية المفروضة على النظام، وميل النظام السياسي إلى استعمال الموارد المتاحة".[5]

طبيعة النظام السياسي تنعكس على أداءه في المجال الخارجي، فمثلا الدول الديمقراطية تكون أكثر سلمية وانفتاحاً مقارنة بالأنظمة التسلطية القمعية، حتى وإن كان هناك رأي آخر يرى بأن الأنظمة القمعية أكثر نجاحا في

---

[1]. عمار مرعي الحسن، **مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي دراسة في متغيرات البيئة الإقليمية والدولية**، (بيروت: مكتبة السنهوري 2018)، ص.126.

[2]. نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة، **مبادئ علم السياسة**، (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1987)، ط.2، ص.350.

[3].قحطان أحمد الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)، ط.2، ص.443.

[4].محمد طه بدوي وآخرون، **النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص.236.

[5]. محمدالسيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص.226.

سياستها الخارجية من خلال قدرتها على التحكم في سرية المعلومة.هذا النوع من الأنظمة الديكتاتورية الممارسة من القديم، فعندما يكرّر لويس الرابع عشر ملك فرنسا عبارة أنا الدولة والدولة أنا، نستنتج بأن جميع القرارات الصادرة باسم تلك الدولة مصدرها شخص واحد وهو الحاكم، حيث لا حسيب ولا رقيب لتصرفاته، وغالبا ما يسيطر الجيش على مقاليد الحكم وهو من يصنع السياسة الخارجية، لذلك نلاحظ أن بعض السياسات الخارجية للدول تتغير بتغير طبيعة النظام السياسي.

_ الأحزاب السياسية:

يرى البروفيسور "أوستن رني"Austin Ranny "بأن :"الحزب السياسي هو عبارة عن جماعة منظمة ذات إستقلال ذاتي، تقوم بتعيين مرشحيها، وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة" [1]، وبما أن هدف الأحزاب السياسية الوصول إلى السلطة، فإنها تعمل على تعبئة المواطنين إذا كانت برامجها متوافقة مع سياسة الحكومة وهذا ما يساعد النظام في كسب التأييد الشعبي و الولاء ما يسهل لصناع القرار صنع سياسات خارجية متوافق عليها داخليا والعكس صحيح .

_ جماعات جماعات الضغط:

تعتبر جماعات الضغط أو المصالح:"مجموعة إجتماعية رسمية تختلف عن الحزب السياسي في محاولتها فقط التأثير في الحكومة، لا أن تكون جزءا رسميا منها"[2]، كما تأثر السياسة الخارجية للدول يتوقف على نوع النظام القائم ففي النظم الشمولية يقل تأثيرها كونها لاتعترف بهذه الجماعات، هذه الأخيرة التي تستخدم في الكثير من الأحيان عدة وسائل كالإقناع و الضغط ومحاولة إستمالة نواب البرلمان والتأثير عليهم لاصدار قوانين تصب في مصلحتهم، وفي أحيان أخرى تقوم بتمويل الحملات الانتخابية لبعض المرشحين لعضوية البرلمان لتمكينهم من المناصب لخدمة مصالها [3]، إضافة إلى هذه الوسائل نجد إستخدام الرأي العام و الإعلام.

_ الرأي العام:

يعتبر الرأي العام من المحددات الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية للدول من خلال تأييده لسياسات الدولة أو رفضه لها، والتعبير عن ذلك بوسائل متعددة ، حيث عرّفه "غابريال تارد" "Gabrial Tarde" بأنه : "مجموعة الأحكام الرائجة لدى الناس التي تخص المشكلات الحالية " [4]، وقد استعمل "غابريال ألموند" "Gabriel Almond"مصطلح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الإتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات

---

[1]. طارق علي الهاشمي، **الأحزاب السياسية، (** بغداد: **شركة الطبع والنشرالاهلية**، 1968)، ص.77.
[2]. ستيفن تانسي، نايجل جاكسون، **أساسيات علم السياسة**، ترجمة محي الدين حميدي، (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص.26.
[3]. قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 2004)، ط.1، ص.242 .
[4]. لطفي لبيب شاكر، مصطفى كافي، أرسلان أحمد الباشق، **مبادئ العلوم السياسية**، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2016)، ط.1، ص .237.

الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات[1]، فالرأي العام هو طاقة يعتمد عليها النظام السياسي و مختلف التنظيمات السياسية كالأحزاب أو بعض جماعات المصالح التي تحاول تعبئته، بما يتوافق ومصالحها وهنا تظهر درجة تأثير النظام السياسي على الرأي العام، ومحاولة كسبه وإقناعه للتمكن من توجيهه وبالتالي المضي في القرارات المتخذة وتقديم صورة تعبر عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحق في التعبير، وهذا ما يتصدى للمؤثرات الخارجية التي تحاول التحكم في الدول من خلال الشعوب.

للإشارة بأن الرأي العام يؤثر في صناع السياسة الخارجية بالرغم من اختلاف مستوياتهم، فحسب ""غابريال ألموند " هناك الجمهور العام والجمهور الواعي، فالأول يقتنع بالمناقشات العامة، بينما الجمهور الواعي المتكون من جماعات صغيرة فيتابع القضايا العامة ولديه رؤية تحليلية ونقدية للمناقشات العامة .[2]

_الإعلام:

يؤثر الإعلام تأثيرا بالغا على توجيه وتعبئة الرأي العام الذي بدوره يؤثر على النظام السياسي للدولة بمؤسساته التي تضطلع بدور رسم السياسة الخارجية ، ولايقتصر دور الإعلام في تقديم المعلومة وإنما في توجيهها و أحيانا تشويه الواقع بما يتناسب والجهة المسيطرة عليه .

د _المحددات العسكرية:

يعد العامل العسكري محددا هاما و ضروريا لقوة الدولة ومحافظتها على سيادتها، إذ لايمكن الإستغناء عنه مهما نزعت الدولة إلى الأمن و السلم في العالم ومهما بلغت درجات التعاون الدولي، فكل دولة تسعى إلى ضمان أمنها القومي و الحفاظ عليه، و القوة العسكرية يمكن الإعتماد عليها لتحقيق هذا الهدف لأن الواقع دائما ما يرجعنا إلى فكرة محاولة الدول البقاء ولن يتأتّى ذلك دون إمتلاك إمكانيات عسكرية تأهّل الدول لبناء سياسات خارجية فعالة وهناك ارتباط وثيق بين الموارد الإقتصادية للدولة وبنيتها التحتيةالتكنولوجية والتراكم العسكري لديها [3].

2_ المحددات السيكولوجية :

لايمكن بأي حال من الأحوال إغفال دور العوامل السيكولوجية التي تؤثر من خلالها العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية للدولة، فإذا كانت هذه الأخيرة شخصية معنوية فإن الذي يحكمها ويقودها شخص طبيعي له خصائص ومعتقدات وتصورات حول القضايا الجارية، كما أن خبرته ومؤهلاته تبرز من خلال تحليله للمجريات

---

[1]. إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ،(الكويت: ذات السلاسل، 1985)، ص.63.

[2]. منذر صالح جاسم الزبيدي، **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي**، (عمان: :دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،2011)، ط.1، ص. 148.

[2]. أحمد داود لأوغلو، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص.43.

و التعامل معها بطريقة عقلانية، لكن يختلف تأثير العوامل السيكولوجية للقائد على قرارات السياسة الخارجية حسب نوع النظام القائم ، ففي الأنظمة المستبدة يطغى هذا المحدد كونه يستأثر بجميع الصلاحيات، حيث تكمم جميع القنوات و التنظيمات السياسية، في حين أنه في الدول التي تتمتع بقدر معتبر من الديمقراطية أين يكون للمؤسسات السياسية صلاحيات ملموسة وليست صورية ينقص تأثير هذا المحدد.

3 - المحددات الخارجية :

في عصر العولمة ومع تطور المجتمع الدولي لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي بل أصبح هناك فواعل دولية أخرى تتعامل معها الدول كونها تؤثر في مجريات الأحداث الدولية إذ من الصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة في نظام دولي يتسم باستقطاب حاد [1]وحسب "لويد جنسن" " Lioyd Jonson " بأنه إذا لم تكن هناك محددات خارجية، فلن توجد سياسات خارجية كون السياسات الخارجية للدول في أغلبها تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الجارية في بيئتها الخارجية[2] وتتمثل هذه المؤثرات الخارجية في:

أ_ النسق الدولي:

النسق الدولي هو عبارة عن مجموعة من الوحدات المترابطة حيث تؤثر كل وحدة في الأخرى ويظهر ذلك من خلال سلوكها، فالنظام الدولي وحسب تعريف "هولستي" هو:" أي تجمع يضم هويات سياسية مستقلة، قبائل، مدن دول ، أمم، إمبراطوريات حيث تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقا لعمليات منتظمة" [3].

ويتميز النسق الدولي بتعدد الفاعلين في السياسة الخارجية للدول بشكل مباشر أو غير مباشر وهي :

_المنظمات الدولية والإقليمية :

بما أن الدول ليست بمعزل عن النظام الدولي فإنها تؤثر وتتأثر بقرارات هذه المنظمات في زمن الحرب أو السلم كون تشعب القضايا المطروحة، حيث بات من الضروري إيجاد حلول لمعالجة بعض المشاكل من طرف هيئة متخصصة ، كما أصبحت هذه المنظمات تناقش المسائل الداخلية للدول التي من شأنها خلق نزاع أو توتر، وبالتالي تؤثر على قرارات السياسة الخارجية للدول، ففي بعض الأحيان تعجز هذه المنظمات عن فرض الإلتزام الصارم بالقانون نظرا لعدم إلزامية قراراتها -باستثناء مجلس الأمن- لكنها في الوقت ذاته تضفي نوعا من الحجية على بعض الأوضاع .[4]

---

1. ناصيف يوسف حتي، **مرجع سبق ذكره**، ص.160.
2. لويد جنسن، **نظرية السياسة الخارجية**، ترجمة وليد عبد الحي، (السعودية : عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص.279.
3. أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي : دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1986)، ص.108.
4. أحمد النعيمي، **عملية صنع القرا في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**، (عمان: دار زهران، 2011)، ص.490.

_الشركات المتعددة الجنسيات :

وهي الشركات التي تمارس نشاطاتها في دول مختلفة لكن تتواجد في دولة أخرى، وتتخذها مقرا لها أي الدولة الأم ، وهناك من يسميها بالشركات عبر القوميات أو العابرة للحدود آثار، هذه الشركات كان بالغا في بعض الدول ومحاولة إسقاط الأنظمة بها، إذ تستخدم عدة وسائل للتمكن من التدخل في الشؤون الداخلية للدول بغية تحقيق مصالحها التي غالبا ما تكون إقتصادية.

_الرأي العام الدولي:

لقد ساهم التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام و الإتصال إلى بروز هذا العامل، فالأحداث الدولية الجارية التي تستثير ردود الأفعال في أكثر من دولة بسبب قوة الصورة و سرعة نقل الوقائع، دفع بالدول الكبرى إلى التحكم في بعض الوكالات الإعلامية التي توجه أفكار الشعوب .

_التكتلات الدولية:

تتقارب الدول في المصالح بالرغم من التباعد الجغرافي، فكلما تحددت المصالح وضاق نطاقها كلما كانت فرص إستمرار التحالف أكبر[1]، وعليه تتحدد السياسات الخارجية للدول تبعا لانضمامها إلى تكتل ما، بحيث تكون مقيدة بشروط العضوية التي كانت قد التزمت بها.

ب_المسافة الدولية:

تتحدد سياسات الوحدات الدولية من خلال المسافات النسبية الموجودة بينها ، ولا تقتصر على العامل الجغرافي _كونه يمكن أن يكون عاملا مثيرا للصراع لا للتعاون _ وإنما على عوامل أخرى كالعامل الثقافي والإقتصادي والعسكري فكلما كانت الوحدات الدولية متقاربة في خصائصها كلما توافقت سياستها الخارجية.

ج_التفاعلات الدولية:

تتأثر الدول بردود أفعال الدول الأخرى، التي تدفعها إلى اتخاذ مواقف معينة، وتنطوي التفاعلات الدولية على عدة متغيرات كالسلوك السابق للدول الأخرى، سباق التسلح، المعاملات الدولية "المبادلات الاقتصادية والإتصالات بين الوحدات الدولية"والإعتماد الإقتصادي الدولي. [2]

[1] . مصطفى ناصف، محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، 1978)، ص.16.

[2]. محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص.325.

تتفاعل الدول بطريقة تعاونية كلما كانت نقاط التوافق بينها، ويلعب العامل التاريخي دورا مهما في طبيعة التفاعلات كما تؤثر المصالح خاصة الإقتصاديةبين الدول على التفاعلات الدولية التي تخلق في الكثير من الأحيان سياسة الأحلاف.

د_الموقف الدولي:

يعتبر الموقف الدولي الفعل الصادر عن الوحدات الدولية في المحيط الخارجي، الذي يتطلب من الأطراف الدولية التعامل معه، وقد حدد "هيرمان "ثلاثة أبعاد رئيسية للموقف الدولي [1]، هي المفاجأة والتهديد والوقت المتاح حيث تتفاوت المواقف الدولية بتفاوت طبيعة هذه الأبعاد.

ثانيا: الأبعاد العامة والمحددة للسياسة الخارجية

تسعى السياية الخارجية لتحقيق برنامجها وفقا لبعدين رئيسيين ،بعدٌ عام يتسم بالشمولية وعدم التحكم وبعدٌ محددٌ قابلٌ للقياس .

1_ البعد العام للسياسة الخارجية:

يتضمن هذا البعد كل من: من التوجهات،الأدوار،الأهداف والإستراتيجيات، وأضاف ناصيف يوسف حتي توجها رابعا وهو توجه الحياد. [2]

2_البعد المحدد في السياسة الخارجية:

يمكن قياس مكونات هذا البعد كميا وتقديره زمانيا ومكانيا، ويتضمن هذا البعد القرارات والسلوكات والمعاملات بطابعها الدوري. [3]

المطلب الثالث: وسائل السياسة الخارجية وأهدافها

أولا: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية

لايمكن للدولة أن تحقق أهدافها إذا لم تمتلك وتحسن توظيف عدة أدوات أو وسائل سياستها الخارجية لذلك تعددت واختلفت الآليات سواءا في زمن الحرب أو السلم، كونها ضرورية لتعامل الدولة في المجال الخارجي مهما تغيرت الظروف الدولية، وتتمثل هذه الوسائل في:

---

[1]. نفس المرجع، **ص.** 355.
[2]. ناصيف يوسف حتي، **مرجع سبق ذكره**، ص .164.
[3]. محمد الدبار، **أبعاد السياسة الخارجية دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات، تركيا، (2019)، ص.16.

1_الدبلوماسية :

من أقدم الوسائل التي لجأت إليها الدول تاريخيا، والدبلوماسية هي:" مجموعة الوسائل والنشاطات المحددة التي تستخدمها الدولة خدمة لسياستها الخارجية"[1]، كما أنها ذلك الطريق الذي يجب على الدولة أن تسلكه في سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها سواءا مع الدول الصديقة أو مع غيرها وفي جميع الظروف، كون أنها تتعلق بدراسة المبادىء والأساليب والأصول التي تتعلق بتمثيل الدول والعلاقات المتبادلة بينها[2]، فالدولة تجمع كل عوامل قوتها وتترجمها إلى سلوك دبلوماسي يخدم مصالحها الخارجية، لكن أحيانا لا يمكن الوصول إلى اتفاق أو هدف من خلال إستعمال الأداة الدبلوماسية فيتم اللجوء إلى أداة أخرى وهي الأداة العسكرية التي من خلالها يمكن الدخول في حرب.

2_الوسائل العسكرية:

من أهم الوسائل التي تعتمدها الدولة لإنجاح سياستها الخارجية، وكل دولة تسعى لتقوية هذا الجانب كونه يحمي أمنها وسيادتها من التهديدات المحيطة بها، تلجأ الدول لاستخدام الوسائل العسكرية حسب الظروف والمواقف إذ يمكن استخدامها في التدخلات المباشرة لأسباب مشروعة أو غير مشروعة تحت ذرائع واهية كنشر الديمقراطية وحماية الأقليات، وما أكثر التدليس الذي تستخدمه بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من مناطق العالم لتنفيذ أهدافها، كما يمكن التلويح باستخدامها كوسيلة رادعة للعدو، حيث أن قدرات الدولة الدفاعية تجعل من خصومها يمتنعون عن المساس بها لإدراكهم حجم قوتها، وتعد هذه الأداة من أكثر الأدوات المكلفة ماديا، وفي العصر الحالي أصبحت الدول تستخدم الذكاء الإصطناعي في جميع المجالات لاسيما العسكري.[3]

3-الوسائل الإقتصادية :

بفعل العولمة والإعتماد المتبادل الذي يشهده العالم، تضاعف الإهتمام بالإقتصاد كونه عامل قوة ، فبانتهاء الحرب الباردة تضاءل دور الوسائل العسكرية وتعاظم دور الاداة الإقتصادية، حيث تراجع البحث عن القواعد العسكرية أمام البحث عن إمكانية التغلغل في الأسواق، وتختلف الدول من حيث إمكانياتها الإقتصادية وتوضيفها لها، مايجعلها تتفاوت من حيث الأهمية والمكانة في محيطها الإقليمي أو الدولي.

كذلك من الأساليب التي تلجأ إليها بعض الدول كوسيلة لتنفيذ سياستها الخارجية، والتأثير على الطرف الآخر هي تجميد أرصدة الدولة المراد التأثير عليها، أي عدم السماح لها باستخدام أرصدتها داخل إقليم الدولة الأخرى

---

[1]. jacques Chazelle, **the diplomacy**, (Paris: university of paris), 1962, P.9 .

[2].فاضل زكي محمد، **الدبلوماسية في عالم متغير**، (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992)، ص. 27.

[3].عبد القادر محمد فهمي، **المدخل في دراسة الإستراتيجية**، (بغداد: جامعة بغداد، 2009)، ص.156.

مثلما تم التعامل مع روسيا في حربها مع أوكرانيا، حيث تم منع الطيران الروسي من التحليق فوق الأجواء الأوروبية أو الهبوط فيها، كما قامت ألمانيا بوقف تشغيل خط " نورد ستريم2 " الروسي لتصدير الغاز إلى أوربا واليابان بتعليق صادرات تقنيات تكنولوجية إلى روسيا، في حين منعت الولايات المتحدة الامريكية دخول نصف واردات السلع الروسية إلى أمريكا. [1]

ولهذا الغرض قد تستعمل بعض الدول للتأثير على دول أخرى مايسمى بالإستقطاب وهي وسيلة من وسائل الجذب التي تتبعها الدول الكبرى اتجاه الدول الصغرى باستغلال نفوذها عبر عدة وسائل كالمنح والمساعدات الإقتصادية إضافة إلى إنشاء الأحلاف والتنظيمات الإقليمية .[2]

4-الوسائل الإستخباراتية :

يقصد بالأداة الإستخباراتية المهارات والمواد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الاخرى، كما تشمل الأدوات والمهارات المتعلقة بكيفية جمع المعلومات وأدوات الإستطلاع والتجسس والتشفير[3]، فأجهزة المخابرات تعمل على جمع المعلومات بطريقة سرية لاستشراف المواقف المستقبلية للدول وحاليا الجوسسة تتم بأدق التقنيات المعلوماتية باستعمال الفضاء السيبراني.

5_الدعاية:

تسعى الدول على الدوام خاصة الكبرى منها على استمالة الدول الأخرى لها خدمة لمصالحها، لذلك تم استخدام هذه الأداة قبل الحرب العالمية الأولى منذ سيطرة الكنيسة الكاثوليكية، التي كانت تقوم بنشر مذهبها عن طريق مجمع خاص بها يسمى DE PROPAGANDA FIDE ومن هذا المجمع اشتقت كلمة البروباجندا[4]، عادة الدعاية تكون موجهة للشعوب لتوجيهها والسيطرة على أفكارها.

ثانيا : أهداف السياسة الخارجية

تهدف الدول من خلال سلوكاتها الخارجية تحقيق أهداف أساسية وثانوية، تتعدى حدودها الجغرافية، كما يمكن أن تكون معلنة وغير معلنة، لذلك يجب عليها توظيف جميع إمكانياتها لتحقيق أهدافها بحيث لا يكفي وفرة الموارد فقط، بل يجب حسن استغلالها مع توفير الأدوات المناسبة للأهداف، وتتغير هذه الأخيرة حسب وزن الدولة وموقعها ومواردها لكنها تشترك في هدف أساسي وهو المصلحة الوطنية، والمحافظة على أمنها وسيادتها و الهدف القومي هو: " وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد

---

[1].محمد نور البصراتي، **"إستراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق إيران روسيا) نموذجا"**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، م.23، ع.3، (جويلية 2022)، ص. 170.

[2]. جمال سلامة علي، **تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي**، (القاهرة: دار النهضة العربية،)، 2013ط.1، ص .179.

[3]. أحمد قاسم العبد الحليم الشياب، **مرجع سبق ذكره**، ص.37.

[4]. جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة عبد الرحمن غازي القصيبي، (لسعودية: تهامة، 1984)، ط.2، ص .124.

والإمكانيات التي يستلزمها الإنتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة التنفيذ أو التحقق المادي"[1]، وتتمثل الأهداف القومية للدولة في : المحافظة على سيادة الدولة وأمن إقليمها، زيادة قوة الدولة العمل على زيادة مستوى الثراء الإقتصادي للدولة، العمل على نشر إديولوجية الدولة، كما أنّ هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للأهداف القومية هي: وجوب مشاركة واهتمام أغلبية الشعب للاهداف الخارجية الخاصة بالدولة لكي تندرج ضمن الأهداف القومية، تسخير جميع الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف مع تحمل الحكومات لمسؤولياتها إزاء المواقف المتخذة و إحداث آثار سياسية على الدول الخارجية.[2]

المبحث الثاني : النظريات الكلية المفسرة للسياسة الخارجية

بما أن العلاقات الدولية تتضمن السياسة الخارجية وكذا التفاعلات السياسية بين مختلف الدول، فإنها تنطلق من أفكار وفرضيات للتعامل في المحيط الخارجي تجمعت في إطار نظريات أو مدارس فكرية سعت إلى تفسير السياسة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الو اقعية

تعتبر النظرية الواقعية من النظريات الهامة في ميدان العلاقات الدولية بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة وترجع الأصول الفكرية للواقعية إلى القرن الخامس قبل الميلاد، منذ أن أفاد الفيلسوف "ثوسيديدس" "THUCYDIDES"وفقا لخبرته من الحرب البيلوبونيزية بأن هناك قانون طبيعي مفاده أن الغلبة والسيطرة دائما تكون للأقوى ولذوي الكفاءة والخبرة، فحسب اعتقاده بأن السبب الحقيقي للحرب هو خوف إسبرطة من تنامي قوة أثينا والتحول في ميزان القوى،[3] بالرغم من أنهما كانتا حليفتين، ويرجع "ثوسيديدس "ذلك الصراع إلى الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية، كما أكد كل من "نيكولا ميكيافيلي" "Niccolo Machiavelli" و"توماس هوبز" " Thomas Hobes " و" كارل فون كلاوزويتس" " Carl Von Clausewitz " على عدم أمن الدولة ذات السيادة .[4]

كما يرى "ميكيافيلي" أن السياسة ظاهرة بعيدة كليا عن عالم الأخلاق والدين، فإذا كانت الأخلاق تقوم على الخير والشر فإن السياسة قائمة على فكرة الأصدقاء والأعداء[5]، وأن العامل الأساسي لتشكل الدول هو البحث عن الأمن والتخلص من الأخطار التي تتسبب فيها الحروب، وعليه فقيم الدولة تختلف عن قيم الأفراد بسبب الطبيعة

---

[1] . إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سبق ذكره، ص129.
[2]. نفس المرجع، ص. 130.
[3]. أنور محمد فرج نظرية، **الواقعية في العلاقات الدولية**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007)، ص .176.
[4]. عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص.22.
[5]. جمال سلامة علي، **مرجع سبق ذكره**، ص.293.

الشريرة للبشرالتي تجعلهم يحاولون تحقيق مصالحهم رافضين الخضوع لقواعد الدولة وضوابطها، وبالتالي فوجود الدولة ضروري لانقاذ المجتمع من الفوضى .[1]

كما أكد "توماس هوبز" "Thomas Hobbes" في كتابه اللفياثانLeviathan سنة1651 بأن السلوك الخارجي للدول هو نتاج لتأثيرات تاريخية عكست صراعات اجتماعية، تم الفصل فيها باستعمال القوة. بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت النظرية الواقعية كرد فعل عن النظرية المثالية التي فشلت حسبهم في تفسير الواقع الدولي الذي أثبت عدم نجاعة المثالية بأفكارها في تجنب الحروب على عكس الواقعية التي وُفقت في تفسير الواقع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة من خلال تفسير عدة ظواهر دولية كالصراع والتحالفات . والواقعية هي ليست مجرد نظرية وإنما هي نموذج معرفي Paradigm يشمل العديد من النظريات التي تعتمد على فرضيات عامة تتماسك فيما بينها وتتميز عن غيرها. [2]

أولا: الو اقعية الكلاسيكية

لايمكن الحديث عن الفكر الواقعي دون ذكر أهم روادها بداية من "هانس مورغانتو" مؤسس النظرية الواقعية الكلاسيكية، إضافة إلى "إدوارد هاليت كار" "Edwars Hallet Car " والجغرافي "نيكولاس سبيكمان " و"ريمون آرون " "Raymond Aron" و " هيدلي بول " "Hidley Bull" و"مارتن وايت" " Martin Wight"، "جورج كينان" "George Kennan" و"والتر ليبمان" "Walter Lippmann"وآخرون .

1_ مبادئ الفكر الو اقعي الكلاسيكي حسب "هانس مورغنتو" "Hans Morgenthau " :

تخضع السياسة إلى قواعد موضوعية حسبه شأنها شأن المجتمع والممتدة جذورها في الطبيعة الانسانية، التي تتطلب ضرورة البحث في الواقع السياسي بأسلوب التخطيط العقلاني عن المصلحة، كذلك أيّ نظرية سياسية في السياسة الخارجية لابد وأن تخضع للعقلانية وتمتنع عن العناصر غير العقلانية، ولذلك فإن مفهوم المصلحة يدخل كضابط فكري يضفي نوع من النسق العقلاني في السياسة ما يجعل فهم السياسة الخارجية لا يكون بمعرفة حوافز الشخص السياسي فقط بل كذلك بقدراته الإدراكية والسياسية لإنجاح العمل السياسي التي تتأتى بالإرادة والعمل كما تعد المصلحة جوهر جميع السياسات وهي ثابتة زمانا ومكانا، بالإضافة إلى ذلك فإن تعذر تطبيق المبادىء الأخلاقية العامة على أعمال الدول يوجب تنقيحها بما يتلاءم مع الظروف الزمكانية المحددة ، فإذا كان من حق الفرد التضحية بنفسه للدفاع عن أخلاقه، فإن الاخلاق السياسية في الدولة تكون على حسب النتائج السياسية للعمل مع

[1]. نظام بركات، **مرجع سبق ذكره**، ص.96.
[2]. أنور محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص .219 .

الإبتعاد عن الوقوع في التطرف الخلقي والحمق السياسي وذلك بانتهاج المصلحة التي تحقق إعتدالا في السياسة وفي الحكام الخلقية.[1]

ويرى أن الدول تنتهج ثلاثة أنواع من السياسات: أولها سياسة الوضع القائم ،ثانيها سياسة التوسع، وثالثها سياسة الهيمنة، فالأولى والثانية تتطلبان زيادة القوة والمحافظة عليها، أما الثالثة فتتطلب إظهار القوة [2].

2_مسلمات الو اقعية الكلاسيكية :

تقوم الواقعية الكلاسيكسة على المسلمات الآتية:

أ__القوة:

يرى الواقعيون بأن جميع السياسات تقوم على الصراع والقوة والمصالح أحادية الجانب[3]، حيث تتسابق الدول للحصول على القوة باستخدام شتى الوسائل، ونظرا لعدم وجود سلطة عليا تحكم هذه الدول وتفرض ضوابط وقواعد تنظّم سلوكاتها فإنها تسعى دائما لتعظيم قوتها، مايجعلها في صراع دائم بسبب الطبيعة البشرية التي تجعل الدول تعيش في فوضى في غياب سلطة مركزية منظّمة، والقوة عند الواقعيين الكلاسيكيين لا تنحصر في القوة العسكرية فقط وإنما هي "القوة القومية"بمفهومها الشامل [4]المتكون من العناصر المادية وغير المادية.

وتتكون عناصر القوة حسبهم من الجغرافيا التي لا تزال ذات أهمية بالرغم من التطورات، إضافة إلى الموارد الطبيعية كالغذاء والموارد الأولية والطاقة الصناعية والاستعداد العسكري، مع نوعية القوات المسلحة والتقنية والقيادة والسكان والشخصية القومية، وبقاء الدول حسب الواقعيون مرهون بقوتها أو حمايتها من طرف دولة قوية ،وحسب "سبيكمان" لضمان الدولة بقاءها لابدلها من أن تجعل زيادة قوتها أو الحفاظ عليها هو هدفها الأول في سياستها الخارجية. [5]

ب_المصلحة القومية:

هي تلك الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها، فالحفاظ على مصلحة الدولة يتجسد في استمرار الدول في سياساتها الخارجية رغم تغير الساسة والإديولوجيات، والمصلحة القومية تدفع بالدول إلى الدخول في حروب حفاظا

---

[1].هانس جي مورغانتو، **السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام**، ترجمة خيري حماد، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964)، ج1، ص.29.

[1]. ناصيف يوسف حتي، **مرجع سبق ذكره**، ص.117.

[3]. تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما الخضرا، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016)، ط.1، ص.179.

[4].أنور محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص. 229.

[5]. جيمس دورتي، **مرجع سبق ذكره**، ص.66.

على بقائها التي تتعارض مع مصالح الدول الأخرى، وهنا على القادة الإلتزام بالمصلحة كأساس للإنضباط الأخلاقي اتجاه دولهم فالأخلاق تساوي تحقيق المصلحة القومية للدولة ولا يوجد معنى للأخلاق إذا لم تحقق مصلحة الدولة.

ج_توازن القوى:

توازن القوى هو النمو الطبيعي للصراع على القوة، هدفه هوالحفاظ على جميع عناصر النظام[1]، والقوة حسب "هانز مورغانتو" باعتباره أب الواقعية الكلاسيكية هي وسيلة من أجل تحقيق توازن القوى، هذا الأخير الذي برتبط بعاملين أساسيين أولهما مادي يتعلق بتعادل القوى الإقليمية أو الدولية في قدراتها العسكرية وثانيهما إدراكي يتعلق بإدراك هذه القوى لأهمية التعادل واستمراره تحقيقا للأمن، وعلى الدول الإعتماد على ذاتها وقدراتها لتحقيق التوازن ،ويرى بأن أحسن نظام يحقق للدول قوتها ونفوذها هو نظام متعدد الأقطاب[2].

لقد حاول الواقعيون التقليديون التأكيد على أن الدول فواعل أساسية، كما أنها تتصرف بطريقة عقلانية تجعلها تحقق مصالحها التي تزيد من قدراتها دون وضع أي اعتبار للمعايير الأخلاقية، ما يجعلها في صراع دائم ومستمر مستخدمة القوة ومهددة بها، مما يستدعي الحفاظ على ميزان القوى وهذا أمر طبيعي نظرا للطبيعة الشريرة للبشر كما أنها لاتتأثر بالبيئة الداخلية، كون أن هذه الاخيرة تحكمها معايير وضوابط على عكس الأولى. كما ميّز الواقعيون بين عدة مسائل في السياسة الدولية، حيث يحتل الأمن القومي قمة الهرم إضافة إلى القضايا العسكرية والسياسية والأمنية أوالاستراتيجية التي تندرج ضمن السياسات العليا والقضايا الأخرى ذات الطابع الإجتماعي والإقتصادي التي تنطوي ضمن السياسات الدنيا .[3]

إهتمام الوقعيون الكلاسيكيون بالجانب الأمني و العسكري في تحليلهم، الذي ربط السياسة الخارجية بالقوة واهتمامهم بالدول فقط كوحدات تحليل وإهمالهم للنظام الدولي كبنية تتفاعل فيها الوحدات الدولية في ظل التطورات الحاصلة في المجتمع الدولي كظهور الفواعل الجديدة من منظمات دولية وشركات متعددة جنسيات إضافة إلى حركات التحرر وضعت الواقعية التقليدية في مأزق ما جعلها محل نقد من مجموعة من المفكرين الذين يؤمنون بالفكرالواقعي لكن بطريقة أكثر تفسيرا لا وصفا، لذلك ظهرت نظرية مكمّلة للواقعية تحت إسم الواقعية الجديدة تماشيا مع التحولات الجديدة الدولية.

ثانيا : الو اقعية الجديدة " البنيوية"

---

[1]. أنور محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص. 23.
[2].جمال سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 305.
[3]. أنور محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص.243.

ظهرت هذه النظرية في نهاية السبعينات بفضل إسهامات عدة مفكرين، أبرزهم "كنيث والتز" "Kenneth Waltz " مؤسس النظرية الواقعية الجديدة سنة 1979 من خلال مؤلفه الشهير " نظرية السياسات الدولية"، ولعل أهم منطلق إنطلقت منه هذه النظرية كتفسير لسلوكات الدول هو البنية الفوضوية للنظام الدولي وليست الطبيعة الشريرة للبشر . فالسياسة الخارجية للدول تؤسس بناءا على فوضوية النظام الدولي، لذلك حاولت هذه النظرية تفادي بعض الأخطاء والعموميات التي وقعت فيها سابقتها، فمثلا يعيب "كنيث والتز "على الواقعيين التقليديين بأنهم فشلوا في تفسير بعض النتائج الدولية كونهم عجزوا في التعامل مع السببية التي ربطوها بالدول فقط على عكس الواقعيون الجدد الذين يتصورون العلاقة السببية بين الوحدات الدولية والنتائج، فالتفاعل لايكون على مستوى الدولة فقط وإنما كذلك على مستوى بنية النظام الدولي [1].

المصلحة القومية التي كانت تعتمدها الواقعية الكلاسيكية في تفسير السلوك الخارجي للدولة هو مفهوم غير ثابت ومتغير حسب الواقعيون الجدد ويختلف من دولة لأخرى ومن ظرف لآخر، وهنا تتغير الوسائل والأهداف، ففي حالة تعرض الدولة للخطر جميع الأهداف تنظوي تحت هدف رئيس وهو حماية سيادة الدولة حسب "ستانلي هوفمان"[2]، كما أن هناك بعض الظواهر عجزت الواقعية الكلاسيكية عن حلّها واستطاعت الواقعية البنيوية إيجاد تفسير لها، وهو تشابه الدول من حيث بعض الأنماط التي تنتهجها في سلوكاتها الخارجية بالرغم من اختلاف إديولوجيتها وأنظمتها كبعض السلوكات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي في الحرب الباردة لتحقيق السيطرة والنفوذ بالرغم من الإختلاف البارز في النظامين، والتفسير مرجعه بنية النظام الدولي ومايفرزه من إنعكاسات على سلوك الدول، كما يرى " كينيث والتز" بأن هناك فرق بين نوايا الدول والنتائج التي تصل إليها، فموازين القوى أحيانا تتشكل بطريقة لاتعمد الدولة إلى إرساءها.[3]

و يرى كذلك بأنه يجب الرجوع إلى بنية النظام الدولي لتفسير السياسة الخارجية باعتباره عاملا مؤثرا، مثل تأثير السوق على الشركات التي تجبرها على بيع سلعها بسعر السوق، وهذا التشبيه راجع إلى كون نظريته مبنية على أساس نظرية الإختيار العقلاني المستنبطة من علم الإقتصاد الجزئي[4]، "كنيث والتز "من خلال الواقعية الجديدة إنطلق من الواقعية الكلاسيكية لكن بصياغة أفكار جديدة أهمها كيفية تأثير بنية النظام الدولي على السلوك الخارجي للدول. كما أضاف بأن قوة الدولة تقاس بتوفر العوامل الإقتصادية والإجتماعية ولا تكفي فقط إحصاء أسلحتها وجنودها وبالتالي فالقوة هي وحدة الحساب التي من خلالها تقوم الدولة بمقارنة نفسها مع غيرها من الدول .

---

[1] . Colin Elman, Michael A . Johnson, **Realism Reader**, (New York: Routledge Lonson, 2014), P. 125.

[2] . جيمس دورتي،روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، 1985)، ط.1، ص.95.

[3] . James D Fear, " **Domestic Politics and Foreign Policy and Theories of International Relations",** Annual Reviews Political Science , (1998), p. 295.

[4] . أنور محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص. 370.

1_المسلمات الفكرية للو اقعية الجديدة أو مايطلق عليها بالو اقعية البنيوية هي:

أ_بنية النظام الدولي هي المحدد الرئيس لسلوك الدولة:

الدولة فاعل أساسي لكنها ليست وحيد، وحسب "كنيث والتز "فإن بنية النظام هي ذلك النسق الذي تندمج ضمنه وحدات النظام الدولي، ماتجعل من عمل هذه الأجزاء كلا متكاملا[1]، كما أن النظام الدولي يتكون من عنصرين أساسيين هما الفواعل الدولية أو وحدات النظام وهي الدول وهيكل النظام أي بنيته المتكونة من أجزاء. و بنية أو هيكل النظام الدولي يتكون من ثلاثة عناصر هي: **العنصر الأول** هو مبدأ الترتيب أما **العنصر الثاني فيتمثل** في الإختلافات الوظيفية، وبالنسبة **للعنصر الثالث** فيتعلق بتوزيع القدرات أي توزيع القوة إما في إطار أحادي أو ثنائي أو متعدد الأقطاب .[2]

ب_القوة:

هي وسيلة لتحقيق البقاء وليست هدفا في حدذاتها .

ج_دخول الدول في حروب وصراعات بسب الفوضى:

مرده الطبيعة الفوضوية لبنية النظام الدولي، الذي يمارس ضغوط على الدول وليست الطبيعة الشريرة للبشر، وفي نظر الواقعيين الجدد فإن الفوضى هي من تملي قواعد النظام الدولي، لافتقارها لحكومةمركزية تفرض القواعد وتتحمل مسؤولية حماية الدول، كما يربط الواقعيون وعلى رأسهم "كنيث والتز" بين استمرار حدوث العنف وغياب حكومة عالمية تتحكم في ذلك وهذا مايؤدي إلى انتهاج الدول لسياسة المساعدة الذاتية [3] .

د_توازن القوى:

للواقعيون الجدد نظرتهم الخاصة حول توازن القوى، من حيث أن توزيع القوى في النظام الدولي يعتبر عاملا محددا لاستقراره، والفوضى تساعد على استقرار النظام الدولي، عكس التغيرات الجذرية التي تحدث على مستوى بنية النظام الدولي وتشكل قوى إمبريالية، وتؤدي إلى عدم إستقرار النظام الدولي، والواقعيون الجدد ربطوا بين الإمبريالية ومفهوم توازن القوى،وهنا مهمة النظام الدولي هو منع سيطرة أي فاعل من تحقيق هيمنة عالمية [4].

---

[1] . جمال سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص.316.

[2]. Sieg Fried Schieder, Manuela spindler,**Theories of international Relations**, translate by Alex Skinner, (New York: Routledge, 2014), P. 40.

[3]. Miriam Dornan, " **realist and constructivist approches to anarchy"**, university of strathclude (august 2011), P.1.

[4]. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات النفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ط.1، ص. 184.

هـ_عقلانية الدول:

هي فواعل عقلانية في وسائلها وغاياتها وقراراتها فهي تحاول تحقيق أقصى حد من المكاسب بأقل الخسائر ومؤشر عقلانيتها هو السعي لتحقيق مصالحها الوطنية، والتي تتجسد في عدة أهداف كالبقاء والأمن والقوة والتفوق النسبي[1].

و_الأمن:

تسعى الدول لتحقيق الأمن، هذا الأخيرالذي اقترن بعنصر الخوف الناتج عن الفوضى الدولية، كما يعتبر الأمن هدفا للدول وليس القوة كما اعتقد الواقعيون الكلاسيكيون[2]، وهذا ما عبر عنه "كنيث والتز "بقوله:"في ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرار الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء،الربح والقوة".[3]

لقد كانت الواقعية الجديدة لوالتز دقيقة منهجيا مع تقديم تصور علمي للذات وهذا ما ميزها عن الواقعية الكلاسيكية، [4]كما حاول "كنيث والتز "من خلال تعريفه لبنية النظام الدولي أن يؤكد على نقطة هامة وهي أن الفوضى في النظام الدولي بمثابة مبدأ للتنظيم في الأنظمة المحلية لذلك تضطر إلى مساعدة ذاتها وبالتالي الحفاظ على بقاءها كون أنّ سعي الدولة للبحث عن بقاءها في ظل الفوضى التي يفرضها النظام الدولي يجعلها إما تنتهج السلوك الدفاعي وإما السلوك الهجومي في سياستها الخارجية، وهذا ما أدى إلى ظهور تيارين وهما الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية .

2_ الو اقعية الدفاعية:

من أبرز منظري هذا التوجه "كينيث والتز"، "ستيفن والت"" Stphfen Walt"، " باري بوزان"، " Barry Buzan" "روبرت جيرفس" "Robert Jervis "، "ستيفن فان أفيرا" " Steohen Var Evera" ، "جاك سنايدر" " Jach Snyder" وآخرون، من أهم الأفكار التي جاء بها هذا التوجه هو أنه لتخفيف الآثار الناجمة عن حالة الفوضى التي تعيشها الدول في ظل النظام الدولي كالتهديدات، لابدّ من تعزيز القدرات الدفاعية أكثر من الهجومية ضمانا للأمن فالفوضى تخلق حالة من اللّاأمن التي تدفع الدول إلى التوسع خوفا على أمنها، لأنه كلما زادت القدرات الهجومية تصاعدت إحتمالات الحرب وعليه الدفاع يضمن الأمن وعدم توسع الدول وبالتالي تقليل الحروب وزيادة التعاون فليس من الحكمة تعظيم القوة، لأن ذلك سينتج عنه رد فعل من الدول الأخرى مما يزيد من حالة اللّاأمن.

---

[1]. أحمد محمد وهبان، **" النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "(دراسة تقويمية)**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، م.1، ع.2، (جويلية 2016)، ص. 28.

[2]. عبد الناصر جندلي، **إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004 _2005)، ص.143.

[3]. Kenneth Waltz, **Theory of international politics** .(New York: M c Graw- hill, 1979), P.103.

[4]. موسوعة ستانفورد للفلسفة، **الواقعية في العلاقات الدولية**، كوراب كاربويتش، ترجمة ريم العمري، مجلة حكمة، (سبتمبر2021)، ص.25.

فالسعي لامتلاك القوة يؤدي إلى مأزق الأمن الذي من وجهة نظر "روبرت جيرفس" هو نتاج محيط فوضوي يفرض على الدول حماية نفسها عن طريق إمتلاك وسائل للدفاع عن نفسها، ما يدفعها إلى تعظيم قدراتها العسكرية التي تكون مصدرا لتهديد الأمن[1]، ويرى الواقعيون الجدد مثل "باري بوزان ""Barry Buzan" بأن سمات فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين هي الإنبثاق التدريجي للفوضى الناضجة [2]، التي يتم من خلالها إعتراف الدول بأخطار إستمرار العداء التنافسي وتقبل الدول بضرورة الأخذ بعين الإعتبار مصلحة جيرانها عند وضع سياستها، وهنا يتم الإنتقال من التفكير بالأمن القومي إلى مراعاة الأمن الدولي والدليل العلاقات بين فرنسا وألمانيا اللتان كانتا تعرفان عداءا تاريخيا، لكن تم التغافل عن ذلك والوصول إلى التحالف في إطار الإتحاد الاوربي وهذا تحقيقا للأمن.

تحدث كذلك "ستيفن والت ""Stephen Walt"عن فكرة توازن التهديد وهي أن الدول بمجرد شعورها بتهديدات على مصالحها تلجأ لاستخدام جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة لكي تواجه مصادر التهديد، وهذا ما يؤدي إلى التوازن ضد التهديد لا ضد القوة وذلك إمّا بتقوية دفاعها أو الدخول في تحالفات.

3_ الو اقعية الهجومية:

من أبرز منظّريها "جون مرشايمر""John Maearsheimer"، ترى الواقعية الهجومية أن النظام الدولي يجبر القوى العظمى على تعظيم قوتها النسبية لأنها أفضل طريقة لتحقيق أقصى قدر من الأمن أي بقاء الدول يدفعها إلى إنتهاج السلوك العدواني باستخدام المزيد من القوة[3].

تحدث "جون مارشايمر" على نقاط جوهرية من بينها المأزق الأمني، الذي تم التطرق إليه لأول مرة من طـــرف "جـون هيرز" "John Herz " في مقال نشر له في مجلة عالم السياسة سنة 1950، فكرته تتمحور حول أن الدول تكافح للحصول على أمنها من خلال الهجوم الذي يدفعهم الى اكتساب المزيد من القوة، لتجنب تأثير قوة الآخرين ما يؤدي إلى المزيد من اللاأمن[4]، ويرى "جون مرشايمر" بأن الدول التي تتجه نحو تحقيق القوة النسبية تهتم بتوزيع القدرات المادية داخل نظام ميزان القوى، وهي بذلك تحاول كسب أكبر قوة ممكنة على المنافسين المحتملين، لأن القوة هي أفضل وسيلة للبقاء في عالم مليء بالتهديدات، كما أن الدول التي تهتم بتعظيم القوة المطلقة تهتم بمكاسبها فقط دون مكاسب الدول الاخرى فهي غير مدفوعة بمنطق توازن القوى وبذلك تكدّس القوة دون أن تنظر لسيطرة الدول الاخرى .

---

[1]. جمال سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص .328.
[2]. عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره**، ص.38.
[3] . John .J Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**,(New York: Norton and Company, 2001), P. 21.
[4]. Ibid ,p.36.

الفرق بين الواقعية الهجومية والدفاعية هو أن الأولى ترى بأن الدول تسعى لتحقيق الحد الأعلى من القوة النسبية حفاظا على أمنها، في حين أن الثانية ترى بأن الدول لا تسعى إلى تعظيم قوتها النسبية مقارنة بخصومها وإنما تسعى للمحافظة على مستوى قوتها بطريقة تمنع الخصم من تعظيم قوته النسبية .[1]

ثالثا: الو اقعية الكلاسيكية الجديدة

حاول الواقعيون تجديد أفكارهم تماشيا مع التطورات الدولية، لذلك ظهرت الواقعية الكلاسيكية الجديدة التي عبر عنها "جيدون روز"" Gideon Rose"، من خلال المقال الذي نشره سنة 1998 تحت عنوان الواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظريات العلاقات الدولية[2]، الذي إعترف بضرورة المتغيرات الداخلية والخارجية كعوامل مؤثرة على السلوك الخارجي، حيث حاول الواقعيون الكلاسيكيون الجدد تكييف أفكارهم مع الواقع الدولي خاصة فكرة دور العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي.

ويجادل الواقعيون الكلاسيكيون الجدد بأن مكانة الدولة في النظام الدولي وبالأخص قوتها المادية هي من تحدد أهداف سياستها الخارجية وبذلك تتدخل المتغيرات الداخلية كعوامل مؤثرة في قوة الدولة وهنا تم الربط بين العوامل النسقية والعوامل الداخلية لتفسير سلوك الدول، مؤكدين على تصورات النخب السياسية ومعتقدات صانع القرار حول النظام الدولي، لأنها تؤثر على السياسة الخارجية للدولة وجميع الأعمال التي تقدم بها "راندل شويلر"" Ranall Schweller"" فريد زكريا" ، و"توماس كريستنسن"" Thomas Christensen" و"ريتشارد سنايدر""Richard Snyder" و"وليام ووهلفورث"Wiliam Wohlforth و"آرون فريدبيرج" "Arn Fridberg " تصب في أنّ الضغوط النّظامية والمتغيرات المتعلقة بالهياكل السياسية المحلية وتصورات صانع القرار لها تأثيرات على سياسة خارجية الدول [3].

لقد كانت نهاية الحرب الباردة الحدث الدولي الذي أسقط أفكار الواقعية وشكّك في قابليتها لوصف وتحليل الأحداث الدولية، حيث كانت عرضة لموجة من الإنتقادات أهمها : مطّاطية المسلّمات التي جاءت بها على رأسها المصلحة القومية، القوة و توازن القوى، إضافة إلى تعارض أفكار الواقعيون الهجوميون مع الدفاعيين من جهة و الكلاسيكيون والبنيويون والكلاسيكيون الجدد، الذين أدخلوا المتغيرات الداخلية، إلى جانب متغيرات النسق الدولي كمحدد للسلوك الخارجي للدول. فمفهوم المصلحة القومية يختلف من دولة إلى أخرى ومن قائد إلى آخر.

إضافة إلى اختلافه حسب الوضع القائم حيث يختلف المفهوم في فترة السلم والحرب، كما أن مفهوم القوة لايمكن تحديده وقياسه بدقّة إذ لابد أن تتلاءم القوة مع الأهداف التي تسعى لتحقيقها لكن واقعيا تتجاوز القوة

---

[1] . أنور محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص.389.
[2] . جمال سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص.348.
[3]. Annette Freyberg inan, Ewan Harrison, Patrick james, **"Rethinking Realism in international Relations",** The Johns Hopkins University Press,(September2009), p.137.

ذلك، حيث يعتقد "ستانلي هـوفمان " "Stanley Hoffmann "أنه من الصعب فهم القوة سواء كحالة سياسية أو كمعيار سياسي، أو القوة المحتملة والقوة المستخدمة، والقوة كمحصلة للموارد أو القوة كعملية كأنها شيء واحد[1] إضافة إلى مفهوم توازن القوى الذي تتعدد معانيه .

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية

أولا : نشأة وتطور النظرية اللبرالية

تعود نشأة الفكر اللبرالي إلى معاهدة وستفاليا سنة 1648، التي أقرّت بوجود الدولة القومية التي فصلت بين السلطة الزمنية الدينية والسلطة السياسية، والتي عرفت إستياءا من طرف اللبراليين حيث قالوا بأن : " الفصل بين السلطة الزمنية الدينية والسلطة السياسية أمر غير مرغوب فيه، كما استنكروا استخدام الحرب كأداة من أدوات السياسة الخارجية " .[2]

لكن الجذور الفلسفية للّبرالية تعود إلى الفكر السياسي ل "جون لوك" "John Locke" و"إمانويل كانط" " Emmanuel Kant"، و"هيوغو غروتيوس" " Hugo Grotius"، و"آدم سميث" " Adam Smith " و "ابن جامين كونستان" "Benjamin Constant "من خلال كتابه " المبادىء السياسية " Les Principes Politiques " الذي رفض كل تدخل للدولة في الحريات والعقائد والرأي والملكية الشخصية، بالرغم من الإعتراف بالدولة لأن حسب قوله كل سلطة تحاول ذلك فهي تمزق سلطتها [3]، ويرى كانط بأن الأفراد لديهم رغبة في الحرية والثراء وهذا ما يؤدي إلى نمو القانون الدولي، والمنظمة الدولية وتوسع الديمقراطية والتجارة، وأن السلام بين الدول لا علاقة له بالتحول الأخلاقي للبشرية لأن الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها عن طريق التعاون، أما "مايكل دويل" "Michael Doyle " في كتابه سبل الحرب والسلام، قام بالترويج للفكرة الكانطية حول السلام الليبرالي. [4]

والنظرية اللبرالية تتشابه مع النظرية الواقعية في وجود عدة تيارات داخلها، إذ حاول فلاسفة وعلماء اللاهوت منذ القرن 16 التأكيد على أن فكرة النزاع ليست حالة طبيعية في العلاقات الدولية، حيث خالفت اللبرالية أفكار الواقعية من حيث الأخلاق التي ركزت عليها اللبرالية واعتبرتها ضرورية لتحقيق العدالة والإلتزام بقواعد القانون الدولي، لذلك ركزت على الأفراد باعتبارهم المسؤولين عن إحلال السلام وتنظيم المؤسسات الدولية وفق مبادىء الديمقراطية .

---

[1]. جيمس دورتي، **مرجع سبق ذكره**، ص.96.
[2]. جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ط.1، ص.57 .
[3] . سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.س.ن)، ط.4، ص .156.
[4] . تيم دان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 255.

إزدهرت الأفكار اللبرالية في فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث ساد الإعتقاد بعدم ضرورة الحرب والمناداة بضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية،[1] ومع نهاية الحرب الباردة انبعثت الأفكار اللبرالية من جديد من خلال الإعلان عن النظام الدولي الجديد.

ثانيا: فرضيات النظرية اللبرالية

-الطبيعة البشرية في جوهرها خيرة لذلك بإمكان الشعوب أن تتعاون بدل الدخول في صراعات، لأن ذلك يساهم في عملية السلم القائمة على الأفكار الديمقراطية، فاللبراليون يرون بأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، كما أن التعاون يضمن مستوى من الرفاهية للشعوب ما يجعلهم يحاولون الحفاظ على هذا المستوى بدل الدخول في حروب التي لا نفع منها سوى الدّمار.

– التأكيد على حرية الأفراد وحرية التجارة .

_الدخول في حروب ليست بفعل الطبيعة الشريرة للبشر، وأن السلوك السيء للإنسان ناتج عن سوء المؤسّسات والترتيبات الهيكلية التي تحفّز الناس على التصرف بأنانية[2].

_الدول هي فواعل رئيسية لكنها ليست الوحيدة فهناك فواعل أخرى عابرة للقومية.

_تختلف الدول داخليا وهذا ما يؤثر على سلوكها، فالدول التي تنتهج الديمقراطية هي دول صالحة لأنها تتعاون فيما بينها ولا تتحارب، أما الدول الشريرة في النظام الدولي تميل إلى استخدام القوة .[3]

_يتميز النظام الدولي بالفوضوية وعليه يجب إعادة تنظيم المجتمع الدولي في إطار مؤسسي لإزالة الفوضى.[4]

_الإعتماد المتبادل هو صفة مميزة لكل نظام. ولقد تحدث "روبرت كوهين" "Robert Cohen"و"جوزيف ناي" "Joseph Nye" من خلال الكتاب الذي نشراه سنة 1977 بعنوان القوة والإعتماد المتبادل : السياسة العالمية في مرحلة إنتقالية، على الإعتماد المتبادل المركب أين تتعاظم العلاقات العابرة للقومية ويتزايد دور الشبكات و المنظمات الغير حكومية .

لايرتكز اللبراليون على ميزان القوى مثل الواقعيون، بل ينطلقون من تفاعلات الطبقات المتعددة لترتيبات الحكم التي تشمل القوانين والأعراف المتفق عليها والنظم الدولية والقواعد المؤسساتية[4]، ويؤكد اللبراليون على فرص التعاون والإعتماد المتبادل بين الدول في إطار المؤسسات الدولية، مع الإهتمام بجميع النواحي السياسية والاقتصادية

---

[1] . نفس المرجع، ص.54.
[2] . أنور محمد فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص. 275.
[3] . عامرمصباح، نظرية العلاقات الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص.84.
[4] . جهاد عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص.55.

والتكنولوجية والأمنية عند دراسة القضايا الدولية، ولا يمكن حصرها فقط في الجوانب الأمنية والعسكرية كون أن القضايا الدولية تتسم بالتعقيد والتشعّب .

ينطلق اللليبراليون في تحليلهم للبيئة الدولية من دراستها من الداخل إلى الخارج inside_out، أي تأثير البيئة الداخلية بجميع عناصرها كأفراد على البيئة الخارجية، كما يعتقدون بأن جميع الأشخاص يشتركون في مصلحة أساسية تتمثل في الحفاظ على الذات والرفاهية المادية، لذلك لابد تحقيق الإنسجام بين المصالح بين جميع الأفراد ولتحقيق ذلك لابد من السماح للأفراد بتحقيق تفضيلاته مادام أنه لايمس بمصالح الآخرين وهذا ما يحتاج للتعاون.[1]

وهناك من يلخص فروض اللبرالية على أنها ترفض سياسة القوة كمحدد وحيد للعلاقات الدولية، كما تعتبر التعاون الدولي والمنفعة المتبادلة أساس العلاقات بين الدول، وأن تحقيق التعاون الدولي ممكن في ظل الفوضى الدولية بعدم إعتبار الدولة فاعل وحيد في النظام الدولي، وتجاوز فكرة السيادة المطلقة للدولة لأن التمسك بذلك يزيد من حالة الفوضى ما يجعلها تهتم بتفسير الوقائع الدولية لا بوصفها كما يفعل الواقعيون[2]،

ثالثا: أفكار اللبرالية وصورها

1 _ المفاهيم الأساسية للبرالية :

اللبرالية كغيرها من النظريات تقوم على أفكار وقيم تنطلق منها، وفي ذات الإطار قام "تيم دين" "Tim Dunne " بإدراج عدة مفاهيم ترتبط بأنماط مختلفة من النظرية اللبرالية نذكر أهمها:

أ_نشر الديمقراطية وتحقيق السلام الديمقراطي:

من خلال الترويج للدمقرطة ونبذ العنف، وهناك عدة معايير تحكم هذه الدول مثل : التمثيل الديمقراطي الحقوق السياسية، سيادة القانون وضمان الحقوق الإقتصادية والملكية الخاصة، مايجعلها بعيدة عن خوض الصراعات ضد بعضها . [3]

وفي ذات السياق، يعرّف السلام الديمقراطي على أنه :" قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية، على الرغم من إمتلاكها لوسائل العنف" [4]أي أن الدول الديمقراطية بالرغم من قدرتها على استعمال العنف إلا أنها بفضل الديمقراطية تتعقل وتجتنب الحروب ، وحسب اللبراليين فإن الدول الديمقراطية لا تشن

---

[1] . Colin Elman, **op.cit**, p.293.

[2]. مروة خليل محمد مصطفى، **"القدرة التفسيرية للنظرية اللبرالية في عالم متغير دراسة تقويمية"**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، م. 6، ع.11، (جانفي 2021)، ص.165.

[3]. هاني رمضان طالب، **مفهوم الحكومة العالمية في النظرية اللبرالية للعلاقات الدولية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ط.1، ص.79.

[4]. جهادعودة، **مرجع سبق ذكره**، ص.63.

الحرب ضد بعضها، كما أن الديمقراطية هي مصدر السلام، لكن بالمقابل يرى الليبراليون بأنه في حالة ما إذا تعرضت الدول الليبرالية لهجوم يتحتّم عليها الرد عليه بأقصى ماتملك .

ب_الأمن الجماعي:

إرتبط نظام الأمن الجماعي بصورة جلية بقيام عصبة الأمم، ضمانا لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وتفاديا لحرب عالمية ثانية، ويقوم الأمن الجماعي على مبدأ مهم هو أن الإعتداء على دولة هو اعتداء على المجموعة الدولية وترجع فكرة الأمن الجماعي إلى أفكار الرئيس الأمريكي ودروولسن، التي تدعو إلى انتهاج الدول الأساليب السلمية لحل النزاعات مع التزامها بعدم اللجوء إلى الحرب، وتحديد القوة العسكرية للدول والعمل على نزع سلاحها.

ج_الإعتماد المتبادل:

تحدث "كيوهين" و"جوزيف ناي" من خلال الكتاب السالف الذكر على الإعتماد المتبادل المركب أين تتعاظم العلاقات العابرة للقومية و يتزايد دور الشبكات و المنظمات الغير حكومية[1]، وفي هذا الإطار تناول "ريتشارد كوبدن "" Richard Cobden " ثلاث نقاط مهمة يربط فيها التجارة الحرة بالسلام [2]: أولا أن معظم الحروب كانت لأغراض تجارية، وثانيا تمتنع الدول عن الدخول في أعمال عدائية خوفا من الخسائر التي تلحق بها نتيجة الحروب.

ويؤكد ذلك "ديفيد بالدوين" "David Baldwin" الذي يشير إلى أن الإعتماد المتبادل هو" مجموعة العلاقات الدولية التي سيكون كسرها مكلفا" بمعنى أن تكاليف الاستقلال عن الترابط مع دول أخرى ستكون مرتفعة جدا[3]. ثالثا: تزداد العلاقات السلمية والتفاهم بين الدول بفعل توسع التجارة التي تؤثر على زيادة تواصل الشعوب وبالتالي فالترابط الاقتصادي يساهم في تعميق السلام الدولي ، وبالرغم من أن الليبراليون يستحسنون الترابط الاستراتيجي والاقتصادي إلا أن البعض منهم مثل "كيوهين "و "ناي" يعتقدان بأن السباق نحو التسلح هو مثال عن الاعتماد المتبادل السيء لكنه عابر، ونجد المؤسساتيون الليبراليون يستدلون بتأثير الإعتماد المتبادل على الصراع والتعاون من خلال امتداد وانتشار السلام من الدولة إلى النظام. [4]

---

[1] . جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية النظريات البيدولتية**، ترجمة قاسم المقداد، (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015)، ج.2، ص.93.

[2] . Paul R .Viotti, Mark V.Kauppi, **International Relation Theory, (**New York:Pearson Education,2010), Fourth edition, P.123.

[3]. Susan M, Mc Millan, **"Interdependence and Conflict"**, Mershon international studies review Vol. 41, issue 1, (may 1997), P. 34.

[4] . Zeev Maoz,." **The Effects Of Strategic and Economic Interdependence On International Conflict Across",** Levels Of Analysis University Of California American Journal of political science, vol. 53, No.1, (January2009), p.225.

د_التكامل الدولي:

سعت اللبرالية إنطلاقا من الأفكار التي كانت تتمحور حول حرية الأفراد وحرية التجارة، والإنضمام إلى مؤسسات دولية لرفاهية شعوبها ودولها، إلى الوصول إلى التكامل فيما بينها بشكل مؤطر ومنظم، وهذا ما دعت إليه الوظيفية والوظيفية الجديدة، رأى "دفيد ميتراني"" David Mitrany" أن المجتمع العالمي هو شرط أساسي لحكومة عالمية، وأن السبب وراء تقسيم المجتمع العالمي إلى وحدات متنافسة هو القومية والفوضى الدولية، تصور "ميتراني عالما منظما يقوم على أساس العلاقات الوظيفية التي تجمع بين المنظمة الدولية والحرية الوطنية لتحقيق سلام عملي، كما اقترح نموذج " شبكة موسعة" [1]من الأنشطة والوكالات الدولية للوصول إلى التكامل بين جميع الأمم من خلال عملية التشعب ,

لقد أكد "دفيد ميتراني "على فكرة التعاون العابر للحدود، للوصول إلى نظام من الاعتماد المتبادل والقادر على حل المشاكل للوصول إلى تجنب الحروب حيث قال :" لايجب علينا أن نضع ثقتنا في سلام محمي بل في سلام عملي"[2] وحسبه فإن الوكالات الدولية كفيلة بتحقيق التعاون الدولي الذي يمتد من مجال إلى آخر ونظرا للمهام الوظيفية لهذه الوكالات فإنها تقوم ببعض الصلاحيات المتعلقة بالول القومية في إطار عملية التشعب التي تؤدي إلى انتقال السلطة والوظائف من الدول إلى الوكالات.

رابعا : صور اللبرالية

تأسست اللبرالية على عدة ركائز لذلك تعددت صور اللبرالية التي إنطلقت منها مبادىء تمثلت في الإلتزام بثلاث حقوق أساسية وهي: التحرر من السلطة التعسفية أو مايسمى بالحرية السلبية، وتتعلق بحرية الرأي والتعبير والمساواة أمام القانون وتعزيز الحريات الإيجابية المرتبطة بالجانب الإجتماعي والإقتصادي كالتعليم والصحة والتشغيل، إضافة إلى الحق في المشاركة والتمثيل الديمقراطي .

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن اللبرالية لها عدة صور[3]، وهناك عدة أنواع للبرالية تم ذكرها في المقال الذي ألّفه "دفيد بالدوين" "David Baldwin بعنوان Neo liberalism, New realism and Worlds Politics سنة 1993 وهي اللبرالية التجارية التي تربط التجارة الحرة بالسلام، واللبرالية الجمهورية التي تربط الديمقراطية بالسلام واللبرالية الإجتماعية التي تربط التفاعلات العابرة للحدود بالتكامل الدولي، **تؤثر اللبرالية على السياسة الخارجية**

[1] . Mihai Alexendrescu, "**David Mitrany: From Federalism To Functionalism**" Transylvanian Review Vol. XVI, No.1, (MARCH 2007), p. 24.
[2]. Ibid, P. 25.
[3]. Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne, **Foreign Policy Theories, Actors**, **Cases**, **(** United Kingdom: Oxford University Press, 2016), Third Edition, p.55 .

للدول من خلال إحلال السلم فيما بينها ، حيث يرى "مايكل دويل" بأن العداء الذي كان بين أمريكا وبريطانيا زال بسبب التعاون بينها وإقامتها لمنطقة سلام بينها وهذا ما دعا إليه كانط بالسلام الفدرالي.[1]

1_اللبرالية المثالية:

بداية سيطرت اللبراليةالكلاسيكية في القرن التاسع عشر خاصة على الفكر الأمريكي والبريطاني، مستنتجة بأن الدول الرأسمالية هي دول ديمقراطية تنزع للسلام الذي يتأتى بالتجارة لا الحرب التي تقضي على رفاه الشعوب وعبرّ اللبرالي البريطاني "ريتشارد كوبدن " " Richard Cobden "سنة 1840 عن النظرة الكلاسيكية لـلبرالية بـقوله : " يمكننا أن نبعد العالم عن الحرب الفعلية وأنا واثق من أن العالم سيفعل هذا من أجل التجارة" [2] .

لقد نشأت المدرسة المثالية أساسا لمنع قيام الحرب في فترة مابين الحربين العالميتين، كما أنها ترتكز في تحليلها على وجوب حل الصراعات الدوليةمن خلال الإجراءات القانونية لتسويتها، ولهذا حاولت اللبرالية خلال هذه الفترة إنشاء مؤسسات دولية لتحقيق الاستقرار ومنع الحروب، ومن أهم دعاة هذا الـتوجه الرئيس الأمريكي "ودرو ولسون "Woodrow Wilson"الذي نادى بإنشاء عصبة الأمم لتنظيم الفوضى الدولية، من خلال ممارسة الأمن الجماعي[3]، ومنع الحرب عبر مبادئة الأربعة عشر التي أعلن عنها في مؤتمر فرساي سنة 1918 .

2_اللبرالية الدولية :

من المفكرين الملهمين لهذه النظرية " إيمانويل كانط" الذي دعا إلى فكرة هامة لتحقيق السلام في العالم وهي إقامة مايسمى بالعقد الفدرالي بين الدول، لإلغاء الحرب بدلا من وجود حكومة عالمية أو دولة عظمى، مع اتباع النظام الجمهوري الذي يصعّب من قيام الحرب، كما أنه يعمل بمبدأ الفصل بين السلطات، كما دعا كانط من خلال المواد التي أدرجها في مخططه للسلام الدائم، فكرة الدستور المدني الذي يضمن حقوق الشعوب مع إقامة فدرالية سلمية بمثابة معاهدة سلام باستطاعتها إنهاء جميع الحروب، التي يعتبرها فكرة واقعية قابلة للتطبيق .

تحدث "كانط" كذلك عن فكرة الحق العالمي والعالمية COSMOPOLITAN، وأن انتهاك حق شعب معين في منطقة معينة من العالم هو انتهاك لحقوق الانسان[4]، فالعالمية تقودنا إلى إيجاد حل سياسي ومؤسساتي لمشكلة الفوضى الدولية، وبالتالي يجب أن يكون هناك مجتمع عالمي بشري أخلاقي.

---

[1]. Ibid, P.56.

[2] . تارا طه عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص.24 .

[3]. John Baylis, Steve Smith, Patricia Owens, **The Globalisation Of World Politics An Introduction To International**, (United Kingdom: Oxford University Press, 2020), Eighth Edition, p.109 .

[4] . سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ط.1، ص.95.

كما أن "بنثام "تحدث عن فكرة إقامة محكمة دولية لحل النزاعات بدل الدخول في حروب، وبما أنه من رواد المدرسة النفعية فإنه يعتبر بأن كل سلوك تقوم به الدولة أو تقدم عليه يجب حساب تكاليفه، وبالتالي يجب علينا إقامة قانون دولي يضحّي بقيم الفائدة الوطنية الذاتية لصالح قيم السعادة الأكبر لكل الأمم مجتمعة[1]، حيث خلصت اللبرالية الدولية إلى أنه يمكن إقامة نظام عالمي يقوم على السلام لكن بشروط منها تفضيل الديمقراطية على الارستقراطية والتجارة الحرة على الإكتفاء [2].

والمفهوم الأساسي للبرالية الدولية هو فكرة إنسجام المصالح، كما أن التجارة تلعب دورا في تبادل المنافع بين الدول ما يؤدي إلى تحول الأمن إلى لعبة غير صفرية، وبهذا فالتعاون بين الدول يصبح ممكنا، كما أن حالة السلم هي الحالة العادية وأن الحروب هي مصطنعة ووليدة أشخاص متسلطون، وهي صنيعة الحكومات العسكرية التي تريد تحقيق مصالحها الذاتية ، كما أكد دويل بأن السلوك الخارجي للدولة يكون سلميا عندما تقوم نظمه الداخلية على الشرعية والديمقراطية واحترام الحقوق والمساواة أمام القانون مايجعل الدول الديمقراطية بهذا الشكل لا تتصارع مع بعضها البعض وأن أي صراع تدخله يكون مع الدول الغير ديمقراطية، إن السلام بالنسبة للبراليين هو الوضع الطبيعي في السياسة الدولية لأن قوانين الطبيعة تفرض الإنسجام والتعاون بين الناس[3]، لذلك دعا كانط إلى فكرة السلام الدائم، كما أكد بنثام على حرية التجارة التي بواسطتها يمكن تحقيق المصالح الإقتصادية في إطار التعاون بين الدول.

3_ اللبرالية المؤسساتية :

لقد إعتمد اللبراليون المؤسساتيون على نظرية الإقتصاد الجزئي ونظرية المباراة لفهم كيفية إعاقة البنية الفوضوية للنظام الدولي تشكيل النظام، وأهم ما دعت إليه اللبرالية المؤسسية هو تجاوز نطاق سيادة الدولة وتمكين بعض المؤسسات سواء منظمات إقليمية أو دولية من بعض وظائف الدولة، حيث تم التركيز على مفاهيم ماوراء الوطنية والإرتباط المشترك عن طريق الاعتماد المتبادل[4].

في سبعينيات القرن العشرين ظهر جيل آخر يحمل أفكار من أنصار اللبرالية المؤسساتية التي تؤكد على العمليات فوق القومية والإعتماد المتبادل المعقدة[5] ، من أبرز أنصار اللبرالية المؤسساتية الجديدة أو كما تسمى أيضا

---

[1] . جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة. مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ط.1، ص. 345.

[2] . تارا طه عثمان، **النظرية اللبرالية والعلاقات الدولية**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013)، ص. 23.

[3] . عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 92.

[4] . تارا طه عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص .29-30.

[5]. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص.105.

[2]. نفس المرجع، ص. 106.

باللبرالية الجديدة "روبرت كيوهين" وجوزيف ناي" اللذان أكدا على تعدد الفواعل الدولية في إطار التفاعلات الدولية التي تتميز بالإعتماد المتبادل، ومن أبرز الإفتراضات التي إرتكز عليها اللبراليون المؤسساتيون أن الدول هي فواعل رئيسية في العلاقات الدولية لكنها ليست الوحيدة في النظام الدولي، كما أنها كيانات عقلانية تسعى لتحقيق أقصى الأرباح تستخدم التعاون كوسيلة لتحقيق المكاسب المطلقة، إلا أن عدم إلتزام الدول هو أكبر عائق أمام نجاح التعاون، هذا الأخيرالذي لايعني بوجوده عدم وجود مشاكل، فحين تدرك الدولة بأن المؤسسات الوظيفية تحقق لها الربح المشترك وتؤمن مصالحها حينها ستتعامل معها بالولاء.[1]

وفي ذات الإطار تحدثت النظرية اللبرالية الجديدة عن التفاوض كبديل للحرب، وآليات الأمن الجماعي والإهتمام بالمجتمع المدني العالمي باعتباره:" مجموعة من المنظمات العالمية غير الحكومية التي تربط بين مختلف شعوب العالم بهدف تخفيض التوترات السياسية لتوفير أليات لحوار الحضارات بدل صراع الحضارات وكرد عن العولمة"[2].

وعموما تعتقد النظرية اللبراليةعلى أن التفاعل بين الدول يقوم على تفضيلات هذه الأخيرة و التفاعل الاستراتيجي بينها، وهذا قائم على درجة التعاون والصراع بينها، فقد تتجه الدولة في سلوكها الخارجي إلى النهج التعاوني إذا تقاربت تفضيلاتها الوطنية الأساسية مع الدول الأخرى، والعكس في حالة الصراع.

إضافة إلى ما تم ذكره، وبالنسبة لمفهوم الفوضى فإذا كانت نظرة الواقعية الجديدة لبنية النظام الدولي قائمة على أساس أن الدول في إطار فوضوية النظام الدولي تسعى إلى التوازن من خلال سعيها لتحقيق الأمن حيث ستتوازن مع الدول الأخرى التي تعتبرها مصدرا لتهديد أمنها، وحسبهم فالتوازن هنا له بعدين أولهما داخلي يتعلق بقدرات الدولة في تعبئة موارد القوة كالتسليح مثلا ، وثانيهما خارجي يأخذ شكل التحالفات ومناهضة الهيمنة [3]، أما اللبرالية ترى بأن الدول تستطيع التغلب على الفوضى وما تفرضه من قيود من خلال المؤسسات الدولية التي تحقق التعاون وبالتالي نظرا لارتباط مصالح الدول مع بعضها بفعل حرية التجارة والاعتماد المتبادل فإنها تعمل على استقرار النظام الدولي.[4]

ومنه نستخلص بأنه وبالرغم من كل الأفكار التي جاءت بها الواقعية بتركيزها على الجانب المادي وخاصة القوة ،واللبرالية المهتمة بالجانب الإقتصادي خاصة، إلا أنهما أغفلتا دور الافكار والقيم الثقافية كمحرك للدول في سياستها الخارجية، ففي الكثير من الاحيان نرى الدول اللبرالية تنتهج سلوك القوة العسكرية التي دعت إليه الواقعية بمبررات

---

[3] . جهاد عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص.59.

[4] . Danien Deudney, G .John Ikkenberry," **The nature and sources of liberal international order"** , Review of international studies, No. 25, (1999) p.182.

[1]. Marjo Kovisto, Tim Dunne, "**Crisis what crisis ? Liberal Order Building and world order conventions "**, Millennium journal of international studies, vol. 38, No. 3, (May 2010) , P. 618.

واهية ومزيفة، تحت مسميات مغلوطة كالدفاع عن حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب وهذا ما قامت به أمريكا في العراق وأفغانستان وتقوم به دول أخرى على شاكلتها.

المطلب الثالث: النظرية البنائية

تعتبر النظرية البنائية منظورا نظريا وتجريبيا للعلاقات الدولية، وتستند على أسس وجودية ومعرفية إجتماعية سليمة قائمة على الأفكار والهويات والبنية المعرفية في بناء المصلحة[1]، لكنها تختلف عنها من حيث التحليل الإمبريقي أما فكريا فهي ثمرة للنظرية الدولية النقدية.

تعود أصول النظرية البنائية التاريخية إلى القرن الثامن عشر من خلال كتابات الفيلسوف الإيطالي "جيامباتيستا" " Giambattista " الذي اعتقد بان العالم الطبيعي من خلق الله،والعالم التاريخي من صنع الإنسان.[2]

وكنظرية في العلاقات الدولية ظهرت البنائية بعد الحرب الباردة، ويرجع الفضل في تأسيسها إلى" ألكسندر وندت" "Alexander Wendt "، أو كما يسمونه بأب البنائية الذي يؤكد على البناء الإجتماعي وأهمية الهويات والقيم في تشكيل مصالح الدول وتحديد سلوكاتها، التي تتغير بتغير المصالح التي تشكلها البنية الفكرية، وترى النظام الدولي من خلال بنية الافكار، وهناك عدة عوامل ساعدت على صعودها بداية من عجز النظريات السابقة على التنبؤ بالحرب الباردة، وبروز بعض القضايا التي لم تتمكن النظريات الأخرى من تفسيرها مثل العولمة وقضايا حقوق الإنسان، كونها تتعلق بأبعاد غير مادية، ولذلك يعتقد "وندت" بأن البنائية قادرة على سد الفجوة الموجودة بين الوضعية ومابعد الوضعية.

هناك من يرى بأن "ألكسندر وندت" إتّبع "Anthony Giddens "في نظرته لحل مشكلة البنية _الفاعل، كما أنه يرى بأن هناك عالمين عالم مادي وعالم إجتماعي، إذ يقول "ألكسندر وندت" :" من خلال التفاعل المتبادل يمكننا إنشاء وتجسيد الهياكل الاجتماعية الدائمة نسبيا التي من خلالها نحدد هويتنا واهتمامنا" [3]، كما يرى بأن هيكل أي نظام إجتماعي تتفاعل فيه بشكل مترابط ثلاثة عناصر هي: الشروط المادية، المصالح والأفكار، وجميعها مهمة في تفسير النتائج الاجتماعية فبدون أفكار لا توجد مصالح وبدون مصالح لاتوجد شروط مادية ذات معنى، وبدون

---

[2] . Walter Carlaens, Thomas RISSE And Beth A, Simmons, **hand book of international relations,** (Los Angeles.London.New Delhi: Sage Publication, 2013), second edition. P.114.

[2]. ناصر جندلي، **إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره،** ص.445.

[3]. Richard Price Christian Reus_ Smit, **"Dangerous Liaison? Critical International Theory and Constructivism"**, European Journal of International Relations, Vol.4, No.3, (September 1998), P. 267.

شروط مادية لايوجد واقع مطلقا،[1] وهذا معناه أن السياسة الخارجية للدولة تقوم بناءا على أفكار التي على أساسها تحدد المصالح.

بالنسبة " لفريدريك كراتوشويل" "Fredrich Kratochwil" قام بنقد نظرية العلاقات الدولية التي اعتبرها قاصرة نظرا لنظرتها الضيقة للسياسة والسلوك البشري[2] ، فيما يخص " ماجا زفيس" " Maja zehfuss "ترى إنطلاقا من البنائية أن العالم ذو طبيعة إجتماعية، مبني على طبيعة المعرفة أي الأفكار وهذا هو الإختلاف بين الواقعية والبنائية، بخصوص الإفتراضات المتعلقة بالمادة التي تتكون منها البنية، ففي حين يعتقد الواقعيون الجدد بأن البنية تتشكل من القدرات المادية، فإن البنائيون يعتقدون أن القدرات المادية للدول ترتبط بالهويات التي تصنعها الأفكار وينطلقون في تفسيرهم من العلاقات الإجتماعية، حيث تتشكل الهياكل الإجتماعية من ثلاثة عناصر هي المعرفة المشتركة والموارد المادية والممارسات [3].

ويقدم "ألكسندر وندت" مثال حول هذا بخصوص معنى الموارد المادية للبنائية التي تتعلق بالعمل البشري المرتبط ببنية المعرفة المشتركة، فـ500 سلاح نووي بريطاني حسب رأيه أقل تهديدا لأمريكا من 5 أسلحة نووية كورية شمالية، كون أن بريطانيا صديقة الولايات المتحدة الأمريكية عكس الأخرى، وهنا لايصبح للقدرات المادية معنى مالم يتم ربطها بسياقها الإجتماعي المبني على رصيد من الأفكار والمعتقدات .

أولا: مسلمات النظرية البنائية

من أهم مسلمات النظرية البنائية مايلي:

1_ الهوية :

ترى البنائية بأن هناك **هويات متعددة للدول، مايخلق اختلاف في المصالح**، بعبارة أوضح أن سعي الدول لتحقيق مصالحها ينشأ من طبيعة هويتها التي تحدد تفضيلاتها في سياستها الخارجية، فالهوية ترتبط بالمعايير الاجتماعية للدولة التي من خلالها تتبع السلوك المناسب، ففي حين يرى الواقعيون بأن جميع الوحدات لهم هوية واحدة هدفها هو تحقيق المصلحة يعتقد البنائيون بأن الهويات متغيرة، لكن يتفقون معهم في مسألة مصالح الدول التي تنطوي على خيارات التي ترتبط بهياكل إجتماعية حسب البنائيين، والدول تستطيع فهم بعضها طبقا للهوية التي ترسمها عنهم، كما أنها تعيد إنتاج هويتها من خلال الممارسة الإجتماعية اليومية .

---

[1]. Alexadre Wendt, **Social Theory of International politics**, (Australia, Cambridg Studies in international relations, 2003), P. 139.

[2] .Maja Zehfuss, **Constructivism in international Relations the Politics of Reality**, (United Kingdom, Cambidge University Press, 2004), P. 15.

[3]. Alexander Wandt, "**Constrcuing international politics and international security"**, vol.20, N.1, (summer1995), P.73.

تقدم المؤلفة "سارينا ثيس" "SARINA THEYS "مثال عن تأثير البنية الفكرية للدول، وكيفية تعاملها مع غيرها من الدول، ويتعلق الأمر بمملكة بوتان BUTHAN البوذية الواقعة بجبال الهملايا، هذه الدولة الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها 745 ألف نسمة بمساحة تقدر ب38394 كم2 ذات الإقتصاد الضعيف والجيش الصغير، تشترك في حدود مع الصين شمالا والهند جنوبا، تاريخيا الصين تدعي تبعية بوتان لها لكن الهند لها علاقات طيبة معها.

وفي ذات السياق، تقر المادة 2 من معاهدة الصداقة المبرمة بين الهند وبوتان سنة 1949، أن بوتان توافق على الإسترشاد بنصيحة الهند بخصوص علاقاتها الخارجية وعلى الرغم من مراجعة هذه المادة سنة 2007[1]، إلا أن علاقة بوتان مع الهند أحسن من علاقتها بالصين التي تشعر بتهديد من طرفها لاسيما بعد ضم الصين للتبت، أغلقت بوتان حدودها مع الصين في غياب علامات رسمية بينهما، وتوجهت جنوبا للتعامل مع الهند ومردّ كل هذا إلى البنية الفكرية بما تحمله من أفكار ومعتقدات، لكن هذا الأمر يمكن تغييره ويمكن للعلاقات بين بوتان والصين أن تتحسن إذا ما تغيرت البنية الفكرية للبلدين.

2_المصالح:

حيث تحدد الدول مصالحها وفقا لهويتها وهذا مايظهر إختلاف في سلوك الدول، فالدول الصغيرة ترتكز مصلحتها على بقاءها عكس الدول الكبرى التي تسعى إلى الهيمنة على جميع المجالات في السياسة الدولية [2]، كما تعتقد بأن **النظام الدولي هو متغير** نتيجة تغير المصالح والهويات، كما أن الحرب أو الصراع هي وضع غير دائم بحيث يمكن الوصول إلى تعاون والدليل هو الإتحاد الأوروبي الذي يستوعب هويات مختلفة ، فالمؤسسات بإمكانها إعادة بناء الهوبات، والنظام هو عبارة عن أفكار لأفراد هم من أوجدوه على الصورة التي نراها وهم قادرون بأفكارهم على تغييره ، ويستدلون في ذلك بنهاية الحرب الباردة التي فشل الواقعيون واللبراليون عن إيجاد تفسير لها وفقا لمنطق القوة والمؤسساتية .

ثانيا: القوة والفوضى حسب المنظور البنائي

1_ القوة:

إذا كانت الواقعية الجديدة و النيولبرالية تعتمد على القوة المادية العسكرية بالنسبة للأولى والاقتصادية بالنسبة للثانية فإن البنائية تهتم بالقوة المادية والخطابية لفهم القضايا الدولية، فالافكار هي شكل من أشكال القوة ولقد تحدث " ميشال فوكو " "Michel Foucaults" عن العلاقة بين السلطة والمعرفة[3]، فالأفكار التي يحملها صناع

[1]. Sarina Theys, **"Constructivism"**, International Relation Theory, (June 2017), p.37.

[2]. Ibid, P.38.

[3]. Ted Hopf, **"The Promise Of Constructivism In International relations Theory"**, International security, Vol.23, No.1, (Summer 1998), P. 178.

القرار هي من يحاولون تجسيدها على أرض الواقع في صورتها المادية التي هي في الأصل نتاج لأفكار ومعتقدات رسمت مصالح الدول، وتم تجسيدها في إطار مادي ملموس .

2_ الفوضى:

على عكس الواقعيون الجدد الذين يعتقدون بأن الفوضى وضع لا مناص منه، وهو مفروض على الدول وجب التعامل وفقه بما يضمن بقاءها، وتحقيق مصلحتها التي تحتم عليها مساعدة نفسها، فإن البنائية ترى بأن الفوضى معطى غير خارجي وإنما من صنع الدول فهم يعترفون بوجودها،[1] لكن يرون بأنها ليست دائما تؤدي إلى الحرب.

كما تشير البنائية بأن الفوضى هي مفتوحة المصدر، بمعنى أن الفواعل غير الحكومية لها دور في الفوضى الدولية كما أنهم يقومون ببناء وتفكيك وإعادة بناء معنى الأفكار، من خلال هذه العمليات تقوم الدول والفواعل الأخرى ببناء القواعد والمؤسسات في شكل هياكل بشكل مستمر، يتم من خلالها إعادة تعريف مصالح وهويات الفواعل كسلسلة شبيهة بالتغذية الراجعة، فالمحدد لطبيعة الفوضى ليس القوة والقدرات المادية وإنما عملية المد والجزرالفكري[2]، أي تحول الأفكار إلى واقع، وعلى عكس الواقعية الجديدة التي ترى في الفوضى سببا في توجه الدول نحو التعاون أو الصراع ، ترى البنائية أن ذلك لا يعتمد على الفوضى وإنما على الثقافة المشتركة التي أنشأتها الممارسات الإجتماعية الخطابية [3] .

يرى "وندت" بأن العلاقات الدولية تعاقبت عليها ثلاث ثقافات : ثقافة الهوبزية سيطرت على الشؤون العالمية إلى غاية القرن السابع عشر، أين تعتبر الطرف الآخر بمثابه عدو لها أين يكون المجال متاحا وبشدة لاستخدام العنف [4]، وثقافة اللوكية التي ظهرت منذ معاهدة وستفاليا والتي تسمح بالمنافسة مع استخدام العنف، لكن دون القيام بتصفية بعضهم البعض، أما بالنسبة للثقافة الكانطية والتي ظهرت مؤخرا فإنها حسب "وندت " تعمل الدول في إطار التعاون ضد التهديدات الأمنية والصداقة دون اللجوء إلى القوة لحل النزاعات. [5]

---

[1] . Miriam Dornan, realist and constructivist approches to anarchy, aug 29 ,2011 , university of strathclude, P.2.
[2]. David p .Filder**, " A Theory of Open Source Anarchy"**, Indiana Journal of Global Legal Studies, vol. 15, No.1, (winter 2008), pp.270-271.
[3]. Stefano Guzzini, Anna Leander**, constructivism and international relations Alexander Wendt and his critics**, **(** London, New York: Routledge taylor and francis group, 2006), p. 3.
[5]. Ibid, p.4
[5] Paul R .Viotti, **op.cit**, p.276.

ثالثا: فرضيات البنائية

_ يختلف البنائيون حول مسائل الهويات والمصالح التي يعتبرها الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد، كما أن اهتمام البنائيون يتجاوز الدولة كوكيل أو كفاعل إلى الإهتمام بالمنظمات والمنظمات الدولية وغير الدولية.

_ ينظر البنائيون لبنية النظام الدولي على أساس أنها بنية اجتماعية مكونة من معايير وقواعد وقوانين ، هذه البنية تؤثر على هوية الفاعلين ومصالحهم.

_ كما يشير مصطلح البنائية فإنها تنظر للعالم على أنه في طور البناء والإنشاء، وفي حالة تجدد .

_ إهتم البنائيون في تفكيرهم بالقضايا الوجودية والمعرفية كما يؤكدون بأن الاهتمام بالتفسير الموضوعي للواقع يقلل من فهمنا للجانب الذاتي فلاتوجد حسبهم موضوعية خالصة.

بما أن البنائية تنظر من زاوية التفاعل الإجتماعي وجميع تفسيراتها تصب على هذا النحو، فإن ما يجري من أحداث دولية في إطار التفاعلات الدولية فهو ينطلق من أفكار تحولت إلى أفعال، ما نتج عنها تفاعل مع أطراف أخرى إذ أن المجتمع هو في الأصل مجموعة من الناس، والناس هم من يصنعون المجتمع والمجتمع هو من يصنع الناس[1] وبين الناس والمجتمع هنا البداية التي يمكن الإنطلاق منها مع ربطها بعنصر ثالث وهو القواعد.

هذه الأخيرة التي تجعل من البشر أفراد فاعلين لهم قدرة على التأثير على العالم بأثار مادية واجتماعية بشكل متعمد أو غير متعمد، فالأفراد يستخدمون القواعد لتحويل العالم المادي إلى واقع إجتماعي، كما تعتبر أن المعرفة والأفكار الذاتية المتبادلة تؤثر على الواقع الإجتماعي وتطوره، وبالتالي إعتماد الأفراد على هذه القواعد والمعايير تجعل للأشياء المادية معنى بحيث تصبح سببا للأفراد لتحقيق مصالحهم وأفعالهم، وبإضفاء الطابع المؤسسي عليها تصبح مصدرا للمؤسسات الدولية، وهنا تظهر العناصر التي أضافتها البنائية في تحليل العلاقات الدولية كون أنها تساعد في تفسير أسباب تقارب الناس حول معايير وهويات وقضايا معينة[2].

بالرغم من الطرح البنائي القائم على الأفكار والهوية إلى أن النظرية البنائية تعرضت للكثير من الإنتقاد بداية من إعتبارها لاترقى لمستوى نظرية، وإنما عبارة عن نموذج معرفي، وأهم ما تم انتقاده ماجاء به "وندت فيما يخص قوة الأفكار وتأثيرها على تصورات الدول وسلوكاتهم، وأن السياسة العالمية تسيرها بيذاتية مشتركة وأن البنية الفكرية هي من تشكل الفاعلين، ف "كوبلاند"" copeland" يتهم "وندت" بأنه تناسى شيئين مهمين أولهما القوى المادية التي

[1] . Nicholas Onuf, **constructivism : A user's Manual**, in Nicholas Onuf, Vandulka Kabalkuva, Paul Kowert, International relations in a constructed world, (London: sharp, 2015), p. 59.
[2]. Paul R .Viotti, **op.cit**, p.123.

تؤثر بشكل مباشر على سلوك الدول، وتأثير الثقافات أولها ثقافة الفوضى التي تتسم بعدم الثبات كما أنها ملازمة للتاريخ.

كما يعتقد "كوبلاند "بأن "وندت" بالرغم من انتقاده للواقعية إلا أنه أخذ منها وعزز مسلماتها، فحين يقول "وندت" بأن الفوضى هي ما تصنعه الدول معناه أن الدول هي من تستعمل الفوضى، وبالتالي الفوضى تشكل قلق بالنسبة للدول على بقائها ما يجعلها تبحث عن القوة و تتسابق نحو التسلح و يدخلها في حروب هي ليست حسبه أمورا حتمية في منظومة الفوضى وبالعكس إذا بلغت الدول هذا الحد فمرد ذلك إلى ثقافاتها وممارساتهاوهذا مايعطي الحق للواقعيين الدفاعيين أو الكلاسيكيين الجدد حينما يقولون بأن الفوضى لاتقتضي وجود صراع .[1]

وبحسب "هايديمي سوغانامي"" Hidemi Suganami "فإن "وندت" لم يوضح العلاقة القائمة بين الثقافة الدولية وهويات الفاعلين، كما أنه لم يبين كيف تتحول ثقافة دولية إلى ثقافة لوكية، إضافة إلى أنه ألغى التنوع الثقافي وانحاز إلى عرقيته المركزية بحديثه عن التجربتين الألمانية واليابانية وإلغاءه للثقافات الأخرى .[2]

المبحث الثالث: النظريات الجزئية و تفسير السياسة الخارجية:

نظرا لتعدد القضايا والظواهر الدولية، وتداخل المحددات الداخلية والخارجية المكونة للسلوك الدولي الذي تعبر عنه الدولة عن طريق سياستها الخارجية التي ينبغي تحليلها والتنبؤ أحيانا بتوجهاتها المستقبلية، ولكي يستطيع الباحث التعمق في دراستها يتوجب عليه الإستعانة ببعض النظريات الجزئية .

لذلك يتم تسليط الضوء على دراسةصناعة القرار، الذي يندرج ضمن عملية معقدة يتم من خلالها إختيار البديل الأنسب من طرف الجهة المسؤولة عن صنع القرار من بين مجموهة من البدائل، ومصطلح قرار له معنيين **لغة** يعني ما يبنى عليه الرأي من الحكم[3]، أما **إصطلاحا** فيعني " ما يستقر عليه من موقف واعٍ لمن له حق البت في أمر ما، بعد التأمل الذهني في الخيارات المتاحة ." [4]

كما يعرّف " ريتشارد سنايدر" عملية صنع القرار بأنها العملية الإجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعا لقرار ما ، وينتج عن ذلك الإختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم إختيار أحدها لوضعه موضع

---

[1].جيرار ديسوا، **مرجع سبق ذكره**، ص .230.
[2]. نفس المرجع، ص ص.234_235.
[3]. طارق عبد الرؤوف عامر، إيهاب عيسى المصري، **صناعة واتخاذ القرار**، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2016)، ط.1، ص.9.
[4]. بهاء الدين مكاوي، **القرار السياسي**، (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية ، 2017)، ص. 10.

التنفيذ والتطبيق"[1]، في حين يرى إسماعيل صبري مقلد بأنها:" التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة ،وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها" .[2]

تجدر الإشارة إلى أن عملية صنع القرار تختلف عن عملية اتخاذ القرار، فالأولى يشترك في صنعها عدة عوامل داخلية وخارجية وأطراف رسمية وغير رسمية، أما عملية اتخاذ القرار فتعنى بها نخبة أوقيادة .

وفي ما يخص عملية صنع القرار فإنها تتضمن الأنشطة التالية: وجود حافز بمصدر داخلي أو خارجي مع إدراك صانع القرار لهذا الحافز، ضرورة تشخيصه للمشكلة مع تفسير وفحص المعلومات لاختيار بديل من البدائل الذي تتداخل فيها كذلك بقناعات ومدركات صانع القرارونسقه العقدي وخبراته، وهذا ما يسمى بالنموذج المعرفي[3]، كما يمكن أن يتم الإختيار بطريقة إعتيادية روتينية أي من خلال البرامج المحددة سلفا وهذا ما يسمى النموذج أو الأسلوب التنظيمي أو السيبرناطيقي[4]، ليتم بعدها تنفيذ القرار وتقييمه.

ومن هذا المنطلق، وفي مجال السياسة الخارجية طرح "ريتشارد سنايدر" في خمسينيات القرن الماضي أول إطار نظري مفصل لمقترب صناعة القرار في مجال الدراسات الدولية والسياسة الخارجية، كما ظهرت عدة نماذج نظرية تفسّر صناعة القرار إنطلاقا من رؤية كل واحد منهم، والتي على أساسها تقوم الدولة بعدة أدوار تجعلها أحيان تستمر في قراراتها وسياستها الخارجية وفي أحيان أخرى تغيّر المسار وفقا للمتغيرات المطروحة أمامها.

المطلب الأول: نموذجي ريتشارد سنايدر وغراهام أليسون لتفسير صناعة القرار

أولا: نموذج "ريتشارد سنايدر"

قدّم "ريتشارد سنايدر" نموذجا تحليليا لفهم سلوكات الدول في المجال الخارجي، فتوصل إلى أن فهم سلوك الدولة مرتبط بفهم سلوك الدول الأخرى في إطار التفاعل بين الدول ضمن الفعل ورد الفعل، ويركز "سنايدر" على مجموعة من العناصر كعوامل صادرة من البيئة الداخلية أو الخارجية المؤثرة في سلوك الدولة. [5]

---

[1]. ياسين محمد حمد العيثاوي، أنس أكرم محمد صبحي، **"صنع القرار السياسي الامريكي"**، مجلة مداد الآداب، م.1، ع.7، (2013)، ص. 293.

[2]. نديم خليل محمد، **"عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية"**، مجلة الفنون والادب وعلوم الإنسانيات والإجتماع، ع .63، (جانفي 2021)، ص.97.

[1]. بسيوني إبراهيم حمادة، **الصحافة وصنع القرار السياسي في الوطن العربي**، (القاهرة : عالم الكتب، 2012)، ص.135.

[4]. محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 483.

[5]. نفس المرجع، ص. 178.

1_العوامل المؤثرة في صنع القرار الخارجي حسب "ريتشارد سنايدر":

من متغيرات صناعة القرار عوامل تتعلق بالبيئتين الداخلية والخارجية [1]، حيث حاول "سنايدر" من خلال النموذج الذي قدمه أن يبرز بأن عملية صنع القرار، هي عملية معقدة تتفاعل فيها عدة عوامل داخلية وخارجية ما يؤثر على إدراك صانع القرار للوقائع حيث يستجيب لها باختياره لبديل يراه الأنسب .

أ_البيئة الداخلية:

يتأثر السلوك الخارجي للدولة بعدة إعتبارات داخلية، تتضمن مجمل المحددات والمتغيرات الواقعة داخل إقليم الدولة، خاصة إعتبارات المجتمع الداخلي من حيث المواقف والأخلاق وجميع العوامل المجتمعية، كالرأي العام السكان والمواقف والقوة الوطنية[2]، سواءا الجغرافية والتي تظهر من خلال تأثيره على قرارات الدولة، فقد يكون عاملا يسهل من عملية صنع القرار ويساهم في فعاليته تبعا لخصوصية الموقع، فالدول المطلة على البحار والتي تتربع على مساحات شاسعة يختلف قرارها عن الدول الحبيسة وكذا الدول الصغرى، وفي الجانب السياسي يلعب النظام السياسي دورا في صنع القرار وهذا يتوقف على طبيعته.

ب_ البيئة الخارجية:

وتتمثل في الظروف الدولية التي تتأثر بها الدولة من أفعال وردود أفعال وإدراك صناع القرار لذلك، وبما أن الدولة فاعل من الفواعل الدولية، فإنها تتاثر بالبيئة الخارجية وإفرازاتها ماينجرّ عليه إتخاذ قرارات تتماشى وأهداف الدولة المسطّرة ، وفوضوية النظام الدولي وما تخلقه من تحالفات وتكتلات ترسم توجهات الدول من حيث طبيعة صنع قراراتها، فالدول المنضوية في إطار تحالف معين قرارها ينصب في نفس القرارات التي يتخذها أعضاء التحالف كما أن الأفعال الصادرة عن بعض الدول يخلق ردود فعل في شكل قرارات من طرف دول أخرى ترى نفسها معنية بالرد.

وفي إطار الفعل فإنه يجب أن تتوفر فيه عدة شروط تتمثل في اللاعب أو اللاعبين، الوسائل، الأهداف والموقف[3]، فاللاعب يسعى إلى توظيف الوسائل التي تتناسب مع الأهداف المسطرة، وهنا يدخل صانع القرار كوحدة أساسية تفاضل بين الوسائل وترسم الأهداف وتحقق المواقف، فتوجه سياسة خارجية لدولة ما إنما هو نتيجة لمدركات صانع القرار لبيئته الداخلية والخارجية واقتناعه ببديل يحقق له المصلحة .

---

[1]. سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (القاهرة. شركة العاتك لصناعة الكتاب، 2010)، ط.5، ص. 119.
[2]. نفس المرجع، ص .119.
[3]. نفس المرجع، ص. 12.

ج_ الوحدة التنظيمية لاتخاذ القرار(الجهاز السياسي) :

عملية صنع القرار عملية معقدة نظرا لتداخل العوامل المشكلة لها، ولذلك تُعنى الأجهزة البيروقراطية من خلال الإجراءات والقواعد المعمول بها داخل كل بيروقراطية،[1] بتشكيل القرار الخارجي من خلال المعلومات التي تقدمها وطبيعة العلاقة بينها من خلال التنسيق أو الإقصاء، حيث يركز "سنايدر" في هذا الإطار على طبيعة العلاقة بين هذه البيروقراطيات وتوزع المسؤولية بينها، وكذا طبيعة المصادر التي تستقي منها المعلومة مع الأخذ بعين الإعتبار خبرتها في ذلك، ويرى أن صناع القرار يتأثرون بعدة عوامل تشمل مهارة صناع القرارالخارجي من حيث الخبرة والكفاءة بالإضافة إلى نظام المعلومات الذي يعتمد عليه صناع القرار وطريقتهم في تفسير المعلومات، بالإضافة إلى الدوافع الشخصية المكتسبة من الخبرات والدوافع السياسية النابعة من قيم الحزب المنتمي إليه[2].

لقد حاول "سنايدر" من خلال نظريته االتركيز على الأفراد وكيفية تعاملهم مع الظروف الداخلية والخارجية وإدراكهم لها لإصدار قرار خارجي، وفي هذا الإطار يقول سنايدر "إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة ...ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها "[3].

وتبعا لهذا التعريف فإن "سنايدر" يعزز التوجه الذي يرى بأن السياسة الخارجية هي إنعكاس لتوجهات ودوافع صناع القرار.

إنطلاقا مما سبق ذكره يمكن القول، بأن "سنايدر" من خلال نموذجه جمع بين عدة عوامل أو متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية والبيروقراطية، وتأثيرها في صناعة القرار من خلال البيئة الإجتماعية والسلوكية التي يتأثر بها صانع القرار، في ظل الحوافز والصفات الشخصية له كروح المغامرة، الذكاءالخلاق، حب التسلط، الثقة بالنفس، السعي للقوة والشهرة .....الخ [4].

وهذا مايدفعنا إلى القول بأن القرار الخارجي هو نتيجة لعدة عوامل هي : خبرات صانع القرار وتجاربه السابقة التي تؤهله لتوقع ردود الفعل، خطأ صانع القرار في تقدير المواقف " الخطأ الإدراكي"، المنظومة القيمية في تنشة صانع القرار وتكوينه، تأثير الاهداف المسطرة على توجيه صانع القرار [5].

---

[1]. وليد الصديق ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص.130.
[2]. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص.339.
[3]. جون بيليس، **مرجع سبق ذكره**، ص. 308.
[4]. نفس المرجع، ص. 318.
[5]. عادل فتحي ثابت، **مرجع سبق ذكره**، ص. 344.

وعليه كلما كانت هذه العوامل تتقارب وتتماشى مع البيئة العملية أوالواقعية، كلما كان القرار أقرب للنجاح والعكس صحيح، وفي ذات الإطار إنطلق سنايدر في نموذجه من ثلاث فرضيات هي:[1]

أولها أن السياسة الخارجية هي نتائج القرارات الصادرة عن الأشخاص الرسميون في الدولة، والدليل قوله :" نحن نعترف بالدولة كوحدة التحليل الأساسية، لكننا مع ذلك نفهم الدولة كتجريد ميتافيزيقي، إنه بالتركيز على صناعة القرار كمركز إهتمام وفّرنا طريقة لتنظيم محددات السلوك حول أولئك الرسميين الذين يعملون باسم المجتمع السياسي"[2]، ثانيها أن تعريف صناع القرار للموقف الناتج عن تفاعل المتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية يؤثر في صنع القرار، ثالثها عملية صنع القرار هي أحد المتغيرات الرئيسية لفهم قرار السياسة الخارجية، ولذلك يحاول سنايدر الإجابة عن دوافع الدول في انتهاجها لسلوك معين دون آخر .

وفي هذا الصدد يؤكد "سنايدر" على أن الإعتماد على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة مباشرة على خيارات السياسة الخارجية يساعدنا على تجاوز مفهوم العلبة السوداء"[3]، وبهذا فإن عملية صنع القرار تنبع من إدراك صانع القرار لجميع هذه العوامل وتعامله معها وفقا لمكتسباته وتنشئته وتكوينه وخبراته .

عموما وبالرغم من المجهودات التي قدمها سنايدر إلا أنها تعرضت للكثير من النقد، نظرا لاعتمادها على عنصر الإدراك لدى صانع القرار الذي قد يعرضه إلى الخطأ، فنقص المعلومات أو سوء إدراك الموقف يؤدي إلى نتيجة سلبية ،كما أنه في الأنظمة الديمقراطية ينقص تأثير العوامل السيكولوجية، لذلك نلاحظ في الدول التي تعتمد على المؤسسات ذات التاثير الفعلي في السلطة بأنّ سياساتها الخارجية مستقرة وثابتة من حيث الأهداف الكبرى، حيث لا تتغير بتغير الأشخاص على عكس الدول الدكتاتورية .

ومن الإنتقادات التي وجهت إليه كذلك هو عدم وجود إجماع حول هدف معين يمكن انتهاجه والتعويل عليه لصناعة القرار، كما لانستطيع التأكد والجزم بأن صناع القرار سوف يختارون البدائل التي تؤدي إلى المخرجات المرغوبة ، فتعدد المتغيرات تجعل من صانع القرار يتجه لبديل دون آخر[4]، كما لايمكن تعميم النموذج وتطبيقه على جميع الدول، نظرا لمحدودية المعلومات والتحليلات الخاصة بذلك التي توجه صانع القرار لسلوك معين، لاسيما و أن شح المعلومات يقلل من البدائل وبالتالي يؤثر على فعالية القرار إضافة إلى عدم مراعاته لاختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، حيث يختلف صناع القرار في محدداتهم الشخصية وبيئتهم وطبيعة نظمهم، فهناك أنظمة شمولية

---

[1]. رابح زغوني، **حوار المنظورات في تحليل السياسة الخارجية ثلاثة نقاشات لفهم تطور النظرية**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف2022)، ط.1، ص.74.

[2]. نفس المرجع، ص. 79.

[3]. حسين بوقارة، **مرجع سبق ذكره**، ص .131.

[4]. عامر مصباح، **نظريات صنع القرار في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، ص. 18.

يستأثر فيها صناع القرار بالقرارات دون وضع اعتبار للعوامل الموضوعية، كذلك غياب الجانب التطبيقي على أكثر من دولة يجعل هذا النموذج قاصرا ومعرضا للإنتقاد .

ثانيا: نماذج "غراهام أليسون" لصنع القرار

من النماذج التي برزت ضمن مجال صنع القرار في السياسة الخارجية، نماذج صنع القرار الخارجي عند "غراهام أليسون" "Graham Allison" الذي جاء ليفسر سلوك الدول في المجال الخارجي، حيث جاء على خلفية أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 مقدما تفسيرا لسلوك أطراف الأزمة الدولية، كما تضمّن هذا الإطار ثلاثة نماذج فرعية تصب في هذا الإطار:

1_نموذج الفاعل العقلاني:

يرى "غراهام أليسون أن عقلانية عملية صناعة القرار الخارجي، ترتكز على تحديد الهدف الأساسي الذي تسعى الدولة لتحقيقه، مستخدمة الوسائل الكافية لذلك، لتحقيق الحد الأقصى من المنفعة، ويشرح "أليسون" ذلك بقوله: " في نظرية صنع القرار الحديثة تختزل مسألة القرار العقلاني في مسألة بسيطة تتعلق في الإختيار بين مجموعة من البدائل لكل منها نتائج معينة، الفاعل يختار البديل الذي تكون نتائجه مفضلة بالنظر لوظيفته النفعية، وترتيب النتائج يكون بالتوالي على حسب تفضيلات الفاعل "[1]، لقد فسر غراهام أليسون السياسة الخارجية من منطلق أنها نتيجة لعملية وليست نتاج للقيم والإديولوجيات[2].

ويرى هذا النموذج بأنه لا يمكن تمييز الدول حسب خصائصها الداخلية أوتاريخها أو إقتصادها أو شخصية قائدها، وإنما للقوة النسبيةالتي تمتلكها، وهي بذلك تأخذ بالنموذج الواقعي، فالإختيار العقلاني هو إختيار البديل الذي يحقق أكبر كفاءة، ويزيد من الناتج الأقصى لمدخل معين أو يقلل مدخلات مخرج معين، وعلى صانع القرار الدراية بمنفعة كل قرار وعواقبه، ومن ثم الترتيب أو المفاضلة بين البدائل، ووفقا لذلك تتمثل المفاهيم الأساسية للنموذج العقلاني في: الأهداف والغايات والعواقب أي النتائج المترتبة عن اختيار بديل معين مع وضع إفتراضات مختلفة حول فهم صانع القرار لجميع العواقب الناتجة عن كل اختيا ر.[3]

ومنه نستخلص أن "أليسون " يعتبر نموذج الفاعل العقلاني هو النموذج المفاهيمي الأنسب لتفسير سلوك الحكومات الوطنية في السياسة الخارجية والتنبؤ بأفعالها، والعقلانية في نظره تتمثل في اختيار الدولة لتصرف معين

[1] .Neak Laura, **The New Foreign Policy: seeking in a globalized Era**, (New York, Rowman and little fieled publishers, 2008), 2nd edition, P. 38.
[2].Graham Alison, Philip Zelikow, **Essence of Decision**, (New York: longman, 1999), P. 121.
[3] .Graham Alison, **Essence of Decision Explaining the cuban Missile Crisis, (**Havard University little Brown and company Boston, 1971), p.29 .

في الأزمات التي تواجهها، فعند التنبؤ بسلوك معين لدولة ما تتفحص البدائل الأكثر عقلانية التي تتناسب مع أهدافها وأدوات تنفيذ سياستها في ظل متغيرات داخلية ودولية معينة.

يرى "أليسون" بأنه بالرغم من أهمية النموذج العقلاني الذي يرشد المحللين إلى التحقق من طبيعة المشكلة والبدائل والتكاليف والمنافع المرتبطة بكل بديل إلا أن هناك قضايا أخرى تتطلب استخدام نماذج أخرى. وبالتالي فالقرار العقلاني عند "أليسون" ينطلق من وضع إطار عام لمجموعة من الحسابات كالتوازنات والتنازلات .

2_ نموذج السياسة البيروقراطية:

يطلق عليه أحيانا بالنموذج الحكومي، أساس هذا النموذج هو القرارات التي تنشأ بين البيروقراطيات نتيجة لصراعات ومساومات، والبيروقراطيات هي مؤسسات ذات هيكل تنظيمي هرمي تحاول الحفاظ على مكانتها ومصالحها من خلال تحكمها في السياسة وفقا لتخصصها، حيث يتفاوض صانعي القرار فيما بينهم قبل تقديم البدائل إلى مسؤولهم التنفيذي الأعلى، في بعض الأحيان يحجبون المعلومات عن قائدهم لتقييد خياراته. [1]

كما يكون لهذه البيروقراطيات وزن وتأثير إذا كانت القضية المطروحة من اختصاصهم، كما قد تتعارض آراء الأشخاص إذا كانوا مرتبطين ببيروقراطيات مختلفة، حيث يحاول البعض الهيمنة على القرار ما يؤدي إلى إختلافات في صنع القرار، وعلى سبيل المثال في الحرب الكورية إتخذ الجنرال "دوغلاس ماك آرثر" "Douglas MacArthur " قرارات مخالفة لرأي المسؤولين المدنيين الأكثر منه درجة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى طرده بقرار من الرئيس هاري ترومان [2].

هذا النموذج يخالف النموذج العقلاني، في كونه يخضع في نهاية المطاف إلى آراء أشخاص تابعين لمؤسسات معينة تعمل على تحقيق مصالحها، وبالتالي فالقرار السياسي الخارجي يكون محصلة للعبة سياسية تتحكم فيها أطراف تحاول الضغط لتمرير قراراتها وتحقيق أهدافها، كما أنه نتاج تفاوض ومساومة بين مجموعة من اللاعبين الذين ينتمون إلى أجهزة بيروقراطية مختلفة، وهذا المنظور البيروقراطي يقضي بأن قرارات الحكومة ليست إختيارا وطنيا لصناع القرار وإنما هي نتيجة لتجاذب وتدافع الأهداف الوطنية والتنظيمة والشخصية، نظرا لتركيبة الجهاز الحكومي البيروقراطي والمعلومات التي تصله من الصفوف الدنيا داخل البيروقراطيات التي يتم انتقائها والعمل بها.

أنصار هذا النموذج يرجعون عملية صنع القرار إلى مستوى الأجهزة البيروقراطية رافضين فكرة أن الدول فواعل أحادية في صناعة القرا الخارجي،[3] وهم بذلك يعترفون بدور المصالح الخاصة للمنظمات البيروقراطية التي تشارك في صياغة المصالح الوطنية للدولة.

---

[1]. أليكس مينتس، كارل دي روين الإبن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016)، ط.1، ص.118.

[2]. نفس المرجع، ص.119.

[3].عامر مصباح، نظريات صنع القرار في تحليل العلاقات الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 115.

ومنه نستخلص بأن المسؤول عن صناعة القرار، هو مجموعة الأجهزة البيروقراطية التي توجه سلوك الدولة والتي يعبر عنها عدد كبير من المسؤولين التي توكل إليهم عدة مهمات في صنع القرار .

3_ نموذج العملية التنظيمية:

طبيعة هذا النموذج هو الإجراءات الإعتيادية في صناعة القرار، ويسمى أيضا بالنموذج المؤسساتي الذي يعتمد على إجراءات التنفيذ المعيارية، ما يمكّن أبسط الموظّفين من صنع القرار لأنه محددا سلفا تبعا للإجراءات الإعتيادية التنظيمية، كما أنه لا يتطلب إبداع أو تميز بل هو ناتج عن سياسة التدرّج التي تؤدي في بعض الأحيان إلى تعطيل القرارات نظرا لمناقشتها في كل مرة بشكل روتيني، ولتفادي كذلك المخاطر المحتملة والغير متوقعة ويؤكد "براي بروك وليندبلوم" "Braybrooke and Lindblom" أنه النمط النموذجي لحل المشكلات التي نواجهها في مسرح الحياة اليومية،[1] فالأحداث الفعلية هي مخرجات تنظيمية تعمل على هيكلة الأوضاع ضمن القيود الضيقة التي يجب على القادة اتخاذ قرارات بشأن قضية ما.

كما أن المخرجات هي من تستثير المشكلة وتوفر المعلومات وتوجه صانع القرار، ويستشهد "غراهام أليسون "بما قاله "ثيودورسورنسون" " Ted Sorensen": " نادرا مايتخذ الرؤساء قرارات .....هذا إن فعلوا خاصة في الشؤون الخارجية، فكتابة إستنتاجاتهم تكون على صفحة بيضاء .....فالقرارات الأساسية التي تقيد خياراتهم غالبا ما يتم إتخاذها "،[2] وتكمن أهمية البيروقراطيات في صنع السياسة الخارجية، كونها تتميز بالخبرة والمعرفة في مجال السياسة الخارجية وبحكم أن الحكومات غير مستقرة بحكم التداول، فإن الموظفين العاملين لديهم خبرة في المجال وفي حال ما إذا لم يتوافق القرار مع تطلعاتهم فإنهم أحيانا يلجأوون إلى التباطؤ بغية إفشال القرار.

بالرغم من تقديم" أليسون "نماذج تحليلية لصنع القرار، إلا أنها عرفت نقدا من حيث تناقضها من حيث إعتبار الدولة فاعل موحد في النموذج العقلاني، في حين أن القرارات في النموذجين الثاني والثالث قد تكون غير عقلانية نظرا للتنافس والمساومة بين الأجهزة والوحدات المتناقضة المصالح .

[1] . أليكس مينتس، **مرجع سبق ذكره**،ص. 123.

[2]. Graham Alison, Essence of Decision Explaining the Cuban Missile Crisis, **op.cit**, p.79.

المطلب الثاني: نظرية الدورفي السياسة الخارجية

أولا: تعريف الدور

إن مصطلح الدور في حقل العلوم السياسية جديد، ومأخوذ من علم النفس والإجتماع تم تطويره ليستخدم في العلوم الأخرى، فالدور في علم الاجتماع يعبّر عن وضع إجتماعي يتشكل عن طريق الطموح للعب دور من خلال الخطاب الذي يتبناه الفرد في مجموعة منظمة،كما أنه يربط تصورات الهوية مع السلوك الخارجي للدولة. [1]

من خلال المقال الذي كتبه "ستيفن وولكر""Stephen Walker "المعنون ب: تصورات الدور القومي والنتائج النسقية conception and systemic outcomesسنة1979، تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية في مجال السياسة الخارجية حيث عرّفها بأنها: "تصورات صناع السياسات الخارجية لمكانة دولهم في النظام الدولي، وتضم هذه التصورات القرارات والقواعد والإلتزامات والوظائف طويلة المدى المتعلقة بهذه المواقف الدولية"[2].

هناك العديد من العلماء والباحثين الذين تطرقوا إلى مفهوم الدور على غرار "غراهام والاس " "Ghraham Walace "من خلال مؤلفه الطبيعة البشرية في مجال السياسة Human Nature in Politics الذي نشر سنة 1908، مبينا إختلاف الأدوار حسب إختلاف طبائع البشر، و"جيمس روزنو"" James Rosnau "الذي يعتقد بضرورة إلتزام صانع القرار بمتطلبات الدور بعيدا عن الميول والأهواء الشخصية، و"دفيد إستون " "David Easton"من خلال إهتمامه بالنسق السياسي التي تتشابك فيه الأدوار، إضافة إلى "ريتشارد سنايدر" الذي يمزج بين المؤثرات الداخلية والخارجية والمجتمعية والسلوكية، معبرا عن ذلك بقوله: " إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها الناجمة عن موقعهم السلطوي في قرارات الدولة، لذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها". [3]

كما أن هناك من المفكرين على غرار ""جورج هربرت "George Herbert Mead" و"جاكوب ليفي مورينو" " Jacob.L Moreno"، الذين ربطوا نظرية الدور بالجانب السلوكي والوظيفي للدول لحل مشاكلها مثلها مثل الأفراد ،كما أنهم أضافو العوامل النفسية المؤثرة على صناع القرار فتصورات صانع القرار والصورة الذهنية التي يرسمها لدولته هي من تحدد دور الدولة.

---

[1] . ناصر بوعلام، **"نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل الإفريقي"**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م. 4، ع.2، (جويلية 2019)، ص.253.

[2]. Naomi Bailin, **"Wish Foreign policy makers and their national",** international study quarterly, Vol.24, No.4, (Dec 1980), P.532 .

[3] . حبيبة زلاقي, **"نظرية الدور بين الأصول الإجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي "**،مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.17، (جانفي 2018)، ص. 779.

يعد "كاليفي جيه هولستي"" Kalevi .j Holsti"من علماء السياسة السباقين إلى تصنيف مفاهيم الدور الوطني، وإدراجها في الدراسات المنهجية لسلوك السياسة الخارجية، و في مؤلفه تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية سنة 1970 طرح تساؤلات حول الأدوار الوطنية في النظام الدولي المعاصر المتمثلة في: [1]

كيف ينظر صناع السياسات إلى الأدوار التي ينبغي على دولهم القيام بها في المجال الخارجي؟وهل هناك دليل على أن القادة لديهم تصور بخصوص إمكانية دولهم لعب عدة أدوار في آن واحد بما في ذلك الأدوار غير المتوافقة؟ وماذا بخصوص الدول التي لايملك قادتها تصورا للتوجه المناسب اتجاه البيئة الخارجية، وماهي مصادر مفاهيم الدور عند صناع القرار ؟ ماهي خصوصية هذه المفاهيم وماهي عواقبها ؟

هذه التساؤلات تدفعنا إلى التطرق إلى فحوى الدور.

ثانيا : مضامين الدور ومراحله

1_ مضامين الدور:

يعبّر الدور عن قول أو فعل أي سلوك، و هناك مفاهيم تساعدنا في تحليل السياسة الخارجية ضمن الأدوار التي تقوم بها الدول، ويشمل أداء الدور المواقف والقرارات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومات، لتنفيذ مفاهيم الدور الوطني التي حددتها بنفسها أوالأدوار الصادرة في ظل الظروف المتغيرة أوالخارجية.

وحسب "كاليفي جيه هولستي"" Kalevi .j Holsti" هناك عدة مؤشرات داخلية توجه الدور، وهي الموارد الطبيعية والإقتصادية والتقنية، إضافة إلى قدرات الدولة والمطالب الاجتماعية والإقتصادية التي يعبر عنها من خلال الأحزاب السياسية أو مجموعات المصالح إضافة إلى المنظومة القيمية والإيديولوجية و الرأي العام، ويدعم ذلك ما تفرضه البيئة الخارجية من أدوار كهيكل النظام الدولي القيم على مستوى النظام، المبادئ القانونية المعبر عنها في المواثيق والمعاهدات الدولية ن الرأي العام العالمي.

وبالتالي يعتبر الدور الوطني بمثابة الموجه والمعيار الذي يستند إليه صناع القرار في السياسة الخارجية في مجال السياسة الخارجية، كما يرتبط بعدة عوامل داخلية وخارجية، فلا يتعلق ذلك بتصور ومدركات صانع القرار لدور دولتهم على المستوى الإقليمي أو الدولي فقط، وإنما واقع وحقيقة ذلك على أرض الواقع، أي مدى قدرة الدولة لتحقيق أدوار على المستوى الخارجي في ظل جميع التحديات المطروحة، وتحقيق الأهداف والأدوار المتوقعة ميدانيا.

[1]. Kalevi .J HOlsti," **National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy"**, international studies quarterly, vol. 14, No.3, (September 1970), P. 235.

2_ **مراحل الدور:**

في مجال السياسة الخارجية نظرية الدور تمر عبر مراحل هي: [1]

_سياق السياسة الخارجية:

ويتمحور حول مجمل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثرعلى مدركات صانع القرار وتصوراته عن الدور المنوط بدولته، وهذا ما يشكل عليه ضغط يوجهه لرسم أدوار خاصة بدولته إضافة إلى المنظومة القيمية والإديولوجية لصانع القرار التي تلعب دورا في تحديد الدور.

_توجهات السياسة الخارجية .

_سلوك السياسة الخارجية .

_الدوركأداة لتحليل السياسة الخارجية:

فعالية الدور تحدد من خلال فهم وتفسير إستمرارية السلوك السياسي الخارجي، كما أن مفهوم قاعدة الدور تفسر لنا التغييرات التي تطرأ على أدوار الدولة وفعالية سلوكها الخارجي، وقيام الدولة بأدوار في المجال الخارجي يتطلب شروط ومعايير وجب توفرها في الدور من خلال مميزاته، وهذا مايقودنا للتعرف على خصائص الدور.

ثالثا: خصائص الدور

من سماته أنه ليس مجرد فكرة وإنما هو تجسيد وممارسة تتطلب حشد الإمكانيات والوساءل اللازمة، كما أنه يرتبط بتصور شامل للدور الذي تلعبه الدولة، وكذا أدوار الدول الأخرى خاصة العدوة منها، مع لعب أكثر من دور وهذا يتوقف على إمكانياتها وفعالية أداءها، الذي يمكنها من القيام بعدة أدوار وذلك حسب المواقف وهذا ما يجعل أدوارها تتباين على المستوى الإقليمي والدولي حسب انخراطها.

رابعا: أدوار الدولة في النظام الدولي

يعتبر "هولستي" من السباقين الذين تجاوزوا النظرة التقليدية للدولة، والمتمثلة في أن الدولة مقتصرة على لعب دور واحد في النظام الدولي، ووسعها إلى 17 دور عبّرت عنها الدول في الفترة الممتدة من 1965_ 1967[2]، والتي ذكرها محمد السيد سليم في مؤلفه تحليل السياسة الخارجية [3]نذكر أهمها:

---

[1].جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي، **"نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، م.31، ع.3، ص.594.

[2] .Cameron G Thies, **Role theory and forign policy**, Available at : www .research gate.net / publication/22895348, Accessed on: 11/02/2023.

[3] . محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص.50.

قاعدة الثورة، الزعيم الإقليمي، حامي المنطقة، الموازن الدولي، الوسيط الدولي، المحب للسلام، الحليف الموثوق بهالجسر الدولي، رجل الشرطة، المستقل النشط، كما لعبت بعض الدول العديد من الأدوار المتداخلة كالمتسلل والمستغل والمحرض على الحرب وهذه أدوار منافية للقيم العالمية إضافة إلى المطوّر والمروج للقيم العالمية وهذه الأدوار تأتي في سياقات إقليمية مختلفة فقد تمارس دورا إيجابيا في قضية، كما أنها تلعب دورا آخر سلبي حسب القضية .

ونتيجة لما سبق ذكره فإن توجهات السياسة الخارجية للدولة، تنبع من مجموعة العوامل الداخلية والخارجية وكذا النفسية لصانع القرار، الذي يرسم ويحدد الأدوار التي تمارسها دولته في محيطها الإقليمي أوالدولي والتي بناءا عليها يسعى إلى إجراء بعض التعديلات في الإستراتيجيات أو الأهداف بما يمكنه من أداء دور للبلوغ إلى مكانة معينة.

المطلب الثالث: نماذج التغيروالإستمرارفي السياسة الخارجية

عند محاولتنا لدراسة وتحليل سياسة خارجية لدولة معينة، تستوقفنا بعض المحطات الهامة والقرارات التي تتخذها بعض الدول، والتي تشكل في حد ذاتها تغيرا ملحوظا وجديرا بالدراسة مما يدعو الباحث إلى دراسة مفهوم التغير في ميدان السياسة الخارجية لفهم وتحليل السلوك الخارجي لهذه الدول، ومعرفة أسباب التحولات والتنبؤ بها والإستشراف بمستقبلها في ظل مجمل التحولات الدولية.

أولا : التغير في السياسة الخارجية

1_ تعريف التغير:

يعتبر التغير ظاهرة طبيعية خاصة في المجتمع الحديث حسب "لوندكويست" "Lund quist "، ولفهم الظواهر الإجتماعية يجب فهم سياقها التاريخي، لذلك فإن التغير في السياسة الخارجية هو مجموعة التحولات التي تطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما سواء في سلوكاتها أو مبادئها، وحسب "هولستي" فإن التغير في السياسة الخارجية هو تبديل حاد في أنماط العلاقات لدولة ما.[1]

[1] . شمسة بوشناقة، **"التغير في السياسة الخارجية دراسة نظرية"** ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.4، (جانفي 2013)، ص ص. 229_230.

2_ مستويات التغير:

هناك عدة دراسات تناولت ظاهرة التغير بمختلف مستوياته، وكذا الإستمرار في السياسة الخارجية أهمها:

أ_ الدراسة التي قام بها " جيريل روزاتي"" Jerel ROSATI":

حيث ميّز بين مستويات التغير في السياسة الخارجية، فهناك التغير الطفيف الناتج عن قيام الدولة بتحسين السياسة، وهناك التغير المعتدل الذي يتم من خلاله القيام بعملية الإصلاح في السياسات ، وهناك التغير الكبير الذي يتم فيه إعادة هيكلة السياسة الخارجية حتى تصل الدولة إلى تغييرات كبيرة في الأهداف والبرامج .[1]

ومن حيث درجة التغيير هناك عدة عوامل تؤثر في الإطار الزمني له، التغيير السريع يكون نتيجة حدوث أزمة سواء على مستوى النظام السياسي أو على مستوى البيئة الخارجية، فالدول التي تلجأ للتغيير السريع تلك التي تتمتع بموارد كبيرة وقدرة على تعبئتها عكس الدول الصغيرة التي تفتقر إلى الدعم الخارجي[2]، كما أنه يمكن للقادة السياسيين أن تتغير صورتهم في حالة تفاعل ثلاث مجالات رئيسية هي: أهمية شخصية الفرد كأساس لمعتقداته، أثر الأحداث الخارجية، دور القوى الداخلية.[3]

كل هذه العوامل قد تؤدي إلى إحدث تغييرات في الصورة التي يرسمها صانع القرار عن السياسة الخارجية حيث تجذب إنتباهه وتحفزه لاستيعاب معلومات ومعطيات جديدة، من شأنها تغيير مدركاته وكذلك الصورة لديه ومن الأمثلة التاريخية تغيير القادة السياسيين الأمريكيين نظرتهم عن اليابان عقب الهجوم على بيرل هاربر، ونفس الأمر بالنسبة للحرب الأمريكية على الفيتنام التي غيرت من معتقدات الأمريكيين.

وفي ذات الإطار يرى "ROSATI "أن التغيرات في السياسة الخارجية قد تؤثر في السياسة الداخلية كما أن التغيرات في هذه الأخيرة هي الأخرى قد تؤدي إلى تغيرات في السياسة الخارجية وبالتالي فهي عملية تفاعلية معقدة وبالتالي هناك تفاعل مستمر بين الضغط من أجل التغيير ومقاومة التغيير[4].

و"لروزاتي" وجهة نظرجدلية في موضوع تغير السياسة الخارجية، حيث يرى بأن فترات الإستقرار الطويلة تنقطع بشكل منتظم من خلال المرور بفترات إنتقالية قصيرة، وبالرغم من ميل السياسات للإستقرار النسبي إلى أنه

---

[1]. Niklasson Thomas, **Regime Stability and Foreign Policy ,Change Interaction between Domesic and Foreign Policy in Hungary 1956_1994**, (Sweden: Lund University Department of political science, 2006), p .41.

[2] . Ibid, P. 42.

[3] . Jerel A.Rosati, **continuity and change in the Foreign policy Beliefs of political Leaders: Adressingthe controversy Over the CarterAdministration**, political psychology, Vol.9, No. 3, (september 1988), P.7.

[4] . Ibid, PP. 53_54

بمرور الوقت ونظرا لتأثرها بالظروف البيئية فإنها تمر بفترة تحول بشكل مستمر مايؤثر عليها بشكل يساهم في توترها ودفعها إلى إعادة التوجيه السياسي،[1] أي أن مسألة التغير هي حتمية وطبيعية .

ب_ التغير حسب "كاليفي جيه هولستي"" Kalevi .j Holsti"

كذلك حاول "هولستي" تفسير التغييرات التي تطرأ على النظام الدولي، والتي اعتقد بأنها قد تكون وسيلة لإحداث تحولات عميقة في السياسة الخارجية لأي دولة، فالدولة قد تلجأ إلى إحداث تغيير في سياساتها الخارجية إذا أدركت بأنها تسير بشكل خاطىء، وأن سياستها غير قابلة للتطبيق في ظروف معينة، في هذه الحالة تلجأ لتصحيح ذلك عن طريق التغيير، والتغيير حسب هولستي نوعان : إعادة توجيه السياسة الخارجية الناتج عن تغيير النظام أو تحول الدولة بشكل إختياري لإجراء تصحيحات، كما يؤكد أطروحته بذكر رأي "Hereclitus" "هركليتوس "بأن أي حكومة لا يمكنها السير في نفس الإتجاه مرتين، فالسياسة الخارجية قابلة للتغيير باستمرار .

قام "**هولستي**" وزملاؤه بإجراء دراسة عن مجموعة من الدول التي غيّرت في سياستها الخارجية، سواء نحو العزلة أو الإعتماد على الذات، فمن أصل 8 دول 7 دول منها، كان هناك عامل قوي مؤثر على التغيير وهو عامل صنع القرار الخاص بالشخصية والإدراك، حيث تم الحكم عليه بأنه العامل الأكثر تأثيرا[2]، ومن بين العوامل المحلية التي تؤدي إلى تغير السياسة الخارجية يذكر "هولستي" التهديدات الداخلية والظروف الإقتصادية والإنقسامات السياسية ،وإضافة إلى سياسة العزلة والإعتماد على الذات، هناك أنماط أخرى تتمثل في نمط الإعتماد على الخارج الذي يظهر في شكل تحالفات عسكرية، ونمط عدم الإنحياز بالتنوع وذلك بتنويع الشركاء دون الإنخراط في تحالفات عسكرية مع قوى كبرى.[3]

ج_ التغير حسب "شارلز هيرمان""Charles F. Hermann ":

وبالنسبة ل "**شارلز لهيرمان**" فحدد 4 مستويات للتغيير على الأقل: [4]

_ تغييرات تكيفية:

وتكون على مستوى الجهد المبذول بالزيادة أو النقصان و التحسين على مستوى الأهداف والوسائل والطرق الكفيلة بتحقيق ذلك.

_ التغيير على مستوى البرامج :

وهنا يكون التغيير ذو طابع نوعي، بإدخال تعديلات في الأساليب والوسائل مع المحافظة على الهدف.

---

[1] .Jakob Gustavsson, **The Politics of Foreign Policy Change Explaining the Swedish Riorientation on E C Member Shipn**, (Sweden: Lund University,1998), P.20.

[2] . Ibid, P. 8.

[3] . شمسة بوشناقة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 237.

[4] . Jakob Gustavsson, **op.cit**, P.5.

_ التغيير على مستوى الهدف :

وذلك بتغيير مفهوم المشكلة المطروحة التي ترسم الهدف.

_التغيير على مستوى التوجهات الدولية :

ويكون التغيير في هذا المستوى كبير، حيث يتم التحول في الأدوار التي تلعبها الدولة مع تغير في سياسة واحدة أو مجموعة من السياسات .

وميّز "هيرمان "بين تغييرات التكيف وإعادة توجيه السياسة الخارجية الرئيسية، وتشمل إعادة توجيه السياسة الخارجية ، تغييرات البرنامج و المشكلة والأهداف والتوجهات الدولية، ويعتبر هذا الأخير أكثر تغييرا ويكون بشكل جذري سواء من حيث التصريحات أوالسلوكات، وقد تتضمن إعادة توجيه توافقاتها مع الدول الأخرى وأدوارها داخل الحلف، كما أن هناك عدة مراحل لاتخاذ القرار في تغيير السياسة الخارجية بداية من توقعات السياسة الأولية ثم فهم الفواعل الخارجية والمحفزات البيئية، بعدها التعرف على المعلومات المتضاربة لفهم العلاقة بين المشكلة والسياسة المتبعة بهدف توقع نتائج السياسة الحالية والخطأ إن وجد للعمل على تطوير البدائل و بناء إتفاق جماعي بشكل رسمي حول اختيار القرار المتعلق بتغيير السياسة الخارجية ليتم في الأخير تنفيذ السياسة الجديدة .[1]

وحسب "هيرمان" قد يكون تغير السياسة الخارجية ناتج عن صناع القرار،الذين لهم دور في ذلك كأن يفرض رئيس حكومة رؤيته الخاصة ويطلق عليها الدعوة البيروقراطية، ويتحدث كذلك عن إعادة الهيكلة المحلية عندما تتمتع النخب بالشرعية قد يغيرون من وجهات نظرهم ماينعكس على تغير السياسة الخارجية.[2]

د_ التغير حسب" كييل جولدمان "Kjell Goldmann":

وفقا ل **" كييل جولدمان"** هناك 3 أبعاد تتعلق بتغيير السياسة الخارجية : أولها درجة إضفاء الطابع المؤسسي أي مدى إلتزام الحكومة بالسياسة، وثانيها درجة الدعم والمعارضة للجهات الفاعلة في السياسة المحلية لسياسة الحكومة، أما ثالثها فيتمثل في مدى أهمية القضية المطروحة.[3] ، كما أنه من أهم العوامل الرئيسية المسببة للتغيير حسب جولدمان هي:[4]التغير في البيئة المحيطة، التغذية العكسية السلبية، مدى تغير صانع القرار وإحلال محله آخر من خلال مختلف المعتقدات والأفكار. كما أنه ركز على استمرار السياسة السياسة الخارجية واستقرارها في دراسته التي أنجزها حول المثبتات وبهذا جمع بين جميع العوامل التغير في العوامل المؤثرة وتغير السياسة الخارجية.

---

[1]. Ibid, p. 14.

[2] . Jakob Gustavsson, **op.cit**, 45.

[3]. Ibid, P.7 .

[4] . زينب فريح، **"تغيرالسياسة الخارجية مسح لأهم المقاربات النظرية"**، دفاتر السياسة والقانون، م.11، ع.1، (جانفي 2019)، ص. 24.

هـ_التغير عند "روبرت بوتنام"" Robert D Putnam" و"روبرت روثستاين"" Robert Rothstein "

وفي ذات الإطار يرى "**روبرت بوتنام**"" Robert D Putnam" أن كل من العوامل الداخلية والخارجية تؤثرعلى بعضها البعض وقدأطلق عليها مصطلح اللعبة ذات المستويين إشارة إلى درجة التفاعل بينهما[1]، و يرى "**روبرت روثستاين**"" Robert Rothstein "بأن تحليل السياسة الخارجية دون تحليل النظام السياسي سيكون ناقصا[2]، وهو بذلك ربط السياسة الخارجية بالبيئة الداخلية، على عكس اللذين فصلوا بين البيئة الخارجية والداخلية.

3_مصادر التغير في السياسة الخارجية:

هناك من يرجع عملية التغيير في السياسة الخارجية لعدة عوامل أو بالأحرى مصادر منها ماهو داخلي ومنها ما هو خارجي[3] .

أ__المصادر الداخلية :

تلعب شخصية صانع القرار دورا هاما ومؤثرا فعالا في توجيه السياسة الخارجية، وإحداث تغييرات عليها وفقا لتصوراته ورغباته وقناعاته، ويزداد هذا العنصر فعالية خاصة في الأنظمة الشمولية، ووفقا ل "هيرمان "قد يكون تغير السياسة الخارجية تحت قيادة قائد، كما أنه يمكن لرئيس الحكومة أن يفرض رؤيته الخاصة ويطلق عليها الدعوة البيروقراطية، كما أن إعادة الهيكلة المحلية تظهر من خلال تغير وجهات نظر النخب في حالة تمتعهم بالشرعية والتأييد البيروقراطي للوحدات البيروقراطية دور في إحداث تغييرات في السياسة الخارجية خاصة إذا كانت تتسم بالقوة ، كما أن إعادة الهيكلة الداخلية بفعل انتهاج الدولة لسياسة وعزوف مواطنيها عنها قد يكون سببا في تغيير الدولة لسياستها الخارجية، إضافة إلى الثورات السياسية.

ب__ المصادر الخارجية:

كما تتسبب المصادر الخارجية في تغيير السياسة الخارجية على غرار الصدمات الدولية التي لها تداعيات خطيرة لايمكن تجاهلها، إذ ينتج عنها ردود فعل تتمثل في إجراء تغيير[4] ، ومن أبرز التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية ويكون لها أثر على السياسة الخارجية تغير النظام الدولي.

---

[1] . زينب فريح، **التحول في السياسات الخارجية للدول المغاربية لفترة مابعد الحراك العربي الراهن 2011_2017**، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، (جامعة محمد خيذر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020)، ص.46.

[2]. Robert L. Rothstein, "**Foreign Policy and Development policy: From Nonalignment to international class war", international affairs,** Royal Institute of international Affairs**,** Vol. 52, No.4, (October 1976), P.602.

[3]. عرفات علي جرغون، **قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء.....أعداء**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ط.1، ص.34.

[4] . Charles F. Hermann, **Changing Course: When Government Choose to Redirect Foreign Policy**, international stadies quarterly Vol.34, No.1, (March 1990), P.12.

وفي ذات السياق تؤثر الضغوط الدولية و التدخلات الخارجية التغير في موازين القوى قد تكون سببا في تغير السياسة الخارجية، إضافة إلى عوامل أخرى شخصية وداخلية، والدراسة التي أجراها "إيرل رافينال"" .Earl C Ravenal" سنة 1989 من خلال إنشاءه لنموذج داخلي للتغيير في السياسة الخارجية على أساس إمبريقي بيّن دور السمات الشخصية في تغير السياسة الخارجية رغم اعترافه بتأثير النظام الدولي، كذلك تعد دراسة "توماس فولجي" "Thoms J. Volgy" و"جون شوارز"" John E. Schwartz" المنشورة 1991 تحت عنوان " العوامل السياسية الداخلية وإعادة هيكلة السياسة الخارجية من الدراسات التي ركزت على دور العوامل الداخلية في إحداث تغييرات هيكلية في السياسة الخارجية مع الإعتراف بدور العوامل الخارجية في عمليات التغيير [1]، وبالرغم من جميع المحاولات لدراسة التغير في السياسة الخارجية لايوجد إجماع حول عوامل محددة ومؤكدة لإحداث التغير كون أنها ظاهرة معقدة ومتشابكة الأطراف.

ثانيا: مثبتات السياسة الخارجية

إذا كان الحديث عن التغير في السياسة الخارجية قليل، مقارنة باستمرار السياسة الخارجية فإن "جولدمان" حاول تفسير إستقرار السياسة الخارجية، وانطلق من فرضيتين، أولها أنّ جلّ السياسات تقريبا تتأثر بالظروف البيئية بالمقابل هناك من يميل إلى عرقلة التغيير أو تأخيره، وهذا ما يسمى بالمثبتات الثلاثة عشر والتي تنتمي إلى 4 فئات وهي : مثبتات دولية، مثبتات معرفية، مثبتات محلية، مثبتات سياسية وإدارية، أما الفرضية الثانية تتحدث عن سهولة التنظير بخصوص الإستقرار مقارنة بدراسة الضغوط بشأن التغيير [2].

ويقدم" توماس سكيدمور" "Tomas Skidmore " ثلاثة مصادر للجمود التي تؤدي إلى صعوبة تحقيق التغير في السياسة الخارجية وتتمثل في عوامل الإستقرار المحلية وهي : عوامل الإستقرار المرتبطة بنوع النظام وصانع القرار،المثبتات وهي المعززات المرتبطة بالبيروقراطية والموارد والطريقة التي يتم بها تنفيذ السياسة الخارجية، المثبتات المرتبطة بمجموعات المصالح وطرق تأثيرها على صانع القرار[3].

كما تعمل الإدارة على استقرار السياسة الخارجية من خلال مقاومة المبادرات حفاظا على مصالحها، وقد يكون الروتين التنظيمي عاملا من عوامل الإستقرار.

---

[1] . شيرين جلال معوض ، **قراءة في أدبيات دراسة التغير في السياسة الخارجية**، "دراسة"، متاح على الموقع الإلكتروني: http/cairo .academia .edn/Ali Galal Mouawad ، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/01/01.

[2] . Kjell Goldmann, **change and stability in Foreign policy: the problems and possibilities of detente**, Neu Jersey: Princeton university press, 1988), p.26.

[3] . Niklasson Tomas, **op.cit** ,p48

وفي دراسة أخرى قام بها "جولدمان" سنة 1988 حول مايسمى بالمثبتات الإدارية أي العناصر التي تقاوم التغيير فوجد هناك مجموعة من المقاومين للتغيير من خلال الجمود البيروقراطي، فالتغيير أحيانا يتعرض لمقاومة من طرف عناصر في الحكومة وهنا يكون التغيير على مستوى البرنامج أسهل من التغيير على مستوى الأهداف.[1]

ثالثا: عوامل التغير والإستمرارية في السياسة الخارجية

إضافة لما تم ذكره فإن عملية التغير أو الإستمرار في السياسة الخارجية تحكمها جملة من المحددات أو العناصر هي:[2]

_ترتيب الأولويات الإستراتيجية للدولة وأهدافها، في إطار العلاقة بين السلوك الخارجي للدولة وتفاعلاتها الدولية ،وعلى أساس هذا الترتيب يتم إجراء تغييرات وفقا للمدة والاهداف.

_ مراعاة البعد الزمني لإحداث تغييرات أو الإستمرار عليها لتحقيق الأهداف والإستراتيجيات المسطرة .

_ إمكانية توافق الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية مع المعطى الواقعي ، فإذا كانت الدولة غير جاهزة لإحداث تغييرات على مستوى أهدافها لسبب زمني أو مادي فإنها تلجأ إلى تأجيله إلى حين استعدادها وجاهزيتها.

_ تقدير موارد وإمكانيات الخصوم المحيطين بها لضمان فعالية قراراتها وقدرتها على التعامل مع الأطراف الخارجية كنوعية التحالفات التي قد تسلكها هذه الوحدات .

_على الدولة التي تسعى إلى إحداث تغييرات في سياستها الخارجية أن تعي قواعد اللعبة الدولية دون صدامات.

يعتقد محمد السيد سليم في مؤلفه تحليل السياسة الخارجية بأن صعوبة تغيير الدولة لسياستها يكون نتيجة الإلتزامات التي ترتبط بها الدولة ودخولها في علاقات وتحالفات، لذلك هناك دول تتدّرج في عملية تغير السياسة الخارجية بداية من خلال إدراج تعديلات في أبعاد هامشية، والسلوكات والقرارات وبمرور الوقت تحدث عملية تراكمية ينتج عنها في الأخير تغيرا شاملا في التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية، وتغيرا جذريا فيها وهذا ماتحدث عنه هولستي عند ذكره للأنماط الأربعة للتغيير وهي العزلة، الإعتماد على الذات، عدم الإنحياز، التنويع وهناك أمثلة تاريخية اعتمدت على عدة أنماط منها الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الدول النامية هي أكثر الدول تعرضا للتغير الجذري بسبب تغير القائد أو معتقداته أو صراع النخبة الحاكمة .

[1] . Charles F. Hermann, opcit,p.8.

[2] . رائد أرحيم محمد، **" التغير والتغيير في النظام الدولي : إطار مفاهيمي"**، مجلة حورابي، ع. 29، س. 7، (شتاء 2019)، ص.125.

المبحث الرابع: النظام الدولي وتأثير تحولاته على السياسة الخارجية" مقاربة نظرية"

لايمكن تحليل أي سياسة خارجية دون الرجوع إلى البيئة الدولية التي يعبر عنها النظام الدولي من خلال جميع فواعله وتفاعلاته.

المطلب الأول: تعريف النظام الدولي

تتفاعل الدولة في البيئة الدولية في إطار قواعد ومعاملات ينتج عنها ردود أفعال، هذه السلوكات تتميز بالإستمرارية والتغير، مما يخلق حركية في إطار واسع يسمى النظام الدولي.

أولا: تعريف النظام الدولي وتطوره

1_ تعريف النظام الدولي:

مصطلح النظام الدولي يتكون من شقين، أولهما نظام وثانيهما دولي، ويقصد بالنظام **إصطلاحا** مجموعة القواعد التي تحكم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الإجتماعية أو السياسية أوالإقتصادية أو الثقافية، وتتوفر فيه عدة أركان هي الشخصية القانونية، النصوص والأحكام القانونية في شكل معاهدات أو قرارات لمنظمات دولية وأجهزة مؤسساتية دائمة[1].

يعرفه "أنتوني دولمان" "Anthony Dolman " بأنه: " نموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين، له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة".[2]

و النظام حسب المفهوم السلوكي هو مجموعة من الوحدات المتفاعلة فيما بينها تشكل وحدة متماسكة. [3] وكلمة الدولي تنسب إلى الدولةعلى اعتبار أنها الفاعل الرئيس في المجتمع الدولي.

وبالتالي فالنظام الدولي هو مجموعة الوحدات والأجزاء المتفاعلة مع بعضها البعض في البيئة الخارجية، بشكل مستمر ومؤثر. وعند تفحصنا للعديد من المراجع نجد أن هناك من يستخدم النظام الدولي بمفهوم المنتظم أو النسق system وبين النظام بمعنى order، ومن الذين يعتبرون النظام هو نسق" دفيد إستون، "جوزيف فرانكل" "" Joseoh

---

[1]. ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: الأردن، 2009)، ط.1، ص.188.

[2]. خالد محمد طاهر شبر، **الإرهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 (رؤية مستقبلية)**، (بيروت، النجف الأشرف: مركز الرافدين للحوار2022)، ط. 1، ص .54.

[3]. الوليد أبو حنيفة، **دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية قراءة في الأفكار النظرية والأدوار السياسية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020)، ط.1، ص.81.

Frankel"، ويعرف "محمد طه بدوي "النظام معتبرا إياه نسق فيقول: "النظام هو مجموعة من عدد كاف من الوحدات السياسية، بقوى متدرجة يقود علاقات القوة فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية".[1]

أما "هولستي فعرف النظام الدولي على أنه :" تجمع يضم هويات سياسية مستقلة، قبائل، مدن، دول أمم أو إمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفقا لعمليات منظمة، [2]أما "مورتن كابلان" "Mortton Kaplan "فيعرفه بأنه:" مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها، وتستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية تميز العلاقات والقائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية. [3]

تبعا لمجمل التعريفات التي تناولت النظام الدولي، هناك إجماع حول عنصر التفاعل والترابط بين الوحدات وبهذا النظام الدولي هو مجموعة الوحدات المترابطة والمتفاعلة فيما بينها، في إطار هيكل يصدر عنه أفعال وردود أفعال تعبر عن علاقات القوة التي تفرض واقعا دوليا يمكننا أحيانا من التنبؤ بوقائع معينة تترتب عنها تداعيات.

2_ تطور النظام الدولي:

عرف النظام الدولي جملة من التطورات عبر مراحل تاريخية شكلت معالمه، وكانت سببا في وجوده ولعل الأوضاع السيئة والصراعات والحروب الدينية بين البروتستنت والكاثوليك التي دامت 30 عاما (1618-1648) هي من دفعت بالدول إلى وضع حد لهذه الظروف، من خلال توقيع معاهدة وستفاليا سنة 1648، إذ حاولت الدول الكبرى خاصة إعادة توزيع القوة بما يتلاءم ومصالحها ما شكل النظام الدولي، وبما أن هذا الأخير ذو طبيعة حركية غير مستقرة فإنه في كل مرحلة معينة يعبّر عن وضع دولي ويجسد تراتبية دولية معينة.

واتساقا مع ماتم ذكره، من أهم المراحل التي عرفها النظام الدولي، والتي أجمع عليها الكثيرون من بينهم الدكتور صبري مقلد هي:

أ_المرحلة الأولى : (1648_1914)

ومن أهم التطورات التي عرفها النظام الدولي في هذه الفترة هي: إقتصار التعامل الدولي على الحكومات فقط دون الفواعل الأخرى، ظهور الأفكار القومية للدول والشعوب التي تسمح لها الدفاع عن مصالحها دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إقتصار وسائل التاثير على الجانب الدبلوماسي والعسكري دون النفسي والدعائي، تأثير دول أوربا الغربية على سياسات المجتمع الدولي كون خضوع بعض المناطق في دول سيا و إفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى الإستعمار، عدم تجاوز الصراعات حدود الدول أي عدم تدويل النزاعات، أغلب الصراعات بين الدول لم تكن

---

[4]. نوار محمد ربيع الخيري، **تطور النظام السياسي الدولي**، (العراق: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2019)، ط.1، ص ص.13_14.
[2]. خالد محمد طاهر شبر، **مرجع سبق ذكره**، ص.53.
[3]. نفس المرجع، ص.54.

إديولوجية وإنما كانت بين العائلات المالكة، عدم وجود مؤسسات دولية لفض النزاعات لذلك كان يتم اللجوء إلى الحروب لتسوية الخلافات، التفرقة بين الحرب والسلم وعدم وجود ضبابية بينهما، خصوصية الصراعات المسلحة من حيث الضوابط كمحدودية الهجوم المفاجيء واستمرار الصراع إلى غاية انتهاءه، قدرة الدول على تعبئة قواتها السياية والعسكرية بعد الهجوم.[1]

ب_المرحلة الثانية: النظام الدولي في ظل نظرية الامن الجماعي:(1918_1991)

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية 1991 جرت العديد من الأحداث، أهمها إنشاء مؤسسات دولية لإحلال السلم والامن الدوليين كعصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة، وما يمكن قوله هو أن فترة مابين الحربين العالميتين شهدت انهيارا جذريا للإتفاقيات القيمية بسبب عدم توازن القوى وسقوط التحالفات، أما الفترة من 1918_1945 حسب تصنيف" ريتشارد روزكرانس" " Richard Rosecrance"فتميز النظام الدولي بالطابع العسكري الشمولي، حيث استخدمت القوة بشكل آخر وانتشر السلاح النووي والحروب غير النظامية وحروب العصابات، [2] و تميز النظام الدولي خلال هذه المرحلة بخصائص أهمها التغير في مفهوم السيادة خاصة مع ظهور بعض المنظمات الدولية، ودرجة الإعتماد المتبادل بين الدول، ما أثر على مفهوم القوة التي كانت منحصرة في الجانب العسكري، كذلك التطور التكنولوجي الذي ساهم في تأثير الرأي العام إضافة إلى ظهور الأحلاف الدولية.

بنهاية الحرب العالمية الثانية إنتهى الصراع المادي لكن لم ينتهي الصراع الإديولوجي، ومع بروز كتلتين دوليتين متصارعتين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، دخل النظام الدولي مرحلة جديدة من القطبية الثنائية و الفترة الممتدة من 1985 إلى 1989 تعتبر مرحلة التغيير في النظام الدولي الذي ختم بقمة مالطا سنة 1989 بين أمريكا والإتحاد السوفياتي الذي سلّم بواقع القوة، ومنه أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الأحادي المهيمن.

ج_النظام الدولي الجديد:(1991_إلى يومنا هذا)

إ ضافة كلمة جديد تدل على المتغيرات الدولية الجديدة التي طرأت على الساحة الدولية، وغيرت من موازين القوى، والتي صاحبت تغير النظام الدولي، كما أن معظم الباحثين يرجعون إستخدام المصطلح إلى الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إستخدام الرئيس الأمريكي "جورج بوش"" George W.Bush" له بشكل صريح أمام الكونغرس الأمريكي في 11 أيلول 1990 بقوله:" إننا نتطلع إلى نظام عالمي جديد، يصبح أكثر تحررا إزاء التهديد بالإرهاب، وأكثر

[1]. نفس المرجع، ص. 47 .
[1]. نوار محمد ربيع خيري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.150_151.

صناعة في إقرار العدالة وأكثر أمنا في السعي من أجل السلام، إننا نتطلع إلى عالم جديد يسوده القانون بدلا من شريعة الغاب، وتعترف فيه الأمم بمسؤوليتها المشتركة في تحقيق الحرية والعدالة".[1]

إغتنمت الولايات المتحدة الأمريكية سقوط خصمها، لذلك كان الرئيس الأمريكي يذكّر الجميع بتشكيل نظام دولي جديد وفي خطاب ألقاه في قاعدة مونتغمري الجوية في ألاباما في 1992/04/13جا فيه مايلي:" إن النظام العالمي الجديد لايعني تنازلا عن سيادتنا الوطنية،أو تخليا عن مصالحنا إنه ينم عن مسؤولية أملتها علينا نجاحاتنا وهويعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى، من أجل ردع العدوان وتحقيق الإستقرار والإزدهار وفوق كل شيء تحقيق السلام، إنه ينبع من التطلع إلى عالم يقوم على إلتزام مشترك بين الأمم كبراها وصغراها بمجموعة المبادىء التي تستند عليها علاقاتنا ومنها التسوية السلمية للمنازعات، والتضامن في وجه العدوان وتحقيق ترسانات الأسلحة، ومراقبتها والتعامل العادل مع كل الشعوب ....هذا النظام الذي يتسم بالقدرة على العمل المشترك اجتاز الإمتحان الحقيقي في حرب الخليج".[2]

من خلال هذا الخطاب يتبين إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ومخططاتها في إعادة رسم خارطة العالم من خلال إثارة التوتر في عدة مناطق من العالم، والتدخل تحت شعارات حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وتحقيق الأمن لكنها مجرد ذرائع لبسط الهيمنة، وهناك دليل آخر على أن الولايات المتحدة الامريكية كانت تخطط لنظام دولي تسيطر عليه هو ماجاء في التقرير رقم 68 لمجلس الامن القومي (NSC_68) في أوجّ الحرب الباردة سنة 1950 بأنه : "يجب على واشنطن أن تظل ملتزمة بهدفها نحو منتظم دولي أكثر نظاما من أجل مواجهة التحدي السوفياتي كي تستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من الظهور التدريجي للقواعد والمعايير والأعراف الدولية التي تعمل على استقرار السياسات العالمية، ومن ثم حماية المصالح الأمريكية وفي حالة وجود الإتحاد السوفياتي من الأساس، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل تواجه الحقيقة التي تقتضي أن غياب النظام بين الدول في عالم آخذ في التضاؤل أمر غير مقبول".[3]

هذا التقرير يبين نيّة الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها في الإحتواء، ومحاولة الوصول إلى أهداف وتحقيق مصالح معينة تحت غطاء قانوني إنساني مؤسساتي، وأحداث 11 سبتمبر2001 كانت الحدث البارز الذي استغلته الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مآربها، تحت ذريعة حماية أمريكا والأمريكيين من الإرهاب، الفكر الأمريكي الذي عبّر عنه "جورج بوش" في خطاباته تحول إلى واقع فعلي حيث تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من دولة أهمها العراق وأفغانستان.

---

1. نفس المرجع، ص.226.
2. حسنين توفيق إبراهيم، **"النظام الدولي الجديد في الفكر العربي"**، م.23، ع.3_4، (جانفي/ جوان 1995)، ص. 51.
3. مايكل جيه مازاروآخرون، **فهم النظام الدولي الحالي**، (كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2016)، ص.1.

وهناك الكثير من المحللين والدارسين السياسيين الذين يميزون بين عالم ماقبل 11 سبتمبر 2001 ومابعده وفكرة تغير النظام الدولي من القديم إلى الجديد، عرفت الكثير من الرؤى التحليلية بين مؤيد لفكرة تحول النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، وبين التحول إلى التعددية بظهور عدة قوى دولية مؤثرة كالصين وروسيا والإتحاد الأوربي.

لكن فكرة تغير النظام تناولتها العديد من النظريات نظرية" ابن خلدون" من خلال طرحه لفكرة العصبية التي يتوقف عليها قيام أو زوال دول، والعصبية حسب ابن خلدون هي سبب مباشر لقيام الملك أو انهياره ، وباعتبار البشر يميلون إلى إقامة الملك عن طريق المنافسة والصراع للتغلب فإنهم يصلون إلى العصبية، فكما يقول "ابن خلدون" :" الملك إنما يحصل بالتغلب والتغلب إنما يكون بالعصبية "[1]، ثاني النظريات التي ناقشت فكرة تغير النظام العالمي، ومصطلح عالمي أشمل من دولي كون أن هناك فواعل غير دولية مؤثرة في النظام الدولي وهذه النظرية ترجع إلى "روبرت جيلبن"" Robert Gilpin"، الذي يعتقد بأن التغيير عملية تاريخية ومستمرة تكون نتيجة لتغير قوة الدول الفاعلة التي تؤدي إلى تغير توزيع الأدوار وتفرض توازن دولي معين، أما النظريات التي حاولت تفسير التغيير في النظام الدولي نظرية "أفكوسينث أورغانسكي""A.F.K.Organski"، هذا الأخير الذي قام بدراسة العلاقات الدولية لأكثر من مئتي عام،تمحورت فكرته حول القوة التي ربطها بسلوك الدولة والتي قسم على أساسها الدول إلى 4 فئات في النظام الدولي هي:

_ مجموعة الدول القوية القانعة : وهي التي تسعى للمحافظةعلى النظام الدولي كونه يخدمها .

_ مجموعة الدول القوية غير القانعة :وهي التي تحاول تغيير النظام الدولي مونه لايحقق أهدافها .

_ مجموعة الدول المتوسطة والضعيفة القابلة بالوضع .

_ مجموعة الدول الضعيفة الرافضة للوضع والتي تتعاون مع إحدى الدول الفاعلة لتنال التغيير.

وفي نفس الإطار نجد نظرية "بول مايكل كيندي""Paul Michael Kennedy" التي تحدث فيها عن أسباب صعود الدول العظمى وهبوطها، أهمها الأسباب الإقتصادية والعسكرية.

واتساقا مع تم ذكره، فإن فكرة تطور النظام أو تغيره إنما هو واقع ملموس لا يمكن المناص منه له أسبابه وتداعياته وهذا يجرنا إلى خصائص أو سمات النظام الدولي.

[1]. زينب بومهدي، **"مفهوم العصبية ونشأة الدولة في الفكر الخلدوني"**، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، م. 9، ع.1، (جوان2021)، ص.9.

ثانيا: خصائص النظام الدولي

يتميز النظام الدولي بالفوضوية، والتي تعني عدم وجود سلطة أو هيئة مركزية تدير الأحداث والقضايا والأزمات وتمنع الصراعات وتفرض قوانينها وقواعدها على الدول، وتلزمهم بتطبيق قرارات معينة، كما أنه معقد ومتشابك كونه ليس كيان ملموس، إضافة إلى تعدد فواعله ما يجعله يؤثر ويتأثر بطريقة تساهم في تغيره أو استقراره، فهو مغلق على عكس الأنظمة الداخلية التي تجد البيئة الخارجية مجالا تتفاعل معه، ما يجعله كذلك غير متجانس نظرا لانتماء الدول لنظم داخلية معينة وقيم وإديولوجيات وجغرافيا مختلفة فإنها تحمل إختلافا قد يصل إلى حالة التعارض أو الصدام بين الوحدات المشكلة للنظام، كذلك سيطرة دول الشمال على دول الجنوب خلق حالة من اللاتوافق واللاتجانس بين الدول.

كل هذه الخصائص تخلق ميزة هامة وهي التغيير ونجد كل من الواقعيين واللبراليين قد أقروا بالتغيير على مستوى النظام الدولي، فالواقعيون يفترضون بأن السياسة الدولية والنظام الدولي يقومان على أساس القوة والمصلحة[1] ومادامت القوة في تغير، فإن ذلك حتما سيؤدي إلى التغير على مستوى أدوار اللاعبين الدوليين و إحداث تغييرات في النظام الدولي، بالنسبة للبراليين فهم يعترفون بالتغير التدريجي في النظام الدولي نتيجة للتطورات التكنولوجية الحاصلة وظهور فواعل دولية أخرى .

والتغير كذلك مرتبط بفوضوية النظام الدولي فعدم وجود سلطة مركزية تتحكم في التفاعلات الحاصلة داخل النظام يجعل من سلوك الوحدات غير متحكم فيه وهذا ما يؤدي إلى التغيير، في ظل وجود خاصية أخرى وهي التفاعل أي الحركية الموجودة داخل النظام هي بفعل التفاعلات الحاصلة بين وحداته، وهذا ما أبرز ظاهرة الإعتماد المتبادل كوجه من أوجه التفاعل، فلا يمكن لأي دولة مهما بلغت قوتها أن تعزل نفسها خاصة مع التطور التكنولوجي الذي جعل من العالم قرية صغيرة. وفي هذا الشأن يقول هنري كسنجر :"أننا ندخل الآن عصرا جديدا، فالصور الدولية أصبحت متغيرة والشعارات القديمة أصبحت غير مجدية، فقد أصبح عالمنا اليوم أكثر إعتمادية في سياسته وطموحاته واقتصاده واتصالاته الإنسانية"[2]، كل هذه الخصائص تجعله يتميز بالشمولية.

أما بخصوص خصائص النظام الدولي الجديد فتتمثل في: التحول من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بهيمنة أمريكية، تعدد الفواعل المؤثرة على النظام الدولي، تجاوز المؤسسات الدولية الشرعية الدولية وتخلفها عن دورها تغير طبيعة الصراع الدولي من طابعه السياسي الأمني إلى الإقتصادي والحضاري، ظهور تحديات عالمية ومتعددة الأبعاد مع بروز قوى دولية مهيمنة وظهور قوى دولية كبرى صاعدة كالصين والإتحاد الأوربي مع وجود الإعتماد المتبادل في ظل تهميش دول الجنوب و انقسام الدول النامية بين دول صناعية جديدة حققت قدرا من

[1] . علي زياد العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص.208.
[2] . نوار محمد ربيع الخيري، **مرجع سبق ذكره**، ص.109.

التنمية والنمو ودول أخرى لا زالت تعاني من النمو[1]، والتي أحيانا يتم الإعتداء على سيادتها مع تراجع سيادة الدول وظهور التدخل الإنساني.

المطلب الثاني: بنية النظام الدولي

أولا: فواعل النظام الدولي

من أهم مكونات النظام الدولي فواعله التي عرفت تطورا من حيث العدد والوظيفة، نتيجة للتطورات التكنولوجية وحاجة الدول الملحة للتعامل مع بعضها البعض، وعليه هناك فواعل أساسية وهي تقليدية وفواعل ثانوية جديدة ،والفواعل باختلاف وحداتها فإنها تختلف من حيث قوتها وقدرتها على التأثير.

ويتكون النظام الدولي من مجموعة من الدول التي تتفاعل ضمن إطار من القواعد والمؤسسات والأدوار التنظيمية،[2] وكلمة فاعل أو لاعب تعبّر عن الدور الذي يلعبه، والتأثير الذي يحدثه على مستوى النسق الدولي من خلال التفاعلات القائمة من أهم وأقدم الفواعل الدولية الدولة.

1_ اللاعبون الأساسيون:

أ_الدولة:

تعتبر الدولة من أهم الفواعل في النظام الدولي الذي لايمكننا الحديث بدونها، كون أنها تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية التي تؤهلها للعب أدوار أكثر فعالية، فهي الموجّه لجميع العناصر الأخرى بالسلب أو الإيجاب. وهناك من يرى الدولة بأنها ذلك الكيان المعنوي الذي يضم عددا من الأشخاص فوق إقليم جغرافي تابع لها تتمتع بالسيادة من أهم أركانها الشعب والإقليم والسلطة إضافة إلى السيادة، هذه الأخيرة التي تكسب الدولة عدة حقوق كالحق في الوجود، الحق في التسلح، الحق في استخدام الوسائل الخاصة لضمان استمرارها وأمنها والحق في المساواة.

والدولة كوجود فهي قديمة لكن بالمفهوم الحالي فهي حديثة، تم التأريخ لبداية ظهورها بمعاهدة وستفاليا أمام القانون الدولي حيث أن جميع الدول متساوية الحقوق والواجبات، هذا من الناحية القانونية لكن من الناحية الواقعية تختلف الدول باختلاف موقعها ووزنها الدولي وحجمها، فهناك من يصنف الدول حسب قوتها قوية أو ضعيفة أو فاشلة، وطبيعة نظامها السياسي دول ديمقراطية أو إستبدادية،[3] وهناك من يصنف الدول حسب قدرتها

---

[1] . أسامة عبد الرحمن، **تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص ص. 75_76.

[2] Fabio De Nardis, **Understanding Politics and Society**, (Italy: Department of History, Society and Human Studies, University of Salento, 2020), p. 4.

[3]. محمد ياغي، **تصنيف الدول**، يومية الأيام الفلسطينية، ع .2، (2014/6/13)، ص.13.

على حماية أراضيها وأمنها القومي ودرجة تمتعها بالشرعية من الداخل والخارج،[1] وفي إطار القوة هناك من يصنف الدول إلى أربعة أصناف هي: دول عظمى، دول كبرى، دول متوسطة، دول صغرى.[2]

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن إعتبار الدولة أهم فاعل دولي لسببين هما : أن الدولة هي أصل نشأة معظم الفواعل الاخرى وتعمل على حمايتهم ومسؤولة عن إستمراررهم أو زوالهم[3]، كما أنها تتميز دون غيرها من الفواعل بتعدد الوظائف والأدوار على جميع الأصعدة سياسيا وإقتصاديا وعسكريا وثقافيا وأمنيا، ويتجلى دورها في النظام الدولي من خلال المكانة التي تريد الوصول إليها خاصة إن كانت تتمتع بقدرات تحقق لها النفوذ فأحيانا تلجأ الدول الكبرى خاصة إلى اختلاق أزمات لتغيير النظام الدولي، يقوي من دورها ويزيد من وزنها ومكانتها .

ب_ المنظمات الدولية:

تعتبر المنظمات الدولية أحد فواعل ومكونات النظام الدولي الأساسية، التي تساهم في إحداث تغييرات دولية من خلال القرارات التي تتخذها وأحيانا تُلزم الدول بها، حيث تتمتع بالشخصية القانونية التي لا تكتسبها إلا بموافقة الدول عن طريق إبرام المعاهدات الدولية.

وتأسيسا على ذلك، فالمنظمات الدولية هي شخص من أشخاص القانون الدولي وتتحمل المسؤولية الدولية السياسية والمادية[4]، كما تلعب دورا هاما في معالجة القضايا الدولية المستجدة مواجهة التحديات العالمية التي أصبحت الدول عاجزة عن التصدي لها لوحدها ، لكن ما يعاب عن المنظمات الدولية أنها أصبحت وسيلة في أيدي الدول المهيمنة لخلق أزمات ونزاعات دولية وغطاءا شرعيا للممارسات اللاقانونية لبعض الدول، التي تعمل بازدواجية المعايير مستخدمة إياها لتمرير قراراتها، ومن خلال طوفان الأقصى في 7أكتوبر2023 شهد العالم عجزا مخجلا لمجلس الأمن إزاء الإرهاب الهمجي المُمارس من طرف الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل صاحب الأرض والقضية.

---

[1]. علاء محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص.55.
[2].سعد حقي توفيق، **مرجع سبق ذكره**، ص.53.
[3].عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: طاكسيج.كوم، 2011)، ص.50.
[4]. طالب رشيد يادكار، **مبادئ القانون الدولي العام**، (العراق: مطبعة موكرياني، 2009)، ط.1، ص.134.

2_ اللاعبون الثانويون

بالرغم من أهمية الدول والمنظمات كفواعل رئيسية إلا أنها ليست بمفردها التي تؤثر على التفاعلات الدولية داخل النظام الدولي ، وإنما هناك فواعل ثانوية نلخصها كالآتي:

أ_ المنظمات غير الحكومية:

هي تجمعات ينشأها أفراد من جنسيات مختلفة تجمعهم أفكار مشتركة تتميز وظيفتهم بالطواعية دون الربحية، كما أنها منظمات أسسها أفراد مستقلون عن الدول، من المفترض أنها موجهة نحو سيادة القانون وتتبع أهدافا عامة وليست خاصة وتمتلك الحد الأدنى من الهيكل التنظيمي، ما يميزها أنها ضاغطة كما أنها تدعم المؤسسات القانونية المحلية مما يعزز دور القانون الجنائي الدولي.[1]

حسب التعريف الذي جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة، فإن المنظمات غير الحكومية هي: " منظمات أهلية تطوعية العضوية والنشاط، تعبّر عن رغبة الأفراد على الأخذ بالمبادرة والمبادئ في القيام بأنشطة إجتماعية متنوعة لخدمة أغراض إئتمانية وإنسانية، محلية ودولية بالإعتماد على الجهود والتمويل الذاتي في المقام الأول عن طريق حث الأفراد والمنظمات المختلفة وكذلك الحكومات على تخصيص تمويل أكبر لأداء أنشطتها المختلفة " [2]، وأول من استخدم مصطلح منظمة دولية غير حكومية المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم288 ب(x) الصادر سنة 1950 [3].

وبهذا هي ليست نتاج القرن العشرين وإنما تعود إلى القرن 18، والمنظمات غير الحكومية ليست تابعة لأي دولة بشكل مباشر كما أنها لا تخضع لسيطرة أي حكومة، ماعدا اتباعها للوائح بشأن كيفية إنفاق أموالها في حال قبولها المنح الحكومية، لكن جميع المنظمات غير حكوميةغير ربحية لها تأثير عالمي مهمتها خدمة الصالح العام[4].

---

[1] .Sarah Stroup , **NGOS and states in Global Politics** , Available at: https://www.e-ir.info/2020/08/03/ngos-and-states-in-global-politics-a-brief-review, Accessed on: 14/01/202.

[2]. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، **"دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك (حالة مصر)"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ع.4 (جوان 2006)، ص.186.

[3]. Jelia Gordanic, **Non Governmental Organizations (NGOS) New World: Actors of contemporary international Relations,** Available at: http://repozitorijum.diplomacy.bg.ac.rs/id/eprint/1000, Accessed on: 23/03/2023.

[4]. ChidoShaw, Diane Grimsley, **NGOS in International Politics Definition ?types and Advocacy** , Available at https://study.com/learn/lesson/non-governmental-organizations-ngos-as-international-political-actors.html, Accesse:01/12/2023/

ب_ الشركات متعددة الجنسيات:

يعرف "هربرت سبنسر"" Herbert Spencer" الدولة على أنها " شركة داخل حدود معينة بأغراض حماية المصالح المتبادلة" [1]، إنطلاقا من هذا التعريف تعمل الدولة على تقوية مصالحها والدفاع عنها داخل حدودها وخارجها مستعملة في ذلك عدة وسائل وآليات ومؤسسات، من بين هذه الأدوات الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على إقامة تحالفات إستراتيجية لتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية والقدرة على تحويل الإنتاج والإستثمار على المستوى العالمي، فأكثر من ثلثي إستثمارتها يتمركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي (إنجلترا ألمانيا، فرنسا، وسويسرا واليابان)، نظرا للمناخ المناسب للإستثمار وارتفاع العائدات منه، وتوفر شبكات الاتصال والنقل [2].

وإن كان هدف هذه الشركات ماديا لكنها متعددة المجالات، **سياسيا** تعمل على صنع القرار في بعض الدول وقلب الأنظمة من خلال التأثير على الرأي العام وخلق نخب معينة، وتكوين ذهنيات وممارسات تتنافى مع مكونات الدولة مايخلق صراعات داخلية خاصة، **واقتصاديا** تقوي اقتصاد بلدها ما يبوّء دولتها مكانة تمكنها من التحكم في قواعد اللعبة الدولية، وأصبحت هذه الشركات عنصرا مهددا لسيادة الدول من خلال التّحكم في إقتصادها وقراراتها السيادية.

ج_الأقليات:

تستعمل أحيانا الأساليب السلمية لذلك، وفي أحيان أخرى تلجأ إلى الطرق العنيفة حيث تريد الإنفصال بالقوة مستخدمة جميع الوسائل، وقد تستخدمها أطراف دولية أخرى للتأثير على دولة معينة بغية زعزعة الإستقرار بها.

د_ الحركات التحررية:

عرفها "سعد الله" و"أحمد بن ناصر "بأنها: "منظمة وطنية لها جناحها المدني والعسكري، توجد على مستوى الشعوب الخاضعة للسيطرة الاجنبية، تخوض كفاحا مسلحا من أجل حصول شعبها على حقه في تقرير مصيره"[3].

من خلال التعريف يتبين بعض خصائص هذه الحركات وأسباب تشكلها، فالسبب الرئيس في ظهورها تعرض دولها للإستعمار مما استوجب عليهم دحضه بالكفاح المسلح، لتخليص شعوبها من حالة اللاأمن والمعاناة التي يعيشها ونظرا لارتفاع مستوى الوعي لدى الشعوب من جهة، وموجات الإستقلال التي جرت في أقطار أخرى ومع

---

[1] . محسنة عجيل، إعتصام الشكرجي، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2014)، ط.1، ص.93.
[2] . شاهر اسماعيل الشاهر، **"التفتيت بالأقليات (الأقليات وعدم الإستقرار السياسي للدول)"**، مجلة روافد، م.3، ع.2، (ديسمبر2019)، ص.137.
[3] . مبروك جنيدي، **"حركات التحرر الوطني في ظل القانون الدولي العام"**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، م.8، ع.15، (ديسمبر 2018)، ص. 329.

إنشاء منظمات دولية تنادي بحقوق الإنسان وحقه في تقرير مصيره، تنامت ظاهرة الحركات التحررية للحصول على الإستقلال وتقوم بالتعبئة الشعبية لمكافحة الإستعمار.

إن تأثير هذه الحركات بدا واضحا في تغيير المعالم والحسابات الجيوسياسية داخل النظام الدولي، فالدول التي تعرف إستعمارا يكون فيها تكالب على ثرواتها وتنافس دولي عليها إما بشكل أحادي أو ثنائي أو متعدد، وتمكُّن هذه الحركات من نيل الإستقلال سوف يؤثر على مصالح الدول المتنافسة، وعلى شكل التفاعلات والتجاذبات داخل النظام الدولي، وللإشارة فقط بأنه ليس بالضرورة أن كل حركة قومية لديها الشرعية، فيمكن لجماعات إنفصالية تستغلها أطراف دولية أخرى لزعزعة النظام والإستقرار في بلد ما، كما أن هناك بعض الدول تؤيد القوميات في دول أخرى لكنها لاتعترف بها في دولها معتبرة ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية، وتقوم المنظمات الدولية بتسييس قضية الأقليات لخدمة مصالح الدول الأقوى تحت ذرائع حقوق الإنسان .

هـ_الجماعات الإرهابية:

يتجلى دور هذه الجماعات من خلال إستخدامها من طرف الدول التي تسيطر على النظام الدولي، للحفاظ على مكانتها وخلق حالة اللاأمن في مناطق العالم للتدخل والحصول على نفوذ أكبر لمدةأطول.

ثانيا: أشكال ووظائف النظام الدولي

1_ أشكال النظم الدولية

حسب "مورتن كابلان" "Morton Kaplan" هناك 6 أنظمة دولية نستعرضها كالآتي:

أ_ نظام توازن القوى:

والذي تم تطبيقه في القرنين 18 و19 والجزء الأول من القرن العشرين.

ب _النظام القطبي المتشدد"المتحكم":

إتجه النظام الدولي إلى الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية.

ج_النظام القطبي غير المتشدد"المرن" أو الفضفاض:

ساد هذا النظام في منتصف السبعينات واستمر إلى غاية 1990.

د_ النظام العالمي:

يتميز بتغليب القيم وتطبيق القواعد القانونية لكنه مثالي وغير واقعي.

هـ_النظام الهيراركي الموجه وغير الموجه:

و هو أشبه بالنظام المحلي، من خلال تحكمه وسيطرته على الأنظمة الفرعية التابعة له ،حيث يمارس عليها سلطة الإلزام وهم بدورهم يذعنون لذلك حيث يتميز بالإستقرار، ومن الأمثلة التاريخية هي السلطة السياسية التي كانت تمارسها الإمبراطورية الفارسية على 20 وحدة سياسية الخاضعة لملك الفرس[1].

و_ نظام نقض الوحدة:

وفيه تستطيع الدول تدمير بعضها إذا كانت تستحوذ على نفس الأسلحة النووية.[2]

ومن بين النماذج الستة التي ذكرها مورتن كابلان نجد نموذج توازن القوى والثنائية القطبية اللذان تجسدا على أرض الواقع ماعدا ذلك تبقى النماذج الأخرى إفتراضية.

ز_ النماذج الو اقعية للنظام الدولي:

بالنسبة للنماذج الواقعية الأخرى التي عرفها العالم هي نموذج الأحادية القطبية والتعددية القطبية، ويتم اليوم الحدست عن اللاقطبية.

_ نموذج الأحادية القطبية :

أن يسير النظام الدولي بأحادية قطبية، معناه وجود دولة تمتلك جميع مصادر القوة والنفوذ والسيطرة الفعلية في غياب لمنافس يتساوى معها من حيث الإمكانيات المتوفرة والقدرة على استخدامها، حيث تُذعن لها الكثير من الأطراف الدولية وتعترف لها ولو ضمنيا بسيطرتها على النظام الدولي، وقدرتها على إدارة الأحداث الدولية، وهذا ما شهده العالم بزوال الثنائية القطبية بتفكك الإتحاد السوفياتي، وانفراد أمريكا بزعامة النظام الدولي. والأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمركية، نظّر لها كبار المفكرين والسياسيين الأمريكيين ومراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية، لضمان بقاء هيمنتها وتفردها في قيادة العالم.

أما بالنسبة للأنظمة الملحدة أو الإديولوجية فقد تجسّدها الأنظمة الأحادية، فغالبا ما تحاول الدول المسيطرة تصدير وتعميم إديولوجيتها، وفي هذه الحالة يكون النظام العالمي نظاما إديولوجيا، ومن أهم صوره النظام الدولي اللبرالي، الذي يصدّر لفكرة الحقوق الفردية ويكون له تأثير كبير على المؤسسات الدولية، وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، في حالة ما إذا كانت الدولة المهيمنة تحاول إستهداف الأنظمة السياسية التي تبدي معارضتها لها.

ويرى "مارشايمر" أنه لو أن روسيا أو الصين هما من قادتا العالم، فإنه سيصبح نظاما ملحدا لأنهما تؤمنان بالقيم، والنوع الثالث من الأنظمة الدولية التي تحدث عنها مارشايمار هي الأنظمة المتينة والهزيلة، فالنظام المتين

[1] . محمود خلف، **علم العلاقات الدولية** ، (الأردن: دار زهران للنشر، 1997)، ص. 74 .
[2] . نفس المرجع، ص. 76.

يتميز بقوته التأثيرية على سلوك الدول في المجالين الإقتصادي والعسكري، أما الهزيل فيتخصص في مجال معين حتى ولو كانت مؤسساته قوية، بالنسبة للأنظمة الملحدة والإديولوجية وفق تصور "مارشايمر" تكون أحادية أو ثنائية أو متعددة الأقطاب، ففي حالة الأحادية القطبية تسعى الدول المهيمنة فرض إديولوجيتها على نمط النظام الدولي أما في الثنائية القطبية والمتعددة فلايكون للإديولوجيا السياسية للقوى العظمى أهمية كبرى والأنظمة الواقعية تتشكل إما في إطار الثنائية القطبية أو تعدد الأقطاب. [1]

_ نظام متعدد الأقطاب:

هو نظام تتقارب فيه الدول من حيث القدرات والإمكانيات، وهناك من يرى فيه أنه الأقدر على خلق الإستقرار الدولي، كون أنه لايوجد دولة واحدة مهيمنة عليه وعلى مؤسساته، بل العكس يتميز بالتحالفات ذات الطابع العسكري أو الإقتصادي، كما أنه يؤدي إلى إحتمال تضاؤل حدة الصراع كما أنه يعد شرطا أساسيا من شروط الأداء الصحيح لميزان القوى الذي يسمح بردع أي تهديد للسلام بواسطة تشكيل التحالفات. [2]

وهناك إختلاف في الرؤى حول ما إذا كان النظام الدولي أحاديا أو متعدد الأقطاب، فجلّ المعالم تبرز تفوق أمريكا في المجالين العسكري والإقتصادي والتكنولوجي، فهي تسيطر على منابع النفط في عدة مناطق من العالم أهمها دول الشرق الأوسط، كما أنها تمارس هيمنتها على أغلب المؤسسات الدولية الإقتصادية، وفي المجال العسكري تمتلك أمريكا ترسانة عسكرية ضخمة،حيث يبلغ الإنفاق العسكري 43% من مجموع الإنفاق العالمي وتحتل المركز الأول عالميا في مجال التعليم والبحث العلمي .[3] وهذا ما يمكنها من التحكم في النظام الدولي وفق مصالحها وأهدافها.

كما يشير" كينيث والتز" إلى أن الاحادية القطبية مرحلة تمهيدية نحو التعددية في النظام الدولي، فهي ذات طبيعة متغيرة حيث أنها تؤول في نهاية المطاف وتتراجع،[4] أما التعددية القطبية كما يشير "فريد زكريا "في كتابه عالم مابعد أمريكا أن أغلب القوى الكبرى ستشهد تناميا في أدوارها على الصعيد العالمي، وأصبحت تأخذ لنفسها مساحة أكبر على الساحة الدولية، لذا فإننا نتحول إلى عالم مابعد أمريكا عالم يرسم معالمه ويحدد توجهاته الكثير من الفواعل في الكثير من المناطق [5].

لكن بقاء الولايات المتحدة الأمريكية أحادية تدير النظام الدولي، سببه حسب"داريو باتيستيلا" " Dario Battistella " إلى وجود فجوة بين الموارد الغير مسبوقة بين أمريكا والقوى الأخرى، ويجادل هذا المتخصص

---

[1]. جون مارشايمر، **صعود وسقوط النظام الدولي اللبرالي**، ترجمة جلال خشيب، (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2021)، ص.7.
[2]. مثنى علي المهداوي ، يسري مهدي صالح، **"التحولات في نظام القطبية الدولية :دراسة مستقبل نظام اللاقطبية"**، مجلة العلوم السياسية، ع.63 ، (جوان 2022)،ص.4.
[3] . خالدمحمد طاهر شبر، مرجع سبق ذكره، ص ص.216_217.
[4]. ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية الإستعارات والأساطير والنماذج** ، ترجمة هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص.308.
[5]. خالد محمد طاهر شبر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 223.

في العلاقات الدولية بأن الولايات المتحدة الامريكية نجحت في إقامة نظام دولة مهيمن، ذوّتته القوى الكبرى أي أن هذه الأخيرة هي من سمحت بهذا التفوق [1]، وفي الفترة الراهنة يكثر الحديث عن الصين والقوى الصاعدة التي يمكن أن تغير معالم النظام الدولي، إضافة إلى اليابان وألمانيا كقوتين إقتصاديتين وتكنولوجيتين وروسيا كقوة عسكرية والقوى الدولية التي تتشكل في شكل تجمعات إقتصادية، كمجموعة البريكس وكذا الإتحاد الأوربي كقوة إقتصادية ودولية فاعلة.

وفي مقال كتبه "ستيفن والت" بمجلةforeign policy الأمريكية، والذي خلص من خلاله بأن الولايات المتحدة الأمريكية خائفة للغاية من عالم متعدد الأقطاب، كما يؤكد "والت" بأن نظام متعدد الأقطاب هو الأحسن للولايات المتحدة الأمريكية بشرط أن تراجع سياستها الخارجية، لأن الأحادية لم تجدي نفعا وكلّفت أمريكا إقتصاديا ما أثّر على سياستها الداخلية [2].

هناك العديد من التخمينات أيضا حول مصير النظام الدولي، هناك من يؤكد على بقاء الأحادية القطبية كما أشار "تشارلز كروثامر" "Charles Krauthammer" فكرته التي طرحها في الفترة 1991/1990 بأنه كذلك في تلك الفترة لم تكن هناك قوى موازنة للهيمنة الأمريكية وتملك قدرات لمواجهة التفوق الأمريكي، حتى الصين تأخرت جدا حيث تحولت لحظة القطبية الأحادية إلى حقبة الأحادية القطبية[3].

هناك رأي آخر يرى بأن بقاء القطبية الأحادية غير ممكن، كما نظّر لذلك المؤرخ "بول كينيدي" في مؤلفه "صعود وسقوط القوة العظمى" بأن هيمنة أمريكا ستزول كسابقتها من الإمبراطوريات السابقة التي هيمنت، ومردّ ذلك إلى كثرة الإلتزامات الإستراتيجية [4]، في المقابل هناك من ينفي حقيقة الأحادية القطبية للنظام، بل هو متعدد القطبية ومتعدد الطبقات، فالبنية الأولى هي بنية دولية متنوعة سياسيا ومترابطة مؤسسيا، والباحثين "مراد يشيلطاش" و"فرحات يرينججي"، يعتقدان بأن النظام الدولي اللبرالي المتمركز حول أمريكا يواجه تحديات وأن النظام الأحادي القطبية زال، كونه لم يستطع التعامل بعد مع القضايا العالمية والإقتصادية الجديدة .

---

[1]. عبد النور بن عنتر، عومرية سلطاني، **"القطبية الأحادية للنظام الدولي :أي مكانة للصين"**، مجلة سياسات عربية، ع.76 سبتمبر 2020 ص103.

[2]. مقال بفورينبوليسي :**أمريكا خائفة للغاية من عالم متعدد الأقطاب**، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.aljazeera.net/politics/2023/3/8/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-، تم الإطلاع بتاريخ:2023/10/15.

[3]. عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 102.

[4]. شاهر اسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، (سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص.242.

_ اللاقطبية:

هناك من يعتقد بأن العالم اليوم **بلا أقطاب**، لأن النظام الدولي اليوم يفتقد قيادة عالمية عبر مستوياته الثلاث، **أولها** على مستوى رؤساء الدول والحكومات من خلال إختلاف وجهات نظرهم حول قضايا مهمة كالإقتصاد والأمن وتغير المناخ والإرهاب الدولي، ماجعل القادة يميلون إلى الإنفراد في الرأي وهذا الإختلاف يزيد من تباعد الرؤى للوصول إلى حلول لهذه المخاطر، **ثانيها** على مستوى المؤسسات الدولية والحوكمة العالمية حيث أن سيطرة بعض القوى العظمى على المنظمات الدولية على غرار الأمم المتحدة أفقدها الوظيفة التي أنشئت لأجلها وأصبحت عاجزة عن حل الأزمات، **ثالثها** على مستوى الدول حيث أن أهم الدول العظمى كالولايات المتحدة الامريكية أصبح لها دورا سلبيا لا إيجابيا في حل الأزمات الدولية وهذا ماينطبق كذلك على بعض القوى العالمية كالإتحاد الاوربي وحتى الصين مازالت غير قادرة على القيام بدور قيادي فعال في النظام الدولي.[1]

وعليه النظام الدولي يعيش حالة من التعددية القطبية الإقتصادية، في ظل تنامي قوى صاعدة تلعب دورا سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا على غرار مجموعة العشرين ومجموعة BASIC التي تضم البرازيل وجنوب إفريقيا والهند والصين الناشطة في مجال البيئة والمناخ، ومجموعة البريكس.

2_ وظائف النظام الدولي:

تناول تقرير مجلة السياسة الخارجية في معهد بروكينجز، تحت عنوان "حالة النظام الدولي" أهداف النظام الدولي وسماته، ومن أهم خصائصه هو إستمرار الصراعات الدولية مع عودة المنافسة الجيوسياسية وخطر الصراع بين القوى العظمى، إستخدام القوة، هدوء الكثير من مناطق العالم واستتباب الأمن الإنساني باستثناء منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى بروز عنصر الطاقة ورسمه لجغرافيا سياسية جديدة .

وذكر "Bruce Jones" وهو من أعضاء لجنة خبراء معهد Brookings ثلاثة وظائف تقليدية للنظام الدولي هي:إدارة العلاقات واستقرارها بين القوى العظمى، الحفاظ على أنظمة الرخاء الدولية، الدفاع عن الديمقراطية والحريات وهذا حسبه ليس محل إجماع دولي والمساعدة في إنهاء الحروب الأهلية وحل الأزمات الإنسانية، كماربط التوترات الدولية بين الدول الكبرى بالبحث عن الطاقة وربط هذه الأخيرة بالمناخ[2].

وعند الحديث عن دور النظام الدولي أو الوظائف التي يقوم بها أو يجب القيام بها، لابد من الإشارة إلى أمر مهم وهو أن النظام الدولي نظرا لعدم وجود حكومة أو سلطة تتحكم به فإنه يخضع إلى طبيعة القوى المهيمنة، وأثناء الحرب العالمية الأولى كانت الدول الأوربية هي من تحدده وتضع له قواعده، أما خلال الحرب الباردة ومع التنافس

[1] . مراد يشيلطاش، فرحات برينججي، **"سلوك تركيا الإستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير"**، مجلة رؤية تركية، ع. 11، (شتاء 2022)، ص. 12.

[2]. Bruce Jones, Thomas Wright with Jermy Shapiro and Robert Keane, **"The State of International Order"**, Policy paper, No. 33, (February 2014), p.29.

الأمريكي السوفياتي كان النظام يخضع للثنائية القطبية وما تمليه من قواعد وفقا لميزان القوى وبطبيعة الحال يختلف الأمر في التعددية القطبية التي تكون وظائفه أوسع وأشمل. لكن في الفترة الحالية ومع الهيمنة الأمريكية وفي ظل الأحادية القطبية وحتى إذا كان هناك آراء ترفض هذا الطرح وتعتقد بأنها تعددية، فإن مجمل الأحداث والأزمات والصراعات لاتزال فيها أمريكا هي المحرك والمخطط والمنفذ.

وتبعا لذلك، فإن وظائف النظام الدولي تحدده الدولة المسيطرة عليه وهي الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى أن هذه الأخيرة تحاول إقناع المجتمع الدولي بضرورة إرساء بعض القيم والأدوار التي يجب على النظام إحترامها وتطبيقها ليتسنى لنا تطبيق مشاريعها وإعطاء شرعية لقراراتها وتدخلاتها في الكثير من مناطق العالم، وحسب ماجاء في تقرير مؤسسة RAND المعنون بخيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي، فإن الأهداف الأمريكية للنظام الدولي تتمحور حول: تجنب نشوب نزاعات بين القوى الرئيسية وإدارة المنافسة: التقرير يتحدث على أن العالم متعدد الأقطاب وهذا ما يستوجب على النظام تأمين آلية لإدارة النزاعات بين القوى العظمى أو ردع الإعتداء.

في هذه النقطة يتحدث التقرير وكأن أمريكا هي صانعة السلام وهذا ما يتنافى والواقع الدولي فمعظم المؤسسات البحثية الأمريكية تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في إعطاء صورة نموذجية عن دولتهم لتضليل الرأي العام الدولي ومغالطة الواقع الدولي.

من الأهداف كذلك تعزيز الإستقرار والنمو الإقتصاديين ويعتبرونه ضروريا لتعزيز الإندماج التجاري وتحقيق الإستقرار على مستوى الأسواق العالمية كما أنه يخدم الهدف الأساس المتمثل في تحقيق الصراعات الدولية، تسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة وحسبهم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المؤسسات الدولية وسيلة لمساعدة الدول وتأمين الدعم للعمل الجماعي.

لكن الواقع الدولي يتنافى مع هذا الهدف الذي جاء في التقرير كون أن الولايات المتحدة الأمريكية توظف هذه المؤسسات للضغط على الدول لمساعدتها وخدمة مصالحها بالدرجة الأولى مع تعزيز القيم اللبرالية من خلال التدخل الإنساني للولايات المتحدة الأمريكية، ودعم المؤسسات الديمقراطية لكن الواقع الدولي يبين إستعمار وخرق لسيادة الكثير من دول العالم على غرار العراق، أفغانستان،ليبيا، سوريا وفلسطين في حربها مع الكيان الصهيوني في 07أكتوبر 2023 ودعمها له لوجستيا وماديا وهذا ما يعبر عن إزدواجية المعايير.

ما تم ذكره في التقرير منافي تماما للحقيقة والواقع الدولي، والدليل على تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات الدولية سواء الأمم المتحدة أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي هو ماقاله رئيس أمريكا السابق باراك أوباما: " على الولايات المتحدة الأمريكية تحديد الفواعل، على أمريكا إتخاذ القرارات وعلى الدول الأخرى إتباع القواعد

التي وضعتها أمريكا وشركاءها وليس العكس[1]. إذن التقرير لا ينكر بأن قواعد النظام الدولي تعكس مصالح أمريكا وحلفاءها.

وفي الإطار ذاته هناك من يرى أن هناك 5 وظائف للنظام الدولي هي : وظيفة التكامل، وظيفة الأمن ، وظيفة التنمية، الشرعية، التكيف. [2]

المطلب الثالث: تحولات النظام الدولي و أثرها على مسار السياسة الخارجية

أولا: التحول على مستوى المفاهيم

بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي، إستحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي وفرضت قطبية أحادية غيّرت من خلالها نمط التفاعلات الدولية، وذلك بسيطرتها على أهم المؤسسات السياسية والإقتصادية، ومع تغير بنية النظام الدولي تغيرت عدة مفاهيم خاصة مع بروز العولمة وبروز فواعل دولية جديدة ماخلق عدة تحديات على المستوى الدولي.

هناك عدة مفاهيم عرفت تحولا ما أثّر على طبيعة التفاعلات الدولية نذكر منها:

1_ مفهوم القوة:

لاشك أن النظام الدولي مرّ بعملية تحول، سواء على مستوى البنية أو التفاعلات أو الفواعل والمفاهيم والقضايا، وفي كل مرة كان عامل القوة هو الفاصل في الأمر، لكن الملفت للإنتباه أن مفهوم القوة عرف تغيرا نظرا للتطورات التكنولوجية التي عرفها العالم، وتغير فواعله وكذا رغبة أمريكا في تكييفها وفقا لمصالحها، وقبل الخوض في أنواع القوة نشير إلى أن هناك عدة تعاريف للقوة.

يعرفها "ريمون آرون""Raymond Aron" بأنها : "القدرة على الفعل أو الصنع أو التمييز"، في حين يرى "روبرت دال" " Robert Dahl" بأن القوة هي القدرة على جعل الآخرين يقومون بأعمال لما كانوا ليقوموا بها "[3] .

وهناك من ربط القوة بالقدرة حيث تترجم وتفعّل لإحكام السيطرة على الآخرين، وفي هذا السياق يعرف "مورغانتو القوة بأنها:" القدرة التي يملكها الإنسان للتحكم في أفكار وسلوكيات الآخرين "[4] .

---

[1] .مايل جاي مازاروآخرون، **خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي**، (كاليفورنيا: مؤسسة RAND ،2017)، ص.10.

[2]. جهاد عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص.13.

[3]. صفاء حسين علي، **"إستراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية"**، مجلة الجامعة العراقية، م.3، ع.47، (جويلية 2020)، ص.361.

[4]. الوليد أبو حنيفة، **دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية قراءة في الأفكار النظرية والأدوار السياسية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020)، ط1، ص.44.

والتأثير في سلوك الآخرين يحتمل أسلوبين إما الإكراه أو الإقناع، ومن بين الذين يعتبرون أن القوة لا تستخدم بشكل إكراهي هو "ستيفن لوكس"" Stefan Lux" حيث يقول بأن:" القوة مرتبطة بتحديد الأجندة للتأثير في سلوك الدول، ومن ثم لاتعني القوة بالضرورة الإكراه". [1]

وجلّ التعاريف تقريبا تتفق على عنصري التأثير والتحكم في الآخرين أو توجيههم بما يتوافق وأهدافها ونظرا للتطورات التي عرفها العالم تطور مفهوم القوة ليتماشى مع ظروف متطلبات المرحلة وبالتالي هناك 3أنواع من القوة:

أ_ القوة الصلبة:

وتتضمن القوة العسكرية والإقتصادية بغرض التأثير وعادة الإكراه والتهديد، ومن أنصار إستخدام القوة العسكرية منظرو النظرية الواقعية، كما يرى "جوزيف ناي" أن أمريكا إستخدمت في حربها ضد العراق سنة 2003 عرضا باهرا لقوتها العسكرية الصلبة لكنها كلّفتها باهضا. [2]

وعليه فالدول المتطورة عسكريا تكون لديها أهداف تتماشى مع قدراتها المادية، وتحاول بكل الطرق المتاحة الحفاظ على مكانتها، والكثير من الدول القوية من تؤمن بفكر "ميكيافيلي" وأن نجاح سياسة الدولة يقاس بمدى استخدامها للقوة، والتاريخ الدولي سجل لنا محاولات الدول للسباق نحو التسلح، باستخدام الردع والتدخل العسكري على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد ربط "أرنولد ولفرز"" Arnold Wolfers "بين القوة والهدف، ففي نظره القوة هي أداة لتحقيق أهداف معينة، حيث قسم الأهداف القومية إلى 3 فئات هي أهداف التوسع القومي، أهداف البقاء القومي، أهداف إنكار الذات القومية.

الجدير بالذكر أن حقبة مابعد الحرب الباردة شهدت إصرار أمريكي على إعادة بناء القوة العسكرية، ورفع ميزانية التسلح لمواجهة المخاطر الجديدة، والدعوة إلى تبني سياسة خارجية هجومية لدحض أي قوة جديدة منافسة لها ، وهنا يبرز دور المحافظين الجدد في أمريكا، من خلال تأسيس رؤية جديدة لأمريكا حيث تعمل على إعادة صياغة النظام الدولي وفقا لمصالحها، ففي سنة 1997 تولى "وليام كريستول ""aWiliam Kristol" مشروع من أجل قرن أمريكي جديد كما أنه أشرف على مجلة ويكلي ستندارد The Weekly Standard ويعتبر من المنابر الفكرية الموجهة للمحافظين الجدد حيث قال صراحة:" إذا كان الناس يريدون القول بأننا قوة إمبريالية فليكن ذلك" [3].

---

[1]. شيماء عويس، **القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات اسطنبول، (أكتوبر 2018)، ص.4 .

[2]. جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (لسعودية: شركة مكتبة العبيكان، 2007)، ط.1، ص.14.

[3]. رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015)، ط.4، ص.76 .

ب_ القوة الناعمة:

من بين المفكرين الذين تطرقوا إلى الجوانب الغير مادية في القوة وركّزوا على قوة الأفكار والثقافات والقيم هو "جوزيف ناي" من خلال ما أسماه بالقوة الناعمة Soft Power حيث عرفها بأنها: "جعل الآخرين يريدون ماتريد تختار الناس بدلا من إرغامهم"[1]، ركز "جوزيف ناي "من خلال دراسة القوة الناعمة على الجذب والإغراء والإقناع، بدل إستخدام القوة والعصا، فهو يعتبرها بأنها عنصر ثابت في السياسة الديمقراطية، ومفهوم الجذب يتعلق بمفهوم الإقناع وذلك بقدرتك عل إقناع الآخر لتبنّيها لدرجة أنه يقتنع بها ويدافع عنها، وهنا تلعب الأفكار دورا هاما في التأثير على السياسة، لذلك ظهر مفهوم مؤسسة الأفكار الذي يعبّر عن أفكار تتبناها مؤسسات يستمر تأثيرها لمدى طويل[2] بالنسبة للقوة الناعمة هناك من وضع خمسة أبعاد لهاهي: الثقافة، الدبلوماسية، التعليم، الحكومة، الإقتصاد والعمل.[3]

وفي نفس السياق، يرى" جوزيف ناي "بأن القوة الصلبة والناعمة مترابطتان، كونهما تعبّران عن قدرة الشخص على الوصول إلى أهدافه عن طريق التأثير على سلوك الآخرين، الفرق بينهما يكمن في مستوى طبيعة السلوك وكذا الموارد المستخدمة في كل نوع، فالقوة الصلبة تؤثر بالإرغام، على عكس القوة الناعمة التي تستخدم طريقة الإغراء "التعاون الطوعي" وهنا مسألة الموارد مهمة كونها هي الوسيلة التي يتم بها تحقيق القوة.

وفي ذات السياق يؤكد "جوزيف ناي " بأن موارد القوة بإمكانها التحول من الإرغام إلى الجاذبية، إذا كانت هذه القوة تشكل مصدر جاذبية من حيث القدرة على قهرها، فالدول تنساق إلى التأثر بالدول التي تستخدم القوة الصلبة إيمانا بقوتها وصلابتها، كما أن القوة الناعمة بالرغم من مواردها المرنة، إلا أنّها تملك قدرة على التأثير ويستشهد بالفاتيكان، حيث يمكن للقوة الناعمة تحقيقه ما تعجز عنه القوة الصلبة، لاعتمادها على 3موارد مهمة تتمثل في الثقافة باعتبارها مصدر جذب الآخرين، القيم السياسية التي يؤمن بها الآخرون ويحاولون التقيد بها في الداخل والخارج، وكذا السياسة الخارجية ذات السلطة المعنوية والأخلاقية [4]، والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو هل تكتفي الدول بنوع واحد من القوة لتحقيق أهدافها مع مايحدث من تحولات دولية ؟

إن الإجابة على هذا التساؤل يقودنا إلى نوع آخر من القوة وهو القوة الذكية.

---

[1]. نفس المرجع، ص.77.
[2]. سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية، (** مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ط.1، ص.44.
[3]. نفس المرجع، ص.17.
[4]. جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص.32.

ج_ القوة الذكية:

وتعني المزج بين القوتين الصلبة والناعمة، وهي القدرة المعنوية التي تمكن الفاعل الدولي التأثير في دولة ما لخدمة أهدافها سواءا بالإكراه والترهيب أو الإقناع والترغيب، وأساس هذا هو قدرة الدولة على توظيف ماتمتلكه من أشكال القوة، وهنا برزت أهمية القوة الذكية أو القوة المدنية كتفكير جديد يدمج بين القوتين. [1]

ويبقى "جوزيف ناي" هو من تحدث واستخدم مفهوم القوة الذكية كمصطلح وليس كمضمون سنة 2003 لمراجعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد فشلها في العراق وأفغانستان، كما أن القوة الناعمة وحدها لا تكفي لتحقيق الأهداف، وبالتالي لمحافظة الدول على مصالحها في ظل التهديدات المختلفة والمتغيرة تم استحداث إستراتيجية القوة الذكية، هذه الأخيرة التي جاءت لتحقيق الأهداف العسكرية لتمزجها بأدوات ناعمة لزيادة درجة التأثير والإذعان، كما أن مفهوم القوة الذكية هو مفهوم تطوري يدعو إلى إستراتيجيات جديدة تتضمن تحركات جماعية وتعاون وشراكة وتجنب تكاليف القوة العسكرية وضرورة تحمل الأعباء المشتركة[2].

وعالم اليوم بتحدياته الجديدة يتطلب إعتمادا متبادلا، يتم المزج فيه بين أدوات القوة الناعمة والصلبة متجسدة في القوة الذكية، فهو يتميز بالتشابك والتعقد والتعدد والإعتمادل المتبادل، تمارس فيه الدول جميع أنواع القوة لمجابهة التحولات، لاسيما مع التطور التكنولوجي الهائل الذي أنتج نوع جديد من القوة وهو القوة التكنولوجية، ولذلك و نتيجة لتحول مفهوم القوة وتطورها حدث تحول في مفهوم آخر وهو الأمن.

2_الأمن:

لقد عرفت نهاية الحرب الباردة جملة من التحولات أهمها تفكك الإتحاد السوفياتي الذي أدى إلى تغيير بنية النظام الدولي، كما أن ظهور تهديدات جديدة غيّرت من مفهوم الأمن وطرق مواجهته لاسيما مع ظاهرة الإعتماد المتبادل والإهتمام بالمسائل الإقتصادية التي أثرت على طبيعة تعامل الدول مع التهديدات الأمنية .

فالأمن حسب تعريف "فريدريك هارتمان""Fredrich Hartman" هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة وحسب "هنري كسنجر" هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء [3]، ومن خلال هذين التعريفين نلاحظ أن الأمن مرتبط بالدرجة الأولى بالدولة وأنها الكفيلة للقيام بذلك كما يتعلق الأمن بالجوانب المادية والغير مادية كالقيم، وفي هذا الصدد يقول "والترليبمان"Walter Lipmann" : إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد

---

[1]. سوزان إسماعيل عبد الله بنديان، **دور القوة الذكية في إدارة الأزمات الدولية**، (المملكة الأردنية الهاشمية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2020)، ط.1، ص.45.

[2]. سماح عبد الصبور عبد الحي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 66.

[3]. جمال منصر، **"تحولات في مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"**، دفاتر السياسة والقانون، ع.1 ، (جانفي 2009)، ص.7.

الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضخم بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".[1]

إن تحقيق الأمن يكون بالدرجة الأولى على مستوى الدولة، وهذا رأي العديد من المفكرين، فالأمن القومي للدولة هو من أولويات سياساتها واستراتيجياتها وأهدافها وتعمل الدولة على تحقيق ذلك بجميع الوسائل أهمها إستخدام القوة العسكرية وهذا ماذهبت إليه النظرية الواقعية، ويؤكد "ريتشارد سموك" "Richard Smoke" على ذلك بقوله : " إن سيادة مبدأ حماية الأمن القومي على أي وظيفة أخرى للدولة بديهية لا تحتاج للمناقشة".[2]

وفي إطار التصور الواقعي للأمن حسب النظرية الواقعية هو مفهوم جوهري كونهم يعتبرون بأن الدولة هي فاعل أساسي في النظام ويجب تحقيق أمنها بجميع الوسائل، بما أن مصالح الدول تختلف في حالة صراع دائم فإنها تلجأ إلى القوة والوسائل العسكرية، حيث يجمع الواقعيون على أن الأمن هو الهدف الدائم للسياسة الخارجية للدول رغم اختلافهم في أهمية مقارنته بالأهداف الأخرى كالقوة والثروة والشهرة.[3]

يختلف التصور الواقعي واللبرالي والبنائي حول الأمن فالأول مبني على سعي الدولة لضمان بقاءها واستمرارها باستخدام القوة لمواجهة أي تهديدات وهذا يكون باستخدام أوتعظيم القوة العسكرية، وبالنسبة للواقعية الجديدة على رأسهم "كينيث والتز" الذي عبّر عن ذلك بقوله:" في ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى كالهدوء والربح والقوة"[4]، وبهذا لاتعارض الواقعية وصول الدول لعدة أهداف، إلا أن الأمن يبقى ذو أولوية .

أما الثاني يعتقد أن الدول ليست وحدها كفيلة بتحقيق الأمن، نظرا لتعدد الفواعل الدولية التي شكلت تهديدات يتم معالجتها عن طريق المؤسسات الإقتصادية والديمقراطية التي تعمل على مواجهة الصراعات، وبالنسبة للتصورالبنائي فالأمن قائم على التطور الإجتماعي، وأمن الدولة مرتبط بأمن أفكار ومعتقدات وهوية أفراد مجتمعاتها، لذلك فإن الأمن ظاهرة شاملة وهذا ما أقرّ به تقرير التنمية البشرية لسنة1994 حيث تحدث عن الأمن الإنساني بمستوياته المختلفة.

جلّ الدول تحافظ على أمنها الداخلي والإقليمي والدولي باعتبارها فاعلا من فواعل النظام الدولي ولذلك عرف هذا المفهوم تحولات من حيث الأفكار والوسائل والأهداف نظرا لتحول الظروف الدولية أهمها:إنهيار الإتحاد

---

[1]. جراية الصادق، **"تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية،ع.8، (جانفي2014)، ص.20.

[2]. عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقارنة نظرية**، (لبنان: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2017)، ط.1، ص.25.

[3]. رضا شوادرة، **"تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الإتجاه الحديث والتقليدي"**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، م.2، ع.5، (جوان 2018)، ص.100 .

[4]. جميلة علاق،)**"تحولات مفهوم الأمن في ظل تشعب خريطة المخاطر"**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، م .29 ،ع.1، (جانفي 2015)، ص.271.

السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي، تغير بنية النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي القطبية، تغير القوة وموازينها بتغير موازين القوى، ظهور فواعل جديدة أساسية وثانوية وعنيفة .

كل هذه الظروف أثرت على النظام الدولي، حيث بات الأمن مجالا واسعا وتتشارك الدول في المخاطر الأمنية إستدعى ظهور أنواع أخرى من الأمن إستدعت المجابهة الدولية وبالتالي تحول الأمن من المفهوم الصلب إلى المفهوم المرن.

3__ السيادة:

إرتبط مفهوم السيادة بالدولة القومية بمعاهدة وستفاليا، التي خلّصت أوربا من سيطرة النظام الإقطاعي ونظام الكنيسة، لينتشر المفهوم إلى الجميع حيث أصبح لكل الشعوب الحق في الحرية في ظل رقعة جغرافية معينة تتمتع فيها بسيادتها، وبهذا فالدولة السيّدة وفقا للمفهوم الكلاسيكي هي تلك الدولة التي تقوم على مجتمع سياسي تتوفر لدى هيئته الحاكمة كل مظاهر السلطة الداخلية والخارجية وتتوفر على قدر كاف من الإكتفاء الذاتي ،حيث يستطيع غلق حدوده متى شاء. [1]

ويعتبر الفقيه "جون بودان"" Jean Bodin "باعتباره أول من استعمل مصطلح السيادة الوطنية حيث عرفها بأنها: " تجسيد لشخص الحاكم الذي يعد بمثابة جوهر السيادة، وكونه يمثل السلطة العليا التي لاتخضع ولا تقيد إلا وفق القانون فهي تمثيل للسلطة العليا التي ينصاع لها الأفراد جميعا". [2]

الملاحظ أن القوى الكبرى خاصة أمريكا القطب المهيمن على النظام الدولي، إنفردت بهيمنتها وجعلت من بعض الأحداث كأحداث 11 سبتمبر2001 ذريعة للتدخل في شؤوون الدول، ما مّس بسيادة هذه الدول كما استحدثت بعض المصطلحات مثل محور الشر، الدول المارقة وتصنيفات أخرى وضعتها لاختراق سيادة الدول بمباركة الهيئات الدولية.

---

1. مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2007)، ص .360 .
2. ساحل مخلوف، **"إشكالية تحول متغير السيادة الوطنية في الواقع الدولي الراهن"**، مجلة القانون والمجتمع، م.3، ع.2، (فيفري 2015)، ص.231.

ثانيا:التغيير القيمي و أثره على الو اقع الدولي

التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية لم تكن في الجانب المفاهيمي المعبّر عنه بشكل مادي فقط، بل كذلك في الجانب القيمي الذي غيّر من معالم الواقع الدولي، وأهم هذه القيم هي القيم الإنسانية، حيث تم المساس بقيمة الفرد وأهميته كإنسان، وتم الإعتداء على قيم الديمقراطية التي تدعوا إلى احترام حقوق الإنسان والحريات في الدول والعمل على حمايتها، لكن ماميّز النظام الدولي الجديد هو انهيار القواعد والقوانين الدولية وذلك بالتجاوز الصارخ لبعض الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، واختراقها لقواعد القانون الدولي بغية تعظيم نفوذها ومحاولة إستعباد دول وشعوب العالم، وهذا ما انجر عنه المساس بقيم الحرية والعدالة وبدا ذلك جليا من خلال التأييد الأمريكي للكيان الصهيوني في الحرب على غزة مؤخرا في أحداث طوفان الأقصى بتاريخ السابع من أكتوبر2023، وإمداده بالأسلحة لقتل المدنيين العُزّل وهذا يعتبر خرقا للمبادئ والأهداف التي نصّت عليها الأمم المتحدة.

ومن بين الإتفاقيات الدولية التي حرّمت المساس بحياة الأشخاص إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية المادة الثالثة التي جاء فيها : يعاقب كل من يقوم بالأفعال التالية : التآمر على الإبادة الجماعية، التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية. المحاولة أو الإشتراك في الإبادة الجماعية، ووفقا للمادة الرابعة فإن من يقوم بهذاالفعل يعاقب سواءا كان موظف أو حاكم أو فرد[1].

وقد رفعت دولة جنوب إفريقيا في 29 ديسمبر2023 دعوى قضائية في محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل بتهمة التعدي وانتهاك إلتزاماتها بموجب إتفاقية الإبادة الجماعية في قطاع غزة، لكن الأمر لم يجدي نفعا بسبب إزدواجية المعايير التي تمارسها الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، والتي أضحت ظاهرة للعيان، ففي الحرب الروسية الأوكرانية تعاطفت الدول الغربية مع أوكرانيا ضد روسيا، متهمة إياها بقتل النساء والأطفال وممارسة الإرهاب وفرضت عليها مختلف العقوبات الإقتصادية، لكن عندا تعلق الأمر بالإبادة التي يمارسها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني دافعت الدول الغربية على جيش الإحتلال وبرّرت فعلته الشنيعة بالدفاع عن النفس وكأن قيمة الإنسان تختلف من شعب لآخر حسب الدين والجنس والهوية وهذا ما تحاربه جميع القوانين والأعراف الدولية.

[1] . **ماهي إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية 7نقاط أساسية**، متاح على الموقع الإلكتروني عبر الرابط:
www .news .un.org /ar/story/1127587 ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/01/23.

كذلك من تبعات المساس بقيمة الإنسان وحرياته، شرعنة التدخل في شؤون الدول في صورة "التدخل الإنساني"الذي يُمارس في مناطق دون أخرى على غرار ليبيا التي دُمر فيها الشعب والدولة، كل هذه التجاوزات بسبب تقديم المصالح وإعطاءها قيمة أكثر من الإنسان لدرجة إستعمال القوة العسكرية والعنف في إدارة العلاقات الدولية ما أنتج جملة من المخاطر أهمها الحروب الأهلية خاصة في قارة إفريقيا، إضافة إلى المساس بقيمة الأمن والسلم الدوليين، فبالرغم من إدراج هذه القيم ضمن مبادئ وأهداف الامم المتحدة إلا أنها تعرف تجاوزا كبيرا من خلال سطو الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمات الدولية، واستغلالها لصالحها، ودعم القوة الأولى في العالم للجماعات الإرهابية في دول مقابل محاربة جماعة أخرى، أي دعم الإرهاب في دول ومهاجمته في دول أخرى وفقا لمصالحها .

ما يمكن ملاحظته أيضا صراع القوى الكبرى في النظام الدولي من أجل الحصول على الموارد في العالم، وعدم إلتزامها بالمعايير الأخلاقية والقيم الإنسانية جعلها تتدخل في الشؤوون الداخلية للدول وتعمل على تغيير أنظمتها السياسية والمشاركة الغير مباشرة في الإنقلابات، فبعد تراجعها لمدة من الزمن عاودت الظهور سنة 2022التي عرفت العديد من الإنقلابات، وفي نفس الوقت عدم الإهتمام بالفرد وقيمة الحياة الإنسانية سمحت لبعض الدول بإعلان حروب ضد بعضها دون وضع أي اعتبار لشعوبها، وهذا حال الحروب الروسية الأوكرانية والنزاع الأذربيجاني الأرميني والعديد من التوترات السياسية في العالم، كم انتشرت ظاهرة الإساءة إلى الأديان وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا، و"صاموئيل هانتنغتون""Samuel Huntington" في مؤلفه صدام الحظارات أثار فكرة أن طبيعة الصراعات مستقبلا أساسها ثقافي ديني حضاري لاسياسي واقتصادي، كما يؤكد أن الحضارة الغربية ستعرف تحديا من طرف الحضارة الإسلامية والكونفوشيوسية وأن الصراع سيكون ديني ثقافي هوياتي (الصراع بين الغرب والإسلام)، وكل هذه المؤلفات تدل على منحى الدول الغربية في معاداة الإسلام.

فرفض بعض الديانات وفي الغالب الإسلام والتخويف منه ساهم في نشر العدائية ضد المسلمين في العالم وبالرغم من أن جميع الأديان تدعوا إلى السلام وأهمها الدين الإسلامي الذي يحث على الأمن والسلم والكرامة للإنسان يتم تحريفه وإقامة حملات ضدّه.

واتساقا لما تم ذكره فإن كل التغيرات الدولية التي صاحبت تغير النظام الدولي، أدت إلى إحداث تغيرات على مستوى المفاهيم أهمها القوة والأمن والسيادة، وهذا مايساهم في انتهاج الدول في سياساتها الخارجية القوة الصلبة عندما تجد نفسها معرضة لتهديدات معينة كالإرهاب وتجنّد جميع وسائلها لمحاربته والقضاء عليه، والواقع الدولي يسجل إحداث دول لتغييرات على سياسياتها الخارجية تماشيا والأوضاع السائدة، كذلك الدول التي تسعى لإيجاد

مساحة لها في مناطق جيواستراتيجية وطاقوية بالتحديد، فإنها تدافع عن ذلك وتدخل في صراعات وربما تضطر للجوء إلى التدخل في دول معينة لحماية مصالحها .

إذن مخرجات النظام الدولي تعتبر كمدخلات للدول ينتج عنها سلوكات معينة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبرر الدول سلوكاتها الخارجية بفوضوية النظام الدولي، وبالتالي تلجأ إلى القوة لحماية مصالحها معتمدة على ذاتها وهذا مايذهب إليه الفكر الواقعي .

نستخلص من كل ما تم ذكره، أن السياسة الخارجية مفهوم واسع، تعددت تعاريفها لتعدد خصائصها وأبعادها، وأهدافها وكذا مقوماتها المرتبطة بعوامل البيئة الداخلية والخارجية، وحتى بصُناعها من خلال المدركات الشخصية لصناع القرار.

إضافة إلى أن النظريات التي تطرقت بالدراسة للسياسة الخارجية سلطت الضوء على جانب معين منها، ما يعطي تفسيرا للتغير أوالإستمرار في سلوكات وتوجهات دولة معينة إستجابة لنظام دولي متعدد الفواعل والقضايا .

الفصل الثاني

أبعاد السياسة الخارجية التركية بين المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية(2002_2023)

تقوم السياسة الخارجية التركية على جملة من المحددات الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على توجهاتها. وتبعا للتجارب التي مرت بها تركيا في جميع المجالات عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على النهوض بمكانة تركيا واستثمار جميع الموارد والإمكانيات الداخلية لتطوير البنية الداخلية، بإحداث تعديلات دستورية هامة أهمها تغيير النظام، مع المُضي في تحسين علاقاتها داخليا وخارجيا إقليميا ودوليا.

ولذلك ستتناول الدراسة المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية ضمن ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول المحددات الداخلية، أما المبحث الثاني فيعالج المحددات الإقليمية، وبالنسبة للمبحث الثالث فيتطرق إلى السياسة الخارجية التركية في ظل البيئة الدولية.

المبحث الأول: المرتكزات الداخلية للسياسة الخارجية التركية

تعد البيئة الداخلية الأرضية التي ينطلق منها صانع القرار، وهي مهمة جدا لصنع السياسة الخارجية كما أنها الركيزة التي تعتمد عليها الدولة، ومصدر من مصادر قوتها التي تحاول الحفاظ عليها وتوظيفها لتحقيق أهدافها، ومن أهم هذه العوامل:

المطلب الاول : المقومات الثابتة المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

أولا:العامل الجغرافي

يعد العامل الجغرافي من العوامل الثابتة التي تعبّر عن وجود الدولة وسيادتها، ولايمكن التنازل عليها أو التقليل من أهميتها بالرغم من التطورات التكنولوجية والتقنية، وتركيا من الدول التي تتمتع بموقع جيوإستراتيجي فهو مهد الحضارة العثمانية، كما أنه مركز للنفوذ والمناورة، ويتضمن الموقع الجغرافي الموارد الطبيعية، التضاريس وكذا المناخ ،الموقع الفلكي، وإطلالتها على البحار والمحيطات، شكلها وحجمها وطبيعة حدودها مع الدول المجاورة، وكل عنصر من هذه العناصر يمكن أن يعتبر مصدر قوة ونفوذ للدولة.

تركيا من الدول التي تتمتع بموقع إستراتيجي متميز، تبلغ مساحتها 783562 كم^2، وتمثل المياه 1.3 % كما أن 97% من مساحة تركيا في منطقة الأناضول الواقعة في القارة الآسيوية، والنسبة المتبقية في شبه جزيرة البلقان، كما أنها دولة تربط بين قارتين آسيا وأوربا أي هي دولة أوراسية، يحدها من الشمال البحر الأسود، ومن الجنوب العراق وسوريا، من الشرق روسيا وإيران ومن الغرب اليونان وبلغاريا[1] ، وتتوسط البلقان، القوقاز، الشرق الأوسط والخليج

[1] . مي سامي المرشد، **الدور الإقليمي لتركيا اتجاه الشرق الأوسط 2004_2016**، (برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017)، ص.30.

كما تطل على ثلاثة مسطحات مائية وهي البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود وبحر إيجه، وتتوسط القارات الثلاث آسيا، أوربا وإفريقيا وهذا ما أعطى لها القدرة على لعب أدوار إقليمية ودولية، كما أنها من الدول كبيرة الحجم، تحتل موقعا جيوبوليتيكيا مهما .

في كتاب الحساسية الجيوبوليتيكية كتب" إلهان سوات" "Ilhan Suat":" تركيا هي الدولة المحور الواقعة على أكبر قطعة أرضية في العالم والمتكونة من أوربا، آسيا وإفريقيا أو جزيرة العالم، بالمعنى الجيوبوليتيكي، تركيا هي المفتاح والقفل لهذا المحور فطالما لعبت جغرافية تركيا وبشكل فعال دورها كمفتاح وقفل لأنه ولفترة طويلة كانت فقط جزيرة العالم القطعة الأرضية الوحيدة على الكوكب، وجميع الحضارات والأديان الأساسية المعروفة تطورت حول نقطة تقاطع هذه القارات الثلاث بسبب موقفعها الجغرافي"[1].

التاريخ والجغرافيا يثبتان الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا، حيث مكّنها موقعها من لعب دور مهم في الحرب العالمية الأولى والحرب الباردة، فهي تقع في قلب العالم أوراسيا Heart Land وفقا لنظرية "هالفورد ماكندر "الجيوبوليتيكية، كما أنها تسيطر على مضيق البسفور والدردنيل، وهي بذلك دولة قارية وبحرية وفي مقولة "لأحمد داود أوغلو": " تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا فباعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا، يمكن تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة، لا يمكن إختزاله في صفة واحدة موحدة، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر، ستكون إلتزامات تركيا من التشيلي إلى أندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الإتحاد الأوربي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية، وستجعل تركيا فاعلا عالميا [2].

وبهذا التعريف يوضح "أحمد داود أوغلو " الخاصية الجيوبوليتيكية لتركيا بكل ما تحمله من تنوع ثقافي وجغرافي.

1_ الخصائص الطبيعية:

أهم ما يميز التضاريس التركية هضبة الأناضول، وهي هضبة معقدة التركيب تتميز بالإرتفاع الشديد، يتخللها جبل أرارت المقدر ب 16,946 قدم(5135م) عند تلاقي الحدود التركية الإيرانية الروسية، هذه القمة تعد من أعلى القمم ال 113 الموجودة في المنطقة، هضبة الأناضول محيطة بسلاسل جبلية أهمها جبال طوروس وسلاسل

[1]. أمينة مصطفى دلة، **الجيوبوليتيكية التركية:الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول (مارس 2016)، ص.3.

[2]. علي حسين باكير، **الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي** في محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج ، (قطر، لبنان: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلون ناشرون،2010)، ط .1، ص.16.

الكاوجانيك المطلة على البحر، سهول تركيا ضيقة تتميز بالتربة الخصبة، كما تتمتع بعدة أنهار أهمها نهر قزيل أيرمق وإيشميل إيرمق وصقاريا، إضافة إلى نهري الدجلة والفرات اللذان يخترقان الحدود عبر مدخلين إلى العراق وسوريا فأنهار تركيا كثيرة: نهر سيحان،نهر طادز ومن أهم البحيرات بحيرة وان VAN وبحيرة توزTUZ وبحيرة بايشير BAYASHIR، بحيرة إيطريدير[1] .

من حيث المناخ تركيا تتميز بتنوع أقاليمها المناخية، كما تتوفر على 26 حوضا هيدروليجيا، يقدر إجمالي الجريان السطحي ب193 مليار متر[3] سنويا[2] ، ربع مصدرها من نهري الدجلة والفرات كما أنها دولة غنية بالمواد المائية تزيد عن 200 مليار م3 ، 95 % مياه سطحية و5% مياه جوفية تقدر المياه المتاحة للإستخدام مباشرة حولي 100 مليار م3 ،25 % مستغلة و75 مليار م3 هي فائض مالي[3] .

وتأسيسا على ذلك تزداد أهمية تركيا إضافة إلى مواردها المائية وقوعها على مسارات الطاقة، ووفقا لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فإن إسم تركيا يتردد كنقطة عبور هامة لتوصيل مصادر الطاقة من آسيا الوسطى وروسيا والشرق الأوسط إلى دول أوربا وباقي العالم[4]، والموقع الجيواستراتيجي لتركيا مكّنها من فرض وجودها والإستفادة من بعض الأحداث والأزمات الدولية، حيث أدت العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا إثر الحرب الروسية الأوكرانيةالإتحاد الأوربي إلى البحث عن إمدادات جديدة من الغاز، ما وجّه الإهتمام بخطوط أنابيب الغاز من آسيا الوسطى وغرب آسيا عبر معبر رئيسي وهو تركيا.

بعد2002 حاولت تركيا الإستفادة من موقعها في الشرق الأوسط إلى جانب مصر وإيران فيما يخص الحصول على الطاقة في شرق المتوسط، و يعتبر أوت 2020 عام خير على تركيا وذلك لاكتشافها لأول مرة الغاز الطبيعي في البحر الأسود.

2_ الخصائص البشرية:

تزايد عدد سكان تركيا من سنة 2010 إلى 2023 بشكل ملفت، حيث قدر سكانها حسب إحصائيات 2023 ب 85.816.199 مليون نسمة [5]، وحسب الإحصائيات التي تقدّم بها WORLD METER تحتل تركيا المرتبة 18 في قائمة الدول التي تتميز بكثافة سكانية مقدرة ب112 لكل كيلومتر (289 نسمة لكل ميل)، أما من حيث تركيبة السكان

---

[1]. أحمد عبد العزيز محمود، **تركيا في القرن العشرين**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012)، ط.1، ص.15.

[2]. Republic of Turkey, **Turkey Country Report**, World Water Council Republic of Turkey, 2003, P. 11.

[3] . أركان إبراهيم عدوان، **مرجع سبق ذكره**، ص.115.

[4] . يحي السيد عمر، **القوة التركية الناعمة مقومات الصعود في العلاقات الدولية**، (اسطنبول: دار الأصالة للنشر والتوزيع،2021)، ط.1، ص.556 .

[5] . Zeyneb Dierks, **Population of Turkey 2010_2023**, Available at: https://www.statista.com/statistics/899083/turkey-population-by-gender, Accessed: 10/02/2024.

وحسب التقديرات التي نشرها كتاب "حقائق العالم" لوكالة الإستخبارات الأمريكية CIA بخصوص الأتراك فإن نسبتهم تتراوح بين 70 _75% ،الأكراد 19% والأقليات الأخرى تتراوح بين 7_12 % [1]

ونتج عن جغرافية تركيا المترامية عبر القارات والحضارات فسيفساء من الهويات الثقافية، فجمعت بين الهوية الشرقية والغربية، بتعدد عرقي وديني وثقافي، وهذا ما دفع بمصطفى كمال الملقب بأتاتورك إلى تحديد طبيعة وهوية الشعب التركي والدولة التركية، وعمل على أن تكون دولة مستقلة حديثة صناعية أروبية التوجه، علمانية، تركية أناضولية [2].

وتماشيا مع ما تم ذكره، يتكون المجتمع التركي من عدة قوميات أكثرهم أتراك إضافة إلى الأكراد والذين يسمونهم بأتراك الجبال إضافة إلى الأقلية العربية ما يقارب 12% بسبب لجوء شعوب دول الجوار العربي، إضافة إلى بعض الأقيات كالأرمن، الشركس الجورجيون والألبان، الشيشان [3].

وتأسيسا على ذلك، هناك من تحدث عن أزمة الهوية في تركيا ونقد وأعاب على هذا الإختلاف، مثل "صموئيل هنتنغتون" عندما وصف تركيا بالدولة الممزقة، نظرا لتبنيها العلمانية والتغريب وانسلاخها من ثقافتها وتاريخها وتقاليدها في عهد أتاتورك، هذا الإختلاف الهوياتي أظهر على السطح أزمات خاصة من طرف الأكراد ورغبتهم الدائمة في محاولة الإنفصال الذي يمثل تحديا داخليا لتركيا لحد الساعة .

أرجع "أليكس ميكشللي""Alex Mucchielli" في مؤلفه الهوية بأن هوية المجتمع تحددها جملة من العناصر هي[4]:

_عناصر مادية: تتضمن جغرافية الدولة وأساليب التنظيم والإتصال بها.

_ محددات تاريخية: وتتضمن هوية الجماعات داخل الدولة،تاريخها،تراثها.

_محددات ديمغرافية: توزيع السكان،مستواهم التعليمي والصحي.

_محددات تنظيمية: وكل ما يرتبط بالوظائف والقوانين ومعالجة المعلومات.

_محددات إقتصادية: كل مايرتبط بالزراعة والصناعة والسياحة والميزانية.

_محددات ثقافية:ونفسية: وتضم الثقافة،الأديان،العادات الإجتماعية.

---

[1].إلهام الحدابي، **قراءة في المشروع التركي**، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ع.74، ص. 8 .
[2]. فليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، (دم ن: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993)،ط.1، ص.10.
[3]. مي سامي رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص.42.
[4]: أليكس ميكشللي، **الهوية**، ترجمة علي وطفة، (دمشق: دار النشر الفرنسية، 1993)، ط.1، ص.18.

كل هذه العناصر تعمل متكاملة لتكوّن السلوكات الفردية والجماعية، وتبعا لهذه المحددات فإن الهوية التركية هي مزيج من المقومات أبرزها المقوم التاريخي"الإرث العثماني" الذي يعبّر عن عمقها الحضاري، وهو أحد المعطيات الثابتة التي عززت من قوتها ومكانتها التي طالما مكّنتها من أداء أدوار إقليمية فعالة.

ثانيا:العامل الديني "الإديولوجي"

تتميز تركيا بتعدد عرقي وديني ولغوي ورثته من الإمبراطورية العثمانية، فمن حيث الإنتماءات المذهبية والدينية 99% من سكانها يدينون بالإسلام، و1% تتقاسمه الديانةاليهودية والمسيحية، ونظرا للطبيعة الجغرافية لتركيا التي تضم عدة أجزاء من أوربا وآسيا نجد بها الكثير من اللهجات واللغات أهمها التركية، الكردية إضافة إلى السريانية واليونانية، نسبة العرب 2% والشركس0.5% الجورجيون 0.5% الزازيون وهم فرع من الأكراد2% إضافة إلى الأرمن واليونان والآشوريون والكلدان [1] .

وبخصوص القيادة التركية الحالية فمنذ وصولها إلى السلطة عمدت إلى إبراز الماضي العثماني، محاولة الجمع بين هويتها الإسلامية وماضيها العثماني، وحزب العدالة والتنمية في أكثر من مناسبة كان يبرز التوجه الإسلامي للدولة التركية وإحياء المجد العثماني، حيث تم بناء جسر على البسفور أطلق عليه إسم السلطان سليم الأول وهو حفيد محمد الفاتح ووالد سليمان القانوني، وبدأ العمل في هذا المشروع بتاريخ 29 ماي 2013 المصادف للذكرى 560 لفتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح . [2]

في هذا السياق، لعب المحدد الديني دورا هاما في رسم السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية خاصة من خلال إهتمام قياداتها بقضايا الأمة الإسلامية ونصرة فلسطين علنا، دون المساس بالعلمانية وظهر ذلك جليا من خلال إعادة توثيق علاقاتها مع الدول الإسلامية ودعم حركات الإسلام السياسي " الإخوان المسلمين" في دول ثورات الربيع العربي تحقيقا لهدفها المتمثل في إحياء المجد العثماني، والملاحظ أن حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا بالرغم من رفض الحزب نعته بالحزب الإسلامي، رغم توجهاته الواضحة التي تختلف عن الحكومات السابقة التي حكمت تركيا، والتي تميزت بانحيازها للدول الغربية وابتعادها عن الدول الإسلامية ماعدا الأحزاب الإسلامية التي لم يكتب لها النجاح، نتيجة الحظر كحزب النظام الوطني الذي أسسه "نجم الدين أربكان" الذي تحول إلى حزب السلامة، ثم الرفاه وبعده الفضيلة كلها تم حظرها، ثم ظهر بعدها حزب العدالة والتنمية المنشق عن حزب أربكان والذي لايزال على رأس الحكومة إلى غاية اليوم.

---

[1]. عمار مرعي الحسن، **مرجع سبق ذكره**، ص.118.

[2]. جنى جبور، **تركيا دبلوماسية القوة الناهضة**، ترجمة جان جبور، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019)، ط.1 ،ص.5.

المطلب الثاني: المحددات المتغيرة المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

أولا:المحددات السياسية

1_ المصادر السياسية الرئيسة لصنع القرار:

المشهد السياسي في تركيا ترسمه عدة قوى سياسية ومؤسسات قانونية ودستورية، ونخب كان لها الدور في إعادة تموقع تركيا إقليميا ودوليا، من خلال نظام سياسي عرف تغييرا في طبيعته إبتداء من سنة 2017 بالتخلي عن النظام البرلماني، وتغيير بعض المواد في دستور 1982 كما سنفصل كالتالي:

بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، تم الإبقاء على النظام الجمهوري الذي أنشأه "مصطفى كمال " الملقب بأتاتورك "أب الأتراك" وأهم مايميزه هي المبادئ الستة التي وضعها هذا الأخير وتم الإبقاء عليها وهي[1] :

_ الجمهورية: تم إلغاء السلطنة والإنتقال إلى النظام الجمهوري.

_ العلمانية: وتعني فصل الدين عن الدولة، لكن أتاتورك أكّد بأن العلمانية لاتعني اللادين.

_ الشعبية: أي أن الشعب مصدر السلطةمع نبذ الطبقية.

_ الثّورية: وذلك بقطع الصلة مع الماضي العثماني. والنهج على خطى أتاتورك، لتمكين تركيا من الوصول إلى مستوى الحضارة الغربية.

_المليّة(القومية) : بالمحافظة على الأمة التركية واعتبار كل من يتكلم التركية مواطنا بغض النظر عن دينه ومنشئه.

_الدولتية: أي تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بغرض توجيهه وتطويره.

بإدخل المبادئ الستة في الدستور التركي في 5فيفري 1937 الذي أرسى قواعد العلمانية، أصبحت تركيا جمهورية مليّة شعبية دولتية علمانية ثورية نظامها جمهوري برلماني .[2]

_الدساتير التركية:

عرفت تركيا أربعة دساتير أولها بتاريخ 20 جانفي 1921 حيث تم إلغاء دستور 1876، الذي كان معمولا به إبان الخلافة العثمانية وتم سنّ دستور جديد تضمن 23 مادة أساسية ومواد أخرى فرعية، مشكلا مجلس الشعب الذي كان يمثل السلطة التشريعية والتنفيذية، وكانت له الصلاحيات الكاملة في إقرار وتعديل القوانين، هذا الدستور جاء

---

[1]. نشأت الحاج علي، **"تركيا بين علمنة أتاتورك وإسلام أردوغان،** " جريدة الحداثة، اع .193_194، (صيف 2018)، ص .116.

[2]. رنا عبد العزيز خماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002_2014** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016)، ص.53.

لتجريد السلطان العثماني من صلاحياته ومنحها للمجلس الوطني التركي الكبير،[1] تم العمل به من 20 جانفي 1921 إلى غاية 1924.

ونظرا لقصور دستور 1921 وعدم تعرضه لبعض النقاط، وبتاريخ 4 أفريل 1924 أقر المجلس الوطني التركي الكبير دستور 1924 مؤلفا من 105 مادة، نصت المادة الثانية منه على أن: "الإسلام دين الدولة، والتركية هي اللغة الرسمية وأنقرة هي مقر الحكومة"[2]، وإثر إنقلاب عسكري تم إلغاء الدستور ووضع دستور آخر.

في 9جويلية 1961 تم إصدار دستور آخر ووفقا للقانون رقم 334 المنشور في الجريدة الرسمية العدد 10859 تم تغيير شكل الدولة وخصائصها، ومن خلال المادة 02 التي نصت على أن الدولة التركية هي دولة قومية ديمقراطية علمانية"، كما تم إلغاء الدستور إثر انقلاب عسكري بتاريخ 12 سبتمبر 1980 ليحل محله دستور 1982 .[3]

هذا الأخير الذي نص على طبيعة النظام السياسي وهو آخر الدساتير في القرن العشرين بتركيا وتم إجراء العديد من التعديلات، أهمها التي وردت سنة 2017 وغيرت من شكل الحكم، وأهم المؤسسات الدستورية في دستور 1982، التي تم العمل بها من طرف حكومة حزب العدالة والتنمية لكن بتعديل بعض موادها وصلاحياتها هي:[4]

أ__ السلطة التنفيذية:

بموجب المادة 104 تتألف السلطة التنفيذية من:

_ **رئيس الجمهورية:** هو رئيس الدولة والسلطة التنفيذية تعود إليه.

من أهم صلاحياته التشريع وذلك بإصدار القوانين، تعيين الوزراء ونواب الرئيس وإقالتهم، إعداد مشروعات القوانين إلى الجمعية الوطنية الكبرى عن السياسة الداخلية والخارجية للوطن، التصديق على المعاهدات الدولية، تحديد سياسات الأمن القومي واتخاذ قرار إستخدام القوات المسلحة التركية، مع إصدار القوانين. وحسب النظام السياسي الجديد رئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة. تم إلغاء منصب رئيس الوزراء في التعديل الأخير 21 جانفي 2017 القانون رقم 6771.

---

[1] . حسن تركي عمير، **"الإصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول إلى نظام رئاسي"**، مجلة مدارات سياسية، م.03، ع.04، (ديسمبر 2019)، ص.142.

[2].**Constitution of the Republic of Turkey (1924),** Available at: https://www.worldstatesmen.org/Turkeyconstitution1924, Accessed: 14/01/2021.

[3] .وكالة أنباء تركيا، **أردوغان يعد بدستور جديد تعرف على 04 دساتير حكمت تركيا منذ تأسيس الجمهورية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.trtqrqbi.com/433023، تم الإطلاع بتاريخ:2021/03/04.

[4]. **Turkey 1982 (rev.2017)constitution**, Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2017, on:12/04/2022.

كما تتولى بعض الأجهزة في السلطة التنفيذية بعض المهام وهي :

_ المكاتب الفرعية:مهمتها توفير المعلومات للرئيس .

_المجالس أهمها مجلس الأمن القومي.

_ الأقسام الإدارية:تتألف من عدة وزارات على غرار وزارة الأمن القومي ،وزارة الخارجية،وزارة الشؤون الدينية والإستخبارات القومية [1].

ب_السلطة التشريعية:

وتتمثل في الجمعية الوطنية الكبرى، في التعديل الجديد تم زيادة عدد أعضاء البرلمان ليصبح 600 عضو، والمدة تم تحديدها ب5سنوات بموجب المواد 75_76_77 مع تقليص صلاحياته بعدم قدرته على تشكيل الحكومة طبقا للمادة 87 من أهم صلاحياته تشريع وتعديل وإلغاء القوانين، قبول الإتفاقيات الدولية ومناقشة الميزانية بالتخفيض أو الزيادة.

ج_ السلطة القضائية:

تتألف من:

_ المحكمة الدستورية :من أهم صلاحياتها النظر في دستورية القوانين مع محاكمة كبار مسؤولي الدولة

_ محكمة الإستئناف العليا: مهمتها مراجعة القرارات الصادرة عن المحاكم القضائية.

_ مجلس الدولة: مهمته مراجعة القرارات والأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية ، إختصاصه إداري.

هذه الأجهزة تمكن الرئيس التركي بموجب النظام الرئاسي إجراء تعديلات تخص السلطة القضائية، _والتي كان يوظفها النظام من قبل بالتنسيق مع الجيش في إصدار أحكام الإعدام، كما جرى "لعدنان مندريس" أهمها تقليص عدد أعضاء مجلس القضاة والمدعين العامين من 22 عضو إلى 13 بموجب المادة 159، الرئيس له صلاحية تعيين 4 أعضاء و7 يعينهم البرلمان مع إلغاء المحاكم العسكرية بموجب المادة 142.[2]

[1].سمية رمدوم، **سياسة تركيا الافريقية 2002_2018 بين الفرص والقيود**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية، 2018_2019)، ص.80.

[2] .Turkey 1982 (rev.2017) constitution, **op.cit.**

2_ المصادر الثانوية لصنع القرار:

وهي مجمل المحددات التي تؤثر في صنع القرار السياسي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

أ_ الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من بين القوى الفاعلة في صناعة القرار السياسي، وهي الصورة التي تعكس طبيعة النظام السياسي من حيث الحقوق والحريات وتطبيق الديمقراطية، ومنه فالنشاط الحزبي في تركيا كان مفتقد لفعاليته ودوره بسبب إحتكار حزب الشعب الجمهوري الحياة السياسية الذي كان يقوده "مصطفى كمال"، وحتى في السنوات التي تلت تشكيل هذا الحزب والتي أفرزت بعض ملامح التعددية الحزبية، لم يكن هناك بوادر الممارسات الديمقراطية بسبب الإنقلابات العسكرية، وعموما هناك 3 تيارات حزبية في تركيا: أحزاب اليسار الذي يمثله حزب الشعب الجمهوري، اليمين ممثلا في الحزب الديمقراطي الذي كان بزعامة "عدنان مندريس"، أما التيارالإسلامي فكان بزعامة "نجم الدين أربكان" الذي أسس عدة أحزاب كحزب السلامة الوطني ،ثم الرفاه الإسلامي ثم الفضيلة الذي انبثق منه حزب العدالة والتنمية و حزب السعادة [1].

وبالرغم من التاريخ الطويل للأحزاب السياسية في تركيا، التي عرفت أول تجربة لها سنة 1889 مع إنشاء لجنة الإتحاد والترقي، إلا أنها لم تعرف تطورا من حيث الممارسة الديمقراطية، ففي كل مرة يبرز حزب معين إلاّ وتتدخل المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية لحله واعتقال مؤسسيه وفي بعض الأحيان إعدامهم.

بالنسبة للبرلمان التركي فيضم 5 أحزاب سياسية كبرى باعتباره الهيئة التشريعية الوحيدة المخولة بمناقشة وتعديل الدستور التركي، تميز النشاط الحزبي في تركيا قبل 2002 بنوع من التقييد نظرا لسيطرة المؤسسة العسكرية وعليه أهم الأحزاب السياسية الموجودة في البرلمان هي:

__ حزب العدالة والتنمية:

وهو من أبرز وأهم الأحزاب السياسية التي رسمت معالم السياسة الخارجية التركية على المستويين الداخلي والخارجي، وأدرجت تغييرات جوهرية أخرجت تركيا من عزلتها التي كانت تعيشها .

[1]. علي حسين باكير، **مرجع سبق ذكره**، ص. 28 .

تأسس الحزب في 14 أوت 2001 وهو كما عرّف نفسه في وثيقة " الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية" حزب محافظ ديمقراطي، معتدل غير معادٍ للغرب، له جذور إسلامية لكن ينفي في كونه حزبا إسلاميا[1].

_ حزب الشعب الجمهوري (CHP):

هو أول حزب في الجمهورية التركية، أسسه "مصطفى كمال "الملقب بأتاتورك في 9 سبتمبر 1923، هو يساري علماني شعاره مؤلف من ستة أسهم تعبر عن المبادئ العلمانية الستة يرأسها حاليا "أوزغور " الذي خلف كمال "كلتشدار أوغلو" الذي ترأس الحزب لمدة 13 سنة،" أوزغور" ترشح لرئاسة الحزب في 15 سبتمبر 2023 بعد فوزه في الإنتخابات المحلية وهو من الشخصيات الرافضة لتواجد اللاجئين السوريين في تركيا ويعتبرهم محتلين، منذ ظهور حزب العدالة والتنمية بقي حزب الشعب الجمهوري يحتل المركز الثاني في قوائم نتائج الإنتخابات ودائما يقدم نفسه الخليفة الفكرية لأتاتورك .

من أهم الشخصيات التي تعاقبت على رئاسة الحزب "مصطفى كمال"، "عصمت إينونو"، "بولنت أجاويد" وبالرغم من عراقة الحزب وتبنيه الفكر العلماني، إلا أنه لم يسلم هو الآخر من مطاردة العسكر الذي أغلق في 12 سبتمبر1980 وأعيد فتحه بعد 12 عام بقيادة "دنيز بايكل"، تراوح توجه الحزب بين السلطة والمعارضة [2]، هيمن حزب الشعب الجمهوري لفترة من الزمن حيث كان هو الوحيد في الفترة الممتدة من 1923 إلى 1946 بدخول الحزب الديمقراطي في البرلمان .

_ حزب الحركة القومية: MHP

تم تأسيس الحزب سنة 1965 على يد" ألب أرسلان توركيش "خلفا لحزب الأمة، وفي سنة 1969 تم تغيير الإسم ليصبح "الحركة القومية التركية" [3]، توجه الحزب قومي وهو يصف نفسه بأنه يحمل الأفكار والمبادئ القومية الأتاتوركية زعيمه الحالي هو "دولت بهشلي" يتميز بمعاداته لحزب العمال الكردستاني وضد وجود اللاجئين السوريين في تركيا كما أنه معارض لفكرة إنضمام تركيا للإتحاد الأوربي لكن بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016 تغير موقف الحزب الذي كان ضد مشروع حزب العدالة والتنمية بخصوص تغيير نظام الحكم وتأييده له والدليل إئتلاف الحزب معه.

_ حزب الشعوب الديمقراطيHDP :

---

[1]. أمين فرج شريف،**" رؤية حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل النظام السياسي التركي دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية"**، مجلة السياسة الدولية، ع. 35_36، (2017)، ص. 69.

[2]. مطهر الصفاري، **الأحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا 2002_2018**، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، تركيا، (جانفي 2018)، ص. 14 .

[3] . رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سبق ذكره**، ص.78.

هو حزب يساري تأسس في أكتوبر 2012، وهو إمتداد لحزب السلام والديمقراطية الكردي، فهو يعبر ويدافع عن الأقلية الكردية ويدعوا إلى الإعتراف بها كما يدعو إلى تمكين الأكراد من تقرير مصيرهم عبر الحكم الذاتي والديمقراطية الفدرالية [1].

_ حزب الخير IYI :

هو حزب علماني قومي تم تأسيسه سنة2017، يضم أغلبية المنشقين عن حزب الحركة القومية يتزعم الحزب "ميرال أكشنار"وهي وزيرة الداخلية سابقا، إضافة إلى هذه الأحزاب هناك أحزاب أخرى على غرار حزب السعادة والحزب الديمقراطي وحزب الإتحاد الكبير وآخرون، والحديث عن الأحزاب يدفعنا إلى ذكر سمات الحياة الحزبية التركية، فمن أهم المميزات التي طبعت بها الأحزاب في تركيا مايلي:

_ عدم الحياد على مبادئ العلمانية التي أتى بها أتاتورك بالرغم من تعدد توجه الأحزاب.

_ إختلاف توجهات وإديولوجيات الأحزاب التركية ما انعكس على نظرتها ومقاربتها للعديد من المسائل الداخلية والدولية كقضية اللاجئين السوريين في تركيا والإنضمام التركي إلى الإتحاد الأوربي.

_ إنتعاش الأحزاب التركية وتخلصها من قبضة الجيش خاصة مع تغيير الحكم في تركيا.

_ لجوء الأحزاب إلى ظاهرة الإئتلافات الحزبية والتي غيرت من نتائج الإنتخابات.

_ معظم الأحزاب عرفت إنشقاقات نتج عنها أحزاب أخرى.

ب_ جماعات المصالح:

_موسياد:

من أهم جماعات المصالح في تركيا، وهي جمعية رجال الأعمال المستقلين الأتراك، تأسست بتاريخ09 ماي 1990 بمدينة اسطنبول، من طرف رجل الأعمال "أرول يارال" الذي ينتمي للتيار المحافظ بتشجيع من" نجم الدين أربكان" خلال توليه رئاسة الوزراء، تتميزالجمعية باضطلاعها إلى تحقيق التطور الإقتصادي مع التحلي بالأخلاق العالية، شعار الجمعية أخلاق عالية..تكنولوجيا عالية [2]. تنشط هذه الجمعية في مجالات كثيرة كقطع الغيار والسيارات والمقاولات والأثاث والتعدين.

---

[1] . نفس المرجع، ص.81 .

[2]. Derya Büyűktanir, "**Public Diplomacy Activities of TÜSIAD and MÜSIAD During the AK Party ERA**", Akademik Bakış,, Cilt .11, Sayı 23, (Kış 2018), p.85.

توجه الموسياد كان متوافقا مع حزب العدالة والتنمية خاصة وأن "عبد الله غول" عمل طويلا في شركة ULKER التابعة للموسياد، و"أحمد داود أوغلو" هو الآخر عمل كمستشار إستراتيجي في الموسياد في التسعينات، هذا التوافق سمح بمشاركة الجمعية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية، لاسيما في شقها المتعلق بالتبادلات التجارية وتواجد أعضاء من الموسياد في البرلمان حوالي 23 نائب منتخب في أول حكومة شكلها حزب العدالة والتنمية، سنة 2003 إشترك رجال الأعمال التابعين للموسياد في الرحلات الرسمية للدولة، في إطار الإتفاقيات المتعلقة بتطوير الإقتصاد التركي، وفي الفترة الممتدة من 2007 إلى 2011 قام الرئيس غول ب70 رحلة رسمية رافقه 3000 رجل أعمال من الموسياد وتمكنوا فيها من توقيع عقود بقيمة 20 مليار دولار .[1]

وهذا مايبين لنا دور الموسياد كجماعة مصالح، تشارك ضمن تحقيق تركيا لأهدافها المرتكزة بدرجة عالية على الشق الإقتصادي، وهذا يدل على التوجه والمسعى التركي لحكومة حزب العدالة والتنمية. فدور هذه الجمعيات وخاصة الموسياد كان واضحا ومعترفا به في توجيه السياسة الخارجية، حيث إعترف داود أوغلو بقوله:" إن عالم الأعمال هو القوة الدافعة للسياسة الخارجية التركية" [2].

_ توسياد:

تعد من أكبر التكتلات الإقتصادية في تركيا وهي جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك أنشأت سنة 1971 على يد 12 من رجال الأعمال الأتراك أهم مالكيها عائلتا (كوتش وصابانجي) .[3]

للجمعية تأثير بالغ على صنع القرار في تركيا، نظرا لسيطرتها على 85% من إجمالي التجارة الخارجية ومساهمتها في الإقتصاد التركي وتوفيرها لعدد كبير من الموظفين، تختلف رؤية هذه الجمعية عن رؤيةحزب العدالة والتنمية ما يجعلها تمارس ضغطا شعبيا يؤثر في السياسة الداخلية والخارجية، إديولوجية توسياد الأتاتوركية جعلها تصطدم في العديد من المرات مع توجه الحكومة التركية حيث تحاول أن تضغط عليها، وفي كلمة للرئيس التركي "رجب طيب أردوغان "خلال فعالية بمدينة إسطنبول قال: "نحن نمضي في طريقنا بحب وطننا وشعبنا، أما أنتم فتركزون كل جهودكم من أجل إسقاط هذه الحكومة وتصعيد إدارة جديدة أخرى ترغبونها وبمقرتكم إستغلالها.....بالتأكيد ندرك تقلبات في سعر الصرف وعدم الاستقرار في الأسعار، وما يترتب عن ذلك من غموض يؤثر على حياة الناس اليومية لكننا سنقاوم كل ذلك تماما كما قاومنا الوصاية والتنظيمات الإرهابية والإنقلابيين وأباطرة النفوذ العالمي" [4].

---

[1]. جنى جبور، **مرجع سبق ذكره**، ص .103.
[2]. نفس المرجع، ص .105.
[3]. رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سبق ذكره**، ص .82.
[4]. علي صباحي، **"ماذا تعرف عن موصياد وتوصياد ؟ أكبر من مجرد تكتلين اقتصاديين في تركيا** متاح على الموقع الإلكتروني: **https:**//www. alestiklal .net/article/dep/nents 1640462649، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/05/13 .

للإشارة أن توسياد كان لها موقف معادي لحكومة حزبي الرفاه والطريق القويم، ودعمت إنقلاب 28 فيفري 1997 وهي التي أطاحت بحكومة أجاويد، وتوجه توسياد الأتاتوركي يناقض توجه موسياد المحافظ، وهذا ما خلق حالة من الصدام بين الجمعيتين، وتنشط توسياد في العديد من مجالات المال والأعمال، الجامعات، البنوك، كرة القدم، الفن بأنواعه والصحافة والإعلام فهي تحاول السيطرة على جميع القطاعات المهمة في الدولة.

_ إتحاد الغرف والبورصات التركية:

يعد من الفواعل الداخلية المؤثرة في صناعة القرارات الإقتصادية في تركيا، له مواقف موالية للنظام التركي تأسس سنة 1950 وهو يمثل قطاع رجال الأعمال الخاص في تركيا، من مهامه مكافحة التضخم والسياسة النقدية وسعر صرف العملة[1]. وبالرغم من أنه ينشط في المجال الإقتصادي إلى أن تأثيره جد فعال وواضح في تغيير المشهد السياسي وصنع القرارات السياسية وتوجهات تركيا الإقليمية والدولية.

_ يهود الدونمة أو اليهود الأتراك:

وجود يهود الدونمة في تركيا له تاريخ طويل، فهم وفدوا مهاجرين من روسيا وإسبانيا وبولندا إلى الدولة العثمانية، وطردوا منها شر طردة بسبب سلوكاتهم وطقوسهم المشينة، وإحساسهم بأنهم منبوذين وإديولوجيتهم المريضة منعتهم من الإندماج في المجتمعات التي يوفدون إليها، لقد سجّل التاريخ الجرائم والإنتهاكات التي قام بها اليهود في روسيا وإسبانيا والتي تعرضوا على إثرها للطرد.

بعد طردهم إنتشر اليهود في العديد من أماكن العالم كإيطاليا والمغرب والدولة العثمانية، وهنا بدأت قصة تواجد اليهود في الدولة العثمانية التي استقبلتهم بأمر من السلطان "مراد الثاني "بناءا على طلب مجموعة من حاخامات اليهود، حيث استقروا في العديد من المناطق وأعلنوا إسلامهم ظاهريا وكان هدفهم الإستلاء على فلسطين وتواجد اليهود هناك مكون من عدة مجموعات: [2]

_ اليهود الذين عاشوا في الدولة البيزنطية ثم خضعوا للدولة العثمانية التي حلّت محلها.

_ اليهود المهاجرين من النمسا والمجر وروسيا وألمانيا وبولندا.

_ اليهود المهاجرين من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا .

وتبعا لما سبق ذكره تواجد اليهود في تركيا يعتبر بمثابة خطر دائم، وبالرغم من السياسة الأردوغانية الحالية لتركيا التي أثبتت في العديد من المناسبات رفضها للأعمال اليهودية والتصرفات المسيئة للمسلمين، إلا أن تواجدهم

---

[1] . رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سبق ذكره**، ص. 84.

[2]. هدى درويش، **يهود الدونمة في تركيا**، (مصر: عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 2003)، ط.1، ص.5.

وتأثيرهم الغير مرئي موجود وينتظر الفرصة المناسبة لقلب الأوضاع في تركيا، وتوجيه السياسة الخارجية التركية وفق ما يخدم إسرائيل سياسيا واقتصاديا .

_ النقابات:

هناك العديد من النقابات الناشطة في تركيا والتي تلعب دورا في التأثير على صنع القرار، أهمها نقابة المحامين الأتراك، نقابة الأطباء، نقابة وجمعيات الصحفيين إضافة إلى اتحاد النقابات أهمها :

_إتحاد النقابات العمالية التركية TÜRK IŞ يهتم بحل مشاكل العمال، وهو أقدم إتحاد نقابي تأسس ينة 1952، تتميز بشعبيتها إذ تحتل المرتبة الثانية ضمن النقابات العمالية.[1]

_ إتحاد النقابات التقدمية:DISK الذي تأسس سنة 1934 مهمته الدفاع عن حقوق المحامين.

ج_ الحركات الدينية:

هناك العديد من الحركات الدينية التي كانت بمثابة المرجعية للعديد من الأحزاب السياسية الفاعلة في تركيا وخاصة الحركات الإسلامية التي كانت بمثابة المرجعية للعديد من الأحزاب السياسية الفاعلة في تركيا وخاصة الحركات الإسلامية التي كانت تسعى إلى دحض الخطر العلماني، ومن أهم الحركات الدينية التي لها إمتداد الطريقة الصوفية ونذكر منها الحركة النقشبندية نسبة إلى الشيخ "محمد بهاء الدين نقشبند" (1318_1389) من أكبر الطرق الصوفية في العالم ،من أهم شخصياتها البارزة الشيخ "السرهندي" والشيخ "خالد البغدادي" هذا الأخير الذي طور الطريقة تحت مسمى الفرع الخالدي أو النقشبندية[2]، هذه الحركة دعمت العديد من الأحزاب كحزب النظام الوطني ثم حزب السلامة الوطني.

وإضافة إلى النقشبندية هناك تيارات صوفية أخرى كالمولوية والتيجانية والقادرية والرفاعية والجراحية والنورسية والسليمانية وبعض من هذه الحركات ساهمت في وصول بعض الشخصيات إلى السلطة، المتشبعة بفكر إسلامي رافض للعلمانية والإنصهار في الغرب مثل نجم الدين أربكان، كما ينتمي إليها التيار المعتدل مثل "رجب طيب أردوغان" ،كما أن حركة"فتح الله غولن "تعد من فروع الطريقة النقشبندية التي تعتبر نفسها وريثة الشيخ "سعيد النورسي "وحركة النور[3].

---

[1]. Alpkan Birelma, **Trade Unions in Turkey 2022,** Fredrich Ebert Stiftung, Istanbul, (May 2022), P.13.

[2] . عماد قدورة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 56.

[3] . نفس المرجع، ص .59.

د_المجتمع المدني والرأي العام:

عرف المجتمع المدني تطورا كبيرا واستقلالية أكثر خاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية، ومع إعلان الجمهورية التركية وإلى غاية نهاية التسعينات من القرن الماضي كانت تركيا تعيش حالة من اللااستقرار في النظام السياسي، وحتى الأحزاب السياسية المخولة دستوريا بممارسة صلاحياتها لم تسلم من الإضطهاد والمتابعة وأحيانا سجن وإعدام رؤسائها، وحال المجتمع المدني كان أسوأ، نظرا لسيطرة المؤسسة العسكرية في جميع نواحي الحياة في تركيا، فالمؤسسة العسكرية كانت تنظر إلى المجتمع المدني على أنه سبب الفوضى والإضطرابات والدليل أن النظام العسكري سنة 1980 حدّ من حرية النقابات والجمعيات والأحزاب ومنع التجمع وتكوين جمعيات .

قدم تقرير مؤشر المجتمع المدني سنة 2005 الذي أعده فريق مؤشر المجتمع المدني في مؤسسة القطاع TUSEV جملة من نقاط القوة والضعف عند المجتمع المدني التركي[1]، فبالنسبة لنقاط القوة شهد المجتمع المدني إنتعاش وهناك جهود تبذل لمعالجة المشاكل الإجتماعية والإقتصادية مقارنة ب20 سنة مضت، كذلك برز تخصص المجتمع المدني في عدة مجالات وأصبح يؤثر في العديد من القضايا المصيرية كمحاربة الفساد وإعلاء الديمقراطية وصد محاولة الإنقلاب "الفاشلة "في 2016 دليل على ذلك.

وبالنسبة لمنظمات المجتمع المدني فهي تقوم بتطوير المهارات الخاصة بالفنيين والأكاديميين مساهمة منها لإنجاح الإصلاحات الإدارية، والعمل على تدريب القضاة في مجال حقوق الإنسان وشرطة الحدود، إضافة إلى المساعدات المادية كفرق الإغاثة، كما أن الحكومة عملت على تحسين علاقتها بالمجتمع المدني وكثفت من التنسيق بخصوص إصلاحات السياسات، وبخصوص نقاط الضعف فهناك الكثير من التحديات واجهها المجتمع المدني أبرزها الكثافة السكانية والتنوع الجغرافي والديني أدى إلى عزوف السكان على المساهمة في هذه الجمعيات في مناطق معينة.

ويبقى المجتمع المدني شريك مهم مع الحكومة التركية في إجراء تعديلات مهمة وإصلاحات، ولقد إستفاد حزب العدالة والتنمية ونجح إلى حد كبير في كسب ثقة المجتمع المدني والرأي العام التركي، والدليل أنه إعتمد عليه في التغييرات التي أحدثها أهمها طبيعة نظام الحكم، وفي تعبئة المواطنين الأتراك ومساهمتهم في الإستحقاقات الإنتخابية، والنسب العالية في المشاركة دليل على ذلك، مثلا إنتخابات 2023 بلغت نسبة المشاركة 87.04% في الجولة الأولى و 84,15 في الجولة الثانية، [2]وهذا دليل على أن الشعب يثق في التغييرات ومتيقن من أهمية دوره في تغيير سياسة دولته.

---

[1]. Üstün Ergüder , **Civil Society in Turkey: AN ERA OF TRANSITION: AN ERA OF Transition**, Available at: https://www.civicus.org/media/CSI_Turkey_Executive_Summary.pdf, Accessed on:14/03/2023.

[2]. باقي لاله أوغلو، فاطمة زهواد لاله أوغلو، **"فهم الإنتخابات التركية في آيار 2023"**، مجلة رؤية تركية، ع.3/2، (أوت 2023)، ص.44 .

هـ_ وسائل الإعلام:

للإعلام دور بالغ الأهمية في توجيه وتعبئة الرأي العام، نظرا لمجريات الأحداث والقضايا التي تهم المواطنين، وما ساهم في تأثيرها هو ثورة الإتصالات التي استطاعت إيصال المعلومات بشكل فوري، والصورة تلعب دورا في إثارة المشاعر وتوجيه أفكار المتلقين، وهنا تتدخل وسائل الإعلام لتلعب هذا الدور في تركيا، حيث ساهمت خلال محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016 في نقل صور محاولة سيطرة مجموعة من الجيش المسلحين على مبنى التلفزيون الحكومي، واستخدمت وسائل الإعلام لغة خطاب إعلامي، معزز بالعبارات الوطنية والخطاب الوطني الجامع، كما كشفت المغالطات والشائعات المضللة للشعب كلجوء الرئيس أردوغان إلى ألمانيا [1].

وهناك العديد من الصحف والمجلات التي تنشط في مجال الإعلام أهمها:

- المجموعة الإعلامية الأولى:وتضم العديد من الصحف اهمها حريت بوستا/مليت، وطن راديكال.
- المجموعة الإعلامية الثانية:تضم مجموعة تركواز للإعلام وصحف ومجلات أسبوعية أهمها صحيفة صباح ،تقويم، كونايدن.[2]

عرفت تركيا العديد من الصحف بعضها من المعارضة، أهمها صحيفة cumhurietجمهورية التي تأسست سنة 1924 وتنتهج الأفكار الكمالية إضافة إلى صحيفة korkusuz، كما توجد صحف أخرى مثل صحيفة akşam وصحيفة posta و Hakikat . ويظهر دور الإعلام جليا في توجيه السياسة الخارجية من خلال قضية الحرب على العراق سنة 2003 حيث أظهر الرأي العام التركي معارضة شديدة للحرب، مادفع الحكومة التركية الإمتناع عن التورط في المشاركة.

ومن أهم مؤسسات الإعلام مجلس الصحافة التركيالذي تأسس سنة 1986 يسعى إلى تحرير الصحافة من القيود،كما أنه يساهم في تعبئة الرأي العام.

ثانيا:المحددات الإقتصادية

كانت تركيا على مرور عدة سنوات تحاول تطوير إقتصادها تماشيا مع مايقتضيه السوق، إدراكا منها لأهمية هذا العامل في إيجاد مكانة، ولعب دور على المستوى الإقليمي أو الدولي، وتاريخيا إختلفت الرؤية والمقاربة الإقتصادية لتركيا حسب وجهة نظر النخبة الحاكمة، حيث اعتمدت الدولة العثمانية على نظام التيمار والإقطاع الإقتصادي

[1] .عبد الكريم علي الدبيسي، إبراهيم فؤاد خصاونة، محمد أحمد أوزدسير، **"دور وسائل الإعلام التركية في تشكيل إتجاهات الرأي العام التركي نحو محاولة إنقلاب 15 تموز 2016"**، مجلة الباحث الإعلامي، ع. 52، (سبتمبر 2021)، ص.28.

[2]. Mohammed Alrmizan, **"The Historical Development of the Turkish Press: From its Beginning to the Present Day"**, Dirasat, No 46,(May 2019), P. 34.

والريع، في حين ارتكزت الجمهورية التركية في مراحلها الأولى على الصناعة المتوسطة والحرفية والقليل من الصناعات الثقيلة، أما بعد 2002 وفي مرحلة حزب العدالة والتنمية فكانت تطمح للمزيد من النجاحات وتطوير جميع أنواع الصناعات واكتساح الأسواق العالمية، ورؤية الحزب كانت مبنية على أساس إمتلاك العديد من الإمكانيات التي تؤهلها للريادة العالمية والدخول في منظمات إقتصادية والتحكم في الموارد الإقتصادية، مع تطوير الصناعات الدفاعية خاصة مع الإمكانيات الموجودة والمتمثلة في: غناها بالموارد الطبيعية، الطبيعة البشرية الشابة والطامحة، التنوع الثقافي والتاريخي والماضي العريق، الموقع الجيواستراتيجي في المنطقة، قدوة تركيا على تخطي الصعاب وهذا ثابت تاريخيا، المميزات السياحية للدولة.[1]

وقد شهد الإقتصاد التركي في ستينات وسبعينات القرن الماضي ركودا إقتصاديا، بسبب تقلبات سوق النفط من جهة وعدم الإستقرار الداخلي من جهة أخرى، وحاولت النهوض باقتصادها حيث أسست هيئة تخطيط التنمية التركية DPTسنة 1960ومهمتها الإشراف على الخطط الخماسية، وكانت أولى الخطط من الفترة(1963_1968) وخطة التنمية الثانية من (1968_ 1972) والثالثة(1972_1977) [2] والتي كانت تهدف مجملها إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة مع رفع معدل السلع والخدمات والتقليل من الواردات وتحفيز القطاع الخاص.

كل هذه الخطط لم تكن كافية حيث تبعها إصلاح إقتصادي في الثمانينات لمواكبة إقتصاد السوق، وذلك بإدخال تغييرات هيكلية أهمها مراجعة السياسة النقدية وذلك باتخاذ عدة إجراءات أهمها تحديد أسعار الفائدة حيث سمح للبنوك التجارية بتحديد الأسعار والإتفاق عليها، مع إصلاح النظام المصرفي واتحاد سياسة مالية تهدف إلى خفض عجز الميزانية مع اتخاذ إجراءات التحرير التجاري والإعتماد على الخوصصة [3]، مابين سنتي 2001 و 2002 بلغت الخسائر المعلنة لشركات الكهرباء (TEAS , TETTAS, EUAS, TEIAS, TEDAS) على سبيل المثال لا الحصر حوالي مليار دولار، وفي سنة 2002 حقق القطاع أرباحا بلغت 100 مليون [4]. وهذا إن دل على شيئ إنما يدل على المجهودات التي بذلتها حكومة حزب العدالة والتنمية المبنية على مقاربة إقتصادية تحاول إنتشال تركيا من أزماتها وتحسين إقتصادها.

وتأسيا على ذلك، سنة 2002 كانت البداية لنهاية الأزمات الإقتصادية الخانقة وما صاحبها من عدم إستقرار إقتصادي، حيث عملت حكومةحزب العدالة والتنمية على اتخاذ خطوات عملية لمواكبة ركب الدول الإقتصادية

---

[1]. محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية**،(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، ط.1، ص.117.

[2]. أحمد فاروق عباس محمد، "**دور العامل الخارجي في نجاح الإقتصاد التركي بعد 2002**"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، (أكتوبر2023)، ص.49.

[3]. بوخرص عبد الحفيظ، **زواق الحواس، "دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الإقتصادي في تركيا"**، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، م.3، ع.5، (جوان2018)، ص.69.

[4].Caroline Van Rijckeghem, **TURKISH Debt 1990_2002 How Did We Get Here?**, Ekonomik Ve Sosyal Etüdler Vakfi, Istanbul, (December 2004), p.27.

وأتت هذه الخطوات أُكلها، والدليل الإنجازات التي قامت بها سواءا في المجال الزراعي أو الصناعي أو التجاري والخدماتي.

فمن الناحية الزراعية تم تطوير القطاع وإدخال تقنيات حديثة علمية مع الإهتمام بالفلاحين والإعتماد على نظام التأمين في حالة الكوارث الطبيعية، كما تم تأسيس بورصات للسلع في المناطق الغنية بالإنتاج الزراعي، ودعم الفلاحين بقروض تشجيعا لهم لأداء أحسن، حيث وصل عدد المستفيدين من القروض الزراعية مليون و156 وذلك سنة 2010 بعد أن كانت لا تتجاوز 550 ألف سنة 2002 [1].

وحسب إحصائيات 2021 إحتلت تركيا المرتبة الأولى أوربيا والسابعة عالميا في الإنتاج الزراعي، وهذا ما أقلق الدول الأوربية، وتعد تركيا مصدرا مهما للسلع الزراعية في الأسواق العالمية، إذ بلغت صادراتها الزراعية بنحو 12,7 مليار دولار أمريكي سنة 2010[2]، كماتتميز بإنتاجها الزراعي المتنوع، ومن أهم منتجاتها: الخضر، الفواكه، التوابل، البندق،الكرز، التين، المشمش، دقيق القمح، المعكرونة، الشاي.

بالنسبة للصناعة فالقطاع عرف تطورا ملحوظا منذ 2002 خاصة الصناعات الدفاعية، وأهم صادرات تركيا عموما: المنسوجات والملابس، قطاع الآلات وقطع الغيار، حيث بلغت الصادرات من جانفي إلى ماي 2021 في قطاع الآلات والمعدات والأجهزة حوالي 8.5 مليار دولار أمريكي، و5,4 مليار دولار في قطاع الصلب إضافة إلى مواد ومعادن كالنحاس والحديد والزئبق والأجهزة الإلكترونية والمجوهرات ومواد البناء والأثاث، الزيوت المعدنية، وبالنسبة للصادرات وصلت سنة 2020 إلى 169 مليار دولار [3].

في نفس السياق بالنسبة للواردات بلغت 219 مليار دولار لنفس السنة وأهم وارداتهاالمحروقات، فهي تستورد سنويا مابين 45 و53 مليار متر مكعب من الغاز وهي من الدول التي تستهلك بكثرة موارد الطاقة،[4] بالنسبة للإستثمار إنخفضت قيمة الإستثمارات لبعض دول الخليج العربي كالسعودية والإمارات وارتفعت من جانب قطر، كما انخفض الإستثمار الأجنبي، و السبب في طبيعة العلاقات بين تركيا وهذه الدول، بالإضافة إلى محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016 وعدم الإستقرار الإقتصادي بتركيا.

بالنسبة للديون الخارجية وخلال خمس سنوات، بعد محاولة الإنقلاب الفاشل لسنة 2016 والعلاقات المتردية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الخليج وجائحة كورونا، بلغت قيمة الديون سنة 2021 ب 56.8 مليار دولار ماتسبب في ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة الليرة التركية وخسارتها 40% من قيمتها أمام الدولار واليورو وتم تسجيل

---

[1]. محمد زاهد جول، **مرجع سبق ذكره**، ص.137.

[2]. OECD, **Evaluation of Agricultural Policy Reforms in Turkey**, Paris, 2011, p.17.

[3]. مصطفى الوهيب، حسن الشاغل، **كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات الإقتصاد التركي بين عامي 2015_2020**، مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، اسطنبول، (فيفري 2022)، ص.23.

[4]. نفس المرجع، ص.24.

عجز في ميزانيات الشركات [1]. هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع في نسب البطالة، وحسب بيانات معهد الإحصاء التركي فإن معدل البطالة بلغ سنة 2019 بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة ب 22.2%[2].

ومن أهم المشاريع الإستراتيجية في الإقتصاد والبنية التحتية بين 2015_ 2020 هي:

_ صناعة السيارات الكهربائيةTOGG : تم بناء المصنع سنة2020، وسعى الرئيس رجب طيب أردوغان إلى جعل شركة صناعة السيارات فخرا للوطن، حيث تمإطلاق سيارة من طراز T10X في مارس 2023 قبل الإنتخابات الرئاسية، ووفقا لبيانات جمعية موزعي السيارات التركية تم بيع 19583 مركبة سنة 2023[3].

_ مطار اسطنبول الجديد :ويقع في منطقة أرناؤوط كوي ويعد من أكبر المطارات في العالم.

_ جسر جناق قلعة Çanakkale 1915 ، وهو من أحدث الجسور المعلقة يقع بالقرب من مدينة Çanakkale الذي يبلغ إرتفاع أبراجه318 مترا أي أعلى من برج إيفل البالغ ارتفاعه ب300مترا[4] حيث تم إفتتاح الجسر في 18 مارس 2022.

وقطعت تركيا أشواطا طويلة في مجال المشاريع الضخمة، ففي سنة 2013 تم بدء العمل بجسر البوسفور الثالث أوكما يسمى بجسر سليم الأول[5]، وافتتاح نفق أوراسيا الذي يربط الشطر الآسيوي والأوربي .

في مجال الصناعات الدوائية حققت تركيا قفزة نوعية، حيث بلغت صادراتها سنة 2016ب 874,3 مليون دولار أمريكي وارتفع إلى 909,8 مليون دولار أمريكي سنة 2017 [6]، وفي ما يخص الإتصالات تملك تركيا شركات إتصال بجودة عالية، أهمها Turkcell تركسل وهي شركة الإتصالات التركية الوحيدة ضمن بورصة نيويورك ولها استثمارات في الخارج، وتعمل في 04 دول هي: تركيا، أوكرانيا، بيلاروسيا، شمال قبرص، تتميز بخدماتها المتطورة التي يصل تدفق الأنترنت بها إلى 10 جيجابايت في الثانية من الألياف[7].

---

[1]. نفس المرجع، ص.30.

[2].Pinedo Caro, **Youth employment in Turkey: Structural challenges and impact of the pandemic on Turkish and Syrian youth,** International Labour Organization,(May 2022), P.8.

[3] .Matihieu Rabechault, Anne Chaon, **Turkey Bets on TOGG Give its Car Industry Electric Edge**, Available at : https://techxplore.com/news/2024_05_turkey_togg_car_industry_electric.html, Accessed on :14/07/2024.

[4]. عدنان عبد الرزاق، **جناق قلعة تركيا 1915 تركيا تبني أطول جسر معلق في العالم**، يومية العربي الجديد، ع. 2626، بتاريخ 2021/11/09 ،لندن ص32.

[5]. سعود وسيلة، فرحات عباس، " **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا"**، البشائر الإقتصادية، م.4، ع.01، (ماي 2018)، ص .214.

[6]. ا لجمهورية التركية وزارة التجارة، **صناعة الأدوية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.trade.gov.tr/data/5b8fd73013b8761f041feefa/Pharmaceutical%20Industry، بتاريخ: 2022/01/05.

[7]. Kron Technology**, Kron Transforms and Elevates Security Measures for Turkcell, Turkey's Leading Telco Proviser**,Available at : https//:www.Krontech/com, Accessed Accessed: 13/03/2022.

وحققت تركيا إنجازات عظيمة في مجال الفضاء وصناعة الأقمار الصناعية الذي تم إطلاق أول قمر صناعي سنة 1994 توركسات A1 لتطور بعدها قدراتها في هذا المجال واستطاعت إطلاق القمر الصناعي المحلي توركسات 5B في ديسمبر 2021، للعلم أن تركيا تمتلك العديد من الأقمار الصناعية أهمها توركسات 4B.4A.3A.5B.5A إضافة إلى Türk Sat A6 وهذا أول قمر صناعي محلي تابع لشركة الصناعات الجوية والفضائية التركية "توساش"[4]، وتسعى تركيا إلى تعزيز أمنها القومي من خلال الإعتماد على قدراتها في مجال تكنولوجيات الفضاء والأقمار الصناعية، حيث أصدر أردوغان نهاية 2018 مرسوما رئاسيا يقضي بتأسيس وكالة الفضاء التركية .

في مجال الخدمات وبالنسبة لقطاع السياحة هو الآخر عرف انتعاشا كبيرا منذ 2002، فمن 3,7 % سنة 2015 إلى 4,6% سنة 2019 وتعتبر السياحة من أهم مصادر العملة الصعبة التي تقوي الإقتصاد التركي ،كما يساهم قطاع العقار في النمو الإقتصاد التركي لما يخلقه من فرص عمل، وبالنسبة لقطاع الطيران عرفت تركيا تطورا في هذا المجال ودعمت أسطولها من الطائرات حيث وصل عددها إلى 554طائرة بقيمة واردات 13 مليار دولار سنة 2018[1]

ثالثا: المحدات العسكرية

مايحدد سياسة الدولة الخارجية مجموعة من العوامل التي ترسم توجهاتها ومصالحها وأهدافها، وتعتمد في ذلك على عدة مرتكزات من أهمها العامل الإقتصادي والعسكري، ويعتبر الأول حافز وركيزة للثاني، فالتطور الإقتصادي دعامة للمجال العسكري لاسيما الصناعات الدفاعية .

إن أهمية القدرات العسكرية للدولة بمثابة الأوكسجين للكائن الحي، أو لنقل الجهاز المناعي للدولة الذي يشكل لها خط الدفاع الأول، وتسعى الدول لتقوية قدراتها الدفاعية وصناعتها العسكرية حسب المكانة التي تريد أن تحتلها في النسق الدولي، والخبير الإستراتيجي الأمريكي "بريجنسكي" يؤكد على ذلك بقوله:" أي دولة لاتستطيع أن تبرز بقدراتها العسكرية مالم تتمكن من الإرتقاء إلى مستوى أعلى في التسلسل الهرمي للقوى الدولية [2].

وترتيب الدول ضمن القوى الدولية يتوقف على مدى إمتلاكها لقدرات عسكرية وصناعات دفاعية، فكلما كانت قوية عسكريا كلما ساعدها على الإرتقاء أكثر وجعلها دولة مسموعة، تركيا دائما تحاول إعطاء صورة للعالم عن مدى تقدمها في مجال الصناعات الدفاعية، هذه الأخيرة التي تمكن من إستقلالية القرار والتقليل من التبعية حتى من الحلفاء وهذا حال تركيا التي ترسم إستراتيجيتها الأمنية طبقا لأسس مادية وفكرية أهمها:

---

[1]. مصطفى الوهيب، حسن الشاغل، كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات الإقتصاد التركي بين عامي 2015_2020، **مرجع سبق ذكره**، ص. 20.

[2]. غولز كالاي، **"السياسة الخارجية والصناعات الدفاعية في تركيا"**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، م.3 ،ع.15، (نوفمبر_ ديسمبر2023) ، مركزأورسام لدراسات الشرق الأوسط ، ص.11.

1_ العقيدة العسكرية التركية:

ورثت تركيا أفكار ومبادئ وإديولوجية عسكرية قوية من الإمبراطورية العثمانية ذات التاريخ العريق، لكن ومنذ تأسيس الجمهورية إستأثرت **المؤسسة العسكرية** بجميع مقاليد الحكم وسيطرت إلى درجة أنها غيّبت الديمقراطية وساهمت في حالة الفوضى داخل تركيا وهذا ما أخّر من نهضتها، فالجيش كان يعتبر نفسه صاحب الفضل في إنشاء الجمهورية لذا كان يحاول على الدوام الحفاظ على الكمالية العلمانية ما أدخله في صراع مع القادة السياسيين والمدنيين والدليل الإنقلابات التي شهدتها تركيا وكان هو من ورائها.

فمنذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923 والمؤسسة العسكرية تستأثر بالحياة السياسية، من خلال إحكام سيطرتها عليها لدرجة القضاء على جميع معالم الديمقراطية، ما أثر سلبا على سمعة الدولة إقليميا ودوليا، وعدم تمكنها من الإضطلاع بأدوار تليق بإمكانياتها ومواردها.

بعد 2002 تغيرت قرارات صانع القرار بتغير القيادة الحاكمة، فلم تصبح السلطة حكرا على القادة العسكريين فقط وإنما أصبحت القيادة السياسية هي من تقرر وترسم وتوجه وتعمل على تكليف القيادة العسكرية بتنفيذ التعليمات وتوجيهها لحماية الدولة من أي تهديد داخلي أو خارجي، حيث عرفت العقيدة العسكرية التركية بعض التعديلات أهمها التي أقرّها البرلمان التركي سنة 2013، بتعديل المادة 35 من قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة التركية، حيث أصبح الجيش مكلفا ب :"الدفاع عن الأراضي التركية ضد الأخطار الخارجية، أو التهديدات الإرهابية وتمكين الجيش من الردع والوفاء بمهامه في الخارج بموافقة البرلمان التركي ومساعدته على الحفاظ على السلام الدولي".[1]

حاليا العقيدة العسكرية التركية تقوم على حماية الأمن القومي التركي من أي تهديد داخلي أو خارجي، ولو إضطرت إلى استخدام القوة الصلبة وخيار التدخل لدحض أي خطر، وهذا ماشهدناه من خلال العمليات العسكرية التركية في سوريا لمواجهة تهديد حزب العمال الكردستاني، وعقيدة تركيا التي جاء بها أتاتورك "سلام في الداخل سلام في الخارج" هي من أهم الإستراتيجيات التي ترتكز عليها تركيا كونها دولة تحترم سيادة الدول الأخرى، لكنها ترفض أي تهديد على أراضيها وهذا ما يجعلها تستخدم الخيار العسكري الذي لايتعارض مع مبادئها كون أنها تدافع عن إستقرارها حسب ما يؤكده صناع القرار في تركيا.

[1]. موغه أقنور، **"العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية: التطورات والتحديات الرئيسة"**، مجلة رؤية تركية، ع.4، (ربيع 2014)، ص.103.

من حيث القدرات العسكرية، وفحسب موقع غلوبال فاير باور حاز الجيش تركيا على المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط كأقوى جيش[1] ، والذي مكنه من ذلك المقدرات العسكرية إذ تتشكل القوات العسكرية التركية من 3 أصناف التالية:

2_ القوات الدفاعية:

أ_ القوات البرية:

هي الركيزة الاساسية للجيش التركي حسب وزارة الدفاع التركية، وحسب ما أشار موقع Global Fire Power الموقع العسكري المتخصص في الجيوش والأسلحة، أنه سنة 2019 قدر عدد الأفراد في الجيش التركي 735 ألف عسكري بميزانية دفاع قدرت حسب إحصائيات سنة 2020 بـ8 مليارات و600 مليون دولار [2]، كما أن الجيش يتوزع على 4 مناطق في تركيا.

ب_ القوات البحرية:

إحتلت القوات البحرية التركية المرتبة 20 عالميا، حسب تصنيف غلوبال فاير باور سنة 2021 وهذا التصنيف أساسه القوة، والجاهزية، وكذا المعدات التي يمتلكها قطاع الدفاع الجوي، كما أنها تحتل المرتبة الثانية في الشرق الأوسط، عدد العاملين بسلاح البحرية التركية 48 ألف و 600 عسكري بين مشاة بحرية وقوات خاصة.

تعمل القوات البحرية على ضمان أمن تركيا وحماية سيادتها الإقليمية، والدفاع عن الجرف القاري في الوطن الأزرق وحماية مصالحها في أهم المناطق التي تنشأ بها الصراعات في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط .[3]

ج_ القوات الجوية:

تم تأسيسها سنة 1911 عرفت تحديثا في صناعاتها وأسطولها ، وتعتمد تركيا على القوات الجوية في عملياتها العسكرية خارج حدودها خاصة في سوريا من خلال العمليات العسكرية التي نفذت للقضاء على حزب العمال الكردستاني .

---

[1]. سامية مكي، **ماهي أقوى جيوش الشرق الأوسط؟ تركيا الأولى وإيران الثالثة وإسرائيل الرابعة والسعودية أول قوة خليجية** https://arabic.euronews.com/2023/01/14/global-fire-power-index-2023-str، بتاريخ: 2022/04/20.

[2]. صبا رشيد الحيالي، محمد ياس خضير، **"الدوافع السياسية والعسكرية في التوجه التركي إزاء منطقة المشرق العربي"**، قضايا سياسية، ع. 2، (جويلية 2020)، ص.92.

[3]. مليح يلدز، **"تركيا والتوازن العسكري في شرق المتوسط"**، مجلة رؤية تركية، ع.2/9، (ربيع 2020)، ص.186.

د_قوات الجندرمة:

وهي قوات الدرك وهي جزء من القوات المسلحة التركية التابعة للأركان العامة في القضايا التعليمية والتدريبية.[1]

كما انفصل الدرك التركي عن القيادة التنفيذية للأركان العامة التركية عقب محاولة الظغنقلاب الفاشل سنة 2016.[2]

هـ_أجهزة الإستخبارات التركية:

هي مجموعة من الوكالات الحكومية المتخصصة في جمع المعلومات وتحليلها والتي تتعلق بأمن الدولة، كما أنها تساعد صناع القرار من خلال التحليلات التي تقدمها لجملة التهديدات المحتملة من المعلومات المستقاة على مايلي: [3]

_ تعريف المصلحة الوطنية.

_ إتباع السياسات والإستراتيجيات الامنية المناسبة في الوقت المناسب.

_التأهب لأي طارئ ومحاولة منع أي تهديد من خلال العمليات الوقائية والإستعداد الجيد.

بوصول حزب العدالة والتنمية، تم إجراء تغييرات هامة خاصة في المجال الإجرائي والتقني من خلال إضافة مهام وصلاحيات في السياسات الأمنية تماشيا مع التهديدات الراهنة، كمكافحة الإرهاب والتنسيق بين المؤسسات الأمنية وتأسيس هيكل خاص بحماية النظام العام، حيث أسست مستشارية الأمن والنظام العام (KDGM) التابعة لوزارة الداخلية سنة2010، مع نقل القيادة العامة للأنظمة الإلكترونية (GESKOM) إلى جهاز الإستخبارات الوطنية سنة 2012، وذلك بإدخال التقنيات الحديثة في المجال الإستخباراتي، خاصة مع الإختراق في الفضاء السيبراني الذي جعل من الجمهورية التركية تصدر لأول مرة القانون رقم 5809 سنة 2005 الخاص بقانون الإتصالات الإلكترونية لمكافحة جرائم المعلومات في الفضاء السيبراني[4]، معتبرة أن التهديدات في هذا الفضاء هو تهديد للأمن الوطني، كذلك القانون رقم 3842 الصادر من مجلس الوزراء في 11 جوان 2012 لتطوير البنية التحتية السيبرانية وإنشاء المركز الوطني للتدخل في حوادث الأمن السيبراني والشروع في العمل بتاريخ 23 ماي2013 .[5]

---

[1] . سفيان مخنف، **البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية"دراسة حالة سوريا (2011_2018)**، مجلة مدارات سياسية، اع. 5، (جوان 2018)، ص.28.

[2] . قوات الدرك التركية تنطلق إلى العالمية في العام الجديد، متاح على الموقع الإلكتروني:https:/turkpress .co ، تم الإطلاع بتاريخ:2025/05/05

[3]. Geneva Center For Security Sector Governance, DCAF, **Intelligence,Service:Role and Responsibilities in good security Sector Governance,** Available at: https:/bit,tly/ 3wqffuy , accessed: 28/02/2022

[4]. أرسين جاهموت أوغلو، **"سياسات الإستخبارات والأمن السيبراني في تركيا"**، رؤية تركية، ع. 8/2، (ربيع 2019)، ص. 49.

[5]. نفس المرجع، ص.51 .

وتأسيسا على ذلك، ونظرا لوعي صانع القرار في تركيا بجملة المخاطر التي تهدد دولته ظل يحاول باستمرار العمل على تقوية الجهاز الإستخباراتي خاصة مع محاولة الإنقلاب سنة 2016 التي أكدت باستمرار وجود التهديدات داخل تركيا التي تستدعي الحيطة والحذر.

3_ الصناعات الدفاعية:

كانت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا عقب التدخل العسكري التركي في قبرص سنة 1974 إثر القيام بعملية "سلام قبرص"، لحماية القبارصة الأتراك من التصفية على يد القبارصة اليونان حافزا لتطوير تركيا لصناعاتها الدفاعية وفك التبعية والإرتباط بالغرب والإستقلالية في القرار والفعل.

كانت الإمبراطورية العثمانية تسعى لفرض مكانتها عن طريق التسلح، الذي كان في البداية محليا عبارة عن قنابل وقذائف، وهذا ما جعلها تعاني من الفشل والإستراد، وفي وقت الجمهورية تواصلت عمليات تطوير صناعة الأسلحة بجهد محلي، فتم افتتاح أول مصنع للأسلحة في اسطنبول من قبل "شاكر زومري" سنة 1925، وبعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا نفسها غير قادرة لمواكبة التطور التكنولوجي في الغرب، وكانت تعتمد على الإستراد خاصة من أمريكا لاسيما وأنها إنضمت سنة1952 لحلف الناتو بغرض حماية إقليمها من الخطر السوفياتي، والمخاطر التي كانت تحيط بها سرّع من جهودها في هذا المجال، إضافة إلى إيصال الولايات المتحدة الأمريكية رسالة واضحة إلى تركيا تتمحور حول ضرورة الإعتماد على نفسها وقدراتها في هذا المجال، حيث أرسل الرئيس "ليندون بينز جونسون ""Lindon B . Johnson" برسالة سنة 1964 إلى "عصمت إينونو" رئيس الوزراء التركي آنذاك مفادها أنه إذا رغبت تركيا في لعب دور إقليمي مختلف عن الدور الذي ترسمه لها الولايات المتحدة الامريكية فعليها بالإستثمار في صناعة الدفاع.[1]

والحماية التي يضمنها الناتو لتركيا مقيدة بزمن ومكان معين، أي لاتستطيع تركيا أن تكون حرة في استخدام السلاح في مناطق معينة بالإعتماد على حلفاها في الناتو، دون أن يكون لها استقلال من حيث القدرات العسكرية فهي التي تعطيها هامش للتحرك والتصرف باستقلالية دون الرجوع إلى قدرات الناتو ومساعدته .

مابين 1964 _1985 عرف السلاح البحري تطورا ملحوظا، إذ تم بناء أول سفينة حربية وهي TCG BERK كما تم تأسيس شركة صناعة الفضاء التركية TUSAŞ و ASPILSAN و HAVELSAN ، وبعد حظر الغرب السلاح على تركيا زادت الدافعية والإرادة عند الأتراك والشعور بضرورة إمتلاك وإنتاج أسلحة دفاعية محلية، حيث بدأت الشركات والمستثمرين الأتراك في تطوير الصناعات الدفاعية، وحدث انسجام وتعاون بين القطاع الخاص والعام في

[1]. أفق بال، **الصناعات الدفاعية التركية أسسها ومستقبلها**، "تقرير "، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية"، اسطنبول، (جويلية 2021)، ص.6.

هذا المجال مانتج عنه مشروع F_16 إضافة إلى طائرات التدريب والهلكوبتر والمركبات القتالية المدرعة، لتأتي مرحلة الإنقلاب الفاشل سنة 2016 مازاد من العزيمة والتحدي، لاسيما مع تحركات حزب العمال الكردستاني الذي تم مطاردته بواسطة طائرات الهيلكوبتر "أتاك" . واليوم يتم الحديث عن بيرقدار تي بي2 ومعدات أخرى .

إنّ العوامل الداخلية كمحاولة الإنقلاب الفاشلة، أوالخارجية كفرض العقوبات الأمريكية على تركيا، ومنعها من التزود بالأسلحة، إضافة إلى انتشار قوات داعش وحزب الإتحاد الديمقراطي في سوريا، والمخاطر التي تأتي من طرفهم استوجب قيام تركيا بعمليات في سوريا نتج عنها عقوبات غربية، كوقف توريد بعض الأجزاء المستخدمة في الصناعات العسكرية، إضافة إلى مشكل الطاقة ورحلة التنقيب عنها في شرق المتوسط، مع ضرورة إستعادة مكانة تركيا والإستفادة من التحولات الجارية على النظام الدولي والتموقع داخله، كل ذلك ساهم في التطور الملحوظ في مجال الصناعات الدفاعية. في المجال البرّي تنتج تركيا المدرعات، مركبات القتال،دبابات القتال أهمها KAPLAN و AALTAYMB التي يتم حاليا تصديرها ولها سمعة عالمية، إضافة إلى صناعة الذخائر العسكرية، الصواريخ القاذفات، القنابل، المركبات البرية كمركبة أراما2 المصنعة من قبل شركة أونكار.[1]

وفي المجال الجوي طورت تركيا أسطولها الجوي ومن أهم المنتجات الجوية الدفاعية نجد: طائرات بدون طيار BAYKARTAR TB2 مهمتها الإستطلاع والمراقبة والهجوم المسلح والإستخبارات، حيث تم استخدامها في العمليات العسكرية في سوريا وتم تصديرها إلى أذربيجان ضد القوات الأرمينية في إقليم كاراباخ، طائرات بدون طيار ANKA_S لها خاصية وهي قدرتها على التحرك في ظل الظروف الجوية السيئة مهمتها استخباراتية متطورة جدا يتم التحكم بها عبر الأقمار الصناعية وهي ثورة كبيرة في مجال أنظمة الإتصال، طائرات بدون طيار AKSUNGUR UAV، الصواريخ أهمها صواريخTRG_230[2]، وطائرات مسيرة التي تعد أول نموذج طوّر وسمي يbloka وقام بأول رحلة جوية في ديسمبر 2010 .[3]

كذلك تمتلك تركيا راجمة الصواريخ T_122 SAKARYA التي تعمل بنظام دعم النيران الصاروخي المتعدد الأسطوانات إضافة إلى تطوير أنظمة الدفاع الجوي مثل T_ 300 KASIRGA .

في المجال البحري تطورت الصناعة البحرية العسكرية وظهر ذلك جليا من خلال معداتها منها: سفينة إنزال الدبابة البرمائية TCG Bayraktar، سفينة الهجوم البرمائية TCG Anadolu LHD، سفينة الأبحاث الزلزالية ORUÇ

---

[1]. خالد التركاوي، رشيد حوراني، عبد العظيم المغربل، **الصناعة العسكرية التركية في 2023 الحصاد والآفاق**، "تقرير"، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، اسطنبول (أفريل 2024)، ص.12.

[2]. حسن الشاغل،**كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات تطور الصناعات العسكرية التركية في الفترة بين 2014_2020**، مركز الاناضول لدراسات الشرق الأدنى" أيام"، اسطنبول،(2021)، ص.15.

[3]. أردا مولود أوغلو،سرتاش جان، ألب كوركماز، **التحول العسكري التركي إدلب وليبيا مثالا**، ترجمة فارس جاسم، مركزحرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، اسطنبول، (جوان 2020)، ص.13.

REIS، سفينة الإنقاذ وسحب الغواصات والسفينة الدورية البحرية ،ومن أهم المشاريع التركية المنتجة للسفن الحربية مشروع (MIGEM) [1].

وبالنسبة للشركات التركية الرائدة في مجال الصناعات العسكرية نجد شركة TEI "صناعة الطائرات بدون طيار"، شركة ASELSAN، شركة ROKESTAN المتخصصة في الصواريخ، شركة STM و شركة HAVELSAN و شركة BAYKAR Defence و شركة BMC[2] .

وبخصوص الإتفاقيات وقعت تركيا العديد من الصفقات مع العديد من الدول سواء في إفريقيا أو أوربا أو آسيا ،كما بلغ حجم مبيعات الدفاع والطيران 11 مليار دورلا أمريكي سنة 2000، وارتفع عدد شركات الدفاع التركية من 56 شركة سنة 2002 إلى 1500 شركة سنة 2020، فتركيا اليوم تسعى لتصدير منتجاتها الدفاعية سواءا الأسلحة الدفاعية أو الهجومية بمعايير الناتو وبأسعار مخفضة عن السوق، وهذا ما ساعدها على التصدير وحتى التوظيف ففي سنة2019 بلغت نسبة الإعتماد على الصناعات العسكرية المحلية 70% بعدما كانت 30% سنة 2015.[3]

طموح تركيا في إعتلاء مكانة مميزة، ولعب دور مهم في النظام العالمي لاسيما وأنه كما يراه البعض يتجه إلى التعددية القطبية، جعلها تطور قدراتها الدفاعية عبر استراتيجيتين: أولهما السعي نحو تحقيق الإكتفاء الذاتي وحاليا نجحت تركيا في إنتاج أسلحة محلية، حيث وصلت إلى 157 شركة ومؤسسة في مجال البحث والتطوير الخاصة بالصناعات الدفاعية، كما تم زيادة الإنفاق العسكري، حيث احتلت تركيا المركز الخامس عشر عالميا سنة 2018 بنحو 19 مليار دولار [4]، أما الآستراتيجية الثانية فتمحورت على الشراكة مع الدول في مجال البحث والتطوير نقل التكنولوجيا .

هذه الخطوات التي قطعتها تركيا إنما هي من بين الخطوات العملية التي تسعى من خلالها إثبات دورها واستقلاليتها عن الدول التي تدعمها بالأسلحة، والتي في كل مرة كانت تلقى تهديدات من طرفها وعقوبات كما فعلت أمريكا .

---

[1]. خالد التركاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص.11.
[2]. نفس المرجع، ص.12.
[3]. حسن الشاغل **كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات تطور الصناعات العسكرية التركية في الفترة بين 2014_2020**، **مرجع سبق ذكره**، ص.6.
[4]. نفس المرجع، ص.7.

المطلب الثالث: المقومات الشخصية ودورها في التأثير على السياسة الخارجية التركية

من أكثر الشخصيات التي غيرت من واقع تركيا "رجب طيب أردوغان"، هذه الشخصية الفذّة التي استطاعت بفضل تكوينها ومؤهلاتها القفز بتركيا إلى مصاف الدول التي تلعب دورا في بعض القضايا الإقليمية والدولية والشخصية الثانية التي تسلط الدراسة عليها الضوء هي " أحمد داود أوغلو" الذي استطاعت تركيا بفضل أفكاره بناء قاعدة نظرية وفكرية بعيدا عن العشوائية، مكّنتها من لعب أدوار وإقامة علاقات متعددة بعدما كانت بعيدة عن إقليمها وعمقها الجيوسياسي.

أولا: "رجب طيب أردوغان"

ولد "رجب طيب أردوغان" في 26 فيفري 1954 في مدينة اسطنبول، تخرج من ثانوية إسطنبول للأئمة والخطباء سنة 1973[1]، ليلتحق بعدها إلى مواصلة دراسته الجامعية بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية بجامعة مرمرة، عرف بحبه لكرة القدم سنة 1981، فمن حزب السلامة إلى حزب الرفاه بعد تأسيسه سنة 1983 وتوليه منصب رئيس فرع باي أوغلو باسطنبول ثم حزب الفضيلة بعد حظر حزب الرفاه ، من أهم تجاربه الناجحة رئاسته لبلدية إسطنبول سنة 1994 ومعالجته للعديد من القضايا، أهمها مشكل المياه والنفايات، عرف بحرصه الشديد وتسييره الجيد حيث قام ببناء العديدمن الجسور والأنفاق.

لم تكن المسيرة السياسية للرئيس "رجب طيب أردوغان" سهلة في وجود سيطرة المؤسسة العسكرية آنذاك حيث تم الحكم عليه ب4 أشهر سجن على خلفية إلقاءه قصيدة شعرية، ثم في 3نوفمبر 2002 بعد إجراء إنتخابات وفوز حزب العدالة والتنمية تسلم رئاسة الوزراء بعد رفع الحظر السياسي عليه.

بتاريخ 10 أوت 2014 إنتخب "رجب طيب أردوغان "رئيسا للجمهورية التركية، وأُعيد انتخابه في 24جوان 2018 ثم في 28 ماي 2023 .

تعتبر فترة حكمة من أهم وأعقد الفترات في تاريخ تركيا، عرفت فيه هذه الأخيرة إنجازات هامة وقفزة نوعية داخليا وخارجيا، خاصة في مجال الصناعات الدفاعية، عبر رؤيته البراغماتية من خلال تحالفه مع الشرق والغرب واستمراره في عقد شراكات مع الكيان الإسرائيلي، في نفس الوقت إنتقاده له ودفاعه عن القضية الفلسطينية، مع تقاربه مع بعض دول الجوار ومعاداته لها عندما تغيرت الظروف الإقليمية وشعر بخطر التهديدات،أحدث تغييرا في عقيدة المؤسسة العسكرية من خلال ضبط صلاحياتها وإجراء تعديلات دستورية ثم تغيير النظام من البرلماني إلى الرئاسي، له رؤية فكرية حول مكانة تركيا ودورها إقليميا ودوليا.

[1] . اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.comnec/org تم الإطلاع بتاريخ 2026/04/30.

من حيث السمات الشخصية للرئيس " رجب طيب أردوغان"، فإن جذوره ونشأته الإسلامية المتحضرة ، أثرت على مساره السياسي وظهر ذلك جليا من خلال التغني بالأمجاد العثمانية، وإدراج تعليم اللغة العثمانية أي التركية بالحرف العربي بصورة إلزامية بدءا من العام الدراسي 2016_2017 في المرحلة الثانوية وفق قرار وزارة التربية الرقم 54 بتاريخ 29 جويلية 2016[1] وتحويل آيا صوفيا من كاتدرائية إلى مسجد، وتحويل إسم تركيا بالإنجليزية من TURKEY إلى TÜRKIYE كتعبير عن الحضارة والتاريخ والهوية التركية، لكن دون التخلي عن رغبته في فك الإرتباط بالغرب.

وتأسيسا على ما تم ذكره، فإن "رجب طيب أردوغان" هو شخصية مراوغة تتعامل مع الموقف، حسب ماتقتضيه الضرورة والمصلحة، لذلك أغلب العلاقات التركية تتميز بالشد والجذب، صريح في التعبير عن آراءه إتجاه الغرب خاصة موقفه من دول الإتحاد الأوربي ورفض إنضمام بلده، يتعامل مع مبدأ رابح رابح ولايود أن يكون رئيسا لدولة هامشية، له طموحات في أن تصبح تركيا في مصاف الدول التي تلعب دورا في النظام الدولي المستقبلي، شخصية لاتؤمن بفكرة الصداقة المطلقة ولا العداوة الأبدية عندما تضطره الظروف يتحالف مع الشرق في نفس الوقت الذي يقدم فيها تطميناته للغرب، يحاول قدر المستطاع إشراك دولته في أكبر عدد ممكن من مناطق النفوذ في العالم، لكن بشكل مقنن ولو عسكريا، ولايغير موقفه المندفع نحو حماية أمن وطنه خارج الحدود ولو إنزعجت منه قوى الشرق والغرب، هو شخصية مهادنة مرنة التعامل لكنها تتميز بالإصرار نحو تحقيق الأهداف، لايثق في أي جهة خارجية وداخلية، والدليل إلتحامه مع "فتح الله غولن "ضد المؤسسة العسكرية ثم الإطاحة به عند شعوره بمخططه في السيطرة.

الرئيس التركي الحالي بالرغم من إنتقاد البعض له بالتذبذب في المواقف، إلا أنه إستطاع إحداث نقلة في تاريخ تركيا وإحداث قطيعة مع عدة ظواهر سلبية شوهت تركيا على رأسها تدخل الجيش، له حنكة في تقريب الخصوم ككسب تأييد حزب الحركة القومية المعارض في قبول تعديل نظام الحكم ورفض محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016.

لقد لخّص مؤرخ السياسة الخارجية التركية "قدري غورسيل " شخصية الرئيس التركي الحالي بقوله:" أردوغان رجل سياسي كامل، يحدث له أن يتنبأ بكل تهديد، يقيّم كل موقف من وجهة نظر التعرض للخطر، ليس له خط سياسي واضح، بل غريزة بقاء قوية. في العلوم السياسية، لم يقرأ لأصن تسو ولا ميكافيل، لكنه بالرغم من كل ذلك من أقوى زعماء العالم .....يستخدم أردوغان خطاب السلطة، يحاول إختبار من يواجهه يخطو خطوة إلى الوراء، ليس

[1]. محمد نور الدين، **تاريخ تركيا الحديث سيرة سياسية واجتماعية (1920_202)**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2020)، ص.439.

في اتجاه الإجماع ولكنه يعد نفسه للحصول على المزيد من السلطان، لايرضى بالفشل إطلاقا، يواجه كل أزمة بأزمة أخرى "[1].

ثانيا:"أحمد داوود أوغلو"

من أهم الشخصيات التي ساهمت في رسم السياسة الخارجية التركية بعد 2002، ولد "أحمد داوود أوغلو" في مدينة قو"نيا في 26 فيفيري 1959، هو خريج قسم العلوم السياسية والإقتصاد من كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة بوغاز إيتشي، عمل أستاذا في الجامعة الدولية الإسلامية في ماليزيا سنة 1990، وترأس قسم العلوم السياسية سنة 1993، ثم محاضر في الأكاديمية العسكرية .

من أهم المناصب التي تولاها كبير مستشاري رئيس الوزراء، ثم وزير الخارجية للجمهورية التركية ورئيس وزراء إعتبر مؤلفه العمق الإستراتيجي الأساس النظري للسياسة الخارجية التركية بعد 2002، الذي تضمن مبادئ جديدة وخارطة طريق لضمان دور فعال إقليمي ودولي، من خلال التخلي عن أخطاء الماضي واستغلال الفرص لإعادة إحياء العلاقات مع دول الجوار بانتهاج القوة الناعمة والدبلوماسية والتخلي عن العداء.

حاول "أحمد داوود أوغلو" التركيز على الهوية التركية المبنية على أساس التعدد الثقافي والديني والإنتماء إلى العثمانيين، بتأكيده في أكثر من مناسبة بأنهم أحفاد العثمانيين وهم العثمانيون الجدد وأن تركيا هي دولة لها ميزاتها الخاصة نظرا لموقعها الجيواستراتيجي .

يطلق على "أحمد داوود أوغلو" إسم كسنجر الشرق الأوسط، ويلقب بمهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة، لحنكته وقدرته على التفاوض وصياغة مبادئ وقواعد في السياسة الخارجية التركية، تم العمل بها وأشرف عليها هو شخصيا ميدانيا بتطبيقها.

في ماي 2016 قدّم "أحمد داوود أوغلو" إستقالته من الحكومة ومن الحزب تبعا للنظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية الذي ينص على تولي نفس الشخصية رئاسة الحكومة ورئاسة الحزب، بعد خلافات مع الرئيس أردوغان حول الإنتقال إلى النظام الرئاسي، وفي أكثر من مرة إنتقد وعارض سياسة أردوغان في الإبتعاد عن بعض مبادئ السياسة الخارجية التركية كتصفير المشكلات مع دول الجوار وتوتر العلاقات معها، سنة 2019 أسس حزب المستقبل ، بعد إحالة "أحمد داوود أوغلو" إلى اللجنة التأديبية من طرف اللجنة التنفيذية لحزب العدالة والتنمية بعد توجيهه إنتقادات للرئيس الحالي بانحراف الحزب عن مبادئه.

[1]. غيوم پيرييه، **رجب طيب أردوغان طموح وسلطة**، تعريب أنطوان إ.الهاشم، (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1957)، ص.13.

عموما، إرتبط إسم "أحمد داوود أوغلو" بالتطورات والتحسينات التي عرفتها السياسة الخارجية التركية وبالمبادئ الجديدة لها التي كانت الأساس للإطار الفكري الذي تم تجسيده ميدانيا.

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية كمحدد للسياسة الخارجية التركية

تشكل السياسة الخارجية يرتكز على عوامل داخلية وخارجية، ومن بين هذه الأخيرة المحدد الإقليمي الذي يؤثر في أفعال وردود أفعال تركيا من خلال القضايا المطروحة، والواقع بكل ما يحمله من تحديات، الذي تتفاعل معه تركيا وفقا لعلاقاتها مع جوارها الشرق أوسطي والعربي .

المطلب الأول: تركيا وعلاقاتها مع الدول العربية

علاقة تركيا مع الدول العربية لها خصوصية، فبين من يعتقد بأن الدولة العثمانية كانت ترعى شؤون الدول العربية وأن هذه الأخيرة كانت تحت وصايتها رغبة منها، وبين ناقم عليها معتبرا إياها دولة استعمارية، وحسب "أحمد داوود أوغلو " أن سبب تشرذم الدول العربية هو التناقض الموجود بين الماضي الإستعماري، الذي أفرز الدول العربية وبين أهداف هذه الأخيرة في تحقيق الدولة القومية بزعامة منفردة وتناقض خطاب الوحدة العربية، ومن الأمثلة عن ذلك سوريا التي حاولت في وقت مضى أن تكون مركز ومحور إستراتيجي قومي في الدعوة إلى قيام سوريا الكبرى، تشمل شرق المتوسط وبلاد الشام بما فيها لبنان والأردن وفلسطين واسكندرونة، وهذا ما أدى حسب "أحمد داوود أوغلو "إلى التوتر مع دول وكيانات غير عربية كتركيا والكيان الإسرائيلي، وهذا الأمر ينطبق على العراق الذي ينطلق من فكرة العراق الكبير، الذي يشمل الكويت وبلاد الرافدين وشط العرب وخوزستان الإيرانية، هذه الأفكار أدت إلى المواجهة مع دول عربية وغير عربية في المنطقة وتبني سياسات توسعية كالسياسة السورية إتجاه لبنان والعراق اتجاه الكويت، ونفس الأمر بالنسبة لمصر تجاه السودان. [1]

بالنسبة لعلاقات تركيا مع دول الشرق الأوسط*، وخاصة العربية منها فإنها عرفت تطورا ملحوظا خاصة في عهد حزب العدالة والتنمية ومنذ وصوله إلى السلطة، لاسيما والفراغ الذي كانت تعيشه المنطقة بعد إحتلال العراق سنة 2003، حيث وجدت حكومة " رجب طيب أردوغان" التوقيت مناسب لتطبيق نظرية العمق الإستراتيجي الذي جاء بها "أحمد داوود أوغلو"، واستغلال جميع الفرص لتطوير العلاقات وتحسينها، من خلال الشراكة في المجال الإقتصادي والتنسيق الأمني الذي كان ضروريا لتركيا، حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية توطيد علاقاتها مع الغرب وتأكيد رغبتها في الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي بتحسين علاقاتها مع دول الجوار في المنطقة الشرق أوسطية، مع

---

[1]. أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.347_348.

* مفهوم الشرق الأوسط من المفاهيم الواسعة، وحسب القاموس السياسي فإن هذا المصطلح الجغرافي يطلق على المنطقة التي تضم الدول الآسيوية والافريقية المتجاورة أو القريبة من أوربا المطلة أغلبها على البحر الأبيض المتوسط، وتضم إيران، العراق، الجزيرة العربية، تركيا، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، مصر، ليبيا، أنظر كتاب التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة لفراس محمد أحمد الجحيشي، ص21.

إستغلال الفرص المتاحة للتعاون في مجال الطاقة خاصة بجعل تركيا ممر للطاقة من بحر قزوين عبرها إلى الدول الأوربية، فمنطقة الشرق الأوسط لها أهمية جيواستراتيجية هامة كونها تسيطر على معظم الممرات المائية الهامة في العالم، إضافة إلى غناها بمنافذ ومضايق بحرية مايجعلها بالغة الأهمية، وعبّر عن ذلك الكاتب الألماني "أرنست جاخ" " Ernst Gach قائلا: " إن الحرب تأتي من الشرق، والحرب ستندلع بسبب الشرق، وتحسم في الشرق"[1]، فهناك العديد من مخططات التقسيم التي تستهدف دول الشرق الأوسط العربية منها خاصة.

والملاحظ أن السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية، تغيرت منذ وصول حزب العدالة والتنمية الذي حاول كسب هذه الدول، وتذكيرهم بالروابط المشتركة والدخول في علاقات سياسية واقتصادية مثمرة خاصة في الفترة من 2002_2010، إلى أن ظهرت ثورات الربيع العربي التي أفسدت الود بين الطرفين، والتي إستخدمت بموجبها تركيا القوة الصلبة والتدخل العسكري في سوريا وليبيا، فالثورات العربية أفرزت تغيرات جيوسياسية تجاوزت آثارها دول الجوار التي أثرت على تركيا وعلى موقفها المتباين حول الثورات العربية، ومن أهم الدول العربية ذات الصلة بتركيا هي سوريا.

أولا: تركيا واختبار الثورة السورية

يمكن تحليل العلاقات التركية السورية من خلال أهم القضايا الخلافية بين البلدين التي كانت المحدد لمستقبل العلاقات بينهما، وأثرت بشكل كبير على تداعيات الربيع العربي في سوريا، وتعامل تركيا مع هذه الأزمة .

1_ القضايا الخلافية بين البلدين:

أ_ لواء إسكندرونة

من أهم القضايا الخلافية بين تركيا وسوريا التي رسمت العلاقات بين البلدين لسنوات طويلة هي قضية الإسكندرونة كما تسمى بالتركية "هاتاي"، سوريا تعتبر إسكندرونة إقليما تابعا لها معتمدة في ذلك على عدة إعتبارات منها أن العثمانيون عندما دخلوا سوريا كانت الإسكندرونة جزءا من سوريا التي أبرمت إتفاقية مع فرنسا في 9 سبتمبر 1936، والتي نصت حسب المادة 3 على :" أن يتخذ الطرفان الساميان كل التدابير بقصد أن تنقل إلى الحكومة السورية يوم إنتهاء الإنتداب كل الحقوق والواجبات الناتجة عن جميع المعاهدات والإتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سورية أو باسمها.[2]

[1].زين نور الدين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، (بيروت: دار النهار للنشر ،1971،ص.14.
[2] .حسام النايف، **لواء إسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة**، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2013)، ص.100.

تركيا قامت برفع تظلم لدى عصبة الأمم محتجة على الإتفاق . بتاريخ 30 جويلية 1939 ثم إلحاق " هاتاي" الإسكندرونة سابقا بصفة نهائية لتركيا وهذا ما ساهم في تأجيج العداء بين البلدين.

ب_ قضية المياه:

من القضايا الحساسة بين البلدين قضية المياه التي خلقت أزمة بينهما، ويتعلق الأمر بمياه نهري الدجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا ويصبان في سوريا والعراق، طول نهر الفرات 2300 كم في تركيا و680 كم في سوريا و1200 كم في العراق [1].

سبب الخلاف هو استغلال مياه النهرين وحصة كل بلد، فسوريا تتهم تركيا باستحواذها على الحصة الأكبر وأنه نظرا لإقامة العديد من السدود المائية على منابع النهرين، أدى ذلك إلى التقليل من كميات المياه الواصلة إليها، وأن ذلك أحدث ضررا بأراضيها الزراعية .للعلم أن متوسط كمية المياه المتوفرة لتركيا سنويا حوالي 196 مليار م3، للعلم أنه إضافة إلى هذين النهرين تتوفر تركيا على 26 نهر أهمها : نهر سيمون وجيمون اللذان يصبان في وادي أضنة ونهر بوبوك.

[2]ومن أهم المشاريع التركية مايلي:[3]

_سد كيبان :وهو أول السدود التركيةبطاقة تخزينية مقدرة ب 30,7 مليار م3.

_سد كراكاي.

_ سد أتاتورك وهو أهم سد ضد مشروع الغاب الواقع جنوب الأناضول .

_ مشروع جنوب شرق الأناضول "GAP" بدأ بتنفيذ المشروع في سبعينيات القرن الماضي يشمل العديد من المشاريع والسدود.

_ مشروع أنابيب السلام "مشروع أوزال" فكرة المشروع هي نقل المياه من نهري (سيمون وجيمون) بواسطة أنابيب إلى دول أخرى عن طريق شركة "BROWNAND ROOTS" الأمريكية وبيع المياه التركية لدول الشرق الأوسط للإشارة أن هذا المشروع عارضته دول عربية كونه يمثل ورقة رابحة لإسرئيل وتبعية بعض الدول العربيةلتركيا .

---

[1]. أميره اسماعيل العبيدي، **تركيا ومحيطها الإقليمي (العراق_سوريا _إيران_إسرائيل _ليبيا)**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2019)، ص.30.

[2]. أركان إبراهيم عدوان، **مرجع سبق ذكره**، ص.115.

[3]. نفس المرجع، ص.120.

_ مشروع نقل المياه بالأكياس العائمة " الغير محقق" لم يتم إنجازه لصعوبة تنفيذه،سد بيرجيك، سد قرقاميش، إضافة إلى مشاريع على نهر دجلة أهمها: مشروع دجلة، كيرل كيزه، مشروع باطمان _سلفان، مشروع كرزانذ_ مشروع أليسوذ_مشروع جزره.

إنشاء تركيا لهذه المشاريع والسدود جاء لضمان جملة من الأهداف أهمها تحقيق التنمية الزراعية والصناعية وتحقيق الأمن القومي، حيث تعتقد بأن نهري الدجلة والفرات ليس نهرين دوليين، وإنما مياه عابرة للحدود ولها كامل السيادة في المياه داخل أراضيها وفي تصريح للرئيس "سليمان ديميريل" سنة 1990: " إن مياه الفرات تعود إلى الشعب التركي ولايوجد هناك أي مشكلة دولية، تركيا لاتستطيع أن تستقطع نصيبها من المياه، لا لشيئ إلا لأن هذين البلدين سوريا والعراق يريدان ذلك، إذا كان هذان البلدان يريدان خلق مشكلة دولية فإنهما يستطيعان خلق تلك المشكلة في أي قضية أخرى" .[1]

وتركيا تعتبر مياه النهربين مهمة للتحكم في سياستها الداخلية من خلال كسب الأكراد، وتحسين ظروفهم الإقتصادية جرّاء الإستغلال الأمثل لهذه الأنهار في المشاريع التنموية.

ج_ قضية الأكراد:

سوريا تتّهم تركيا باستخدام المياه كورقة ضغط عليها، لتمنع دعمها لحزب العمال الكردستاني في حين تعتبر تركيا سوريا ملاذا للأكراد، وهي القوة الأساسية المحرضة والمدعمة لحزب العمال الكردستاني وتقدم له التدريب والحماية.[2]

ولذلك وبالرغم من توقيع الطرفين بروتوكولين سنة 1987تضمنا تعهد تركيا بإمداد سوريا تدفق مائي قدره 500 م3 بالثانية ما يعادل 15,75 مليار م3 سنويا، مقابل مطالب أمنية تمثلت في تسليم المطلوبين من حزب العمال الكردستاني المختصر بpkk في حالة ثبوت قيامهم بأفعال تمس الأمن، إضافة إلى إغلاق مكاتبه وطرد زعيمه آنذاك "عبد الله أوجلان " من سوريا مع حذف منطقة الإسكندرونة من الخرائط السورية والكتب المدرسية، إلا أنه سنة 1988 إستأنف حزب العمال الكردستاني نشاطه باستخدام مخيماته بسوريا، ما أدى إلى تهديد "تورغوت أوزال" بقطع المياه عن سوريا في حالة عدم إلتزامها بالإتفاقية الأمنية، ومشكلة تركيا ليس الأكراد كشعب ولكن في الفكر الإنفصالي الذي يقوده حزب pkk وأعماله الإرهابية المهددة لأمن تركيا .

وانطلاقا من ذلك يمكن تقسيم العلاقات بين تركيا وسوريا إلى فترتين: قبل وبعد الربيع العربي.

---

[1]. ناجي علي حرج، **المياه في العلاقات العربية التركية**، في محمد نور الدين(محرر)، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ط. 1 ص.405 .

[2]. جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ط.1، ص.198.

2_العلاقات التركية السورية قبل وبعد الربيع العربي:

أ_ العلاقات الودية من (2002_2010)

توقيع الدولتين لاتفاقية أضنة سنة 1998، كان بداية لفتح صفحة جديدة بين الدولتين والتي تم السماح بموجبها لأنقرة بملاحقة حزب العمال الكردستاني لعمق 5 كلم شمال سوريا بموجب الملحق 4 لاتفاق أضنة، مع توقف سوريا عن مطالبتها بلواء إسكندرونة، واعتبار حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية وطرد "عبد الله أوجلان "من دمشق [1].

طبقت سياسة تصفير المشكلات مع سوريا، حيث تم تطوير العلاقات الإقتصادية والسياسية والأمنية والإجتماعية، على إثرها تم شطب سوريا من قائمة الدول المهددة لتركيا في وثيقة الأمن القومي "الكتاب الأحمر،" كما توالت الزيارات بين البلدين، وتم توقيع العديد من الإتفاقيات أهمها إتفاقية التجارة الحرة سنة 2004 التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2007 وإلغاء التأشيرات في سبتمبر 2009، مع إقتراح منطقة تجارة حرة تضم سوريا ولبنان والأردن. لكن العلاقات الودية لم تدم نظرا لاندلاع الثورات العربية التي هبت رياحها وامتدت لسوريا.

ب_ تأزم العلاقات (2011 _2023):

بحدوث الإنتفاضة السورية في 15 مارس2011 ، إقتصر الموقف التركي في بادئ الأمر على تقديم النصح والإرشاد للنظام السوري، ومطالبته بالقيام بإصلاحات من شأنها ترسيخ الديمقراطية، والإستجابة للمطالب الشعبية، ولكن بمجرد إستخدام النظام السوري سياسة القوة ضد المتظاهرين تغير الموقف التركي، حيث أصدر بيانا بتاريخ 24 أفريل 2011 يدعوا إلى ضبط النفس، لكن سوريا ردّت بأن ذلك شأن داخلي، ليصرح رئيس الوزراء آنذاك "رجب طيب أردوغان" في 21 سبتمبر 2011 بالقول: " إن أنقرة قطعت جميع إتصالاتها بالنظام السوري،" [2]وفي 30 أكتوبر من نفس السنة تم قطع العلاقات التجارية بين البلدين،[3]كما عقدت تركيا عدة مؤتمرات بمشاركة جماعة الإخوان المسلمين السوريين قوبلت بردود أفعال سورية، كسحب قواتها العسكرية من المناطق الشمالية لسوريا والمحاذية للحدود التركية الجنوبية وتركها لحزب العمال الكردستاني، هذا ما أزعج تركيا ودفعها لشن العديد من العمليات العسكرية هي[4]:

---

[1]. Muhittin Çağatay Özdemir, "**Turkey's Syria Policy: Constant Objectives, Shifting Priorities"**, Turkish Journal of Middle Eastern Studies ,Vol. 5, No .2, (November 2018), p. 15.

[2] .نفس المرجع، ص.121.

[3]. صدام إبراهيم خضير العبيدي، **العثمنة الجديدة بين الإنتشار والتقييد**، (عمان: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2022)، ط.1،ص.119 .

[4]. عماد قدورة، **السياسة الخارجية التركية الإتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص.188.

_عملية درع الفرات:

تمت في 24 أوت 2016 نتج عنها سيطرة الجيش التركي على مناطق غرب نهر الفرات، ودامت العملية إلى 31 مارس 2017 حيث استطاعت قوات درع الفرات السيطرة على مدينة طرابلس وريفها كمرحلة أولى ثم على مدينة أخترين ودابق والبابد.

_ عملية غصن الزيتون:

إمتدت من 20 جانفي 2018 إلى 24 مارس2018 بمشاركة 25 ألف من الجيش السوري الحر وهي جماعة سورية تعمل إلى جانب القوات التركية لاستعادة المناطق التي سيطرت عليها وحدات حماية الشعب.

_ عملية نبع السلام:

إنطلقت من 09_23 أكتوبر2019 إمتدت هذه العملية على نحو أربعة آلاف كم2 شمال شرق سوريا، لطرد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ووحدات حماية الشعب بعد إنشاء منطقة آمنة لإعادة اللاجئين السوريين إليها.

_ عملية درع الربيع:

إمتدت من 01 مارس 2020 إلى غاية 05 مارس 2020 جاءت كرد على التصعيد السوري .

ثانيا: تركيا في ليبيا حماية المصالح بالقوة

من أهم الثورات العربية التي عبّرت فيها عن تركيا عن سياستها الخارجية الجديدة الأزمة الليبية، التي إندلعت شرارتها في 17 فيفري 2011، والتي بدأت سلمية ثم تطورت إلى انتفاضة مسلحة أدخلت ليبيا في حالة من الفوضى واللاستقرار لاسيما بتدخل أطراف خارجية مغذّية للصراع بين الأشقاء الليبيين، وبحكم المصالح التركية المعتبرة في ليبيا والتعاملات الإقتصادية بين البلدين التي كانت مهددة بتكالب القوى الكبرى، وتسارع الأحداث في ليبيا قامت تركيا بالتدرج والتنوع في إستخدام أدوات سياستها الخارجية.

في بداية الأزمة إتسم الموقف التركي بالدبلوماسية من خلال الدعوة إلى ضبط النفس، وقيام تركيا بدور الوساطة بين نظام القذافي والمعارضة مبدية رفضها لأي تدخل أجنبي، وهذا ما تسبب في غضب ثوار ليبيا وتظاهرهم أمام قنصلية بنغازي وحرق العلم التركي متهمين تركيا بوقوفها إلى جانب نظام الرئيس" معمر القذافي".[1]

[1]. بلال أوصيف، **"التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الإنفصال في ظل الفشل الدولاتي"** ،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م. 6، ع.1، (جانفي 2021)، ص.1350.

حملت الوساطة التركية خارطة طريق أعلن عنها "رجب طيب أردوغان "في 07 أفريل 2011 تضمنت 3 محاور هي : وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن، تشكيل ممرات إنسانية آمنة لتأمين المساعدات الإنسانية للجميع، ضرورة القيام بشكل مستعجل لعملية تستهدف إلى التحول الديمقراطي الذي يحتوي كل الأطراف

لكن نظرا لتدهور الوضع الأمني داخل ليبيا، أدركت تركيا بأن النظام الليبي ستكون مآلاته كالأنظمة العربية التي شهدت سقوطا الواحدة تلو الأخرى وأن القوى الكبرى ستتكالب على ليبيا لاقتسام الغنيمة.

في ماي 2011 ناشد رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" العقيد "معمر القذافي" للتنحي ومغادرة البلاد لوقف إراقة الدماء وإنقاذ الشعب الليبي قائلا: " إن "العقيد القذافي "تجاهل دعوات التغيير في ليبيا، وفضل سفك الدماء على الإستماع إلى شعبه،.....إن تركيا ستبذل كل مافي وسعها لضمان أن يأخذ الشعب الليبي زمام المبادرة في إقامة نظام أكثر ديمقراطية، وسنتحدث مع المجلس الوطني الإنتقالي المناهض للقذافي"[1]، ولم تلقى المناشدة الآذان الصاغية، حيث إنتشرت الفوضى والعنف داخل ليبيا ما تسبب في فرض مجلس الأمن يوم 26 فيفري 2011 حظرا على بيع الأسلحة لليبيا، مؤكدا على المسؤولية الدولية للحماية مع إدانة العنف واستعمال القوة ضد المدنيين ومسؤولية مجلس الأمن في صون ليبيا والأمن الدوليين، مؤكدا القرار في فقرته 17 إلى تجميد الأصول المالية والموارد الإقتصادية وحظر السفر على المتورطين في النظام السابق،[2] كما أصدر مجلس الأمن في 17مارس 2011 قرار رقم 1973 تضمن فرض حظر الطيران على ليبيا ، مع حظر الأسلحة وتجميد الأصول[3] . وأمام الإنفلات الأمني في ليبيا تحولت تركيا من دور الوسيط إلى دور الفاعل، وبدأت تقدم الدّعم السياسي للمجلس الوطني الإنتقالي بقيادة ""فايز السراج "، ضد قوات الجيش الوطني الشعبي ضد قوات "خليفة حفتر".

لعبت تركيا عدة أدوار في الأزمة الليبية وفق متطلبات كل مرحلة، فمن الوساطة والدعوة إلى ضبط النفس إلى محاولة إقناع" معمرالقذافي" بقبول المطالب الشعبية والتنحي، ثم دعم قرار مجلس الأمن وحلف الناتو إلى التدخل الفعلي العسكري الذي علّلته تركيا وأدرجته في إطار تقديم الخدمات العسكرية، والتعاون الإستخباراتي والمساهمة في إنشاء قوات التدخل السريع[4]، تغير الموقف التركي بدا واضحا فمن رفضها للقصف الجوي الذي قام به حلف الناتو معبرا عن ذلك "رجب طيب أردوغان" قائلا: " إن التدخل العسكري من قبل حلف شمال الأطلسي في ليبيا أو

[1] .Turkey's PM Erdogan Urges Col Muammar Gaddafi to Quit, Available at: https://www.bbc.com/news/world-europe-13265825, Accessed on:12/03/2022.

[2]. حيدر موسى منفي القريشي، **أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية،"دراسة العراق وليبيا أنموذجا"**، (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ط.1، ص.286.

[3] . Orozco Macias, Andrés Fernando, **The Fall of Gaddafi Through CNN and Fox News : The Spectacular Enemy Vision According to Edelman Murray**, Anfora, Vol. 26, No.46, (February 2019), P. 7.

[4]. توفيق بوستي، **التدخل التركي في ليبيا الدوافع والتداعيات**، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، ابريطانيا، (جانفي 2024)، ص.8.

أية دولة أخرى ستنجم عنه آثار عكسية تماما"[1]. حيث قامت تركيا بإغلاق سفارتها في طرابلس في ماي 2011، ثم إعترفت بالمجلس الإنتقالي الليبي كخطوة ممددة للتدخل في ليبيا والذي يرجع لعدة أسباب.

ومن أهم الأسباب التي دفعت تركيا إلى التدخل العسكري في ليبيا هو الدافع الإقتصادي الذي يصب في المصالح التركية التجارية والإقتصادية نظرا لحجم الإستثمارات التركية في ليبيا التي تضررت بفعل الأزمة، حيث بلغت قيمة عقود التجارة التركية قبل اندلاع الأزمة 18 مليار دولار.[2]

كما أن تركيا تحصلت على نصيب وفير من عقود البناء سنة 2010، إستطاعت من خلالها شركات الأعمال التركية بعقد 304 عقد تجاري، كما تمكن المستثمرون الأتراك في ضخ مليارات الدولارات في قطاع البناء،[3] وهذا ماكانت تسعى تركيا لحمايته والحفاظ عليه من الزوال، كما أن من أسباب التواجد العسكري هو حصولها على ممر إلى منطقة الساحل وباقي إفريقيا واستغلال السوق الإفريقية للقيام باستثمارات في مجال البناء والتصدير.[4]

إضافة إلى المضي في تنفيذ السياسة البحرية، وإنجاح إستراتيجية الوطن الأزرق من خلال محاولة التواجد والنفوذ على مصادرالطاقة في شرق المتوسط، ولتحقيق ذلك وقعت تركيا إتفاقيتي تفاهم تتعلقان بالتعاون الأمني والعسكري بينها وليبيا، مع تحديد مناطق الصلاحية البحرية وفق القانون الدولي لحماية حقوق البلدين في 27 نوفمبر 2019 الهدف من الإتفاقية هو ترسيم الحدود البحرية الإقتصادية بين البلدين في البحر المتوسط، وتوسيع المناطق البحرية الإقتصادية بين البلدين في البحر المتوسط، وتوسيع المناطق البحرية الإقتصادية الخالصة والوصول إلى أعالي البحار والتنقيب عن مصادر الطاقة. [5]

من أهم دوافع تركيا من هذه الإتفاقية تقليص النفوذ الغربي في شرق المتوسط، الذي تتنافس عليه قوى إقتصادية ودولية خاصة مع ظهور تحالفات إقليمية ودولية، كالشراكة بين إسرائيل واليونان وقبرص ومصر ضمن منتدى غاز شرق المتوسط الذي استفز الطرف التركي واستبعدها في الإستفادة من هذه الموارد، ما أدى إلى توثيق تركيا بشكل قانوني حقها في الإستغلال عبر هذه الإتفاقية تجنبا لأي عقوبات محتملة من الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.[6]

---

[1]. **الموقف التركي من الثورة الليبية،" تقدير موقف"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (مارس 2011)، ص.3.

[2]. Engin Yusel ,Turey's Approach to Proxy War in The Middle East and North Africa,Siteweb https:// :www.security and defence P .L /13091660975

[3]. **تصاعد الدور التركي في ليبيا،الأسباب والخلفيات وردات الفعل** "تقدير موقف"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، (جانفي 2020)، ص.1.

[4]. Jalel Harchaoui, **"Why Turkey Intervened in Lybia",** Foreign Policy Research Institute, Istanbul, (December 2020), P.7 .

[5]. عماد قدورة ، السياسة الخارجية التركية الإتجاهات ، التحالفات المرنة، سياسة القوة، **مرجع سبق ذكره**، ص.197.

[6]. نفس المرجع، ص.197.

وسيطرة تركيا على مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي حسب الفكر الإستراتيجي التركي سيمكّنها من مساومة أطراف عديدة أهمها الإتحاد الأوربي واستخدامه كورقة ضغط بشأن الإنضمام، إضافة إلى تأمين نصيبها من الطاقة خاصة وأن إجمالي واردات تركيا بلغ 4,42 مليون تيرا جول سنة 2019، وبمعدل إستيراد مقدر ب 73.80% سنة 2018[1].

للإشارة أنه تم المصادقة على مذكرة التفاهم المتعلقة بترسيم صلاحيات المساحات البحرية من طرف البرلمان التركي (مجلس الأمة التركي الكبير) بتاريخ 05ديسمبر 2019 وتم التصديق على مذكرة التعاون الأمني والعسكري بتاريخ 21 ديسمبر 2019 [2]، وبفضل مذكرة تفاهم ترسيم حدود صلاحيات المساحات البحرية في شرقي المتوسط وخلال ما أعلنته تركيا للأمم المتحدة بخصوص جنوب غرب الجرف القاري تم تحديد خط بمسافة 18.6 ميلا بحريا. [3]وأهمية هذه الإتفاقية لتركيا هي:

_ التأكيد على حقوق تركيا بترسيم الحدود على أساس الحق والعدالة.

_ عدم إنشاء الجرف القاري والمناطق الإقتصادية الخالصة للجزر بشكل آلي .

_ الأخذ بعين الإعتبار طول الجبهات.

توقيع إتفاقية ترسيم الحدود كانت فرصة ذهبية لتركيا للحصول على الطاقة بشكل موثق، الخطوة الثانية التي قامت بها تركيا هي توقيع مذكرة التفاهم حول التعاون الأمني والعسكري بنفس تاريخ مذكرة تفاهم ترسيم الحدود هذه الإتفاقية شملت التدريب العسكري، مكافحة الإرهاب، الهجرة غير شرعية، نقل الخبرات واللوجستيات الخرائط التخطيط العسكري، بعد تقديم الوفاق طلب رسمي إلى تركيا للحصول على دعم عسكري والذي لقى رد إيجابي منها بعد موافقة البرلمان التركي في 02 جانفي 2020 والسماح بإرسال جنود إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق[4].

أظهرت الإتفاقية العسكرية والأمنية التي وقعتها تركيا مع ليبيا، التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية من خلال إستخدام القوة العسكرية خارج حدودها وفي دولة واقعة في قارة إفريقيا، تجسيدا لرؤيتها الجديدة ودورها الذي تعمل على تنفيذه وفق إستراتيجيات ميدانية مبنية على أسس نظرية، مستخدمة الأسلوب الدبلوماسي والقانوني والعسكري لحماية المصالح الإقتصادية منافسةً لقوى إقليمية ودولية مفتكة لنصيبٍ في شرق المتوسط من

---

[1] .Banu Erkök, Yasin Kütük, "**Dependency On Imported Energy in Turkey: Input_ Output Analysis"**, Marmara Üniversitesi Iktisadi ve Idari Bilimler Dergisi, Cilt. 45, Sayı.1, (Haziran 2023), p. 51.

[2]. **خطوة إستراتيجية في معادلة شرقي المتوسط مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا**، منشورات إدارة الإتصال لرئاسة الجمهورية التركية 2020، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.iletisim.gov.tr/images/uploads/dosyalar/Libya_AR.pdf ، بتاريخ: 2023/11/32.

[3].نفس المرجع، ص.34.

[4] . Idir Lika , **Vortex of Conflict The Evolving Dynamics of Turkey's In volvement in Lybia,** Seta Analysis (Auguest 2020), No.66, p. 9.

الطاقة، وتهدف الإتفاقية البحرية إلى تعظيم مجال نفوذ تركيا في شرق البحرالأبيض المتوسط، ومنع بناء خط أنابيب الغاز دون إذنها[1]، وبالنسبة للحكومة الشرعية في ليبيا فإنها بفضل الدعم العسكري التركي إستطاعت خلق توازن عسكري وسياسي في مواجهة قوات حفتر والأطراف الإقليمية والدولية المساندة له .[2]

تواجد تركيا بليبيا جاء تجسيدا لنظرية العمق الإستراتيجي، وعملا بمقولة " أحمد داوود أوغلو :"يتوجب على تركيا إبداء الإهتمام بتعزيز تأثيرها الدولي والإهتمام بمناطق المنافسة الإقتصادية والسياسية الدولية، كما يجب تجديد روح السياسة الخارجية من أجل الإنفتاح على إفريقيا والتركيز على المجالات الثقافية والإقتصادية في المراحل الأولى، [3]التدخل العسكري التركي في ليبيا نتج عنه ردود افعال إقليمية ودولية وضّحت أبعاد السياسة الخارجية التركي في هذه المسألة:

بالنسبة للأمم المتحدة عبّر الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش""Antonio Guterres" في تقريره في سبتمبر 2013 الذي أكد بأن تضارب المصالح بين القوى السياسية الخارجية والإقليمية يشكل عقبة أمام عمل المؤسسات الإنتقالية وعمل بعثة الأمم المتحدة وتعطيل خطط عملها للإنتقال الديمقراطي وحل الأزمة الداخلية[4] مؤكدا على تطبيق القرار رقم 2009 الصادر سنة 2011 في فقرته 13 "ب "الذي ينص على أنه:"يجب إخطار اللجنة بتوريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعتاد ذات الصلة، وبيعها ونقلها إلى ليبيا التي تجلب إليها مؤقتا ويكون إستخدامها مقصورا على موظفي الأمم المتحدة وممثلي وسائط الإعلام والعاملين في المجال الإنساني والإنمائي.[5]

فرنسا أبدت رفضها القاطع للتدخل التركي في ليبيا خوفا على مصالحها في إفريقيا، وعبّر عن ذلك وزير خارجيتها "جان إيف لودريان"" Jean Yves Le Drian" في جوان 2020 قائلا:"إن موقف تركيا يشكل خطراعلينا وهو خطر إستراتيجي غير مقبول"[6]، فالموقف الفرنسي كان مشابها للموقف الأوربي الرافض لتدخل تركيا دون الإعتراف بالإتفاقية الإقتصادية والأمنية .

وفي ذات السياق، بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية إنسحبت سنة 2012 بعد مقتل سفيرها "كريستوفر ستيفنز""Christopher Stevens"، وتم تسجيل تراجعها رغم أنها شاركت في إسقاط الرئيس" معمر القذافي" ودعت

---

[1]. جنكيز تشاندار، **"مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط"**، ترجمة أنيس محسن، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع.124، (خريف 2020)، ص.22.

[2]. **التداعيات القانونية والإقليمية والدولية للمذكرة البحرية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا**، مركز الإمارات للدراسات، الإمارات العربية المتحدة، (ديسمبر2019)، ص.3.

[3]. أحمد داود أوغلو، العمق الإشتراتيجي ، مرجع سبق ذكره، ص234

[4]. أحمد مصطفى فتحي، **"دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا : النجاحات والإخفاقات"**، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، م.16، ع.15، (جويلية 2022à، ص.418.

[5].أحمد القرني، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية "التداعيات السياسية والأمنية "**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، طهران، (جانفي 2021)، ص.15.

[6]. عماد قدورة ، السياسة الخارجية التركية الإتجاهات ، التحالفات المرنة، سياسة القوة، **مرجع سبق ذكره**، ص.215.

الأطراف الدولية الإنسحاب وعدم الإنخراط، نظرا لتضارب مصالح العديد من الدول هناك، وبالنسبة للتواجد التركي في ليبيا مادام أنه يعارض الموقف الروسي فهي لا تبدي إمتعاضا منه .

أما روسيا فهي تدعم قوات "خليفة حفتر "وهي بذلك تتعارض مع تركيا في ليبيا، وبالرغم من إختلاف القوّتين الروسية والتركية في دعمهما لطرفي النزاع في ليبيا، إلا أنهما ليس في مصلحتهما أن تتواجها بشكل مباشر وبإمكانهما الوصول إلى إتفاق لتقاسم النفوذ، تركيا تدعم ليبيا عسكريا وروسيا كذلك ترسل قوات فاغنر في ليبيا لتحقيق مصالحها، وهذا ما دفع الرئيس" رجب طيب أردوغان" إلى إتهام موسكو بإدارة الحرب في ليبيا على أعلى مستوى وإرسالها 2500 من المرتزقة الروس فاغنر وهذا ما نفته موسكو[1]، هدف روسيا في سوريا هو الدخول إلى إفريقيا والحصول على المنغنيز و البوكسيت والكروم وهي معادن مهمة للصناعة الروسية .

وفي نفس السياق، وبالنسبة لمصر ، السعودية والإمارات فهم من داعمي قوات "خليفة حفتر " وتريد بذلك قطع الطريق أمام تركيا وعدم تمكينها من لعب دور فعال في ليبيا وحرمانها من أي إمتيازات في الشرق المتوسط باعتبارها دول أعضاء في منتدى الغاز في شرق المتوسط الذي تتعرض فيه تركيا للتهميش.

ثالثا: تركيا ومصر علاقات الشد والجذب

الكثير من المصريين من يتذمرون من مرحلة وجود العثمانيين بمصر، ويعتبرونها من أسوء المراحل التي مرت بها مصر متهمين الدولة العثمانية بأنها نقلت الحرفيين والفنانين والأطباء والعلماء بالقوة من القاهرة إلى اسطنبول[2] لذلك تتعامل مصر مع أنقرة بحذر شديد كون أن الدولتين تتنافسان جيوسياسيا على زعامة منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم الذي حمل في طيات برامجه التوجه نحو الشرق، دون التنازل عن العلاقات مع الغرب .

ويمكن تمييز العلاقات التركية المصرية عبر فترتين

1_ مرحلة ماقبل الثورة المصرية من 2002_2010

باعتلاء حزب العدالة والتنمية السلطة سنة 2002 أصبحت تركيا أكثر انخراطا في القضايا الإقليمية والعربية حيث تم التعبير عن التقارب بين البلدين من خلال عقد إتفاقيات، ففي 27 ديسمبر2005 وقعت مصر إتفاقية ثنائية للتجارة الحرة مع تركيا دخلت حيز التنفيذ سنة 2007 لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الدولتين لفترة لا تزيد عن 12

[1]. فاطمة حسين فاضل المفرجي، "**أهمية ليبيا في الإستراتيجية الروسية والتركية وتطورها بعد عام 2011**"، المجلة السياسية والدولية،ع.49، (جانفي 2021)، ص.337.

سنة من تاريخ التصديق، كما وقع البلدان في 16 أفريل 2008 مذكرة تفاهم لتحسين ومواصلةالعلاقات العسكرية والتعاون.[1]

2_ مرحلة مابعد الثورة المصرية من 2011_ 2023

بعد كل الزيارات والإتفاقيات جاءت ثورة يونيو 2011لتعصف بالودّ والتعاون بين البلدين، أين أظهرت تركيا لجماعة الإخوان المسلمين دعمها مع إنتخاب "محمد مرسي" رئيسا للبلاد سنة 2012 إنتعشت العلاقات، وزار الرئيس التركي "عبد الله غول" مصربعد الثورة، وفسره الكثيرون بعودة العثمانية الجديدة، وتعد هذه الزيارة سابقة في العرف الدبلوماسي التركي المألوف كون أن أولى زيارات رئيس الوزراء التركي بعد الفوز في الإنتخابات تكون نحو قبرص التركية ثم أذربيجان، وهذا دلالة على تحول السياسة الخارجية التركية اتجاه دول الشرق الأوسط .[2]

بعد الإطاحة بالرئيس "مرسي" شهدت العلاقات التركية المصرية توترا بعد يونيو2013، واصفة تركيا ماحدث بالإنقلاب عن الديمقراطية ماأدى إلى سوء العلاقة بين البلدين، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي حتى القائم بالأعمال ماأدى إلى تأثر المشاريع التركية في مصر، وفي ذات الإطار طالبت تركيا مجلس الأمن سنة 2013 بفرض عقوبات على النظام المصري في حين قامت مصر بالضغط ضد ترشيح تركيا في مجلس الأمن سنة 2014 [2] .

وبعد تعارض الرؤى في العديد من القضايا من بينها رفض مصر التدخل التركي في ليبيا الذي يضر بمصلحتها عادت العلاقات لمجاريها بين الدولتين، وبدأت بوادر التقارب تظهر مع 2021 بداية من الإتصالات الدبلوماسية التي أعلن عنها "مولود تشاويش أوغلو" في مارس2021، تبعها بعد شهر موافقة البرلمان التركي على إقتراح إنشاء مجموعة صداقة برلمانية وتطورت العلاقات على أعلى مستوى في 2022، بتصافح رئيسي الدولتين في قطر إثر حظور فعاليات إفتتاح كأس العالم، وتضامنت مصر مع تركيا إثر زلزال2023 ثم زيارة وزير الخارجية المصري تركيا بتاريخ 23 فيفري2023، وهي الأولى بعد 10 سنوات، تلاها تبادل التهاني بالنجاح في الإنتخابات في كلا البلدين.[3]

رابعا: العلاقات التركية العراقية

تقوم السياسة الخارجية التركية كما يراها صناع قرارها على حماية الأمن القومي داخل الحدود وخارجه، من خلال الدفاع عن حقوق مواطنيها وهذا ما ينطبق على وجود التركمان في العراق ووجود الأكراد كأقلية في تركيا وسوريا

---

[1]. موريال ميراك، فايسباخ وجمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع، 20149، ص.97.

[2]. برهان كورأوغلو، **العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة:الواقع والطموحات**، مركزالجزيرة للدراسات قطر، (أكتوبر2011)، ص.2.

[3]. محمد مرعي، **العلاقات المصرية التركية،التحديات وآفاق المستقبل 2024**، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، مصر (فيفري 2024)، ص ص.7_8.

كما تتعامل تركيا مع العراق وفق ثوابت، أهمها إبراز دورها في المنطقة، وحماية أمنها ولو تطلب الأمر داخل العراق والتنسيق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، مع التأكيد على رفض ضم كركوك إلى إقليم كردستان لوجود الأقلية التركمانية .

في سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ساد التعاون الإقتصادي بين البلدين توّج بتوقيع إتفاقيات في مجال الصناعة والنقل والري والنفط، لكن بدخول القوات العراقية للكويت سنة 1990 أدانت تركيا العراق وأكدت على القرارات الاممية، وأغلقت أنابيب النفط من كركوك إلى ميناء يومر تاليك على البحر المتوسط بحشد 10 آلاف جندي و5 آلاف احتياط، والسماح للولايات المتحدة الأمريكية بإرسال طائرات إلى القواعد القريبة من الحدود العراقية التركية مثل F15 و F11 وإستخدام قاعدة انجرليك الجوية .

بعد 2002 أول موقف إتخذته الحكومة التركية بمباركة البرلمان، عدم مشاركة أمريكا الهجوم على العراق من الأراضي التركية، وفي مارس 2003 جمعت تركيا تأييد 6دول إقليمية ضمت :مصر، إيران، الأردن، السعودية، سوريا في إطار مبادرة "دول جوار العراق" تمخض عنه توقيع إعلان إسطنبول مضمونه تجنب أي هجوم عسكري على العراق[2] .

من أهم القضايا التي تعكر صفو العلاقات بين البلدين حزب العمال الكردستاني، والمشكلة الكردية وقضية المياه، بالنسبة لحزب العمال الكردستاني المتواجد بالعراق، إضطرت تركيا للقيام بالعديد من العمليات العسكرية بالعراق والتي كانت منذ 1984 ضمن إتفاق المطاردة الحثيثة بين البلدين والتي تسمح لجيوش الدولتين بالتوغل في الأراضي العراقية لمسافة 10 كم 2 لتعقب الإنفصاليين الأكراد، هذا الإتفاق الذي جُمد سنة1988[1] ، بعدها عملت تركيا على التنسيق بين الطرف الأمريكي والعراقي من خلال تشكيل لجنة ثلاثية الأطراف في أفريل 2009 أهم ماجاء في بيانها الختامي هو استخدام جميع الطرق لإنهاء العمل الإرهابي للحزب أوتكوينه تحت إسم آخر مع مواصلة الجهود للقضاء عليه.[2]

قيام حزب العمال الكردستاني بالعديد من العمليات الإرهابية، جعل تركيا تكثف إستخدام القوة الجوية عن طريق الطائرات المسيّرة لملاحقة عناصر الحزب، وأحد الأهداف الرئيسة للجيش التركي هو منع مقاتلي حزب العمال الكردستاني وحسب بيانات **ACLED*** فإن هجمات الحزب إنخفضت ب40% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 [3].

---

[1]. صدام ابراهيم خضير العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص.113.

[2]. محمد طالب حميد، **السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ط.1، ص.143.

***ACLED: هي منظمة مستقلة غير ربحية توفر معلومات حول النزاعات والعنف السياسي وتستخدم بياناتها من طرف المنظمات والصحفيين.**

[3].Sardar Aziz, Erwin Van, Engin Yüksel, **Turkish interventions in its CRU Policy Brief near abroad: The case of the Kurdistan Region of Iraq,** Clingendael Netherlands Institute of International Relations, Netherlands, (March 2022), P.9.

وفي نفس الصدد قامت تركيا بالعديد من العمليات العسكرية في العراق أهما: عملية المخلب 2،المخلب 3،مخلب النسر، مخلب النمر، مخلب النسر2 ومخلب القفل إضافة إلى عملية نسر الشتاء.

وبالنسبة للقضية الكردية فهي ليست أقل تعقيدا من وجود حزب العمال الكردستاني ،كما أن تركيا ترفض ضم كركوك إلى إقليم كردستان تحت سيطرة الأكراد للخوف من مطالبتهم بالإنفصال، أما بالنسبة لقضية المياه وبحكم موقع تركيا فإنها تتحكم في تسيير مياه الدجلة والفرات نظرا لكونهما ينبعان من أراضيها، ومع شح وندرة هذا المورد يطرح المشكل حول هذا العنصر الحيوي.

تتعامل تركيا مع العراق على أساس أحقيتها في مياه النهرين، رافضة إعتبارهما من الأنهر الدولية، واعتبارهما نهران وطنيان، ومشكل توزيع المياه بينهما لايزال قائما، تركيا تستخدم المياه كورقة ضغط في وجود مهددات لأمنها والعراق ترى بأن تركيا مجحفة في حقها وأن مشروع GAT الذي يعتبر أول مشروع تنمية إقليمي في تركيا يخدم مصالح تركيا لاغير، كما أنه يتسبب في حرمانها من حصتها في المياه، وأن هذا أثر سلبا على محصولها الزراعي ماعمّق من أزمة العراق الإقتصادية .

بالرغم من محاولة حكومة حزب العدالة والتنمية الإنفتاح على دول الشرق الأوسط وتوطيد العلاقات، إلا أن وجود بعض القضايا الخلافية التي تمس عمق الأمن التركي حالت دون إستمرار الود بين البلدين، إضافة إلى ثقل الخلافات المتعددة، حدودية، أمنية، عرقية، لكن عموما يبقى الطابع الصراعي هو الغالب على العلاقات بين البلدين.

خامسا:العلاقات التركية الخليجية بين التعاون والصراع

ذكرت بعض المراجع السعودية تاريخ الإمبراطورية العثمانية بالجزيرة العربية، والذي تم وصفه بأنه لم يكن خيرا ،بل كان غزوا[1]، لكن الرواية التركية تتحدث عكس ذلك وعن الإمبراطورية العثمانية في الجزيرة العربية، ودورها في حماية المنطقة وخدمة الحرمين الشريفين وتوحيد المسلمين، من هنا نستطيع فهم العلاقات بين تركيا ودول الخليج العربي، فمع علمنة تركيا تخوفت دول الخليج من النهج العلماني المعادي للإسلام حسب نظرهم، ولم تكن تركيا في تلك الفترة بحاجة لدول الخليج إلى غاية فترة السبعينات، باندلاع أزمة النفط سنة 1973 وتدهور الإقتصاد التركي الذي دفعها إلى توطيد علاقاتها مع دول الخليج، حيث استضافت منظمة المؤتمر الإسلامي تركيا سنة 1976، وتطورت العلاقات إلى أن بلغت الصادرات التركية إلى دول الخليج العربي 4,5 مليار دولار سنة 1981 مقابل 2,9 سنة 1980 [2].

[1].رجب حراز، **الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840_1909**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،1970)، ص.161.
[2]. سعد حقي توفيق، **"السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002_2008"**، مجلة العلوم السياسية، ع. 38_39، (جانفي2009)، ص.7.

فتمتين العلاقات كانت لأسباب إقتصادية، حسب تصريح الرئيس التركي "تورغوت أوزال":" إن إنفتاح تركيا على الدول الخليجية في هذا الوقت جاء لدوافع إقتصادية، كون تلك الدول سوقا إستهلاكية من الدرجة الاولى".[1]

بعد 2002 عرفت العلاقات بين الطرفين تقارب وتعاون مشترك، حيث تضاعفت إستثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في تركيا 9مرات وارتفعت من 1,49 مليار دولار إلى 19,6 مليار دولار [2]إضافة إلى تبادل الزيارات بين صناع القرار أهمها زيارة "رجب طيب أردوغان "الرياض سنة 2005 وتوقيع إتفاق تعاون مع الملك عبد الله لمكافحة الإرهاب أعقبها زيارة تاريخية للملك السعودي برفقة 600شخص لأنقرة في أوت 2006 وهي الأولى منذ 40 عام أثمرت بتوقيع 3 إتفاقيات عسكرية. [3]

كما تم توقيع العديد من الإتفاقيات ومذكرات تفاهم، لكن العلاقات عرفت توترا بسبب حدوث مشكلين وهما ثورات الربيع العربي بسبب دعم تركيا لحركة الإخوان المسلمين، التي تعرف حظرا في دول الخليج ماعدا قطر، ودعم تركيا لقوات الوفاق الوطني في ليبيا، في حين تدعم السعودية والإمارات قوات "خليفة حفتر"، القضية الثانية هي الأزمة الخليجية التي قاطعت فيها الدول الخليجية السعودية والبحرين والإمارات لقطرفي 5جوان 2017، واختراق وكالة الأنباء القطرية في 23 ماي 2017 بحجة تصريحات منسوبة لأمير قطر الذي تم تلفيقها له حسبه، والتي نتج عنها قطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الأخيرة وغلق المجال البري والجوي والبحري، ودعم تركيا لقطر مع إرسال قواتها العسكرية إلى الدوحة في إطار بروتوكول التعاون الدفاعي بين البلدين الذي تم المصادقة عليه في 7_8 جوان 2017، والذي يسمح بنشر قوات مسلحة تركية في الأراضي القطرية ما اعتبرته الدول الخليجية المقاطِعة تهديدا لأمنها بالرغم من التطمينات التركية بأن القاعدة العسكرية في قطر لحماية أمن كل الخليج[4].

تخوف تركيا من توقف الإستثمارات الخليجية دفع بها إلى التقرب أكثر ومحاولة كسب الود، وتجاوز بعض الخلافات مع السعودية كقضية مقتل الصحفي السعودي " هشام خاشقجي"، ورغم سوء العلاقات لفترة من الزمن عادت المياه إلى مجاريها حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين في النصف الأول من سنة2023 ب 3,4 مليار دولار،[5] كما تم توقيع 5 إتفاقيات في مجال الإستثمار والدفاع والصناعة والطاقة مع السعودية، بالإضافة إلى عقدأكبر إتفاقية لتصدير الصناعة الدفاعية والطيرانية بإرسال مركبة هجومية بدون طيار من طرازTIHA ومركبات الدفاع الجويSIHA[6]، وبعد تشنج العلاقات بين الدولتين جراء التدخل التركي في ليبيا ودعم قطر تحسنت بعدها العلاقات

---

[1]. نفس المرجع، ص.8.
[2]. جنى جبور، **مرجع سبق ذكره**، ص. 156.
[3]. نفس المرجع، ص.157.
[4]. محمود الرنتيسي،**" السياسة التركية اتجاه أزمة قطر وجيرانها: جمع القوة المتوسطة بين أدوات القوة الصلبة والناعمة"**، دراسات الشرق الأوسط، م.12، ع.1، (أفريل 2020)، ص.288.
[5]. نفس المرجع، ص.287.
[6]. حسن تاش يتيم، **"بعد التعاون العسكري في العلاقات التركية الخليجية"**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، م. 3 ع.15، (نوفمبر –ديسمبر2023)، ص.16.

أواخر سنة 2021بزيارة ولي عهد أبو ظبي الشيخ" محمد بن زايد آل نهيان"[1] تركيا في 24 نوفمبر 2021، وتوقيع ثلاثة عشر إتفاقية في مجال الدفاع والتجارة والزراعة والتكنولوجيا إثر زيارة الرئيس "رجب طيب أردوغان" للإمارات، كما وقع البلدان في مارس 2023 على إتفاقية إقتصادية تهدف إلى مضاعفة حجم التجارة الثنائية إلى حدود 40 و45 مليار دولار في غضون خمس سنوات إضافة إلى إستمرار التعاون في مجال الصناعات الدفاعية .[2]

بالنسبة للعلاقات التركية القطرية فهي من أحسن العلاقات وتتميز بالثقة والتعاون، تركيا دعمت قطر في أزمتها الخليجية وقطر دعمت تركيا في رفض محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016، وهناك تنسيق أمني بين البلدين سواء في الملف السوري على الصعيد الإنساني والسياسي من خلال تأمين الإستقرار في مناطق اللاجئين وتوفير الخدمات اللوجستية لضمان الأمن [3].

المطلب الثاني:تركيا ودورها في الدائرة الإقليمية الشرق أوسطية غير العربية

في إطار تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي على أرض الواقع، والمبادئ التي جاء بها حزب العدالة والتنمية أهمها مبدأ تصفير المشكلات، عملت تركيا على توطيد علاقاتها مع جيرانها في الشرق الأوسط كدولة إيران والكيان الإسرائيلي الذي سبق وأن اعترفت به سنة 1949، والتعامل في ذلك ببرغماتية أكثر.

أولا:العلاقات التركية الإير انية عقدة النفوذ الإقليمي والزعامة

من أهم الدول الشرق أوسطية وأكثرها ثقلا ونفوذا إيران، التي تربطها علاقات تاريخية مع تركيا، كما تعد منافستها في المنطقة، تاريخيا إتسمت العلاقات بالصراع، والدليل توقيع إتفاقية "قصر شيرين" سنة 1639 التي أنهت حربا بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الصفوية "إيران" .[4]

في مرحلة الحرب الباردة شهدت العلاقات تقارب نتيجة وجود خطر مشترك وهو الإتحاد السوفياتي وتوقيع حلف بغداد سنة 1955واعتراف تركيا بالنظام الإيراني الجديد عقب ثورة 1979، بعد تفكك الإتحاد السوفياتي حاولت كلتا الدولتين ملء الفراغ مع توجس الطرفين من بعضهما، إيران تتهم تركيا بدعم قوات خلق وتركيا تتهمها بدعم حزب العمال الكردستاني،[5] لكن أهم ميزة للعلاقة بين الدولتين هو الطابع البراغماتي، فبالرغم من وجود خلافات لكنهما تلتقيان في عدة نقاط أهمها رفض قيام دولة كردية، كما تتوجس إيران من حزب الحياة الحرة الموجود

---

[1]. Valeria Talbot, **TÜRKIYE IN THE MENA REGION A Foreign Policy Reset**, introduction: Paolo Magri, (Italy: Ledizioni Ledi Publishing, 2023), P.17.

[2] .Gulf Research Center, **Overview: Türkiye - GCC Relations,** (March 2023), P.5.

[3]. مصطفى كوكصو، **العلاقات التركية القطرية .....خيار استراتيجي وشراكة مستدامة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.aljareera.net.cdn.ampproject.org، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/10/02.

[4]. صدام إبراهيم خضير العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص.208.

[5]. عمران عيسى حمود الجبوري، **"العلاقات التركية الإيرانية والمتغيرات في المنطقة العربية بعد عام 2011"**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية م.13، ع.53، (مارس 2016)، ص.258.

على إقليمها المتعاون مع حزب العمال الكردستاني هذا ما استدعى التعاون التركي الإيراني في إطار اللجنة الأمنية المشتركة سنة 1988.

بعد صعود حزب العدالة والتنمية ومحاولة التقرب إلى محيطها، إنتعشت العلاقات بين الدولتين بعد سلسلة من الأحداث أهمها الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003، وموقف تركيا من حرب غزة ثم العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 2006 وموقف تركيا من العدوان الاسرائيلي في منتدى دافوس.

المحدد الإقتصادي حاضر بقوة في العلاقات بين البلدين، فإيران هي ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي بعد روسيا وفي سنة 2006 وصل مستوى التبادل التجاري بين البلدين إلى 6,2مليار دولار، كما تم توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية في جانفي 2014 [1].

وإضافة إلى ما تم ذكره، هناك عدة قضايا تتباين فيها مقاربة البلدين اتجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز، نظرا لاختلاف نفوذ كل دولة في تلك المناطق فنجد أذربيجان وكازاخستان وقزغيزستان وتركمنستان دول ناطقة باللغة التركية لها روابط ثقافية وتاريخية مع تركيا، على عكس بعض الدول كأرمينيا وطاجكستان التي تحتويهما إيران، تركيا تدعم أذربيجان ضد أرمينيا في إقليم كاراباخ خاصة مع غنى هذه الأخيرة بالغاز، أما إيران فتدعم أرمينيا وسمحت لروسيا باستخدام مجالها الجوي لإرسال إمدادات عسكرية إلى يريفان العاصمة الأرمينية.

كذلك في الملف الأذري الأرميني، أذربيجان تختلف مع إيران حول تقاسم الطاقة في بحر قزوين، إضافة إلى تباين المواقف تجاه ثورات الربيع العربي والتعاطي معها في اليمن، سوريا،إذ أن إيران رفضت بشدة الثورة ووصف المرشد الأعلى آية الله خامنائي الإحتجاجات في سورية بأنها نسخة مزيفة للثورات العربية، وأنها من صنع الولايات المتحدة الأمريكية[2]، والسبب هو خوف إيران من منع تدفق السلاح لحزب الله بسبب تردي الاوضاع الأمنية في سوريا وتجنب إنتقال عدوى الثورات، إختلف الموقف التركي والإيراني في كل من اليمن على عكس الثورة في مصر كان فيه تقارب في الرؤى التركية الإيرانية ودعم الثورة ورفض الإنقلاب.

من أهم الملفات التي يمكن التطرق إليها في علاقة البلدين هو المشروع النووي الإيراني، وبالرغم من تخوف تركيا منه إلا أنها صرّحت بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية لأنها لاتريد خسارة إيران كشريك إقتصادي مهم، وفي نفس الوقت تحاول عدم إبداء رأي يناقض أمريكا، لذلك قامت بدور الوساطة واستضافت في أفريل 2007 في أنقرة إجتماعا بين المفوض السامي للإتحاد الأوربي "خافيير سولانا""Javier Solana"، باعتباره مسؤولا عن المفاوضات مع إيران و"علي لاريجاني" كبير مفاوضي إيران وإخطار إيران بوقف برنامجها الخاص بتخصيب

[1]. غراهام فولر، **الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ط.1، ص.156.

اليورانيوم، حيث أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات هي :1696(2006) 1737(2006) و1747(2007 و1803 (2008) و1835 سنة (2008)[1].

وبالرغم من الوساطة التركية إلا أن إيران عبّرت عن إمتعاضها بشأن الوساطة، لكن تم الإتصال إلى إتفاق الإطار النووي الإيراني يوم 2 افريل 2015 بمدينة لوزان السويسرية التي عقدت بين إيران ومجموعة 5+1.

رغبة تركيا في امتلاك إيران مشروع نووي يفتح لها الباب للقيام بنفس الخطوة، ففي سنة 2015 قامت بتشييد وبناء مفاعل نووي لبناء أربع نفاعلات في منطقة أكويو بمرسين بتكلفة حوالي 20 مليار دولار وبقدرة 1200 ميغاواط مع توقيع إتفاق مع الحكومة اليابانية سنة 2014تضمن عملية تخصيب اليورانيوم واستخراج البلوتونيوم [2].

في سنوات 2021 و2022 عرفت العلاقات بين البلدين توترا بسبب عدة أحداث أهمها أزمة الشاحنات وسيطرة أذربيجان على 80% من الأراضي التي كانت تحت السيطرة الأرمينية ماجعلها تتحكم في أجزاء من الطريق التجاري السريع (جوريس _كابان) بين أرمينيا وإيران وفرض أذربيجان رسوم على الشاحنات الإيرانية في سبتمبر 2021، إضافة إلى الإتفاق الثلاثي بين أذربيجان وتركيا وباكستان وقيامهم بمناورات عسكرية سميت ب"الإخوة الثلاثة" في بحر قزوين في الفترة من 12 إلى 23 سبتمبر 2021 ما تسبب في مواجهة بين أذربيجان وإيران وتوتر علاقة هذه الأخيرة مع باكستان خوفا على أمنها القومي [3].

ثانيا:تركيا بين الإعتراف بفلسطين والتعاون مع الكيان الإسرائيلي

تركيزنا في هذا الجزء ليس على فلسطين كدولة عربية شرق أوسطية بل على علاقات تركيا مع الكيان الإسرائيلي كون أن فلسطين هي دولة إسلامية ارتبطت تاريخيا مع تركيا، والإشكال يكمن في علاقات هذه الأخيرة مع الكيان الإسرائيلي، حيث إنتهجت تركيا في علاقتها مع هذا الأخير سياسة مسك العصا من الوسط، محاولة إرضاءه تارة واستهجان مواقفه والتنديد بها تارة أخرى، بداية الإعتراف بالكيان كانت سنة 1949 والأسباب عديدة منها: تواجد اليهود بكثرة في القطاعات الحساسة بتركيا على غرار الإقتصاد والإعلام، مع توجه تركيا الغربي والإبتعاد عن معالم الدين الإسلامي في عهد أتاتورك وبعده، وباعتبار أن مصلحة الكيان تتوافق مع الدول الغربية فإن تركيا حاولت إرضاء الكيان كدليل ملموس لولائها وانتمائها للغرب وأهم الأساب التي دفعت تركيا لإقامة علاقات مع الكيان الإسرائيلي هي:

---

[1]. بيرم سينكايا، **العلاقات الإيرانية التركية بعد الإتفاق النووي (نموذج واقعي للتمايز)**، ترجمة أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، (نوفمبر2017)، ص.11.

[2]. علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته**، "ورقة بحثية"، مركزالجزيرة للدراسات، قطر، (أفريل 2015)، ص.4.

[3].Karim Haider Syed, Imran Khan,**"Azerbaijan-Iran Tension: Implications for Pakistan",** Pakistan Social Sciences Review, Vol. 6, No. 1, (January-March 2022), p.115.

_ ضمان إستمرار الدعم الأمريكي كون علاقة هذه الأخيرة بالكيان كعلاقة الأم للطفل المدلل، ولكي تضمن تركيا دعم أمريكا المادي لها من خلال تلقي القروض والمساعدات والأسلحة والمعلومات.

_ توجه القيادة التركية نحو تعزيز الشراكة مع الغرب: رغبة تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي وانتفاعها من الشراكة والعضوية داخله يدفعها لمواصلة علاقاتها مع الكيان.

_ المخاوف التركية من القضايا التي تمس أمنها مع جيرانها كقضية المياه والأكراد حيث تعتمد على الكيان الإسرائيلي كشريك ضدسوريا وتهديد الكيان لها في أكثر من مرة لإثارة هذه القضايا ضدها.

_ دحض النفوذ الإيراني كقوة لها نفوذ في الشرق الأوسط لها مشروع نووي.

_الإستفادة من الموساد لملاحقة بعض الجماعات المتطرفة التركية، إذ تم القبض على "عبد الله أوجلان" في نيروبي سنة 1999 من طرف السلطات الأمريكية وبدعم استخباراتي موسادي .

هناك مصلحة مشتركة بين الطرفين التركي والاسرائيلي، فالأول يبحث عن أدوار إقليمية ونفوذ ومكاسب مع الدول الغربية، والثاني يبحث عن قبول له من طرف دولة علمانية أغلبية سكانها مسلمون، ولها علاقات مع دول عربية وإسلامية وتطمح أن تكون بوابة نحو دول آسيا الوسطى الغنية بالنفط .

وفي ذات السياق في المجال الإقتصادي عرفت العلاقات الإقتصادية تطورا بين الطرفين، ففي سنة 1958 تم عقد إتفاقية الرمح الثلاثي يضم إسرائيل وتركيا وإيران تمحورت حول تبادل المعلومات الإستخباراتية [1]، وفي 14 مارس1996 تم توقيع إتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين التي دخلت حيز النفاذ في 1997 وتمحورت حول إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية في العديد من القطاعات، حيث جاء ذلك في المادة الأولى من الإتفاقيةوالتي تضمنت الأهداف المرجوة من ذلك والتي تصب في تعزيز التعاون بين الطرفين. [2]

وفي المجال العسكري تحصلت شركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية TMI بمناقصة قيمتها 110 مليون دولار لتدعيم طائرات هلكوبتر تركية تابعة للقوات المسلحة بأنظمة حرب إلكترونية. [3]

---

[1]. سعد رزيج إيدام، **"مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية والمتغيرات الإستراتيجية 2002_2015 "**، المجلة السياسية الدولية، ع.34_35، (ديسمبر2016)، ص.135.

[2].The Republic of Turkey, Turkey_ Israel Free Trade Agreement1996, Available at : https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/2455/download , Accessed on:14/08/2022.

[3]. Eugene Kogan," **Cooperation in The Israel Turkish Defence Industry"** , Middle East Series Conflict Studies Research Center, United Kingdom, (September 2005), p.4.

كما سمحت تركيا باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية، وسمحت للمقاتلات الإسرائيلية بالقيام بطلعات جوية فوق الأجواء التركية مقابل قيام القوات التركية باستخدام قاعدة بقاطيم الإسرائيلية، وهذا في إطار التعاون العسكري ضمن مخرجات الإتفاقية الأمنية العسكرية سنة 1996 .

أبدت إسرائيل تخوفها من صعود حزب العدالة والتنمية، باعتباره حزب إسلامي يدافع عن القيم الإسلامية وينحاز للعرب والقضية الفلسطينية، لكن الحزب قدّم تطمينات بأنه حزب ديمقراطي محافظ وليس إسلامي وأنه لن يتخلى عن المبادى العلمانية والعلاقات مع الكيان الإسرائيلي، كما أجرى رئيس الوزراء التركي سابقا "رجب طيب أردوغان" زيارة إلى إسرائيل وعرض دور الوسيط مع سوريا، مستفيدا من صفقة شراء أسلحة من إسرائيل قيمتها 183 مليون دولار، ليبادله شمعون بيريز سنة 2007 بزيارة إلى تركيا.[1]

ومن أسباب تمسك تركيا بعلاقاتها مع الكيان هو التعاون في مجال الطاقة، حيث ارتفعت صادرات إسرائيل إلى تركيا من 1.56 مليار دولار سنة 2017 إلى 2,33 مليار دولار سنة 2022، في حين زادت الصادرات التركية إلى إسرائيل بمعدل 14.5% من 3,55 مليار دولار سنة 2017 إلى 07 مليار دولار سنة 2022[2]، إضافة إلى وجود مصلحة مشتركة بينهما فإسرائيل تسعى لمنع النفوذ الإيراني في سوريا وتركيا تحاول منع الأكراد من التحالف والإستقلال ،كما أن الطرفان يدعمان أذربيجان هذه الاخيرة الوحيدة التي قد تسمح للكيان باستعمال أراضيها بشكل علني لمواجهة المشروع النووي الإيراني [3] .

منذ الإعتراف التركي بالكيان إلى غاية يومنا هذا، تعرضت العلاقات بين الطرفين للعديد من الشد والجذب وفترات توتر وفتور كان أغلبها بسبب الدفاع التركي عن قضايا الأمة العربية أهمها القضية الفلسطينية ففي سنوات 2006 وبسبب العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان وتحسن العلاقات التركية السورية زاد التوتر بين تركيا والكيان ،كذلك سنة 2008 إثر عملية الرصاص المصبوب الإسرائيلية على غزة والتي استمرت 21 يوم مخلفة 1409 شهيد من بينهم 1172 مدني من ضمنهم 342 طفل،[4]سنة 2009 تواصلت التوترات ظهر من خلال مغادرة رئيس الوزراء أردوغان

---

[1]. وليد عبد الحي، **المنظور العربي لجدلية العلاقات التركية الإسرائيلية 2002_2020**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، (جانفي 2021)، بيروت، ص.7.

[2] .OEC World, Israel_Turkey Trade in 2022, Available at: https://oec.world/en/profile/bilateral-country/isr/partner/tur, Accessed on: 14/05/2023.

[3]. مهند مصطفى ، **من المواجهة إلى المصالحة :العلاقات التركية _الإسرائيلية بعد فوز اردوغان بولاية ثالثة**، مركز الإمارات للسياسات، الإمارات العربية المتحدة، (جانفي2023)، ص. 4.

[4]. NGO, Al Haq, **Operation Cast Lead':** A Statistical Analysis, "Report " ,Available at: https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/2021/04/19/gaza-operation-cast-lead-statistical-analysis-1618814229.pdf, Accessed on:12/10/2023.

سابقا مؤتمؤ دافوس بسويسرا في 29 جانفي 2009، إحتجاجا على الإعتداءات الهمجية للكيان على الشعب الفلسطيني الأعزل، كذلك حادثة سفينة مرمرة سنة 2010 واعتداءات الإسرائيليين عليها سبّب أزمة بين الطرفين.

وبالرغم من توتر العلاقات بين الطرفين إلا أن ردود الفعل الرسمية إقتصرت على سحب السفير التركي أكثر من مرة والمطالبة بالإعتذار وطرد السفير أحيانا، وتجميد بعض الإتفاقيات العسكرية وتخفيض التمثيل الدبلوماسي ،وقيام الكيان في بعض المرات بالإعتذار وفي الكثير من المرات بالضغط والتلويح بملف الأرمن والأكراد كقيامه بدعم أكراد العراق عقب الإستفتاء الذي جرى 2017 وتمكين الأكراد من الإنفصال في حالة مواصلة تركيا تعليق الإتفاقيات

العلاقة بين تركيا والكيان يشوبها الشك ويغلب عليها الطابع البراغماتي، والدليل إدراج شعبة الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) في تقديرها الإستخباراتي لسنة 2020 تركيا ضمن قائمة المنظمات والدول المهددة للأمن القومي الإسرائيلي[1] فهي تصافح تركيا بيد وتمسك السلاح باليد الأخرى .

كما تتعامل إسرائيل مع تركيا بإغراءها أحيانا، كما أشار الكاتب الإسرائيلي " جاي بيشور""Jay Pechore " بأنه: " تم توقيع إتفاق لشراء المياه من تركيا بضعف سعر تحلية المياه لمجرد الحفاظ على العلاقات الإستراتيجية الدافئة مع تركيا ...ويجب أن تعرف تركيا بأنه لايمكنها تعريض جزء من هذه الإنجازات الإستراتيجية للخطر." [2]

الجدير بالملاحظة والتحليل أنه بالرغم من توتر العلاقات بين الطرفين في المجال السياسي إلا أن العلاقات الإقتصادية حافظت لفترات طويلة على مستواها وفي الكثير من الأحيان زادت، فعقب طوفان الأقصى سنة 2023 وبالرغم من تعبير تركيا عن تنديدها وشجبها للأفعال والتصرفات التي يقوم بها الكيان، والإعتراف بأن حماس منظمة غير إرهابية إلا أنها لم تقطع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي .

ومقارنة مع ماقدمت تركيا لإسرائيل، فهي كذلك قدمت مساعدات لفلسطين من خلال منظماتها كمنظمة تيكا (وكالة التعاون والتنسيق الدولية التركية)التي افتتحت لها مكتب في رام الله سنة 2005، ومكتب الهلال الأحمر التركي في غزة والقدس سنة 2009، كما قدمت إدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد) العديد من المساعدات كالغذاء ،وبناء مستشفى الصداقة التركي سنة 2017. [3]

---

[1] .Judah Ari Gross, **In First, Turkey Leader's hostility noted as Challenge in annual intel report**,Available at: https://www.timesofisrael.com/in-first-turkey-included-as-threat-in-idfs-annual-intel-assessment, Accessed on :18/05/2022.

[2]. سعد رزيج أيدام ، **مرجع سبق ذكره**، ص.175.

[3]. سحر بولوت، " **المحاور الرئيسة للسياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية"**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، م.2، ع .5، (مارس، أفريل 2022)، ص.43.

المطلب الثالث: تركيا وجوارها الإقليمي في آسيا الوسطى، القوقازودول البلقان

أولا: تركيا و عقيدة الأخ الأكبر مع دول آسيا الوسطى والقوقاز

لقد ساهم تفكك الإتحاد السوفياتي في تقرب تركيا من الجمهوريات المستقلة عن الإتحاد، وتوسيع نفوذها وعملت جاهدة لتقريبها إليها، ففي سنة 1992 حصلت هذه الجمهوريات على عضوية "مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا" بفضل تركيا [1]وهي من أهم المناطق التي عنيت بالإهتمام من طرف صناع القرار في تركيا منذ 2002، وتبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد بعدما كانت سياستها تخضع للعاطفة وردود الأفعال في فترة الحرب الباردة.

بعد 2002 سعت تركيا إلى تجسيد نظرية العمق الإستراتيجي وتطوير الأفكار التي تحدث عنها" تورغوت أوزال" حيث تم توسيع العلاقات مع دول آسيا الوسطى والقوقاز في جميع المجالات الثقافية كالمنح الدراسية وفتح المدارس والثانويات والإقتصادية، من خلال مشروع خط أنابيب باكو تبليسي جيهان الناقل للبترول الأذربيجاني والكازاخستاني عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي، مع غلق المدارس التابعة لحركة فتح الله غولن التي مارست تركيا ضغوطا على كازاخستان وقيرغيزستان بشأنها وإجبارها على غلق هذه المدارس مع رفض هذه الدول، لما فيه من مساس لسيادتها،[2] حيث تم تحويل هذه المدارس إلى مؤسسة معارف تابعة للدولة التركية سنة 2016 .

الطبيعة الجغرافية للجمهوريات جعلها محل إهتمام دولي وإقليمي، لاسيما وأنها تشكل حاجزا جغرافيا بين روسيا والصين ،كما أن غناها بالموارد الطاقوية زاد من إهتمام تركيا بها، حيث تملك دول آسيا الوسطى 34% من الغاز الطبيعي من الإحتياط العالمي و27 % من النفط [3].

تهتم تركيا بمنطقة آسيا الوسطى ودول القوقاز، لعدة إعتبارات ثقافية واقتصادية وأمنية لذلك توسع حجم الإستثمارات التركية في آسيا الوسطى، حيث ارتفعت الصادرات التركية إلى كازاخستان من 460 مليون دولار سنة 2005 إلى 979 مليون دولار سنة 2020[4] وتحاول تركيا توسيع العلاقات في مجال الأمن والعسكري والدليل تأسيس منظمة وكالات إنفاذ القانون العسكري الأوربية الآسيوية (TAKM) التي تضم تركيا، أذربيجان وقيرغزستان ومنغوليا

---

[1]. ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق ،الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،2020)، ط.1، ص .23 .

[2]. Mohammed Alrmizan, **Turkish Foreign Policy Central ?Asia in The Era Erdoĝan :The convergence of Pan _Turkish ,Pragmatism and Islamism,** King Faisal Center of Research and Islamic Studies, Riyadh (May2022), p.16.

[3]. لؤي ابراهيم، " **التنافس الروسي _ التركي في آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة"**، مجلة جامعة دمشق، م.36، ع.2، (ديسمبر 2020)، ص. 340.

[4]. Azimzhan Khitakhunov, **Trade between Turkey and Central Asia**, Eurasian Research Institute,Available at : https://www.eurasian-research.org/publication/trade-between-turkey-and-central-asia, Accessed on: 23/08/2023.

سنة2013 مهمتها محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في القوقاز وآسيا الوسطى، ويتولى موظفو قوات الدرك التركية مهمة تدريب وحدات إنفاذ القانون في البلدان الأخرى[1].

إقتصاديا تهتم تركيا بتنشيط ممر التجارة والنقل عبر بحر قزوين المعروف باسم الممر الأوسط، الذي يربط أوربا وآسيا عبر آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وهناك حركية معتبرة بين الدول التركية حيث بلغ الناتج الإجمالي المشترك لها 1.5 ترليون دولار وقدر حجم التجارة بينها قرابة 16 مليار دولار[2]، أما ثقافيا تحاول تركيا عبر منظمة الدول التركية التي تضم أذربيجان وكازاخستان وقيرغزستان وأوزبكستان تبني رؤية مشتركة هادفة لسنة 2040، يتم من خلالها تجسيد الطموحات الإقتصادية والتكنولوجية والثقافية كاقتراح أبجدية تركية مشتركة.

أمنيا تقوم تركيا بتقديم المساعدات المادية والتدريبات العسكرية خاصة مع قيرغزستان وأوزبكستان لمحاربة حركات التمرد. [3]

ثانيا: تركيا ودول البلقان

من أهم الدوائر التي إهتم بها "أحمد داوود أوغلو" في كتابه العمق الإستراتيجي منطقة غرب البلقان نظرا لارتباط تركيا بها، هذه المنطقة التي عرفت أوضاع غير مستقرة، مما إستدعى قيام تركيا بدور الوساطة، إذ استطاعت تحقيق السلام بين البوسنة والهرسك بعد فشل عملية دايتون للسلام، كما إعترفت بكوسوفو فور إستقلالها في فيفري 2008، وبالرغم من الإنتقادات التي وجهت إلى تركيا بخصوص تخليها عن مبدأ تصفير المشكلات، إلا أن ذلك لاينطبق على حضورها في غرب البلقان وعلاقاتها معه، ففي ماي 2013 وافقت صربيا والبوسنة والهرسك على تطبيع العلاقات الإقتصادية بينها، كما دعمت تركيا إنضمام البوسنة والهرسك والجبل الأسود مساعيهم للإنضمام إلى حلف الناتو.

[1] .Dávid Biró, The Turan Army. Opportunities for anew military Cooperation led by Turkey, Nuova Antologia Militaire, Vol.8, No.2, (October 2021), P.343.

[2]. Genevieve Donnellon_May, **Turkey's Growing Influence in Central Asia**, Available at: https://thediplomat.com/2022/10/turkeys-growing-influence-in-central-asia, Accessed on: 10/02/2023.

[3]. مهدي مكاوي، إسماعيل دبش، **"تركيا وروسيا في آسيا الوسطى بعد 2003 التحول من إستراتيجية التعاون والشراكة"**، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، م.8، ع. 2،(أكتوبر 2020)، ص. 199.

المبحث الثالث: إنعكاسات البيئة الدولية على مسار السياسة الخارجية التركية

تتفاعل تركيا مع البيئة الدولية بجميع فواعلها، التي تؤثر فيها وتتأثر بها ويظهر ذلك جليا من خلال السياسة الخارجية التركية وعلاقاتها المتباينة، التي تعبّر عن مصالحها وأهدافها.

المطلب الأول: التحالف والخلاف في العلاقات التركية الأمريكية

أولا: مظاهر التحالف

من أهم العلاقات التي تعمل تركيا على توطيدها وتطويرها على الدوام العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ،تاريخيا كانت هناك علاقات تجارية بين البلدين، بتوقيع أول معاهدة تجارية بينهما في 10 ماي 1830 وحصول أمريكا العديد من الإمتيازات التجارية.[1]

تطورت العلاقات بين البلدين في الحرب الباردة لحاجة كل طرف إلى الآخر، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى تلك الفترة إلى سياسة الإحتواء التي تضم جميع المناطق المحاذية للإتحاد السوفياتي لصد الخطر الشيوعي لذلك إختارت تركيا كعين لهالمراقبة المنطقة، وتركيا كانت تبحث عن دعم في الجانب الأمني والإقتصادي، وبعد الحرب الباردة بقيت المصالح بينهما رغم زوال المعسكر الشرقي، وسعت أمريكا إلى تعزيز وجودها بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى الغنية بالنفط.

في حرب الخليج الثانية إنضمت تركيا إلى صف الولايات المتحدة الامريكية وتكوين قوات التحالف الدولي والعمل بقرار مجلس الأمن رقم 678 طالبة الدعم من شركائها في عمليات التحالف المتعدد الجنسيات من خلال إنتشار الجيش التركي على الحدود العراقية، واستخدام المنشآت العسكرية المشتركة في تركيا[2]، هذا الإنخراط أكسب تركيا قبولا وكسبا من خلال توقيع العديد من الإتفاقيات الإقتصادية خاصة في عهد الرئيس الامريكي "بيل كلنتون" " Bill Clinton"والرئيس التركي" بولنت أجاويد".

بعد 2002 مع رغبة القيادة التركية لتمتين العلاقات مع الدول العربية، وتطبيق سياسة تصفير المشكلات الذي تزامن مع حملة أمريكا الحرب ضد الإرهاب كرد فعل على أحداث 11 سبتمبر2001، طلبت أمريكا من تركيا مساعدتها في إحتلال العراق باعتبارها جارة لها بعد شنها حربا عليها في 20 مارس2003، وكتكملة للدور الذي لعبته في أفغانستان في إطار عمليات حلف الأطلسي بعد موافقة البرلمان التركي في أكتوبر 2001، تم إرسال قوات تركية إلى

---

[1]. كريم مطر حمزة الزبيدي، "**دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكة تجاه الدولة العثمانية حتى عام 1918**"، مجلة العلوم الإنسانية، م.3، (2012)، ص.79.

[2] . **الرئيس التركي تورغوت أوزال يشرح موقف بلده من حرب الخليج**، مجلة الدراسات الفلسطينية،م3،ع5، (شتاء 1991)، ص1.متاحة عبر الموقع: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx، تم الإطلاع بتاريخ 2023/04/03.

أفغانستان تماشيا مع قرار مجلس الأمن بإنشاء قوات المساعدة الدولية لإرساء الامن "إيساف". لكن بالنسبة للعراق فالرد جاء صريحا برفض البرلمان التركي المشاركة في الحرب على العراق، وهذا ما وتر العلاقات وجعل الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغطا على تركيا وتقوم بإحياء القضية الأرمينية وعدم إيجاد حل لحزب العمال الكردستاني الذي تدعمه أمريكا في العراق بحجةملاحقة الإرهابيين .

التوجه التركي كان واضحا من خلال المحافظة على الأمن القومي لتركيا وحماية حدودها والمحافظة على وحدتها إضافة إلى الحرص على علاقاتها مع دول الجوار، بالموازاة مع الحرص على كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية ومهادنتها لكسب رضاها مع المضي في مواجهة حزب العمال الكردستاني بنفسها عن طريق إستخدام القوة العسكرية.

ثانيا: القضايا الخلافية

من القضايا الخلافية التي طفت على السطح قضية نظام الدفاع الصاروخي S400 الروسي، حيث وقعت تركيا مع هذه الأخيرة بتاريخ 12 سبتمبر 2017 صفقة شراء منظومة صواريخ مضادة للطائرات من طرازS400 وتسلمتها فعليا في 12جويلية 2019 وهذا ما أغضب أمريكا وهددتها بتنفيذ عقوبات عليها تطبيقا لقانون "كاتسا" الذي ينص على فرض عقوبات على دولة تبرم صفقة مع روسيا. [1]

مقابلة أمريكا الطلب التركي باقتناء بطاريات "باتريوت" بالرفض واستبعادها من برنامج طائرات F35 ، ورغبة تركيا تنويع سلاح الدفاع الجوي والمنظومة الدفاعية الجوية، إضافة إلى دراسة صانع القرار التركي لهذه الخطوة بكل عقلانية على حساب الربح والتكلفة، جعله يلجأ إلى عقد هذه الصفقة نظرا لتطورها الفائق وكلفتها التي تقدر ب2,5 مليار دولار مع نقل جزئي للتكنولوجيا، مقابل نظام الباتريوت الأمريكي ب3,5 مليار دولار دون نقل التكنولوجيا، كما أن مميزاته الهجومية والدفاعية التدميرية المجهزة بردار قادر على تتبع أهداف تصل إلى 300 هدف مع الإرادة التركية للإستفادة من التكنولوجيا، وعده الإعتماد فقط على الغرب وأمريكا، التي إعتبرت ذلك تهديدا لأنظمتها الدفاعية التي ستتعرض للإختراق، وتعريض أمن طياريها للخطر، بالرغم من التطمينات التركية بعدم إستخدامها لها في حلف الناتو الذي حصلت 3دول منه لأنظمة الدفاع الروسية سابقا S300وهي بلغاريا، اليونان، سلوفاكيا[2]، ولم يتعرضوا للعقوبات الأمريكية أو التهديد بها،

قضية إحتجاز القس الأمريكي "أندرو برانسون" الذي تم اعتقاله في 09 ديسمبر 2016 بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة إثر ثبوت تجسسه ومحاولته القضاء على النظام الدستوري من الملفات التي ساهمت في تعارض وجهات نظر

[1]. إيمان عبد الحليم، **تداعيات إقتناء تركيا منظومة "إس 400" في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر، (مارس2021)، ص.2.
[2]. نفس المرجع، ص.12.

ومصالح الطرفين التركي والأمريكي، والذي وبعد ضغط كبير من الولايات المتحدة الأمريكية تم الإفراج عنه بعد قضاء ثلثي المدة .

هنا يظهر تغير السياسة الخارجية التركية في فهم مصالحها بشكل أدق وعدم الإرتباط بالغرب على حساب مصالحها، متيقنة بأن أمريكا هي صديق غير موثوق به وإعراضها عن تسليم "فتح الله غولن" ومساندتها للأكراد ،وضلوعها في محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016 يجعل صانع القرار في تركيا يراجع سياسته وفقا لمصالحه .

المطلب الثاني: نحو تعزيز الدور التركي في آسيا وتوسيع نفوذها في إفريقيا

أولا: التقارب والتنافس في العلاقات التركية الروسية

من أهم الدول التي تتقاطع مصالحها مع تركيا هي روسيا، تاريخيا كان هناك توتر حول مناطق النفوذ بين البلدين فمن 1568 إلى 1917 وقعت 17 حرب بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية[1]، وكانت هناك رغبة روسية في السيطرة على مضيقي البسفور والدردنيل.

تركيا من الدول التي إعترفت بروسيا الإتحادية سنة 1991، وعقدت معها أزيد من 60 معاهدة تعاون في عدة مجالات، لكن عقدة الشك جعل التعامل حذرا بينهما، بوصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إنتعشت العلاقات بين الدولتين بشكل أزعج الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، باعتبار أن التقارب يعتبرا تهديدا لمصالحهم معها، لكن تركيا تعاملت من منطلق تغليب المصلحة واغتنام الفرص وبمبدأ لاحليف دائم ولا عدو دائم وتجاربها مع دول الغرب رسخت هذه القناعة منها حظر الدول الغربية الأسلحة على تركيا في قضية التدخل التركي في قبرص 1974.

طبيعة العلاقات بين تركيا وروسيا تقوم على شقين أساسيين: الشق الإقتصادي الذي يعرف إنتعاشا مستمرا والشق الأمني والعسكري الذي تتوافق فيه الرؤى عندما تتعلق بالصناعات الدفاعية، وتختلف عندما ترتبط بالأزمات الإقليمية والدولية كسوريا وليبيا، والمقاربات المتباينة بينهما.

بداية القرن 21 كانت مثمرة للطرفين، تم التعبير عنها بالزيارات المتبادلة بين رؤساء الدولتين والتعاون في المجال الإقتصادي وخاصة الطاقوي، حيث تحصلت روسيا على الموافقة التركية لمدّ أنابيب سيمون جيهان الممتدة من البحر الأسود إلى البحر المتوسط[2]، ولذلك يجب فهم توجهات السياسة الخارجية التركية من خلال التعرف على المصالح

---

[1]. محمود سمير الرنتيسي، **العلاقات التركية الروسية :مستقبل التعاون الإقتصادي والخلاف السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر (ديسمبر 2014)، ص.2.

[2]. موريال ميراك ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 157.

الإقتصادية بين الدولتين، فروسيا هي أهم مورد للغاز الطبيعي لتركيا، وتستفيد شركة "بوتاس" التركية من مليارات م3 من الغاز الروسي سنويا [1].

هناك عدة خطوط غاز مثل خط غاز "بلو ستريم" الذي تم إيقافه في ديسمبر2015 ، ثم إستئنافه سنة 2016 وخط " ترك ستريم" خط السيل التركي الذي تم إفتتاح القسم البحري منه في 19 نوفمبر 2019، والجزء المتبقي تم إفتتاحه في 08جانفي 2020 [2]، كما أن الإستثمارات التركية في روسيا إرتفعت من 31 مليون دولار سنة 2017 إلى 47 مليون دولار سنة 2021، في حين بلغ إجمالي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الروسي في تركيا 423 مليون دولار. [3]

التعاون أيضا مسّ مجال بناء السفن حيث قام معمل بناء السفن الروسي كراسنوي سورموفو ببناء سفينة سياحية وسفينتين شحن وناقلة بحرية، مع توقيع العديد من إتفاقيات التعاون العسكري وتأسيس مجلس التعاون الإستراتيجي سنة 2012 والإتفاق على تطوير القدرات الفضائية التركية وبناء مفاعلها النووي الأول ومنحها شرف نقل الغاز الروسي إلى أوربا بشكل وحيد[4]، تطور العلاقات اثمر ببناء محطة "آق قويو" للطاقة النووية في مرسين بتركيا وإطلاق أول قمر صناعي تركي TURK SAT -4A للإتصالات على متن صاروخ روسي في فيفري 2014 .[5]

وفي نفس الصدد، وبغرض التقارب بين البلدين تم إلغاء تأشيرة الدخول بين روسيا وتركيا للسياح والسماح للأتراك بالمكوث في روسيا لشهر والروس المكوث شهرين بتركيا دون الحاجة لتصريح [6]، لكن رغم التقارب إلا أن هناك قضايا خلافية بينهما نظرا لاختلاف المصالح بين البلدين وأهم هذه القضايا:

_ الثورة السورية:

إختلفت المقاربة الروسية والتركية فيما يخص الأزمة السورية، فالأولى تعتبر سوريا بوابتها نحو الشرق الأوسط وطبيعة الجغرافية السورية التي تمكنها من النفاذ إلى البحر الأبيض المتوسط، وحسن العلاقات الروسية السورية تارخيا وتبعية هذه الأخيرة للمعسكر الشرقي سابقا، ومصدر تستورد منه الأسلحة حاليا، ووجود قواعد عسكرية روسية هناك أغلبها متواجدة بريف اللاذقية ضمن قاعدة مطار حميميم، هذا الأخير الذي يستقبل أكبر طائرات

---

[1]. محمد طلعت،" **العلاقات التركية الروسية،مجالات التقارب وقضايا الخلاف"**، مجلة رؤية تركية، ع. 6 ، (صيف 2013)، ص.106.

[2]. سمر العيسى، **"العلاقات التركية الروسية بعد عام 2002 ،مواطن الخلاف والتقارب "**، مجلة جامعة البعث، م. 4، ع.23، (2021)، ص. 116.

[3] .Sinan Ülgen, **Tükiye and Russia : An Unequel Partnership**, Carnegie Endowment for International Peace, Available at: https://carnegieendowment.org/research/2024/10/turkiye-and-russia-an-unequal-partnership?lang=en, Accessed on: 10/10/2021.

[4]. عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الإتجاهات ، التحالفات المرنة، سياسة القوة، **مرجع سبق ذكره**، ص.38.

[5]. عماد قدورة ، **"روسيا وتركيا:علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"**، مجلة سياسات عربية، ع.15، (جويلية 2015)، ص.41.

[6]. **العلاقات الإقتصادية التركية الروسية وأثرها على الثورة الروسية**، مركز نما للأبحاث المعاصرة، سوريا، (مارس 2022)، ص.10 .

الأنتونوف وطائرات سوخوي S35الروسية، إضافة إلى القاعدة الثانية في طرطوس، وتعد هاتين الأخيرتين قاعدتين رئيستين لكن توجد كذلك العديد من القواعد الأخرى .

تدعم روسيا قوات النظام السوري وعبّرت عن ذلك باستخدام الفيتو 12مرة حتى تاريخ 10 أفريل2018[1] إضافة إلى قيامها بعمليات عسكرية جوية ، لملاحقة قوات داعش وقوات المعارضة السورية المسيطرة على محافظة إدلب والرقة .

بالرغم من تباين المقاربتين التركية والروسية في روسيا ودعمهما لطرفي النزاع في سوريا، إلا أن الطرفان توصلا إلى صيغ للتفاهم من خلال عقد إتفاق سوتشي في 17 سبتمبر 2018 أهم ماجاء فيه هو إقامة منطقة عازلة توفر المناخ الملائم لمكافحة الإرهاب وسحب الأسلحة الثقيلة من جميع الفصائل، ورغم كل ذلك ترى تركيا أن تواجدها في سوريا هو قضية جوهرية تمس أمنها القومي، وتدخلها العسكري تراه ضروريا لحماية أمنها واستقرارها .

_ الأزمة الليبية:

دخول روسيا لليبيا كان بدافع حماية المصالح الإقتصادية خاصة المشاريع النفطية، فبعد إلغاءها لمعظم الديون الليبية البالغ قيمتها 5ملايير دولار، مقابل الحصول على عقود نفط في مجال الطاقة والأسلحة والسكك الحديدية ومع التدخل الأمريكي والفرنسي خاصة الذي يؤثر على مصالحها إتجهت روسيا غلى دعم قوات "خليفة حفتر"، وحسب ماذكرته الكاتبة المحللة "آنا بورشفسكايا "أن روسيا أرسلت مجموعة من المرتزقة إلى ليبيا عبر خطوط "أجنحة الشام للطيران "من دمشق إلى بنغازي، [2]وغالبا ما تستخدم موسكو القوات والشركات الأمنية العسكرية إلى المناطق المتوترة لحماية مصالحها.[3]

وتسعى روسيا إلى إثبات نفسها كقوة في معادلات اللعبة الدولية من خلال الحظور بقوة في الأزمات التي تمكنها من الحصول على مكاسب أكبر، ولعل الإنسحاب الأمريكي بليبيا سهّل عليها المهمة، فهي تحاول ممارسة الحصار على حقول النفط الليبية لخفض إنتاج النفط الليبي وتضييق الخناق على أوربا، من حيث الحصول على الطاقة وخلق أزمة طاقة بها .

---

[1]. معالي محمد لطفي، محمود إبراهيم سالم، **"التدخل الروسي في سوريا :الدوافع والمآلات"**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية،م.7، ع.14، (جويلية 2022)، ص.503.

[2]. آنا بورشفسكايا، **المصالح الروسية المتنامية في ليبيا** ، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/msalh-rwsya-almtnamyt-fy-lybya ، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/01/15.

[3]. يوسف لطفي، **الدور الروسي في ليبيا التاريخ والمقاربة والسلوك**، منتدى العاصمة للدراسات السياسية المجتمعية في ليبيا، ليبيا، (أفريل 2021)، ص.27.

_ إسقاط الطائرة الروسية سوخوي24 :

بتاريخ 24 نوفمبر 2015، تم إسقام مقاتلة روسية من نوع سوخوي 24 من طرف سلاح الجو التركي بعد تصريح تركي بتوجيه5 تحذيرات للطائرة قبل إسقاطها، الحادثة أثرت لفترة على مستوى العلاقات بين البلدين، حيث منعت روسيا مواطنيها من التوجه إلى تركيا للسياحة وتوقيع "فلادمير بوتين""Vladimir Poutine "الرئيس الروسي مرسوم رئاسي يمنع جلب العمالة التركية، مع فرض زيادات في الضرائب الجمركية والعديد من العقوبات، تركيا إستنجدت بحلف الناتو لكسب تأييده الذي إقتنع بعد الإطلاع على الأدلة، ثم بعدها جرت حادثة مقتل السفير الروسي في تركيا في ديسمبر 2016، وبالرغم من كل الخلافات رجعت العلاقات إلى مجاريها سنة 2017 بمشاركة "فلاديمير بوتين" في فعاليات مؤتمر الطاقة العالمي باسطنبول سبتمبر 2017.[1]

ونستخلص مما تم ذكره، أن توجهات تركيا الجديدة مبنية على أساس رابح رابح وليس على أساس الولاء للغرب مثلما كان سابقا، وهذه ميزة السياسة الخارجية الحالية التي لاتثق بأي طرف، وتحاول إستغلال أي فرصة تحقق لها مصالحها لكن دون خسارة أي جهة كانت.

ثانيا: العلاقات التركية الصينية

من السمات التي تطبع العلاقات التركية مع أغلب الدول هو الشد والجذب، وهذا حال تركيا مع الصين ومنذ أن تأسست العلاقات رسميا سنة 1971 وهي على هذا الحال، فهناك قضايا تلتقي فيها رؤى الدولتين على غرار ضرورة إحلال الأمن ومحاربة الإرهاب ومكافحةالجريمة، مع تحقيق التنمية الإقتصادية لكن في ملفات أخرى تتناقض الرؤى وتتصادم المصالح مايخلق نوع من التراجع في تحقيق المزيد من التعاون الإقتصادي والسياسي والأمني.

تتعامل تركيا مع الصين على أساس أنها دولة من دول مجلس الأمن الخمسة، التي تحدد مصير العديد من الدول وتوجه النظام الدولي، كما أنها مشروع نظام متعدد الأقطاب، وبالتالي فالتعاون معها سيزيد أنقرة نفوذا ومكانة إقليميا ودوليا، ناهيك عن المكاسب التي قد تستفيد منها تركيا في حالة إنشاء علاقات إستراتيجية بينهما، أما بالنسبة للصين فتتعامل مع تركيا على أنها دولة أوراسية، ستحقق لبكين مجالا للدخول إلى الأسواق الأوربية والشرق أوسطية التي تعتبرها الصين مناطق إستراتيجية للحصول على موارد الطاقة.

عرفت العلاقات التجارية تطورا بين الدولتين منذ سنة 2000، وقدر حجم التجارة الخارجية بينهما بأكثر من مليار دولار فمن 7,4 مليار دولار سنة2000، و19,5 مليار دولار سنة 2010 إلى 23,6 مليار دولار سنة 2018.[2]

[1].إيمان عبد الحليم، "**مدى تأثير التعاون العسكري مع روسيا على علاقات تركيا بدول الناتو**"، مجلة إتجاهات سياسية، ع.1، (ديسمبر 2017)، ص.13.

[2]. شريف ديلك، دنيز إستقبال ،"**العلاقات التركية الصينية الإقتصادية في مئوية آسيا**"، رؤية تركية، ع. 9/1، (2020)، ص.138.

فهناك أكثر من 1000 شركة صينية في تركيا، في عدة قطاعات على غرار الخدمات اللوجستية والطاقة والعقارات والإلكترونيات، وتعمل الدولتان على زيادة عدد السياح الصينيين في تركيا، في 19 ديسمبر 2020 إنطلق قطار بضائع من تركيا إلى الصين في إطارإستعادة النشاط لطريق الحريرالتاريخي المنطلق من تركيا مرورا بعدة دول كجورجيا وأذربيجان وتركمنستان كازاخستان إلى الصين، وهذه عودة لأهمية الطرق البرية التي تم تنفيذها في إطار مبادرة الحزام والطريق [1]، وفي سنة 2023 بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 47 مليار دولار، وهذه الأرقام تعبر عن توجه السياسة الخارجية التركية الجديدة منذ 2002 المتعدد الأبعاد، والمبني على أساس تحقيق المصالح الإقتصادية لتركيا المتنوع المحاور، وتوجهها نحو الصين كان بغرض الإستفادة من الناحية المالية، ففي سنة 2012 تم عقد الطرفان إتفاقية لتبادل العملات، كما حصل البنك الصناعي التركي TSKB على قرض بقيمة 200 مليون دولار أمريكي من بنك التنمية الصيني.[2]

هناك تعاون عسكري بين الدولتين، حيث تحصلت شركة "سبميك" الصينية، على مناقصة عسكرية طرحتها تركيا بقيمة 4مليار دولار تتمثل في منظومة صواريخ بعيدة المدى من نوع "إف دي 2000" في سبتمبر 2013 [3]، لكن أنقرة ألغت سنة 2015 العقد الذي وقعته لإنتاج أنظمة الدفاع الصينية التي تعتبر النسخة المصدرة من منظومة "إتش كيو 9 الصينية". [4]

ووفقا للتقرير الذي نشره موقع يوراسيا فيوتشر للمحلل البريطاني "آدم غاري" "Adam Garrie" فإن مستقبل تركيا الإقتصادي سينمو على نحو متزايد مع الصين وروسيا والشركاء الشرقيين الذي يوجد توافق بينهم من حيث النماذج الإقتصادية التنموية وأهداف تركيا، والدليل أن بنكين صينيين دخلا إلى القطاع المالي التركي مايعني شراكة أكثر واستثمارات أوسع[5] في الجانب الثقافي هناك 4 معاهد من معاهد كونفوشيوس في تركيا مهناك ديلوماسية نشيطة بين الدولتين.

بالرغم من التقارب بين تركيا والصين، إلا ان هناك تباين في بعض المواقف أهمها موقف الصين من التدخل التركي في سوريا، ورفض ذلك على اعتبار أن سوريا دولة كاملة السيادة، وتركيا مست بسلامة سوريا واستقرارها،والقضية الجوهرية محل الخلاف هي قضية الإيغور، هذه الأقلية المسلمة ذات الأصول التركية التي

---

[1] .Ahmet Faruk Isik, Zhiqiang Zou, **"China-Turkey Security Cooperation Under the Background of the 'Belt and Road' and the 'Middle Corridor' Initiatives"**, ASIAN JOURNAL OF MIDDLE EASTERN AND ISLAMIC STUDIES, (April 2019), P.13.

[2] .Bahri Yılmaz, **Sino-Turkish Economic Relations: Is Turkey looking West but going East?**, Konrad-Adenauer-Stiftung Turkey, Ankara, (March 2022), P.17.

[3] . فؤاد فرحاوي، **التعاون العسكري التركي مع الصين مناورة مع الحلفاء أم مسارات جديدة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.aawsat.com10/2013، تم الإطلاع بتاريخ: **2022/04/12.**

[4] . إيلي هيدموس، **ماهي منظومة سامب تي الصاروخية التي تسعى تركيا شراءها**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://asharq.com/politics/20599/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-، تم الإطلاع بتاريخ:2022/09/12.

[5]. تقرير: تدفق الإستثمارات الصينية إلى تركيا بمعدلات قياسية يعزز توجه أنقرة الأوراسيوي،متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.turkpress.co/node/50806، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/10/04.

تقطن بمنطقة شيجيانغ شمال غرب الصين، ومعاملة الصين السيئة لهذه الفئة استدعت مطالبة تركيا هذه الأخيرة باحترام حقوقهم والحد من الإنتهاكات، في حين تبرر الصين ذلك بوجود الإيغور ضمن معسكرات ليس بدافع الإعتداء وإنما للتدريب المهني، هذه القضية التي حركت المثقفين والمحامين الأتراك، برفع دعوة قضائية لدى النيابة العامة في اسطنبول لكن آخر مرة إنتقدت فيها السلطات التركية سوء معاملة الإيغور في فيفري 2019، وبعد التصريح الذي أدلى به المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية "حامي أكسوي" حول تعرض أكثر من مليون تركي من الإيغور للتعذيب وغسيل المخ في المعتقلات والسجون الصينية، جاء الرد الصيني واضحا على لسان سفير الصين بتركيا محذرا تركيا بأن مثل هذه التصريحات تزعج المستثمرين الصينيين وإذا واصلت تركيا في انتقاداتها فإنها ستعرض العلاقات الإقتصادية الثنائية للخطر.[1]

بالرغم من قضية الإيغور، إلا أن الدولتين لديهما رغبة في تطوير العلاقات في جميع المجالات خاصة الإقتصادية، والدليل حضور "رجب طيب أردوغان" بكين للعديد من المنتديات في الصين، حيث تتفق الدولتان حول العديد من القضايا أهمها مشكلة كشمير ودعم باكستان، فالصين تتوجس من الهند وتريد إستبعادها وتركيا تحاول تحجيم النفوذ الإيراني .

ثالثا: الإنفتاح التركي على إفريقيا

من أهم الدوائر التي إهتم بها حزب العدالة والتنمية هي الدائرة الإفريقية، التي أصبحت ضمن مناطق الإهتمام الرئيسية بالنسبة لتركيا، والتي تفطنت لأهميتها وما يمكن تقديمه لها من خلال الإستثمارات والشراكة وفق مبدأ رابح رابح وتوسيع العلاقات، كذلك في الجانب السياسي والأمني إلى جانب الإقتصادي رغم ما تعرفه إفريقيا من تحديات داخلية وخارجية التي يعيش الكثير من دولها عدم إستقرار سياسي، وتخلف إقتصادي نتيجة لاستعمار الدول الكبرى لمواردها.

من الناحية السياسية والدبلوماسية تم تجسيد نظرية العمق الإستراتيجي "لأحمد داوود أوغلو" في إفريقيا، من خلال الإنخراط فيها وتطوير العلاقات معها على جميع الأصعدة، فعلى الصعيد السياسي تطورت العلاقات بتعدد الزيارات بين ممثلي الطرفين وزيادة عدد السفارات من 12 سفارة سنة 2002 إلى 44 سفارة سنة 2022[2] لتصبح رابع

[1] .Filip Noubel, **Turkey's Uyghur dilemma in the Context of China's Belt and Road Initiative**, Availabla at: https://globalvoices.org/2021/09/24/turkeys-uyghur-dilemma-in-the-context-of-chinas-belt-and-road-initiative, Accessed on : 15/03/2023.

[2] .**Turkiye_Africa Relation**, Republic of Turkiye Ministry of Foreign Affairs,Available at : https://www.mfa.gov.tr/turkiye-africa-relations.en.mfa#:~:text=T%C3%BCrkiye%20attaches%20importance%20to%20opening,to%2044%20as%20of%20202, Accessed on:11/07/2023.

دولة أكثر تمثيلا في إفريقيا بعد أمريكا، الصين وفرنسا، هذا التمثيل الدبلوماسي الذي فتح المجال للمزيد من التعاملات والتبادلات والمكاسب.

وهناك حضور قوي لتركيا ضمن القمم، كحصولها على صفة مراقب في الإتحاد الإفريقي سنة 2005، ومُنحت لقب "الشريك الإستراتيجي "سنة 2008، وشاركت في عدة نسخ للقمم الإفريقية، كما توسعت زيارتها لإفريقيا في عهد الرئيس أردوغان الذي زار 30 دولة إفريقة.[1].

تقدم تركيا عدة مساعدات عن طريق وكالة تيكا ل 22 دولة إفريقية لتنمية إفريقيا كما تساهم في بناء عدة مستشفيات وتقدم منح دراسية لبعض الجامعات.

من الناحية الإقتصادية عرف الإنفتاح الإقتصادي التركي على إفريقيا إنتعاشا كبيرا، حيث قفز حجم التجارة التركية الإفريقية من 5,4 مليار دولار سنة 2003إلى 23,4 مليار دولار سنة 2014 إلى 7.40 مليار دولار سنة 2023 [2] . سنة2021 بلغ حجم المبادلات التجارية بين تركيا والجزائر على سبيل المثال 4.2 مليار دولار، كما قدرت قيمة الصادرات الجزائرية نحو تركيا ب2.5 مليار دولار وقدرت الواردات ب1.7 مليار دولار. [3] وهذا الرقم الضخم يعبر عن إنتعاش العلاقات التركية الجزائرية وإدراك صانع القرار في تركيا لأهمية الجزائر إقليميا على جميع الأصعدة، كما تواصل تركيا شراكاتها الأمنية والعسكرية مع الدول الإفريقية الذي أثمر بحصول تركيا على أكبر قاعدة لها في الصومال بعد تواجد القوى الكبرى في إفريقيا وخاصة بمنطقة القرن الإفريقي، واستطاعت تركيا إبرام العديد من الإتفاقيات العسكرية لتدريب و تسليح الجيوش الإفريقية وبيع المسيرات التركية، حيث بلغت حصة صادرات الصناعات الدفاعية التركية إلى إفريقيا سنة 2020 ب9,2% من إجمالي الصادرات الدفاعية [4].

لكن مع الفوضى الدولية التي يعيشها العالم، والذي تحاول في إطاره الدول الكبرى خلق أزمات دولية للسيطرة على مصادر الطاقة، تسعى تركيا عدم تفويت الفرصة واستثمار علاقاتها مع الدول الإفريقية، لحماية مصالحها الإقتصادية عن طريق الحضور السياسي والعسكري في بعض دول إفريقيا كليبيا .

---

[1] . سعيد ندا، **النفوذ التركي في إفريقيا فرص وتحديات**،"تقرير"، أبعاد للدراسات الإستراتيجية، اسطنبول، (مارس 2024)، متاح على الموقع الإلكتروني: ، https//:www.dimension center.net ، تم الإطلاع بتاريخ:2024/04/19.

[2]. مصطفى صلاح، **الدور التركي في إفريقيا ...إقتصاد يحرك السياسة**، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، متاح على الموقع الإلكتروني: https//: www.elhadil.pss.org ، بتاريخ: 2023/11/10.

[3]. **الجزائر-تركيا: شراكة إقتصادية في تطور مستمر**، وكالة الانباء الجزائرية، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/125831-2022-05-14-18-23-12، بتاريخ:2023/04/10

[4]. عبد القادر محمد علي، **الحضور العسكري التركي في إفريقيا ...الدوافع والتحديات**، مركزالجزيرة للدراسات، قطر، (جانفي2022)، ص.3.

المطلب الثالث: موقع تركيا ضمن الشراكات والتحالفات الإقليمية والدولية

تظهر توجهات السياسة الخارجية التركية من خلال علاقتها مع الوحدات الدولية الأخرى الفاعلة في النظام الدولي، والتي تؤثر بشكل جليّ على تركيا الذي يظهر من خلال ردود أفعالها .

أولا: تركيا بين العضوية المؤجلة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي

منذ إرتباط تركيا بالغرب عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وانضمامها إلى حلف الناتو، وهي تحاول الإندماج مع الدول الغربية والإنسجام معها خاصة على المستوى الإقتصادي، وعبّرت عن رغبتها في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي منذ بدايات تشكله، بانضمامها إلى السوق الأوربية المشتركة في 31جويلية 1959 [1]ثم توقيع إتفاق انقرة في 12 سبتمبر 1963 الذي يخوّل للدولة الحصول على العضوية المستقبلية لتكييف اقتصادها مع اقتصادات دول الإتحاد[2] ، لتتقدم بعده بطلب رسمي للحصول على العضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية في 14 أفريل1987، بعد انضمام اليونان إلى الإتحاد سنة 1981 وبعدها توقيع الإتحاد الجمركي في 06 مارس 1996، ليتم منحها وضع العضو المرشح للإنضمام بالإتحاد الأوربي إثر انعقاد قمة هلسنكي في جانفي1999. [3]

تعامل الإتحاد الأوروبي مع تركيا بمماطلة شديدة ومشروطية في جميع المجالات، هذه الأخيرة التي ظلت تحاول في كل مرة بذل مجهودات على شكل إصلاحات داخلية طالت جميع القطاعات لإثبات أهليتها في الإنضمام وتلبيتها لمعايير كوبنهاغن التي تم اعتمادها في المجلس الأوروبي، وأبرز المعايير السياسية تمحورت حول إحترام الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام حقوق الأقليات، إضافة إلى المعايير الإقتصادية المتعلقة بضمان إقتصاد سوق مستدام قوي لمواجهة الضغوط التنافسية وقوى السوق، والمعايير المؤسساتية المتضمنة القدرة على إعتماد مكتسبات الجماعة الاوربية وتنفيذه، إستجابة لهذه المعايير بذلت تركيا مجهودات كبيرة وصادقت في 30 جويلية 2003 على حزمة من الإصلاحات عرفت بالحزمة السابعة تضمن مايلي:[4]

_ إلغاء عقوبة الإعدام في أوت 2002.

_ إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا.

_ تقديم حقوق أكثر للأقليات والسماح لهم بالتعلم بلغتهم.

---

[1]. عقيل سعيد محفوض، **مرجع سبق ذكره**، ص.190 .

[2].محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الاوربي والعلاقات العربية الأوربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001)، ص .34.

[3]. حسين طلال مقلد، **"تركيا والإتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، م.6، ع.1، (2010) ، ص.338.

[4]. حسين طلال مقلد، **مرجع سبق ذكره**، ص.343.

_ تقليص دور العسكر في الحياة السياسية من خلال القيام بعدة إجراءات أهمها وضع الميزانية تحت الرقابة البرلمانية مع حصر دوره في الإستشارة فقط.

_ تعيين شخص مدني لتولي منصب الأمين العام لمجلس الأمن الوطني.

_ إبعاد دور العسكر من مجال الإعلام وإلغاء عضويةالجنرال العسكرية داخل الإذاعة والتلفزيون .

_ تقديم حقوق أكثرفي مجال العمل والحق النقابي والإضراب.

_تحسين القطاع القضائي من حيث العدد والتركيبة.

تشديد عقوبة جريمة التمييز والكراهية .

وبذلك بتاريخ 16 ديسمبر2004 وافق قادة الإتحاد الأوروبي على بدء المفاوضات مع تركيا، للإنضمام بعقد قمة بروكسل بداية من 3 أكتوبر 2005 مؤكدين على التزامها بالشروط، على أن تكون هذه المفاوضات مفتوحة من حيث التوقيت والنتائج[1]، تلت هذه المرحلة إجتماع لوكسمبورغ في 3 اكتوبر2005 الذي ضمّ أجندة التفاوض ب35 فصل شمل العديد من المجالات، تمّ فتح 16 فصلا من أصل 35، لتتعثر بعدما قطعت أشواطا في بذل مجهودات عبر حزمة من الإصلاحات.

وفي ذات السياق وقع الطرفين الإتفاقية الخاصة باللاجئين في 18 مارس 2016 لوقف موجات الهجرة غير الشرعية لأوربا عبر تركيا من خلال حراسة تركيا للطرق البرية والبحرية، مقابل تقديم الإتحاد الأوروبي مساعدات مالية بقيمة 6مليار يورو أي ما يعادل 7,3 مليار دولار أمريكي وإعفاء الأتراك من تأشيرة شنغن نهاية 2016، تم الإبقاء على 56 بند من أصل 72 بند لتتعثر المفاوضات وتتوقف سنة 2016 بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016 متهما تركيا بعدم إستفاء الشروط السياسية للإنضمام أهمها :الديمقارطية، سيادة القانون واحترام الحريات ، وفي إطار مفاوضات الإنضمام تم فتح 16 فصلا وأغلق أحدها مؤقتا في ديسمبر 2022، كما كرر مجلس الإتحاد الأوربي موقفه الصادرفي جوان 2018 بأن تركيا تواصل الإبتعادعن الإتحاد الأوروبي وأن مفاوضات الإنضمام متوقفة ولايمكن النظر لحد الساعة في فتح أو إغلاق فصول أخرى، ولكن بالرغم من كل ذلك لم يفي الإتحاد الأوربي بوعوده، حيث تم دفع 4,1 مليار من أصل 6مليار [2]، كما أن الإعفاء من التأشيرة لم يُحقق.

[1]. أحمد مجدي السكري، **العلاقات التركية الأوربية بين إشكاليات مفاوضات الإنضمام وآفاق المستقبل**، المجلة العربية للعلوم السياسية،ع. 36، (نوفمبر2012)، ص.84.

[2].EUROPEAN COMMISSION, **Türkiye 2023 Report,** COMMISSION STAFF WORKING DOCUMENT, Brussels, (August 2023), P.131.

تعامل دول الإتحاد الأوروبي مع تركيا كان بغرض حل بعض القضايا العالقة على غرار اللاجئين والمماطلة الدائمة في قبول العضوية وفتح المفاوضات بغرض إستخدامها في الفترات العصيبة التي تعجز عن إيجاد حلول لها بمفردها، فعقب قبول الرئيس التركي إنضمام السويد لحلف الناتو بعد استخدامه للفيتو تم العودة إلى موضوع إعادة فتح المفاوضات لانضمام تركيا، حيث اجتمع وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي ال27 يوم الخميس 20 جويلية 2023 في بروكسل لبحث تمتين العلاقات مع تركيا دون تقديم عرض جدي لاستئناف المفاوضات، وتعامل الإتحاد الأوروبي مع تركيا يتميز بالتعالي وعدم التقدير لجهود تركيا، مع الحذر في القيام بأي خطوة جدية ورسمية قريبة الأجل لانضمامها، والدليل أن كل من ألمانيا وفرنسا والنمسا على سبيل المثال لا الحصر ترفض إنضمام تركيا كعضو وإبقاءها "كشريك مميز"[1]، كما أن هناك عدة أسباب حالت دون قبول عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي أهمها العامل الديني الذي تتوجس منه الدول الأوروبية، والتاريخ العدائي بين الحضارتين العثمانية والاوربية، كما أن في العديد من المناسبات يعبر أردوغان عن رفضه لشريحة المثليين ويعتبرها تدميرا للفرد الذي هو أساس تكوين الأمم إضافة إلى قضايا عالقة أخرى أهمها:

_ ملف الاقليات على رأسهم الأكراد وطريقة تعامل تركيا معهم وملاحقتهم خارج حدودها.

_ عدم الإعتراف التركي بمجازر الأرمن .

_ القضية القبرصية وعدم إعتراف تركيا بقبرص اليونانية مقابل اعترافها بقبرص التركية الغير معترف بها دوليا.

_ طبيعة العلاقات التركية مع دول الجوار ودخولها معهم في أكثر من نزاع، وحتى بعد الثورات العربية تدخلها العسكري في سوريا وليبيا.

_الطموح التركي المتزايد وتواجدها في شرق المتوسط ومنافستها للغرب في مجال الطاقة للضغط عليهم.

إجراء الإصلاحات الداخلية وتغيير نظام الحكم إلى رئاسي معتبرين ذلك خرقا للديمقراطية.

_ تركيا دولة أغلبها مسلمون فكما صرح أردوغان على خلفية إستقبال رؤساء الإتحاد الأوروبي بابا الفاتيكان في 24 مارس 2017 قائلا: "منذ متى أصبح البابا في الإتحاد الأوربي ؟ لقد أظهر هؤلاء أخيرا تحالفهم الصليبي، أنتم لاتأخذون تركيا إلى صفوف الإتحاد لأنها مسلمة". [2]

[1] .Ioannis N. Grigoriadis," **Turkey's Accession to the European Union: Debating the Most Difficult Enlargement Ever"**, SAIS Review, (Winer–pring 2006), P.154.

[2] . دعاء حسين، محمد جمال علي، **التوترات الأوربية _التركية:مشاهد ودلالات ومآلات**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مصر، (أفريل 2022)، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://hadaracenter.com/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%، تم التصفح بتاريخ: 28.10.2023.

وصول الحكومات المتطرفة في كل من ألمانيا وفرنسا، والذي عبرت عنه المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركيل" سنة 2004 بأنها تدعم الشراكة المميزة مع تركيا بدل العضوية، وهو نفس الموقف الذي إتخذه ساركوزي رئيس فرنسا في تصريحه قائلا:" تركيا غير مؤهلة للدخول إلى الإتحاد الأوروبي، وحدها الشراكة المميزة قابلة للتجسيد"[1]، كذلك تصريح "إيمانويل ماكرون""Emmanuel Macron" سنة 2018 قائلا: "إن نهج تركيا لايسمح بانضمامها للإتحاد الأوروبي ...ولدينا خلافات معها بشأن الأفكار والقيم....وحان الوقت كي نضع حدا للنفاق والتظاهر بأن ثمة إمكانية لتحقيق تقدم في مفاوضات إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي"[2].

رغم جميع المجهودات المضنية وتعامل الإتحاد الأوروبي الحذر والقاسي مع تركيا، إلا أنها لم تتوانى عن رغبتها في الإنضمام والدليل أن جميع الحكومات التركية هدفها واحد وهو الإنضمام ببذل مجهودات مقابل إهتمامها بمصالحها وأمنها، كما تحاول إغتنام الفرص لإثبات دورها وأهميته في إيجاد الحلول، وربح الوقت مع الإستمرار في تطوير قدراتها لإثبات كفاءتها وإقناع الغرب بأهميتها، وحاليا تسعى تركيا الضغط على دول الإتحادالأوروبي بتوجهها ورغبتها في الإنضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، التي عرفت العلاقات الإقتصادية بينهم تطورا وحركية كبيرة، حيث حظيت بوضع "شريك حوار" في المنظمة مند جوان 2012 [3]، وهي بذلك تتوجه نحو الشرق مادام لايفرض شروطا تتعلق بالديمقراطية، وفي نفس الوقت تسعى للإنضمام إلى مجموعة البريكس .

ثانيا: دورتركيا في حلف الناتو وإلتزاماته نحوها

لكي نستطيع تحليل السياسة الخارجية التركية لابد من معرفة توجهات تركيا في إطار سياسة الأحلاف، وخاصة من خلال سلوكها كدولة عضو في حلف الناتو، ضمن مجموعة الدول الأوربية التي ترفض عضويتها في الإتحاد الأوروبي وهنا المفارقة، نشأة حلف الناتو سنة 1949 كانت بهدف مجابهة حلف وارسو والخطر السوفياتي، ونظرا لتخوف تركيا من هذا الأخير وقعت البروتوكول الخاص بعضويتها في حلف شمال الأطلسي في 17 أكتوبر 1952، أهم مادة تؤكد عليها تركيا وتهتم بها وتذكّر أعضاء الحلف بها عندما يتعلق الأمر بأمنها هي المادة 5 من معاهدة واشنطن التي تعتبر بمثابة وثيقة تأسيسية تؤكد على الدفاع الجماعي.[4]

---

[1]. رياض بن عربية، **تركيا والإتحاد الأوربي بين حلم الإنضمام وواقع الإستبعاد:دراسة في توجهات الخطاب السياسي للعدالة والتنمية**، مجلة الإتصال والصحافة، م.7، ع.1، ص.39 .

[2] . **بين معايير كوبنهاغن ومبررات سياسية ....دوافع رفض عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي**، متاح على الموقع الإلكتروني : https//: www.turk press.co /node/100223 ، بتاريخ: 2023/11/91.

[3]. سفارة المملكة العربية السعودية، تركيا والتطورات السياسية في المنطقة،"تقرير" القسم الإعلامي لسفارة المملكة العربية السعودية بجمهورية تركيا ، (ماي 2013)، ص.15.

[4]. **Turkey –Nato Together For Peace and SecuritynSince 60 Years,** Availabla at Republic Of Türkiye ;Ministry Of Foreign Affairs https://www.mfa.gov.tr/turkey-nato-together-for-peace-and-security-since60-years.en.mfa, Accessed on:27/10/02/2023.

تعاملت تركيا كعضوة في حلف الناتو وفقا لما تقتضيه التغيرات الدولية، التي طرأت على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة بالرغم من زوال الخطر الشيوعي وتفكك حلف وارسو، الذي جعل البعض يعتقدون بمحدودية دور الناتو في غياب التهديدات التقليدية، لكن خلال القمة التي تم عقدها في روما سنة 1991 تم من خلالها ذكر المهام الجديدة للحلف أهمها: تحقيق التوازن الإستراتيجي في أوربا من خلال تطوير المؤسسات الديمقراطية وحل الأزمات بالأساليب السلمية تحقيقا للأمن والسلم الدوليين، العمل على إيجاد تحالف وراء حدود الأطلسي في حالة تعرض أحد أعضاء الحلف لخطر، إلتزام الحلف بالردع والدفاع عن أي عضو من أعضائه بصفة جماعية.[1]

هذه المهام الجديدة تكيّفت معها تركيا، وجّسدتها باعتبارها الجناح الجنوبي للحلف واحتواءها على قاعدة انجرليك التي تعد عنصرا ضمن الردع النووي للحلف، إضافة إلى مساهمتها في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى داعش والتمكن منه، وهذا راجع للقدرات المادية واللوجستية التي تحوز عليها تركيا، أهمها قاعدة إزمير وهي مقر لقوات القيادة البرية وقاعدة قونية الجوية، التي يتم من خلالها إستخدام طائرات الإستطلاع اواكس AWAX ومنشأة الرادار في كورجيك.[2]

للإشارة أن أعضاء في حلف الناتو ترفض الوجود التركي على غرار فرنسا واليونان الذي تعتبره عبئا على الحلف كون أن تركيا دولة شرق أوسطية لا أوربية ما يعني أن ذلك سيجلب للحلف العديد من المشاكل التي هي في غنى عنها بالرغم من جميع المجهودات والإنجازات التي حققتها تركيا، من خلال مشاركتها في حرب أفغانستان ب570 جندي تركي وإدارة معسكر قوات التحالف في كابول بين 2002 _2005،[3] كما تولت تشغيل وتأمين مطار حامد كرزاي الدولي بصفتها دولة إطارية.

وفي البلقان ساهمت في البوسنة والهرسك من خلال عمليات قوة التنفيذ (IFOR)، وعملية قوة تحقيق الإستقرار (SFOR) ودعم قوات كوسوفو لحفظ الأمن من خلال وحدتها العسكرية (KFOR)، وقوات دعم الأمن الدولي(ISAF) في أفغانستان ولواء جنوب شرق أوربا، وتوليها لمدة سنة كاملة سنة 2021 بقيادة قوة المهام المشتركة عالية الجاهزية (VJTF) وتسليمها لفرنسا في 01 جانفي 2022، وقوات المهام المشتركة البحرية في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه والقرن الإفريقي وعمليات الإستطلاع الجوية في منطقة البلطيق.[4]

---

[1] . أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص.258.

[2] . Archit Dahar, Zuha Noor, Sam Orloff, Andrew Orner, Gabriella Rabito, **The Nato –Turkey Relation Ship : Envisionning Future Prospects Amidst Growing Riftd** , Perry World House, United States, (Spring 2021), P. 6.

[3] عاصم مظلوم، **تركيا وحلف الناتومن يستخدم الآخر لتحقيق أهدافه**، "مقال مترجم"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، العراق (أفريل2012)، ص.2.

[4] . مصطفى كبار أوغلو، **العلاقات بين تركيا وحلف الناتو**، مجلة رؤية تركية، ع.4/ 6، (2017).

وإمتلاك تركيا لإمكانيات هائلة مكّنها من أداء أدوار مميزة، إذ تحتل المرتبة الثانية في قوات الحلف ب461,5 ألف نسمة من قوات الجيش، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي الذي يتوسط القارات الثلاث وطبيعتها الأوراسية القريبة من المناطق الجغرافية الأكثر حيوية في العالم، ورغم ذلك تعامل تركيا بطريقة لاتليق بحجمها ولا بالأدوار التي لعبتها وخيب الناتو أملها في أكثر من مرة، فعندما طلبت تركيا دعما لصد هجمات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق تم تأجيل طلبها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ما أجبرها على أخذ الموافقة من البرلمان التركي بإصداره قرار يجيز لها التوغل العسكري دون موافقة ودعم الغرب، كذلك في ليبيا سنة 2011 عندما قبلت المشاركة في مهام الحلف بعد رفضها للقرار مقابل تماطله في الرد على طلبها بشأن إنشاء منطقة آمنة ومنطقة حظر طيران شمال سوريا.

وإثر شراء تركيا لمنظومة الصواريخ الروسية أرض جو S400 رفضت أمريكا وأعضاء الحلف ذلك، لكن تركيا برّرت ذلك بحقها كدولة ذات سيادة تسعى للحفاظ على أمنها في إمتلاك السلاح الذي يحميها، وأن هذا لايشكل خطرا على الحلف ولا يتعارض مع إلتزاماتها اتجاهه بالرغم من تعرض تركيا للخذلان من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت بسحب الصواريخ patriot من جنوب تركيا سنة 2015 لمواجهة الهجمات الصاروخية من طرف النظام السوري،[1] حيث أن بعض دول الحلف غير متقبلة لوجود تركيا داخله وعبّرت عن ذلك عدة مرات كحظر الأسلحة عليها إثر التدخل التركي في قبرص، مادفع تركيا إلى السماح لحاملات الطائرات السوفياتية بالمرور من المضائق تأكيدا لسيادتها عليها.

وعقب محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016 إدّعت دول الحلف بأن تركيا دولة غير ديمقراطية، بدل الوقوف معها ودعمها، وهنا تظهر نيّة الحلف ورؤيته لتركيا، أنقرة إتهمت برلين بإيواءها الإنقلابيين وعلّقت الحكومة الألمانية في سبتمبر 2017 جزء من صادرات الأسلحة إلى تركيا، إلى غاية هذه اللحظة لازالت تركيا تقدم الكثير لحلف الناتو وتدعم جهوده لمحاربة الإرهاب، بالرغم من جهود تركيا لمحاربة الإرهاب وجميع أشكال الجريمة، والدليل أنه في جوان 2005 أسست تركيا المركز الأعلى لمكافحة الإرهاب(TMMM) في هيئة الأركان العامة[2]، كما أنها وافقت على إنشاء محطة وبناء رادار إنذار مبكر في مدينة مالاتيا جنوب شرق أنقرة، في إطار المبادرة الأمريكية للدفاع المشترك مع أوربا وتبني الدرع الصاروخي دون المساس بمصالحها مع دول الجوار، معتبرة دفاعها موجه نحو أي تهديد دون ذكر منطقة معينة أو دولة بعينها كإيران أو روسيا.

وتأسيسا على ذلك تحاول تركيا الضغط على أعضاء الحلف عندما تسمح لها الفرصة للحصول على بعض المكاسب، وبالرغم من رفض تركيا إنضمام السويد إلا أنها وافقت على دعم إنضمام السويد للحلف بعدما عارضت ذلك لاتهامها ستوكهولم باستضافة ميليشيات أكراد لتحقيق هدفها في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي .

[1]. إيمان عبد الحليم، مدى تأثير التعاون العسكري مع روسيا على علاقة تركيا بدول الناتو ، **مرجع سبق ذكره** ص.14.

ومنه نستنتج أن جميع الجهود التي بذلتها ولا تزال تركيا في إطار مشاركتها كدولة عضو في الناتو إلا أنها لاتُعامَل مثلهم وتُعاقَب إذا ما صدر منها أي سلوك تعتبره دول الحلف خطرا عليها، ولذلك تركيا كذلك تتعامل بحزم مع دول الحلف وتواصل تحقيق أمنها واستقرارها بما يتوافق ومصلحتها ولو اضطرت للتعامل مع دول الشرق كروسيا .

ثالثا: عضوية تركيا في المنظمات الدولية والإقليمية

1_ عضوية تركيا في الأمم المتحدة:

من أهم المنظمات الدولية في العالم وأكبرها هي منظمة الأمم المتحدة، التي أنشأت في 24 أكتوبر 1945، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية والمآسي والخسائر التي خلفتها، تعنى المنظمة بتحقيق 4 أهداف رئيسية تشمل:

_ إحلال الأمن والسلم الدوليين.

_ تنمية العلاقات الودية بين الأمم.

_ ضمان حقوق وحريات الشعوب من خلال مكافحة الفقر والجوع والأمية وضمان الإحترام المتبادل.

_ مساعدة جميع شعوب العالم وقبلتهم.

يقدر أعضاءها ب193 عضو، وتركيا من الدول التي انضمت إلى المنظمة فور تأسيسها وتساهم في تمويل ميزانية المنظمة بشكل مهم، قدرت مساهمتها المالية لسنة 2020 ب38,461 مليون دولار، و39.7مليون دولار سنة 2021.[1]

في 24 أكتوبر 2023 وبمناسبةالأمم المتحدة والذكرى الثامنة والسبعين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة، قدم الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان "تهانيه الخالصة، مذكرا الأمم المتحدة بالتحديات الخطيرة الأمنية والإقتصادية والإديولوجية والبيئية، وذكر حملة الإبادة التي يتعرض لها الفلسطينيون منذ 7 أكتوبر 2023، والكم الهائل للتدمير الممارس ضدهم في ظل مرأى ومسمع العالم الدولي، وهو بذلك يحمّل مجلس الأمن مسؤولية تعميق الأزمة بسبب نظرته الأحادية عوض إتخاذ إجراءات صارمة لمنع إراقة دماء سكان غزة، وحتى المؤسسات التابعة للأمم المتحدة الأونروا لم تسلم من بطش الكيان الإسرائيلي، وشُلت مهامها بحيث أصبحت تجد صعوبة في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين بسبب تهديد مؤسسة تابعة للأمم المتحدة لها وأردوغان قصد بذلك مجلس الأمن.

[1] .United Nations, Contributions received for 2021 for the United Nations Regular Budget, Available at: https://www.un.org/en/ga/contributions/honourroll_2021.shtml, Accessed on: 15/08/2022.

رسالة الرئيس التركي كانت واضحة ،كما ذكر بأن بلاده ستستمر في تمويل ميزانية الأمم المتحدة، علما أن تركيا تندرج ضمن قائمة ال20 دولة الأكثر مساهمة، مسترسلا الأنشطة التي قامت بها تركيا في إطار أهداف الأمم المتحدة أهمها شحن 33 مليون من الحبوب إلى الأسواق العالمية وتجنب حدوث موجة جوع، مع المواصلة في مشروع صفر نفايات إضافة إلى محاربة العنصرية الثقافية والكراهية من خلال إعلان يوم 15 مارس كيوم دولي لمكافحة الإسلاموفوبيا.[1]

حملت رسالة "رجب طيب أردوغان" إشارة واضحة وصريحة وهي ضرورة إصلاح وإعادة هيكلة الأمم المتحدة مذكرا بأن تركيا ملتزمة بمهامها في إقامة نظام عالمي أكثر عدلا والذي لا ينحصرفي خمس دول تقرر مصير دول العالم ،واقتصار القرار على خمس دول هو إجحاف لأن هذه الدول من قارة آسيا وأوربا وأمريكا وغالبية الأعضاء من المسيح وبالتالي لايوجد تمثيل لإفريقيا والمسلمين، وقد نوه إلى ذلك الرئيس التركي السالف الذكر من خلال مؤلفه "نحو عالم أكثر عدلا " وذكر عدم نجاعة الأمم المتحدة في أداء مهامها والسبب هو حصر أعضاء مجلس الأمن في 5 دول، لكن العالم كما يقول أكبر من خمس والذين يتحكمون في مصير ثمانية مليار نسمة .

يتهم "رجب طيب أردوغان" الأمم المتحدة بازدواجية المعايير وحماية مصالح الأقوياء دون الضعفاء، وترك إسرائيل فوق القانون ،مع النفاق ومكافحة الإرهاب بدعم الإرهاب، إضافة إلى تحقيق مصالح دولية مستقلة على حساب المصلحة العالمية تحدث كذلك عن سوريا باعتبارها أهم مصدر للتهديدات، والقضية الفلسطينية التي تقف أمامها المنظمة موقف المتفرج، والعراق وأوكرانيا في ظل نظام دولي عاجز متجاهل للحقوق، لذا يجب تغييره جذريا من خلال إعادة هيكلة مجلس الأمن، كما لمح إلى قضية اللاجئين الذين يدخلون أوربا ويعاملون بأبشع الطرق، وحملة الكراهية ضد الإسلام والإرهاب الذي تسبب في قتل مئات الأشخاص في تركيا إثر انقلاب فاشل في 2016 ليلقى ملاذا له في الدول الغربية مقابل منع لاجئين لأغراض إنسانية هاربين من الحروب ،كما اتهم "رجب طيب أردوغان" الغرب واصفا إياهم بالأصدقاء قائلا:" إن أصدقاءنا " الذين أعربوا عن إعلانهم الحرب على الإرهاب اليوم لم يترددوا في دعم منظمة إرهابية لمحاربة منظمة إرهابية أخرى قائمة في جوارنا ،ولايزالون مستمرون على هذا الموقف" .[2]

إعتبر الرئيس "رجب طيب أردوغان أن النظام الدولي أخفق في مواجهة الأزمة الأمنية المتمثلة في الإرهاب والأزمة الإقتصادية التي خلقت حروب تجارية ومن ثم جائحة كورونا التي طرحت تساؤل حول مصير النظام الدولي ومن يقوده وقدم توقعا مفاده أن السياسة الدولية ستصبح متعددة الأقطاب بعد الجائحة، لذا يتوجب _حسبه _على الأمم المتحدة الإلتزام بمبادئ كضرورة لإصلاحها وهي أهمها العدل والشفافية والمساواة في معاملة جميع الأعضاء.

---

[1]. **رسالة بمناسبة يوم الأمم المتحدة 24 أكتوبر،والذكرى الثامنة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة**، رئاسة الجمهورية التركية على https//:www.eccb.gov.tr/ar/604 ، بتاريخ: 2023/04/23.

[2]. رجب طيب أردوغان، **نحو عالم أكثر عدلا**، ترجمة نورا ياماج، (قطر: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2021)، ط.1، ص.40.

2_ تركيا ومنظمة التعاون الإسلامي

نظرا لتعدد القضايا على مستوى دول العالم الإسلامي، التي عانت أغلبها من الإستعمار المباشر كان لابد لها من توحيد مواقفها وجهودها في إطار منظم مؤسس ومقنن، فكان تاريخ 25 سبتمبر 1969ميلاد منظمة المؤتمر الإسلامي بعد حادثة إحراق المسجد الأقصى .

وتركيا من الدول التي إنضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي فور نشأته الذي أصبح يسمى بمنظمة التعاون الإسلامي إثر عقد إجتماع الثامن والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد بأستانا في الفترة من 28 إلى 30 جوان 2011. تعمل المنظمة وفق ميثاق تم تجديده، فالميثاق الأول سنة 1972المنعقد بالرباط الذي يعتبر بمثابة الوثيقة التأسيسية للمنظمة، والمتضمن أهداف ومبادئ هذه الأخيرة وجميع الأمور التنظيمية كالأجهزة وقواعد العضوية والميزانية، أما الميثاق الجديد فتم اعتماده إثر إنعقاد القمة الحادية عشر في داكار في13_14 مارس 2008[1] .

يتمثل دور تركيا في منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن القضايا الهامة التي تهم الشعوب، حيث أشركت جمهورية شمال قبرص التركية في المنظمة وتم إعطاءها صفة مراقب منذ 1979 مع دعم قضيتها، كما عملت على الدفاع عن بعض الشعوب بتدويل بعض القضايا على غرار الأقليات التركية في اليونان وتراقيا الغربية والجزر الإثني عشر، كما تحتضن تركيا هيئات تابعة للمنظمة وهي :

_ مركزي بحث للإحصاء والإقتصاد والتاريخ والثقافة الإسلامية (إرسيكا).

_ لجنة دائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري (الكومسيك).

_ أربع هيئات تابعة للمنظمة أهمها منتدى السلطات التنظيمية، إتحاد الإستشاريين في الدول الإسلامية، معهد الموافات والمقاييس في الدول الإسلامية (سيميك) وبعثة هيئة إختصاصية ممثلة في مكتب تركيا في بنك التنمية الإسلامي [2].

الجدير بالذكر أن تركيا تحاول تطوير علاقات ثنائية مع أغلب أعضاء المنظمة البالغ عددهم 57 عضو خاصة في الجانب الإقتصادي والأمني والثقافي على غرار ليبيا، الجزائر، قطر، أدربيجان وآخرون .

يرى "أحمد داوود أوغلو" أن مناطق العالم الإسلامي غنية بثرواتها الطبيعية على رأسها: البترول والغاز الطبيعي والمعادن وتنوع جغرافي ومناخي، كما أنها مهد الحضارات القديمة، لكنها هُمشت ولم تكن علاقاتها في القرن العشرين

---

[1] . منظمة التعاون الإسلامي، موقع وزارة الجارجية التركية، على الرابط: https://www.mfa.gov.tr/OIC_arabic.en.mfa، تم التصفح بتاريخ: 2023/04/11.

[2] . منظمة التعاون الإسلامي، جمهورية تركيا وزارة الشؤون الخارجية، متاح على الموقع الإلكتروني:www.mfa.gov.tr/oic.arabic.em/mfa، تم الإطلاع بتاريخ:2023/03/12.

مستقرة لأنها لم تستطع تحقيق توازن بين علاقاتها مع الدول الغربية والدول الإسلامية، ولكونها تمتلك عمقا في الشرق كان لابد عليها إستغلال علاقاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال الإستفادة من مركز بحوث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية IRCICA.

تحرص تركيا على المساهمة بالنهوض بالمنظمة من خلال التبرعات التي تقدمها، حيث تبرعت ب1,8 مليون دولار في جانفي 2017 و 100 ألف دولار للأمانة العامة للمنظمة ، و100 ألف دولار للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان و100 ألف دولار لصندوق التضامن الإسلامي،[1] تعتبر منظمة التعاون الإسلامي فرصة لتركيا لتمتين علاقاتها مع الدول الإسلامية خدمة لمصالحها وفرصة لتقديم نفسها كزعيمة وأنموذج يتم إتباعه.

3_ منظمة التعاون الإقتصادي(ECO)

تعتبر منظمة التعاون الإقتصادي إيكو من المنظمات الإقليمية التي تضم 10 دول هي:تركيا، باكستان أفغانستان، أذربيجان، كازاخستان، قيرغزستان، طاجكستان، تركمنستان، أوزبكستان، تأسست سنة 1985 وتتمتع جمهورية شمال قبرص بصفة مراقب، مقر أمانتها في طهران، من أهداف المنظمة تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة متطورة للدول الأعضاء، وتعمل تركيا على تحقيق ذلك من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة في منطقة منظمة التعاون الإقتصادي وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في المنطقة [2].

وانضمام تركيا لمنظمة التعاون الإقتصادي كان ضمن أُولى تحركاتها لإقامة علاقات إقتصادية ضمن مؤسسة تعمل وفق ميثاق وأجهزة ومبادئ وأهداف، وذلك بعد نهاية الحرب الباردة لزيادة توسيع مجالها في آسيا وتجسد ذلك ضمن عضويتها في هذه المنظمة التي مرت بمحطات هي الحلف المركزي (CENTO) ومنظمة التعاون للتنمية الإقليمية (RCD)، وبالرغم من إنضمام تركيا لها إلا أن هذه المنظمة لاتزال قاصرة في أداء وظائف أكثر وإنجازات على أرض الواقع لعدة أسباب تتمثل في: إختلاف الرُؤى السياسية للزعماء أعضاء المنظمة حال دون التوافق الإقتصادي ،وبالرغم من أن ذلك ليس بمستحيل والدليل إختلاف الرؤى بين فرنسا وألمانيا تاريخيا ونجاحهما في الإنضمام وتوحيد الرؤى والجهود التي تبلورت في الإتحاد الأوربي، تدخل بعض الاطراف الدولية لإعاقة أداء المنظمة ومقاومتها لأي تحالف في المنطقة مثل روسيا والهند خوفا على مصالحها الإستراتيجية، وهذا كما ذكر داوود أوغلو أنه ساهم في إضعاف الإرادة السياسية لأعضاء المنظمة [3].

---

[1]. Organisation of Islamic Cooperation , **Turkey donates 1.8 Million dollars to the** OIC General Secretariat, Organisation of Islamic Cooperation, Availablt at: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=12989&t_ref=5705, Accessed on: 16/04/2023.

[2] . **Economic Cooperation Organisation (ECO),** Available at: https://eco.int, Accessed on: 13/01/2023.

[3]. أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص.302.

4_عضوية تركيا في منظمة التعاون الإقتصادي لدول حوض البحر الأسودBSEC

تركيا من الدول المبادرة لتأسيس منظمة التعاون الإقتصادي لدول حوض البحر الأسود، وتجسدت هذه المبادرة في إسطنبول في 25 جوان 1992، وتوقيع إعلان القمة "بيان البسفور" ثم التأسيس الفعلي في 01 ماي 1999 تتألف من 13عضو هم ألبانيا، أرمينيا، اليونان، أذربيجان، بلغاريا، روسيا، مولدافيا، جورجيا، أوكرانيا وصربيا ورومانيا ومقدونيا الشمالية التي انضمت سنة 2020.من أهداف المنظمة تعزيز التفاعل بين الأعضاءمع ضمان أمن وسلامة ورقي منطقة البحر الاسود إضافة إلى تطوير العلاقات وتحسينها[1].

حرصت تركيا على تشكيل هذه المنظمة التي ضمت الدول المطلة على البحر الأسود، لإدراكها أهمية هذا الأخير إقليميا ودوليا، حيث استخدم في فترة الحرب الباردة بين الأقطاب السياسية، وتركيا لم تستفد كثيرا من إستغلال هذه المنطقة نظرا لانتماءها للمعسكر الغربي في زمن مضى، لكن مع النظرة الإستشرافية لحزب العدالة والتنمية والحكومة التركية التي تسعى إلى تعزيز النفوذ التركي على جميع المحاور، والإستفادة من العضوية لخصوصية المنظمة كون أنها تاريخيا وإلى غاية 1774 كان ميزان القوى في منطقة البحر الأسود لصالح الدولة العثمانية، ورغبة تركيا إسترجاع نفوذها الضائع أولوية تترجمها عن طريق الإنضمام إلى هذه المؤسسات الإقتصادية، وسعي تركيا الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي يجعلها تستفيد من علاقات وثيقة مع أعضاء دولة التي ينظم بعضها إلى منظمة التعاون للبحر الأسود.

5_ تركيا ومنظمة G20

هي عبارة عن منتدى دولي تأسس سنة1999، وتركيا من الدول العضوة التي أكسبتها القدرة على المناورة خلال الأزمات والنهوض باقتصادها والعمل على تطويره، ومجابهة التحديات الكبرى كالإرهاب الدولي في إطار تشاركي، طبيعة تشكيل المجموعة المكونة من وزراء المالية ومحافظي البنوك من 19 دولة تعكس أهداف المنتدى ودوره في دعم الإقتصاد العالمي حيث تمثل الدول الأعضاء 90% من إجمالي الناتج القومي العالمي ،وتهتم بعدة مجالات أهمها التخلص من سوء إستخدام النظام المالي، حسن إدارة الأزمات المالية، مواجهة مشكلة تمويل الإرهاب، محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،[2] تركيا استطاعت تصدر المرتبة الأولى ضمن دول مجموعة العشرين بتحقيق نمو قدره 11.4% حققتها سنة 2021 .

ترأست تركيا رئاسة القمة لسنة 2015، وأكدت على وجوب زيادة الإستفادة من العنصر النسوي في سوق العمل من خلال إشراكها في الحياة العملية تمكينها من مراكز قيادية وتأكيد مساواتها مع الرجل في الحقوق

[1] . **Organisation of the Black Sea Economic Cooperation (BSEC)**, Available at: https://www.bsec-organization.org, Accessed on: 02/04/3023.

[2]. **قمة العشرين ثقة عالمية بقوة الإقتصاد السعودي**، مركزسلام للتواصل الحضاري، السعودية، (2020)، ص.7.

في أماكن العمل[1] كما أكدت على ضرورة معالجة الركود في مؤشرات الإقتصاد جراء الأزمة الإقتصادية العالمية، عن طريق الإستثمارات في البنى التحتية وتقوية التشغيل وتوسيع التجارة، وتقوية الإنتعاش اللإقتصاد العالمي إضافة إلى فتح فرص لتشغيل الشباب .

6_منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD

كذلك تركيا من أعضاء منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، التي تأسست بباريس في 1961/09/30 التي تضم 38 دولة من الدول المتقدمة التي تعنى بالتنمية المستدامة، والمحافظة على الإستقرار المالي ودعم التجارة العالمية، واحتلت تركيا المركز الثالث بين الدول الأعضاء من حيث نسبة مشاركة الناخبين في انتخابات 14ماي 2023 الجولة الأولى ب 87,04% والجولة الثانية بتاريخ 25 ماي 2023 ب84,15%[2] من أهداف المنظمة تبادل المعلومات وتوظيفها كمؤشرات إقتصادية، الإهتمام بمجال الزراعة والتجارة والتكنولوجيا، معالجة جميع القضايا ذات الطابع الإجتماعي والبيئي والإقتصادي، كما تعد المنظمة من المصاجر الموثوقة للإحصائيات المقدمة في المجال الإقتصادي والإجتماعي.

كما تقدم أرقام ونسب متوقعة حول التضخم، فمثلا في سنة 2023 توقعت المنظمة ببلوغ الولايات المتحدة الأمريكية نمو الناتج المحلي الإجمالي ب2,4% وانخفضت إلى 1,5 % سنة 2024[3]، وتتوقع أن يصل التضخم إلى أهداف البنوك المركزية سنة 2025 لمعظم الإقتصادات، ويرجع ذلك إلى التوترات الجيوسياسية التي يعرضها العالم كما تقدم المنظمة توصيات بشأن المخاطر المطروحة .

كما تنظمّ تركيا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCEالتي أسست سنة 1975 وتضم 57 دولة من مهامها تحقيق الأمن في أوربا، منع التسليح وحل النزاعات، مكافحة الإرهاب، ومما هم ملاحظ أن تركيا عملت لعقود على تطوير علاقاتها على جميع الأصعدة في إطار مؤسساتي عبر العضوية في مؤسسات دولية أو إقليمية.

---

[1]. أردال قره غول، صالحة قايا، **مجموعة العشرين ورئاسة تركيا الدورية**، رؤية تركية، ع.5/1، (2016)، ص ص.137_138 .

[2]. باقي لاله أوغلو، فاطمة زهراء لاله أوغلو، **"فهم الإنتخابات التركية في أيار 2023"**، مجلة رؤية تركية، ع.03/12، (صيف 2023)، ص.44.

[3] . نفس المرجع، ص.44.

نستخلص في نهاية هذا الفصل، أن توجهات السياسة الخارجية التركية تحددها جملة من المقومات الثابتة التي لا تتغير بتغير الحكومات والقيادات السياسية، ومنها ماهي متغيرة، فبتقلد حكومة حزب العدالة والتنمية السلطة سنة2002 أحدثت تغييرات وإصلاحات هامة سواءا على المستوى الداخلي في شقيه السياسي، والمتمثل في تغيير نظام الحكم من البرلماني إلى الرئاسي أو على المستوى الإقتصادي الذي عرف نقلة في المجال الصناعي لاسيما الصناعات الدفاعية، لتحقيق الأمن السياسي والإقتصادي للدولة التركية، مع توسيع دائرة التعاملات بالإستمرار في علاقاتها التقليدية مع دول الغرب وتعزيز العلاقات مع عدة دوائر كالشرق الأوسط، والدول العربية خاصة التي كانت في شبه قطيعة معها، والإنفتاح على إفريقيا، بتطوير العلاقات السياسية والإقتصادية والأمنية معها تجسيدا لعمقها الإستراتيجي، مع مواصلة حضورها ضمن المنظمات الإقليمية والدولية التي تمكنها من إسترجاع مكانتها إقليميا ولعب أدوار أكثر فعالية في النظام الدولي، والأمر الملاحظ أن ميزة العلاقات التركية مع أغلب الأطراف تتميز بالشد والجذب عملا بما تتطلبه مصلحتها القائمة أساسا على الشق الأمني المتمثل في الأمن القومي، والإقتصادي القائم على مبدأ رابح رابح.

الفصل الثالث

مضامين الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية التركية

في عهد حزب العدالة والتنمية

(2023_2002)

منذ السماح بالتعددية الحزبية بتركيا سنة 1946، لم تعرف الحياة السياسية التركية حرية في ممارسة الديمقراطية، وممارسة الحقوق والحريات والتعبيرعن مطالب الشعب بعيدا عن الأفكار العلمانية وتدخل الجيش وهذا ماجعل تركيا تتخبط في المشاكل الداخلية بسبب الإنقلابات ما أثر على أدائها الإقليمي والدولي إلى أن حلّت سنة 2002 بنجاح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى السلطة، وكان هذا الحدث إنقلابا إيجابيا في الحياة السياسية لتركيا داخليا وخارجيا نظرا لحمل الحزب أفكار ونظريات قائمة على أساس أكاديمي وعلمي، وهذا ما سمح بتجريب هذه الأفكار والعمل بها، ما أحدث تغيرا بارزا في السياسة الخارجية التركية.

حاول قادة حزب العدالة والتنمية تكييف مبادئ السياسة الخارجية التركية التي جاء بها الحزب، مع الظروف الداخلية والإقليمية والدولية، لذلك شهدت تركيا تنوعا ملحوظا في وسائل السياسة الخارجية .

وتماشيا مع ما سبق ذكره، ستتعرض الدراسة في هذا الفصل إلى نقاط جوهرية ومفتاحية تمكّن الدارس من فهم طبيعة ودرجة التغير الحاصل في السياسة الخارجية التركية، وإيجاد تفسير لموجات المد والجزر التي تعرفها بناء على تحليل ذلك ضمن ثلاثة مباحث، ألقينا في المبحث الأول نظرة تاريخية عن السياسة الخارجية التركية قبل 2002 لتكون لدى الباحث نظرة شاملة عن الموضوع فلايمكن تحليل أي دراسة دون الرجوع إلى تاريخها، وفي المبحث الثاني تطرقت الدراسة إلى عمود وركيزة السياسة الخارجية التركية الحالية وهو حزب العدالة والتنمية الذي حمل أفكار ورؤى ونظريات، وفي المبحث الثالث عالجت الدراسة متغيرين حدّدا مسار السياسة الخارجية التركية منذ 2002 إلى غاية سنة 2023 وهما الثبات والتغير مع تقديم تفسير لذلك.

المبحث الأول :السياق التاريخي للسياسة الخارجية التركية

لمعرفة وتحليل أي سياسة خارجية لابد من الرجوع إلى التاريخ، والبحث عن أهم الأحداث والوقائع التي رسمت المسار والتوجهات الخارجية للدولة ، وهذا ما انطبق على تركيا حيث ساهمت التراكمات والتجارب التاريخية في تحديد سياستها الخارجية، ويظهر ذلك جليا من خلال التعرف على سمات السياسة الخارجية التركية قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002.

المطلب الأول: ملامح السياسة الخارجية التركية قبل وبعد سنة 2002

أولا: السياسة الخارجية التركية قبل 2002

بما أن تركيا هي وريثة الإمبراطورية العثمانية، لابد من القيام بإضاءة على السياسة الخارجية التركية منذ العهد العثماني إلى العهد الأردوغاني، من إمبراطورية قوية ممتدة إلى قارة أوربا وآسيا وإفريقيا إلى رجل مريض في نهاية القرن 19، فبعد مشاركة الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا والإمبراطورية النمساوية الهنغارية، سارعت روسيا لعرض إقتراح على فرنسا وابريطانيا لاقتسام الأراضي العثمانية بينهم، وفعلا بعد انتهاء الحرب في 18مارس1915 تحصلت روسيا على بعض الولايات الأرمينية وشمال كردستان ومنطقة مضيقي البسفور والدردنيل، وترك الحرية لفرنسا وابريطانيا بتعيين مندوبا يهتم بوضع إتفاقية ثنائية يقتسمان فيها منطقة الهلال الخصيب، وتمت إتفاقية سايكس بيكو في 16ماي1916 بعد توقيع الدبلوماسي الفرنسي "فرانسوا جورج بيكو""François Georges Picot"، والبريطاني "مارك سايكس"" Mark Sykes" على مذكرات تفاهم بين فرنسا وابريطانيا وروسيا. [1]

من أهم المحطات التاريخية هي توقيع تركيا لاتفاقية موندروس في 30 أكتوبر1918 التي سيطر فيها البريطانيون على المضائق التركية، وحصل الفرنسيون والإيطاليون على العديد من المناطق في الأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية، حيث نصت المادة الأولى من هذا الإتفاقية على إحتلال الحلفاء للدردنيل والبسفور،[2] أما المادة السابعة

[1] .علي محافظة، **مداخلة حول انعكاسات إتفاقية سايكس بيكو على الخريطة الجيوسياسية في المشرق العربي**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، (ماي2016)، ص.2.

[2] **Mudros Agreement: Armistice with Turkey (October 30, 1918)**, German History in Documents and images, Available at: https://germanhistorydocs.ghi-dc.org/pdf/eng/armistice_turk_eng.pdf, Accessed on: 25/10/2023.

فأعطت الحق للحلفاء باحتلال أي منطقة استراتيجية تشكل تهديد لأمنهم[1]، هذه الأحداث التاريخية تجرنا إلى ذكر شخصية مؤسسة لتركيا وهي شخصية "مصطفى كمال" الذي قام بحرب الإستقلال في 1919 والتي استمرت إلى غاية 1923.

وتعتبر معاهدة لوزان في 24 جويلية 1923 من أهم المحطات التاريخية التي جمعت بين ممثلين من فرنسا وابريطانيا وإيطاليا واليونان، رومانيا وصربيا وكرواتيا وسلوفينيا، والتي على إثرها تم الإعتراف بالجمهورية التركية وسيادتها وحدودها وقيامها في 29 أكتوبر 1923 وانتخاب "مصطفى كمال" أول رئيس جمهورية لتركيا، الذي رسم السياسة الخارجية التركية وفقا لتصوره حيث أعلن القطيعة الكلية مع كل ما له علاقة بالإسلام والعرب والشرق عموما، والتوجه نحو دول الغرب على اعتبار أنهم رمز للتحضر _حسبه_ هذه الرؤية بنى عليها أتاتورك السياسة الخارجية منذ توليه السلطة إلى غاية وفاته سنة 1938.

تجدر الإشارة إلى أن السياسة الخارجية التركية، تميزت بالحياد منذ تأسيس الجمهورية إلى غاية الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، وعزوف تركيا عن الإنضمام لأي معسكر آنذاك نابع من تفاديها لأي صدامات مع المعسكرين، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتشكل النظام الدولي في إطار ثنائية قطبية، إنضمت تركيا إلى المعسكر الغربي كون أن المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي كانت لديه رغبة في السيطرة على مضيقي البوسفور والدردنيل، في مقابل ذلك حصلت تركيا على مساعدات مالية أمريكية في إطار مشروع مارشال سنة 1947 ما سرّع من انضمامها إلى الحلف الغربي ثم حلف الناتو سنة 1952، وهذا ماجعلها تبتعد عن إقليمها الشرق أوسطي بل أصبحت أداة في يد الغرب لدحض الخطر الشيوعي بالمنطقة، واستفادت آنذاك من مشروع إيزنهاور سنة1957 القاضي بنشر القوات الأمريكية في دول الشرق الأوسط لحمايتهم من الخطر الشيوعي.[2]

كأول خطوة قام بها أتاتورك هي إلغاء الخلافة العثمانية، وجميع مظاهرها كرمز وعنوان للثقافة العثمانية مثل إستبدال الطربوش بالقبعة الأوربية، إضافة إلى غلق الطرق الدينية والتكايا ومنع ارتداء الحجاب وإلغاء الحروف العربية واستبدالها بالحروف اللاتينية كالنهج نحو التغريب، حيث قال أتاتورك: "إننا إعترفنا بوجوب إتخاذ جميع أسلحة الغرب المدنية، فيجب علينا أن نكون منصفين في إتباع الطرق المؤدية إلى خيرنا، وبخاصة فيما يتعلق بلغتنا فقد أخذنا عن الشرق عاداته ولغته وأحرفه، فلم نستفد مما أخذناه إلا الرجوع إلى الوراء والتقهقر، والمتابع في عاداتنا

[1]. Süleyman Özmen, Mehmet Fatih Sanar, **"The Story of 100 Years: Turkish Independence National Sovereignty and The Process Leading To The Republic"**, History Studies International Journal of History, Vol.15, Iss. 100, (October 2023), p.344.

[2]. عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الإتجاهات ، التحالفات المرنة، سياسة القوة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 40.

وأخلاقنا، لذا يجب علينا أن نطرح عنّا جانبا الأحرف العربية ونستبدل بها أحرفا لاتينية، فنضمن إذّاك رُقينا وتقدمنا، ونخلّص لغتنا من السقوط، وننشرها في أركان العالم الأربعة ونتربع بواسطتها وسط الترقي والتمدن" .[1]

ومن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية التركية في عهد أتاتورك مايلي:[2]

_ حماية الإستقلال الوطني.

_الحفاظ على التوازن الذي جاءت به إتفاقية لوزان.

_ تحقيق التوازن بين الصداقة الإنجليزية والسوفياتية.

_ الحفاظ على السلام.

_ تطبيق مبدأ سلام في الوطن سلام في العالم.

_ تطبيق إلزامية القانون.

_ مواصلة التغريب والديمقراطية.

في الخمسينات من القرن الماضي تطورت الحياة السياسية ودخلت تركيا عهد التعددية الحزبية، فمن حكم حزب الشعب الجمهوري تم الإنتقال إلى التعددية الحزبية، حيث تأسس الحزب الديمقراطي في 17 جانفي 1946 بقيادة كل من "جلال بيار" و"عدنان مندريس"[3]، وبتاريخ 14 ماي 1950 تولى الحزب الديمقراطي السلطة وهنا توسعت السياسة الخارجية التركية وأخذت المنحى البراغماتي، بمشاركة تركيا في الحرب الكورية سنة 1950 لإقناع أمريكا بأهميتها للحصول على مقعد في حلف الناتو، وفعلا تم لها ذلك سنة 1952 .

لكن ماميّز السياسة الخارجية التركية في تلك الفترة، هو التخبط والإنكفاء على الذات والتحرك ضمن المحور الغربي مع إبداء القطيعة مع الماضي، وكل الحكومات المتعاقبة كانت تعرف أزمات بفعل تدخل الجيش في الحياة السياسية، وهذا ما أعاق تركيا نحو الإنطلاق والقيام بأدوار خارجية تليق بتاريخها، حيث عرفت العديد من

---

[1]. رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، (مصر: دار الشروق، 1999)، ط.1، ص.74.

[2] Ecran Karaoç, **ATATURK'S Principles and History of Turkish Revolution II**, Available at https://acikerisim.gelisim.edu.tr/xmlui/bitstream/handle/11363/1814/Week09_%28ata2-en%29_ Accessed on:10/02/2022.

[3]. بولالوة ياسين،" **الظاهرة الحزبية في تركيا لبن ثنائية الإستقر ار والتنمية، قراءة تاريخية"**، مجلة السياسة العالمية، م.6، ع.1، (جوان 2022)، ص.88."

الإنقلابات العسكرية بفعل التدخل اللامتناهي للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، مع ظهور أزمات مالية إقتصادية كانت أولها سنة 1994 والثانية سنة 2001 ماحدّ من دور تركيا دوليا.

رغم محاولات رئيس الوزراء آنذاك "تورغوت أوزال" تبني سياسات نشطة ومتعددة الأبعاد، بخطوات فعلية كتطوير مشروع خط أنابيب المياه لنقل المياه التركية إلى بعض دول وكيانات منطقة الشرق الأوسط على غرار الكيان الإسرائيلي إلا أن محاولاته لم تستمر بسبب وفاته[1]، كذلك بالرغم من رغبة تركيا الحثيثة في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وبذلها العديد من الجهود إلا أنها لم تلقى القبول لغاية اللحظة، إضافة إلى أن علاقاتها مع أغلب الدول إما هامشية أو متوترة فكانت متقوقعة على ذاتها تتخبط في مشاكلها الداخلية التي لاتنتهي، فمن المشاكل الإقتصادية إلى تدخل الجيش وانعدام الديمقراطية، إلى وضع أمني خطير بمطالب كردية في الإنفصال، كانت السياسة الخارجية التركية قبل 2002 تعيش فترة من الركود والإغتراب، غير مستغلة للفرص وغير مدركة لإمكانياتها وواقعها، بعيدة عن جذورها وتطلعاتها، منسلخة عن تاريخها العثماني، مقاطعة لهويتها الإسلامية الشرق أوسطية بشكل غير متوازن ومنحازة إلى المعسكر الغربي أثناء الحرب الباردة وبعدها.

مع تفكك الإتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة ظهرت مشكلة الهوية التركية مرة أخرى وأصبحت تركيا أمام هويتين متعارضتين هوية تركية مقابل هوية كردية من جهة، وهوية إسلامية مقابل هوية علمانية من جهة أخرى[2]، كما برزت رغبة لدى بعض الشخصيات الأتراك مثل "تورغوت أوزال" العودة إلى الجذور والتاريخ، من خلال الإهتمام بقضايا الشرق الأوسط، وبروز فكرة العثمانية الجديدة، من خلال تنشيط دور تركيا في المناطق التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية آنذاك، وتشكيل إتحاد الدول الناطقة بالتركية سنة 1992 والمنظمة العالمية للثقافة التركية، والتقرب من دول البلقان ودول حوض البحر الأسود، في إطار مؤسساتي إقليمي، وقيام رئيس الوزراء "نجم الدين أربكان" بدور نشط في فترة (1996_1997) .

لكن تجذر الفكر العلماني داخل المؤسسة العسكرية حال دون بلوغ الإستقلالية والإستفادة من الفرص والإنطلاق والإنفتاح على العالم والعودة إلى العالم الإسلامي من خلال إعادة بناء علاقات وطيدة، ليبرز بعدها حزب العدالة والتنمية وينجح في الوصول إلى السلطة ويغير مفاهيم وواقع تركيا داخليا وخارجيا .

[1] Murat Ülgül, **Continuation or Change in Turkish Foreign Policy Fluctuations during Justice and Development Party Era"**, Journal of Global Analysis, (January2017), P.62.

[2] .Omer Taspinar, Turkey :**The New Model ?**, Available at : https:// www.brookings.edu , Accessed on: 25/05/2022.

ثانيا :السياسة الخارجية التركية منذ 2002

السياسة الخارجية الأردوغانية حافظت على مبادئ كان تحدث عنها أتاتورك، أهمها سلام في الداخل سلام في الخارج والعلمانية والقومية، وجمهورية يحميها الجيش كمؤسسة تضمن أمن واستقرار البلاد، و تحقيق مصالح تركيا داخل وخارج الحدود، من خلال إحدث تحسينات وتغييرات مسّت المؤسسات الدستورية في تركيا، والتي إنعكست على الوضع الخارجي لها، حاولت السياسة الخارجية التركية بعد 2002 الإستفادة من أخطاء الماضي وتصحيحها إنطلاقا من رؤية فكرية ونظرية أعادت الإعتبار لتاريخها وجغرافيتها، بإشراك نخبة مثقفة ومتخصصة في الشأن الدولي، بالتركيز على محورين إثنين وهما الأمن والإقتصاد.

وانطلاقا مما سبق ذكره، تميزت السياسة الخارجية التركية بخصوصية مكنتها من أن تكون أنموذجا من خلال إنتهاجها للقوة الناعمة، والعدول عن الممارسات السابقة مع دول الجوار، مع إستغلال جميع الفرص لإقامة علاقات إقتصادية وضمان تواجد وحضور تركي في أكثر من منطقة ضمن سياسة خارجية متعددة الأبعاد، وإعادة إحياء عثمانيتها، من خلال التذكير بالروابط التاريخية بينها والدول العربية خاصة.

باركت القيادة التركية وصول جماعة الإخوان المسلمين في مصر وتونس، ورحبت بالإنتفاضات العربية على الرغم من أنها كانت رافضة للإحتجاجات داخل إقليمها وحاربت الإنقلابات بشدة، وعندما شعرت بالخطر على أمنها القومي تدخلت عسكريا رغم رفض الدول الكبرى في النظام الدولي، الداعمة للحركات الإرهابية المهددة لأمن واستقرار تركيا.

لم تعرف تركيا تطورا إقتصاديا في مجال الصناعات الدفاعية مثلما عرفته في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، الذي مكّنها من المناورة وتحدي أحيانا القوى الكبرى، من خلال الإنخراط في بعض القضايا المهمة التي تزيد من أداء ها ومكانتها الدولية كالقيام بعمليات التنقيب على الغاز في شرق المتوسط، وحماية أمنها وملاحقة الحركات الإرهابية خارج حدودها، وإقامة علاقات مع محور الشرق والغرب دون حصر مصالحها في جهة معينة، مع ربط مصلحتها الوطنية واستغلالها السليم لجغرافيتها[1].

وبالتالي يمكن وصف السياسة الخارجية التركية بعد2002 بأنها سياسة خارجية تحاول تحقيق إستقلالية عن الدول الغربية بإقامة تحالفات مرنة وعلاقات إستراتيجية مع دول خارج المحور الغربي كروسيا والصين وتحقيق

[1]. Ahmet Davutoglu, "**Turkey's Foreign Policy Vision : An Assessment of 2007"**, Insight Turkey,Vol. 10, No.1, (January 2008), P.16.

المصالح الإقتصادية خارج إقليمها من خلال الإنفتاح على العديد من دول القارة الإفريقية، وهذا ما جعلها مبادرة إقليميا ودوليا، عقلانية،براجماتية، تحاول التعبير عن هويتها والتصالح مع تاريخها .

المطلب الثاني ثو ابت وأولويات السياسة الخارجية التركية تاريخيا

أولا:المبادىء الثابتة في السياسة الخارجية التركية

من ثوابت السياسة الخارجية التركية التي لاتزال مستمرة، بالرغم من جميع المتغيرات الداخلية والخارجية بكل تحدياتها في إطار مجموعة المبادئ والعناصر، التي جمعت جميع أطياف النخبة التركية على مر سنوات عديدة رغم إختلاف الظروف الدولية والإقليميةوالداخلية، والتي تم المحافظة عليها والعمل على حمايتها هي كالتالي:

1_العلمانية:

بالرغم من وضع "مصطفى كمال "مؤسس الدولة التركية الحديثة العلمانية، كإديولوجية تخص تركيا كعنصر من عناصر التحديث، فإن كل الحكومات المتعاقبة عملت على المحافظة على هذا المبدأ، بالرغم من إختلاف رؤاها الفكرية والتكوين السياسي لنخبها، وحتى الأحزاب السياسية التي أطلق عليها صفة أحزاب إسلامية كحزب العدالة والتنمية، بالرغم رفضه لهذه التسمية باعتباره ذو إديولوجية ديمقراطية لبرالية محافظة، فإنه لا يعارض الإديولوجية العلمانية ويرفض المساس بها.

2_ القومية:

إستدلّت جميع النخب السياسية بهذا المبدأ، الذي يقوم على وحدة الشعب التركي من حيث التاريخ المشترك واعتبار أنهم أمة قوية بمكوناتها المادية والمعنوية، ومعتزة باختلاف ثقافاتها.

ففي عهد "كمال أتاتورك" وفور إلغائه لجميع معالم الحضارة العثمانية وبعض مظاهر الدين الإسلامي التي تم ذكرها آنفا، حاول توحيد الشعب التركي على أساس القومية ضمن دولة واحدة ولغة واحدة وهي التركية، وفي عهد "رجب طيب أردوغان" تم الحفاظ على الشعور القومي لكن بمزيد من الإنتماء الديني، كأن يذكّر الشعب التركي بفخر الإنتماء للأمة التركية بذكره لشخصيات تركية خطّت معالم التاريخ التركي، وعلى سبيل المثال خاطب "أردوغان" الشعب على هامش تجمع لحملته الإنتخابية للإستحقاقات الرئاسية سنة 2014 قائلا:" نحن بشر، نحن أحفاد

أرسلان، سليمان شاه، عثمان الأول، نحن ورثة محمد الفاتح، سليم الثاني، نحن الذين نعتز بذكرى مصطفى كمال مندريس، أوزال وأربكان، نحن أتباع الشهداء الذين صنعوا أسطورة بالتضحية بدمائهم" [1].

فكل القيادات التركية أكّدت على القومية دون تقسيم الشعب على أساس اللغة أو العرق، وعلى إثر زيارة أردوغان لديار بكر سنة 2015 حمل نسخة من القرآن الكريم باللغة الكرديةمخاطبا الشعب قائلا:" لايمكن لأحد أن يجرؤ على تقسيم الوطن الأم، والأمة وتدمير العلم " كما دعاهم إلى الإتحاد[2].

3_ الجمهورية:

منذ تأسيس أتاتورك لجمهورية تركيا وشكل هذه الأخيرة قائم على أساس جمهوري، وجميع الدساتير تقرّ بذلك وكما يقول أتاتورك أنّ "شكل الحكومة الذي يوفر التطبيق الأكثر حداثة ومنطقية لمبدأ الديمقراطية هي الجمهورية وهي الإدارة الأكثر ملاءمة لطبيعة وعادات الأمة التركية "[3].

4_ الدعم التركي الأذربيجاني وقبرص التركية:

دعم تركيا للأقليات التركية في مناطق آسيا والشرق الأوسط، وعلاقات تركيا بأذربيجان، من ثوابت السياسة الخارجية خاصة قضية ناغورنو كاراباخ، باعتبار أن أذربيجان كانت متصارعة مع أرمينيا حول هذا الإقليم الذي كان يلقى دعما أذربيجاني تركي، مقابل دعم روسي لأرمينيا العدو التاريخي لتركيا.

دعّمت تركيا أذربيجان وزودتها بالأسلحة المختلفة المتطورة والعالية الدقّة وفي ديسمبر 2022، أجرى الجيشان التركي والأذربيجاني عدة مناورات عسكرية على طول الحدود الأذربيجانية مع إيران وكان هذا بمثابة تهديد أو إنذار لإيران لعدم التدخل في هذه المسألة، ولولا الدعم التركي لما استطاعت أذربيجان حسم الصراع لصالحها، كون أن روسيا المعروف بأنها تساند أرمينيا إلا أنها في بعض الأحيان تضغط عليها كطريقة لمعاقبتها جراء تصرفاتها، حيث فضل الكرملين إستخدام الدبلوماسية الصامتة بسبب إجراء أرمينيا تدريبات عسكرية مشتركة مع الجيش الأمريكي على

---

[1]. Bilge yabanci, Religion, "**Nationalism, and Populism in Turkey Under the AKP"**, Middle East Institute, (October 2022), P.2.

[2]. Ibid, p.1.

[3]. حسين الشاغل، مصطفى الوهيب، **كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات العلاقات الخارجية بين عامي 2015_2020**، مركز الأناضول "أيام لدراسة الشرق الأدنى، اسطنبول، (أكتوبر 2021)، ص.6.

الأراضي الأرمينية، إذ صرح نائب رئيس مجلس الأمن الروسي "دميتري ميدفيديف""Dmitri Medvedev" قائلا:" يمكن للمرء أن يخمن ماينتظر أرمينيا" [1]كتعبير عن عدم الإكتراث لأمرها.

بالنسبة لتركيا دعمها لأذربيجان مسألة ثابتة تاريخيا كما أنها تصب في مصلحة الأمن القومي التركي، إلى غاية 2017 تم توقيع ما يفوق 200 إتفاقية لتعزيز البنية التحتية القانونية وإنشاء خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول (TANAP) وخط أنابيب عبر البحر الأدرياتيكي (TAP)[2].

وإضافة إلى ماتم ذكره، فإن إنخراط تركيا في بعض القضايا وإستمرارها في نفس التوجه كدعمها لأذربيجان يقربنا من الرؤية أو التوجه التركي إقليميا ودوليا، من خلال دفاع تركيا عن مصالحها الإقتصادية بدعم الدول التي تزيد من قوتها الإقتصادية وتعبر من خلالها عن حضورها ونفوذها الإقليمي بالمنطقة، وهذا يوضح براغماتية السياسة الخارجية التركية.

كذلك تشكل جزيرة قبرص التركية أحد القضايا الثابتة في السياسة الخارجية التركية، التي مازالت تلقى دعما تركيا وحيدا في ظل عدم اعتراف دولي بها مقابل قبرص اليونانية، والملاحظ أن جلّ المنظمات الإقليمية التي تنخرط بها تركيا تدخل جزيرة قبرص التركية كمراقب.

كذلك تلقى الأقليات التركية سواءا في العراق "تركمنستان" أو في الصين "الإيغور" أو في دول آسيا الوسطى والقوقاز التي تتحدث بعض دولها اللغة التركية دعما مستمرا من طرف تركيا التي تراه بأنه إمتداد لعمقها الإستراتيجي.

5_القضايا والنزاعات البحرية:

تركيا هي دولة محاطة بالبحار، من الشمال البحر الأسود ومن الجنوب البحر الأبيض المتوسط، من الشرق بحر قزوين، ومن الغرب بحر إيجه، ومن الجنوب الشرقي البحر الأحمر، ومن ثوابت السياسة الخارجية التركية هو الدفاع عن حقوقها البحرية خارج حدودها إذ أنها تسيطر على المضائق البحرية بموجب إتفاقية مونترو سنة 1936 التي تعطيها حق السيادة على المضائق، التي تسمح بالمرور إلى البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه وهي ممرات مهمة للشحن العالمي .

[1]. Fouad Shahbazov, "**Turkey Supports Azerbaijan's Operation in Karabakh"**, Eurasia Daily Monitor, vol.20, Iss .151, https://jamestown.org/program/turkey-supports-azerbaijans-operation-in-karabakh, Accessed on 11/11/2023.

[2]. Faig Bağirov, "**25th Anniversary of Diplomatic Relations Between AZERBAIJAN and TURKEY"**, The Diplomatic Observer, (January 2017), P. 32.

والنزاعات البحرية مردها إلى عدم مصادقة تركيا على إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982 فهي تلجأ إلى القانون العرفي، كون أن الإتفاقية لاتخدم مصالحها البحرية التي قد تفقدها بمصادقتها على الاتفاقية.

6_ قضية الأكراد:

عبّرت النخبة التركية عبر جلّ الحكومات المتعاقبة في سياساتها الخارجية، عن رفضها القاطع لأي مساعي أو محاولات إنفصالية للأكراد عن تركيا، واعتبارهم جزء من الشعب التركي الذي يتميز بخصوصية ثقافية كغيره من الأقليات داخل تركيا.

7_السياسة الأمنية تجاه التنظيمات الإرهابية:

تقوم السياسة الخارجية التركية على العامل الأمني بالدرجة الأولى، ويظهر ذلك من خلال مساعيها في القضاء على حزب العمال الكردستاني ومطاردته خارج الحدود، وتأثير هذا المحدد يبقى مستمرا نظرا لطبيعة التركيبة السكانية التركية، وسعي الأقلية الكردية على مرّ سنوات إلى الإستقلال ورفضها الوضع الراهن الذي تسعى لتغييره.

كما أن التحدي الأكبر الذي يضع محاربة الإرهاب كأولوية بالنسبة للحكومة التركية هوالشركاء الغربيين باعتبارهم المستثمرين الخارجيين الرئيسسين،[1] لمثل هذه الأزمات الداخلية ودعم الإرهاب بها.

8_ السعي إلى تطوير الصناعات الدفاعية:

شارك الجيش التركي في عدة حروب في سنوات مضت، هذا الجيش الذي وُلد من حروب الإستقلال التي بدأت من يوم 23 أفريل 1920 وانتهت في أكتوبر 1923، ومنذ ذلك التاريخ وهو مجهز بمعدات وأسلحة تحت قيادة القوات البرية والبحرية والجوية،[2] هذا الجيش كان بمثابة القاعدة للجيش التركي الحالي، من خلال العقيدة العسكرية التي تضطلع بمهام الدفاع والتي أكسبته مكانة مقبولة جدا.

هذه المرتبة هي نتاج سنوات من العمل والخبرةالميدانية، إضافة إلى أن تركيا هي دولة في حلف الناتو والثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث العدد، كما أن التكوين العسكري للجيش التركي ومستوى التطور الدفاعي

---

[1]. Amnon Aran ans Mustafa Kutlay, **Turkey's Quest for Strategic Autonomy in An Era of Multipolarity**, Policy Center, Istanbul, (February2024), P.15.

[2] . سعيد سنو، **تركيا الكمالية**، (بيروت: مكتب الصحافة والنشر، 1938)، ص. 146.

سمح لتركيا بالإنضمام إلى حلف الناتو سنة1952، والمشاركة في إطاره في عمليات في البوسنة والهرسك وأفغانستان والعراق ،والدولة التركية في تحسين مستمر لقدراتها الدفاعية، نظرا لأهميتها ودورها في الحصول على نفوذ أكبر والدليل على ذلك التواجد التركي في إفريقيا وآسيا، والقفزة التي حققتها تركيا في مجال الصناعات الدفاعية لاسيما الطائرات المسيرة، والتي تم استثمارها في عدة مجالات كبناء الطرقات والجسور وشبكات الإتصال، كما ساعدتها في الإعتماد على ذاتها وتحقيق قدر كبير من الإستقلالية الذي مكنها من أن تصبح قوة إقليمية وأثر على مكانتها وهيبتها فكما يقول إي إتش كار E.H.Carr :" الهيبة مهمة لأنه إذا تم التعرف على قوتك فيمكنك تحقيق أهدافك دون الحاجة إلى إستخدامها"[1] ومكانة الدولة وهيبتها لاتتأتى من فراغ.

جاءت القفزة النوعية للصناعات الدفاعية التركية كرد فعل عن الحظر الذي تعرضت له تركيا إثر أزمة قبرص، وهذا ما تم ملاحظته واقعيا ففي الفترة الممتدة من 2018_2022 إرتفعت حصة تركيا العالمية من تجارة الأسلحة من 0.6% إلى 1.1% ما جعلها تحتل المرتبة الثانية عشر عالميا في تصدير الأسلحة[2].

9_الإرتباط مع الدول الغربية ضمن حلف الناتو:

يعتبر من الثوابت التي حافظت عليها جميع الحكومات المتعاقبة في تركيا، معتبرة ذلك ضمانا لأمنها وحمايتها من المخاطر المحدقة بها.

10_مواصلة الجهود للعضوية في الإتحاد الأوروبي:

بالرغم من جميع الشروط التي وضعها الإتحاد الأوروبي والتماطل في التعامل مع هذا الملف، تواصل تركيا المناورة لكسب العضوية داخل الإتحاد الأوربي باستعمال قبول عضوية أعضاء جدد داخل الناتو تارة، واستخدام ملف اللاجئين كورقة ضغط تارة أخرى.

تتعامل تركيا مع الإتحاد الأوروبي بطول نفس واغتنام الفرص التي تمكّنها من إقناع دول الإتحاد بعضويتها كما أن الأحداث الجارية كالحرب الروسية الأوكرانية دفعت بالدول الأوربية إلى إعتماد تركيا كوسيط سواءا في مجال الطاقة أو صفقة الحبوب، ودول الإتحاد الأوربي تواصل تعاملها نع تركيا بشكل ضروري واضطراري لا اختياري مثلما هي العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لأن تركيا مهمة في منع العديد من المهاجرين غير الشرعيين نحوها وهي بحاجة للتنسيق مع تركيا والدليل إتفاقية الهجرة سنة 2016.

[1] Ayşe I. A.özer**, The Rise of The Turkish Defense Industry**,(Turkey: SETA ,2019), p. 40 .
[2] **Türkiye Domestic Arms Industry**, Available at: https://www.globaldecurity.org, Accessed on: 14/10/2023.

وعموما بالرغم من عدم توصل تركيا لهدفها والمصالح المتبادلة بين الطرفين،تبقى العلاقات بينهما تؤثر على السياست الداخلية والخارجية في مختلف أنحاء أوربا خاصة في مجال التجارة وإدارة الحدود والهجرة.[1]

11_ تعظيم شخصية" مصطفى كمال" الملقب بأتاتورك:

أي أبُ الاتراك، والطابع العلماني الذي أتى به مع عدم المساس بهذه الشخصية التاريخية، والملاحظ أن رغم التعدد الهوياتي والديني في تركيا إلى أن هناك إجماع وطني وشعبي حول تعظيم شخصية أتاتورك والإعتراف بدوره في استقلال تركيا واعتباره بطل قومي كونه مؤسس الجمهورية التركية الحديثة.

12_ حماية المصالح القومية لتركيا خارج الحدود:

من خلال التدخلات العسكرية، فقبل 2002 جرى تدخل عسكري تركي في قبرص وفي الفترة الراهنة هناك تدخل عسكري في سوريا وليبيا، ودعم تركي لأذربيجان وتواجد تركي في شرق المتوسط، إضافة إلى قواعد عسكرية عديدة.

13_ الحفاظ على نفوذها ودورها الإقليمي :

تعتبر تركيا نفسها لاعبا إقليميا، وبحكم خصوصيتها الجغرافية الممتدة عبر قارتي آسيا وأوربا فإنها ترتبط تاريخيا ولغويا وعرقيا بأكثر من دولة لكون أن بعض الشعوب المجاورة لإقليمها كانت تابعة لها في عهد الإمبراطورية العثمانية، وحرصت حكومة حزب العدالة والتنمية على زيادة نفوذ تركيا من خلال المبادئ التي انتهجتها القائمة على العمق الإستراتيجي والدبلوماسية المتعددة الأبعاد بداية من إقليمها في الشرق الأوسط عبر تحسين علاقاتها وتصفير المشاكل معه، إضافة إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز ودول القارة الإفريقية، والظروف الدولية بعد انهيار القطبية الثنائية كانت مساعدة نظرا للفراغ الأمني بالمنطقة .

[1] Ian O. Lesser, Paul T.Levin, Kadri Taştan, Özgür Ünlühısarcıklı, **Prospects for EU_Türkıye Foreıgn Polıcy Cooperation at a Time of Geopolitical Turbulence**, Available at: https://www.gmfus.org/sites/default/files/2024-04/EU%20Turkiye, Accessed on:18/05/2024.

كما عبّرت تركيا عن نفوذها من خلال تطوير علاقاتها السياسية والأمنية والإقتصادية مع دول المنطقة والقيام بعدة أدوار كالوساطة، هذا النفوذ الإقليمي أزعج العديدمن الدول الإقليمية كمصر والسعودية وإيران رغم أنها تحمل نفس الرؤى في بعض القضايا والسبب هو خوف هذه الدول من تزايد النفوذ الإقليمي التركي على حسابها[1].

14_الحفاظ على أمن تركيا عبر الحدود البرية والمعابر المائية:

على اعتبار أن تركيا دولة مطلّة على المضائق المائية فإن تهدف إلى ضمان أمن حدودها البحرية، فهي تصنف أمن البحرالأسود ضمن ثوابت سياستها الخارجية، لذلك دخلت في تنافس مع روسيا في أكثر من مرة لمنع النفوذ الروسي بالمنطقة، وهذا ما دفعها للعضوية في الناتو، روسيا وبغرض الإستحواذ على مضيقي البسفور والدردنيل دخلت في 12 حرب مع الدولة العثمانية لمنعها لكنها لم توفق وانتهت بعقد معاهدات مع تركيا لتنظيم حركة مرور السفن أهمها معاهدة "مونتيرو" سنة 1936 في سويسرا بين تركيا والإتحاد السوفياتي، بريطانيا، فرنسا ،اليابان، بلغاريا، اليونان يوغسلافيا سابقا والذي بموجب هذه المعاهدة تم الإتفاق على مايلي: [2]

_ منح تركيا الحق في السيطرة على المضيقين البسفور والدردنيل .

_ تنظيم حركة تنقل السفن التجارية والعسكرية في زمن السلم .

_ منح تركيا الحق في إعادة التسليح العسكري بمقربة من المضائق.

_تولي تركيا منع مرور السفن التجارية التي تتحارب مع تركيا.

_ وجوب إخطار تركيا من قبل الدول التي لا تحتوي على شاطئ على البحر الأسود والتي ترغب في إرساء سفينة عسكرية قبل 08 أيام من تاريخ العبور .

_ عدم السماح بتجاوز مرور تسع سفن حربية دفعة واحدة بحمولة تقدر ب 15000 طن.

_السماح للسفن الحربية التابعة لدول البحر الأسود مرور سفنها بحمولة مفتوحة دون تجاوز مدمرتين.

---

[1]. Volker Perthes, "**Turkey's Role in the Middle East",** An Outsider's Perspsctive,Insight Turkey, Vol.12, No. 4, (2010), P.5.

[2]. حسين الشاغل، مصطفى الوهيب، كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات العلاقات الخارجية بين عامي 2015_2020، **مرجع سبق ذكره**، ص.18.

_عدم التنازل عن المناطق المتنازع عليها مثل لواء الإسكندرونة الذي كان تابعا لسوريا وأصبح هاتاي التركية.

_ الإستفادة من المياه الإقليمية عبر الانهار المشتركة مع سوريا والعراق والتحكم فيها.

ثانيا : أولويات السياسة الخارجية التركية

على مدى عقود ومنذ تأسيس الجمهورية التركية دأبت جميع الحكومات التركية على اختلاف تياراتها على التقيّد بتحقيق المصالح التركية والحفاظ على أمنها واستقرارها، لكن ضمن هذين العنصرين هناك خصوصية لكل فترة من فترات السياسة الخارجية، ففي عهد أتاتورك بُنيت السياسة الخارجية على أساس إصلاحي_وفق رؤيته- من خلال إلغاء كل ما له علاقة بالدولة العثمانية والتخلي عن الإسم القديم وتبني إسم جديد "تركيا"، وكانت المعتقدات الكمالية تصب في منحى التحديث والتطور الذي يرتبط بالدولة الغربية _حسبه_ وذلك للّحاق بركب التطور وحماية تركيا من التهديدات الخارجية، مع الإبتعاد عن المحور العربي والشرق أوسطي.

لذلك قامت تركيا بتطويرعلاقاتها مع بعض الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي إعتبرتها أولوية من أولوياتها نظرا لدور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، لذلك واصلت تركيا تحقيق التعاون الثنائي ضمن عدة آليات أهمها حلف الناتو حتى بعد وفاة "مصطفى كمال"، معتبرة نفسها مهمة في تحقيق التوازن الإقليمي لخصوصيتها الجغرافية، وبالرغم من تعرض العلاقات التركية مع العديد من الدول المهمة والكيانات إلى مدّ وجزر إلّا أن ذلك لم يؤثر على مكانتها ودورها الإستراتيجي، وهذا ماسنحاول إبرازه من خلال التعرض إلى الأولويات المشتركة لجميع الحكومات التركية وكذا التركيز على أولويات السياسة الخارجية التركية الحالية.

وعلاوة على ذلك فإن العضوية في الإتحاد الأوروبي هو طموح بذلت تركيا الكثير من أجله ولاتزال، بالرغم من السياسات المجحفة والعنصرية في حقها، هذه الرغبة عبّر عنها جميع رؤساء تركيا منذ إنشاء الإتحاد الأوروبي ولهذاالغرض ولضمان العضوية عملت تركيا على تطوير الإقتصاد الوطني وإخراجه من الأزمات وتحقيق الإستقلالية واعتبار ذلك من أولويات السياسة الخارجية التركية وهذا الهدف تتعامل معه كل حكومة حسب تصوراتها والظروف الداخلية والخارجية التي تحكمها، ففي فترةالتسعينات وبتدهور الإقتصاد التركي عملت الحكومة التركية على القيام بإصلاحات، وخطط تنموية للخروج من الأزمة وبقدوم حكومة حزب العدالة والتنمية ورؤيتها المتعددة الأبعاد إستطاعت إخراج تركيا من وضعها الإقتصادي الحرج آنذاك.

ومما لا يدع مجالا للشك فإن محاربة الإرهاب وعلى رأسه حزب العمال الكردستاني هي أولوية مشتركة بين جميع الحكومات المتعاقبة، وتعقب آثارها لدرجة حظر بعض الأحزاب السياسية الكردية المؤيدة للأكراد وانتهاكها الدستور[1] وفي بعض الأحيان لارتباطها بحزب العمال الكردستاني الذي تصنفه تركيا ضمن قائمة الجماعات الإرهابية وفي أعقاب تجدد الأعمال العدوانية في جنوب شرق تركيا ذي الأغلبية التركية سنة 2015 تم اعتقال الآلاف من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي، ووفقا لهذا الأخير تم اعتقال 8711 من أعضائه بحلول نهاية ديسمبر[1]2016.

وجدير بالذكر فإن الحفاظ على بعض المناطق آمنة كالبلقان هو أولوية إستراتيجية لتركيا نظرا لارتباط مصير دول هذه المنطقة بقوة تركيا وثقلها الإقليمي، [2] وتحقيق الأمن والإستقرار في منطقة البلقان لأسباب تاريخية لوجود تاريخ مشترك بين دول البلقان وقومية إنسانية حيث يتواجد اكثر من مليون شخص من الأقليات التركية في البلقان،ومن الناحية الجغرافية لارتباط استقرار تركيا باستقرار هذه المنطقة ،حيث صرح الرئيس "رجب طيب أردوغان " قائلا: "إن التاريخ أظهر أنه من غير الممكن إحلال السلام والإستقرار العالميين والحفاظ عليهما بدون السلام والإستقرار في البلقان والشرق الأوسط ولأن تركيا في قلب تلك المنطقة فإنها لا تستطيع أن تتجاهل التطورات هناك"[2].

وتأسيسا على ما سبق ذكره، هناك بعض الإختلاف في الأولويات بين السياسة الخارجية السابقة قبل حكومة "رجب طيب أردوغان" والحالية من حيث:

_تعزيز وتعميق العلاقات مع جميع الدول في جميع الدوائر، وهذا مالمسناه منذ 2002 حيث إنفتحت تركيا على جميع دول العالم، وأقامت علاقة ذات طابع براجماتي معها، مثل التوجه الأوراسي نحو روسيا والصين، الإنفتاح على إفريقيا،كما إهتمت بالإنخراط ضمن المؤسسات الدولية والإقليمية، وأكد الرئيس أردوغان أن إحدى أولويات السياسة الخارجية التركية سنة 2017 هو تعزيز وتعميق العلاقات مع الدول الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي ضمن كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية والصناعات الدفاعية .

[1] .Stefano Fella, **Turkey Under Erdoğan, Recent Developments and the 2023 Elections**, (Turkiye: House of Commons Library, 2023), P. 22.

[2]. أحمد داود أوغلو، **مرجع سبق ذكره**، ص.351.

_ تقوية الجيش من أولويات السياسة الخارجية التركية وذلك بالتدريب والتكوين، لكن الإختلاف هو أنه قبل 2002 كان هناك تدخل واضح وممنهج لدور الجيش في الحياة السياسية، والدليل الإنقلابات التي عرفتها تركيا فعلى إثر تشكيل "مسعود يلماظ" رئيس الوزراء السابق حكومة أقلية إئتلافية، تم نقده من طرف قيادة القوات المسلحة التركية نظرا لمطالبته الجيش الإهتمام بصلاحياته وترك المسائل الأخرى للمؤسسات السياسية والقضائية المخولة دستوريا بهذه المهمة، ليصدر بعدها قيادة القوات المسلحة بيانا خطيا شديد اللهجة جاء فيه مايلي : "لايستطيع أحد بصرف النظر عن الوظيفة أو المهمة التي يمثلها في سبيل مصلحته أو طموحاته الشخصية، أن يعلن موقفا أو يصدر أية إيحاءات أو تعليقات من شأنها فلّ عزيمة القوات المسلحة التركية (TSK) وإرباكها وإضعافها أو التشكيك بتصميمها على النضال ضد الفعاليات الإنفصالية أو الأصولية التي تستهدف أمن البلاد، وتعتقد القوات المسلحة التركية أيضا أن من شأن استمرارها مثل هذه النقاشات أن يلحق الضرر ببنية البلد الديمقراطية ومصالحها القومية"[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه من أولويات السياسة الخارجية التركية قبل 2002 محاربة ظاهرة الإسلام السياسي ومنع صعود الأحزاب السياسية الإسلامية على عكس السياسة الخارجية التركية الحالية التي تكونت في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية المشتق من الأحزاب الإسلامية والتي أظهرت دعمها لجماعة الإخوان المسلمين في دول الربيع العربي على غرار مصر وتونس.

وحريّ بنا أن نشير إلى أن عودة اللاجئين السوريين إلى سوريا أصبحت من أولويات السياسة الخارجية التركية لضمان حياة آمنة وكريمة لهم _ حسب تركيا_ وحسب الإحصائيات المقدمة من معهد الهجرة عاد 583.618 سوريا طوعا إلى سوريا شهر أكتوبر 2023 فيما تستمر الجهود لمواصلة العملية، وحسب تصريح وزير الداخلية السابق "سليمان صويلو "سيتم الوقوف على عودة مليون سوري لاجئ ببناء240 ألف منزل في شمال سوريا بتمويل من شركة قطر للتنمية.[2]

[1]. هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر، (السعودية: مكتبة العبيكان، 2001)، ص.66.

[2] Yasir Atalan, **What Role Can Turkey Play in Ukraine Negotiations ?,** Available at:https://www.csis.org, Accessed on: 28/12/2024.

فضلا عن ذلك فإن الإستمرار في لعب دور الوسيط في الأزمة الأوكرانية إعتبر في هذه المرحلة أولوية، حيث استضافت تركيا إجتماعا مهما في أنطاليا في مارس 2022 وكانت هذه أول مشاركة رفيعة المستوى بين البلدين "جمعت وزير خارجية روسيا وأوكرانيا" إضافة إلى عقد إجتماع جمع رئيس المخابرات الأمريكية والروسية في نوفمبر 2022 لمناقشة التهديدات النووية[1] منذ بدء الصراع واتباع سياسة موازنة الحرب في النظام الدولي الذي ينادي بإصلاحه، مع العمل على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، لأن أي تهديد لدولة من دول المنطقة يعتبر تهديدا لها ،مايلزمها حشد جميع الوسائل السياسية والعسكرية لمواجهة الأخطار، وهذا ما يستنزف قدرات الدولة خاصة إذا تعارضت مصالحها مع مصالح القوى الكبرى المهيمنة.

ناهيك عن ذلك تبقى العودة إلى سياسة الحلول المبتكرة في النقاط الخلافية من خلال التركيز على النقاط المشتركة في السياسة الخارجية، والإعتماد على آلية الإدارة بالأهداف والإبتعاد عن المزاجية ضرورة يجب التقيد بها.

وحري بنا القول أنه من بين أهم أولويات السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس الحالي الدفاع عن حقوق الإنسان، بالرغم من أن بعض المعارضة السياسية في تركيا إنتقدت سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية في تدخلاتها العسكرية في كل من سوريا بالوقوف إلى جانب المعارضة ودعمها عسكريا، وكذا الإصطفاف إلى جانب حكومة الوفاق الليبية المعترف بها أمميا رغم دعمها للإيغور المسلمين المضطهدين في الصين ورفضها لازدواجية المعايير.

ولذلك سياسة التدخل التي قامت بها تركيا كانت من بين الإنتقادات الأساسية لنشاط تركيا الخارجي الذي تحول حسب منتقدي الحكومة التركية وعلى رأسهم حزب الشعوب الديمقراطي إل تدخل في الشؤون الداخلية للدول.[2]

لقد أبرزحزب العدالة والتنمية عقب الحملة الإنتخابية في ماي 2023 على أولويات تركيا في هذه المرحلة وتتمثل في تحقيق الإستقلال الإستراتيجي من خلال ضمان تدفقات الطاقة وتطوير الصناعات الدفاعية في ظل محدودية

[1] European Council on refugees and Exiles, **Cessation of Temporary Protection**, Available at: https://www.asylumineurope.org, Accessed on: 23/10/2024.
[2] .Alper coşkun and Sinan Ülgen, **Political Change and Turkey's Foreign Policy**, Carnegie Endowment For International Peace, Washington, (2022), P. 7.

الموارد الطبيعية والعجز الهيكلي في ميزان المدفوعات، ضمانا لتحقيق الإستقلال الطاقوي من خلال تشغيل محطة الكهرباء AKKUYU، بهدف تحقيق التوازن بين المصالح في الغرب والشرق، مع المضي في تطوير العلاقات مع روسيا في المجال الدفاعي، لاسيما بعد شراءها أنظمة الصواريخ S400، وتواصل تركيا تحقيق الإستقلالية في المجال الأمني والإقتصادية بالموازاة مع تكثيف الحضور الدبلوماسي وذلك بتوسيع شبكة السفارات وعقد الصفقات التجارية والتعاون المتعدد المجالات، وجميع الخطوات العملية الساعية إلى لعب أدوار أكثر فعالية على الصعيد الإقليمي أو الدولي تعتمد على نخبة قوية لتطوير الإقتصاد [1].

المبحث الثاني توجهات السياسة الخارجية التركية وفق إيديولوجية حزب العدالة والتنمية

من الملفات التي حرص عليها حزب العدالة والتنمية فور وصوله إلى السلطة هي الملفات ذات الشأن الداخلي والخارجي، وظهر ذلك جليا من خلال الإصلاحات التي قامت بها الحكومة التركية الجديدة والتي انعكست إيجابا على تركيا من خلال قبول الإتحاد الأوربي بدء المفاوضات معها.

ولذلك تمت الإنطلاقة من تجسيد الرؤى والأفكار المبنية على إيديولوجية أساسها الإعتدال والإفتخار واستعادة أمجاد الماضي العثماني مع إحياء العلاقات مع الدول الإسلامية وتحسينها، وكذا الدول القريبة وحتى البعيدة منها .

لذلك تم رسم السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية تبعا لمبادئ لها أسس فكرية ونظرية، وخطط واقعية لتجسيدها وهذا ما تم ملاحظته فور إعتلاء حزب العدالة السلطة، الذي سعى ولايزال إلى الإرتقاء دوما بدور تركيا الإقليمي والدولي دون تجاهل الداخل التركي.

[1]. محمد حسن سويدان، **السياسة الخارجية التركية في الولاية الجديدة لأردوغان حدود الإستمرارية والتغير**، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، ع.27 (جويلية 2023)، ص.18.

المطلب الأول: المرجعيات الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية التركية من منظور حزب العدالة والتنمية

حاول "مصطفى كمال" منذ تأسيس الجمهورية إلى علمنة تركيا وربطها بالغرب، وقطع الصّلة بكل معالم الإسلام والحضارة العثمانية مستخدما الجيش كأداة لتنفيذ سياسته والإلتزام بها، هذا الأمر خلق وضعا غير مستقر إقتصاديا وسياسيا، إذ عرفت تركيا العديد من الإنقلابات العسكرية التي جعلت منها منطقة غير آمنة، وهذا ما أثر عليها سلبا داخليا وخارجياحيث تميزت السياسة الخارجية بالإنغلاق على محيطها وارتباطها فقط بالغرب دون الشرق، إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية الذي غيّر من الوضع الداخلي والخارجي لتركيا من خلال نُخبه وبرامجه وإنجازاته.

أولا :حزب العدالة والتنمية الإديولوجية و ا لنشأة

تأسس حزب العدالة والتنمية من طرف نخبة من السياسيين المنتمين إلى أحزاب مختلفة، ومن أهم عناصر الحزب "رجب طيب أردوغان" الذي كان في حزب السلامة الوطني بزعامة "نجم الدين أربكان"، ثم إنتقل إلى حزب الرفاه بعد حظره وأصبح رئيسا لفرع الحزب في اسطنبول، وفاز برئاسة البلدية في الإنتخابات المحلية لسنة 1994 بنسبة 52% [1].

بعد حل حزب الرفاه سنة 1997 إنتقل "رجب طيب أردوغان" إلى حزب الفضيلة، وإثر الخطاب الذي ألقاه في مقاطعة بجنوب شرق تركيا بأبيات شعرية قال فيها: "المساجد ثكناتنا، وقبابها خوذتنا، ومآذنها حرابنا والمصلون جنودنا، هذا الجيش المقدس يحرس ديننا"[2] ، والذي لم تكن هذه الأبيات بردا وسلاما عليه بالرغم من أنها قصيدة تدرس في المناهج التربوية تعود لحرب الإستقلال التركية التي قادها أتاتورك، توبع "رجب طيب أردوغان" قضائيا وحكم عليه بالسجن من طرف محكمة أمن الدولة ستة 1998، في الوقت الذي كانت فيه تركيا تتخبط في أزمة إقتصادية حادة، السجن الذي تعرض له أردوغان أكسبه تعاطفا شعبيا هائلا، لأنه عوقب دون جريمة إضافة إلى أنّ إنجازاته في إسطنبول دافعت عنه وأكسبته دعما جماهيريا .

---

[1]. أحمد حسين علي، **حزب العدالة والتنمية :أسباب الصعود والقفزة الإقتصادية والمستقبل**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، (أوت 2017)، ص.10.

[2]. سمير سبيتان، **مرجع سبق ذكره**، ص .32.

سنة 1999 حقق حزب الفضيلة وريث حزب الرفاه 115 مقعد من أصل 550 مقعد في البرلمان ما جعل العلمانيين يقومون بالتضييق على الحزب والتسبب في حظره بأمر من المحكمة الدستورية سنة 2001، لأن المؤسسة العسكرية والقضائية كانت تحت وصاية الجيش المتشبع بالأفكار الكمالية [1].

بتاريخ 14 أوت 2001 شكلت نخبة من المثقفين المنشقين عن حزب الفضيلة وآخرون[2] حزب العدالة والتنمية إنقسم حزب الفضيلة إلى جناحين الأول تقليدي محافظ، والجناح الثاني هو إصلاحي تحديثي بقيادة كل من

" عبد الله غول" و"رجب طيب أردوغان"، المجموعة الأولى أسست حزب السعادة بقيادة "محمد رجائي قوطان" أما الثانية فأسست حزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان" و"عبد الله غول". [3]

الحزب يصف نفسه بأنه محافظ لبيرالي، بينما يصفه البعض بالعثمانيين الجدد، للإشارة أنّ زعماء حزب العدالة والتنمية يعترفون بانتمائهم الحضاري العريق للدولة العثمانية، وأنهم أسلافهم لكن لايعادون الغرب ولايخرجون عن العلمانية، ولقد إعتمد حزب العدالة والتنمية في مؤتمر التأسيس على شعار "العمل من أجل تركيا بمختلف شرائح المجتمع" [4] وطالما أكّد "رجب طيب أردوغان" بأن حزبه ليس وريثا لحزب إسلامي بل هو وريث لحزب ديمقراطي الذي كان بزعامة "عدنان مندريس"[5]، كان "رجب طيب أردوغان "على الدوام يطمئن الداخل والخارج مؤكدا على أنه لن يحيد عن المبادئ الكمالية وأنه يسعى لاستعادة مكانة تركيا وتنمية إقتصادها وأنه خلاص الشعب من الفراغ والفساد وأنه ماض لاستعادة مكانة تركيا وتحقيق الأهداف التي طالما حلم بها الشعب التركي وتطلع إليها.

تأسيس حزب العدالة والتنمية جاء في ظروف تميزت بالصراع بين الأحزاب الإسلامية والعلمانيين، والدليل الإنقلاب الذي جرى في ستينيات و ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، واستخدام المحاكم لحل الأحزاب ودحض كل حزب له توجه إسلامي وحله مثلما جرى للأحزاب التي تزعمها "نجم الدين أربكان" من النظام الوطني إلى حزب السلامة ثم الرفاه وبعده الفضيلة.

---

[1]. ريز لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية** (2003_2011) أطروحة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط كلية العلوم الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية ، 2010_2011)، ص.42.

[2]. جنى جبور، **مرجع سبق ذكره**، ص.72.

[3]. نفس المرجع، ص.74.

[4]. سعد عبد العزيز مسلط، **"المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا"**، مجلة دراسات إقليمية ،م.5، ع.12، (2008)، ص.5.

[5]. مصطفى محمد الطحان، **تركيا التي عرفت**، (الكويت: ددن، 2007)، ص.399.

بداية وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة كانت على إثر إجراء إنتخابات سنة 2002، وحصوله على نسبة 34.29%من أصوات الناخبين إثر تقديم الإنتخابات البرلمانية في 3نوفمبر 2002 من طرف حكومة "بولنت أجاويد "الإئتلافية،حيث شارك "عبد الله غول" بسبب حظر "أردوغان "من ممارسة السياسة.

لقد أزعج وصول الإسلاميين إلى السلطة العديد من الجهات من بينها جماعة التوسياد، التي أعدّت تقريرا تحذيرياً جاء فيه:" إن حزب الرفاه حصل في انتخابات كانون الأول 1995 على نسبة 21,3% وفي انتخابات بلدية فرعية تمت بعدها حصل على 33% وإذا تمت هذه الإنتخابات القادمة فسيأخذ نسبة أعلى تتيح له تعديل الدستور وإنهاء النظام العلماني....فلابد من البدء بإجراءات تجفيف المنابع اليوم وليس غدا..." [1].

وفعلا جرى إنقلاب سنة 1997 بعد اللقاء الذي عقد بمجلس الأمن القومي في 28 فيفري1997، تم على إثره إنقلاب وإغلاق المؤسسات والمدارس الإسلامية .كانت المؤسسات العسكرية متخوفة من كل شخص أو نخبة لها توجه إسلامي لاعتقادها بأن ذلك هو تهديد للفكر العلماني، إضافة إلى الصراع بين الحركة الإسلامية والعلمانيين، كانت الأوضاع الإقتصادية متردية جدا لاسيما سنتي2000و2001، حيث كانت تعيش حالة من التضخم الإقتصادي وإنخفاض في العملة.

صعود حزب العدالة والتنمية كان بمثابة مفاجئة للوسط الداخلي والخارجي لاسيما المؤسسة العسكرية، قيام عبد الله غول بتعديلات أهمها تعديل المادة 312 من قانون العقوبات، وتمريرها عبر المجلس الوطني مكّن "رجب طيب أردوغان" من الترشح للإنتخابات التكميلية التي فاز بها كنائب مرشح في مدينة سعرت SIRT ودخوله المجلس الوطني ثم إستقالة عبد الله غول وفتح الباب "لأردوغان" لترأس الحكومة الجديدة التاسعة والخمسين في 12 مارس 2003 .

وخلال ما تم ذكره، لاقى حزب العدالة والتنمية معارضة شديدة من الخصوم والمعارضين الذين يعتبرون أنفسهم حماة العلمانية، حيث إتهموا حزب العدالة والتنمية بأنه يشكل تهديدا للنظام العلماني التركي، خاصة وأنه

[1]. سعد عبد العزيز مسلط، **مرجع سبق ذكره** ص. 6.

بمجرد إقرار البرلمان تعديلا يخص رفع الحظر على الحجاب تعرض للنقد وظهر لمعارضيه بأنه حزب إسلامي متخفي، واتهمه معارضوه بأنه تهديد للتظام العلماني، وبعد أن حاول البعض منعه وحظره صوتت المحكمة الدستورية لصالح الحزب وعدم غلقه لكن قامت بتخفيض تمويل الدولة له[1].

من حيث بنية الحزب فتتكون إدارته المركزية من أربع هياكل أساسية وثلاثة مجالس رئيسية هي:[2]

_المؤتمر العام:

هو أعلى هيئة في الحزب مهمته إتخاذ القرارات الحزبية وتحديد السياسات كانتخاب رئيس الحزب.

_ رئاسة الحزب:

حسب لائحة الحزب فإن الرئيس هو المسؤول عن الهيكل العام للحزب، ومن أهم صلاحياته تمثيل الحزب أمام الهيئات الإدارية والقضائية.تطبيق القرارات الصادرة عن المؤتمر العام والمجلس الأعلى للإدارةمع توزيع الأعمال بين أعضاء المجلس التنفيذي الأعلى.

_ المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات:

هو بمثابة أعلى هيئة إدارية في الحزب بعد المؤتمر العام، في حال فشل المؤتمر العام لهذا المجلس صلاحية حل الحزب، تطبيق لائحة النظام الأساسي للحزب وبرنامجه وقرارات المؤتمر العام، إضافة إلى الإهتمام بالجوانب السياسية والقانونية كتشكيل تنظيمات حزبية في مناطق معينة، الفصل في عضوية الحزب في المنظمات الدولية.

_ المجلس التنفيذي الأعلى:

يحتل المركز الأول على المستوىالتنفيذي والإجرائي والثالث في الهرمية بعد المؤتمر العام والمجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، مهمته تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر العام وقرارات المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات.

إضافة إلى ذلك هناك مجلس محكمي الديمقراطية، مجلس الإنضباط الأعلى، المجلس الإستشاري الأعلى

[1]. **Justice and Development Party**, Available at: https:// www.britanic.com, Accessed on: 23/10/2022.

[2] . محمد الهامي، يحي صهيب، عماد قدورة، عاتق جاز الله، محمد أون المش، **حزب العدالة والتنمية التركي "دراسة في الفكرة والتجربة،** (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016)، ط.1، ص .8.

سنة 2014 حسب تصريح نائب رئيس حزب العدالة والتنمية " حسين تشيليك" سنة2014 أن:" بنية الحزب تتألف من 2.5 مليون شخص وهو من أضخم الهياكل التنظيمية المدنية في العالم"[1].

تبنى الحزب أفكارا أساسها طبيعة الحزب الذي أكد زعيمها "رجب طيب أردوغان "بأنه ديمقراطي محافظ لاينسلخ من هويته وتاريخه وجغرافية وطنه لكنه لايعادي الغرب ولايحارب العلمانية ، حيث قال:" إن ميراث الأتراك التاريخي وقيمهم الذاتية ورغبتهم في استعاب وتقبل القيم المعاصرة يعد أساس مفهوم الديمقراطية المحافظة" [2].

وتأسيسا لما سبق، فإن نجاح حزب العدالة والتنمية كان نتيجة لأمل الشعب التركي وثقته بأن هذا الحزب سوف يخلصهم من جميع الأزمات، التي ألحقتها بهم الأحزاب العلمانية وهي بداية لانتهاء مشاكلهم وجميع صور الفساد المالي والإقتصادي والسياسي، فهم سئموا من القيود والإخفاقات وحاولوا إعطاء فرصة لهذا الحزب لتجسيد طموحاتهم، لاسيما وأنه أثبت نجاحه من خلال إنجازات "رجب طيب أردوغان "كرئيس بلدية اسطنبول، كما أن الرغبة في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي تحتاج إلى صناع قرار لهم رؤية مستقبلية طموحة ومقاربة شاملة واستراتيجية فعالة بداية من الداخل ثم الخارج.

بالإضافة إلى ذلك فإن صعود حزب العدالة والتنمية لم يكن له علاقة بالعوامل الإديولوجية، بل لأسباب إقتصادية إجتماعية بحتة وحتى وإن قيل بأن الحزب له جذور إسلامية، لكن الشعب التركي سئم من الأحزاب العلمانية التي جلبت الفساد والدمار لتركيا كما أن الواقع أثبت بأن الحزب إستمر في المحافظة على العلمانية وعدم المساس بها، لأنه تعلم من تجارب من سبقوه في الأحزاب الإسلامية، التي حظرت وزج بقاداتها إلى السجون، لذلك يرفض أردوغان تسمية حزبه بالحزب الإسلامي أو الديمقراطي الإسلامي ويفضل تسمية حزبه بالديمقراطي المحافظ.

إشارة إنطلاق بداية نشاط الحزب كانت من ضريح أتاتورك، وهي رسالة موجهة للداخل والخارج،وتعبر عن مدى الإلتزام بالعلمانية، وأن الحزب ليس تهديدا لها حنكة منه لتفادي أي صراعات أو مضايقات، ومن أهم المبادئ التي جاء بها الحزب مايلي: [3]

---

[1]. **تشيليك: بنية حزب العدالة والتنمية هي من أكبر البنى التنظيمية المدنية في العالم**، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.turkpress.co ، بتاريخ 2014/08/04.

[2].ياسر أحمد حسن ،**تركيا البحث عن المستقبل** ، (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 2006)، ص.338.

[3]. مصطفى محمد الطحان، **مرجع سبق ذكره**، ص.400.

_ مبدأ الجمهورية أساسها المبادئ الديمقراطية العلمانية وحماية الحقوق.

_ مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص: وذلك ببسط المساواة بين الشعب، مع تحسين العلاقات مع الدول وتنمية البلاد إقتصاديا من خلال عملية الخصخصة.

_ مبدأ تخفيض الضرائب وتوزيعها بشكل عادل على شرائح المجتمع.

_ مبدأ محاربة العنف والإرهاب بجميع أشكاله.

_ تبني العلمانية وتفسيرها بأنها عدم تدخل الدولة في المعتقدات ضمانا للديمقراطية .

_ العمل على تغيير قانوني الأحزاب السياسية والإنتخابات.

تبنى الحزب رؤية شاملة ومتكاملة الأبعاد حول مبادئ وأهداف الحزب وتطلعاته من خلال اللائحة الداخلية التي حددها والتي تضمنت الاهداف التالية: [1]

_ ضمان سيادة الشعب التركي في كنف الجمهورية التركية القائمة على الأسس القانونية والقوة الراعية لمصالح الدولة والشعب.

_الحفاظ على السلامة الترابية ووحدة الدولة التركية.

_ الحفاظ على تراث الشعب التركي من خلال حماية القيم والأخلاق.

_ عدم الحياد عن سياسة أتاتورك وتجسيد مفهوم الحضارة والمدنية.

_ تحسين الظروف الإجتماعية للسكان مايجسد الدولة الإجتماعية.

_ ضمان الإستقرار والأمن والرفاهية للشعب التركي.

_ ضمان التوزيع العادل للدخل القومي بين أبناء الشعب.

_ تنشيط المجتمع المدني وإشراكه في العملية السياسية .

_ الحفاظ على القيم والأخلاق .

[1] . عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2007)، ص.25.

لقد تطرق الحزب إلى أهم المحاور التي تبنى عليها تركيا وترقى بها لتحقيق مكانة إقليمية ودولية، وأهم المحطات التي تناولها هو الجانب الإقتصادي وكيفية الخروج من الأزمات الإقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة وإتباع نظام السوق وإنعاش الخوصصة لأن الإقتصاد هو مفتاح التطور، مع ضمان الديمقراطية والعمل على تجسيدها والمحافظة عليها من خلال ضمان إلتفاف جميع شرائح المجتمع واعتزازهم بهويتهم وحريتهم في معتقداتهم، وهذا جانب مهم ركّز عليه الحزب من خلال إحترام الحقوق والحريات وعدم التفرقة، سلاسة الحزب ومرونته في طرح أفكاره وعدم مواجهته للقوى العلمانية وتجنب إصطدامه مع الجيش ومحاولة كسبه، مع التقليل من سلطته بالتدريج كانت من أهم أساليبه، والدليل أّن "رجب طيب أردوغان "في بداية مشواره الحكومي كان يساير الجيش مستعملا الخطاب المرن، فعقب فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 صرح قائلا:" الجيش قرة أعيننا، ويجب أن لا يتدخّل أي طرف بيننا وبينه" .[1]

من أهم القضايا التي ركز عليها الحزب هو إعادة رسم السياسة الخارجية، وفقا لمتطلبات الظروف الإقليمية والدولية، إنطلاقا من أسس فكرية ونظرية جديدة جاء بها أ"حمد داوود أوغلو"، وهو وزير خارجية تركيا سابقا ضمن رؤية إستراتيجية لخّصها في مؤلفه العمق الإستراتيجي، والتي طبقت فعليا وكانت لها نتائج إيجابية.

ثانيا: الأطر النظرية والفكرية التركية للسياسة الخارجية التركية

قبل الحديث عن التحولات التي أحدثها حزب العدالة والتنمية على السياسة الداخلية والخارجية في تركيا يجب ذكر الأسس الفكرية والنظرية التي إعتمد عليها في رسم السياسة الخارجية للدولة التركية، حيث يرى "أحمد داوود أوغلو" أن تركيا بعد أحداث 11 سبتمبر أعادت تعريف أهدافها واستراتيجيتها، فهي جسر بين الشرق والغرب لها مقومات جغرافية وفكرية تسمح لها بتبوء مركز مميز، وعبر عن ذلك قائلا:" مكانة تركيا الجديدة لها أساسان أساسا فكري، وأساس جغرافي، فمن الناحية الجغرافية نجد أن تركيا تحتل موقعا فريدا، باعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا، يمكن تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لايمكن إختزاله في صفة واحدة موحدة ولايمكن تفسير تركيا جغرافيا أو ثقافيا بربطها بمنطقة واحدة على غرار روسيا أو ألمانيا، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر"[2].

---

[1]. عبد الحليم غزالي، **مرجع سبق ذكره**، ص.45.

[2]. أحمد داود أوغلو، **"معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم"**، مجلة رؤية تركية، (جانفي 2012)، ص.6.

لقد كانت هناك قناعة لدى صناع القرار في تركيا، على رأسهم "رجب طيب أردوغان" و"أحمد داوود أوغلو "بداية من 2002 بأن تركيا قادرة على تغيير وضعها الإقتصادي والسياسي والأمني داخليا ودوليا، لكن ذلك يتوقف على الدور الذي تلعبه إنطلاقا من الأفكار والنظريات التي تستند إليها كأساس نظري للوصول إلى الأهداف والمصالح وأبرز هذه النظريات التي صاغها "أحمد داوود أوغلو" وتم تطبيقها هي:

1 نظرية التحول الحضاري:

أراد "أحمد داوود أوغلو" بناء نظرية تتعلق بتركيا محاولا دحض فكرة نهاية التاريخ "لفوكوياما" والتي حملت في طياتها إقصاء الحضارات الأخرى وتغييبها، وطبقا لنظرية التحول الحضاري [1]فإن المرحلة الراهنة من تاريخ العلاقات الدولية شهدت نزاع بين أكثرمن محور ومركز حضاري باتجاه نظام عالمي جديد مؤكدا حضور العالم الإسلامي.

إعتبر "أحمد داوود أوغلو" بأن خطأ الساسة الأتراك هو إتباع سياسة إدارة الظهر عن الشرق الأوسط ماجعلها تشعر بالغربة اتجاهه بالرغم من إمتلاكها روابط ثقافية ناتجة عن التراكم التاريخي العثماني، ما أدخلها في مرحلة إغتراب داخل منطقتها أفقدها إستغلالها للأوضاع التي تخلق منها الفرص، مُعرضة نفسها للضغوط الأوربية للحفاظ على وحدتها الداخلية وحدودها [2].

ويعتقد "احمد داوود أوغلو" أن الإسلام ليس مجرد دين فقط بل هو حضارة وفكر دولة، يشمل الحضارة والفكر السياسي، فالدين في الفكر الإسلامي يتجاوز التعاريف الغربية له، [3]ويرى بأن نظرية نهاية التاريخ" لفوكوياما " لاتتعدى حيز التكهن، وأنها وُضعت لدعم القوى المهيمنة لتبرير سيطرتها على النظام العالمي تحت مبررات نظرية كما أنها سوف تُنشأ حالة من التوازن في هيكل القوة في منطقة أوراسيا، ما يؤدي إلى ظهور عداءات ومشاكل ذات طابع سياسي عوضا عن بناء نظام سياسي عالمي جدّي، وأنه من صيغ التحولات الحضارية هو إعادة إحياء الهوية الإسلامية الذي يعتبر تحدي للحضارة الغربية لا مُهددا لها" [4]. ولذلك دعا إلى ضرورة توجه تركيا نحو محيطها وبلور ذلك في :

---

[1] .عبد الحق زغدار، فهيم رملي،" **التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية دراسة في الجذور النظرية والفكرية"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع.4، (ديسمبر 2014)، ص.49.

[2]. أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص .80.

[3]. أحمد داود أوغلو، **النموذج _البديل....أثر تباين الرؤى المعرفية الإسلامية والغربية في النظرية السياسية**، ترجمة طلعت فاروق محمد،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019)، ط.1، ص.19.

[4] . أحمد داود أوغلو، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية** ،تعريف وتحرير ومراجعة إبراهيم البيومي، (القاهرة: مكتبة الشروق الجولية، 2006)، ط.1، ص.10.

2_ نظرية العمق الإستراتيجي:

هذه النظرية جاء بها "أحمد داوود أوغلو" وتم العمل بها في السياسة الخارجية لسنوات، حملت هذه النظرية مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة النابعة من قناعته واطلاعه على الدراسات الجيو بوليتيكية الهامة التي رسمها أهم الشخصيات الداعية إلى التركيز على الجانب الجيوسياسي مثل "هاوسهوفر"، و"ماكندر"، و"سبيكمان"، و"راتزل" مؤسس الجغرافية السياسية.

لقد استفاد "أحمد داوود أوغلو" من كل النظريات الجيوبوليتيكية، متحدثا عنها في مؤلفه العمق الإستراتيجي حيث ذكر "هاوسهوفر" ونظرية المجال الحيوي الداعية إلى ضرورة التحكم بالطرق البحرية المحيطة بالبر المركزي والشرق الأوسط، في حين تحدث "سبيكمان "عن الحزام المحيط (Rim land) وضرورة السيطرة عليه، وأن السيطرة عليه تعني السيطرة على العالم ،أما "ماهان" فركز على الجيوسياسية البحرية وللسيطرة عليها يجب إحتواء البحار وتحدث "سيفرسكاي"" Seversky "على أهمية القوات الجوية قائلا:" أن السيادة القصوى في منطقة القرار ستتحدد وفقا للتفوق الجوي الجيوسياسي "[1].

رأى "أحمد داوود أوغلو" بأن أعظم الدول إنما تعتمد على نظرية جيوبوليتيكية في رسم توجهاتها الخارجية وكان لابد على تركيا أن تعتمد على منهج جيوبوليتيكي يتناسب وتاريخها وجغرافيتها، وهي تتوفر على العاملين، ولديها مؤهلات تسمح لها بتغيير مكانتها ودورها في الساحة الدولية، فالتاريخ العثماني المتنوع والموقع الجيوبوليتيكي المتميز يسمحان لها بالخروج من عزلتها وتوطيد علاقاتها مع جميع الدول التي تتقاسم معها الثقافات وتجاوز الخلافات ومحاولة تصفيرها، تحدث "أحمد داوود أوغلو" عن تغرب الدول عن بعدها التاريخي والمكاني المشبه بتغرب الشخص عن جسده ودخوله في شخصية أخرى، وهذا مايؤدي إلى شن الحروب على رموز الآخرين، ويعتقد بأن تركيا إرتكبت أخطاءا سياسية في محيطها الإقليمي ولم تستطع إستثمار المشكلات العالمية الجديدة فبقيت معزولة عن الشرق الأوسط وغريبة عن محيطها ما زاد في أزمتها الإقتصادية، لذلك عليها إعادة تبني سياسة مرنة وناعمة وجديّة مع محيطها الإقليمي والتصالح معه.

[1]. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص.132.

خصوصية حزب العدالة والتنمية أنه يحمل في جوهره العودة إلى الإرث التاريخي، لكن باجتناب التصادم مع الجيش، من خلال اختيار الألفاظ التي لا تجعله في مواجهة مع العلمانيين، كما أنه كان وسطيا جامعا بين الأفكار الإسلامية مع الرغبة في الإستفادة من التقارب مع الغرب. أعاد أوغلو إحياء حضارة تركيا وتثمين خصوصيتها الجغرافية، وكان ذلك بمثابة بداية لإعادة رسم سياسة خارجية جديدة لتركيا، إنطلاقا من أسس نظرية مبنية على منطلقات تاريخية وجيوبوليتيكية، بالإعتماد على القوة الناعمة مع تقييم أداء تركيا وتقويمه لتحقيق التقدم والإزدهار، كما ركز" أحمد داوود أوغلو" على ضرورة التحلي بالثقة بالنفس وعدم جلد الذات بل الإستفادة من أخطاء الماضي، فالسياسة الدولية حسبه شبيهة بلعبة الشطرنج لاينبغي إنحياز اللاعب لطرف دون آخر، لكن ليضمن الربح لا بد عليه من إستثمار إمكاناته وثقته بنفسه.

إن المقاربة الجيوبوليتيكية التركية تقوم على إعتبار أن المناطق المجاورة لتركيا تتكون من أحزمة متداخلة تشكل الأساس الجيوبوليتيكي للسياسة الخارجية التركية واعتبار مناطق أهمها الشرق الأوسط بالمفهوم الجيوبوليتيكي بالحديقة الخلفية Hinter Land الذي يصبح مجال للتأثير والتأثر، كما أنّ إتباع سياسة العمق الإستراتيجي جعلت من تركيا تتخلص من عقدة الجري وراء الغرب إلى الإعتراف بالشرق، والعمل على التعاون والدفاع عن المصالح التركية في كل منطقة من مناطق العالم من خلال الشراكات المتعددة.

3_ نظرية العثمانية الجديدة:

العثمانية الجديدة ليست وليدة فكرة حزب العدالة والتنمية وإنما هي عملية إصلاحية لتاكيد الهوية التركية فبحكم تأثر الدولة العثمانية بالموجة القومية الأوروبية وخوفا من زعزعة الإستقرار الداخلي تكونت حركة إصلاحية تبناها التيار العثماني من أجل تحقيق التوازن بين الثقافة السياسية الداخلية ومتطلبات النظام الجديد الذي أفرزه مؤتمر فينا سنة 1815، وانعكس ذلك على أفكار "تورغوت أوزال" وتصاعد النزعة العثمانية الجديدة توافق مع الحركة الإصلاحية بخصوص فكرة العثمانية الجديدة في عدة نقاط هي:[1]

_ إعادة بناء الدولة بما يتوافق والوضع الدولي.

[1]. أحمد داود أوغلو،العمق الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص .108.

_ تشكيل هوية سياسية وثقافية دون إهمال القومية المهددة لوحدة تركيا .

_ التوفيق بين القيم التركية والقيم الغربية وبلورتها ضمن ثقافة سياسية جديدة.

_ التقرب إلى الغرب ومحاولة الإنضمام إلى تحالفاته.

_ تبني سياسة تنسجم مع القوى العظمى أهمها الولايات المتحدة الأمريكية وابريطانيا، ركز تورغوت أوزال آنذاك على 3 مرتكزات أولها التصالح مع الموروث الحضاري والتاريخ المتعدد الثقافات والاعراق، ثانيها تعميق الشعور بالثقة بالنفس ،ثالثها بناء علاقات مع الشرق والغرب. [1]

وتجدر الإشارة إلى أن الظروف الدولية التي تميزت بحدوث تحولات هامة على مستوى بنية النظام الدولي، والتي كانت من أهمها تفكك إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية ولّد الرغبة والطموح لدى حكومة حزب العدالة والتنمية لشغل هذا المنصب وقيادة المنطقة وشغل الفراغ فيها .[2]

وبهذا المعنى العثمانية الجديدة على الصعيد الخارجي هي تبني القوة الذكية يمزج القوة الناعمة والصلبة واستخدامها وفق ما يحقق لها أهدافها في سياستها الخارجية، [3] وهذا ماعملت على تحقيقه حكومة حزب العدالة والتنمية، وحسب "هاكان يافوز" أن العثمانية الجديدة تدور حول بناء هوية وطنية جديدة مترجمة إلى سياسة خارجية مستخدمة الروابط التاريخية والثقافية والدينية للإمبراطورية العثمانية.[2]

[1]. محمد عبد القادر، في: محمد نور الدين(محرر)، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ط.1، ص.405 ص.83.

[2]. Avatkov Vladimir Alekseevicg, "**Neo_ Ottomanism as a Key Doctrine of Modern Turkey**, " Communication and Public Diplomacy, Vol.1,No.1,(September2018), P.80.

[3]. إبراهيم البيومي غانم، **"أحمد داوود أوغلو وتحولات السياسة التركية تجاه مصر والعالم العربي"** ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث مصر وتركيا وتحقيق الإستقرار في الشرق الأوسط، مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية ، جامعة عين شمس 17 ماي 2010، ص.10.

المطلب الثاني دورحزب العدالة والتنمية في إعادة صياغة مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية

أولا: المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية التركية

قبل التفصيل في المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية التركية لابد من ذكر المبادئ التي انتهجتها تركيا قبل 2002 والتي تمثلت في: [1]

_ عدم التدخل في الشؤوون الداخلية لدول الشرق الأوسط.

_ عدم التدخل في النزاعات داخل إقليمها بسبب سياسة أتاتورك الإنعزالية.

_ تطوير علاقات ثنائية مع جميع دول المنطقة.

_ فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي، ومحاولة تركيا أن لا تظهر في صورة الدولة المنفذة لأوامر الغرب في الشرق الأوسط، لكن في واقع الامر كانت تابعة للدول الغربية في نزاعاتها الإقليمية.

_ الحذر في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي لاسيما وهي دولة إعترفت بإسرائيل سنة 1949.

هذه المبادئ التي عملت بها تركيا كانت تعتمدها إستجابة لوضعها الداخلي والخارجي حسب نظرة صناع قرارها، لكن بتغير صناع القرار في تركيا وحملهم لرؤية فكرية مستقبلية لوضع الدولة ومكانتها تم تغيير المبادئ والتي تم التنظير لها من طرف "أحمد داوود أوغلو " في عهد حزب العدالة والتنمية بعد 2002 والتي تمثلت في:

1_ التوازن السليم بين الحرية والأمن:

تم ربط هذين العنصرين لأهميتهما، فالدولة التي تريد المحافظة على أمنها وتضيق الخناق على الحريات هي بذلك تنحر ديمقراطيتها وشرعيتها، كما أن الدول التي تطلق العنان للحريات دون ضبط الحريات وتأطيرها فإنها تقع فريسة الفوضى واللااستقرار، وتركيا تعرضت لاختبار قاس سنة 2007 ونجت منه كما أنها دولة مهددة بالإرهاب ما يجعلها تحاربه دون تقليص للحريات، ونفوذ الدولة حسب "أحمد داوود أوغلو" مرتبط بنجاحها في التوفيق بين الأمن والحرية.

[1] . فليب روبنس، **مرجع سبق ذكره**، ص.83.

2_ مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار:

كان هذا المبدأ بمثابة التحول في السياسة الخارجية التركية التي تميزت في فترات سابقة بكثرة المشاكل مع دول الجوار على غرار سوريا "لواء إسكندونة" خاصة فيما يتعلق بمشكلة المياه والحدود، وكذلك بالنسبة لجورجيا وبلغاريا وإيران، هذا المبدأ شجع تركيا على التقرب من جيرانها وعقد إتفاقيات صداقة وتعاون لاسيما في المجال الإقتصادي الذي سيتم التعرض إليه لاحقا.

كما اعتبر هذا المبدأ إحدى السمات المميزة للسياسة الخارجية الجديدة لتركيا، كما أشاد به بيان الحزب باعتباره أحد الإنجازات الرئيسية التي حققها الحزب، معتبرين أنهم جسدوا مبدأأتاتورك سلام في الداخل سلام في الخارج[1].

3_ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:

يرجع "أحمد داوود أوغلو" سبب عدم إنفتاح تركيا على الدول العربية يعود إلى الصورة السلبية والإدراك الخاطئ لدى كل الطرفين والتهم المتبادلة، فبعض العرب يرون في الأتراك بأنهم محتلون، والأتراك يرون بأن العرب خانو وتخلو عن الدول العثمانية، وكذلك الدور التركي عرف محدودية في الشرق الأوسط مقارنة بدول البلقان والقوقاز نظرا لطبيعة المشاكل المطروحة وهذا مازاد من تعطيل النفوذ التركي بالمنطقة والذي يجب عليها تجاوزه بتوطيد العلاقات وإستخدام الأسلوب الدبلوماسي.

4_ مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد:

ترتبط فعالية السياسة الخارجية بمبدأ إنتشارها وتعدد توجهاتها وأبعادها وعدم حصرها في كتلة أو منطقة معينة، وهذا ما استوعبه صناع القرار بعد 2002، فالإرتباط التركي بحلف الناتو لم يحقق لها جميع طموحاتها وبالرغم من إنتمائها للمعسكر الغربي ومحاولاتها للإنضمام للإتحاد الأوروبي إلا أنها قوبلت بالرفض، وهذا ما أيقضها من غفلتها وجعلها تحاول إستثمار تواجدها في إقليم غني والإستفادة من الأوضاع الإقليمية والدولية.

[1] .Genger Özcan, **Turkey**: **a New Power in the Mediterranean Policy of Zero Problems with the Neighbours,** Institut European de la mediterranée, Spain, (Septembre 2012), P. 61.

5_ الدبلوماسية المتناغمة:

مكانة الدولة الإقليمية والدولية تظهر في جزء منها من خلال مشاركتها في الفعاليات المتعلقة بالقمم والمؤتمرات وهذا ما حرصت عليه تركيا من خلال إنخراطها في العديد من المؤتمرات الدولية وإنضمامها للعديد من المنظمات الدولية، حيث أصبحت في الفترة الممتدة من 2002 _2010 خاصة أنموذج يقتدى به في القوة الناعمة وساهمت المؤسسات الخاصة الترويج للسياسة الخارجية التركية.

6_ أسلوب دبلوماسي جديد:

أرادت تركيا من خلال هذا المبدأ إعادة تعريف نفسها ودورها، الذي يراها الغربيون شرقية والشرقيون غربية أرادت التميز بهويتها والتعبيرعن مكانتها وتطويرها بالتحول على مستوى الأفكار وقناعات الأتراك للتعامل مع الآخرين بهذا المكسب والثقة في النفس، كل هذه المبادئ وضعت لتجسيد أهداف على المستوى الداخلي والخارجي.

هذه المبادئ عرفت نوع من التعديل والتجديد، نظرا لاصطدام حكومة حزب العدالة والتنمية بواقع مليئ بالتحديات والأخطار، بداية من الإنقلاب الفاشل سنة 2016، وماسبقه من أحداث شغب كحادثة جيزي بارك سنة 2013، ومحاولة المساس بأمن الدولة التركية، وثانيها أحداث الربيع العربي وماحوته من مخاطر، التي كشفت الوجه الآخر للقوى الكبرى في العالم، من خلال رفضها التدخل التركي في ليبيا وسوريا ومحاولتها توسيع نفوذها في عدة مناطق في العالم، وحماية مصالحها بالقوة.

وإتساقا لما تم ذكره، جدّدت تركيا مبادئ سياستها الخارجية، ومن الباحثين الأتراك الذين تحدثوا عن هذا الموضوع وقدموا تفسيراتهم حول هذه القضية هو الأكاديمي التركي "محي الدين أتامان"، الذي أكد على أن تركيا أعادت ضبط سياستها الخارجية، نظرا للتهديدات التي عرفتها نتيجة لإضعاف سلطة الدولة في العراق وسوريا مست بأمن تركيا القومي، ما اضطر هذه إلى وضع سياسات قائمة بالدرجة الأولى على العامل الأمني.

وهذه الظروف الإقليمية الجديدة جعلت تركيا تتعامل مع القضايا بأكثر عقلانية وفق منطق الربح والخسارة دون الإعتماد على الجانب الإديولوجي أو العاطفي، مع التخلي عن الإرتباط الأعمى بالغرب وخاصة بحلف شمال الأطلسي والطموحات الأمريكية، بل وسعت دائرة إهتمامها وفق منظور متعدد ومتكامل خدمة لمصالحها.

وناهيك عن ذلك إعتمدت السياسة الخارجية التركية على مبدأ المبادرة والمسؤولية ضمن سياسة الدبلوماسية الإيقاعية، سابقا من خلال الأعمال الإنسانية التي قدمتها بعض مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في المجال الإنساني، أو حاليا مع مؤسسات الدولة الرسمية من خلال الدبلوماسية الإنسانية ودبلوماسية الضمير التي إنتهجتها تركيا مع اللاجئين السوريين.[1]

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية التركية

من أهم الأهداف الثابتة لأي دولة هو تحقيق الأمن القومي والحفاظ عليه وهذا حال تركيا، التي عرفت باختلاف أنظمتها السياسية وقاداتها وظروفها سعيها لتحقيق أمنها، لاسيما في وضعها الجيوبوليتيكي بكل ما يحمله من خصوصية كانت مهمة تحقيق الأمن متعلقة بالمؤسسة العسكرية قبل 2002، لكن بمفهوم ورؤية قاصرة طغت على المشهد السياسي، وخلقت إضطرابات وإنقلابات، ماجعل صناع القرار الذين تولو السلطة بعد 2002 يقومون بإعادة ضبط الأمور وعدم ترك الجيش يتدخل في السياسة بحجة محاربة التهديدات والتدخل في الشؤون السياسية، حيث تم تحديد مهام المؤسسة العسكرية ضمن التعديلات الدستورية، مما يستوجب إتخاذ تدابير وقائية لضبط الأمن بالداخل والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية وعقد إتفاقيات دولية للتحكم في مصادر التهديد المشتركة لاسيما وأن الفواعل العنيفة لا تعرف الحدود.

التعديلات التي تم سنها في2010 والتي طالت القضاء العسكري ووثيقة الأمن القومي المسماة بالكتاب الأحمر بتغيير طبيعة التهديدات الداخلية للأمن القومي من الأصولية الإسلامية إلى المنظمات الراديكالية الإرهابية،[2] هذا التغير في تحديد طبيعة التهديد راجع إلى تصورات صانع القرار ومدركاته وتكوينه، فهو يفرق بين الإسلام والإرهاب وأن الخطر مصدره الإرهاب لا الإسلام على عكس العلمانيين الذين كانوا يعتبرون الإسلام خطر في حد ذاته.

[1] . محي الدين أتامان،" **إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية"**، مجلة رؤية تركية، 7/1، (ربيع 2018)، ص. 22.

[2].عقيل سعيد محفوض، **مرجع سبق ذكره**، ص.75.

1_ الإنسجام الداخلي:

من أولويات السياسة الخارجية التركية الجديدة هو تحقيق الإنسجام بين جميع أطياف المجتمع التركي باختلافاته، والتجند لهدف واحد وهو المحافظة على تركيا وإحترام خصوصية جغرافيتها وتاريخها الحضاري والإستفادة من هذه المميزات للإنتشار خارج تركيا وممارسة التأثير على الأقاليم المجاورة، فالتفاهم والإنسجام بين فئات المجتمع تزيد من مناعةالدولة ضد التهديدات بالتعاون مع الأقاليم المجاورة، تركيا عانت من الإنقسام والتنكر للهوية في عهد أتاتورك لكن بوصول حزب العدالة والتنمية أعاد تصحيح الوضع، إنطلاقا من إعادة التذكير والرجوع للهوية الأصلية دون التنازل عن التقرب للغرب، وعدم إستبدال قيمة حضارية أصلية بأخرى حديثة أوروبية، لقد حاول صناع القرار بعد 2002 التحكم في القضايا المهددة لوحدة الدولة، والتعامل معها بشكل مختلف كالقضية الكردية و دحض خطر حزب العمال الكردستاني وبعض الحركات الإرهابية كحركة "فتح الله غولن".

2_ إعادة التموقع دوليا و إقليميا:

حدد "هاكان فيدان" وزير خارجية تركيا الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية التركية في مطلع القرن التركي 2023 فيمايلي:[1]

_ الإسهام في أمن المنطقة وسلامها مع خلق نماذج تعاون جديدة خاصة مع ظهور التهديدات اللاتماثلية .

_ إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي مع ضرورة حل الدولتين.

_ المشاركة في الأمن الأوروبي والعالمي: من خلال الوساطة في الحرب الروسية الاوكرانية والوقوف مع الشعوب لدعمها من خلال الشراكة مع الدول الإفريقية، ودعم الأمن في منطقة الساحل وتحقيق السلام في ليبيا من خلال دعمها لإجراء إنتخابات لرئاسية وبرلمانية شفافة، والتأكيد على حسن الجوار مع أرمينيا وأذربيجان، والإستثمار وإعادة بناء منطقة جنوب القوقاز من خلال إزالة الألغام، مع إعادة البناء وتطوير التعاون مع إيران وأفغانستان وإيجاد حلول مع اليونان.

_ تكريس الطابع المؤسسي للعلاقات الخارجيةحيث تسعى تركيا حسب فيدان إلى تطوير العلاقات القديمة،وإنشاء علاقات جديدة بالرغم من إختلاف وجهات النظر والمصالح المشتركة، والمحافظة عليها من خلال

[1]. هاكان فيدان ،**"السياسة الخارجية التركية في مطلع (القرن التركي) التحديات والرؤية والأهداف والتحول"**، مجلة رؤية تركية، 1/13، (خريف 2023)، ص.13.

الشراكة معها والتأكيد على مبدأ عدم تجزئة الأمن كأساس وركيزة للتعاون والتضامن بين الحلفاء، وفي إطار إتباع النهج المؤسسي لعلاقات تركيا الخارجية، تهتم تركيا بمنظمة الدول التركية OTS كأداة مؤسساتية لتعزيز تراث تركيا وحضارتها.

_ تطوير بيئة الرخاء والتي تحدث عنها "هاكان فيدان" عن ضرورة تطوير الإقتصاد للوصول إلى الرخاء وإعطاء الأولوية للحريات الأساسية الأربعة وهي حرية حركة السلع، والأشخاص والخدمات ورؤوس الاموال، مع ضرورة تطوير الصناعات الدفاعية والإستثمار في مجال الطاقة من خلال زيادة القدرات في مجالات الربط والإهتمام بالنقل.

_ النهوض بالأهداف العالمية و خصوصية هذا الهدف الذي ذكره "هاكان فيدان" هو تنمية وتطوير العلاقات مع الدول المختلفة جغرافيا عن تركيا، ففي وقت قريب كان من مبادئ السياسة الخارجية التركية التأثير في الاقاليم لدول الجوار لكن اليوم يتم الحديث عن طموحات أبعد مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقتان تحاول تركيا الشراكة معهما، وحسب نظره فإن أهداف تركيا ذات الطابع العالمي تتطابق مع موضوع دورة الجمعية العامة الثامنة والسبعون للأمم المتحدة المعنون ب:"إعادة بناء الثقة وإعادة إحياء التضامن العالمي" من خلال مواجهة التحديات العالمية في مجال التنمية المستدامة وتغير المناخ والإرهاب.

_ تحول وزارة الخارجية وصنع السياسات والعمل على تنشيط دور وزارة الخارجية وتوسيع مهامها ورؤيتهامع جميع القضايا المطروحة واستخدام التقنيات الحديثة، حيث تم إطلاق مبادرة الدبلوماسية الرقمية سنة 2019 لترقية وتطوير ومواكبة التطورات خدمة للسياسة الخارجية التركية .

عمل حزب العدالة والتنمية على تحقيق هذه الأهداف من خلال البدء في القضاء على بعض التجاوزات التي كانت تعرفها مؤسسات الدولة وإصلاحها بجملة من التعديلات كون أن كل الدساتير التي عرفتها تركيا جاءت بعد سلسلة من الإنقلابات التي أعاقتها عن الوصول إلى حالة الأمن والإستقرار، لذلك سعى حزب العدالة والتنمية إلى إجراء عدة تعديلات دستورية أهمها تعديلات 2007 و 2010 بالإضافة إلى تعديلات 2004 تم فيها تعديل المادة 131

بتاريخ 07 ماي 2004 والمتعلقة بإلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل المجلس الأعلى للتعليم مع إلغاء نفس الرتبة في قطاع الإذاعة والتلفزيون [1].

بالنسبة للتعديل الدستوري لسنة 2007، جاءت الإصلاحات في خضم ظروف كانت تعيشها تركيا كادت تعصف بها نظرا لمحاولة المؤسسة العسكرية السطو على الحكم، فبتاريخ 27 أفريل 2007 أصدرت هذه الأخيرة بيانا على صفحتها الإلكترونية كنوع من الإخطار الإلكتروني تحذر فيه من تنامي النزعة الإسلامية، مانعة جميع مظاهر الإحتفال بالأعياد الدينية، وأمام هذا المشهد تحرك رئيس الوزراء آنذاك "رجب طيب أردوغان" مع مجموعة من الوزراء وأصدروا ردا على تصريحات المؤسسة العسكرية جاء فيه: " إن الجيش التركي مؤسسة تابعة للجمهورية التركية وقيام رئيس الأركان في القوات المسلحة بإصدار بيان مثل هذا مناف للقانون، إن على القوات المسلحة أن تؤدي واجبها وهي مسؤولة عن تأدية واجباتها أمام رئيس الوزراء، وذلك بحسب الدستور"[2].

القيام بإصلاحات دستورية كانت ضمن الأهداف التي سعت إليها حكومة حزب العدالة والتنمية، بتاريخ 12 سبتمبر 2010 جرت تعديلات نالت تأييد 60% من أعضاء البرلمان، وبعد عرضها على الإستفتاء نالت القبول، وأهم هذه التعديلات:[3]

_ تعديل المادة 23 برفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 إلى 17 عضو.

_ إلغاء المادة 15 وذلك بوجوب مقاضاة القادة العسكريين المتورطين في انقلاب 61 الأحياء،مع تجريم الإنقلاب لاقت هذه المادة رفضا من بعض الأحزاب المعارضة كحزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية.

_ تعديل المادة 145 وذلك بمنع القضاء العسكري من محاكمة المدنيين.

[1] . أحمد العادلي، أسامة أحمد سيد حسين، هاجر محمد حسن عبد الغفور، **تحولات النظام السياسي تحت حكم العدالة والتنمية**، "داسة"، جامعة الإسكندرية، 2022، ص.713.
[2] . محمد الهامي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص.160.
[3] أسامة أحمد العادلي، **مرجع سبق ذكره**، ص.714.

عمل حزب العدالة والتنمية على التخلص من وصاية العسكر بالتدريج عن طريق إستمالة الشعب وضمان تأييده، والقاعدة الشعبية التي كان يتمتع بها الحزب أعطته حصانة وعزيمة ضد أي محاولة إختراق، هذا التأييد ساعده على إجراء تغييرات على صلاحيات اختصاصات المؤسسات الدستورية و تغيير نظام الحكم ضمن التعديلات الدستورية التي أجريت سنة 2017 نذكرها كالآتي:

_ تغيير نظام الحكم من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي وتعتبر هذه خطوة هامة قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ضمن الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت بتاريخ 24 جوان2018، لكن قبل ذلك تم التصويت على تغيير نظام الحكم في 2017سبقه تقديم مقترح أنموذج النظام الرئاسي إلى لجنة المصالحة الدستورية في المجلس الوطني الكبير سنة 2013 من طرف حزب العدالة والتنمية، وبعد إنتخاب "رجب طيب أردوغان" رئيسا في إنتخابات 2014 وبتصويت من الشعب حوّل النظام من برلماني إلى شبه رئاسي كخطوة تمهيدية غلى النظام الرئاسي مع طرح فكرة تغيير الدستور في أكتوبر 2015 من طرف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومي أفرزت موافقة 339 نائب برلماني في 20 جانفي 2017 وتم الإستفتاء الشعبي في 16 افريل 2017 [1].

وقبل التحول إلى النظام الرئاسي قام حزب العدالة والتنمية بالتدرج في الدفع إلى إجراء إصلاحات دستورية من خلال تهيئة الشعب لذلك من خلال الإستحقاقات السابقة،حيث شهدت تركيا العديد من الإستحقاقات الإنتخابية.

عرفت تركيا نشاطا دبلوماسيا ودستوريا أراد من خلاله حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسه "رجب طيب أردوغان "إحداث تغييرات جوهرية في مؤسسات الدولة التي تتحكم في صنع السياسة الداخلية والخارجية، أهمها المؤسسة العسكرية حيث تم التقليل من إحكام سيطرة الجيش على السلطة بشكل تدريجي، كون أن الحزب متّهم بالصبغة الإسلامية التي يعتبرها الكثيرون في تركيا خاصة المؤسسة العسكرية تهديدا للعلمانية وانقلابا على إنجازات أتاتورك.

كما عمد الرئيس الحالي إلى إحداث تغيير في النظام وكسب الشعب وإقتناعه بضرورة التغيير واعتبر التحول كما أسماه:" إنتقال ضروري لأن النظام السابق اصبح مرهقا وضعيفا ويفتقر إلى السرعة والمرونة اللازمتين للإستجابة

[1] . أحمد مشعان نجم ، **النظام الرئاسي في تركيا الواقع والتحديات رؤية مستقبلية**، مجلة العلوم السياسية، ع. 59 ،(جوان 2020)، ص.381.

لبيئة محلية وعالمية سريعةالتغير"[1]، لقد كان مدركا لمتطلبات المرحلة القادمة التي تستوجب المواكبة، وذلك بإحداث تغييرات جوهرية إزاء التحديات الداخلية والخارجية، إضافة إلى التحرر من قيود وسيطرة العسكر على الحياة السياسية .

ومن أهم التعديلات الخاصة بمواد الدستور مايلي: [2]

_ تنص المادة 104 من الدستور على أن الرئيس هو رئيس البلاد ورئيس للحكومة له صلاحيات تعيين نائب رئيس الوزراء.

_ قلصت المادة 87 من صلاحيات البرلمان حيث انتزعت منه صلاحيات تشكيل الحكومة واقتصرت دوره على تشريع القوانين وتعديلها وإلغائها،مع الحق في مناقشة الميزانية بخصوص القبول أو الرفض أو الزيادة والتخفيض مع زيادة عددنوابه من 550 إلى 600 وتقليص الصلاحيات مع زيادة العدد والمدة التي أصبحت 5سنوات بدل 4سنوات بموجب المواد 75،76،77.

_ توسيع صلاحيات الرئيس بموجب المادة 161 التي منحته الحق في اقتراح ميزانية الدولة كما أصبح الحاكم والإداري .

_ إنشاء ولايات جديدة بموجب المادة 132 .

توسعت صلاحيات الرئيس بموجب المادة 146 الذي خولته بتعيين قاضٍ واحدٍ من أعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا، محاولا الإبتعاد عن جميع الممارسات السياسية السلبية التي كانت سائدة من قبل أهمها الإنقلابات العسكرية التي أثرت سلباً على مكانة تركيا ودورها ونفوذها واستقرارها الداخلي.

المادة 8: تركز السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية مع إلغاء منصب رئيس ومجلس وزراء، كما أن الوزراء يتم يتم اختيارهم من خارج أعضاء البرلمان والإقالة يقوم بها الرئيس دون مشاركة البرلمان [3].

---

[1] . عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الإتجاهات ، التحالفات المرنة، سياسة القوة، **مرجع سبق ذكره**، ص.99.

[2] . نفس المرجع، ص.101.

[3] .Sinem Adar, Gunter Sefert, **Turkey's Presidential System after two and Half Years,** German Institute For International and Security Affairs, Centre For Applied Turkey Stadies CATS, Berlin, (April 2021), p. 11 .

التعديلات الدستورية شملت 18 مادة دستورية هي :

(9_75_76_77_78_ -87_ 98_101_104_105_106_116_119_123_126_142_159_161) [1].

_ النظام الرئاسي في تركيا كرس صلاحيات واسعة جدا لرئيس الجمهورية، حيث شملت التغييرات الإقتصاد والأمن والسياسة الخارجية والسلطة القضائية، كما سمح الدستور للرئيس إمكانية العضوية في حزب سياسي وهذا ما يعزز مكانته ونفوذه فهو يعين وزير العدل، وفي قطاع وزارة الخارجية أجريت تعديلات جوهرية، حيث أقر الرئيس أردوغان في جويلية 2018 مرسوما رئاسيا بعد الإنتخابات تضمنت جملة من القرارات أهمها:[2]

_ إقرار هيئة السياسة الخارجية والأمن وتكون تابعة لرئاسة الجمهورية وتلعب دورا في صنع قرار السياسة الخارجية.

_ إلغاء القانون المنظم لهيكلية وزارة الخارجية.

_ السماح بتعيين موظفين في وزارة الخارجية من خارج المؤسسة الرسمية_ إدراج شرط توفر شهادة جامعية وخبرة 5سنوات للحصول على منصب مدير عام ،مساعد دائرة في وزارة سواء عمل بالقطاع العام أو الخاص أو الحر.

_ السماح للسفراء والمستشارين (المناصب العليا في الوزارة من خارج الدائرة الوزارية).

_ إلغاء بعض المناصب كمنصب مساعد المستشار.

_ ضم وزارة الإتحاد الأوربي إلى وزارة الخارجية باسم رئاسة شؤون الإتحاد الأوربي.

_ إلغاء بعض آليات التوظيف.

_ تغيير صلاحيات السفير من مرجع عمل مؤسسات دولية خارجيا إلى التنسيق بينها.

_ يمكن تحويل السفراء "إجراء حركات خارجية" بأمر شفوي من الرئيس وقت الأزمات.

_ لايمكن توقيع الإتفاقيات الدولية أو إجراء مفاوضات إلا بمرسوم رئاسي فقط.

_ تعيين 3 مساعدين لوزير الخارجية .

---

[1]. أحمد مشعان نجم، **مرجع سبق ذكره**، ص.385.

[2] . محمود سمير، **مادلالات التغييرات الأخيرة في مؤسسات الخارجية التركية؟**، متاح على الموقع: https://www.noonpost.com/24466/ تم الإطلاع بتاريخ: 2022/04/14.

وتغيير نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي سببه الدوافع الآتية:

_ عدم قدرة النظام البرلماني على تحقيق المصالح والأهداف التي تصبو إليها تركيا.

_ التخلص من سيطرة وإحكام قبضة العسكر والسلطة القضائية وإنهاء التناقضات والتجاذبات بين السلطة القضائية والتنفيذية.

_ تعزيز وتجسيد الأفكار الأردوغانية، وإعادة مكانة تركيا إقليميا ودوليا من خلال إعطاء الصلاحيات للسلطة التنفيذية، وتوسيع صلاحيات الرئيس من خلال التعيينات التي يقوم بها في مجالات الإستخبارات والقضاء وقطع الطريق أمام الدول الغربية التي تدعم الحركات الإرهابية، دون إثارة مشكلة الأديان والخروج عن النهج العلماني، هذا النظام الرئاسي وإن لم يعرف نسبة قبول كبيرة 31.3% مقابل 48.6%إلى أنها فتحت صفحة جديدة للتحول الديمقراطي، وهذا التعديل التاسع عشر له صبغة إصلاحية عكس الصيغ التي سبقته ذات الصبغة التصحيحية [1].

التعديل الدستوري سنة2017 كان بعد حصول الإستفتاء الشعبي يوم 17أفريل 2017 كان بعد الوفاق الذي حصل بين حزب العدالة والتنمية والحركة القومية وعرضها على المجلس العمومي للبرلمان لأنه اقتراح من حزب العدالة وبعد موافقة المجلس ومصادقة الرئيس "رجب طيب أردوغان".

ومن دواعي الإنتقال إلى النظام الرئاسي:

_ إنها ء الأزمات التي أوجدها نظام الوصاية الذي رسخه دستور 1961 و 1982[2].

فكرة الإنتقال إلى النظام الرئاسي قديمة، حيث إشتكت الأحزاب من سلبيات النظام البرلماني واقترحت تعديل النظام في حال انتخابها، أول هذه الأحزاب حزب النظام الوطني الذي تم تأسيسه سنة 1970 وحزب السلامة الوطني في بيانه الإنتخابي سنة 1973 قدم مقترحا بذلك، مع دمج منصبي رئيس الحكومة ورئيس الدولة، كذلك حزب الحركة القومية أعرب عن ذلك في كتابه الأنوار التسعة (DOKUZ IŞIK) ، "تورغوت أوزال "هو الآخر صرح بضرورة الإنتقال إلى النظام الرئاسي لمواكبة التطور الإقتصادي [3].

---

[1]. برهان الدين ضوران، نبي ميش، محمود الرنتيسي، **النظام الرئاسي والتحول في تركيا** ، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية SETA، اسطنبول، (سبتمبر 2018)، ، ص.12.

[2]. سردار غولن، نبي ميش، **"الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا"**، مجلة رؤية تركية، (صيف 2017)، ص .60.

[3]. نفس المرجع، ص.63.

من الواضح أن فكرة النظام الرئاسي هي قديمة، لكنها لم تلقى الدعم والشجاعة الكافية لتجسيدها وهذا ما استطاع أردوغان فعله والقيام به بالرغم من خطورة ذلك كون أن أتباع وحلفاء كمال أتاتورك والجنرالات التي تؤمن بفكرة السيطرة لايزالون موجودون ولو تتاح لهم الفرصة لإرجاع تركيا إلى ماكانت عليهم فلن يترددوا.

ومن دواعي الإصلاحات الدستورية التي مهدت لتغيير نوع النظام في تركيا هي التمهيد مستقبلا لدستور جديد يصحح بعض الأخطاء ويتخلص من بعض القيود التي فرضها دستور 1982، فعلى سبيل المثال تنص الفقرة 2 من المادة 68 من دستور 82 على أن:"الأحزاب السياسية هي عناصر لاغنى عنها للحياة السياسية الديمقراطية ".[1]

وبالتالي تم تغيير بنية إتخاذ القرار في تركيا بعد تغيير نظام الحكم، وأصبح الرئيس هو السلطة الأساسية في عملية صنع القرار بمشاركة بنى استشاريةرسمية وغير رسمية التي تساهم في الأدوار الاستشارية الرسمية، وأصبحت الرئاسة هي بنية إتخاذ القرار مع تقليص دور وزارة الخارجية وبروز الدبلوماسية الشخصية، وتمثل المؤسسات الدستورية الثلاث المصادر الأساسية لصنع القرار.

المبحث الثالث : مراحل التغير في السياسة الخارجية التركية (2002_2023)

يمكن تحليل السياسة الخارجية التركية، من خلال فترتين مفصليتين بارزتين، أولهما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، حيث توجه صناع القرار في تركيا إلى النهج الناعم والدبلوماسية المتعددة الأبعاد إستنادا على نظريات ورؤى مؤسسة تبعا لخصوصية تركيا الجغرافية والتاريخية والثقافية، وهذا ما ظهر جليا في تحسن علاقاتها مع عدة دوائر كانت مغيبة في تعاملاتها أهمها منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الدول العربية منها لكن ما لبثت أن تطورت العلاقات وترممت حتى حدثت متغيرات على المستوى الداخلي والخارجي، إضطرت تركيا لنهج القوة الصلبة بتعديل مبادئها تماشيا مع متطلبات المصلحة القومية للدولة وظهر ذلك جليا مع بداية ثورات الربيع العربي سنة 2011 .

[1] .Ali Yaşar Saribay , Political Parties ,"**The Political System and Turkey",** Insight Turkey, Vo.l, No.4 , (Fall 2016), P.1002.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية ضمن الدبلوماسية والقوة الناعمة (2002_2010)

نشطت الدبلوماسية التركية بشكل ملحوظ منذ وصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002، وتجلى ذلك في الجانب الإنساني والثقافي خاصة، ما انعكس على الأصعدة الأخرى السياسية والإقتصادية والامنية، وتعتبر القوة الناعمة الطابع الغالب على الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2010.

أولا : دو افع تبنّي أنموذج القوة الناعمة

تعتبر تركيا من الدول التي كانت أنموذج للقوة الناعمة في بدايات الألفينيات، ولايوجد إختلاف حول ضرورة إمتلاك الدولة للقوة كوسيلة لتحقيق أهدافها، لكن تختلف طبيعة القوة من دولة لأخرى، بتقلد حزب العدالة والتنمية زمام السلطة إتخذت الحكومة التركية مسلك القوة الناعمة، لاستدراك مافاتها من مصالح في فترة قطعت فيها علاقاتها مع عمقها الإستراتيجي، وهذه الفترة بمثابة نقلة أتت بثورة إصلاحات داخلية، ورُؤى حملت طموحات مستقبلية بخطى واقعية.

وهذه كانت بداية التغيير في السياسة الخارجية التركية، من النهج الغربي العلماني الذي أحدث قطيعة مع التاريخ العثماني الإسلامي وجميع المظاهرالدينية والعلاقات مع العالم الإسلامي والعربي، حيث كان الإنشغال الوحيد للساسة قبل 2002 هو التقرب من الغرب، والإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي والبقاء في فلك الدول الغربية من خلال إستخدام تركيا كأداة لتحقيق الأهداف الغربية في المنطقة، إلى نهج دبلوماسي ومتعدد قائم على حسن الجوار وتصفير المشاكل.

الأفكار الجديدة التي حملها القادة الأتراك إبتداء من 2002 بمثابة ثورة تجديدية للسياسة الخارجية التركية وتحقيق التوازن بين المصالح والرجوع إلى الشرق، مع الحفاظ على العلاقات مع الغرب إدراكا منهم لأهمية الشرق الأوسط والدوائر الأخرى في العالم التي يمكن من خلالها إقامة العلاقات بغرض إحكام النفوذ إقليميا، والتواجد في أكثر المناطق الجغرافية في العالم وبالتالي القدرة على المناورة.

لكن الدوافع التي ساهمت في إنتهاج تركيا للقوة الناعمة متعددة منها ماهو داخلي ومنها ماهو خارجي،التي انطلقت من فكرة جوهرية وهي الإهتمام بالوضع الداخلي لتركيا بخطوات هامة نحو تحقيق أدوار على المستوى الخارجي، حيث بدأت تركيا في التصالح مع ذاتها والإعتراف وتقبل التنوع الهوياتي داخلها، والتعامل معه بطريقة سلمية وديمقراطية، ووفقا لذلك جرت العديد من الإصلاحات لتوسيع الحريات والحقوق لصالح الأقليات خاصة الأكراد وإدراج تعديلات جوهرية مسّت العمود الفقري لسياسة تركياكما أشير إليه سابقا، من خلال الحزمة القانونية السابعة التي حظيت بمصادقة البرلمان في 30 جويلية 2003 الذي عدلت فيه المادة 15 من قانون مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة والذي ينص على أن منصب الأمين العام لمجلس الأمن الوطني يعين من الشخصيات المدنية بعدما كان حكرا على القوات المسلحة وهذا الإجراء كان يهدف إلى إرساء دولة القانون واستقلال الجهاز القضائي وإبعاد الجيش من الحياة السياسية وحصر دوره في الجانب الأمني والعمل على تطوير القدرات العسكرية التي تتطلب تغييرا في العقيدة العسكرية من حامي العلمانية إلى حامي الدولة وأمنها .

توجه تركيا لتحقيق أهدافها عبر إنتهاج القوة الناعمة، أجبرها أن تكون مرنة في تعاملها على المستوى الداخلي واتباع الأساليب القانونية لإحداث تغييرات داخلية، لكسب الأطراف الخارجية فكان التغيير في ملف الحريات ضرورة لقبول الإتحاد الأوربي بداية التفاوض مع تركيا .

تعتبر الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2010 من أهم الفترات التي تم فيها تطبيق القوة الناعمة، بداية من الجوار، وسوريا من دول الجوار الأكثر خلافا مع تركيا، خلال هذه المرحلة إنتعشت العلاقات بين البلدين وتبادل مسؤولي الدولة الزيارات التي أثمرت باتفاقيات إقتصادية وأمنية، ففي 25 أوت 2004 جرى إتفاق تعاون بين البلدين في مجال الصناعات النفطية، وفي نفس السنة إتفقا على إقامة منطقة للتجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ سنة2007،[1] ونفس التوجه التعاوني مع سوريا إتخذته تركيا مع عدة دول قريبة وبعيدة .

الأزمات الإقتصادية التي مرت بها تركيا أقنعتها بضرورة تنويع علاقاتها، وعدم الإعتماد على محور واحد المتمثل في الدول الغربية، بل توجهت إلى إستثمار علاقاتها وتطويرها مع دول الشرق، وتوجهها الجديد نحو دول الشرق الأوسط ودول آسيا وإفريقيا لم يغنها عن علاقاتها الإستراتيجية مع الدول الغربية بل العكس، عملت على تقديم نفسها كأنموذج ناجح يجمع الحضارة والحداثة، والإنتقال من دولة هامشية إلى دولة محورية في إقليمها في وسط جغرافي متقلب وملتهب لذلك لجأت إليها الولايات المتحدة الامريكية في العديد من المناسبات لتكون الأداة التي تحكّم بها

[1] . مثنى فائق العبيدي، **سياسة تركيا اتجاه القضايا العربية**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ط.1، ص.48.

سيطرتها على دول منطقة الشرق الأوسط، وتحافظ بها على مصالحها، ونجاح الأنموذج التركي سيحقق الكثير للولايات المتحدة الأمريكية التي لاتضطر إلى التدخل بشكل مباشر مادامت تركيا تمارس وسيلة الإقناع، لاسيما وأنها تزاوج بين الديمقراطية والإسلام من خلال أنموذجها السياسي المعتدل.

طموح صانع القرار في تركيا لتحقيق إنجازات داخلية على المستوى السياسي بإرساء أسس الديمقراطية، وبناء إقتصاد يعتمد على نظام السوق، وبناء قدرات دفاعية من خلال حصر دور الجيش في هذا النطاق وإبعاده كليا عن الحياة السياسية، ما كان ليحقق دون إنتهاج القوة الناعمة. كما أن رغبة صانع القرار في تركيا إلى استغلال المجال الجيوبوليتيكي الشرق اوسطي ضمن نظرية العمق الإستراتيجي، ومحاولة كسب الدول العربية والإسلامية والوساطة لتحسين العلاقات بين الكيان الإسرائيلي وبعض الدول العربية على غرار سوريا كان بغرض تحقيق جملة من الأهداف تمثلت في: الإستفادة من الأسلحة الإسرائيلية وضمان هذه الاخيرة كسوق لمنتجاتها، إرضاء سوريا والإستفادة من الجهود السورية لمحاربة نشاط حزب العمال الكردستاني على الحدود ومنع تشكيل أي كيان كردستاني مستقل، قيام تركيا بدور الموازن والوسيط في العلاقات بين دول وكيانات المنطقة حاولت من خلالها إرساء وترسيخ أنموذج في الشرق الأوسط يقوم على القوة الناعمة ويعترف بتركيا كأنموذج ناجح في المنطقة.

وهناك نقطة هامة في المعادلة وهو التصور الذي جاء به حزب العدالة والتنمية بما يحمله من خلفية إديولوجية وسياسية تحمل أفكار دينية مستقاة من الحضارة العثمانية من خلال محاولتهم كسب المجتمعات الإسلامية لتصبح زعيمة العالم الإسلامي عن طريق الدبلوماسية العامة باستخدام الهوية [1].

طبيعة النخبة التركية التي كانت موجودة في تلك الفترة وطبيعة تكوينها وما تحمله من أفكار وقناعات وتجارب من بينهم "رجب طيب أردوغان"، هذه الشخصية التي كان لها تجارب مع الإسلام السياسي وانخراطها في أحزاب ثم حضرها ومواصلتها المسيرة السياسية لتحقيق طموحات وتجسيد صورة كانت في الذهن حول تركيا المستقبلية ووجود "أحمد داوود أوغلو" سهّل من عملية التطبيق.

[1]. Muharrem Ekşi, **Mehmet Seyfettin Erol ,The Rise and Fall Of Turkish Soft Power and Public Diplomacy**, Akademik Bakiş, Cilt .11,Sayı.23, (Kış 2018), P. 20.

إعتمدت النخبة الحاكمة في ممارستها للقوة الناعمة على الخطاب والأفكار والقيم والهوية الإنسانية والإسلامية التي عرّفت بتركيا كدولة ديمقراطية لها مبادئ وقيم إنسانية عالية، وتشترك العديد من الدول معها في التاريخ وكما ذكر "رجب طيب أردوغان" قائلا:" على الرغم من أننا نتحدث بلغات مختلفة في هذاه الجغرافية، لكن لاننسى بأن لدينا تاريخا واحدا وثقافة واحدة وقيم متشابهة، لقد شكلنا التاريخ معا، تأكدوا أننا سنعطي شكلا للمستقبل فنحن جزء من حضارة تولي أهمية كبيرة للجوار"[1]، وهناك دافع آخر دولي ساعد تركيا في تبني النهج الناعم هو تغير النظام الدولي الذي أصبح أحادي القطبية بهيمنة أمريكية، وباعتبار تركيا هي حليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وهما عضوان في حلف الناتو، وهذا ما مكّن تركيامن التوغل في الشرق الأوسط بمباركة ودعم أمريكي .

لقد إرتبط تصوّر القوة الناعمة بحكومة حزب العدالة والتنمية، وكأنّ السياسة الخارجية التركية قبل 2002 كانت تستخدم القوة الصلبة فقط، لكن في حقيقة الامر من الإستراتيجيات والمبادئ التي كانت في عهد أتاتورك ولاتزال مبدأسلام في الداخل سلام في العالم، الذي أصبح إستراتيجية تعمل بها تركيا من خلال عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول واتباع الأسلوب السلمي في سياستها الخارجية، بالإضافة إلى الإنخراط في المنظمات الدولية التي تعمل بالقانون الدولي وتمتثل للإلتزامات، حيث وقعت تركيا العديد من الإتفاقيات مع جوارها مثل إتفاق البلقان الذي تم توقيعه من طرف اليونان، رومانيا، تركيا ويوغسلافيا في 9فيفري 1934 حول تسوية المنازعات في المحيط الهادي والتفاهم حول الحدود المشتركة [2].

تدخلت تركيا في مرات قليلة خارج حدودها، وأهم تدخل كان في جزيرة قبرص سنة 1974 والذي تسبب في معاقبة تركيا بحظر الأسلحة عليها، إضافة إلى ملاحقتها لعناصر حزب العمال الكردستاني في العراق وسوريا ومشاركتها في عمليات حفظ السلام تحت المظلة الأممية أو حلف الناتو، والإضافة التي حملتها حكومةحزب العدالة والتنمية هو أن القوة الناعمة كتصور جاء كاستراتيجية تضمنها برنامج الحزب، وحسب "يشار ياكيش" وزير الشؤون الخارجية في

[1]. Md.Nazmul Islam , "**Turkish Charm and Public Diplomacy: ALiterature Review and Critical Assessment On Turkish Soft Power in The Middle Eastern Countries"**, Pamukkale university Journal of Social Sciences Institute, Sayı. 47, (Kasım 2021), P.179.

[2]. Utkuali Risa Alpaydin, **Soft Power in Turkish Foreign Policy Under The AKP Governments 2002_2009** (Published master thesis, Bilkent University Department of International Relation ,July 2010), p. 5.

الحكومة الأولى لحزب العدالة والتنمية أن وثيقة الحزب هي بمثابة الإطار العام للسياسة الخارجية التركية، التي حملت المبادئ والأهداف الضرورية وتضمنت المحاور الكبرى للسياسة الخارجية، والتي تتمحور حول الدبلوماسية وتمتين العلاقات مع جميع مناطق العالم مع ضرورة التعاون الدولي والإقليمي حسب المادة الأولى من برنامج الحزب ،مع التأكيد على ضمان الأمن والإستقرار داخل محيطها والمشاركة في حل الأزمات [1].

ثانيا: تجليات إنتهاج القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية

تحدث "جوزيف ناي"عن القوة الناعمة، وحسب نظره فإنها تقوم على ثلاث مصادر وهي: الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية، تتضمن الثقافة كل من التعليم والفن والأدب الذي يعطي إنطباعا للآخر عن هوية الدولة، وبواسطتها تحقق هذه الأخيرة مصالحها من خلال الإقناع والجاذبية، كما تساعدالتجارة كأداة لانتشار الثقافة وتساهم السياسة الخارجية في ترسيخ القوة الناعمة بترويج القيم الديمقراطية كحقوق الإنسان والحريات.

إستطاع حزب العدالة والتنمية أن يقنع الداخل قبل الخارج بنجاح الأنموذج التركي، الذي ركز على الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية والإقتصاد، فمن إقتصاد هش مثقل بالديون الخارجية متعرض لأزمة مالية سنة 2001 إلى إقتصاد متطور متخلص من الديون الخارجية لصندوق النقد الدولي، والإحصائيات تثبت ذلك فمن 232مليار دولار سنة 2002 قفز الناتج المحلي الإجمالي إلى 735 مليار سنة 2010، ومن 87 مليار دولار إلى 300 مليار كزيادة في حجم التجارة[2]، وهذه الإحصائيات تعبّر عن إدراك صانع القرار التركي القائم على أن التغيير يبدأ من الداخل والإقتصاد هو ركيزة أساسية لبناء سياسة خارجية فعالة نشطة ومستقلة .

تم التنظير للسياسة الخارجية التركية ووضع مبادئ وأسس وأدوات، لذلك كانت القوة الناعمة ضمن هذه الآليات في ظل وجود فراغ سياسي في المنطقة، والذي ساهم في نجاح هذه الأفكار هو تطبيقها على أرض الواقع بداية من الجوار،حيث عززت تركيا علاقاتها مع دول الشرق الأوسط بتسوية مشاكلها العالقة بينها، وكانت هذه الخطوة ضرورية لتحقيق المصالح، تغيير الواقع إنطلق من تغيير الأفكار، وتحويل التهديدات إلى مكاسب والمخاطر إلى فرص البداية كانت مع سوريا وتم حسم أهم الملفات على رأسها ملف الأكراد، فبمجئ حزب العدالة والتنمية عمل على

[1]. Ibid,P.102.

[2]. علي حسين باكير، **"تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط أفول القوة الناعمة وصعود القوة الصلبة"**، مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، (نوفمبر2018)، ص.172 .

إحكام السيطرة على الأكراد بكسب النظام السوري وجعله أداة للتعاون بدل الصراع، وحسب تعبير "رجب طيب أردوغان" في تلك الفترة بأن كلا الدولتين تكملان بعضهما واصفا العلاقات بين البلدين بقوله: "إن سوريا بوابة تركيا المشرّعة على الشرق الأوسط، وتركيا بدورها هي بوابة سوريا المشرّعة على الغرب والتواصل بين البلدين سيؤثر في منطقة الشرق الأوسط [1].

إن إستحداث مصطلح الشرق الأوسط الجديد، أكسب سوريا مكانة بالنسبة لتركيا، فسوريا حسب نظرية ماكندر هي المنطقة الوسطى العالمية والمنطقة الوسطى في الريملاند حسب نظرية سبيكمان، وهي إمتداد للعمق الإستراتيجي الخارجي المتكون من (تركيا ومصر وإيران)، وسوريا تقع في المثلث الداخلي الذي يتشكل وفقا لتوازنات المثلث الخارجي وعلى تركيا أن تتميز بالمرونة والدبلوماسية، ونهج سلوك فعال في معادلات التوازن بين المثلثات سواء مع عنصر من المثلث الخارجي أو عناصر المثلث الداخلي (سوريا،العراق،السعودية) أو (الأردن،فلسطين ،لبنان) .[2]

لقد كانت العشرية الأولى من الألفية الثالثة مثمرة لكل من تركيا وسوريا التي عرفت العلاقة بينهما إنتعاشا بدأت بتبادل الزيارات الرسمية بين رؤساء البلدين وتوجت بتوقيع الإتفاقيات في مجال التجارة التي تم ذكرها، إنّ سوريا بالنسبة لتركيا هي بوابة الوطن العربي وتخطي المشاكل العالقة بينهما وترميمهما وصولا إلى التقارب والتوافق سيحقق الكثير بالنسبة لتركيا، التي توصلت مع سوريا إلى توقيع إتفاقية منع الإزدواج الضريبي في 29جوان 2004 وإتفاقية تشجيع الإستثمارات المتبادلة في 15 فيفري 2006، إضافة إلى إتفاقية تشجيع الإستثمارات المتبادلة بينهما في 15 فيفري 2006 كخطوة لربط إقتصاديات المنطقة ببعضها البعض. [3]

في المجال الثقافي تجسيدا للقوة الناعمة وتصفير المشكلات، عملت تركيا على تحسين علاقتها مع أرمينيا من خلال الدبلوماسية الرياضية، بحظور الرئيس عبد الله غول مباراة كرة قدم في أرمينيا في 06 سبتمبر2008 ثم التوصل إلى تفاهم مشترك في سويسرا في أفريل 2009، وتوقيع بروتوكول في 10 أكتوبر 2009 لتطبيع العلاقات بين البلدين [4] أما إجتماعيا تم إلغاء تأشيرةالدخول بين البلدين بتاريخ 18 سبتمبر 2009، كما عملت تركيا على إعادة تقديم نفسها للعالم من خلال إشراك بعض الجهات الفاعلة غير حكومية كأدوات لسياستها الخارجية، والقيام بتعبئة جميع

---

[1].عقيل سعيد محفوض، **مرجع سبق ذكره**، ص.313.
[2]. أحمد داودأوغلو،العمق الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص.392.
[3]. محمد قاسم المفرجي، **"التحول الإستراتيجي التركي حيال سوريا بعد 2002"**، المجلة السياسية والدولية، ع.35_36، (2017)، ص.1295.
[4] .Muharrem Ekşi, **op.cit**, p. 22.

الأطراف التي من شأنها تقديم فرص لتركيا وكانت مؤسسات الفكر والرأي التركية من الجهات التي أنيط لها هذا الدور من خلال اهتمامها بالقضايا الإقتصادية والسياسية وقضايا السياسة الخارجية .

كما تعمل الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TIKA) والمنظمات التي تنشط في مجال الإغاثة والمساعدة الإنسانية كمنظمة الهلال الأحمر ومؤسسة هيئة الإغاثة الإنسانية (THH)، على كسب العديد من الأشخاص لطبيعة الخدمات التي تقدمها، حيث بلغت قيمة المساعدات الإنسانية الرسمية سنة 2010 ب8مليار دولار أمريكي بالنسبة للمراكز الثقافية التي ساهمت في التقارب التركي العربي، من خلال التحليلات التي يقدمها مثل مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية ORSAM،[1] كما ساهمت سنة 2013 ب781.2 مليون دولار في مشروعات الإغاثة الرسمية،كما إفتتحت رئاسة إدارة التعاون والتنسيق التركية مكاتب عديدة لها في إفريقيا في كل من أديس أبابا سنة 2005، والخرطوم سنة 2006، ودكار سنة 2007، وبلغ حجم المساعدات التنموية التركية إلى إفريقيا ب500 مليون دولار سنويا [2]، بالنسبة للمراكز الثقافية فلعبت دورا في التعريف بالثقافة التركية وجذب أكبر عدد ممكن من المتأثرين بالسياسة التركية ومنها مركز يونس إمره الذي أسس طبق للقانون رقم 653 سنة 2007 [3].

هذه المراكز حفّزت وشجّعت العالم العربي على معرفة تركيا بشكل أكبر، والإهتمام بقضاياها من خلال الصورة البرّاقة التي قدمتها هذه المراكز لتركيا، وباعتبار الثقافة إحدى مصادر القوة الناعمة روجت وسائل الإعلام والقائمين على الصناعة السمعية البصرية في تركيا على إنتاج أفلام ومسلسلات لجذب المشاهد العربي والتأثير عليه، حيث أضحت الدول العربية مولعة بتقليد الأتراك في لباسهم وطريقة عيشهم، وزاد عدد الأشخاص الراغبين في زيارة تركيا خاصة بعد عرض المسلسلات التاريخية التي تمجد الإمبراطورية العثمانية مثل مسلسل "القرن العظيم" الذي عرف بصيغته العربية "حريم السلطان" إضافة إلى المنتجات الدرامية والرومانسية، وكانت تهدف تركيا من خلال أعمالها الفنية توحيد العالم التركي وإعادة جعله يلتف حولها كجمهوريات تركيا المستقلة عن الإتحاد السوفياتي وجمهورية البلقان.

---

[1]. جنى جبور، **مرجع سبق ذكره**، ص.110.

[2]. محمد صلاح، **الدور التركي في إفريقيا...إقتصاد يحرك السياسة**،" ورقة بحثية"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، مصر، (أفريل 2018)، ص.7.

[3]. محمد إبراهيم خاطر ، **تركيا الناعمة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.turkpress.co/node/101908، تم الإطلاع بتاريخ: 23.07.2024.

تشير بيانات وزارة الجمارك والتجارة التركية أن المسلسلات الدرامية رفعت من حجم صادرات أنقرة من الإكسسوارات والحلي والملابس بنسبة 8,92 % خاصة من المواطن السعودي الذي إهتم بالأثاث التركي ،[1] وفي جانب آخر يتعلق بالتعليم تقدم تركيا المنح التركية التي تستقبل أعدادا هائلة من الطلاب، كما تم فتح العديد من المراكز الثقافية التركية مثل معاهد ومراكز يونس أمره الثقافية التي تؤدي دور القوة الناعمة في المنطقة من خلال التعريف بتركيا وتاريخها وثقافتها وتعليم اللغة التركية.

لقد أبهرت تركيا العالم الغربي والعربي من خلال مزجها بين الديمقراطية والإسلام والعلمانية لها تاريخ عريق لكنه ملئ بالتناقضات التي حاولت تصحيحها، وإعادة بناء الثقة مع عدة أطراف وتهدئة صراعاتها الطويلة مع دول كاليونان ،وتقديم حقوق أكثر للأقليات.

أمنيا وهذه الجزئية مهمة جدا في تطوير العلاقات بين البلدين"العلاقات الخارجية"، جرى تنسيق أمني خاصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى التعاون الإستخباراتي، كما تم تأسيس مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى في سبتمبر 2009 والقيام بمناورات عسكرية في نفس السنة. في نفس الإطار توجهت السياسة الخارجية التركية تجاه العديد من الدول العربية على سبيل المثال لا الحصر الجارة العراق حيث تم توقيع مذكرة تفاهم في 07 أوت 2007 توجت بعقد إتفاقية في بغداد في 10 جويلية 2008 لتأسيس مجلس أعلى للتعاون الأمني الإستراتيجي.[2]

دبلوماسيا كثفت تركيا من لعب دور الوسيط بين العديد من الأطراف المتنازعة، حيث توسطت في العلاقات بين سوريا والكيان الصهيوني منذ 2004 وإيران ونفس الكيان، وفي الأزمة الخليجية سنة 2017، كذلك بين القوى

---

[1]. القوة الناعمة التركية، **المفهوم ومؤشرات الصعود** ورقة بحثية متاحة على الموقع الإلكتروني:
https://www.alestiklal.net/ar/article/dep-news-1587827879، تم الإطلاع بتاريخ 02.05.2022.

[2]. أفراح ناثر جاسم حمدون، **"العلاقات العراقية التركية في ضوء إتفاقية التعاون الأمني الإستراتيجي"**، مجلة دراسات إقليمية، م.9، ع.27 ، (أفريل 2020)، ص.6.

المتصارعة في القوقاز والبلقان[1]، كما أثبتت مشاركتها في قوات حفظ السلام مع قوات اليونسفيل في لبنان سنة 2006، إضافة إلى ذلك عززت تركيا دورها إقليميا ودوليا من خلال مشاركتها في المنظمات الدولية والإقليمية. تركيا من الدول المدافعة عن القضية الفلسطينية والأقليات التركية في العالم في العراق والروهنغا والإيغور،كما تستقبل اللاجئين السوريين .

مكّنت إستراتيجية القوة الناعمة تركيا من توسيع علاقاتها عبر عدة محاور، والخروج من دائرة الأحلاف التقليدية والدائرة الغربية، وأصبحت تتعامل مع دول كانت تخشى تهديدهم لها، فتطورت علاقاتها مع روسيا وإيران،كما انفتحت على إفريقيا التي كانت بعيدة عن إهتماماتها ووطدت علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية بعدما قام أتاتورك بإحداث القطيعة معها، وتداعيات القوة الناعمة الناتجة عن تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي كثّفت الحظور التركي وأكسبتها تأييدا وتقبلا من المناطق القريبة منها التي تشترك معها خاصة في اللغة التركية، كما حرصت واهتمت بعدة مناطق على غرار البلقان نظرا للروابط التاريخية والثقافية والإنسانية، وشجعت الحوار السياسي بها،كما عملت على تحقيق أمنها واستقرارها عملا بالمحاور الأساسية المتعلقة بالإنتماء الإقليمي والشمولية وتعزيز التعاون وتحقيق التكامل الإقليمي في هذه المنطقة عملا بمبادئها المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدأ حسن الجوار[2].

والجدير بالذكر أن تركيا لعبت دور المتطوّع من خلال الإعانات التي تقدمها للمنظمات الدولية، حيث تبرعت بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة بين عامي 2005و 2006 و600 ألف دولار أمريكي لصندوق الإستجابة للطوارئ المركزي.[3]

[1]. محمد عواضة، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة والمشرق العربي**، (بيروت: منشورات ألفا، 2017)، ط.1، ص.181.

[2]. **العلاقات التركية مع البلقان**، الجمهورية التركية "وزارة الخارجية"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mfa.gov.tr/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/08/13.

[3] .Mehtap Kara and Ahmet Sözen, **"Change and Continuity in Turkish Foreign Policy: Evaluating Pre-AKP and AKP Periods' National Role Conceptions"**, Uluslararası İlişkiler Dergisi, Vol .13, No. 52, (2016), p. 61.

المطلب الثاني: مراجعة إستراتيجيات السياسة الخارجية التركية في إطار القوة الصلبة والذكية (2011_2023)

أولا: تكييف إستر ايجية سلام في الوطن سلام في العالم

هناك من يعرف الإستراتيجية بأنها "المنهج الذي يتم إتباعه بهدف تحقيق معنى المهمة أو الرسالة،فإذا عرفنا أهدافنا الأساسية فهنا يكمن التساؤل حول كيفية الوصول إذاً لتحقيقها" .[1]

وفي إطار تحقيق أهدافها تتبع تركيا جملة من الإستراتيجيات، التي تعد جوهر توجها نحو مجالها الجغرافي، وبما أن الإستراتيجية هي خطة شاملة تنطوي على فن إستخدام الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف" .[2] ولذلك دأبت تركيا إلى تحقيق طموحاتها وتجسيد أهدافها وفق إستراتيجيات وفق برنامج عمل واضح المعالم.

وبما أن الإستراتيجية تعبّر عن نهج الدولة لتحقيق هدف ما باستخدام وسائل معينة، حيث تتلاءم وتتطابق الأهداف مع الوسائل المسخّرة لها بشكل دقيق ومدروس، فإن من أهم الإستراتيجيات التي تنتهجها تركيا في مجالها وتعاملاتها الخارجية هو تطوير إستراتيجيات واستحداث أخرى تبعا للظروف الدولية، ومن أهم هذه الإستراتيجيات التي تبناهاصناع القرار في تركيا منذ عهد أتاتورك إلى غاية يومنا هذا هي استراتيجية سلام في الوطن سلام في العالم.

تعتبر هذه الإستراتيجية صورة من صور القوة الناعمة لتركيا التي لاتزال سارية المفعول والتي إرتبطت بأتاتورك الذي وضع إستقلال تركيا نصب عينيه وتحقق بفضل نضال إثر إحتلال دول الحلفاء للأراضي العثمانية على خلفية معاهدة موندروس في نوفمبر 1918، والتي جاء في أحد بنودها أنه: " يحق لقوى الحلفاء إحتلال أي منطقة إستراتيجية في حال حدوث أي شئ يهدد أمن هذه الدول" .[3]

بعد الإعتراف بالجمهورية التركية والإعلان عن قيامها في أكتوبر 2023 وانتخاب "مصطفى كمال" رئيسا للجمهورية إستخدم مبدأ وشعار"سلام في الوطن سلام في العالم" في 20 أفريل 1931، وسعى إلى عدم معاداة الدول

---

[1]. ياسر عثمان أبو عمار، **الإستراتيجية (مدخل إستشراف المستقبل)**، (الخرطوم: دار نون للنشر والقلم للنشروالتوزيع ،2022)، ط.1، ص.17.
[2]. خليل السامرائي، **مدخل إلى الإستراتيجية**، (بغداد: دار الحكمة، 1994)، ص.32.
[3]. **مصطفى كمال أتاتورك.....مؤسس الدولة التركية الحديثة وأول رئيس لها**، متاح على الموقع الإلكتروني:
https //:www.aljazeera.net/encyclopedia ،تم الإطلاع بتاريخ: 2022/05/14.

الغربية التي خاضت حروب ضد تركيا، حيث إنضمت هذه الأخيرة سنة 1929 إلى حلف كيلوغ_برياند الذي تعهد باستخدام الأساليب السلمية لحل الخلافات، وتشكيل حلف البلقان في 09 فيفري 1934 بين تركيا واليونان ويوغسلافيا ورومانيا وتوقيع ميثاق سعد آباد في 08 جويلية 1937 بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، كل هذه الخطوات سعيا لضمان الأمن والتعاون في الشرق والغرب [1].

هذا المبدأ الذي جعله أتاتورك أساس السياسة الخارجية التركية واصل فيه "رجب طيب أردوغان" وجعله إستراتيجية تنتهجها تركيا، ولاتزال هذه الأخيرة تسعى لدعم السلام العالمي وهو هدف ضمن أهدافها الجوهرية، حيث تقوم تركيا بإنعاش التعاون والمساهمة في التنمية المستدامة لبسط الأمن والإستقرار من خلال المنظمات الناشطة في هذا المجال منها منظمة تخطيط الدولة لتركيا التي تم إنشاءها بتاريخ 05 جوان 1985، وعملا بهذه الإستراتيجية قدمت تركيا مساعدات بقيمة 10 مليون دولار لدول إفريقية مثل غامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا والسنغال والصومال والسودان كما تقدم وكالة التنمية والتعاون التركي "تيكا" التي تعمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية خدمات ومساعدات تصل إلى أكثر من 140 دولة حول العالم.

ولاتزال تركيا تحاول توظيف إستراتيجية سلام في الداخل سلام في الخارج، وتتكيف مع جميع الظروف الراهنة حيث ارتفعت قيمة المساعدات الإنمائية المقدمة من طرفها من 85 مليون دولار سنة 2002 إلى 03 مليار و591 مليون دولار سنة 2014. [2]

إن المساهمة في تحقيق الأمن خارج تركيا لن يتأتى إلا بتحقيقه داخل الوطن، لذلك تعمل تركيا على ضبط الأمن والحفاظ عليه في الداخل والمساهمة في نشره خارجها، ووكالة "تيكا "أنجزت 559 مشروع في منطقة دول آسيا الوسطى سنة 2007، وفي 24 أفريل 2010 تم عقد قمة البلقان الثلاثية بمشاركة زعماء تركيا والبوسنة والهرسك وصربيا[3].

---

[1] . **السياسة الخارجية التركية في عهد أتاتورك "وزارة الخارجية التركية"**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.mfa.gov.tr/ataturk.donemnde_turk، تم الإطلاع بتاريخ :2023/11/14..

[2]. **وزارة الثقافة والسياحة التركية، تيكا التركية تفوز بجائزة أفضل منظمة خيرية تقدم مساعدات بأوكرانيا**، متاح على الموقع الإلكتروني: **https://tika.gov.tr/ar/detail-detail-1115/**، تم الإطلاع بتاريخ:2023/12/27.

[3] . **التعاون الإنمائي لتركيا: خصائصه العامة وموقعه تجاه الدولة الأقل نموا**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mfa.gov.tr/turkiyenin-kalkinma-isbirligi-ar.ar.mfa
تم الإطلاع بتاريخ:2023/09/23.

وفي نفس السياق تلعب تركيا دور الوسيط في العديد من القضايا، كتوسطها بين حركتي حماس وفتح في 03 سبتمبر 2010 ، كما أطلقت بالتعاون مع فنلندا مبادرة الوساطة من أجل السلام، وفي فيفري 2010 تم عقد مؤتمر إسطنبول للوساطة تحت شعار "تعزيز السلام عبر الوساطة "سنة 2019، وحسب إدارة الكوارث والطوارئ التركية "آفاد" قدمت المنظمة مساعدات إنسانية سنة 2019 وصلت إلى 55 مليون دولار في أكثر من 11 دولة[1]، وبالتالي لم تتخلى تركيا عن النهج الناعم بل رافقته مع النهج الصلب بعد ظهور تحديات عديدة.

وإضافة إلى المبادرات الفعلية التي تقوم بها تركيا لإحلال السلم في العالم، هناك خطاب يوجهه صناع القرار في تركيا على رأسهم الرئيس "طيب رجب أردوغان" لتذكير مجلس الأمن بوظيفته قائلا :" أن تسبب خمس دول بفقدان الأمم المتحدة لفاعليتها أمر لا يمكن أن يقبل به الضمير العالمي"، [2]وهذه المساعي تعبر عن دور تركيا في الحفاظ على السلام في العالم .

وتلعب المنظمات غير الحكومية ومنظمات الإغاثة ومنظمات حقوق الإنسان والجامعات ومنظمات المجتمع المدني دورا في جهود الدبلوماسية العامة التي تعد أداة إتصال إستراتيجية تشمل " الفهم والإعلام والتأثير على الجمهور"[3]، الغرض منها بناء لغة إتصال، ويتوقف نجاح القوة التركية على مدى أداء هذه المؤسسات واستمرار الدبلوماسية العامة ، التي تعد القوة الناعمة إحدى مكوناتها إضافة إلى الرأي العام.

وانطلاقا لما تم ذكره، فاستراتيجية سلام في الوطن سلام في العالم كيّفتها تركيا طبقا لخصوصية ظروفها، من خلال إستخدامها بالموازاة مع استخدام القوة الخشنة، وبضمان السلم في الوطن يجب القضاء على عوامل الخطر المهددة له، لهذا فالإستمرار في النهج الناعم فقط أصبح غير مجدي بمفرده ولو لفترة من الزمن ، والدليل تجربة ثورات الربيع العربي، التي أخلطت أوراق تركيا التي لم تكن تعلم بأنها ستعجّل بنهاية إستخدامها للقوة الناعمة وما

---

[1] . **" سلام في العالم" دور تركيا في المبارات الدولية خلال قرنها الماضي**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.trt arabi.com/explainers/15668771، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/11/31.

[2] . **الكلمة التي ألقاها السيد"رجب طيب أردوغان" رئيس الجمهورية التركية أمام قادة العالم خلال اجتماعات الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.mfa.gov.tr/cumhurbaskani-erdogan-69، تم الإطلاع بتاريخ:2022/09/08.

[3] .Ibrahim Kalin, "**Soft Power and Public Diplomacy in Turkey, perceptions",** Journal of International Affairs, Issue.3,Volume .16, (Automn 2011), P.11.

صاحبها من نتائج لمبدأ تصفير المشكلات، فالنموذج التركي القائم على المصالحة والديمقراطية في الداخل والحل السلمي للصراعات الإقليمية في الخارج قوضته فوضى الربيع العربي[1].

فكل الأنظار إتجهت صوب تركيا وتوالت الإنتقادات حول تغييرها لسياستها الخا جية، وتناقضها مع مبادئها فالظروف والتحديات الداخلية وما طرحته من أخطار خاصة محاولة الإنقلاب الفاشلة وقبلها أحداث جيزي بارك ودعم الدول الغربية لحزب العمال الكردستاني وحركة غولن والتوترات التي عرفتها مع دول الغرب والشرق وتدخلاتها في عدة مناطق، مست بمصلحة تركيا الإقتصادية والسياسية والأمنية دفعها إلى مراجعة سياستها الخارجية والتعديل في بعض الآليات ومزج القوة الناعمة بالقوة الصلبة في المناطق التي تحمل تهديدا لها.

ثانيا: إستر اتيجية القوة الخشنة والذكية

وتأسيسا لما تم ذكره، إنطلقت تركيا إلى عسكرة سياستها الخارجية، والدفاع عن مصالحها بجملة من الخطوات العملية دون انتظار موافقة من شريك أو صديق، كما كان حال تدخلها في سوريا التي عرفت إنتقادا شديدا دوليا واتهامات كبيرة باختراق سيادة سوريا وصل إلى حد حظر توريد الأسلحة لها، حيث أعلنت كل من جمهورية التشيك فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة وكندا، وقف صادراتها من الأسلحة إلى تركيا ليكون رد "رجب طيب أردوغان" قويا وعبّر عن ذلك بقوله:" واجهنا تهديدات مثل العقوبات الإقتصادية والحظر على مبيعات الأسلحة، أولئك الذين يعتقدون بأن إمكانهم جعل تركيا تتراجع بتلك التهديدات مخطئون جدا " [2].

بالرغم من أن إستخدام تركيا للقوة العسكرية في سوريا وليبيا كان مفاجئة، بالمقارنة مع النهج الناعم الذي إتخذه حزب العدالة والتنمية فور وصوله للسلطة والمجهودات الكبيرة المبذولة في المسعى السلمي، مع عقد العديد من إتفاقيات الصداقة والتعاون في جميع المجالات، إلا أن هذا التوجه الصلب تم اللجوء إليه قبل سنة 2002 وتحديدا سنة 1974 في قبرص، وسنة 1995 من خلال أول عملية عسكرية لمكافحة الإرهاب شمال العراق عبر عملية "الفولاذ ".

[1] .Bülent Aras, **Turkish Foreign Policy After July 15**, Policy Center , Istanbul, (February 2017), P.7.

[2] . **فريق تقصي الحقائق من يزود تركيا بالأسلحة بعد أن توقفت بعض الدول الأوربية عن بيعها ؟**متاح على الموقع الإلكتروني: www/bbc.com/arabic/meadl east=50150956 /10.2019، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/05/20.

لكن بعد 2011 بدأت بوادر القوة الصلبة تظهر بشدة وبشكل متكرر ومتواصل، وذلك بقطع قنوات الإتصال مع بعض دول الربيع العربي كسوريا وإلغاء إتفاقيات الشراكة واستخدام لغة التهديد بعد نفاذ لغة الحوار مع حكومة سوريا واستخدامها سياسة صم الآذان وشعور تركيا بقرب الخطر جعلها تصرح وتستخدم عبارات قوية ومهددة وتتصرف بطريقة أقرب إلى الخشونة كاستقبالها لجماعة الإخوان المسلمين السوريين في تركيا ماااعتبرته سوريا تهديدا لها، وهذا مازاد في سوء العلاقات التركية السوريةمن جهة واستخدام تركيا لقوتها الصلبة قولا وفعلا

.

وبذلك بعد جميع الأحداث التي عرفتها تركيا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وخاصة الإقليمي باندلاع الثورات العربية إنتقلت تركيا من سياسة تصفير المشكلات إلى سياسة العزلة الثمينة ، كما عبر عنه مستشار رئيس الوزراء التركي "إبراهيم كالين" سنة 2013، كتعبيره عن موقف تركيا الرافض لتجاهل العالم لما حدث في سوريا ومصر هذه العزلة تحولت فيما بعد إلى إنخراط فعلي حفاظا على المصالح، لكون العزلة لم تدم طويلا واقتصرت على الأقوال دون الأفعال.

إعتماد القوة الناعمة ضمن مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار، هو من جعل الدول لا تتقبل فكرة إستخدام تركيا للقوة الصلبة، لكن ذلك لم يكن خيارا وإنما ضرورة فرضت نفسها، فلا يمكن أن تواجه أي دولة الإرهاب بالمساعي الدبلوماسية في حين القوى الكبرى تتقاسم المصالح في سوريا وتصدر الإرهاب لتركيا.

وبعد أحداث الربيع العربي برزت سياسة القوة الصلبة نظرا لتداخل عدة عناصر هي:

_ تداعيات تدهور الوضع الأمني في سوريا ونشاط الأحزاب الكردية الراغبة في تكوين كيان مستقل.

_ تكالب العديد من الدول على مصادر الطاقة في بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وظهور تهديدات تعيد النزاع مع اليونان.

_ الطموح التركي نحو تحقيق المزيد من الإستقلالية في المجالات الجغرافية القريبة والبعيدة، [1]طبقت تركيا قوتها الصلبة في العراق وسوريا من خلال ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، وفي ليبيا من خلال التدخل لحماية مصالحها الإقتصادية هناك عبر توقيع إتفاقية ترسيم الحدود مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، كما أن مساعدة تركيا لقطر وإنشاء قاعدة عسكرية بها كان رسالة واضحة للعالم بأن تركيا تكيفت مع الواقع الدولي وواجهت تحدياته بكل واقعية ومظاهر القوة الصلبة برزت بإنشاء تركيا للقواعد العسكرية المباشرة أو غير مباشرة كدعم أذربيجان ضد أرمينيا .

والذي مكن تركيا من هذا المسعى واتباع الإستراتيجية الخشنة ليس فقط مصالحها وأهدافها وإنما قدراتها الدفاعية المعتبرة التي عرفت تطورا مذهلا، فبلوغ تركيا لمستوى معتبر من الصناعات الدفاعية سمح لها بالتواجد في أكثر من إقليم لضمان نفوذ أكبر ولجعل الدول الأخرى سوقا لمنتجاتها الدفاعية، التي عرفت تطورا مذهلا كما تشير الإحصائيات الموجودة في المنحنى البياني.

الشكل رقم 1 : منحنى بياني يوضح صادرات تركيا في مجال الدفاع من 2003_2017.

Source: Ayşe I. A.özer, The Rise of The Turkish Defense Industry, (Turkey : SETA ,2019), page .119

.

[1]. محمود علوش، **القوة الصلبة ودورها في سياسة تركيا الخارجية**،"تقرير تحليلي"، أبعاد للدراسات الإستراتيجية ، اسطنبول، (أوت 2023)،ص.4.

هذه المعطيات الرقمية توضح لنا الإستراتيجية التركية في المجال الدفاعي، الذي يهدف إلى الإستقلالية وتخفيض نسبة الإعتماد على الخارج، لضمان إستقلالية القرار وحرية المناورة دون الإرتباط بمحور معين.

والملفت للإنتباه هو أن إرتفاع نسبة الصادرات في مجال الصناعات الدفاعية لا يعني بالضرورة تخصيص أكبر ميزانية لوزارة الدفاع بل تشير الإحصائيات بأن ميزانية هذه الوزارة هي خامس أعلى ميزانية بين الوزارات، وليست الأولى والسبب يكمن في أن الإنفاق الدفاعي في تركيا لايعتمد على ميزانية الدفاع فقط وإنما هناك مؤسسة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة وتسمى برئاسة الصناعات الدفاعية التي تعنى بإدارة وتسيير صندوق دعم الصناعات الدفاعية (SSDF)[1].

إضافة إلى الصندوق التقديري الذي يقع تحت تصرف الرئيس الذي يحق له دعم القطاعات التي يراها مناسبة، وسنة 2019 فاقت ميزانية التربية الوطنية ميزانية الدفاع، لأن تركيا تؤمن بفكرة "أرنولد ولفرز" أن زيادة التسلح بالرغم من أنها تؤدي إلى مزيد من الأمن إلا أنها تقلل من الفوائد الإجتماعية وبالتالي التوجه نحو الإنفاق الأمني على حساب الإنفاق الإجتماعي يؤدي إلى معارضته[2]، لذلك تعتمد تركيا على تمويل قطاع الدفاع من مصدر آخر إضافي لميزانية الدفاع.

[1]. Ayşe I. A.özer,, **op.cit,** P.110 . **Source:** Ayşe I. A.özer, op.cit, p.100

[2] .Ibid, p.99.

الجدول رقم1 : يوضح ميزانية الوزارات التركية لسنة 2019.

ميزانية الوزارات في تركيا لسنة 2019 (مليار)	
National Défense	46
Heath	48
Family, Labor and Social Policies	103
National Education	113
Treasure and Finance	419

Source: Ayşe I. A.özer, op.cit, p.100.

و تطبيقا للنهج الصلب تقدم تركيا بعض الخدمات ذات الصبغة الأمنية كتدريب القوات الأمنية في كينيا وإثيوبيا وتنزانيا، بعد توقيع إتفاقيات أمنية معها، وتواجدها في القرن الإفريقي جاء لتحقيق أهداف ومصالح إقتصادية وجيو استراتيجية، لاسيما وأن مناطق إفريقيا تحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز، ومن بين أهم دول القرن الإفريقي الصومال التي وقعت معها تركيا إتفاقيات عسكرية مكنتها من إفتتاح القاعدة العسكرية التركية في مقديشو في أكتوبر 2017، وتعد من أكبر القواعد التركية في الخارج، وثانيها في قارة آسيا وبالتحديد في الخليج العربي وهي قاعدة الريان العسكرية التركية في قطر التي دخلت الخدمة سنة 2015، وتتمحور مهمة الجنود الأتراك هناك في التدريب والتدخل لحل الأزمات في المنطقة [1].

[1]. حسن الشاغل، تركيا خلال 5القواعد والتدخلات العسكرية، **مرجع سبق ذكره**، ص.15.

1_ إستراتيجية الوطن الأزرق:

عبّرت تركيا عن حمايتها لمصالحها باتباع إستراتيجية الوطن الأزرق، هذه الأخيرة التي يطلق عليها بالتركية Mavi Vatan ، وهي صورة من صور القوة الصلبة، تم إستخدام مصطلح الوطن الأزرق لأول مرة من طرف الأدميرال" رمضان جيم غوردنيز""Ramazan Cem Gurdiniz" سنة 2006، [2] وتعتبر هذه العقيدة بمثابة الإستراتيجية البحرية لتركيا هدفها حماية الحقوق البحرية، [1]والتحكم بموارد الغاز الطبيعي الواقعة بشرق سواحل جزيرة قبرص لاعتبارها منطقتها الإقتصادية الخالصة، حيث تطالب تركيا بحقها في هذه الموارد[2] .

إن فكرة الوطن الأزرق ترفض جميع مطالب اليونان وقبرص في شرق البحر الأبيض المتوسط بشأن خريطة إشبيلية التي اعترف بها الإتحاد الأوروبي، كما تحاول تركيا من خلال تبني هذه الإستراتيجية رفض إتفاقية مونتيغو التي لا تعترف بأحقية تركيا في المنطقة البحرية رافضة بنودها الخاصة بأحقية اليونان في الجرف القاري، حيث يرى الأدميرال "بايجي" بأن بعض الجزر في بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط تنتمي إلى الجرف القاري البعيد عن الأراضي اليونانية ويصر على أن جزيرة كاستيلوريزو KASTTELLORIZO وهي جزء من الأناضول ولابد أن تبقى منزوعة السلاح وفقا لمعاهدة لوزان 1923 التي رسمت الحدود التركية والتي تم التنازل بموجبها عن الجزر لصالح أثينا لكن مع حظر تسليحها [3].

بالنسبة "لجيم جولاست" Cem Gü last و"جهاد بايجي" فإن الوطن الأزرق هو تعبير عن المصالح التركية وأحقيتها القانونية للمياه العذبة والبحرية الواقعة بين خطي 25° طولا و45° شرقا وخطي عرض 33° و45° شمالا وتضم النصف الشرقي من بحر إيجه دون ضم الجزر اليونانية،[4] ويؤكد الأميرالات التركية أن اكتشاف حقل غاز "سكاريا" في البحر الأسود يعكس أهمية شرق البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لإمداد الهيدروكربونات، حيث تسعى تركيا إلى السيطرة على هذه الموارد، وكذلك مسارات العبور إلى أوربا [5].

---

[1] .Ilhan Uzgel ," **Turkey and Mediterranean Imbroglio The story of an aspiring regional power"**, Feriedrich-ebert-stiftung , Beirut, (November 2020), P.7.

[2]. Rayan Gingeras , **Blue Homeland : The Heated Politics Behind Turkey's New Maritime Strategy** ,(June 2020), Available at: https://www.nps.edu/web/faculty Lasset. publisher, Accessed on: 9/7/2022.

[3] Aurelian Denizeau, Mavi vatan , **"The Blue Homeland "The Origins , Influenses and Limits Of an Ambitious Doctrine For Turkey** , Policy Center For The New South Etudes de l'ifri, (April 2021), P.10.

[4] Ibid, p.11.

[5] Ibid, p .12.

بالرغم من حداثة المصطلح "الوطن الأزرق "إلا أنّ الجذور التاريخية لمضمونه تعود للعثمانيين الذين عملوا على تقوية الأسطول البحري، الذي كان في عهد "سليم الأول" سيد البحر الأبيض المتوسط من الإسكندرية إلى سواحل الشام ثم اسطنبول، كما قام السلطان "سليمان القانوني" بعد مبايعته بتقوية أساطيل البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومحاربة قراصنة جزيرة رودس، الذين كانوا يعتدون على السفن العثمانية التجارية مابين مصر واسطنبول وعلى سفن الحجاج، حيث قام بفتح الجزيرة وتجهيز الأسطول العثماني من 300 سفينة حربية و400 سفينة نقلية وتم محاصرة الجزيرة سبعة أشهر أسفرت عن إستسلام رودس، وكذلك كان الأسطول العثماني سيد البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه وبحر مرمره والبحر الأسود وفي غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، كما ساعد الأسطول العثماني "سليمان القانوني" ملك فرنسا "فرنسيس الأول" في محاربة عدوه "شارلكان" إمبراطور ألمانيا وملك إسبانيا سنة 1553 م /960 هـ [1].

وبالرغم من هزيمة الدولة العثمانية في معركة ليبانتوlepanto ، إلا أنها إستطاعت إعادة بناء الأسطول والسيطرة على سواحل البحر الأبيض المتوسط الشمالية الشرقية الجنوبية من اليونان إلى الجزائر[2]، وبموجب إتفاقية مونترو سنة 1936 تسيطر تركيا على مرور سفن البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، كما تم بموجب الإتفاقية إستعادة تركيا سيادتها الكاملة على المضائق.

للإشارة فإن تركيا تتحكم في أهم الممرات البحرية في العالم، وهما مضيق البسفور والدردنيل حيث يصلان بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط [3]، لقد آمن قادة حزب العدالة والتنمية بفكرة الوطن الأزرق، ففي سنة 2010 ذكر "أحمد داوود أوغلو" وزير الخارجية التركية السابق المكانة البحرية للدولة قائلا :" لتحديد البحرية التركية من

---

[1]. محمد السيد الزعيم، **أضواء على البحرية الإسلامية العثمانية أضواء على البحرية الإسلامية العثمانية**، "ندوة إتحاد القاهرة"، (6_8 نوفمبر 1993) ، منشورات إتحاد المؤرخين العرب، ص ص.395 _296.

[2]. عماد قدورة ، السياسة الخارجية التركية الإتجاهات ، التحالفات المرنة، سياسة القوة، **مرجع سبق ذكره**، ص.193.

[3]. **إتفاقية مونترو ....أهم بنودها وأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للمضايق البحرية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www .turkpress .co/node/8967، بتاريخ: 2022/06/15.

خلال الإشارة إلى الأحواض البحرية القريبة ،حاولنا إظهار مناطق نفوذ الدولة في البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين وخليج البصرة "[1].

في سبعينيات القرن الماضي كان هناك خلاف ونزاع تركي يوناني على ترسيم الحدود المائية والمناطق الإقتصادية الخالصة، ولولا وساطة دول حلف الناتو لاندلعت الحرب بعد اكتشاف إحتياطي الغاز في البحر الأبيض المتوسط واشتد الخلاف مرة أخرى، حيث تعارض اليونان عن قيام تركيا بالتنقيب على الغاز معتبرة الجرف القاري منطقة خاصة بها، في حين تعتبر تركيا بأن لها الحق في ذلك وجزيرة كانتيلوزيرو المقدرة مساحتها ب10 كلومترات تبعد بمسافة كيلومترين عن تركيا و580 كم عن اليونان، وماأثار حفيظة تركيا هو إعلان وزارة الخارجية المصرية في 14 جانفي 2019 عن إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط[2].

وهذا ما أدى الدعوة إلى الوطن الأزرق والقيام بأبحاث في جنوب جزيرة كاستيلوريزو عن طريق سفينة Oruc Reis، وبمناسبة الذكرى السنوية للنصر في معركة بروزة البحرية قال الرئيس "رجب طيب أردوغان ":" إنطلاقا من أهمية الدفاع عن وطننا الأزرق (مناطق الصلاحية البحرية)تواصل حماية حقوقنا ومصالحنا في بحارنا بإرادة قوية وإيمان لايتزعزع "[3].

في فيفري 2019 قامت تركيا بمناورات بحرية بمشاركة 103 سفينة وجرى لقاء بين الرئيس "رجب طيب أردوغان "وقائد البحرية التركية بالتقاط صورة أمام خريطةالوطن الأزرق كرسالة إلى اليونان[4] .

وتهدف تركيا من وراء عقيدة واستراتيجية الوطن الأزرق إلى :

---

[1]. عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الإتجاهات ، التحالفات المرنة، سياسة القوة، **مرجع سبق ذكره**، ص.194.

[2] .Aurélien Denizeau , **op.cit**, p.22.

[3]. إيمان زواري، **تغيير خرائط الوطن ...تركيا والعودة إلى الوطن الأزرق، متاح** على الموقع الإلكتروني: https:// www.trtrarabi.com/issues/4486458 ؛ تم الإطلاع بتاريخ:18/07.2022.

[4] .Ilhan Uzgel, **op.cit**, P.7.

_ تحقيق سيطرة تركيا على البحار الثلاثة المحيطة بها .

_ إستغلال مصادر الطاقة الموجودة بالمنطقة.

_ضمان مكانة في النظام الدولي والإرتقاءإلى مصاف الدول الكبرى.

_ترقية الإقتصاد الوطني وتحقيق الإستقلال الطاقوي.

_ "هدف غير معلن" هو إلغاء آثار معاهدة لوزان سنة 1923.

_إجهاض تحركات الدول والكيانات الإقليمية كمصر والكيان الإسرائيلي ومنعهما من الزحف والسيطرة.

وفي سبيل هذه الأهداف خصصت تركيا الوسائل التالية:

إستطاعت تركيا من خلال مشروع Milgen من بناء 4طرادات حربية مضادة للغواصات وتطويرها، طراد واحد لجمع المعلومات الإستخباراتية، 4 فرقاطات حربية سطحية و4فرقاطات حربية مضادة للطائرات، بناء 33 طائرة إنزال للبحرية التركية مصممة لإنزال قواة المشاة[3] والمدرعات، إضافة إلى العديد من المعدات التي تصلح لتجسيد هذه العقيدة أهمها :

_ سفينة إنزال الدبابة البرمائية وهي من أكبر السفن الحربية في تركيا ،تم تسليمها إلى القيادة البحرية العسكرية سنة 2017.

_ سفينة الهجوم البرمائية وتقوم بحمل طائرات الهليكوبتر.

_ الحوض العسكري العائم.

_سفينة الأبحاث الزلزالية.[1]

إضافة إلى ذلك يملك الأسطول التركي 10 كورفيتات ستة من طراز براق وأربعة من طراز أضا ADA و16 فرقاطة، 19 زورق حربي (الزوارق القتالية الحاملة للسلاح)[2].

[1]. حسن الشاغل، كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات تطور الصناعات العسكرية التركية في الفترة بين 2014_2020، **مرجع سبق ذكره**، ص.18.

[2]. سميح بلدز، **"التوازن العسكري في شرق المتوسط"**، مجلة رؤية تركية،ع.2/9، (ربيع 2020)، ص.167.

بالموازاة مع المعدات الضخمة التي تمتلكها تركيا، قامت بعقد إتفاقيات بحرية مع ليبيا سنة 2019 الأولى إقتصادية حددت من خلالها خطا على مسافة 18,6 ميلا بحريا (35 كم) يشكل الحدود البحرية الفاصلة بين المناطق الإقتصادية الخالصة وتقوم السفن التركية بالحفر والتنقيب عن الغاز مثل يافوز (YAVUS) والفاتح(FATIH) وعروج رئيس(ORUC REIS) بالرغم من رفض الإتحاد الأوربي واليونان وقبرص لها.[1]

الشكل رقم 2: : خريطة توضح حدود المناطق التركية الإقتصادية الخالصة المتقاطعة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

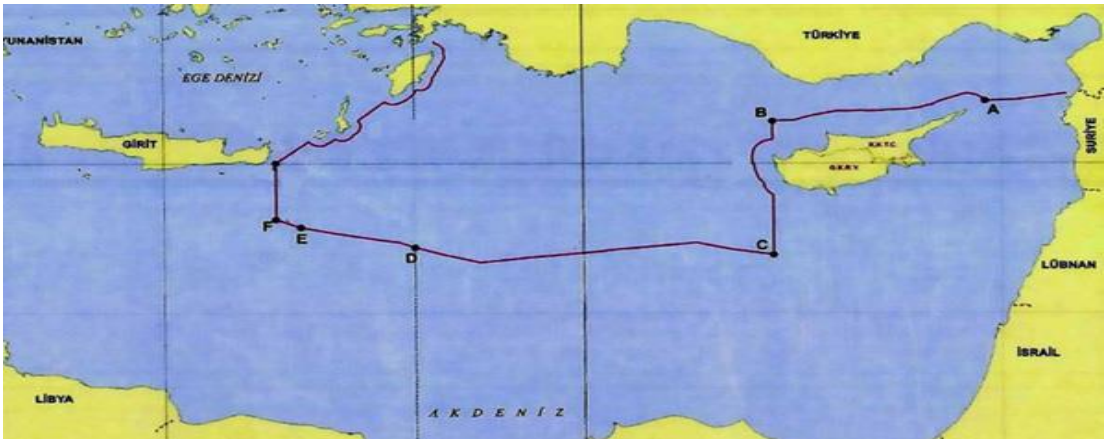

المصدر: يونس فرنجو، "سياسة تركيا في التنقيب عن الطاقة في شرق المتوسط"، مجلة رؤية تركية، 2/9 ، (ربيع 2020)، ص.152 .

تشير النقطتينE وF إلى حدود مناطق النفوذ البحري، التي تحددمنطقة الجرف القاري لكل من تركيا وليبيا الممتدة من الشريط الساحلي مرمريس_فتحية _قاش إلى الشريط الساحلي درنا_طبرق_برديا مايعني لتركيا أن هذه المنطقة ستكون ضمن مياهها الإقليمية وهذا بفضل مذكرة التفاهم الخاصة بترسيم الحدود البحرية بين البلدين

أما النقطC,D,E فظهرت كنتيجة للإتفاق المبرم بين تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية 1966[2]، إنطلقت تركيا نحو تحقيق أهدافها من خلال هذه الإستراتيجية، وقامت بالمناورات في كل من البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه في فيفري 2021 تحت عنوان:"الوطن الأزرق 2021"، وشاركت في المناورات القوات البرية والجوية وقوات الدرك باستخدام الذخيرة الحية وأكثر من 87 سفينة حربية و27 طائرة و20 مروحية [3].

[1]. عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الإتجاهات ، التحالفات المرنة، سياسة القوة، **مرجع سبق ذكره**، ص.191.
[2]. يونس فرنجو، **مرجع سبق ذكره**، ص.138.
[3]. سعيد عبد الحميد، سلوى بن جديد، **"إستراتيجية تحقيق مشروع عقيدة الوطن الأزرق دراسة في المضمون والأهداف والوسائل"**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، م.7 ، ع.2، (نوفمبر2023)، ص.932.

الأهداف التي سطرتها تركيا والطموحات التي تسعى لبلوغها، لايمكن تحقيقها دون التنقيب عن المواد الهيدروكربونية في أعماق البحار، لاسيما وأنها تعتمد على 93% من نفطها و99 % من غازها على الإستراد، ولتركيا تاريخ طويل في مجال الحفر فأول عملية حفر لتركيا في البحر الابيض المتوسط كانت سنة 1966[1]، ومع الإكتشافات الجديدة للموارد يبقى المشروع التركي متواصلا.

واتساقا مع ما تم ذكره فإن عقيدة الوطن الأزرق حظيت باهتمام كبير بالنسبة لتركيا للأسباب الآتية:

_ إعتماد تركيا المتزايد على التجارة البحرية، حيث تتم 87% من تجارتها الخارجية بحرا.

_الفوضى الإقليمية والفراغ الأمني الذي يهدد المصالح الحيوية لتركيا وأمنها القومي.

_ تعرض تركيا لضغوط إقليمية من قبل الدول المتحالفة في شرق المتوسط كفرنسا واليونان وقبرص والكيان بغرض تقليص منطقتها الإقتصادية الخالصة إلى خليج أنطاليا.

_ تهافت الجهات الفاعلة الإقليمية حول استغلال الموارد والثروات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.[2]

واتساقا مع ما تم ذكره، في شرق المتوسط تقع مشكلة قبرص في قلب الصراع على السيادة، وجميع القضايا البحرية المؤثرة على التجارة والسياسة البحرية في المنطقة، كما أن المناطق المحيطة بالجزيرة غنية بالمواد الهيدروكربونية برا وبحرا، وهناك تنافس دولي كالوجود البريطاني بقبرص التي تملك قواعد عسكرية بها.

كما أن هناك تجاذبات وصراع وتنافس كبير في منطقة شرق المتوسط، فمثلا الصين من خلال إتفاقية المنطقة الإقتصادية الخالصة التي وقعتها مع مصر في 17 فيفري 2003 ومع لبنان في 17 جانفي 2007 والكيان الإسرائيلي في17 ديسمبر 2010 ، وقيامها باستخراج الغاز الهيدروكربوني بالمنطقة مع قيام جمهورية قبرص بإبرام إتفاقيات مع دول ساحلية أخرى غير تركيا، مع دعوتها لشركات التنقيب عن النفط الدولية للعمل قامت تركيا بتوقيع إتفاقية ترسيم الجرف القاري بالبحر الابيض المتوسط في 21 سبتمبر 2011[3].

---

[1] . يونس فرنجو، **مرجع سبق ذكره**، ص. 138.

[2]. Ali Bakir, **Mapping the Rise of Turkey's Hard Power**, Part1, New Lines Institute for Strategy and Policy, Istanbul, (May2021), P.13.

[3] .Adra Özkan , Levent Kirval, "**Continuity of Maritime Disputes in Turkish Foreign Policy in Retrospect"**, Uluslararasi Iliskiler, Vol.20, No.78, (June 2023), P.127.

الشكل رقم 3 : خريطة توضح حدود ومساحة الوطن الأزرق لتركيا.

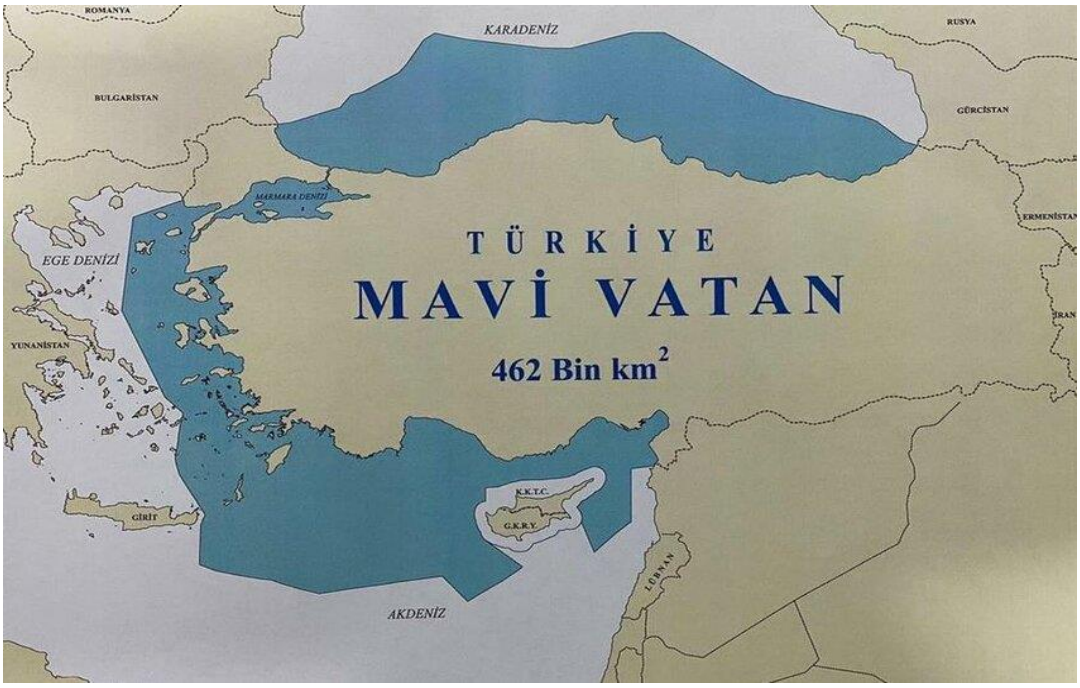

Source: Sayyad Sadri Alibabalu, Teymur Sarkhanov," **Geopolitics and Geoeconomics of the Eastern Mediterranean Gas Conflict: Analysis of Turkey's Policy"**, Geopolitics Quarterly, Vol. 18, No. 4, (Winter 2023), P. 108.

2_ إستراتيجية القوة الذكية:

تتفق جميع النظريات على ضرورة وجود القوة وصعوبة قياسها، لكنهم يختلفون في نظرتهم لها، فهناك من يرجعها إلى العوامل المادية، وآخرون يرجعونها إلى العناصر الغير مادية، لذلك يوجد نوعان معروفان من القوة، القوة الصلبة التي تعني قدرة الدولة على جعل الدول ينفذون إرادتها بالوسائل القسرية باستخدام القوة الإقتصادية والعسكرية للهيمنة عليها معتمدة في ذلك على وسائل الإكراه .

وهذا المفهوم ساد بكثرة في الفكر الواقعي، لكن مع التطور التكنولوجي وتعدد المنظمات والإعتماد الدولي ظهر مايسمى بالقوة الناعمة، بالنسبة للقوة الناعمة فتعني القدرة على التأثير على الآخرين وجذبهم على التقليد وتضم

القدرة التنافسيةالدولية، مستوى الديمقراطية، الرخاء، الثراء الثقافي، التاريخ، المعرفة، الهندسةالمعمارية، السنما، الموسيقى، نظام التعليم، القدرة على الإبتكار، البنية التحتية للعلوم والتكنولوجيا، المهارات الدبلوماسية

[1]هذه المظاهر والنشاطات تندرج ضمن المصادر الثلاثة التي ذكرها جوزيف ناي وتتمثل في الثقافة والقيم والسياسات الحكومية ،وبما ان الواقع الدولي حسب تعريف ناي شبيه بلعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد ،فإن أبعاد القوة هي :

_ البعد العسكري.

_البعد الإقتصادي.

_بعد القضايا العابرة للحدود .

وأحيانا يصعب الفصل بين مجالي القوة الصلبة والناعمة ،نظرا لطبيعة الموقف الدولي ،وهذا ما ذهب إليه "روثمان وستيفن"" Steven and Rothman " اللذان جمعا بين مصادر القوة في النوعين وهم :

_ القدرات العسكرية الإلزامية: وذلك باستخدام القوة الصلبة مع إصباغها الشرعية مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب العراق.

_القدرات الإقتصادية بشقيها الترهيب والترغيب.

_الأجندات السياسية والتحكم المؤسسي فالقواعد تؤطر صانع القرار في اتخاذ قراره.

_ القدرات الخطابية وهي فن التحدث مع الجمهور وإقناعه .[2]

وأمام هذين القوتين ظهر نوع آخر وهو القوة الذكية، أو مايسمى بالقوة الشاملة وفي ظل الترابط الدولي وتعدد التحديات الدولية من تهديدات متعددة الأبعاد، حتمت على الدول المزاوجة في استخدام القوة الصلبة والناعمة وهو ما اصطلح عليه بالقوة الذكية ،وهو مصطلح قديم كما ذكرنا، تم استخدامه سنة 1832 من طرف فون كلاوفيتز

[1] .Bűlent Erdiz, **Use Of Smart Power As An instrument Of Public Diplomacy**, Araştirmaları Dergisi, Vol. 6, No.1,(May 2022), P.252.

[2] .عادل عنتر علي زعلوك، **"التطور المنهجي لمفهوم القوة في العلاقات الدولية"**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية ،م.8،ع.16، (جويلية 2023)، ص ص. 261_262.

وهو منظر ألماني، مقترحا طريقين لقتال العدو، وسوزان نوسيل Susanne Nossel في مقال نشرته في مجلة الشؤون الدولية سنة 2004 [1]

كما إستخدم المصطلح سنة 2007 في تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، برئاسة "جوزيف ناي ""وريتشارد أرميناج ""Richard Armitag "الذي يحمل عنوان "القوة الذكية من أجل أمريكا أكثر ذكاءا وأمانا" Smart Power For aSmarter and Safer America ، وذكر "جوزيف ناي "مايسمى بالذكاء السياقي Contextual Intelligence وأهميته لمفهوم القوة الذكية التي تعني إمتلاك المهارات المساعدة لصانع القرار على التخطيط للتكتيكات مع الأهداف لخلق إستراتيجية إندماجية جامعة بين القوتين الصلبة والناعمة [2]في حين يرى آخرون أن القوة الذكية تتعدى المزج بين القوتين الناعمة والصلبة وإنما هي قائمة على التظافر الديناميكي a Mechanical Combining.[3]

والمتأمل لسياسة تركيا يلاحظ مدا وجزرا في سياستها عبر مراحل تاريخية مختلفة وهذا راجع لأسباب تاريخية وجغرافية داخلية وخارجية ونسقية وسيكولوجية نوجزها كالآتي:

_ رغبة الدولة العثمانية في التوسع والإنتشار دفعها بالمشاركة في الحرب العالمية الأولى والفشل دون منافع.

_ تجربتها الأولى في الحرب العالمية الاولى ثبطتها عن المشاركة في الحرب العالمية الثانية وحرمانها من اقتسام الغنائم بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية ماأثر عليها سلبا بسبب فرض بعض الشروط والتنازلات في إطار معاهدات واتفاقيات.

_ قيام الجمهورية بقيادة أتاتورك ورغبته في الإستفادة من الخبرات الأوربية دفعته للإنضمام إلى المعسكر الغربي ونهج من أتو بعده ودخولهم في حلف الناتو ، وتغريبهم جعلهم ينحصرون في الدائرة الغربية كماضيع عليه فرصة الإستفادة من دوائر أخرى كإفريقيا والعلاقات مع روسيا والصين ودول منطقة الشرق الأوسط.

[1] Bülent Erdiz**, op.cit** , P.258 .

[2]. سماح عبد الصبور عبد الحي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 64.
[3]. عادل عنتر علي زعلوك ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 268.

_ الدخول في أزمات إقتصادية حادة أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم، وانخفاض الليرة والدخول في مرحلة إنقلابات جعلت صانع القرار بعد 2002 يحكم السيطرة على الأوضاع باستخدام القوتين الصلبة والناعمة حسب الموقف .

_الوضع الدولي الذي عرف تغيرا بعد الحرب الباردة من الثنائية إلى القطبية، وتعدد الأقطاب الإقتصادية وتعدد التحديات فرضت على تركيا نهج القوةالناعمة لتنويع التحالفات والعلاقات، إلى جانب القوة الصلبة للحفاظ على المصالح مثل تواجدها في الشرق الأوسط وتدخلها في ليبيا عسكريا .

إستخدمت تركيا طيلة سعيها للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي عدة وسائل ناعمة، كالإصلاحات في مجال الحريات وتقييد دور الجيش في الحياة المدنية بالموازاة مع محاربتها لحزب العمال الكردستاني، كما ظهرت قوتها الناعمة من خلال إستضافة اللاجئين السوريين إلى جانب العمليات العسكرية في سوريا ضد قوات حماية وحدات الشعب وحزب العمال الكردستاني وفي تدخلها في ليبيا وتنقيبها عن الغاز في المتوسط بالقوة مقابل تقديم خدمات إنسانية للعديد من شعوب العالم.

و كذلك من أهم الأمثلة التي تبين القوة الذكية للسياسة الخارجية التركية هي أداء تركيا ووساطتها في الحرب الروسية الأوكرانية، مع رفض العقوبات الأوربية على روسيا وعدم الإصطفاف إلى جانبهم وعدم تأييدهم، لكن بالمقابل تقوم ببيع الأسلحة المحلية الصنع لأوكرانيا، كما تظهر كذلك قوتهاالذكية في المساعدات الكبيرة والخدمات الإنسانية التي تقدمها إلى الدول الإفريقية مقابل بيعها لها معدات عسكرية وإقامة قواعدها العسكرية على بعض دولها كالصومال.

ولذلك تتمحور رؤية حزب العدالة والتنمية حول الدبلوماسية الإنسانية كمدخل لتجاوز العقبات وتوطيد العلاقات مع الدول، مع المضي في تحقيق الأهداف بالقوة، والدليل ما قاله "أحمد داوود أوغلو": " العصر الراهن يشهد إنتصار المصالح على القيم، في حين تتطلب وقائع هذا العصر ظهور الدبلوماسية الموجهة إنسانيا التي تتجاوز الإنقسام بين ماهو مثالي وما هوواقعي، وبين القوة الصلبة والناعمة، وهو مايحتاج إلى لغة دبلوماسية ترتبط بمستقبل الإنسانية جمعاء .....إن الدبلوماسية الإنسانية تعتمد على التوازن الحرج بين الضمير والقوة، فالقوة من

غير ضمير ستؤدي إلى الإستبداد، والضمير من غير قوة سيؤدي إلى الضعف، وتقوم فكرتنا على أن تكون تركيا رحيمة وقوية"[1].

من هذا التعريف يتبين أن تركيا ماضية في قوتها الناعمة لكن بالموازاة مع استخدام القوة، والدليل على استخدامها للقوة الصلبة هو وجود القواعد العسكرية التركية في العديد من الدول، فغير بعيد عن تركيا توجد قاعدة في قبرص التركية ،والتي أنشأت لحماية القبارصة الأتراك وهي أقدمهم

كما تسيطر تركيا في العراق على قاعدتها العسكرية في بعشيقة التي أنشأت سنة 2015 بهدف تدريب البشمركة الكردية والمقاتلين العرب السنة بعد عمليات إستعادة الموصل من داعش.[2] والتواجد التركي في العراق من خلال القواعد العسكرية جاء للأسباب التالية :

_ درء خطر حزب العمال الكردستاني المهدد لأمن واستقرار تركيا من جهة وحماية الأقلية التركية في العراق مع حماية المصالح الإقتصادية هناك، خاصة مصادر النفط مع منع الأكراد من تحقيق طموحهم المتمثل في إقامة دولة كردية، وبالنسبة للعمليات العسكرية في سوريا تصب في نفس المنحى تقريبا، ماعدا عدم وجود إتفاقيات إقتصادية بعد قطعها إثر الإنتفاضة السورية التي تحولت إلى حرب .

[1] . محمد الهامي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص.39.

[2] .Ibid, P.6.

الشكل رقم3 : خريطة تبين المو اقع العسكرية التركية في سوريا إلى غاية منتصف 2023.

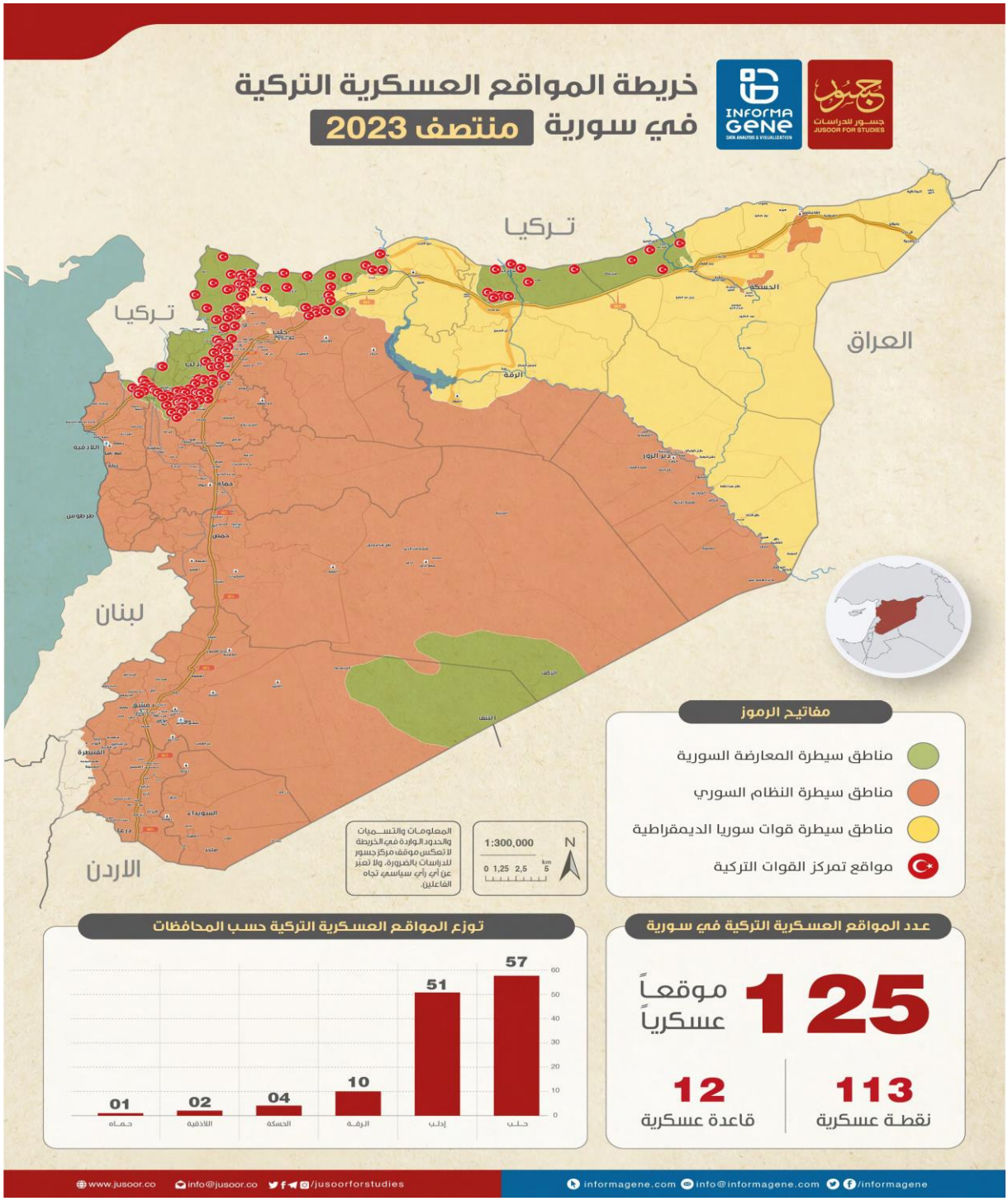

المصدر: محمود علوش،القوة الصلبة ودورها في سياسة تركيا الخارجية،تقرير تحليلي ،أبعاد للدراسات الإستراتيجية ،اسطنبول،(أوت 2023)،ص.7.

ودائما في نفس السياق الذي يصب فب توجه تركيا الذكي، وبخصوص التعاون الدفاعي فهو واسع، نجده مع العديد من الدول مثل أذربيجان وذلك بعقد إتفاقية الشراكة الإستراتيجية والدعم المتبادل التي تنص على حماية كل دولة في حال تعرضها لاعتداء مسلح، وهذا ما يسمح لتركيا بالتدخل إلى جانب أذربيجان في 2020 ضد أرمينيا، في السودان بعد التفاهم على عقد إتفاقية لإنشاء قاعدة عسكرية تعثرت المفاوضات ولم يكتب لها النجاح، في ليبيا حسمت تركيا أمورها بتوقيع إتفاقية ترسيم الحدود بالموازاة مع إنشاء القواعد العسكرية، في العديد من الدول وتعزيز نفوذها عن طريق عقد إتفاقيات تجارية والدخول في استثمارات معها، فمثلا الصومال إرتفعت قيمة التجارة الثنائية بينها وتركيا من 144 مليون دولار سنة 2017 إلى 206 مليون دولار سنة 2019 [1]مع إبرام إتفاقية في 19 فيفري 2020 حول تعميق ومضاعفة التجارة الثنائية في مجال الطيران والسكك الحديدية مع إنشاء منطقة إقتصادية حرة في جيبوتي، المقاربة التركية والتدخلات العسكرية وإنشاء القواعد العسكرية قائمة على عاملين:

_ الأمن : وذلك بدرء خطرالإرهاب الآتي من سوريا والعراق.

_ الإقتصاد: لزيادة التبادل التجاري وتوسيع النفوذ وتنويع العلاقات والتحالفات.

وبالتالي فإن التوجه الصلب الذي تنتهجه تركيا لايزال ساريا بالموازاة مع القوة الناعمة، ووفقا لتقرير المساعدات الإنسانية العالمية لسنة 2022الصادر عن مبادرات التنمية البريطانية، إحتلت تركيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المساعدات الإنسانية المقدمة من الجهات المانحة[2].

وبذلك تنتهج تركيا الدبلوماسية الإستباقية من خلال توقع تداعيات الأزمات وإيجاد حلول لها قبل إنفجار الأوضاع.

[1] .Ibid, P.11.

[2] Özan Örmegi, "**Turkiye's New Multi_ Dimensional Foreign Policy"**, Russian Law Journal, Vol. XII, Iss .2, (2024), P.87.

الشكل رقم 5: أعمدة بيانية توضح المساعدات الإنسانية التركية(2005_ 2016) مليون دولار.

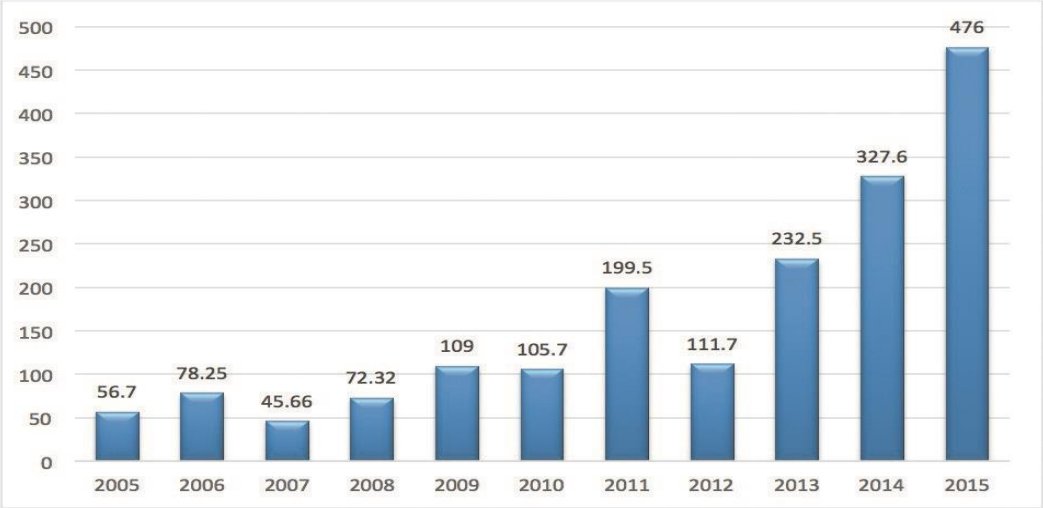

المصدر: ويسل كورت، "المساعدات الخارجية بوصفها أداة للسياسة الخارجية التركية"، مجلة رؤية تركية،7/4،(2018)، ص.187.

من خلال هذا الجدول يتبين أن تركيا لم تتخلى عن النهج الناعم والمساعدات الإنسانية في سياستها الخارجية، وحتى بعد الثورات العربية حملت على عاتقها حماية الطبقات الهشة التي زاد عددها بفعل إنتشار الفوضى واللاإستقرارفي بلدانها، كما أنها زاوجت هذه القوة الناعمة بالقوة الصلبة ضمانا لمصالحها.

وكتعبير عن التغير الذي عرفته السياسة الخارجية التركية قبل وبعد تولي" أحمد داود أوغلو" منصب وزاري باعتباره المنظر لفكرة تصفير المشكلات مع دول الجوار، فإن "لارس هوغوم"" Lars Haugom" يرى بأن السياسة الخارجية التركية بدت واضحة التغيير أثناء تواجد "أحمد داود أوغلو" في الحكومة وبعد مغادرته لها .

إذ تميزت في فترة حكومته بالنشاط والطموح، لكن بعدخروجه من الحكومة تميزت السياسة الخارجية بالحزم وتحقيق المصالح التركية بالجمع بين الأمن والمصالح والإستقلالية الإستراتيجية والتحالفات المرنة مع روسيا وإيران وظهر ذلك في عملية أستانا بجهود تركية روسية إيرانية لإيجاد تسوية للأزمة السورية، مع اتخاذ مبدأ المعاملة بالمثل

والدليل هو منع مشاركة النمسا في برنامج الشراكة التابع لحلف الناتو سنة 2017، وهذا هو التغير الحقيقي الذي عرفته السياسة الخارجية التركية[1].

بالرغم من أن "هوغوم" بيّن نوع التغير إلا أنه لم يربطه فقط بشخصيتي " رجب طيب أردوغان "و" أحمد داوود أوغلو" بل أرجعها لجملة من التحديات الداخلية والخارجية الإقليمية خاصة كأحداث الربيع العربي، وتدفق اللاجئين السوريين، إضافة إلى خطر إنشاء الأكراد لمنطقة حكم ذاتي، والعمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني.

وتأسيسا على ذلك قسّم "محي الدين أتامان" السياسة الخارجية التركية إلى فترتين، حيث أن الفترة الأولى 2002_2010 تم ممارسة السياسة الخارجية التركية على أساس نهج الواقعية الحضارية، أما في الفترة التي تلتها أي من عام 2010 إلى يومنا هذا فلاتزال تعتمد تركيا نهج الواقعية الأخلاقية الذي يتميز بالواقعية لا بالمثالية كالنهج الذي سبقه.[2] وهذا ما تم ملاحظته في التحول الذي عرفته السياسة الخارجية التركية.

نستنتج من خلال ما تم ذكره آنفا، أنّ حزب العدالة والتنمية إستطاع إحداث تغيير في السياسة الخارجية التركية، مع الحفاظ على ثوابت ومبادئ معينة، وإدراج أهداف جديدة غير التي كانت تسعى إليها تركيا من خلال التركيز على محوري الإقتصاد والأمن بتطوير الصناعات الدفاعية للتحرر من تبعية الغرب شيئا فشيئا وحماية المصالح التركية بالإنفتاح على جميع الدوائر في العالم، مع إحداث تغيير على مستوى الإستراتيجيات التي تم الإستمرار في البعض منها والمواصلة فيها كاستراتيجية سلام في الداخل سلام في الخارج، واستحداث إستراتيجيات أخرى كاستراتيجية الوطن الأزرق التي تم تفعيلها سنة 2019، والتي تعتبر كصورة واضحة عن القوة الخشنة التي هي امتداد لسياسات سبقتها توضحت معالمها بشدة بعد ثورات الربيع العربي الذي حمل معه عدة تداعيات إقتصادية وأمنية خطيرة، إضافة إلى إستراتيجية القوة الذكية التي جمعت القوتين الناعمة والصلبة.

فحزب العدالة والتنمية لم يتخلى عن القوة الناعمة، لكنه أدرج معها القوة الذكية التي تتطلب كذلك القوة الخشنة أو مايسميها البعض بالقوة الحازمة، نظرا لطبيعة التحديات المطروحة والتطلعات التركية التي تجاوزت الحدود التركية.

[1] .Lars Haugom, **op.cit**, P.216 .

[2] .محي الدين أتامان، **مرجع سبق ذكره**، ص. 25.

الفصل الرابع

تقييم السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية واستشراف مستقبلها

بما أنّ السياسة الخارجية التركية تتفاعل في ظل بيئة داخلية وخارجية، فإنها تستجيب لها وتعبّر عن ذلك بجملة من ردود أفعال، تصريحات، تحفظات أوسلوكات، والمتغيرات الدولية باختلاف مجالاتها تطرح تحديات إقليمية وداخلية، تحاول تركيا أن تستغل منها الفرص لخدمة مصالحها، وتواجه المخاطر بالتكيف معها وانتهاج جميع الآليات لتحقيق إنجازات ترقى بها إلى أداء أدوار محورية لاهامشية.

ولذلك الدراسة في هذا الفصل جاءت لتقيم السياسة الخارجية التركية، من حيث تفاعلها مع القضايا الداخلية والخارجية، في ثلاث مباحث: تطرق المبحث الأول إلى أهم المتغيرات الدولية المؤثرة على السياسة الخارجية التركية وطبيعة تفاعل هذه الأخيرة معها، والتي أجبرتها على مواجهة الأخطار بالتكيف معها، وهذا ما استدعى دراسة الإنجازات التي حققتها السياسة الخارجية التركية في ظل هذه التحديات التي أفرزتها التحولات الدولية، والتي تسعى من خلالها تركيا الإستفادة منها واستغلال الفرص مع التخلص من القيود التي تحول دون تمكينها من تحقيق مصالحها.

واتساقا مع جميع ما تم ذكره حاول المبحث الثالث أن يستشرف مستقبل السياسة الخارجية التركية من خلال ثلاث سيناريوهات محتملة.

المبحث الأول: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع المتغيرات الدولية الراهنة والتحديات الداخلية والخارجية

بتغير النظام الدولي، وظهور تحديات جديدة وجدت تركيا نفسها مضطرة للتعامل معها سعيا لتحقيق مصالحها عن طريق التكيف مع متطلباتها وتنويع وسائلها وتطوير أهدافها، ومازادها دفعا هو ثقتها بقدراتها الدفاعية التي مكّنتها من التفاوض مع الدول الأوروبية والغربية حول عدة ملفات تهمّ أمنها أهمها التعبير عن مخاوفها ورفضها لأي محاولة إقليمية أو دولية تقدّم عونا لحزب العمال الكردستاني باعتباره عائقا ومعضلة تستغله الدول الكبرى الدولية وحتى الإقليمية لزعزعة إستقرارها، والتواجد في مناطق خارج حدودها لحماية مصالحها الإقتصادية.

وانطلاقا مما تم ذكره يمكن القول أن المتغيرات الدولية التي أنتجها النظام الدولي الفوضوي والمتعدد الفواعل خلقت أخطار دولية وإقليمية، كما أنتجت وغذّت أخطار داخلية بجميع مستوياتها وأبعادها، خاصة في زمن العولمة.

المطلب الأول: تكيف السياسة الخارجية التركية مع المتغيرات الدولية الراهنة

تتأثر الدول على اختلاف قوتها ووزنها بمجريات الأحداث الدولية، وتختلف درجة التأثر وفقا لطبيعة الدولة ومكانتها الدولية وطبيعة المتغيرات الدولية ، التي تساهم في رسم السياسة للدولة الخارجية، وتركيا باعتبارها دولة ذات موقع جيواستراتيجي بالنسبة لأهم القوى العالمية فإنها حتما تتأثر بمخرجات النظام الدولي وتعبر عن ذلك من خلال تغييرها لسياستها الخارجية تكيفا مع مقتضياتها، ما يضطرها إلى تغيير سياستها الخارجية إما بشكل إيجابي أو بشكل سلبي ما يزيد من وتيرة الصراع واستخدام القوة الخشنة أحيانا نظرا للضغوط الممارسة عليها ما يحدّ من تحركاتها ويؤثر على أمنها .

وهناك مقولة "لداود أحمد أوغلو" قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، تعبيرا عن تأثر السياسة الخارجية لأي دولة بالمتغيرات الدولية قائلا:" إنه من دون قراءة صحيحة للظروف والمتغيرات الدولية لايمكن فهم السياسة الخارجية التركية ومن ثم رؤيتها الإستراتيجية الجديدة"[1].

وانطلاقا من ذلك يمكن إيجاز هذه المتغيرات الدولية كالآتي:

أولا :المتغيرات النسقية

تعبّر تركيا بواسطة مواقفها وردود أفعالها عن جملة الأحداث السياسية والأمنية، التي تنشأ بفعل مجموعة من العوامل أهمها:

1_تغير بنية النظام الدولي:

بفعل الأوضاع الجديدة الناتجة عن تغير موازين القوى وبنية النظام الدولي بفعل إنهيار الإتحاد السوفياتي وتفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم تأثرت السياسة الخارجية التركية من حيث رسم توجهاتها وأهدافها فلجأت إلى تبني سياسة خارجية تمكنها من تحقيق مصالحها، حيث إصطفّت إلى جانب الدول الغربية لمواجهة الخطر القادم من الإتحاد السوفياتي، وبعد تفككه بقيت إلى جانب الغرب خاصة مع انضمامها لحلف الناتو.

ونظرا لتغير بنية النظام الدولي والتحول من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، تغيّر شكل التنافس الدولي وظهرت عدة متغيرات غيّرت من موازين القوى، حيث لم تصبح الدول هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل ظهرت فواعل أخرى من غير الدول وضعت أمن وسيادة الدول على المحك، ونظرا لكل فعل رد فعل وجدت الدول نفسها مضطرة للتعامل مع هذه الفواعل الجديدة وحماية نفسها منها خاصة الفواعل العنيفة العابرة للحدود، والتي

[1] .أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 129.

لا تزال تلقى في بعض الأحيان دعما ماليا ولوجستيا من طرف دول كبرى، وفي خضم كل ذلك كانت تركيا تبحث عن ذاتها ومصلحتها، تسارع الأحداث الدولية وتنوع القضايا فرض واقعا حاولت تركيا التكيف معه.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تغير شكل النظام الدولي وظهرت مفاهيم جديدة وواقع جديد، واستأثرت الولايات المتحدة الامريكية بالسلطة والسيطرة على النظام الدولي، وفي هذه الفترة جلّ ماكانت تهدف إليه تركيا هو أن تكون جزء من النظام الدولي الجديد، والسعي لقبول إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، لاسيما وأنها قدمت الكثير مقابل ذلك، ومع رفضه انضمامها له وعدم وجود دعم أمريكي لمساعيها بالرغم من تحالفها مع هذه الأخيرة في حربها ضد الإرهاب غير من إستراتيجيتها، في ظل التطور الذي حققته بعض القوى الصاعدة على غرار الهند والبرازيل ومجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي وبداية الحديث عن عالم مابعد أمريكا.

وهذا ما ذهب إليه فريد زكريا الذي يعتقد بأن أمريكا فقدت هيمنتها على العالم إقتصاديا وسياسيا منذ سنة 2003، التي كانت بداية نهايتها حسب تعبيره بالمقابل هناك صعود صيني مضاهي لأمريكا من حيث القوة والطموح إضافة إلى روسيا التي تحولت من قوة ضعيفة وهادئة في التسعينات إلى قوة انتقامية مدمرة، مع صعود قوى أخرى والسبب هو حجم الإنفاق الدفاعي الهائل الأمريكي الذي قدر ب50 مليار دولار سنويا جراء التدخل في أفغانستان ثم العراق [1].

وتماشيا مع ما تم ذكره، فإن تحول القوة المادية وتراجع الغرب مع ظهور قوى مؤثرة في النظام الدولي ومجمل التحولات التي عرفها النظام الدولي وتغير موازين القوى ساهمت في تحول السياسة الخارجية التركية، ومحاولتها إعادة تعريف دورها ضمن الإطار الإقليمي والدولي، محاولة الإستفادة من التحول إلى نظام متعدد الأقطاب والبحث عن أكبر قدر ممكن من الإستقلالية، التي تعمل لأجلها من خلال تطوير قدراتها الدفاعية، حيث خفضت من كونها المستورد الثالث لصادرات الأسلحة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 2011_2015 إلى المرتبة 19 خلال الفترة الممتدة من 2016_2020، وهذا يدل على نهجها المستقل[2].

ونقد تركيا للنظام الدولي دليل على رفضها له، كما أنها تعمل بشكل جدي وحازم لاغتنام أي فرصة تمكّنها من أن تكون لاعبا عالميا لاإقليميا، والدليل تواجدها في أماكن مختلفة من العالم، وانخراطها في قضايا داخل منطقتها وخارجها مع ممارستها لسياسة الضغط على الدول الأوربية في بعض القضايا التي تخص الهجرة، وتعزيز علاقاتها مع

[1]. Farid Zakaria, "**The Self –Destruction Of American Power"**, Foreign Affairs, (July/August 2019) , p.2.
[2] . Mustafa Kutlay, Ziya Öniş, "**Turkish Foreign Policy in a Post_Western Order: Strategic Autonomy or New Forms of Dependence?"**, International Affairs, No. 97,(Avril 2021), P.1092.

دول الشرق كروسيا التي لديها هي الأخرى الرغبة في نظام متعدد الأقطاب، وتطوير علاقتها مع الصين التي ارتفعت القيمة الإجمالية للتجارة بينهما من 1.64 مليار دولارسنة 2002 إلى 22مليار دولار سنة 2020[1].

في ظل جميع التحولات الهيكلية التي عرفها النظام الدولي، كسقوط الإتحاد السوفياتي وهيمنة أمريكا على النظام الدولي وانقسام العالم إلى شمال وجنوب، بعد أن كان منقسما إلى شرق وغرب طفا على السطح عدة ظواهر عابرة للحدود ما إعتبرت كمتغيرات دولية أثرت على الدول من ضمنهم تركيا، وظهر ذلك من خلال إستجابة السياسة الخارجية التركية إزاءها.

2_العولمة:

هذه الظاهرة شديدة التعقيد التي ربطها البعض بالنظام الدولي الجديد، وما أفرزه النظام الإقتصادي الرأسمالي خاصة في المجال الإقتصادي الذي عرف طفرة وتحول، حيث اختُزلت فيه المسافات والحواجز والحدود وأصبح هناك انفتاح على الأسواق، وترابط شديد بين إقتصاديات الدول التي أصبحت تحت سيطرة بعض المنظمات والشركات متعددة الجنسيات لتنتقل إلى المجالات الأخرى السياسية والثقافية ،وبين مؤيد ومعارض تظل العولمة تلقي بإرهاصاتها على الدول والأفراد، فالعولمة كما عرفها "توماس فريدمان" "Thomas Friedman " وهو صحفي في صحيفة نيويورك تايمز بأنها: "إندماج لا انفلات منه للأسواق والدول أو التكنولوجيات بدرجة لم يشهدها أحد من قبل وبطريقة تمكن الأفراد والشركات والدول من التحرك حول العالم، والوصول إلى أبعد نقطة وبطريقة أسرع وأعمق وأرخص في أي وقت مضى وبطريقة تمكن العالم نفسه من الوصول إلى الأفراد والشركات والدول لأبعد نقطة بتكلفة أقل وبطريقة أدق وأسرع أكثر من أي وقت مضى"[2].

وقد ارتبطت العولمة بشكل أساسي بالبعد الإقتصادي لكنها لم تستثني الأبعاد الأخرى السياسية والثقافية والإجتماعية فقد تولدت العولمة من رحم الشركات المتعددة الجنسيات، هذه الأخيرة التي اخترقت جميع الحواجز والحدود الإقتصادية وراحت تروج للسلع وفق نظام الإنتاج عن بعد Tele Productionبدعاية من وسائل الإعلام. [3]

يعرفها "نورمان جيفان""Norman Jiwan "على أنها:" مجموعة شاملة من العمليات الإقتصادية والسياسية والإديولوجية، ويوجد عند أساسها الإقتصادي تدويل التمويل والإنتاج والتجارة، الإتصالات الذي تقوده أنشطة

[1] .Ibid, p.1096 .

[2] . نوار محمد ربيع الخيري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 262.

[3]. مولود زايد الطبيب، **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي**، (بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005)، ط.1، ص.54.

الشركات العابرة للأوطان وإندماج أسواق رأس المال والنقود وتظافر تقنيات الكمبيوتر والإتصالات السلكلة واللاسلكية" [1].

ورغم الإتفاق حول الأبعادالمختلفة للعولمة، إلاأن التأريخ لها فيه اختلاف فهناك من ربطها بظهور المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وهناك من ربطها بنهاية الحرب الباردة، وتغير النظام الدولي، وهناك من يعتقد بقدمها كظاهرة ترجع إلى مرحلة ماقبل العصر الحديث أي منذاكتشاف الكتابة بين 3500 إلى 2000 سنة قبل الميلاد[2] ، في حين أرجعها الآخرون إلى القرن 15 منذ الكشوفات الجغرافية لكن كثرة الحديث عنها كمصطلح وكظاهرة إرتبط بانتهاء المعسكر السوفياتي وسقوط جدار برلين، وهناك من إعتقد بظهورها في منتصف الستينات "حربا الفيتنام".

ولعل أهم ميزة للعولمة هي الإعتماد المتبادل واختراق خصوصية الدول خاصة مع ظهور الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تقرر مصير الحكومات وأضحت الدول الكبرى أكثر سيطرة وهيمنة على الدول النامية نظرا لتحكمها في التكنولوجيا والإقتصاد، فكلما زادت حاجة الدول للسلع والموارد من الخارج زادت سيطرة الدول الكبرى عليها، وهناك من ربط العولمة بالعالمية، لكنها في حقيقة الأمر هي ليست كذلك لأن الأولى تتميز بالإنتشار دون اعتبار للحدود لكن ما يميزها هو التغيرات التي أحدثتها على مستوى الافراد والدول والمخاطر التي تحملها، وعليه فإن تأثير العولمة على السياسة الخارجية التركية**يتمثل في مجموعة من الأبعاد هي:**

أ_ البعد الإقتصادي:

من أهم المجالات التي مستها العولمة من خلال التبادل التجاري الهائل وسرعة إنتشار حركة رؤوس الأموال والسلع وتجاوز الضرائب، وفرضها لنموذج واحد إقتصادي غالب وهو النموذج الرأسمالي الذي يتميز بحرية إقتصاد السوق والإعتماد المتبادل بين الدول، وفي هذا المجال يتحدث "جلال الشافعي" قائلا :" تظهر العولمة الإقتصادية أساسا في نمو وتعميق الإعتماد المتبادل بين الدول والإقتصاديات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية وتعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه الحماية التجارية "[3].

وتماشيا مع ما تم ذكره، أعرب الكثير من الخبراء أن طابع السياسة الخارجية التركية في تسعينيات القرن الماضي ركّز على العوامل الإقتصادية لبناء سياسة خارجية متعددة الأبعاد تهدف إلى تحديد أسواق جديدة وإحداث تحولات هيكلية للتحرير الإقتصادي وتعزيز الصادرات، وظهر ذلك من خلال تنسيق القطاع العام والخاص لزيادة

---

[1].غربي محمد، **"تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ع .6، م.5، 2009، ص.22.
[2]. نوار محمد ربيع الخيري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 267.
[3]. سلمى سلطاني ،**"العولمة الإقتصادية "**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية "دراسات إقتصادية"، م.6، ع.2، (أوت 2012)، ص.364.

قدراتهم الوطنية لمواجهة المنافسين العالميين وعرفت فترة "تورغوت أوزال" محاولات لتعميق الروابط مع دول آسيا الوسطى وحوض البحر الأسود من خلال التعاون الإقتصادي معها، وفي عهد حزب العدالة والتنمية بادرت تركيا إلى زيادة الترابط الإقتصادي وزيادة الحركة عبر الحدود خاصة مع جوارها، وإشراك شركات رجال الأعمال أهمها "توسياد وموسياد" من خلال الدبلوماسية الإقتصادية.[1]

تأثرت تركيا في المجال الإقتصادي الذي خلّفته العولمة من خلال تبنيها نظام السوق الحر وفتح المجال للعديد من الإستثمارات الأجنبية إضافة إلى الإعتماد على الميزة التنافسية، والتخصص في صناعات معينة وتحقيق الريادة فيها، وكذلك التنوع الصناعي على غرار صناعة السيارات والأجهزة المنزلية والنسيج والعديد من الصناعات الأخرى التي تم ذكرها آنفا، والذي جاء كنتيجة لتطوير وسائل النقل بالإضافة إلى الصناعات الدفاعية التي عرفت قفزة نوعية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية.

ب_البعد السياسي:

ساهمت العولمة في تجاوز سيادة الدولة وإدارتها لشؤونها إضافة إلى تدويل العلاقات الدولية، فبحجة القيم الإنسانية تم إنتاج مصطلحات، كالتدخل الإنساني لتدفع الدول المستضعفة ثمن هذه الأفكار، وإلى غاية الساعة يعرف العالم العديد من الإنتهاكات لسيادة الدول ولحقوق شعوبها على غرار العراق ودول أخرى،

وبالتالي فالعولمة السياسية لها جوانب سلبية أكثر منها إيجابية تسعى إلى المساس بسيادة الدول وتتدخل في إصدار قراراتها وصنع سياساتها الداخلية والخارجية مايؤثر على وزن الدولة واستقرارها، و"قاسم حجاج" ربط بين العولمة كظاهرة والنظام الدولي كبنية، حيث يرى بأن العولمة السياسية هي "عملية تشكل نظام دولي يتجه نحو التوحد في قواعده وقيمه وأهدافه مع زعمه العمل على إدماج البشرية ضمن إطاره، أو هي تجسيد لسعي بعض القوى المعولمة لإضفاء العالمية والتعميم والإنتشار والتبشير، على بعض القم السياسية والإقتصادية المرتبطة بقيم خصوصية الحضارة الغربية، مما يثير ردود فعل الخصوصيات الأخرى غير الغربية، مطالبة بالمساهمة في إعادة تعريف محتوى القيم العالمية السياسية التي يمكن قبولها إراديا، مثل قيم الديمقراطية والكرامة الإنسانية والحريات الفردية ،والجماعية وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها". [2]

[1]. Sadık Ünay, **"Economic Diplomacy for Competitiveness : Globalization and Turkey's New Foreign Policy Perceptions"**, Vol. XI, No. 3_4, (Autumn Winter 2010), P. 27.
[2] .Ibid, P.63.

ومن خلال هذا التعريف يربط "قاسم حجاج" بين العولمة والنظام الدولي، بحيث تؤثر عليه وتخلق نموذج واحد تفرضه الدول المعولمة والمسيطرة، وفقا لما يتناسب وقيمها وخصوصيتها ومصالحها على كافة الدول لتحكم سيطرتها عليها متلاعبة بمصطلحات وعبارات براقة، لكنها مدمرة للشعوب ومستنزفة لقدراتها وطامسة لهويتها.

الجانب السلبي الذي تأثرت به تركيا جراء العولمة في المجال السياسي هو إنتشار أسلحة الدمار الشامل وتطورها وامتلاك الدول الكبرى لها وحتى الدول القريبة من تركيا مايؤثر عليها بتأجيج الصراع في المناطق القريبة منها ويهدد أمنها واستقرارها، كما أن هذاالمتغير يخلق العديد من الظواهر المؤثرة على الأمن القومي التركي كالفواعل العنيفة الممارسة للإرهاب.

ج_البعد الثقافي والإجتماعي:

هذا البعد شديد الأهمية كونه يؤثر على كافة المجالات، فأساس كل سلوك أو فعل هو فكرة والأفكار قد تبني وقد تهدم فاختراق العقول أكثر دمارا من اختراق الحدود أحيانا، واليوم مع ظاهرة العولمة نجد الأقليات تتكتل مع بعضها البعض رغم وجودها في دول مختلفة وتحاول التأثير على بعضها البعض، وهذا ما يفعله حزب العمال الكردستاني الذي ينشط في العراق وسوريا ويحاول إثارة الفوضى والنزعة الإستقلالية لدى أكراد تركيا.

وحفاظا منها على هويتها تواصل تركيا المحافظة على لغتها عن طريق الدبلوماسية الثقافية وانتشار معاهد تعليم اللغة التركية، مع الدور الذي يقوم به معهد اللغة التركية الذي أنشأه أتاتورك للمحافظة على اللغة التركية وتخليصها من إجتياح المصطلحات الدخيلة أو المنتشرة عالميا كاللغة الإنجليزية .

د_البعد التكنولوجي:

من أهم الأسباب التي ساعدت في نشر العولمة هي الجانب التكنولوجي، وماعرفه من تطورات هائلة إختصرت المسافات والزمن، وتركيا من الدول التي تأثرت بالعولمة التكنولوجية فمنذ اقتناءها أول حاسوب من شركة IBM الأمريكية لإنشاء الطريق السريع، إلى تسعينيات القرن الماضي بتأسيس شركة كاسبر Casper للحواسيب سنة 1991 ثم ظهور شركات كبرى في مجال الإتصالات مثل شركة تركسال Turkcell للإتصالات وفيستال Vestel للكهربائيات وصولا إلى العديد من الصناعات التي تتطلب تطور تكنولوجيا، وهذا ما ساعد السياسة الخارجية التركية إلى تطوير منظومتها الدفاعية و أداء أدوار فعالة إقليميا .

ثانيا : المتغيرات السياسية والأمنية

1_ الإرهـــــاب:

لاشك بأن هناك إرتباط وثيق بين ظاهرة العولمة والإرهاب، حيث يرى البعض بأن التغييرات التي أحدثتها العولمة أهمها إختراق الحدود كان لها أثر كبير في تنشيط الإرهاب الدولي، وتقديمه بحلته الجديدة بعد 11 سبتمبر 2001 كما أن التطورات التكنولوجية والتقنية والإتصالية أثّرت على المفاهيم المرتبطة بسيادة الدول واستقلاليتها التي أصبحت محل خلاف إضافة إلى أنّ التداخل وتجاوز الحدود الوطنية أحد مميزات النظام السياسي الدولي .[1]

الإرهاب كسلوك هو قديم مارسه الأشخاص ضد بعضهم البعض، لكن كظاهرة بدأ الحديث عنها بكثرة بعد أحداث 11 سبتمبر بالرغم من أن الكثير من الدول على غرار الجزائر عانت من ويلاته، لذلك نجد أن هناك إختلاف وعدم وجود إتفاق حول تعريف موحد للإرهاب، وذلك لتشعب الظاهرة من جهة ولنظرة كل طرف من جهة أخرى وتلعب المصلحة دورا في تعريف الإرهاب، وهذا يقودنا إلى تعريف الإرهاب الذي يتمثل في جميع أعمال العنف والتخويف والتدمير أو إعتداء ضد أشخاص أو ممتلكات داخل الدولة أو خارجها .

وبالرغم من تعدد أسباب ودوافع الإرهاب الداخلية، كالفشل في الوصول إلى السلطة وإثارة البلبلة وزعزعة الإستقرار أو مشاكل التنمية وعجز الحكومات على تحقيق الرفاهية لشعوبها، وممارسة ضغوطات عليهم وعدم القيام بإصلاحات داخلية، وغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان او الإختلاف العقائدي والديني والعرفي أو لأسباب أخرى نفسية وإنتقامية أو إستعمارية دولية، مايهمنا هو الإفرازات التي يخلفها الإرهاب على المستوى العالمي، والنظام الدولي الذي تحكمه فواعل دولية، فالإرهاب من الفواعل العنيفة المؤثرة على النظام الدولي، كما أن الجماعات المسلحة التي تمارس الإرهاب اليوم تهدد أمن واستقرار الدول السياسي والإقتصادي .

ونتيجة لظاهرة الإرهاب وتنامي ظاهرة العنف والتطرف بظهور الفواعل العنيفة العابرة للحدود فإنه تختلف كل دولة حسب اختلاف موقعها الجغرافي ومحاذاتها للمناطق الغير آمنة، وبالتالي يختلف رد فعلها ومواقفها وتعاطيها مع هذه القضايا لمواجهتها، فقد تلجأ إلى سياسة التحالفات لصد المخاطر وقد تعتمد على قدراتها وتوظف جميع إمكانياتها لذلك، وهنا تختلف طبيعة سياستها الخارجية حسب التهديدات ودرجة خطورتها، كما أن هذا النوع من التهديد يؤثر على الدول داخليا من خلال زعزعة الإستقرار، وتحميل الدولة أعباء مادية جراء مكافحة هذه الفواعل،وخارجيا من خلال إستخدام هذه الجماعات الإرهابية ورقة ضغط وإثارة الفوضى والعنف داخل الدول كما أنها من الفواعل العنيفة التي تغير ملامح النظام الدولي وطبيعة تفاعلاته.

[1].خالد محمد طاهر شبر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 117.

ولتركيا تاريخ طويل ومعاناة مريرة جراء الأعمال الإرهابية التي تلحقها من حزب العمال الكردستاني، وحركة فتح الله غولن التي تسببت في محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016، لذلك من ثوابت السياسة الخارجية التركية ومن مبادئها الراسخة الغير قابلة للتغير تحت أي ظرف ومهما إختلفت إديولوجية القيادة الحاكمة هو الإجماع على ضرورة محاربة حزب العمال الكردستاني، والسياسة الخارجية الجديدة وعقب الإنفلات الأمني الذي شهدته العراق جراء الغزو الأمريكي، وبعد أحداث الربيع العربي التي طالت سوريا إستخدمت تركيا قوتها العسكرية للقضاء على حزب العمال الكردستاني الذي لازالت أعماله التخريبية متواصلة، إضافة إلى انتشار قوات داعش التي تحاربها تركيا في الداخل السوري.

أمام هذه الفواعل العنيفة تواصل السياسة الخارجية التركية في استخدام القوة الخشنة للقضاء على العناصر الإرهابية بعيدا عن القوة الناعمة التي لاتجدي نفعا في مثل هذه المواقف، الملفت للإنتباه أنه وفي العديد من المرات يتم ثبوت ضلوع الولايات المتحدة الامريكية المتحكمة في النظام الدولي والدول الأوربية في دعمهم للحركات الإرهابية كحزب العمال الكردستاني، وفي العديد من المرات عبّر أردوغان عن رفضه لذلك.

2_ تنامي النزاعات المسلحة في الدول الإفريقية:

تجد الدول الإفريقية الغير مستقرة أمنيا نفسها عاجزة عن التحكم في زمام الأمور وفرض الإستقرار والأمن الداخلي مما ينعكس عليها خارجيا، وهذه مسألة شديدة التعقيد والتشابك، فالنظام الدولي من خلال الأحلاف والتكتلات المسيطرة يخلق نوع من اللاعدالة واللامساواة والتعدي على حقوق وثروات الدول الغنية طبيعيا والممزقة سياسيا، حيث تتكالب على خيراتها الدول الكبرى وتقوم بتغذية الصراعات والنزاعات المسلحة داخلها مايزيد من ضعفها، و السودان وليبيا خيردليل .

وأمام هذه الصراعات تجد تركيا فرصتها لتزويد هذه الدول بالمعدات العسكرية والقيام بتدريب جيوشها وإقامة القواعد العسكرية في بعض دولها على غرار الصومال وفق مبدأ رابح رابح، دون الدخول في تحالف دولي ضد الدول الإفريقية، كون أن تركيا من وجهة نظر الرئيس التركي فإنه يقع على عاتقها مسؤولية حماية الدول الإفريقية نظرا للتاريخ العثماني في قارة إفريقيا، بالإستثمار في الدول الإفريقية التي عرفت العلاقات بينهما قفزة نوعية، حيث بلغ إجمالي إستثمارات تركيا في إفريقيا سنة 2011 بمليار دولار أمريكي[1]، علاوة على قيام تركيا بتقديم العديد من الخدمات الإنسانية على غرار إعادة بناء البنى التحتية وإصلاح قطاع الصحة والتعليم في بعض دول إفريقيا.

[1]. Abdurrahman Siradag, "**Turkey's Foreign Policy Toward Africa: Three Levels of Analysis**", Journal of Asian and African Studies, (December 2023), P.10.

وتواجدها له شقين إقتصادي وأمني خدمة للجانب السياسي، ففي ليبيا تتواجد تركيا عسكريا لدعم قوات الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، ضد قوات خليفة حفتر لأسباب إقتصادية وبطلب من "فايز السراج"، وتم ذلك في إطار عقد مذكرة تفاهم جرى ذكرها آنفا.

كما تحاول تركيا تقديم تجربتها للدول الإفريقية في مجال مكافحة التمرد وتحديث القطاع الأمني، كما يستفيد الطرفان في هذا المجال، إذ تصدر تركيا صناعاتها الدفاعية محلية الصنع كالطائرات بدون طيار، المركبات المدرعة أنظمة الإستشعار الضوئية، أنظمة المراقبة، مركبات إزالة الألغام ومعدات أخربأسعار تنافسية لصالح هذه الدول حيث إرتفعت صادرات تركيا الدفاعية والجوية إلى الدول الإفريقية من 82.981 مليون دولار سنة 2020 إلى 460.6 مليون دولار سنة 2021[1]، وهذا الرقم يعبر عن توجه السياسة الخارجية التركية نحو البحث عن أسواق أكثر لمنتجاتها الدفاعية تحقيقيا لاستقلاليتها عن دول الغرب، بالإضافة إلى قيامها بالمناورات البحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن.[2]

وتدرجت السياسة الخارجية التركية نحو دول قارة إفريقيا، حيث إستهلت تواجدها في شمال إفريقيا لوجود قواسم مستركة عديدة أهمها التاريخ المشترك و الدين، ثم توجهت نحو دول جنوب الصحراء الكبرى، وبعدها دول شرق إفريقيا وهذا مايدل على أن إفريقيا تندرج ضمن أولويات السياسة الخارجية التركية .

الأمر المهم البالغ الأهمية بالنسبة لتواجد تركيا في إفريقيا ليس فقط إقتصادي فقط بل كذلك أمني في شقه اللوجستي، حيث أكد الرئيس "رجب طيب أردوغان"" أن المهمة الأساسية لجهاز المخابرات التركي هي جمع المعلومات خارج تركيا، ولهذا الغرض وعلى سبيل المثال لا الحصر تم إنشاء لجنة أمنية سياسية تركية سودانية وجاءت كمحصلة للإتفاقية الإطارية مع السودان سنة 2013، التي تتمحور حول التدريب العسكري والتحضير لإنشاء قاعدة عسكرية في سواكن مع إعادة تأهيل الآثار العثمانية بالجزيرة[3].

ونستخلص مما تم ذكره، أن تركيا بسياستها الخارجية ليست بعيدة وغير مهتمة بالأحداث والصراعات الدولية والإقليمية التي تجري بإفريقيا، بل العكس تحاول قدر الإمكان تجسيد عمقها الإستراتيجي وعثمانيتها الجديدة باستحضار الجانب التاريخي بينها والشعوب الإفريقية، ومد يد العون لها عند الحاجة مع تحقيق مصالحها بالدرجة

[1]. Nebahat Tanrıverdi Yaşar, **Unpacking Turkey's Security Footprint in Africa**, Centre for Applied Turkey Studies, No. 42, (June 2022), P.2.
[2] .Teressa Nogueira Pinto, **Turkey's Push for Influence in Africa is Working**, Available at: , https://www.gisreportsonline.com, Accessed on: 30/4/2024.
[3] .Hüsamettin Inaç, Aymene Hadji, Younes Benmansour, **"The Prospect For Turkish Foreign Policy in Africa Under AK Party Governments"**, Afro Eurasian Studies, Vol. 9, Iss.3, (April 2022), P. 157.

الأولى، والذي ساعدها على الإنخراط الأمني والعسكري بالقارة هو دبلوماسيتها وقوتها الناعمة التي كانت بمثابة مؤشرا للأمان بالنسبة للأفارقة الذين سئموا من سيطرة الدول الكبرى.

3_ الهجرة غير الشرعية :

هذه الظاهرة تؤرق الكثير من الدول وتتباين مواقف الدول في التعامل معها، بين القبول الحذر والرفض المطلق والترحيب لأغراض إنسانية على غرار التعامل التركي مع اللاجئين السوريين، ويعتبر هذا المتغير تحديا خارجيا بالنسبة لتركيا لكن بتداعيات داخلية على الوضع السياسي والأمني والإقتصادي.

وتاريخيا إعتبرت تركيا منطقة عبور للكثير من الشعوب بحكم موقعها الجغرافي، الواقع ضمن مفترق طرق هام ضمن قارتين عظيمتين، لذلك عرفت موجات هجرة عديدة إليها فمن 1923 وحتى منتصف التسعينات هاجر أكثر من 1,6 مليون شخص إلى تركيا هربا من الأوضاع الداخلية الغير مستقرة والإضطرابات كالصراع في البلقان وفي إيران[1]، في الوقت الذي ترفض العديد من الدول إستقبال المهاجرين وتعمل على ترحيلهم لعدة أسباب منها أن العمالة الأجنبية الغير قانونية يؤدي إلى ارتفاع البطالة في المجتمع ويساهم في تخفيض الأجور، كما أن المهاجرين الغير شرعيين ينقلون عاداتهم وثقافاتهم إلى الدول التي يهاجرون إليها مايخلق صراعات إجتماعية، ضف إلى ذلك أنهم ينقلون مدخراتهم إلى بلدانهم الأصلية ما يؤثر سلبا على تدفق النقد الأجنبي[2].

وبخصوص هذا الملف، طلبت الدول الأوروبية من تركيا منع تدفق المهاجرين غير الشرعيين لها "اللاجئين السوريين" وأعلنت المفوضية الأوربية عن تقديم تمويل بقيمة مليار يورو بالإضافة إلى 2 مليار يورو كتمويل من دول المجلس الأوربي لصالح اللاجئين السوريين في تركياالمساعدتهم إنسانيا والمشاركة في تعليمهم ودعمهم إجتماعيا واستفادت تركيا من أهمية موقعها الجيواستراتيجي.

هذه الإتفاقية أو الصفقة التي تقدمت بها دول الإتحاد الأوروبي حول إعادة المهاجرين الغير شرعيين كانت مقابل تقديم تمويل لتركيا ورفع التأشيرة عن المواطنين الأتراك والعودة إلى مفاوضات إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

وتوظف تركيا هذا الملف لتهديد دول الإتحاد، والدليل التصريح الذي أدلى به وزير الداخلية آنذاك "سليمان صويلو" بإرسال 15000 لاجئ شهريا إلى أوربا[3].

---

[1]. Ayhan Kaya, **The World's Leading Refugee Host**, Turkey Has a Complex Migration History, Available at: https://www.migrationpolicy.org, Accessed on: 10/12/2023.

[2] .Sayım Yorun, Abdülkadir Şenkal, **Illegal Mobilization of Labour : The Effects of Illegal Migration and Unauthorized Foreign Workers on The Turkish Labour Market**, 5th Asian Regional Congress, Dynamic and Diversity: Employment Relations in the Asian Pacific Region, seoul, June 23_26,2004, P194.

[3]. Ayhan Kaya, **op.cit**.

4_الحرب الروسية الأوكرانية:

هي صورة من صور الصراعات الدولية الراهنة التي أظهرت إصطفاف دولي لجهة دون أخرى، فبإعلان الرئيس الروسي" فلادمير بوتين""Vladimir Poutine" بدء عملية عسكرية ضد أوكرانيا بتاريخ 24 فيفري 2022 ودعوة الجيش الأوكراني وضع السلاح ، لاتزال تداعيات الحرب تلقي بظلالها على الدولتين وعلى العالم، حيث أن روسيا لاتزال تحاول السيطرة على أوكرانيا كونها كانت تابعة لها قبل تفكك الإتحاد السوفياتي ولاتقبل باي حال جمهورية من جمهورياتها السابقة الإتحاد مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الخصم اللدود.

هذه الأخيرة التي تتعاون مع دول الغرب إلى جانب أوكرانيا التي تلقت مساعدات عسكريةأمريكية قدرت قيمتها2.5 مليار دولار منذ سنة 2014 منها 450 مليون دولار سنة 2021،[1] كما تقوم بمناورات عسكرية معها والسماح لها بنشر صواريخها على أراضيها، وجميع هذه التصرفات تعتبرها روسيا إستفزازات وتجاوزات لابد لها من الرد عليها.

إعلان أوكرانيا رغبتها في العديد من المرات الإنضمام إلى حلف الناتو تعتبره روسيا تجاوزا غير مقبول، وصورة من صور الإمتداد الأمريكي في المناطق التابعة لروسيا،وإضعاف للنفوذ الروسي بالمنطقة، أمام كل هذه الأحداث ماكان من تركيا إلا أن تستفيد من هذه الأحداث من خلال لعب دور الوساطة بين الطرفين في قصر دولما بخشة باسطنبول وطورت علاقاتها مع روسيا، كما دعمت أوكرانيا بالأسلحة الهجومية والطائرات بدون طيار،[2] ففي جانفي 2020 تعاقدت تركيا مع أوكرانيا على شراء 6 طائرات مسيرة من طراز بيرقدار تي بي2 وحصلت عليها في نفس السنة واستخدمتها في أكتوبر 2021.[3]

للوهلة الأولى يظهر للبعض أن تركيا تتناقض في مواقفها من خلال دعمها لروسيا وأوكرانيا لكن المتتبع للأحداث يلاحظ بأن الدعم التركي لأوكرانيا له أبعاد مختلفة، فبالإضافة إلى جعل هذه الأخيرة وجهة لتصدير أسلحتها فإنها كذلك تحاول منع روسيا من السيطرة على البحر الأسود، فطبقا لاتفاقية مونترو سنة 1936 يحق للدول الساحلية المطلة على البحر الأسود الإحتفاظ بأساطيل كبيرة ودائمة على البحر الأسود وهذه الدول هي : بلغاريا، جورجيا رومانيا، روسيا وأوكرانيا وتركيا، هذه الأخيرة التي تحافظ على علاقاتها الجيدة مع هذه الدول لمنع التمدد الروسي وبناء قوة توازن ضد روسيا[4]، و تحاول قدر الإمكان المحافظة على علاقاتها مع هذه الدول التي تعتبر أوكرانيا من بينهم، كما

---

[1] . عصام عبد الشافي، **الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي**، "ورقة تحليلية"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، (ماي 2022)، ص.7.

[2]. مصطفى شلش، **السياسة التركية خلال الحرب الروسية الأوكرانية** ، مركز الدراسات العربية الأوراسية، متاح على الموقع الإلكتروني. www.eurasiaar.org، تم الإطلاع بتاريخ:2023/03/12.

[3]. أحمد مولانا، **الموقف التركي من الأزمة الأوكرانية وتداعياته على العلاقات مع روسيا والغرب**، "ورقة تحليلية "، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، (مارس 2022)، ص.5.

[4]. Soner Cagaptay, **Unpacking Turkey's Non_Binary Ukraine War Policy**, Policy Analysis, Available at: https://www.washingtoninstitute.org. Accessed on:32/10/2023.

أن تركيا على دراية بالنوايا الروسية إذا أتيحت لها الفرصة، لاسيما وأنها ضمت جزيرة القرم سنة 2014 ما لاق معارضة من تركيا.

وعليه، أول تصرف قامت به تركيا فور الغزو الروسي لأوكرانيا هو إعتبار ذلك حربا، ماجعلها تقوم بإغلاق مضيق البوسفور المؤدي إلى البحر الأسود، وفقا لمعاهدة مونترو وهذا إجراء ينطبق على أي سفينة بحرية[1] ما اعتبرته أوكرانيا دعما لها.

إستغلت تركيا الصراعات الدولية الناتجة عن الفوضى الدولية، بتصدير أسلحتها لأوكرانيا والأبعد من ذلك إبرام صفقات متميزة، فعقب الزيارة التي قام بها الرئيس" رجب طيب أردوغان" إلى كييف في 03 فيفري2022، التي كانت مثمرة إستطاع من خلالها الرئيس التركي تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

_ التوقيع على إتفاقية التجارة الحرة بين البلدين والعمل على زيادة التجارة ورفعها إلى 10 مليار دولارأمريكي سنويا.

_تمتين وزيادة التعاون العسكري بين البلدين.

_ الظهور أمام روسيا ومواجهتها من خلال إيصال رسالة لها بأنها لا تستطيع إملاء أي شروط على جيرانها[2].

وهذه الخطوات التي قامت بها تركيا ليس على حساب خسارة الطرف الروسي، حيث امتنعت تركيا ولم تتوافق مع الدول الأوربية والولايات المتحدة الامريكية حول تسليط العقوبات على روسيا، وبقيت محايدة بالرغم من أنها عضوة في حلف الناتو، هذه المقاربة التركية مبنية على أساس شد العصا من الوسط، وهذه القضايا الجديدة في النظام الدولي تتعامل معهم تركيا بالإنخراط العقلاني والبراجماتية، من خلال مواصلتها السعي في حل الصراع، فإذا تفوقت روسيا فإن الصين ستتقارب معها لتشكيل نظام دولي جديد، ومن مصلحة تركيا الإنضمام والتقرب إلى هذه الدول، لكي يكون لها دور في تشكيل النظام الدولي المستقبلي، كما أن مساعدتها لأوكرانيا ستزيد من رضا الدول الأوربية والولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو لها، وهذا مايمكنها من التأثير إيجابا على إنضمامها للإتحاد الأوربي.

لكن هناك وجهة نظر أخرى تعتقد بأن الصادرات التركية تأثرت سلبا من هذه الحرب بسب إغلاق روسيا المجال الجوي والبحري لأوكرانيا ما يعني أن محاولة تركيا تصدير منتجاتها إلى أوكرانيا برا غير آمن للعلن أنها صدرت لها نحو

[1]. Steven A.Cook, **Where Turkey Stands on the Russia_Ukraine War**, Available at: https:// www.cfr.org. Accessed on 03/ /03/2022.
[2] Yörük Işık, Turkey, **Walking the Tightrope between NATO, Russia, and Ukraine Three questions to Yörük Işık**, Available at: https: www.institutemontaigne.org, Accessed on:04/01/2023.

3مليار دولار سنة 2021، و6مليار دولار في نفس السنة إلى روسيا[1]، هذا من جهة ومن جهة أخرى تضرر تركيا من إرتفاع أسعار بعض المنتوجات الغذائية كالقمح وزيت عباد الشمس بسبب الحرب.

5_ توسيع حلف الناتو:

إن تغير إستراتيجية الحلف الأمنيةإضافة إلى زيادة أعضاءه وإدراج مهام أخرى له منها مكافحة الإرهاب والقرصنة البحرية في العالم سنة 2009، وقيامه بالتدخل العسكري في ليبيا سنة2011 [2]والسعي نحو قبول عضوية بعض الدول كفنلندا والسويد، أثّر على توجهات السياسة الخارجية التركية والنحو باتجاه الخيارات الصلبة في بعض القضايا، ونظرا للدعم الذي تقدمه هاتين الدولتين لحزب العمال الكردستاني وفرعه السوري حزب الإتحاد الديمقراطي وجناحه المسلح وحدات حماية الشعب، الذي أثر على أمن تركيا، مايعني أن قبول إنضمامهما سيزيد من دعمهما للحركات الإرهابية، ويضاعف الخطر عليها.

وعلى إثر مشاركة وزير الدفاع السويدي "بيتر هولتكفيست" "Peter Hultqvist" في مؤتمر عبر الفيديو مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، إستدعت تركيا السفير كتعبير عن إحتجاجها على ذلك، كما صرح" رجب طيب أردوغان "علنا رفضه إنضمامها بقوله:" نتابع التطورات المتعلقة بالسويد وفنلندا، لكن وجهات نظرنا ليست إيجابية....حلف الأطلسي أخطأ في الماضي بقبول اليونان عضوا فيه ...وباعتبارنا لا نريد تكرار الأخطاء المماثلة فإن الدول الإسكندنافية دار ضيافة لمنظمات إرهابية " [3]، كما أن رفض أنقرة نابع من القرار الذي إتخذته فنلندا والسويد حظر توريد الأسلحة إلى تركيا سنة 2019 عقب التدخل العسكري في سوريا الذي استهدف وحدات حماية الشعب .

وقّعت تركيا مذكرة تفاهم مع الدولتين الآنفتي الذكر في قمة حلف شمال الأطلسي، في مدريد يومي 28 و29 جانفي 2022 وتم الإشارة فيها على اعتبار حزب العمال الكردستاني وحزب الإتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب وتنظيم غولن تهديدات أمنية لتركيا وتشير الفقرة الرابعة من المذكرة إلى منع فنلندا والسويد من تقديم الدعم لهم [4].

---

[1] . **تداعيات الحرب في أوكرانيا على الإقتصاد التركي**، وحدة الدراسات الإقتصادية، مركز الإمارات للسياسات، متاح على الموقع الإلكتروني https:// www.epc.ae، تم الإطلاع بتاريخ:2022/12/29.

[2]. وصفي عقيل، أيمن هياجنه، خالد العدوان، **"مفهوم الأمن لدى نظريات العلاقات الدولية مابعد أحداث 11 سبتمبر 2001 "**، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية ،م.48، ع.3 ،(2021)، ص.295.

[3] .**4 أسباب ....لماذا ترفض تركيا إنضمام فنلندا والسويد للناتو؟**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:www.skynews arabia.com/world/1522728، تم الإطلاع بتاريخ:2022/05/15.

[4]. Toni Alaranta, **Nato's Nordic En largement And Turkey's Réservations**, Finish Institute of International Affairs, Helsinki (September 2022), p.4 .

بعد ضغط كبير من الولايات المتحدة الأمريكية، وافقت تركيا على إنضمام السويد بعد مفاوضات طويلة لكن القبول لم يأتي بمحصلة صفرية كون أن قبولها لانضمام السويد كان نتيجة للمكاسب التي تنتظرها عقب القبول أهمها تسريع المفاوضات بشأن عضويتها في الإتحاد الأوربي، من خلال تحديث الإتحاد الجمركي ورفع التأشيرات عن الأتراك ،مع التوقف عن دعم الإرهاب، وهناك مكسب آخر جنته تركيا وهو تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء صفقة بيع طائرات F16 [1].

ثالثا: المتغيرات الإقتصادية

1_ الأزمات المالية العالمية:

تؤثر الأزمات الماليةالعالمية على إقتصاديات الدول مايجعلها تسلك سلوكا معينا يؤثر على توجهات سياستها الخارجية وفعاليتها، فالتخبط في المشاكل الداخلية يحد من أداء أدوار خارجية، لكون الأزمات المالية العالمية التي تنشأ نتيجة التذبذبات العميقة تؤثر كليا أوجزئيا على المتغيرات المالية وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات والقروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف والإنهيار على مستوى النظام المالي والنقدي[2].

وبالتالي تؤدي هذه الأزمات إلى تراجع استثمارات الدول وتأجيل العديد من المشاريع، فمثلا تأثرت الإقتصاديات العربية بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008_2009 نظرا لارتباطها بالإقتصاد العالمي التي تسببت في تراجع الطلب المحلي على العقارات، وتراجع نمو الإئتمان المصرفي وتراجع كتلة النقود مما أدى إلى إفلاس بنك الإستثمار في دول التعاون الخليجي في سبتمبر 2008[3].

وأطلق على الأزمة المالية العالمية بنقطة التحولTipping Point، نظرا لتحول مقدرات القوة المالية إلى مجموعة من القوى المتوسطة المتجمعة في إطار مجموعة العشرين لتساند الدول الكبرى الصناعية بغرض حماية النظام المالي العالمي من الإنهيار[4].

تعرضت تركيا لآثار الأزمة المالية العالمية، وتم قياس ذلك بانخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي حققت فيه تركيا أكبر مستوى من بين دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، أما بالنسبة للصادرات فانخفضت وكانت

---

[1] .إبراهيم علبي، **السويد على أعتاب الناتو بضوء أخضر تركي ما مكاسب أنقرة؟**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/politics/2023/7/11/، تم الإطلاع بتاريخ: 24.07.2023.

[2]. فريد كورتل، كمال رزيق، **"الأزمة المالية مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، م.1، ع.20، 2009، ص. 4.

[3] . جمال الدين زروق، **الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على اقتصادات الدول العربية** "دراسة إقتصادية" ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة ، (2011)، ص.10.

[4]. إيهاب محمد أبو المجد عياد، **"أثر المتغيرات الدولية المعاصرة على الأمن الجيوسياسي للشرق الأوسط"**، مجلة البحوث المالية والتجارية، م 24 ، ع.2، (أفريل 2023)، ص.178.

معدلاتها قريبة من دول المنظمة، وهذا ما استدعى تدخلا عاجلا من البنك المركزي التركي لإنقاذ الموقف وتخفيف حدّة الصدمة، وذلك بتطبيق إجراءات فورية تمثلت في تخفيض أسعار الفائدة بمقدار 1025 نقطة أساس منذ أكتوبر 2008 ليصل إلى 6.5 % في نوفمبر 2009 وكانت هذه التخفيضات هي الأكبر ضمن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مع خفض نسبة الإحتياط من الليرة التركية من 6% إلى 5% في أكتوبر 2009 وهذا ماحفز السياسة النقدية التركية وجنبها التضخم[1].

من الضروري التنويه بأن السياسات التي اعتمدتها حكومة حزب العدالة والتنمية، سواءا في المجال الخارجي أو الداخلي والإقتصادي خاصة لعب دورا في مواجهة آثار الأزمة وتخفيف حدتها، فأرصدة الموازنة العامة الجيدة قلصت من نسب التضخم ، كما أن السياسة النقدية التي جاءت بعد الأزمة المالية في تركيا سنة 2001، والتي تم معالجتها ضمن إصلاحين مهمين للسياسة النقديةهو:

1/ التخلي عن أنظمة سعر الصرف المرن.

2/ قيام البنك المركزي التركي بمعالجة التضخم.[2]

نستشف من كل هذا بأن الإستقرار الإقتصادي يحفز الدولة على بناء مؤسساتها وتطويرها، ويساعدها على حرية إختياراتها خاصة فيما تعلق بصنع القرار السياسي، فإذا كانت الدولة متطورة إقتصاديا تستطيع إفتكاك مكانة دولية أو إقليمية تسمح لها بالمناورة وتدعيم مواقفها الدولية، خاصة إذا ساهم إقتصادها في بناء قدراتها العسكرية أما الدولة التابعة عسكريا واقتصاديا لايمكن لها أن تكون مستقلة سياسيا بالمفهوم الشامل للسيادة وليس الضيق لأن الأمن بالمفهوم الحالي لم يعد مرتبطا فقط بالمجال العسكري فقط بل أصبح ممتدا إلى مجالات أخرى أهمها المجال الإقتصادي.

وبالرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية سنة 2008 إلا أنّ تركيا لم تتأثر كثيرا بتداعياتها كالدول الأوربية، لكن عرف إقتصادها تدهورا كبير خاصة بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة2016، وتفاقمت سنة 2018 وزادت سوءا في سنوات الجائحة بفعل الحجر الصحي وقلة الإستثمارات، وتراجع عدد السياح لها، إضافة إلى التضخم الكبير، ماجعلها تبحث عن مصادر الطاقة خارج الحدود وتوظف جميع الآليات بغرض الحصول عليها.

---

[1]. Lukasz Rawdanowwicz, **The 2008_2009 Crisis in Turkey : Performance, Policy Responses and Challenges for Sustaining the Recovery**," Working Papers", OECD Economics Department, No. 819, (December 2010), P.8.

[2]. Harun Alp, Selim Elkdag, **The Role of Monetary Policy in Turkey during the Global Financial Crisis**, "Working Papers", International Monetary Fund, (June2011),P. 17.

2_ إكتشاف مصادر الطاقة والتكالب عليها:

جعل بعض القوى الكبرى تقوم بالحروب بالوكالة وتقويض سيادة الدول من خلال تفتيتها داخليا وزرع الفتن بها مثل ما جرى في دول الربيع العربي التي لحقت آثارها تركيا، حيث وجدت تركيا نفسها مضطرة للتدخل لحماية مصالحها الإقتصادية وهذا ما جرى فعلا في ليبيا، من خلال تدخلها العسكري وعقدها للإتفاقية الإقتصادية مع ليبيا خول ترسيم الحدود البحرية الإقتصادية بين البلدين سنة 2019 ما سمح لها بعملية التنقيب والحفر عن مصادر الطاقة في الشرق المتوسط، لدعم موقفها اتجاه خلافاتها مع اليونان وقبرص حول ترسيم الحدود البحرية والمياه الإقليمية، هذا الخلاف المتجذر بينهما يتمحور حول أحقية كل منهما في الحصول على الموارد في الجرف القارية والمناطق الإقتصادية الخالصة .

تتهم تركيا اليونان باحتلالها جزر بحر إيجه وأن لها الحق في الجرف، بينما تستند اليونان على المادة 121 من قانون البحار لسنة 1980 التي لم توقع عليه تركيا، والذي يمنح لليونان جرفا قاريا يمتد إلى شرق الجزر اليونانية في منتصف المسافة بين هذه الجزر وهضبة الأناضول، وامتداد اليونان على مسافة 12 ميل بحري (22كم) في بحر إيجه سيجعلها تستحوذ على 71,53 % بينما تركيا يبقى لها 8,76% و19و71% مياه دولية حسب رأي تركيا وهذا ما ترفضه.[1]

المقاربة التركية مبنية على أساس قناعة تركيا بأحقيتها في هذه الموارد، ضمن هذه المنطقة الإقتصادية الخالصة ،لأن اليونان كانت تحت الحكم العثماني قبل استقلالها سنة 1832 واحتلال اليونان لبعض المناطق من تركيا بعد الحرب العالمية الاولى، فعقدة التاريخ والجغرافيا يجعل تركيا متمسكة بفكرتها .

تاريخيا هناك خلافات جوهرية بين تركيا واليونان أهمها المشكلة القبرصية وانقسام الجزيرة إلى جزء جنوبي معترف به دوليا وشمالي غير معترف به إلاّ من طرف تركيا، وتعامل الدول الأوربية بترحيب مع قبرص الجنوبية من خلال قبول عضويتها في الإتحاد الأوربي هي واليونان ورفضها لتركيا ولّد عند هذه الأخيرة شعورا بالظلم من خلال خسارتها للعديد من المناطق إبان الخلافة العثمانية، وحاليا تُعامل بسلبية ولم تتمكن بعد من قبول عضويتها، وهذا ما زادها إصرارا على حماية مصالحها الإقتصادية بالقوة دون ترك مجال للتنازل ولو باستعمال القوة، حيث أجرت مناورة بحرية بالذخيرة الحية في أوت 2020 في شرق المتوسط .

لتركيا وجهة نظر في هذه المسألة التي تعدها ضمن أولوياتها، كون أن التنازل عن القضية هوخسارة للنفوذ التركي في المنطقة وتراجع نفوذها، لذلك الحل الأمثل هو حل الدولتين، وفي تصريح للرئيس "رجب طيب أردوغان"

[1] . زهير حمداني، **بحر إيجه والخلاف التركي اليوناني ...توتر على حافة الحرب**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// **www.aljazeera.net/news/long form/22** ، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/01/14.

قائلا: " إن أي حل للنزاع في الجزيرة لابد أن يرتكز إلى حل الدولتين، دولة للقبارصة اليونانيين، وأخرى للقبارصة الأتراك، ومن ثم تبحث الدولتان كيفية تنظيم العلاقة بينهما، وإن أية مقاربة أخرى للنزاع لن تفضي إلى حل".[1]

وجود الغاز في منطقة مجاورة للدولتين المتداخلتين جغرافيا والمتعاديتين تاريخيا وإنكار كل طرف حق الطرف الآخر يزيد في طول مدة الصراع الذي قد يصل إلى المواجهة المباشرة، تركيا لن تسمح بالتنازل عن هذا الكنز الثمين بعدما أثبت المسح الجيولوجي وجود كميات كبيرة من النفط والغاز، كما تعمل على ضمان حقوق القبارصة الأتراك في المنطقة الإقتصادية الخالصة بجزيرة قبرص.[2]

ولهذا الغرض تريد تركيا أن تنتقل من دولة مستهلكة للطاقة إلى دولة منتجة لها، من خلال إستخراج الغاز الطبيعي في البحر الأسود وإنشاء برنامج نووي مدني ولهذا الغرض تسعى تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع عدة دول لضمان تدفق الموارد بشكل مستمر.

الشكل رقم4 : خريطة توضح شبكة الطاقة التركية.

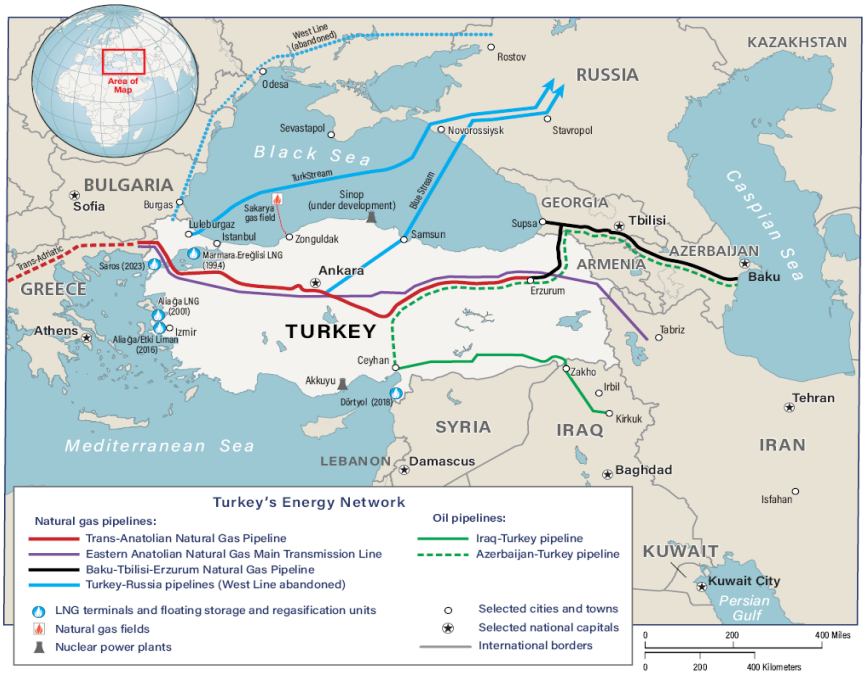

Source: Francesco Siccardi, **Understanding the Energy Drivers of Turkey's Foreign Policy, Carnegie Endowment for International Peace**, Washington (February 2024), P.4.

[1] . **حل الدولتين: تحول جوهري في النزاع القبرصي، "**تقديرموقف"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، (2021)، ص. 3.

[2] . نزار عبد القادر، **إحتمالات التصعيد العسكري بين تركيا واليونان والسيناريوهات المحتملة**، مركز الإمارات للسياسات ،أبوظبي، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.epc.ae/ar ،تم الإطلاع بتاريخ: 2023/04/17.

وتوضح لنا هذه الخريطة خطوط أنابيب النفط مع عدة دول تتعامل معها تركيا على غرار أذربيجان والعراق وإيران وروسيا، ولذلك قامت بإنشاء محطات لاستراد الغاز الطبيعي المسال[1].

3_ظهور القوى الصاعدة:

في إطار التكتلات الإقتصادية مثل مجموعة البريكس المؤلفة من روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا والتي تسعى إلى إقامة نظام دولي جديد يتجه نحو توزيع القوى وتعددية الأقطاب، تسعى تركيا أن تكون ضمن هذه المجموعة لكي لاتفوّت فرصة أن تكون في مصاف الكبار، وهذا لايمكن أن يتحقق بالتوجه نحو الغرب فقط لذلك هناك توجه تركي نحو الإستقلالية والدخول في أحلاف جديدة بالتوجه شرقا، بالموازاة مع وجودها في الناتو وطموحها في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، مايجعلها سياستها متوازنة وبأكثر إستقلالية.

ورغبة تركيا في الإنضمام إلى مجموعة البريكس نابعة من رغبتها في حجز مقعد رئيس في النظام الدولي، وبتعبير أصح أن تكون لاعبا محوريا عالميا، وتمكنها من ذلك يعطيها الشعور بعدم التهميش كما تشعر به في الكثير من الأحيان مع الولايات المتحدة الأمريكية ووجودها ضمن حلف الناتو، والدافع الآخر الذي يجعل تركيا تأمل قبول عضويتها هو تنمية إقتصادها من خلال مساهمة البريكس في رفع الصادرات التركية لها ومساعدتها في إعادة النظر في اعتمادها الإقتصادي على الغرب .مع وجود بدائل عنها.[2]

رابعا: المتغيرات الصحية والبيئية

1_ جائحة كوفيد 19:

تعتبر جائحة كوفيد 19من المتغيرات الصحية المتعددة الأبعاد، إذ عرف العالم حالة من الرعب واللامن، جراء إنتشار وباء كورونا ومنذ ظهوره في ووهان الصينية سنة 2019 ، إتضحت عدة مسائل تتعلق بفواعل النظام الدولي وبنيته، من حيث بقاء الأحادية القطبية أو زوالها، حيث ظهر تيارين أحدهما إعتقد بتأثير الوباء على بنية النظام الدولي من الأحادية إلى التعددية، والآخر فنّد هذا السيناريو لكن كلاهما أجمعا على الآثار المتعددة الجوانب للوباء على النظام الدولي، تحدث الدكتور مثنى فائق مرعي ومجموعة من المؤلفين في كتاب أزمة جائحة كورونا والنظام العالمي على التيارين، أبرز أهم المفكرين الذين تبنو فكرة تغيير النظام الدولي جراء الوباء "نيكولاس بيرنز"" Nicholas Burns" وهو أستاذ في جامعة هارفارد ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية بين 2005 _2008 أن جائحة

[1]. Francesco Siccardi, **op.cit**.P.5.
[2] Arslan Ayan, "**Adding` T´ to BRICS: A NATO Ally IN Transition"**, E_ International Relations, (July 2019), p.3.

كوفيد19 أكبر أزمة عالمية في القرن 21 نظرا لعمقها وحجمها الهائل وتهديدها ل7.8 مليار شخص قائلا:" يمكن لكل أزمة بمفردها زلزلة النظام الدولي بما يغير توازن القوة كما نعرفها الآن" [1].

على الصعيد السياسي ساهمت الأزمة الوبائية في إعادة الإعتبار لمكانة ودور الدولة القومية الكفيلة بتحقيق الأمن الصحي للأفراد نظرا لامتلاكها وسائل الضبط، حيث كشفت الجائحة عن هشاشة التحالفات الدولية والتي كانت تنادي بالتعاون، وتبادل التهم، وحتى التكتلات الدولية ظهرت هشاشتها والدليل ماقام به الإتحاد الأوروبي الذي وقف عاجزا أمام هذا الإمتحان.

ساهمت تركيا خلال هذا الوباء في مساعدة العديد من الدول بإرسال المعدات الطبية لها، وهذا ما أعاد جعل العالم ينظر إلى تركيا مرة أخرى بأنها لم تتخلى عن قوتها الناعمة في أصعب الظروف.

الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 أثرت على الإقتصادالتركي، كونها مسّت أهم دعائمه وهما السياحة والإستثمار، وتضررت تركيا بنسبة كبيرة حيث إحتلت المرتبة التاسعة عالميا من حيث عدد الإصابات، مااستدعى بذل مجهودات أكثر ودعم مالي أكبر لمواجهة الآثار السلبية للجائحة والتي أدت إلى ركود إقتصادي في قطاعات هامة كالسياحة والعقارات وتأثر الإستثمار، ما أثّر على الجانب الإجتماعي .

الشكل رقم 5: أعمدة بيانية تمثل عدد السياح الوافدين لتركيا من 2017_2023.

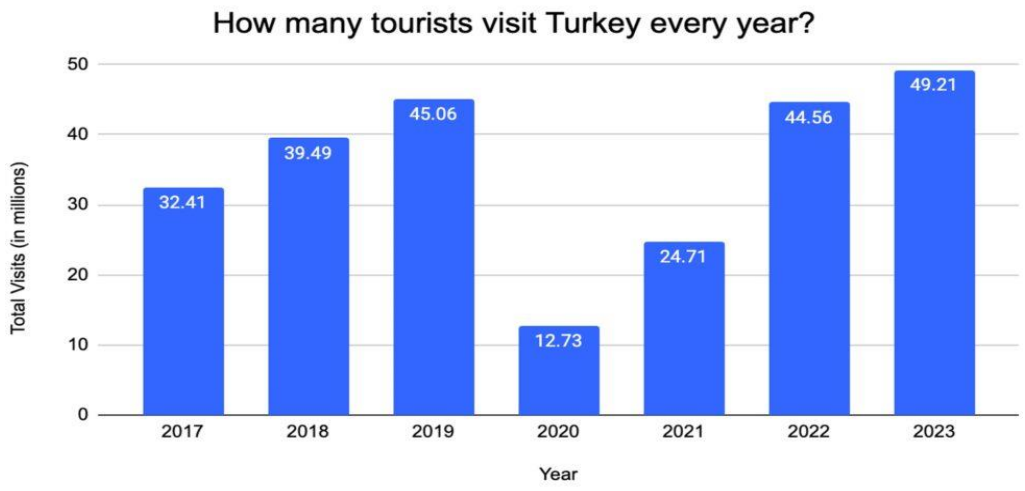

Source : Turkey Tourism Statistics, Available at:

https://roadgenius.com/statistics/tourism/turkey, Accessed on : 12/08/2024.

[1]. عذاب العزيز الهاشمي، **بداية النهاية في ظل كورونا**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// WWW.HESPRESS.COM ، تم الإطلاع بتاريخ:2023/04/15.

والميزة التي تميزت بها السياسة الخارجية التركية أثناء الجائحة هو إهتمامها بالجانب الإنساني، واستخدام القوة الناعمة في نفس الوقت الذي كانت تنقب فيه عن الغاز في شرق المتوسط، وتؤيد تركيا فكرة "ستيفن والت " المتمحورة حول أن فيروس كورونا سيسرع من وتيرة تحول موازين القوة، وعلى الحكام الإستعداد الآن للإنتقال إلى نظام عالمي لما بعد فيروس كورونا، وعبر أردوغان عن ذلك في خطاب له في 25 مارس 2020 قائلا: " لن يكون أي شيئ كما كان من قبل، وسنشهد بناء نظام عالمي جديد على الصعيد السياسي والإقتصادي والإجتماعي وتركيا تدخل هذه المرحلة الجديدة بمزايا كبيرة وبنية تحتية قوية " [1].

تسعى تركيا لوجود مكانة لها في النظام الدولي القادم، وهي غير راضية بالنظام الدولي الحالي الذي عبّر فيه أردوغان أكثر من مرة عن ذلك بقوله العالم أكبر من خمسة، وهو يقصد بذلك الدول الخمس التي لها الحق في الفيتو بمجلس الأمن الدولي.

2_ المشاكل البيئية:

بالنسبة لمشاكل البيئة تعتبر من أسباب جائحة كوفيد19 وحسب بعض الدراسات فإن الفيروس حيواني المنشأ انتقل بفعل نوع من الحيوانات، وحسب التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 22ماي2020 فإن بروز الأمراض حيوانية المنشأ مرتبط غالبا بالتغيرات البيئية الناجمة من تدخل البشر في تعديلات إستخدام الاراضي وإلى التغير المناخي جراء التلوث، فمثلا عندما وصل الضباب الدخاني من غابات إندونيسيا سنة1998 إلى ماليزيا أجبرت خفافيش الفاكهة على الهروب بحثا عن الغذاء ووصلت إلى مزارع المانجو حيث تغذت عليها وسال لعابها وبرازها على هذه الثمار ثم أكلتها الخنازير ماأدى إلى وفاة المئات من العاملين بعد تعاملهم معها، كما انتشر المرض. [2]

بالنسبة للسياسة الخارجية التركية تتأثر في المجال البيئي من حيث التغيرات المناخية التي تسببت في حدوث كوارث طبيعية ، وكذا النزاعات على مصادر المياه مع دول الجوار حول نهري دجلة والفرات، والثروة المائية لتركيا ساعدتها على بناء اقتصادها من خلال إقامة كشاريع كبرى كالغاب لامتصاص غضب الأكراد.

وهنا يتضح لنا أمر غاية في الاهمية هو أن كل القضايا مترابطة فالعولمة ساهمت في انتشار الإرهاب، ومشاكل البيئة والإستخدام المفرط للأسلحة النووية، تسببا في التلوث الهوائي ما أدّى إلى موت بعض الحيوانات بعد نقلها

---

[1]. محمد الرنتيسي، **دبلوماسية تركيا تجاه النظام الدولي أثناء وبعد جائحة كورونا**، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، حلب، (ماي 2020)، ص.6.

[2]. فاكر البشير أحمد ابو القاسم، **القضايا البيئية وتأثيرها على العلاقات الدولية في عالم مابعد الحرب الباردة 1992-2020**، "دراسة"، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، (2022)، ص.671.

للوباء، والصراع على الثروات خلق نوع من الإرهاب الدولي وكل هذه المخاطر أثرت على طبيعة النظام الدولي وعلى وحداته وتفاعلاته .

وتأسيسا على ما تم ذكره، وعلى الرغم من جميع التسهيلات التي خلقتها العولمة، إلاّ أنها أفرزت آثار سلبية لاسيما من الناحية الإقتصادية كما تم تناولها، وبالرغم من أن العولمة لها شق إقتصادي، يسمح بالتدفق الهائل لحركة رؤوس الأموال خارج الحدود فإنه يخلق مشاكل سياسية، من خلال تدخل الشركات متعددة الجنسيات في الأوضاع الداخلية للدول مايساهم في تغيير أنظمتها السياسية وجعلها موالية لها وتوافق سياستها الخارجية مصالح الدولة الأم لهذه الشركات.

المطلب الثاني: تحول السياسة الخارجية التركية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية

لقد كانت العشرية الأولى من القرن ال21 من أحسن الفترات التي مرت بها تركيا إقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، نظرا لحمل قادة حزب العدالة والتنمية رؤية مستقبلية ووضع منطلقات فكرية تراعي المعطيات التاريخية والجغرافية والإمكانيات والموارد الإقتصادية والبشرية، وقطعت أشواطا مهمة وبذلك إستطاعت إسترجاع ثقة الدول المجاورة إلى حد بعيد وانتعشت العلاقات مع الجارة السورية والعراق وإيران والعديد من المناطق في العالم، لكن بقي لديها هاجس أمني داخلي، وبالرغم من مرونتها في التعامل في تلك الفترة إلا أنها كانت حريصة على الوضع الأمني الداخلي وتراقب عن كثب جميع التحركات داخل الحدود وخارجها.

أصبحت تركيا بمجئ حزب العدالة والتنمية أنموذجا في القوة الناعمة، وحققت العديد من الإنجازات وظهر ذلك جليا في العديد من المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، لكن نظرا لكون تركيا جزء من النظام الدولي بجميع فواعله ومتغيراته، تعرضت هذه المقاربة للعديد من الهزّات بفعل تحديات داخلية وخارجية إقليمية ودولية .

بداية من عدم إكتفاء الأقليات التركية الكردية بحجم الحريات المقدمة لها من طرف الحكومة التركية ومواصلتها المطالبة بالإستقلال خاصة الجماعات الكردية المتواجدة بسوريا والعراق، صعّب من مهمة تركيا في إقناع الأكراد بالعدول عن أفكارهم الإنفصالية، بالرغم من إستخدام تركيا المراكز الثقافية والسماح لهم بالتحدث بلهجاتهم وإقامة قنوات تلفزيونية خاصة بهم.

إضافة إلى محاولة بعض العناصر من الجيش زعزعة الإستقرار ما تطلب إعتقالهم، نظرا لتواجدهم وتحكمهم في القنوات التلفزيونية، وباعتبار الإعلام قوة ناعمة أصبحت بعض القنوات تمارس الدعاية المغرضة مما تطلب إغلاقها ومراقبتها، وأغلقت تركيا 20 قناة تلفزيونية وإذاعية من بينها قناة "زاروك" التي تبث رسوم متحركة للأطفال باللغة الكردية

وتسيطر على العقول وتمس بأمن تركيا [1]، وعقب محاولةالإنقلاب الفاشلة سنة 2016 صادقت الحكومة على قرار غلق 18 قناة تلفزيونية و3وكالات و23راديو و45 صحيفة و15 مجلة .[2]

عمليات إغلاق القنوات التلفزيونية أرجعت تركيا إلى سابق عهدها، ووجهت لها أصابع الإتهام بأنها تقوم بتكميم الأفواه وتقيد الحريات وكان هذا عاملا داخليا أثر على استمرار تركيا في نهجها الناعم بنفس الوتيرة التي قطعتها في السنوات الأولى من الألفية الثالثة.

حاولت السياسة الخارجية التركية من 2002 إلى أواخر 2010 بتبني سياسة خارجية قائمة على أساس نظريات أكاديمية ورؤية فكرية تحمل مشروع، يتضمن أفكار تم تجسيدها واقعيا لتصحيح أخطاء الماضي واغتنام الفرص الممكنة بتبني نهج ناعم بدبلوماسية وقائية ناعمة متعددة الأبعاد، لكن ظهور مستجدات وتتابع الأحداث ذات العامل الداخلي والخارجي حالت دون إستمرار تركيا في نهجها الناعم كوسيلة وحيدة وأداة أساسية لمجابهة التحديات المتمثلة في:

أولا:التحديات الداخلية

1_ التحديات السياسية:

من أهم التحديات السياسية التي واجهت الرئيس "رجب طيب أردوغان"، هو عدم إستقلالية جهاز القضاء ودوره السلبي في البلاد، هذا الأخير الذي تدخل لعدة مرات في مجريات الحياة السياسية وتم استعماله من طرف المؤسسة العسكرية وهذا ما أثر على السير الديمقراطي لتركيا، لذلك جاءت التعديلات الدستورية سنة 2010 وأنهت تدخله وإرجاعه لمهامه وصلاحياته سيساهم في فرض النظام داخل الدولة التي تُعنى بعدة مهام وأدوار في الداخل والخارج، كما أن المادة الأولى من الدستور الجديد نصّت على إضافة كلمة "نزيه" على عبارة "إستقلالية القضاء" للقضاء على الممارسات السابقة، التجاذبات الحزبية التي لم تستطع إخراج تركيا من أزمتها ومعارضتها لسياسة الحكومة كان تحديًا بالنسبة للرئيس التركي الحالي الذي عمل على كسب دعم أهم الأحزاب من خلال دخول حزب الحركة القومية في تحالفه معه وقبوله تغيير نظام الحكم.

ومن العقبات أيضا القوانين الدستورية، ونوعية نظام الحكم الذي كان سائدا والذي إستغل لإثارة الفوضى فتغيير النظام حسب صناع القرار في تركيا كان ضرورة وخطوة مهمة، وأكبر عقبة كانت تواجه الحكومة التركية هي القوانين الدستورية وطبيعة النظام السياسي الذي كان سائدا، والذي تسبب في إستغلاله لإثارة الفوضى داخل تركيا وإرجاعها إلى سابق عصرها من الإنقلابات التي كان آخرها محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016، والتي سرّعت من إجراء التعديلات، حيث تم تعديل النظام من برلماني إلى رئاسي سنة 2017 والذي مكّن الرئيس من عدة صلاحيات

---

[1] . **تركيا تغلق 20 قناة إذاعية وتلفزيونية**، متاح على الموقع الإلكتروني: **https: //** www.dw.com /35934221، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/07/12.

[2] . **الحكومة التركية تصادق على إغلاق 18 قناة تلفزيونية و3وكالات و23 راديو و45 صحيفة و15مجلة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https ://www.alqabs.com/article/143316 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/09/23.

بمقتضى الدستور، وكانت هذه الخطوة مهمة وضرورية طالما المخاطر الداخلية لازالت مستمرة، والنموذج الرئاسي في تركيا كما عبّر عنه الرئيس " رجب طيب أردوغان" هو نظام رئاسي من النوع التركي أي له خصوصيته التي تتماشى مع مقدرات تركيا وموروثها التاريخي وموقعها الجيواستراتيجي .

تغيير نظام الحكم جاء عن طريق إستفتاء شعبي، يعبّر عن روح الديمقراطية التي تقدر الشعب بمنحه حرية الإختيار في ظل مايسمح به القانون، وحسب الدستور الجديد الذي ينص على الإنتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وطبقا للمادة 5 من الدستور الجديد تم إلغاء شرط الحصول على الثقة من البرلمان نظرا لطبيعة النظام الرئاسي التي تمنح للرئيس الثقة بشكل مباشر من الشعب، أما المادة 10 فتم فيها توسيع صلاحيات الرئيس الذي يقوم بتشكيل الحكومة ويحق له تعيين نائب أو أكثر، أمّا المادة رقم 13 فهي شديدة الأهمية، حيث تنص على إلغاء المحاكم العسكرية بشكل قطعي مع السماح فقط بإنشاء المحاكم التأديبية، وهناك حالة واحدة فقط تسمح بإنشاء محاكم عسكرية خاصة إستثناءا للجنود، وفي حالةحرب.[1]

لقد تعامل الرئيس التركي مع الوضع الداخلي التركي بجميع معطياته التاريخية والسياسية، حيث كانت له مؤشرات تبين إستمرار خطر تدخل المؤسسة العسكرية، لذلك في أول فرصة مناسبة لذلك تمكن الرئيس من كسب تأييد الشعب وثقته، وتدعيم صلاحيات السلطة التنفيذية في إطار قانوني ودستوري لمباشرة بعض المهام التي كان من غير الممكن القيام بها في ظل النظام البرلماني .

لقد كان تغير النظام خطوة ضرورية لإسكات الداخل والخارج، الذي يبدي في الكثير من الأحيان توافقه مع تركيا لكنه يعمل في الكواليس للإطاحة بالنظام، وأحداث إنقلاب2016 كشفت الكثير حول تورط أمريكا وبعض الدول الغربية في ذلك ومحاولتهم إثارة الفوضى في تركيا، والتحدي الذي واجه "رجب طيب أردوغان" هو مواجهة المشاكل الداخلية لكن بتأييد شعبي مستمر من خلال إنجاح الإستفتاء، وجميع الإستحقاقات التي شارك فيها حزب العدالة والتنمية هي:

[1]. **تركيا تنتقل من النظام البرلماني إلى الرئاسي** ، متاح على الموقع الإلكتروني: https://ww w.turkpress.co/node/33237 2016 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/04/25.

الجدول رقم 2: يبين الإستحقاقات الإنتخابية لحزب العدالة والتنمية من 2002 _2023

الإستحقاقات	نسبة النجاح
الإنتخابات العامة 2002	363 مقعد
الإنتخابات البلدية 2004	% 41,67
الإنتخابات البرلمانية 2007	%34
إستفتاء 2010	%58 مؤيد %42 معارض
الإنتخابات البرلمانية 2011	%50
الإنتخابات البلدية	%43,1
الإنتخابات البرلمانية 2015	258 مقعد من أصل 550
الإستفتاء على تعديل الدستور 2017	58 %مؤيد 42 %معارض
الإنتخابات العامة 2018	حصول أردوغان على 52,59% في الرئاسيات وهي المرتبة الأولى ب42,56 % في الإنتخابات البرلمانية
الإنتخابات البلدية 2019	تلقى الحزب ضربة بخسارته أكبر المدن إسطنبول وأنقرة والمناطق الكردية
الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية 2023	14 ماي بجولتين الأولى ب49,52 %مقابل 44,80 % لأوغلو 28 ماي 52,18 % مقابل 47,82 %لكليجدار أوغلو

المصدر: حسين مصطفى ،**أبرز الإستحقاقات الإنتخابية التي خاضها حزب أردوغان منذ عام 2002** ، متاح على الموقع الإلكتروني:https:// www.arabi21.com/story/151253 ، تم الإطلاع بتاريخ 2022/05/25.

2_التحديات الإقتصادية:

لايمكن فصل المجريات السياسية عن الأوضاع الإقتصادية، وهذا ينطبق على تركيا، فجلّ الصدمات الداخلية التي تعرضت لها أثرت على النّمو الإقتصادي، وأدت إلى اضطرابات مالية أثقلت كاهل الدولة وشككت في مصداقية عمل الحكومة، لاسيما وأن هذه الأخيرة تعرضت من قبل إلى أزمات حادة منها الأزمة المالية سنة 2001 والأزمة المالية العالمية الإقتصادية سنة 2008 .

فبعد أن تخلصت حكومة حزب العدالة والتنمية من مخلفات الأزمة الإقتصادية، بعد بذل مجهودات مضنية وإصلاحات إنعكست إيجابا على الجانب الإجتماعي للفرد التركي، إنخفضت البطالة وتحسن المستوى المعيشي وحدثت قفزة في النمو الإقتصادي، خاصة مع الجهود المبذولة لتحسين معيشة المواطنين والسير نحو تحقيق أهداف كبرى أهمها تطوير الصناعات الدفاعية والتخلص من التضخم والمديونية، من خلال إعادة ضبط القطاع المالي والمصرفي والتحكم في ظاهرة الإسراف المالي الذي ساهم في انخفاض معدلات التضخم ب8,2% من 2004 إلى 2017 .[1] والذي ساعدها على ذلك تبنيها سياسة نشطة منفتحة على جميع الدول في العالم، وطيّها لخلافاتها واستثمارها في علاقاتها مع العديد من الدول، هذا الأمر ساعدها على تحقيق نمو إقتصادي واستقرار مالي ملحوظ، إلى أن حدثت الأزمة المالية سنة 2018 التي فقدت على إثرها الليرة التركية 31% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي، كما إضطرت البنوك إلى إعادة هيكلة قروض بقيمة 20 مليار دولار.[2]

عرفت تركيا معدلات تضخم عالية زادت نسبتها إلى أكثر من 80% في سنوات 2021_2022[3] وهذا ما ساهم في زيادة التكاليف على مستوى الأسعار وعقود التوريد، وانخفضت قيمة العملة وهذا أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنين، ونظرا لافتقار تركيا لمصادر طاقوية حدث عجز على مستوى الحساب الجاري CURRENT ACOUNT وتسبب في الإستيراد أكثر من التصدير، إضافة إلى تأثر قدرتها التنافسية الصناعية، وارتفاع التكاليف بتسديد فوائد الديون الخارجية والذي زاد من حدة التضخم أيضا هو إنخفاض الإدخارات المحلية .

بلغ الدين الخارجي في أفريل 2018 ب453,2 مليار دولار منها 136,2 مليار دين يخص الحكومة بنسبة 30% من إجمالي الدين، أما القطاع الخاص فبلغ نصيبه من الدّين 316,4 مليار دولار ما يعادل 70% من إجمالي الدّين بعد أن

---

[1]. Nurullah Gür, Mevlü, Tatlıyer, Şerif Dilek , "**The Turkish Economy at The Crossroads :The Political Economy of The 2018 Financial Turbulence"**, Insight Turkey Vol.21, No.4, (Fall 2019), P. 138.

[2]. Ümit Akacay Ali Riza güngen, **The Making Of Turkey's 2018/2019 Economic Crisis** , Working Papers", Institute Of International Political Economy , Berlin No.120, (2019) P. 2.

[3] . محمود داغر، **الأزمة الإقتصادية في تركيا والتضخم المرتفع**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، (جويلية 2023)، ص.3.

كان دينه سنة 2010 ب191 مليار دولار بنسبة 37 % %[1] الأهم والأكثر تأثيرا وتعقيداهو تأثير التضخم على سعر صرف الليرة التركية وذلك نتيجة تسجيل عجز مستمر في المعاملات الجارية بالنقد الأجنبي في ظل نمو الواردات السنوية من المواد الخام والسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة التي تمثل 67% من إجمالي الواردات التركية سنة 2019 ،إضافة إلى أنه سنة 2010 كانت كل 1,5 ليرة مقابل دولار واحد لتصل إلى 9 ليرات أمام الدولار في سبتمبر 2021 بعد بداية تراجعها في النصف الثاني من سنة 2018[2] .

تعاني تركيا من دين خارجي متزايد كون أن تخفيض قيمة العملة أدى إلى إرتفاع التكلفة الفعلية لتسديد فوائد الديون الخارجية، وهذا ما دفع تركيا للإعتماد على الإئتمان من طرف روسيا وقطر باعتبارهما دولتان لهما موارد طاقوية، حيث تلقت تركيا من الصناديق غير الرسمية سنة 2022 مبلغ 25 مليار دلار [3] وأسباب هذا التضخم ليس سببها إقتصادي فقط، وإنما راجع لعدة عوامل داخلية وخارجية أهمها الوضع الأمني الغير مستقر في العراق وسوريا الذي تطلب قيام الحكومة التركية بإرسال قواتها العسكرية والقيام بعمليات عسكرية للقضاء على نشاط حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية، ما يعني ذلك نفقات أكثر وذلك بهدف الحفاظ على أمن الدولة وسيادتها.

إضافة إلى إعتبارات خارجيةأهمها توتر العلاقات التركية الأمريكية هذه الأخيرة التي حاولت الضغط على تركيا بسبب سعي هذه الأخيرة لتحقيق الإستقلالية الدفاعية وشراء منظومة الصواريخ من روسيا S400، وتوسيع علاقاتها مع الصين ورغبتها في الإنضمام إلى منظمة شنغهاي ومجموعة البريكس، وقيام تركيا بالتدخل في ليبيا وسوريا ومحاولاتها التنقيب والحفر على مصادر الطاقة في شرق المتوسط أزعج الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي خوفا من قيام تركيا بإدارة ظهرها عليهم والتوجه شرقا على حساب مصلحتهم، إضافة إلى تداعيات أزمة كوفيد 19 التي زادت من تعميق المشكل وتراجع معدلات النمو في العديد من الدول وخفّضت من نسبة السيّاح في تركيا بسبب إجراءات الحجر الصحي .

ففي بداية الجائحة أنكرت تركيا الحدث، خوفا من تأثر إقتصادها بسبب تراجع عدد السياح إليها، لكنه رغم ذلك عرفت تركيا أعداد معتبرة من الإصابات والوفيات، كما تفاقمت الأزمة الإقتصادية وبالرغم من قيام الحكومة

---

[1]. عبد الحافظ الصاوي، **أزمة الليرة التركية :تحديات ومقترحات**، متاح على الموقع الإلكتروني : https://،www.turkpress.co، تم الإطلاع بتاريخ:2022/08/14.

[2]. إسراء أحمد عبد المجيد، **أزمة ثقة: لماذا يعاني الإقتصاد التركي من معدلات تضخم مرتفعة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www .future.com /ar.ae، تم الإطلاع بتاريخ:2023/09/12.

[3] . محمود داغر، **مرجع سبق ذكره**، ص.6.

التركيةمن تقديم مساعدات مالية لرجال الأعمال قدرت ب15مليار دولار، وحسب إحصائيات وزارة التجارة التركيةفإن الصادرات التركية مطلع جوان 2020 تراجعت بنسبة 41% شهر ماي 2020، وبلغ العجز التجاري78.7%[1].

من جهة أخرى أثرت تداعيات تضرر الإقتصاد التركية على الجانب الإجتماعي بارتفاع نسبة البطالة وماتبعها من مظاهر إجتماعية أخرى أثرت على رفاهية المجتمع التركي، خاصة مع تداعيات الأزمات الداخلية والخارجية .

الشكل رقم 8 : منحنى بياني يوضح معدلات البطالة في تركيا من سنة 1999 إلى غاية سنة 2023

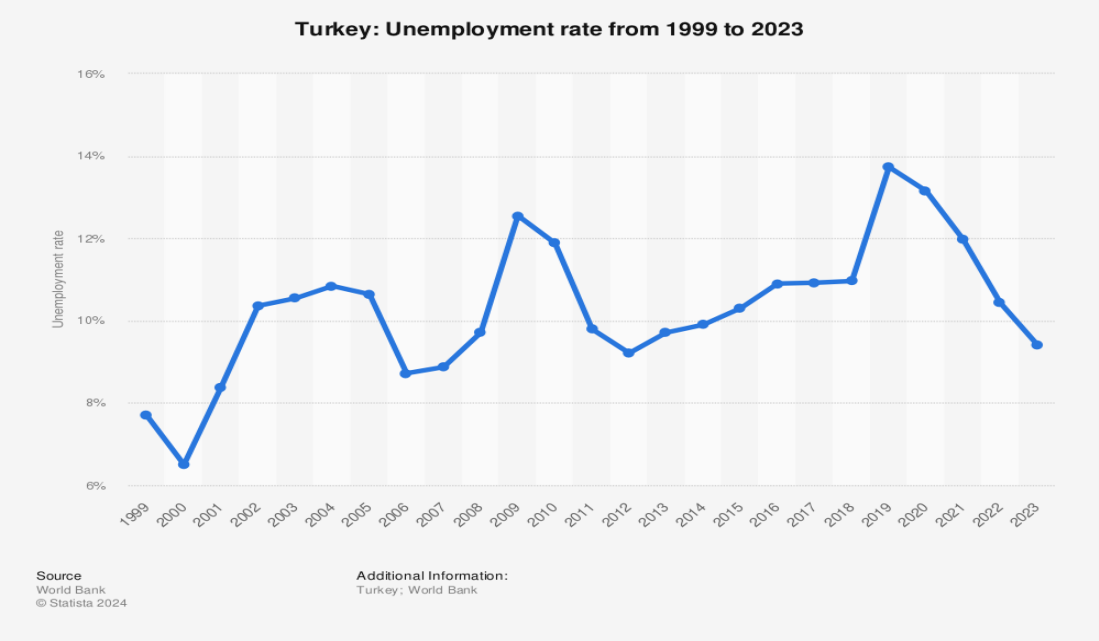

Source :Unemployment rate from 1999 to 2023, Available at:

https://www.statista.com/statistics/263708/unemployment-rate-in-turkey, Accessed on:14/03/2024

وتعبر الإحصائيات التي يتضمنها المنحنى إرتفاع نسبة البطالة سنة 2019 نظرا لتداعيات الأزمة الإقتصادية والوبائية بتركيا.

هذه التحديات الدولية جعلت من تركيا تراجع حساباتها وسياساتها، فعندما يتعلق الأمر بأمنها ومصلحتها الإقتصادية فإنها تستخدم الأدوات التي تمكنها من بلوغ الهدف ولو بانتهاج القوة الخشنة.

[1] . نورة الحبسي، **تأثير أزمة "كوفيد19 "على سياسات تركيا الداخلية والخارجية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.trendsresearch.org/ar/insight، تم الإطلاع بتاريخ: 13/ 08/ 2022.

3_التحديات الأمنية:

من أهم التحديات الأمنية التي عاشتها تركيا وساهمت بشكل جوهري وأساسي في تغيير الآليات والإستراتيجيات المتبعة وتكييفها حسب الظروف والأحداث، وطبيعة التشكيلات والحركات الإجتماعية التي دخلت في المجال السياسي هي حركة "فتح الله غولن"، التي تغلغلت في جميع مؤسسات الدولة لسنوات أثّر على إستقرار تركيا، وكانت تنشط في إتجاه مغاير لتوجه حكومة "رجب طيب أردوغان، إضافة إلى بقاء بعض الشوائب من عناصر الجيش الذي تعوّد على الإنقلابات وكان يرفض أي تغيير عن السياسات السابقة، خلق خطرا إستوجب على تركيا القضاء عليه باستخدام القوة المقننة، ومن أهم هذه الأحداث التي أثّرت على المسار الديمقراطي لتركيا هي:

أ_ أحداث جيزي بارك:

بتاريخ 27 ماي 2013 تحول الهدوء في اسطنبول إلى فوضى، نظرا لاحتجاجات في منتزه جيزي، أو ما تعرف بحديقة جيزي من طرف مجموعة من دعاة البيئة، معبّرين عن رفضهم تحويل الحديقة إلى مركز تسوق، هذه الإحتجاجات شارك فيها 2,5 مليون مواطن عبّروا فيها عن مناهضتهم للحكومة إنطلاقا من 79 محافظة تركية من أصل 81 محافظة دامت لمدة أسابيع [1].

هذه الحادثة أثارت حفيظة الحكومة التركية، وأشعرتها بالخطر على أمن واستقرار الدولة بعد سنوات من الجهد والإصلاحات، وفي 12 جوان 2013 توجه رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بكلمة إلى المتظاهرين الذين أصرّوا على تواجدهم بالحديقة، ورفضوا إخلاءها للضغط على الحكومة أمام رؤساء البلديات الذين ينتمون إلى حزبه قائلا:" حافظنا على صبرنا حتى الآن، لكن صبرنا بدأ ينفذ ....أوجه إنذاري الأخير :أيتها الأمهات والآباء، الرّجاء سحب أبناءكم من هناك ....لا يمكننا الإنتظار أكثر من ذلك لأن حديقة جيزي ليست ملكا للقوى التي تحتلها، إنها ملك للجميع ...لاتجعلونا نشعر بالحزن لفترة أطول، دعونا ننظّف حديقة جيزي لإعادتها إلى أصحابها الشرعيين سكان إسطنبول".[2]

أكد "رجب طيب أردوغان" ووزير الداخلية آنذاك أن القرار سيعود للمواطنين، وأن الأحداث تم إستغلالها داخليا وخارجيا، فالمعارضة السياسية التركية دعمت هذه الإحتجاجات خاصة حزب الشعب الجمهوري الذي ساهم في إنتقال الإحتجاجات إلى أنقرة وإزمير[3].

---

[1]. سونر چاغاپتاي، **موجة الإحتجاجات الإجتماعية المتصاعدة في تركيا**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.washington institute.org، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/07/21.

[2]. **أردوغان يدعو المتظاهرين الذين يحتلون حديقة جيزي في اسطنبول على إخلاءها**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.lana.gov.ly/post.php:24573، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/04/15.

[3]. **موفق عادل عمر، "دور المعارضة السياسية في عهد حزب العدالة والتنمية التركي"**، مجلة قه لاى زانست العلمية ،م.8، ع.2، (ربيع 2023)، ص.1052.

هذه الإحتجاجات جاءت في فترة كان يحاول فيها حزب العدالة والتنمية تقديم صورة حسنة عن الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات، لتظهر للعالم الخارجي وخاصة الإتحاد الأوربي مدى دمقرطتها وتجاوزها للمشاكل الداخلية لتنسف هذه المظاهرات جميع الجهود، حيث عبر عن ذلك رئيس الوزراء التركي آنذاك "أحمد داوود أوغلو " بأن أحداث حديقة جيزي هي أكبر ضربة موجعة لعملية السلام الداخلي خلال الكلمة التي ألقاها في العاصمة بتاريخ 02 أوت 2015 مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني[1].

عارض العديد من السياسيين المعارضين لسياسة الحكومة التركية متهمين إياها باستخدام جميع أنواع القوة والعنف ضد المتظاهرين، وهذا مناف لحقوق الإنسان، ومن أهم المعتقلين في هذه الأحداث تقريبا 52 شخص من بينهم سبعة أشخاص، عرفوا باسم سجناء الرأي من بينهم رجل الأعمال "عثمان كافالا "الذي حكم عليه في أفريل 2022 بالسجن مدى الحياة واتهامه بمحاولة الإطاحة بالحكومة. [2]

تشديد الحكم على "كافالا "جاء على خلفية اتهامه بتمويل الإحتجاجات ومحاولة الإنقلاب الذي تعتبره تركيا إرهابيا في حين تعتبره أطراف دولية ناشط سياسي، فإن إعتقاله جاء بموجب المادتين 309 و 312 من قانون الجمهورية التركية،فبعد تبرئته في أحداث حديقة غيزي بارك في تقسيم اسطنبول ومحاولة الانقلاب الفاشلة سنة 2016 في 11 أكتوبر 2019، إلا أنه وبتاريخ 09 مارس 2020 تم توجيه له تهمة تتعلق بخرق المادة 328 من قانون الجمهورية التركية بخصوص الحصول على معلومات سرية تمس بأمن الدولة .

الأمور تطورت لدرجة أن 10 سفراء غربيين أصدروا بيانا مشتركا يدين إستمرار إعتقال كافالا والدعوة إلى إطلاق سراحه، وسفراء هذه الدول يمثلون كل من : الولايات المتحدةالأمريكية، كندا، فرنسا، فنلندا، الدنمارك، ألمانيا هولندا، نيوزلندا، النرويج والسويد، وهذا أمر غير معتاد وغير مفهوم ماعدا أن هذه الدول لها يد في الفوضى التي حدثت لتركيا وتريد محو آثارها.

ردّت تركيا على البيان بتذكيرها لهم بنص المادة 41 من إتفاقية فينا التي تنصّ على عدم المساس بالمزايا والتحصينات على الأشخاص الذين يتمتعون بها، وذلك باحترام قوانين ولوائح الدولة المعتمدين لديها، وعليهم كذلك

---

[1].أحمد داود أوغلو، **أحداث "حديقة غيزي "وجهت أكبر ضربة لمسيرة السلام الداخلي**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.turk press.com، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/11/06.

[2]. **تركيا:الحرية للسجناء السبعة في قضية إحتجاجات حديقة غيزي**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.amnesty.org/ar/latest/campaigns تم الإطلاع بتاريخ: 2022/12/05.

واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة لتنشر بعدها هذه الدول رسالة عبر التويتر تؤكد إلتزامها بهذه المادة .[1]

حملت سنة 2013 حادثة أخرى خطيرة، كادت أن تعصف بمنصب الرئيس" رجب طيب أردوغان "الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء آنذاك، ففي 17 ديسمبر 2013 برزت قضية بنك الشعب أو "خلق بنك" حيث تم إجراء تحقيقات من طرف قضاة ورجال شرطة تابعين لحركة فتح الله غولن، متهمين رجال أعمال وأبناء وزراء بتهم فساد في تجارة سرية مع إيران تخص الذهب مقابل النفط بواسطة البنك التركي خلق بنك، وذلك لتشويه سمعة المقربين من "أردوغان" ومحاولة غولن إستخدام جهاز القضاء والأمن للإطاحة بالحكومة، وخلافتها كرد فعل عن المعلومات التي وردت من الإعلام، والتي تفيد بأن الحكومة التركية عازمة على القيام بإغلاق المدارس الإعدادية التي كانت تحت إشراف حركة غولن يقوم بتعبئتها لصالحها، والتي كانت مصدر دخل له، لكن محاولة الإنقلاب القضائي باءت بالفشل[2]، بعد هذه الحادثة تم إغلاق الصحف التابعة لحركة فتح الله غولن ،وأصبح هاجس الحكومة البحث عن الخلايا النائمة للحركة.

ب_ العمليات الإرهابية لمنظمة أرجنكون ومنظمة كابلانلار"النمور" :

منظمة كابلانلار هي منظمة تركية إجرامية يتزعمها "إيهان بورا كابلان"، الذي ألقت الشرطة التركية عليه في 07 سبتمبر 2023 مع مرافقيه أثناء محاولة الهرب من تركيا من مطار إيسنبوغا في أنقرة، هذه الشخصية الإجرامية التي ظهر إسمها في محاولة الإنقلاب الفاشلة سنة 2016، وصدر بحقها حكم بالسجن مدته 169 عاما و06 أشهر إثر إدانته بجريمتي قتل.[2]

وللإشارة بأن هذا النوع من المنظمات الإجرامية التي تحترف الجريمة المنظمة نجدها حاضرة في جميع التهديدات التي تمس أمن الدولة، هذا الشخص قام سنة 2016 بمحاصرة قناة TRT التركية ، ويعتبر من أخطر المافيا التي لها صلة ببعض عناصر الشرطة التركية، التي تهدد أمن تركيا وصورتها الخارجية ومكانتها الإقليمية والدولية.

وفي ذات السياق، في أكتوبر 2021 أُدرجت تركيا في اللائحة الرمادية للجرائم المالية، وصدرت تقارير تقنية وإعلامية دولية تبرز تحول تركيا إلى موطن آمن لزعماء المافيا الدوليين المطلوبين دوليا، بتهم وجرائم تتعلق بالمتاجرة

---

[1]. **10 دول "تتراجع" بعدما هدد أردوغان بطرد سفراءها ....قصة المادة 41 التي منعت أزمة بين تركيا والغرب**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.arabic post.net، تم الإطلاع بتاريخ:2022/10/16.

[2]. سركيس قصارجيان، **ملف كابلان: ضربة المافيا وأمن أنقرة لوزير الداخلية التركي الجديد**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.analiar.com/arabic/politics:international/turkey/221473، تم الإطلاع بتاريخ: 2024/05/15.

وتهريب المخدرات، غسل الأموال، المتاجرة بالبشر في ظل عدم قدرة الحكومة التركية على الإلتزام بمعايير مكافحة هذا النوع من الجرائم .

تعمل تركيا على محاربة هذه الشبكات الدولية، ومواجهةالتحديات التي تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية المغذية لها، حيث يتم التنسيق بين الشبكات الإجرامية، ففي 02 نوفمبر 2023 تم القبض على "طاكان إيك "زعيم عصابة كومانشيرو الأسترالية، والمطلوب دوليا وهو محترف في تجارة غسيل الأموال والذهب والمخدرات ،كما تم إلقاء القبض على "دواكس هوهيبا نجاكورو" من نيوزلندا، و"ماكسميليان ريفكين" السويدي الحامل للجنسية التركية، و"جاموخان أولوس" الذي ينشط في آسيا الوسطى، و"بنيامين بيريز غارسيا" زعيم مافيا كولومبية والمافيا الألباني "دريتان ريكسبي "الملقب "بابلوإسكوبار" الألباني .[1]

أثارت حادثة إلقاء القبض على "كابلان "ضجة، بخصوص توريط بعض المسؤولين الأتراك في الحكومة التركية وعناصر الشرطة الذين تم التحقيق معهم في 11أكتوبر 2023 .[2]

إستئصال بعض العناصر المندسّة في مؤسسات الدولة التركية التي تخدم ضد مصلحة إستقرار تركيا والتي كانت تحاول قلب النظام بأي شكل من الأشكال كان هاجسا بالنسبة لحكومة أردوغان، بالرغم من جميع الإصلاحات التي وضعت وهذا ما أثر سلبا على صورة تركيا وحتى وضعها الإقتصادي.

ج_منظمة أرجنكون :

هي تنظيم تأسس في تركيا في تسعينيات القرن الماضي، وتجمعه فكرة واحدة وهي الدفاع عن الأفكار الكمالية العلمانية، ومحاربة كل من يطيح أو يمس بهذه الإديولوجية، من أبرز العمليات التي قامت بها هذه المنظمة هي الإنقلاب الأبيض أو مايسمى بالإنقلاب الناعم في 28 فيفري 1997 الذي إستهدف الحكومة الإئتلافية "لنجم الدين أربكان" و"تانسو تشيللر" وأعضاء الحزب هم من الطبقة المثقفة ذات النفوذ الواسع (جنرالات ،إعلاميين، أساتذة جامعيين ومثقفين[3].

بتولي "رجب طيب أردوغان" الحكم ورئاسته للدولة، تعهد بالقضاء على هذه الجماعة التي كانت تتمتع بحصانة قوية وفعلا سنة 2017 طالبت النيابة العامة بتسليط عقوبة السجن المؤبد ل 60 جنرال وضابط عسكري من أصل

---

[1] . نفس المرجع.
[2] . عبد الله قدري، **إتهامات بمحاولة إنقلاب فاشلة وتكثيف التحقيقات ...كواليس ما يحدث في تركيا**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.shourouk news .com/18052524، تم الإطلاع بتاريخ: 2024/09/26.
[3] . رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سبق ذكره**، ص. 132.

76 شخص، ومن أهم الشخصيات التي طالتها العقوبة رئيس الأركان الأسبق الجنرال "إسماعيل حقي كارادايي" والجنرال "تشيفك بير" و"تشتين دوغان".[1]

تجربة "رجب طيب أردوغان" الحزبية جعلته يقتنع بضرورة تنحية وتقليم الجنرالات السابقة التي لازالت لديها الرغبة في إرجاع تركيا لنقطة البداية وعصر الإنقلابات، لذلك إستخدم أسلوب التدرج وتجنب المواجهة في بداية حكمه، كما حاول كسب ثقة الشعب لإجراء أي تعديلات أوتغييرات.

وفي نفس الصدد، برز في هذه المنظمة إسم زعيم المافيا "سادات بكر"، الذي حكم عليه بالسجن 14 سنة في عام2007، ب10 سنوات في عام 2013 كجزء من محاكمات تنظيم أرجنكون ليتم إطلاق سراحه لاحقا، وميزة هذا الشخص أنه ورّط عدة شخصيات في الحكومة وفي الشرطة، بنشره فيديوهات ذاكرا فيها عدة تفاصيل أهمها إتهامه "لمحمد أغار" وهو ضابط سابق في الشرطة التركية بأنه رئيس الدولة العميقة، والعامل في جهاز الإستخبارات الوطنية آنذاك "كوركوت أكان" متهما إياهما في اغتيال الصحفي "كوتلو أدالي "في جمهورية قبرص التركية سنة 1996.

كما إتهم "أركان يلدريم" نجل رئيس الوزراء "بن علي يلدريم" بالفساد والضلوع في تجارة المخدرات، واتهم "سليمان صويلو" وزير الداخلية الأسبق بأنه وفر الحماية الأمنية له من خلال تزويده بمعلومات تفيد بفتح تحقيق قضائي بحقه ليتمكن من الهروب، هذه الشخصية التي زعزعت الداخل التركي بتسريبها معلومات وفيديوهات إلى درجة ذكر مجموعة "البجع" الإعلامية التابعة لعائلة "أردوغان" الضالعة حسبه في توريد السلاح لمناطق الصراع دون ذكر إسم "أردوغان" بصراحة[2]، هذه المنظمات التي يتزعمها أشخاص تمثل المافيا في تركيا، صورت هذه الأخيرة على أنها لا تزال تتخبط في مشاكلها الداخلية ولم تتعافى بعد من حالة اللاأمن واللااستقرار، وأن مسألة الإنقلابات لاتزال مطروحة في أول فرصة تسمح بذلك.

د_ منظمة المطرقة:

تتكون من مجموعة من ضباط في الجيش التركي، كانت بصدد القيام بعملية سميت بالمطرقة سنة 2003 وكانت تخطط للقيام بتفجيرات في مسجدي الفاتح وبايزيد في اسطنبول، وإسقاط طائرة حربية، وإتهام اليونان لإثارة الفوضى وإعلان حالة الطوارئ وبالتالي تدخل الجيش وعودته إلى الحياة السياسية وإحكامه السيطرة على مقاليد الحكم عن طريق الإنقلاب.

---

1. **هل سيشن أردوغان حملة على أكبرمؤسسة إعلامية في تركيا**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.zamanarabic.com تم الإطلاع بتاريخ: 2023/01/23.

2. أبوزيد عبد الرحيم، **زلزال فيديوهات "سادات بكر" يهز عرش أردوغان**، مركز الدراسات الإستراتيجية وتنمية القيم، متاح على الموقع الإلكتروني https:// www. nvdeg.org ، تم الإطلاع بتاريخ:2022/06/25.

في ديسمبر 2010 تم عرض ملفات التحقيق على القضاء التركي الذي فصل في القضيةسنة 2012 بحق المتورطين، ومن أهم الشخصيات المتورطة قائد القوات الجوية السابق "خليل إبراهيم فرتينه" و"أوزدن أورنك" قائد القوات البحرية سابقا، والفريق أول" تشين دوغان" إحد قادة الجيش الأول التركي سابقا، إضافة إلى الأمين العام لمجلس الأمن القومي التركي سابقا "شكري صاريشيق" وشخصيات أخرى نافذة في الجيش .[1]

تعرض حزب العدالة والتنمية لحملة شرسة من طرف جنرالات الجيش، الذين رفضوا وجوده لاعتقادهم بأنه مصدر تهديد لمعالم أتاتورك، ففي 29 جويلية 2011 قدّم كل من رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال "أسيسك كوشانير" وقائد القوات البرية والبحرية والجوية إستقالة جماعية، محتجين على قيام الحكومة التركية باعتقال عدد من الضباط الضالعين في قضية أرجنكون[2]، لعدم وجود الأدلة الكافية لإدانتهم، وكان موقف الحكومة التركية آنذاك ذكيا وتم قبول إستقالتهم وتم تعيين قادة جدد، وبهذا تخلصت منهم بطريقة سلسة.

قامت الحكومة التركية بعد هذه الحادثة بجملة من الإصلاحات القانونية، ففي أكتوبر 2010 عدّلت الوثيقة السياسية للأمن القومي، وتم استبدال عبارة "خطر الرجعية والجماعات الإسلامية" بعبارة "الأخطار المتوقعة من التنظيمات المتطرفة دينيا، كما تم إدراج الإنقلابات والعصابات السرية ضمن قائمة التهديدات الداخلية، وفي 23 جويلية 2013 وافق البرلمان التركي على تعديل المادة 35 من قانون الجيش الصادر بعد انقلاب 1960، الذي حصر مهام هذا الأخير في الدفاع عن المواطنين الأتراك ضد التهديدات والمخاطر الآتية من الخارج، والمشاركة في العمليات الخارجية التي يقرّها البرلمان بدلا من "صيانة الجمهورية التركية وحمايتها"[3].

التحديات الداخلية التي واجهت تركيا السياسة كتغول جهاز القضاء بمساعدة الجيش وخضوع بعضه إلى تنظيم حركة غولن التي تسببت في أحداث الإنقلاب الفاشل، وتجربة حزب العدالة والتنمية في إنتخابات جوان 2015 من خلال عدم حصوله على الأغلبية لتشكيل حكومة بمفرده، ما يعني عدم تمكنه من تنفيذ سياسته .

إضافة إلى الظروف الأمنية التي عاشتها تركيا كأحداث جيزي بارك، ثم محاولة الإنقلاب الفاشلة ومحاولة بعض عناصر الجيش الإطاحة بالنظام، كل ذلك ساهم بشكل أساسي في ترسخ قناعة لدى الرئيس " رجب طيب أردوغان "بضرورة تغيير نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي لتصحيح بعض الأمور ووضع قيود للمؤسسة العسكرية وتقليص دور البرلمان، وإعادة توزيع السلطات، مع حصول الرئيس على صلاحيات أكبر، الذي تجسد في

---

[1]. أحمد يحي، **من "المطرقة"إلى 15 تموز ....كيف نجا أردوغان من محاولات الإنقلاب** " تقرير"، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.alestiklal.net:1563096420 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/11/05.

[2]. رنا عبد العزيز خماش، **مرجع سبق ذكره**، ص .134.

[3]. باسم دباغ، **"العدالة والتنمية" والجيش التركي :إعادة هيكلة عمرها 12 عاما**، "تقرير دولي" متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.alaraby.co.uk، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/10/11.

تغيير نظام الحكم إلى رئاسي بموجب إستفتاء شعبي بتاريخ 16 أفريل2017، وتمكين الرئيس ضمن النظام الجديد من إجراء التعديلات بموجب المادة 104 من الدستور الذي أصبح فيها رئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة، مع إلغاء منصب رئيس الوزراء ونزع الصلاحيات من البرلمان لتشكيل الحكومة، وإقتصار دوره بموجب المادة 87 على التشريع ومناقشة الميزانية باقتراح من رئيس الدولة .

وهكذا تصبح السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية لتكون له حرية أكبر في إتخاذ القرارات وجعل بنية صناعة القرار ترتكز على الرئاسة[2]، تتابع الأحداث المحلية والإقليمية في منحى تصاعدي نحو العنف جعل الخيار العسكري هوالأقرب، مع التخلي التدريجي عن القوة الناعمة في بعض المواقف لعدم فعاليتها كوسيلة وحيدة لمواجهة المخاطر المهددة لأمن واستقرار تركيا، لكن بخطوة مهمة وهي تغيير نظام الحكم الذي أثر بشكل كبير في السياسة الخارجية.

هـ_إنقلاب 2016:

من أبرز الأحداث الداخلية التي وقعت في تركيا، وحاولت عصف الديمقراطية وجميع الإنجازات التي حققها "رجب طيب أردوغان" بصفته رئيسا للجمهورية هو محاولة الإنقلاب الفاشلة في 15 جويلية 2016، هذا التاريخ الذي سجّل محاولة أخرى من محاولات الجيش للإستئثار بالسلطة كما فعل في سنة 1960 و1971 و1980 و1997 لكن هذه المرة لم ينجح في مخططه بالرغم من ضلوع عدة شخصيات نافذة في الجيش، إتهمتهم الحكومة التركية بأنهم كانوا تابعين لحركة "فتح الله غولن"، هذا الأخير الذي أراد أن يقيم كيان موازي وكان يمثل حركة الخدمة لينتقل إلى تنظيم إرهابي وفق الحكومة التركية .

وعلى الرغم من خطورة هذا الحدث، إلا أن تركيا إستطاعت أن تنتصر لديمقراطيتها بفضل تأييد الشعب التركي وإلتحامه وهو الذي عوّل عليه أردوغان وخاطبه مطالبا إياه بالنزول إلى الشارع وإجهاض محاولة الإنقلاب

حتى وإن كانت هناك خسائر بشرية خلفها الإنقلاب مع صعوبة الموقف على الحكومة التركية والشعب التركي الذي عانى من ويلات الإنقلابات، إلا أنها كانت فرصة ذهبية للرئيس التركي لتحقيق ماكان يجب تحقيقه وهو تغيير نظام الحكم إلى النظام الرئاسي، والذي يخول له صلاحيات أكثر للحد من سيطرة المؤسسة العسكرية والتحكم أكثر بشكل قانوني في مجريات السياسة الداخلية والخارجية .

كما كان الحدث بمثابة إختبار لكل الأطراف الإقليمية والدولية من خلال ردود أفعالها، فالولايات المتحدة الأمريكية التي إحتضنت "فتح الله غولن" في مدينة بنسلفانيا، ورفضت تقديمه لتركيا وتعبيرها عن رفضها للإنقلاب الذي جاء متأخرا، جعل الشكوك تحوم حولها وبإمكانية ضلوعها في القضية، فقبل أربعة أشهر من الإنقلاب صرح

الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" في لقاء نشر في مجلة The Atlanttic قائلا بأن :"الرئيس "رجب طيب أردوغان" فاشل واستبدادي مضيفا إلى أن هذا الأخير كان مصدر إحباط له، وكان يعتقد في البداية أنه قائد مسلم ومعتدل يمكن أن يكون جسرا بين الشرق والغرب، لكن كل ما يحتاجه الشرق الأوسط الآن هو عدد قليل من الإستبداديين الأذكياء" .[1]

وعبّر مستشار الرئيس الروسي الخبير الإستراتيجي" ألكسندر دوغين" "Alexandr Dugin"، بأن هناك بعض الأطراف كانت على علم ودراية بمخطط "فتح الله غولن" ونيته في القيام بعمل إرهابي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، إضرارا بعلاقة تركيا بروسيا مؤكدا على أن الهدف من محاولة الإنقلاب هو تقسيم تركيا ومحوها من الخريطة[2] .

ولذلك فشل الإنقلاب كان لعدة أسباب هي:

_ إنقسام الجيش بين مؤيد ومعارض، ففي حين كان هناك تأييد كبير من طرف الشعب والإعلام وبعض مؤسسات الجيش والحكومة والأحزاب وحتى المُعارضة منها للإنقلاب، وهذا إنتصار لقيم الديمقراطية، وبالرغم من إختلاف الرُؤى بين أحزاب السلطة والمعارضة، إلا آنهم وحّدوا صوتهم لرفض الإنقلاب، كما أن الشعب شعر ومارس سلطته الفعلية.

_ التحضير النفسي الجيد لصناع القرار على رأسهم الرئيس رجب طيب أردوغان وحكومته لهذا الحدث، كون أن تركيا لها تاريخ طويل مع الإنقلابات وأحداث جيزي بارك والمطرقة مؤشرات لاستمرار مثل هذه التجاوزات، وتأكد السلطة من وجود بعض العناصر المندسّة في الجيش يجب قطعها.

لقد أبان الإنقلاب ردود أفعال دولية وإقليمية، والتي على أساسها تم التعامل في عدة قضايا بطرق أدانها البعض من حيث استعمال القوة الخشنة، وهذا ما انطبق على تعامل تركيا بعد 2016 مع الثورة السورية وانتهاجها لأسلوب حسم الأزمة وتبعاتها ودرء الخطر بالتدخل العسكري، من خلال جميع العمليات العسكرية التي قامت بها تركيا في سوريا لإنشاء منطقة آمنة.

_دور المساجد في تعبئة الشعب ودعوته إلى التصدي لكل محاولة إنقلاب

---

[1]. عبد الرحمن عادل، **" العلاقات الأمريكية التركية بعد إنقلاب 2016"**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، م .37 ،ع. 1، 2023، ص.752.

[2]. **مستشار بوتين: الهدف من محاولة الإنقلاب كان تقسيم تركيا ومحوها من الخريطة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www/daily sabah.com /arabic/politics/، تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/04.

أسفر الإنقلاب عن سقوط أكثر من 250 شخص واعتقال الآلاف فصل آلاف الموظفين، حيث تم فصل 150 ألف موظف مدني وطرد حوالي 20 ألف من الجيش، كما تم إصدار أكثر من 2500 حكم بالسجن المؤبد[1]لقد كان الإنقلاب خطرا حقيقيا محدقا بتركيا ،أراد به الإنقلابيون اغتيال الرئيس مستخدمين طائرات حربية وطائرات هلكوبيتر ودبابات ،كما تم اغتيال إثنين من حراس الرئيس "أردوغان" ،ووضعوا خطة لذلك عبر ثلاث مراحل [2]:

المرحلة الأولى كان الهدف منها السيطرة على رئاسة هيئة الأركان العامة، وإعتقال قادة قواتها على رأسهم رئيس هيئة الأركان العامة وإجباره على التوقيع على بيان الإنقلاب .

أما المرحلة الثانية فخططوا للإستلاء على المواقع الإستراتيجية، كما تم غلق مضيق البسفور وتم السيطرة على مطار أتاتورك الدولي وتوجهوا إلى القنوات الرسمية، وأجبروهم على قراءة البيان على قناة TRT في حين القنوات الأخرى كانت تبث تصريحات "رجب طيب أردوغان" ورئيس الوزراء، هذه المراحل فشلت لتحقيق المرحلة الثالثة والمتمثلة في الإستلاء على السلطة وتكوين نظام رئاسي وإجتماعي جديدين.

الحديث عن الإنقلاب يجرنا إلى أسبابه أو الضالع الأول أي المخطط له. الحكومة التركية أعلنت عن تورط حركة "فتح الله غولن"، هذه الشخصية التي كانت من المقربين لأردوغان وتمثل حركة الإسلام الإجتماعي أو المدني الذي لايعادي الغرب، ويتحدث عن الحداثة الدينية، ويستعمل المدارس القرآنية والجامعات .

تأسست جماعة الخدمة سنة 1970 فكرتها قائمة على عدم معاداة العلمانية وتبني فكرة الإسلام الأناضولي الخاص بدولة تركيا الذي يمزج بين الإسلام والقومية التركية من خلال الممارسة، مؤكدا على ضرورة مسايرة التطورات بالتحالف مع الغرب وهو من أكبر المؤيدين لانضمام تركيا للإتحاد الأوربي.

تعد حركة "فتح الله غولن" من فروع الطريقة النقشبندية الخالدية، التابعة للشيخ "سعيد النورسي" (1878-1960) حركة النور [3]، وبالرغم من أنها عرفت نفسها في البداية على أنها حركة إجتماعية دينية ترفض التغريب وتمجد أمجاد الإمبراطورية العثمانية، هاتين النقطتين التي كان يشترك فيها "غولن" مع "أربكان"، لكن دائما كان يقظا في إثارة بعض القضايا خوفا من ملاحقة الجيش له، وكان إلى حد كبير متوافقا مع السياسات الثقافية والتعليمية للدولة التركية بعد انقلاب1980 لذلك سُمح له بإلقاء خطب في عدة مساجد بتركيا، كما كان متواصلا مع حاخامات وزعماء دينيين مسيح، وكان يرسل برسالة إلى الغرب يطمئنهم ويكسب ودهم لعدم التحريض عليه من طرف جنرالات تركيا في حين كان أربكان من دعاة الإسلام السياسي.

---

[1]. إيجي توكساباي، دارين بتلر، **أحكام بالسجن المؤبد على قادة محاولة إنقلاب 2016 في تركيا** متاح على الموقع الإلكتروني: : https:// www.venters.com /article/world/2016/ ، تم الإطلاع بتاريخ 2022/08/16.

[2]. ويسل كورت، **"محاولة إنقلاب 15 تموز ونتائجها من سياق علاقة (السياسة- الجيش)"**، مجلة رؤية تركية، 5/3، (خريف 2016)، ص.37.

[3]. عماد قدورة ، السياسة الخارجية التركية الإتجاهات ، التحالفات المرنة، سياسة القوة، **مرجع سبق ذكره**، ص .59.

الفترة الممتدة من 2002 إلى 2011 عرفت تقاربا بين جزء من الرؤية الوطنية مللي جوروش الذي ينتمي إليها حزب العدالة والتنمية، المنتمي سابقا لأربكان، وجماعة الخدمة" لفتح الله غولن" ،وابتداء من 2013 عرف تنافس وصدام غير مسبوق بينهما.

ما ميّز هده الحركة أنها استطاعت التغلغل في الوسط التركي وحتى العربي، من خلال إمتلاك العديد من المدارس والجامعات وتكوينهم، ومن آلاف المدارس الدينية في تركيا وآسيا الوسطى، وفي روسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، كما أسست العديد من المراكز الثقافية واستطاعت أن تقنع العالم الغربي بالنموذج المنفتح الذي يؤمن بحوار الأديان والحضارات، وأنها لاتحارب أفكار الآخرين وإنما تخدمهم .

عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم إمتعضت حركة غولن وتأزمت العلاقات بينهما، حيث قام حزب العدالة والتنمية بإلغاء جميع المدارس التابعة لحركة "غولن"، والتي كانت مصدرا لتمويلها. لم يكن الأمر سهلا على الرئيس التركي في اجتثاث التابعين للحركة الغولانية من المناصب الحسّاسة في الدولة كالقضاء والجيش والإعلام والشرطة التي كانت تتجسس على الحكومة.

ونشرت صحيفة حرييت في ديسمبر 2014 تقريرا عنوانه:"الأذن ألفي أي بي "جاء فيه، بأن أتباع حركة "غولن "قامت بالتنصت على 160 شخصية عسكرية ومدنية في الفترة من 2000_2009، كما أثبتت تحقيقات النيابة العامة التركية تورط عاملين بهيئة الإتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة الأبحاث النفسية والعلمية "توبيتاك" في 55 عملية تنصت على "رجب طيب أردوغان"، و26 عملية تنصت على هاتف" أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية آنذاك.[1]

كان يهدف" فتح الله غولن "من خلال غرسه لعناصر في الحكومة من إسقاط حكومة أردوغان والسيطرة على السلطة ،فنظريا هو حركة إجتماعية دينية لا تصبوا إلى السلطة، لكن الواقع أثبت عكس ذلك، فلاوجود لمبرر قيام غولن بمحاولة الإنقلاب سوى أنه أراد الوصول إلى السلطة .

والدليل ماقاموا به بتاريخ 17 ديسمبر 2013 وإثارتهم لشبهات فساد حول أبناء بعض وزراء حكومة العدالة والتنمية، محاولين توريط إبن" أردوغان"" بلال" في عمليات فساد وإلقاء القبض عليه، لكن الشعب تفطن للمؤامرة كما أن التحقيقات بينت تورط جماعة "فتح الله غولن"، وفي عمليات تجسس ضد المسؤولين الأتراك وإجتماعات مجلس الأمن القومي التركي ونشر محاضرها السرية، وهذا مخالف للقانون .[2]

لقد كان إنقلاب 2016 حلقة من حلقات سلسلة الإنقلابات التي حدثت بتركيا بداية من **إنقلاب 27 ماي 1960** الذي إستولى فيه 37 ضابط على قيادة الجيش، والإنقلاب على حكومة "عدنان مندريس" باعتقاله وإعدامه هو

---

[1]. رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سبق ذكره**، ص.148.

[2]. محمد زاهد جلول، **الإنقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي** ،(لبنان: دار ابن حزم، 2017)، ص.74.

وآخرون، ففي 15 سبتمبر 1961 صدرت أحكام بإعدام رئيس الجمهورية "جلال بايار" ورئيس الحكومة "عدنان مندريس "ووزير الخارجية "فطين رشدي "ووزير المالية، كما تم تنفيذ عقوبة الإعدام بالشنق باستثناء الرئيس "جلال بايار" بسبب تدخل الرئيس "عصمت إينونو "، وإبدال العقوبة بالسجن المؤبد .[1]

التبرير الذي قدمه قادة الجيش، وعلى رأسهم الكولونيل "ألبار صلان توركيش" الذي تل" البيان الأول والذي جاء فيه مايلي: " إن ضباط مجلس قيادة الثورة قاموا بانقلاب عسكري فجر اليوم، من أجل وضع حد للتطاحن الحزبي الأرعن.....إن هدف الإنقلاب هو تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية في البلاد .....إن مجلس قيادة الثورة يتعهد بالمحافظة على المبادئ الأتاتوركية وحمايتها من العابثين بها ".[2]

في حقيقة الأمركان تخوف المؤسسة العسكرية من حكومة مندريس حول عودة مظاهر الإسلام والتقرب إلى الشرق، لأن "عدنان مندريس" أعاد بعض المظاهر الذي غيبها أتاتورك و"عصمت إينونو"، كمنع الآذان باللغة العربية ومنع إرتداء الحجاب ومنع المدارس الدينية، وقيام "مندريس" بمخالفة ذلك لمّح حسب إعتقاد الجيش بمعاداة العلمانية والإنحياز عنها، مانتج عن الإنقلاب هو دستور جديد.

الإنقلاب الثاني كان في 12 مارس 1971 وسمي بانقلاب المذكرة، تعبيرا عن المذكرة العسكرية المرسلة من الجيش إلى رئيس الدولة والتي انتهت باستقالة حكومة "سليمان دميريل"، هذه المذكرة التي تم فرضها على البرلمان والحكومة وقام رئيس الأركان "ممدوح تاغماش" مع كبار الضباط، بالتوقيع عليها وإذاعتها عبر القناة الرسمية الفضائية TRT مع تبليغ رئيس الجمهورية "جودت سوناي" والبرلمان بذلك، ولذلك صرح الخبراء البروفيسور " بيلنت نوري إسن" و" بهري سافجي" أن مذكرة واستقالة الحكومة كلاهما إمتثل للقانون[3] .

للعلم أن أمريكا كانت على علم الإنقلاب، وهذه هي الملاحظة الهامة فاغلب الإنقلابات التي عرفتها تركيا شاركت في وقوعها الولايات المتحدة الأمريكية من قريب أوبعيد، وهنا يكمن التساؤل حول ومصلحة أمريكا في تقويق إستقرار تركيا.

الإنقلاب الثالث جرى في 12 سبتمبر 1980 ويعد من أعنف الإنقلابات وأشدها دموية، نظرا لحجم الإعدامات والإعتداءات على حقوق الأشخاص وحياتهم في الحياة، مع المساس بالشرعية السياسية للأحزاب من خلال حظرهم ونفي قادتهم وإغلاق البرلمان وإيقاف العمل بالدستور، والذي لاقى ترحيبا أمريكيا غربيا لدرجة أن البعض من وزارة

---

[1]. رضا هلال، السيف والهلال، **مرجع سبق ذكره**، ص.115.

[2]. نفس المرجع، ص.114.

[3] .Ügur Küçüközyiğit, The Days of The Coups: A Discourse Analysis of Turkish News Paper's Aproache Military Coups, Sosyal Bilimler Dergisi, Y.3, Sa.9, (Aralık 2016), S.322.

الخارجية الأمريكية صرحوا بالقول:" لقد نجح صبياننا"[1]، مقدمين صورة الجنرال "كنعان إيفرين" قائد الجيش منفذ الإنقلاب على أنه موحد تركيا ناشرين صورته في غلاف مجلة تايمز الأمريكية.

بيان الإنقلاب جاء فيه مايلي:" الغرض من العملية هو حماية وحدة الوطن، وضمان الوحدة والتضامن الوطني، ومنع نشوب حرب أهلية وشجار أخوي وإعادة بسط سلطة الدولة ووجودها وإزالة الأسباب التي تحول دون عمل النظام الديمقراطي " [2].

إدّعى ضباط الجيش على رأسهم الجنرال "كنعان إيفرين "بأن الهدف من الإنقلاب الوحدة الوطنية والتعاون[3] لكن واقع الأمر أثبت العكس، لقد تبين تواطأ الجيش مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد مصلحة تركيا وأبناء شعبها وعلى درجة الإغترار بدور الجيش لكن في غير الهدف الموكل له، فعوضا أن يصبح الجيش دعامة للشعب والدولة أصبحت أداة في يد أمريكا ضد الشرعية والديمقراطية، مشكّلا مجلس الأمن القومي مكون من الإنقلابيين الثلاث "نور الدين أرسين "الفريق الأول قائد القوات البرية، والأدميرال" نجاة تومر" قائد القوات البحرية، والقائد العام لقوات الدرك الفريق أول "سادات جلاسون"، وهذا بعد إلغاء البرلمان (مجلس الأمة التركي الكبير).

الإنقلاب حسب ما ورد في بيانهم يتناقض مع الأفعال الشنيعة التي اقترفوها، منها إعدام اليساري "نجدت أدالي" "ومصطفى بهليوان أوغلو"، والعديد من الأشخاص 515 شخص تم تنفيذ 50 منها كما تم تعذيب 171 شخص لحد الموت، واعتقال 650 ألف مواطن ووضع مليون و 683 ألف مواطن تحت الرقابة، والعديد من التجاوزات كفصل الموظفين وسحب الجنسية التركية من 14 ألف مواطن وإغلاق المدارس ومتابعة الصحفيين، كل هذا وقام الإنقلابيون بتشكيل دستور وإدراج المادة 15 المؤقتة، التي تنص على منع محاكمة "كنعان إيفرين" والإنقلابيين الآخرين طيلة حياتهم. [4]

كما حدث في **28 فيفري إنقلاب ما بعد الحداثة 1997** أو مايسمى بالإنقلاب الأبيض والذي تم من خلاله الإطاحة بحكومة "نجم الدين أربكان "بهدف حماية العلمانية من الرجعية الدينية في نظر الإنقلابيين، فتوجه أربكان الإسلامي الذي أراد إحياء العلاقات مع إيران والدول العربية شكل إنزعاجا لقادات الجيش، وفي 31 جانفي 1997 أقام رئيس بلدية قضاء سنجان بالعاصمة أنقرة أمسية حول القدس، ووجه دعوة إلى السفير الإيراني بتركيا للحضور

---

[1]. **إنقلاب 12 أيلول ...يوم عاشت أنقرة أحلك لياليها واختفت واشنطن بقادة الإنقلاب**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.turk press .co/node 85022، تم الإطلاع بتاريخ:2022/06/23.

[2]. نفس المرجع.

[3] .Göze Orhan, **The Weight of the Past**, (United Kingdom: Cambridge Scholars Publishing, 2015), P.18.

[4]. طانجو أوزقايا، أحمد طلبة، **إنقلاب 12 أيلول ...بقعة سوداء في تاريخ الديمقراطية بتركيا، (** تقرير) وكالة أنباء الأناضول، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.aa.com.tr/1971031/2020، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/04/26.

وفعلا لبّى الأخير الدعوة وألقى كلمة، وهنا فتحت النيابة العامة ونيابة محكمة أمن الدولة تحقيق حول رئيس البلدية المنتمي لحزب الرفاه ليتم إقالته في 04 فيفري 1997.

وبعد سلسلة من الصراعات والإجتماعات تم حل حزب الرفاه، وإتهامه بالرجعية بمعاداة الدستور ومبادئ العلمانية، ليقدم رئيس الوزراء "نجم الدين أربكان" في جوان إستقالة الحكومة تبعها مصادقة البرلمان في 16 أوت 1997 على قرارات التوصية الصادرة من إجتماع اجلس الأمن القومي .[1]

الملاحظ في كل الإنقلابات التي عرفتها تركيا ضلوع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر وغير مباشر، فعلى الدوام كانت تصلها معلومات حول قيام الإنقلابيين الجنرالات بانقلاب عسكري لدرجة أنها باركت ذلك سنة 1980 دون وضع أي اعتبار لحقوق الإنسان في تركيا التي تتغنى بها، وحتى إنقلاب 2016 الفاشل الذي قامت به حركة فتح الله غولن هي من أطرته، وهناك العديد من المعلومات التي جمعتها الحكومة التركية التي تثبت ذلك منها معرفة القس الأمريكي أندرو برانسون بذلك ورفضه تسليم "فتح الله غولن".

الهدف من ذلك هو التحكم في سياسية تركيا وإرجاعها إلى سابق عهدها من الإنقلابات وبقاءها تتخبط في أزمات سياسية واقتصادية ما يتركها دائما تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ومطيعة لأوامرها، مع منع صعود أي حزب إسلامي إلى السلطة فحزب الرفاه الإسلامي الذي سعى نحو التقرب إلى عدة دول إسلامية كإيران، حيث وقع إتفاقية لنقل النفط الإيراني كما طور علاقاته مع نيجيريا وماليزيا، مصر، أندونيسيا وليبيا.

ثانيا: التحديات الإقليمية

تم انتقاد تركيا بأنها حادت عن مبادئها وأن دعوتها لتصفير المشاكل بدأت تتلاشى، وأن القوة الناعمة تحولت إلى قوة صلبة، ومردّ ذلك إلى جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية .

هناك تحدّيين متداخلين في التّأثير على أمن واستقرار تركيا، ومواجهتها لهما باستخدم القوة الخشنة والتصعيد بدل القوة الناعمة والمهادنة التي كانت تنتهجها من قبل، التهديد الأول قديم ويتمثل في خطر حزب العمال الكردستاني الذي يعرف دعما من أطراف دولية، والثاني جديد يتمثل في الثورة السورية التي اندلعت سنة 2011 وخلفت إنفلاتا أمنيا على الحدود ما زاد من نشاط هذا الحزب وسعي الأكراد للإنفصال في ظل حالة اللاأمن .

[1]. باريش غوضوغان، **إنقلاب ما بعد الحداثة بتركيا ...22 عاما ولم تمح آثاره من الذاكرة**(تقرير) وكالة الأناضول، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www .aa.com.tr/1405154، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/06/24.

1_ تداعيات الربيع العربي على مبدأ تصفير المشاكل

لقد تطورت أحداث ثورات الربيع العربي بشكل غير متوقع، وهذا ما أثّر سلبا على الدور التركي في المنطقة وعلى مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة القائمةعلى مبدأ تصفير المشاكل مع دول الجوار، تعاملت تركيا في البداية مع الثورات على أنها تدفّق طبيعي للتاريخ حسب وصف "أحمد داود أوغلو"، هذا التدفّق الذي لحقت آثاره تركيا ولم يعد هناك مجال للحورا بعد استنفاذ جميع الطرق السلمية والدبلوماسية مع النظام السوري .

المبادئ الستّة التي جاء بها "أحمد داود أوغلو"، والتي كانت بمثابة المرجعية الأساسية للسياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية تم العمل بها إلى أن وقعت أحداث الربيع العربي سنة 2011، وتعامل تركيا بطريقة مؤيدة للشعوب المنتفظة، تراوحت بين مطالبة الرؤساء بالتنحي، فراحت الإنتقادات تتهافت من كل جهة إقليميا ودوليا متهمين تركيا بإخفاقها في التعامل مع الأحداث، ليخرج "أحمد داود أوغلو" مرة أخرى مدافعا عن المبادئ بمقال تحت عنوان "معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم"، حيث دافع عن المبادئ السابقة معتبرا أن ما جرى من أحداث هو بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ الذي لايجب ولايمكن منعه ويجب التعامل معه بتطبيق مبادئ أساسية كخطة عمل أهم هذه المبادئ هي :

_ المبدأ النفسي ويتمثل في تعزيز الثقة بالنفس فكل ما تريده الشعوب عامة والعربية خاصة التي عرفت ثورات هو الكرامة لا الرفاهية وشبه داوود أوغلو الثورات العربية بأحداث 1968 بأوربا ،وفي أواخر الثمانينات التي لاقت فيها الحركات الشبانية كل احترام.

_ المبدأ السياسي وهو الإقتناع بأن التغيير والتحول ضرورة اجتماعية ،فلايمكن الإبقاء على نفس الأشخاص في السلطة أو أن نفكر بعقلية الحرب الباردة ،فالإستقرار لايضمنه شخص وإنما الشعب .

_ وضع خطوات أو مبادئ للتغيير أولها التوازن بين الامن والحرية لضمان الإستقرار والشرعية ،كذلك استخدم "أحمد داود أوغلو" مصطلح تطوير على تصفير المشكلات للدلالة على التعديلات التي وضعها والتي تتناسب مع تطورات احداث الربيع العربي، حيث أكد على ضرورة رد أي إعتداء أو تهديد ومواجهته مع نشر القيم السياسية كالشفافية والمساءلة وسيادة القانون والتمثسل النيابي، وهذه القيم نابعة من التاريخ الإسلامي، كذلك المحافظة على المؤسسات الإجتماعية والسياسية للدولة مهما كان التغيير ،والثورات لا يجب أن تكون مهددا لمؤسسات الدولة مع ضرورة إبعاد العسكر عن الحياة السياسية.

_ عدم المساس بالحدود وتجنب الإنقسام والتفتت لكي لاينتج عن ذلك دول هشة أو ممزقة .

_ تفادي التدخلات الأجنبية.

_ ضرورة التنسيق بين قادة المنطقة حول المصير المشترك لها والتضامن معهم[1].

أكد "أحمد داود أوغلو" على ضرورة المزيد من الترابط الإقتصادي والسياسي، وبذل جهود للتفاهم والإحترام وتفهم مايحدث من تحول داخل المنطقة، لأنه لهم دور في تشكيل النظام العالمي الجديد ومحدد لوضع المنطقة مستقبلا.

هذه المراجعة في المبادئ كانت بشكل نظري، لكن الواقع الذي فرض ظهور بعض التهديدات جرّاء الإنفلات الأمني على الحدود غيّر من لهجة تركيا ومقاربتها الناعمة في التعامل مع المخاطر، لاسيما في سوريا التي تشترك معها في الحدود مايعني تأثرها بتداعيات الثورة، أهم ما ميز الموقف التركي من الثورات هو التردد في سوريا وليبيا واليمن ،وإعلانها التأييد الفوري للثورة في تونس ومصر .

بخصوص دول الشرق الأوسط التي عرفت الربيع العربي، الذي لاقى مساندة من تركيا باعتباره تدفق طبيعي للتاريخ كما وصفه "أحمد داوود أوغلو"، والذي من خلاله دعمت تركيا جماعة الإخوان المسلمين، في الحالة المصرية بعدما أعلنت تركيا مباركتها لحكم "محمد مرسي"، توضحت الرؤية لدى العديد من المتابعين والمهتمين بالشأن التركي واعتبرالبعض أن ذلك صورة من صور العثمانية الجديدة، التي من خلالها تحاول تركيا تغيير موازين القوى لصالحها ونظرا لفشل الثورة وحدوث الإنقلاب العسكري في مصر سنة 2013، تدهورت صورة تركيا الدولية بشكل ملفت[2].

بالنسبة لسوريا هناك خصوصية في نظرة تركيا لها من حيث إعتبارها إمتدادا لها، على حد تعبير الرئيس "رجب طيب أردوغان" ردا على منتقدي تدخّل تركيا في سوريا قائلا:"يسألوننا عن أسباب إنشغالنا بسورية، الجواب بسيط للغاية ،لأننا بلد أُسس على بقية الدولة العلية العثمانية، نحن أحفاد السلاجقة، نحن أحفاد العثمانيين،نحن على إمتداد التاريخ أحفاد أجدادناالذين ناضلوا....إن حزب العدالة والتنمية هو حزب يحمل في جذوره العميقة، روح السلاجقة والعثمانيين"[3].

إعتبر التدخل العسكري التركي في سوريا الإختبار الكبير الذي وضعت فيه تركيا وتراجعت عن مقاربتها الناعمة بعد ممارسة دامت قرابة التسع سنوات منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، ومازاد من ذلك هو تداعيات الثورة على الأمن القومي التركي خاصة بعد تدخل روسيا العسكري في سوريا بعد 2015 .

---

[1]. أحمد داود أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، **مرجع سبق ذكره**، ص.14.

[2] Murat Ülgül**, op.cit.** p.74.

[3]. محمد نور الدين، تاريخ تركيا الحديث، **مرجع سبق ذكره**، ص.427.

لم تتراجع تركيا عن مقاربتها الناعمة في سوريا فقط واستخدامها للقوة الصلبة، بل كذلك ظهر ذلك جليا في ليبيا من خلال التدخل العسكري بها، بعد طلب حكومة الوفاق الوطني الليبية وهي الحكومة المعترف بها دوليا المساعدة من تركيا لمواجهة قوات حفتر التي كانت تقوم بعمليات عسكرية وهجومات على طرابلس.

زد على ذلك، ونظرا لتضرر المشاريع التركية في ليبيا بعد الثورة ، وبعدما أبدت تركيا موقفا معاديا للتدخل غيرت من موقفها بعد تدخل قوات حلف الناتو وعدة أطراف دولية، حيث راجعت حساباتها ونظرت للحرب من منظار إقتصادي وهو التدخل في ليبيا كخطوة نحو التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم في 27 نوفمبر 2019للتعاون الأمني والعسكري مذكرة التفاهم والإتفاقية الإقتصادية الخالصة لترسيم الحدود والمصادقة عليها طرف البرلمان التركي، الذي سمح بالتدخل العسكري التركي في ليبيا بعد موافقة البرلمان التركي في 02 جانفي 2020 بإرسال الجنود الأتراك إلى ليبيا تم التدخل العسكري المباشر .

أحداث الربيع العربي في كل من ليبيا وسوريا أظهروا الإستراتيجية الأمنية والإقتصادية الجديدة لتركيا، القائمة على حماية المصالح التركية خارج الحدود، والتكيف مع المتغيرات الخارجية بطريقة عقلانية دون الإلتفات إلى مبدأ تصفير المشكلات الذي لا يمكّنها من أداء أدوار في مناطق جيواستراتيجية في ظل أطماع القوى الكبرى.

وتأسيسا على ذلك، يمكن القول بأن تعامل تركيا مع سوريا كان على أساس الميثاق الملّي، وكما صرّح "رجب طيب أردوغان بقوله": "إن شمال سورية كان ضمن حدود الميثاق الملّي، ولن نسمح بقيام كيان إرهابي هناك"[1]، وهنا مربط الفرس، فالتحدي الكبير الذي فرضته الثورة السورية سنة 2011 هو الخطر الكردي، الذي توسع بفعل سحب النظام السوري قواته العسكرية من المناطق الشمالية بسوريا المحاذية للجزء الجنوبي لتركيا، وإستغلالها من طرف حزب العمال الكردستاني السوري ،وهذا ماكانت تخشاه تركيا.

فنشاط حزب الإتحاد الديمقراطي السوري الذي يستخدم قوات حماية وحدات الشعب كذراع عسكري له في سوريا وهو حزب كردي، الذي يلقى دعما أمريكيا نظرا لزعمه مواجهته لقوات داعش بالمنطقة والتي دخل ضدها في معركة بعين العرب كوباني، وأكسبته هذا القبول صعّبت من المهمة السياسية لتركيا واستدعت القوة العسكرية نظرا لمشروع حزب الإتحاد الديمقراطي في إنشاء حكم ذاتي على الحدود الجنوبية، الذي تعتبره تركيا تهديدا لها للأسباب التالية:

[1] . نفس المرجع، ص.428.

_ تشكيل حزب الإتحاد الديمقراطي لحكم ذاتي بسوريا سيؤثر على حزب العمال الكردستاني من خلال مطالبة هذا الأخير بنفس المطلب ورفعه لسقف الطموحات نحو الإنفصال.

_ تكوّن كيان آخر معادي لتركيا تستغله أطراف دولية للضغط على تركيا.

_قد تؤدي العلاقة بين حزب الإتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني إلى تنسيق ويكون له بمثابة منطقة تدريب ومنصة إطلاق عمليات، وأنشطة ضد تركيا كما جرى في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية .[1]

إذن تتلخص مشكلة تركيا في تداعيات الوجود الكردي، ونشاطه عبر الحزب التركي المتمثل في حزب العمال الكردستاني والأحزاب الكردية السورية كحزب الإتحاد الديمقراطي وأذرعه، كقوات حماية الشعب ومن العمليات الإرهابية والنزعات الإنفصالية للأكراد، الذين يتواجدون في 19 ولاية من أصل 81 أي حوالي ربع مساحة الدولة التركية، ورغبتهم الدائمة في الإنفصال وشعورهم بالظلم والإقصاء على مر التاريخ، وإذا أردنا التعمق في أصل المشكل نجده طويل يعود إلى العهد العثماني، وهو من أعقد القضايا التي أرّقت تركيا وقادتها منذ مصطفى كمال إلى يومنا هذا.

و تتلخص المشكلة الكردية في محورين أولهما الأقليات الكردية الموجودة بتركيا، والذي له إمتداد في إيران والعراق وسوريا، والشعور الملازم لها بالإضطهاد من قبل الحكومة التركية، أما المحورالثاني هو النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني وعملياته الإرهابية في الداخل التركي بمساعدة خارجية، ولايمكننا تشخيص المشكل دون التعرف على طبيعة هذا الشعب الذي لايزال هاجسا كبيرا لتركيا.

2- **الأكراد:**

الشعب الكردي هو شعب قبلي ريفي سكن الجبال والهضاب، وعاش بالقرب من الوديان يتميز بالعزلة والنزعة الثورية، سكنوا في الجنوب الشرقي في تركيا، سماه الكماليون بأتراك الجبال[2]، لم يلقى هذا الشعب قبولا لا في إيران ولا في تركيا، إيران كانت تتعامل مع الشعب الكردي بقسوة.

لكن الإمبراطورية العثمانية جعلتهم أداة لخدمة مصالحها، فبعد المعركة التي جرت بين الجيش الفارسي والعثماني الذي انتصر بعدما فر الشاه "اسماعيل "إلى درجزين وهمذان في معركة جالديران سنة 1514، ودخول السلطان "سليم الأول" إلى تبريز، وبعدها طلب السلطان سليم من الشيخ "حكيم الدين إدريس التبليسي" الذهاب إلى كردستان، والإتصال بالقبائل الكردية ليدعموهم ضد الفرس مقابل تمكينهم من الإستقلال، وفعلا كان له ذلك

[1]. أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط**، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2021)، ج1، ص.258.
[2] . مثنى أمين قادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية**، (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2003)، ص.100.

واستولى السلطان "سليم الأول"على كردستان ضد "إسماعيل الصفوري"، وتم إبرام عهود بين السلطان والحكومات التابعة له بكردستان، تضمنت عدة شروط هي.[1]

_ الإحتفاظ باستقلال وحرية الإمارات الكردية.

_ إلتزام الكرد بضمان مساعدتهم للعثمانيين خلال حروبهم.

_ إلتزام العثمانيين حماية الكرد ضد أي إعتداء خارجي.

_ دفع الكرد الرسوم الشرعية لبيت المال الخاضع للخليفة.

بعد كل هذه الشروط التي تم التوقيع عليها وبعد خمسة عشر سنة تم نقض هذه المعاهدة لتنتهي آخر إمارة كوردية سنة 1850، والأشد مرارة في القضية هو أن الكرد لدرجة توقانهم للإستقلال إنقسموا بين تأييدهم للفرس والترك ،طمعا في الحصول على موافقة أحد الدولتين إعطاءهم الإستقلال، واختلطت دماء الأكراد ضد بعضهم في ساحة واحدة.

أهم ماميز قضية الأكراد هو سعيهم الدائم للإنفصال سواءا في العراق أو في تركيا أو إيران، وهاتين الدولتين الأخيرتين ضيقتا من خناق المساعي الإنفصالية، ما استدعى قيام الكرد بالعديد من الثورات، ففي القرن ال19 برزت ثورة الأمير بدرخان (1821_1847) التي أجهضت بعدما قطعت أشواطا مكنت من تكوين إمارة بوتان لكن لم يكتب لها النجاح وعرفت إختراقها عثمانيا بعدما عرفت هجوما مسلحا من طرف حركة بدرخان دامت ثلاث سنوات (1834_1847).[2]

ثم ثورات أخرى كثورة "يزدان شير" والشيخ "عبد الله النهري" وكلها باءت بالفشل ،أما في القرن العشرين ظهرت عدة جمعيات مثل:

_ جمعية العزم القومي لإصلاح ككوردستان .

_جمعية الإرشاد .

_جمعية الدفاع عن الفقراء .

_جمعية الجياع (أجيلر) .

[1]. كريم مطر حمزة الزبيدي، **دراسات في تاريخ تركيا الحديث**، (بيروت: دار الوفاق للطباعة والنشر، 2014)،ط.1، ص.55.
[2]. نفس المرجع، ص.61.

_جمعية الصداقة الكردية .

_ النادي الكوردي.

_الجمعية الطلابية هيفي (الأمل).

_ جمعية جهاندان.

أظهر "مصطفى كمال" ليونة مع الكرد، في بادئ الأمر واستخدامهم لمحاربة الأرمن والأوربيين ودعمهم بالإستقلال لكن جرى عكس ذلك، حيث عقد مؤتمر في أرضروم سنة 1919 وآخر مؤتمر سيواس 4_12 سبتمبر1919 من خلالهم تم شطب فيها المسألة القومية للقوميات ومنها الكوردية، ومن ثم عادت الإنتفاضات من جديد[1] خاصة مع إلغاء أتاتورك الخلافة والدراويش وجميع معالم الهوية الكردية، الرغبة في الإنفصال كانت دائمة حاضرة وحتى بعد إعطاء الأكراد جزء من الحريات تمثلت في التمثيل السياسي إلا أن الدولة التركيةدخلت في صراعات إستدعت إستخدام التدخل العسكري سنة 1971 و 1980 تعبيرا عن رفض الدولة أي شكل من أشكال التعبير عن الهوية الكردية الطامحة للإنفصال .

في القرن العشرين ظهرت العديد من ثورات الأكراد أهمها[1]:

_ثورة الشيخ سعيد بيران سنة 1925.

_ ثورة أرارات 1927.

_ ثورة سيد رضا سنة 1937 .

من أبرز الأحزاب الداعية إلى هذا المسعى حزب العمال الكردستاني الذي أسسه "عبد الله أوجلان" سنة 1978 والذي بدأ عملياته وهجماته سنة 1984، هذا الحزب الذي أجرم في حق الشعب التركي من خلال عمليات القتل والتخريب التي كان يقوم بها في شكل حرب عصابات خلفت الآلاف من القتلى، مااستدعى قيام الحكومة التركية بتشديد اللهجة والتعامل، حيث إستطاعت القبض على "عبد الله أوجلان" خارج الوطن وسجنه، لتقوم بعدها بإجراء بعض الإصلاحات بخصوص الملف الكردي، وتقديم حلول لإعادة دمجهم في المجتمع التركي من خلال تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لهم، والسماح بفتح قنوات باللغة الكردية أو كما يسموها البعض الكوردية تماشيا مع معايير كوبنهاغن.

[1] . نفس المرجع، ص.70.

عرفت المسالة الكردية نوع من التّعاطي في عهد" تورغوت أوزال"، الذي عبّر عن رفضه لإقامة دولة كردية مستقلة، لكن عبر عن عدم تدخله في كوردستان العراق وشدد على كورد العراق عدم تعاونهم مع حزب العمال الكردستاني

الإنفتاح كان من خلال إلغاء القانون رقم 2932 سنة 1983 والسماح بالتحدث باللغة الكردية في التعليم والإعلام، والسماح للأحزاب الكردية بالحوار كشركاء، داعيا إياهم التأثير على حزب العمال الكردستاني لإنهاء الصراع، والذي أثمر بإعلان حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار في مارس 1993، وبعد وفاة "تورغوت أوزال "تشنجت العلاقات من جديد [1].

تجدر الإشارة إلا أن تعاطي صناع القرار في تركيا كان واحدا من حيث عدم السماح للأكراد بالإنفصال ،لكن اختلفوا من حيث طبيعة التعامل مع الموضوع، فأتاتورك استخدم معهم أسلوبي الترغيب والترهيب، وبعد تأسيس حزب العمال الكردستاني تعرض العديد من أعضاءه إلى اعتقالات جراء إنقلاب 1980، وهذا ما حفزه لبداية أول عملية عسكرية سنة 1984 وبالرغم من تعامل "تورغوت أوزال" بمرونة أكبر بحثا عن حل سياسي فعلي ومحادثا موسعة لم يكتب لها الإستمرار بوفاته، ويتم تجميد عمليات السلام معه في عهد "سليمان دميريل" ويتم القبض عليه سنة 1999 في نيروبي بكينيا.

في عهد حزب العدالة والتنمية حدث تطور في المسألة الكردية، والإعتراف بأنها مشكلة يجب حلها من خلال تقديم المزيد من الحريات والحقوق بأنها مشكلة يجب حلها من خلال تقديم المزيد من الحريات والحقوق والنحو اتجاه الحلول السلمية دون العسكرية، حيث قدم "رجب طيب أردوغان" إعتذارا لضحايا مجزرة درسيم التي حدثت سنة 1937 [2]سياسة حزب العدالة والتنمية تركزت على محاولة جذب واستمالة الأكراد وكسب ودهم،لتوفير الأموال جراء استخدام القوة ضدهم، إضافة إلى قطع الطريق أمام الدول الغربية التي تستخدم الأكراد كورقة ضاغطة على تركيا.

تمت محاولةحل المشكلة الكردية عبر عدة مراحل بداية من الإعتراف بالمشكلة وضرورة إيجاد حلول لها سنة 2005، الحكومة بذلت عدة مجهودات لاحتواء المسألة الكردية من خلال التباحث حول جميع المسائل التي تهمهم وتم عقد مؤتمر "المسألة الكردية لتركيا" في اسطنبول في مارس 2006 بمشاركة الأحزاب الكردية على غرار حزب المجتمع

---

[1]. كولستان توربای، **تطور الحركة القومية الكوردية في تركيا منذ ثمانيات القرن العشرين** في هنري باركي (محرر)، القضية الكوردية في تركيا،(العراق: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2007)،ط.1،ص.49.

[2] . رنا خماش، **مرجع سبق ذكره**، ص.138.

الديمقراطي الكردي الذي أبدى إمتعاضه من تصرف الحكومة مع حزب العمال الكردستاني، كما تم تنظيم مبادرة السلام الديمقراطية مؤتمرا في أنقرة في جانفي 2007 تحت عنوان "تركيا تبحث عن سلامتها.[1]

سنة 2009 بدأت المحادثات مع حزب العمال الكردستاني، نتج عنها دعوة "عبد الله أوجلان" للتخلي عن السلاح في مارس 2013 إثر زيارة "رجب طيب أردوغان" إلى ديارر بكر ثم إطلاق مبادرة الإنفتاح الديمقراطي سنة 2009 ودعوة "عبد الله أوجلان" للتخلي عن السلاح عبر وساطة أعضاء من حزب الشعوب الديمقراطي وجهاز الإستخبارات التركي سنة 2013 لتتعثر الجهود سنة 2015.[2]

تعامل تركيا مع أكراد العراق وخاصة كردستان العراق يعتمد بالدرجة الأولى على الجانب الأمني والإقتصادي حيث تستخدمهم بالدرجة الأولى للتأثير على عناصر حزب العمال الكردستاني ومحاربتهم كونهم يتخذون من إقليم كردستان مقرا لهم، والإستفادة منهم في الجانب الطاقوي كون مرور خطوط النفط والغاز عبر كردستان العراق إلى تركيا.

منذ تأسيس حزب العمال الكردستاني في 27 نوفمبر 1978 من طرف "عبد الله أوجلان"، والذي كان ينشط في شرق وجنوب شرق تركيا متخذا سوريا والعراق مقرا له، ويعقد مؤتمراته هناك وحصوله على الدعم الخارجي وجذب أكبر عدد لموالاته وتركيا تشعر بالخطر، لاسيما وأن هذا الحزب أسس عدة جرائد أهمها "الشعوب الحرة" و"البلاد"و"ديلان"للتأثير على عقول الأكراد وإقناعهم بالإنضمام[3]، لذلك تقوم تركيا بمواصلة ملاحقتها له ،ففي نوفمبر 2021 أطلقت عملية "أرن الشتاء 3 "في ولايتي ديار بكر وبينغول بجنوب شرق البلاد ردا على عملياته الإرهابية التي استهدفت المدنيين وعناصر الأمن والجيش بمشاركة ألفين و103 عنصر .[4]

المعضلة زادت تجذرا بنشوب الثورة السورية، ونشاط مليشيا وحدات حماية الشعب الكردية التابعة لحزب العمال الكردستاني لتجد نفسها تحارب أكثر من جهة، لاسيما وأن هذا الأخير مدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضد داعش فإضافة إلى تمركز الحزب في سوريا فهُم كذلك في العراق، وهذا ما تطلب تدخلا عسكريا تركياً لملاحقته برياً وجوياً في شمال العراق، وكما أسلفنا هناك تنسيق تركي عراقي لحل هذه المعضلة الذي يعود إلى 25 مارس 1983 من خلال إتفاقية التعاون الأمني بينهما، والذي يسمح للقوات التركية بالتّوغل على مسافة 30كم داخل الأراضي

1.ناظم يونس عثمان، **الأكراد على طرفي الحدود العربية التركية،التداعيات السياسية والإجتماعية** في: محمد نور الدين(محرر)، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ط. 1، ص.192.

2 . Arin Sarvan, The Peace Process between Turkey and the Kurdistan Worker's Party, 2009_2015, **Journal of Balkan and Near Eastern Studies**, Vol.22

3. **كيف نشأ حزب العمال الكردستاني**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.turkpress.co/node/5474، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/04/15.

4. محمد طوسون، **تركيا عملية أرن الشتاء3 لمكافحة "بي كاكا"**، متاح على الموقع الإلكتروني لوكالة الأناضول التركية: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/02/22.

العراقية لمطاردة عناصر ال pkk وتوقيعه على إتفاق أمني مع إيران، وتشكيل لجان عسكرية على طول الحدود بين البلدين والبالغة 499 كم، وتوقيع بروتوكول لنفس الغرض بتاريخ 19 ديسمبر 1999 بطهران على عكس محور تركيا سوريا .

هذه الأخيرة التي تدعم الأكراد خاصة بعد الإنتفاضة السورية، وبالرغم من إتفاق أضنه 1998 سمحت لحزب الإتحاد الديمقراطي من التوسع والسيطرة على بعض المناطق الحدودية من تركيا، ماجعلها تشن عليهم هجومات عسكرية في الداخل السوري قرب الحدود التركية، عبر فترات بداية من عملية درع الفرات سنة 2016 التي أعلنت تركيا من خلالها أن الهدف من ذلك هو مطاردة عناصر داعش وفي نفس الوقت القوات الكردية، وعملية غصن الزيتون وعملية نبع السلام ودرع الربيع سنة 2020.

3_تدفق اللاجئين السوريين:

من التّحديات الخارجية الإقليمية ذات التأثير الداخلي التي واجهتها تركيا ولاتزال هو تدفق اللاجئين السوريين إليها، الذي كانت نتيجة لثورة الربيع العربي بسوريا التي تم تغذيتها بأطراف دولية روسية أمريكية وألقت بتداعياتها على تركيا، حيث لجأ حوالي 3,6 مليون إلى تركيا حسب مفوضية شؤون اللاجئين[1] .

وجود هذا العدد من اللاجئين السوريين أضاف أعباء على الحكومة التركية، من خلال توفيرها لهم الخدمات الصحية والتعليمية، تعامل تركيا مع اللاجئين كان وفق سياسة الباب المفتوح، إذ أنها أمّنت لهم الحماية المؤقتة على أمل أن تنتهي الحرب، ويعودون إلى وطنهم، لكن طول مدة الحرب زاد من تكاليف الإستضافة التي لم تجد لها تركيا صيغة قانونية كون أن تركيا بانضمامها إلى إتفاقية جنيف للأمم المتحدة 1961 نصّت على أن تركيا تلتزم بتقديم حق اللجوء للوافدين من أروبا فقط، وإطلاق عليهم تسمية "لاجئين" في حين تطلق على الأشخاص الوافدين من خارج أوربا صفة "اللاجئين المشروطين" أي تقدم لهم الحماية المؤقتة، ونظرا لطول مدة اللاجئين السوريين وعدم وجود قانون محلي تركي يسمح بوجودهم لفترة أطول، قامت تركيا بتفعيل العمل بقانون رقم 6458 المعروف باسم "قانون الأجانب والحماية الدولية " الصادر بتاريخ 11 فيفري 2013 والذي ينص على أنه :[2]

_ يتم إطلاق صفة لاجئ للأشخاص القادمين من أوربا .

_ تمنح صفة "اللاجئ المشروط" للأشخاص القادمين من خارج أوربا.

_تمنح صفة "اللاجئ االشرطي" للأشخاص القادمين من خارج أوربا ويرغبون في مغادرة بلادهم للظروف طارئة.

---

[1]. ميغان هندو، **الربط بين حماية اللاجئين وتحقيق التنمية** ، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، النمسا، (جانفي 2019)، ص.7.

[2]. إليف نور جوفينتشر، كندة حواصلي، **الإنسجام الإجتماعي بين السوريين والمجتمع التركي الفرص والتحديات**، مركز الدراسات الإنسانية والإجتماعية INSAMER، مركز الحوار السوري، الرابطة الدولية لحقوق اللاجئين، إسطنبول، (2021)، ص.4.

_ تمنح صفة "الحماية الثانوية" للأشخاص الذين يتعرضون لخطر في بلدانهم الأصلية ويصلون إلى حد التعذيب أو الموت .

بالنسبة للاجئين السورين إضطرت تركيا أن تسن قانون الأجانب والحماية الدولية رقم 6458 الذي تم قبوله من مجلس الشعب التركي في 2013/04/04 وتم المصادقة عليه من طرف رئاسة الجمهورية في 2013/04/10 وتم نشره في الجريدة الرسمية العدد 28615 الصادرة في 2013/04/11 [1].

التحدي الذي واجهته تركيا في قضية اللاجئين لا يتعلق بالجانب الإقتصادي فقط وإن كان مهم خاصة وأن تركيا عرفت تدهورا في قيمة الليرة وأوضاع إجتماعية صعبة جراء الزلزال الذي ضرب في 06 فيفري 2023 و تسبب في تضرر 11ولاية بجنوب تركيا، وهو الأقوى في تاريخ تركيا بعد زلزال1939 متسببا في أضرار كبيرة على مستوى البنية التحتية لتركيا ، وحسب التقرير الذي أصدره البنك الدولي فإن قيمة الأضرار المادية هي 34,2 مليار دولار أي ما يعادل 4% من إجمالي الناتج المحلي، كما فقد 1,5 مليون شخص منازلهم [2] ، وليس فقط في تواجد اللاجئين السوريين داخل تركيا بل حتى في محاولة إرجاعهم إلى سوريا .

ففي ماي 2022 صرح الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" أن بلاده تستعد لعودة مليون لاجئ سوري إلى ما وصفها بالمناطق الآمنة التي تسيطر عليها تركيا داخل سوريا وذلك بصفة طواعية ،لتتلقى بعدها ردود أفعال أوروبية تتهمها بإرغام اللاجئين على العودة رغم أنها ستكون إلى بلدهم، وحتى بعض الأتراك المثقفين على غرار "غوني يلدز" الخبير التركي يرى بأن المنطقة الآمنة في إدلب غير آمنة بسبب القصف السوري .

---

[1]. رئاسة إدارة الهجرة، **قانون الأجانب والحماية الدولية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://ar.goc.gov.tr/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D، تم الإطلاع بتاريخ:2023/03/13.

[2]. البنك الدولي، **تقديرات أضرار الزلازل في تركيا تتجاوز 34 مليا دولار**، مجموعة البنك الدولي" تقرير"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/، تم الإطلاع بتاريخ:2023/05/14.

الشكل رقم6 : خريطة توضح عدد وتوزع اللاجئين السوريين في تركيا

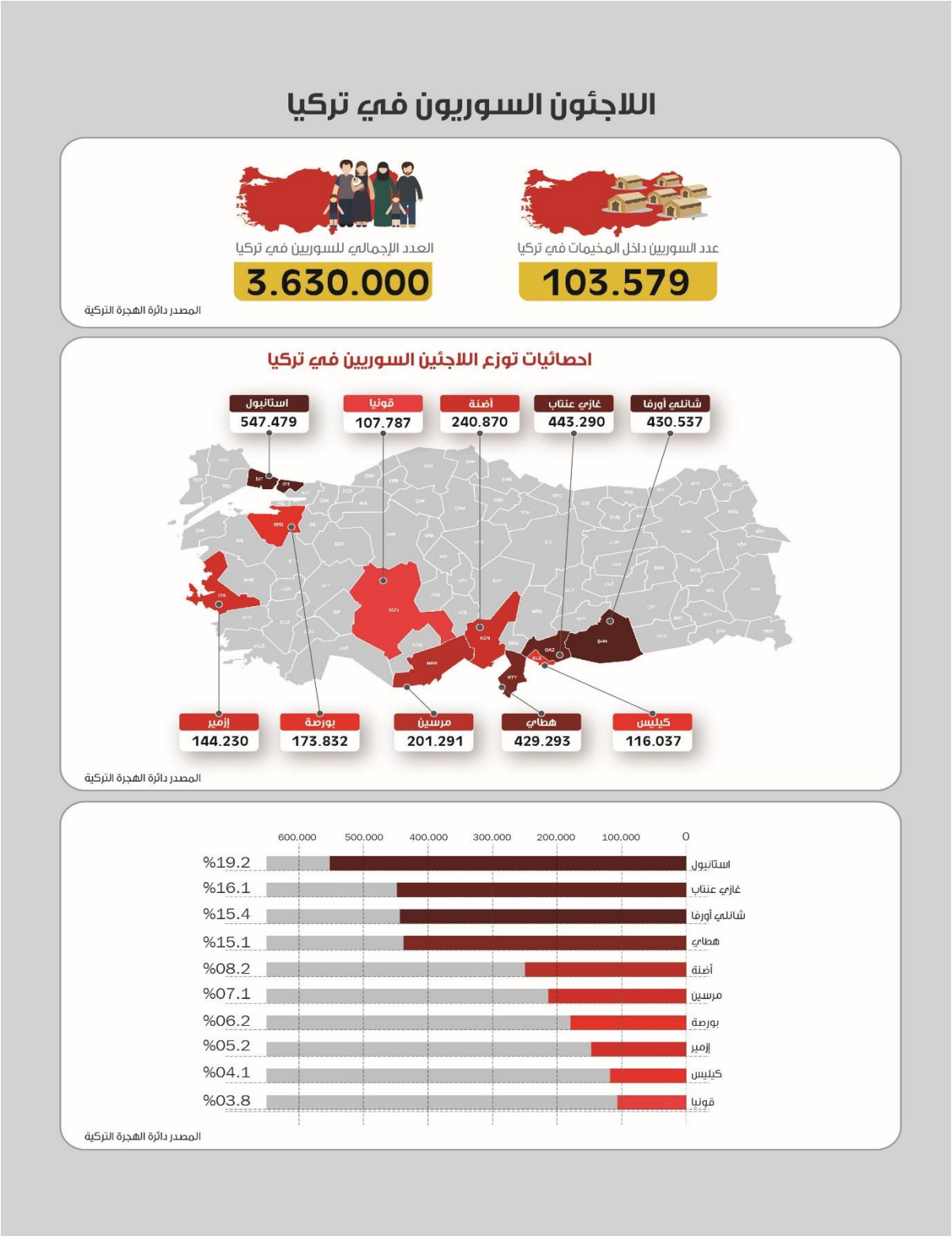

المصدر: محمد نور فرهو،**اللاجئون السوريون في تركيا الحملة الأخيرة وتداعياتها**، "تقدير موقف"، وحدة الدراسات،(جويلية2019)، ص.4.

4_ الصراع التركي الإيراني:

يعد من التحديات الإقليمية بفعل إختلاف الرؤى بين البلدين والمصالح حول مم زنغزور،هذا الأخير الذي يعزز وضع أذربيجان وتركيا في حالة إنشاءه، كون أنه سيساهم في زيادة الشراكة بين البلدين خاصة في مجال نقل الطاقة "الغاز" ويعزز من موقع الكيان الإسرائيلي نظرا لعلاقاته الجيدة مع أذربيجان وهذا ماتعتبره إيران مصدرا آخر من مصادر التهديد والضغط، كما أنه سيتسبب في عزلتها وبالتالي ملف ممر زنغزور هو نقطة خلافية أخرى مع إيران، فتركيا تريد فتح الممر لما له من آثار مهمة لها أهمها زيادة التعاون والتكامل مع الجمهوريات التركية وسط آسيا وجنوب القوقاز، وتسهيل حركة النقل الدولي وخفض تكاليف النقل.

ثالثا: التحديات الدولية

1_ طبيعة النظام الدولي:

باعتبار تركيا دولة متوسطة القوة العاجزة عن تغيير النظام العالمي على حد تعبير محي الدين أتامان، فإنها تتأثر بالمجريات الدولية والإقليمية خاصة، فأغلب الصراعات الإقليمية تغديها قوى عالمية لذلك فعلاقات الجهات الفاعلة العالمية مع بعض الدول كتركيا يندرج ضمن سياق إقليمي مفتعل [1].

مراجعة السياسة الخارجية التركية وتغير الخطاب والآليات في التوجه التركي كان ضرورة لمواجهة عدة أخطار خارجية، والمتغيرات الدولية التي تم ذكرها طرحت عدة مخاطر ما كان على تركيا إلا أن تواجهها حسب ما يتناسب وطبيعة التهديدات. لذلك تم توجيه العديد من الإنتقادات للنظام الدولي من طرف الرئيس "رجب طيب أردوغان" الذي يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب الإقتصادية وضمان مكانة له مع الدول العظمة والمجموعات الإقتصادية الفاعلة والدعوة إلى تغيير إلى إصلاح النظام الدولي .

2_ الصراع مع القوى الكبرى :

إستمرار الولايات المتحدة الأمريكية إستخدامها لتركيا لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، دون إحراز مكاسب كبيرة لها، أدى إلى سعي تركيا لتغيير سياستها الخارجية بتحقيق المزيد من الإستقلالية، بالتوجه شرقا نحو أوراسيا من خلال التعامل مع روسيا وشراء أنظمة الصواريخ S400 مع تعميق العلاقات مع الصين .

هذه الخطوة الجريئة أزعجت الولايات المتحدة الأمريكية، وأثرت سلبا لفترة من الزمن على العلاقة بينها وبين تركيا كما هددتها بتطبيق قانون كاتسا عليها، الذي ينص على فرض عقوبات على دولة تبرم صفقة مع روسيا، معتبرة بأن خطوتها هذه هي تهديد لأمن أفرادها في الجيش وتكنولوجياتها.العقوبات الأمريكية تضمنت حظر جميع تراخيص

[1]. محي الدين أتامان، **مرجع سبق ذكره**، ص .18.

التصدير الأمريكية، وتجميد الأصول وتقييد تأشيرات دخول المسؤولين في الصناعات الدفاعية التركية إلى الولايات المتحدة الامريكية ومنعها من الحصول على أي دعم من المؤسسات المالية التي تشارك فيها.[1]

تزايد الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا نابع من أسباب مادية وإدراكية، كون أن أمريكا لم تتقبل الأدوار الحازمة التي تقوم بها تركيا خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا ما تسبب في مشاحنات وملاسنات أحيانا، نظرا للفكر الأمريكي الذي يعتبر تركيا تابعة له وأداة من أدواته لتحقيق أهدافه في المنطقة لاغير كماأن العديد من الوقائع التي حدثت تركت إنطباعات سلبية وأفكار يشوبها الشك بين الطرفين، فبالرغم من عضويتهما في حلف الناتو، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم أكراد سوريا الممثلين في قوات حماية الشعب لخير دليل على ذلك.

كما أن رفض تسليم الولايات المتحدة الأمريكية "لفتح الله غولن" رغم المطالبات التركية المتكررة، مقابل الضغط الأمريكي على تركيا لإطلاق سراح الجاسوس الأمريكي الذي كان يعمل بالقنصلية الأمريكية باسطنبول سنة 2017 ومطالبتها كذلك بإطلاق سراح القس "أندرسون"،[2] الذي يعتبر تدخلا أمريكيا في تركيا دلالة على تردي العلاقات وهذا يشكل عبئا وضغطا على تركيا لاسيما وأنها في فترة من الفترات وجدت نفسها في حالة خلاف مع أغلب الدول الكبرى والإقليمية جراء تدخلها في سوريا، هذه الخطوة التي عرفت رفضا أمريكيا وروسيا وصينيا إضافة إلى تردي علاقاتها مع مصر بسبب دعم الإخوان المسلمين، وكذا تواجدها في ليبيا، كما أن دعمها لقطر أزعج كذلك السعودية والإمارات العربية،إضافة إلى محاولاتها للتنقيب عن الطاقة في شرق المتوسط التي خلقت لها مشاكل مع اليونان ودول الإتحاد الأوروبي.

وعلاوة على ذلك تعاني تركيا من ضغوط دولية مستمرة، فبالرغم من تواجدها في حلف الناتو إلا أنها تشعر بعدم الأمان مع دول أعضاء الحلف، وهذا الشعور نابع من تجاربها التي تم فيها التخلي عنها، ودعم المنظمات الإرهابية التي تحاربها تركيا على غرار حزب العمال الكردستاني وحركة "فتح الله غولن"، والتي بلغت إلى غاية مدّ حركات إرهابية بالسلاح مثلما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في تمويلها لقوات وحدات حماية الشعب السورية، إزدواجية المعايير التي تنتهجها الدول الغربية رسّخت قناعة لدى تركيا في مواجهة هذه التجاوزات وتعبيرها صراحة عن رفضها لمثل هذه التصرفات التي تهدد العلاقة بينها وهذه الدول كما دعت إلى نظام دولي أكثر عدلا.

هذه المواقف إعتبرتها الدول الكبرى تجاوزا في حقها، وتطاولا عليها نظرا لنظرتها لتركيا، التي تعتبرها أداة لخدمة مصالحها في المنطقة، ولاترقى لدرجة الدولة الصديقة، وتركيا تعي تماما ذلك وهذا ما شجعها على التعامل بالمثل، تارة

---

[1]. إيمان عبد الحليم ،تداعيات إقتناء تركيا منظومة "إس 400"، **مرجع سبق ذكره**، ص.1.

[2]. Ozgur,Ozdamar, "**Role Theory in Practice: US–Turkey Relations in Their Worst Decade",** International Studies Perspectives, Vol.25, Iss.1, (February 2024), p.50.

والمناورة تارة أخرى، والدليل تعاملها في ملف الهجرة مع الدول الأوروبية، ورفض سياسة الوضع الراهن بربط تحالفات مرنة مع خصوم الدول الغربية كروسيا والصين وإيران.

تحملت تركيا خسائر مالية جراء مواقفها، ففي الأزمة الخليجية إصطفت تركيا مع قطر ما جعلها محل لعنة من السعودية وحليفاتها، وتأثر الإقتصاد التركي جراء ذلك، إذ تراجعت الصادرات التركية إلى هذه الدول ب90% سنة 2021[1] لتعود المياه إلى مجاريها سنة 2022 ما ساهم في عودة السياح السعوديين إلى تركيا وإنتعاش الإقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك، لم تواجه تركيا عقوبات فقط من الولايات المتحدة الأمريكية وإنما كذلك من روسيا في 2015 على خلفية إسقاط الطائرة، كما أنها تتعرض إلى حظر أسلحة من فنلندا والسويد عقب التدخل في سوريا، وإلى غضب إماراتي سعودي بعد التعاطف مع قطر وغضب روسي نتيجة للتعاون مع أذربيجان وبرود صيني إزاء التعاطف التركي مع مسلمي الإيغور، والملاحظ أن تركيا بين دوائر نارية تتخطى الدائرة تلو الأخرى بفرض نفسها وتقوية صناعتها الدفاعية كوسيلة دفاعية لأي طارئ قد يهدد أمنها، لاسيما وأنها تعرف صراعا مع دول الإتحاد الأوروبي حول ملف الهجرة ووعوده لها بإلغاء التأشيرة لصالح امواطنيها الأتراك نحو دول الإتحاد الأوروبي مقابل منع تدفق المهاجرين غير شرعيين لها لتخلف وعودها بعد ذلك.

3_مماطلة الإتحاد الأوروبي في قبول عضوية تركيا:

تجميد الإتحاد الأوروبي مع تركيا مفاوضات الإنضمام إليه أسهم في تشبّع صانع القرار التركي بفكرة حماية المصالح التركية ولو بالقوة إلى حين قبول طلب الإنضمام، حيث أدركت أنقرة بأن الإتحاد الأوروبي بالرغم من جميع المجهودات التي قدمتها والمخاطر التي واجهتها ولا تزال أهمها الجماعات الإرهابية وقيامها بالعديد من الإصلاحات، لكن ذلك لم يشفع لها، وأن إستمرارها في المهادنة والإقتصار على القوة الناعمة فقط خاصة في هذه الفترة التي تتكالب فيها الدول على موارد الطاقة في شرق المتوسط، وتدخلاتها في ليبيا وسوريا دون أن تستخدم الآليات الخشنة، سيتركها بمعزل عن أداء أي دور إقليمي أو دولي وهذا سيزيد من تدهور إقتصادها وبالتالي رفضها في الإنضمام .

توتر العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي متشعبة، كون أن هذا الأخير يرفض تواجد تركيا ببحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى اصطفافه إلى جانب اليونان رغم امتلاك تركيا أطول ساحل في شرق البحر الأبيض المتوسط[2]، كما أن بعض دول الإتحاد الأوروبي ترفض فكرة إنضمام تركيا وأن علاقاتها معه لاترقى لمستوى عضو، كونها دخيلة عن الإتحاد الأوروبي وهذا ما عبّرت عنه المستشارة الألمانية والرئيس الفرنسي "نيكولاس ساركوزي

[1] . كمال إنات، برهان الدين دوران،" **السياسة الخارجية التركية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية"**، مجلة رؤية تركية، 3/12، (صيف2023)، ص .29.

[2] .Süha Umar, "**The Rise and Fall of Turkish Foreign Policy"**, Journal of International Relations and Sustainable Development , N.20, (Winter 2022p), P. 27.

" "Nicolas Sarkozy" في أكثر من مرة،[1] وهذا الأمر أثّر على تفضيلات السياسة الخارجية التركية ونهجها طريق الإستقلال الإستراتيجي.

من خلال إستعراض جل التحديات الداخلية والخارجية بشقيها الإقليمي والدولي، نلاحظ بأن هناك تداخل من حيث مسببات الأخطار والتهديدات، فمثلا معضلة الأمن التي تتسبب فيها الفواعل العنيفة على غرار الحركات الإرهابية هي منظمات عابرة للحدود لها بعد دولي، لكن يمكن أن تتسرب إلى الدولة عن طريق إقليمها المجاور مثل تركيا التي تعاني من تغلغل حزب العمال الكردستاني في الحدود التركية السورية والعراقية، وتؤثر على الأمن الداخلي التركي، والمؤسف أن هذه الفواعل تلقى دعما دوليا، وهذا أحيانا يصعّب الفصل بين التحديات من حيث المسببات والتأثير.

المبحث الثاني:إنجازات السياسة الخارجية التركية ورهاناتها المستقبلية

بالرغم من جميع التحديات الداخلية والخارجية، إلا أن حزب العدالة والتنمية إستطاع إخراج تركيا من ظلمة الإخفاقات السياسية والإنقلابات، وتصدى لذلك من خلال الإقتناع بفكرة أساسية وهي قدرة صانع القرار التركي تغيير تركيا إلى الأحسن وبلوغ أهداف كانت صعبة في وقت مضى، من خلال الإستفادة من أي فرصة تسمح بإعلاء تركيا ولو خارج الحدود، بغض النظر عن طبيعة القوة المستخدمة مادامت حسب تركيا أنها لاتتنافى مع الشرعية الدولية، وهذا ما يجعل باب التكهنات مفتوحا لمستقبل السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: الإنجازات الكبرى للسياسة الخارجية التركية

أهم عنصر ركز عليه "أحمد داودأوغلو" في مؤلفه العمق الإستراتيجي هو مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية وكيفية العودة لأداء أدوار إقليمية ودولية، مع ذكر المبادئ الستة للسياسة الخارجية التي تضمنت إستراتيجية القوة الناعمة، وتم توظيفها في العشر سنوات من الألفية الثالثة بصفة بارزة، ما انعكس على واقع تركيا إذ أن الأفكار التي تم تبنيها ترجمت إلى أفعال.

لذلك،فإن أهم الإنجازات التي تم تحقيقها هي:

أولا: إحياء الفكر الحضاري كأساس للإصلاح السياسي والنهوض الإقتصادي

إنّ الركيزة التي إنطلق منها "أحمد داوود أوغلو" و حزب العدالة والتنمية هي حسن توظيف المجال الجيوبولتيكي والإرث العثماني، للنهوض بتركيا داخليا وخارجيا، ووضع رؤية عملية لذلك من خلال وسائل دبلوماسية وإقتصادية.

[1]. Mustafa Kutlay, **op.cit**, P.1089.

لقد شخّص صناع القرار في تركيا مجمل المخاطر الداخلية والخارجية، وتوصلوا إلى أن إستراتيجية القوة الناعمة بإمكانها إحداث تغييرات في الواقع التركي على المستوى الداخلي والخارجي، حيث قاموا بحزمة من الإصلاحات لتجسيد هذه الأفكار، آخذين في الإعتبار طبيعة الشعب التركي الذي يشكل فسيفساء ثقافية ودينية وعرقية .

كما عمل صانع القرار في تركيا بعد 2002 خاصة "أحمد داوود أوغلو"و "رجب طيب أردوغان" على نشر فكرة " الأمة التركية،" لتجاوز العقبات الناتجة عن الإختلاف الحضاري الذي يتغنى بماضي الدولة العثمانية، لتحقيق التجانس وتقبل الإختلاف في العرق والعقائد والتصالح مع الماضي، مع استغلال هذا التنوع لإثراء الثقافة التركية وجعلها نقطة قوة لا ضعف، كون أن قوة الإعتقاد بالإنتماء للأمة يعطي القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وهذا لن يتأتّى إلا بتوسيع مجال الحقوق والحريات، وجعل الشعب هو السيد من خلال منع تدخل الجيش .

لقد وسعت القوة الناعمة لتركيا المجال للتحقيق حريات أكبر وتحسين الأوضاع الداخلية، دون الدخول في صراعات داخلية بين الطبقة المدنية والعسكرية، وهذا لتجسيد إستقلالية القرار والإبتعاد عن الفوضى وتحقيق ذلك بمرونة في الخطاب وكسب التأييد الشعبي الداخلي، الذي كان مغيّبا تماما قبل 2002، والرأي العام الدولي من خلال الصورة الجذّابة التي قدّمتها حكومة حزب العدالة والتنمية لتركيا بأنها راعية للسلام، وهذا مايتماشى مع مبادئها التي حوّلتها إلى إستراتيجية وطوّرتها ضمن مبدأ سلام في الداخل سلام في العالم.

واستخدم صناع القرار في تركيا الخطاب الحضاري ضمن 03 مستويات هي:[1]

المستوى الأول:يتعلق ببناء الهوية التركية التي هي امتداد للهوية العثمانية ،فلايمكن الفصل بين هذان العنصران .

وهذه هي رؤية حزب العدالة والتنمية في برنامج 2023 لإحياء الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية ونهاية الإمبراطورية والتأكيد على عظمة التاريخ العثماني، مع ربط الحاضر بالماضي والإعتزاز بهذا الأخير هو بمثابة شعلة لبناء الحاضر والمستقبل.

المستوى الثاني يتعلق بالإديولوجية ويتم تعريفها على أساس أن الحضارة العثمانية التركية هي رمز للتسامح والتحضر وتقبل الآخر، ويشيد صناع القرار في تركيا بدور الإمبراطورية العثمانية واستقبالهم لمختلف الشعوب الضالة والأديان والمذاهب الأخرى.

[1]. جنى جبور، **مرجع سبق ذكره**، ص.162.

أما المستوى الثالث فيتعلق بالتوظيف السياسي واستخدام الإرث الثقافي والحضاري لبناء سياسة قوية طموحة ومستقلة والتي لايمكن أن تنجح دون الإهتمام بالإقتصاد والعمل على تطويره والتركيز على نقاط القوة.

توقيت إستخدام القوة الناعمة التركية أكسبها العديد من النجاحات، ففي ظل نظام دولي جديد ونظام توازن قوى يختلف عن فترة الحرب الباردة، وفي ظل فراغ سياسي في المنطقة ووجود رغبة دولية في التعاون مع تركيا خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وجدت تركيا الفرصة سانحة بلعب دور الدولة الغنية حضاريا وتاريخيا بامتيازات جيوبوليتيكية وسياسية وإقتصادية.

هذه الإنجازات ما كانت أن تنجح لولا التغييرات التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية من خلال مراجعة المحددات الداخلية المتغيرة، ونقصد بذلك النظام السياسي التركي، كون أن هناك إرتباط قوي بين المحددات الداخلية والخارجية في رسم السياسة الخارجية.

لقد كان حزب العدالة والتنمية واضحا في طرح أفكاره ،حيث ركز على أنه لاينوي الخروج عن الكمالية ومحاربتها وليس بحزب إسلامي، لكنه يسعى للمحافظة على هويته الضائعة وتوحيد الجهود لاستدراك مافات تركيا من فرص دون الدخول في نقاشات عقيمة حول الدين والعرق واللغة.

قام حزب العدالة والتنمية بمجموعة من التغييرات إنعكست إيجابا على أدوار تركيا الخارجية، بداية من زرع الثقة في النفس والتصالح مع الماضي والمضي في إصلاح النظام السياسي حيث تم التخلي عن النظام البرلماني وتحويله إلى نظام رئاسي وضع حدا لوصاية الجيش بشكل تدريجي لمواجهة التحديات الداخلية أبرزها الهجمة المعادية في 17 ماي 2006 التي تعرض لها الحزب، حيث تم قتل عضو الدائرة الثانية للمحكمة الإدارية العليا "مصطفى يوجيل أوزبيلغين" وإصابة 4 أعضاء في هجوم مسلح قام به المحامي "ألب أرسلان "وذلك لإسقاط الحكومة وتهديد أمن واستقرار تركيا .[1]

وفي ذات السياق، قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتقييد تدخل العسكر من خلال سن حزمة من القوانين صادق عليها البرلمان في 30 جويلية 2003، حيث تم تعديل المادة 15 من قانون مجلس الأمن الوطني بعدما كان مقتصرا على الشخصيات العسكرية،[2]مع إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل التلفزيون حيث أصبحت المؤسستين مدنيتين، كما تم إعادة تعريف العقيدة العسكرية التركية وتطويرها وفقا للتحديات الإقليمية والدولية، وتزويدها بالصناعات الدفاعية وإخراجها من مفهومها الضيق للأمن .

---

[1]. **حزب العدالة والتنمية التركي.... 19 عاما من الإستحقاقات والتحديات**، (تقرير) على وكالة الاناضول: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%، بتاريخ:

[2]. رنا خماش، **مرجع سبق ذكره**، ص.171.

أثبت حزب العدالة والتنمية قدرته على إقناع الآخرين بالمخاطر، حيث تعاون مع حزب الحركة القومية بعد إنقلاب 15 جويلية 2016 ماسهّل عليه عملية التغيير السياسي، وبالتالي إستطاع حزب العدالة والتنمية تجاوز الإختلاف في الرؤى مع الحركة القومية، وإقناعه بضرورة التغيير وهذه خطوة غيّرت من المعادلة التركية [1]. في ظل وجود معارضة للنظام الرئاسي على اعتبار أنه يجعل الرئيس يستأثر بالسلطة، ويفقد فعالية المعارضة كما أثيرت العديد من المخاوف السياسية بشأن هذا التغيير، لكن رغم ذلك واصل حزب العدالة في المضي نحو التعديلات والتغييرات، وكان في حملته الإنتخابية لسنة 2007 قد تعهد بإنشاء عقد إجتماعي مدني، و أشرك الشعب في مسودة الدستور، ماجعل المدعي العام للمحكمة العليا يقوم برفع دعوى قضائية في مارس 2008 يتهم الحزب بأنه يقوم بنشاطات مناهضة للعلمانية مطالبا بغلق الحزب في 30 جويلية 2008، وبعد أسابيع قررت المحكمة رفض حظرالحزب.

من أهم الإنجازات على المستوى الداخلي تقييد دور مجلس الأمن القومي وإعادة تعريفه على أنه هيئة إستشارية يترأسها رئيس الجمهورية، ويتولى أمانتها شخصية مدنية وهذه سابقة في التاريخ السياسي التركي، وتعديل المادة 24 من الدستور إثر التعديل الدستوري في 12 سبتمبر 2010 باستفتاء عام بلغ 58% حيث قلّص صلاحيات المحاكم العسكرية ورفع الحصانة القضائية عن منفذي الإنقلابات كما تم ذكره [2].

لايمكن إغفال الجانب الإقتصادي من الإنجازات المحقَّقة،إذ تم إنعاش الإقتصاد التركي حيث استطاعت تركيا الخروج من أزمتين إقتصاديتين في نوفمبر 2000 و فيفري 2001 ، من خلال السعي الدائم إلى تطوير الإستثمار الأجنبي ورفع الناتج القومي، ناهيك عن تطوير الصناعات الدفاعية، ورفع الصادرات من 32,5 مليار دولار سنة 2001 إلى 168 مليار دولار سنة 2018،[3] وتطوير القطاع الخاص مع تطوير قطاع الإسكان، وتسديد مستحقات صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إنشاء الجسور والمطارات الجديدة أهمها جسر عثمان غازي الرابط بين مدينتي بورصة واسطنبول والجسر المعلق الثالث، ومترو مرمراي ونفق أوراسيا الرابط بين جزئي اسطنبول الآسيوي والأوربي تحت البحر [4] لضمان وفرة الموارد الطاقوية وتلبية إحتياجات تركيا بالسعي بالتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط.

من أهم المحاور التي ركّزت عليها السياسة الخارجية التركية تطوير الإقتصاد التركي، وذلك بالتخلي عن سياسة الدولة الإنعزالية وممارسة الدبلوماسية المتناغمة وتطوير التعاون مع مختلف دول العالم في القارات، وهذا مازاد من

---

[1]. Kilıç B.Kanat, Burhan Ettin Duran, **AK Party Years in Turkiye :Domestic and Forign Policy, (Istanbul:** Seta, 2022), P.46.

[2]. جنى جبور، **مرجع سبق ذكره**، ص.85.

[3]. Metin Heper**, The Victory Of The Justice and Development Party in Turkey**, Mediterranean Politics, Vol.8, No.1 (Spring 2003), p.1.

[4]. رقية مصطفى، **بالذكرى ال 18 لتأسيسه تعرف على أهم الإنجازات الإقتصادية لحزب العدالة والتنمية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://tr.agency/news-53876، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/06/17.

شعبية الحزب وثقة الجمهور في صناع قراره والدليل بقاءه في السلطة، وإعادة رسم صورة تركيا وإرجاعها للساحة الدولية كانت واضحة منذ تولي الحزب الحكم مع قيام حكومة حزب العدالة والتنمية بمحاربتها للإرهاب وإفشالها العديد من العمليات الإرهابية، كذلك التخلص من عقدة التفاهم مع العرب، والدليل هو العلاقات الجيدة بين تركيا والعديد من الدول العربية على رأسها الجزائر، مع مواصلة الجهود للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي والتناغم مع شروطه والإلتزام بها سواءا المعايير السياسية أو الإقتصادية ،وهذا ماسمح له ببدء مفاوضات العضوية مع الإتحاد سنة 2005.

ولا يفوتنا أن ننوه بأن تركيا أصبحت أنموذجا للقوة الناعمة منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية خاصة من الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010 أي قبل الثورات العربية، ونموذج للدولة الإسلامية المحافظة على هويتها المطورة لمكانتها عبر التوجه الغربي والشرقي.

ثانيا :أدوار تركيا إقليميا ودوليا

مارست تركيا أدوارا عديدة تندرج ضمن وسائل القوة الناعمة، حيث عملت على توثيق إرتباطاتها الإقليمية والدولية لتتحرر من الأدوار الهامشية إلى الأدوار المحورية، وأرادت أن تجني مكاسب من ذلك في إطار الصراعات الدولية والتواجد ضمن قوات أممية لحفظ السلام ومنظمات لمحاربة جميع أشكال التطرف .

في الجانب الآخر أظهرت تركيا تعاطفها مع المسلمين والقضايا العادلة في العالم، والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، والإستدلال بالآيات القرآنية لنبذ العنف، وهذا ماجعل الشعوب الإسلامية تلتف حولها وتؤمن بأفكارها حيث إعترضت تركيا على تعيين "أندرس فوغ راسموسن"" Anders Fogh Ramsussen "الدنماركي الجنسية بخصوص توليه قيادة حلف شمال الأطلسي بسبب موقفه المدافع عن الرسومات المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم .[1]

كما أنها مارست عدة أدوار كحامي المستضعفين وذلك بدعم الشعوب في تقرير مصيرها كالقضية الفلسطينية وأدت دور الزعيم الإقليمي في ظل وجود فراغ في المنطقة، خاصة في فترة إحتلال العراق وتخبط إيران في العقوبات الموجهة إليها، كما صورت تركيا نفسها بأنها حامية للمنطقة من الإرهاب والجماعات المتطرفة، وتعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الدول المجاورة، ونسقت أمنيا معها للعب هذا الدور، كما لعبت دور الوسيط الدولي من خلال الوساطة بين عدة أطراف كالفصائل الفلسطينية والكيان الإسرائيلي وبين هذا الأخير وسوريا سنة 2004.

كما قامت بدور الجسر الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في مسألة المشروع النووي الإيراني، ويُعترف لتركيا بدورها في الوساطة، وهناك وثيقة تسمى بالرؤية المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تعترف فيها هذه

[1]. يحي السيد عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص.328.

الأخيرة بدور تركيا كوسيط في الشرق الأوسط [1]، كما ساهمت في حل الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وإيجاد آليات سياسية ودبلوماسية وهذا ليس بجديد عليها كون أنها وسبق أن توسطت في حل الصراع العربي الإسرائيلي.

كما لعبت تركيا دور الموازن الإقليمي الذي يعتبر دور تقليدي كانت تمارسه الإمبراطورية العثمانية في علاقاتها مع الدول الأوربية والحفاظ على توازن القوى لتحقيق مصالحها، وقامت بنفس الدور إقليميا في الشرق الأوسط في الحرب العراقية الإيرانية وعدم دخولها كطرف في النزاع،[2] كذلك تمارس تركيا هذا الدور بين السنة والشيعة في العراق وكما قال "أحمد داود أوغلو":" يجب على تركيا أن تتجه نحو انتهاج سلوك يتسم بالفعالية والمبادرة في معادلات التوازن ذات المدى القصير أكثر من الإهتمام بسياسة التوتر الدائم والتحالف الدائم" .[3]

كما مارست تركيا آلية الإحتواء لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وموقعها الجيواستراتيجي ورغبتها في الإنخراط لحل الأزمات الإقليمية جعلها تمارس جملة من الأدوار ماحقق لها جملة من الإنجازات.

ولذلك ترتبط إنجازات السياسة الخارجية التركية بالأدوار المتعددة التي قامت بها المتعددة الأبعاد الأمنية منها والإقتصادية باعتبارها مركز لنقل الطاقة ناهيك عن الأدوار المعنوية والقيمية التي تسعى من خلالها إلى نشر السلام والأمن في منطقتها بالدرجة الاولى والعالم، حيث إنتخبت كعضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعدد قياسي من الأصوات سنة 2009[4] والدعوة إلى تغيير النظام الدولي الذي يعتمد على إزدواجية المعايير إلى نظام دولي أكثر عدلا.

تمكنت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية من إعادة توجيه البوصلة إلى الوجهة التي تحقق لها مصالحها وأهدافها، فجل الخطابات والنظريات التي إعتمدها حزب العدالة والتنمية ترمي إلى زيادة نفوذ تركيا إقليميا وإعادة تعريفها دوليا من خلال مراجعة بعض الأولويات وكذا تطوير بعض المبادئ لتتلائم مع المصلحة القومية.

لذلك إنتشرت وتوسعت السياسة الخارجية التركية عبر العديد من المحاور والدوائر في العالم، بعدم التخلي عن العلاقات السابقة مع الغرب والعمل على المحافظة عليها وتطويرها، ويظهر ذلك من خلال دورها في حلف الناتو ومفاوضاتها مع أعضائه بخصوص قبول عضوية بعض الدول الأوربية مقابل الحصول على إمتيازات أهمها قبول عضويتها في الإتحاد الأوربي.

---

[1]. محمد سليمان محمود أبو مصطفى،" **الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية (الرؤية والتوجهات 2002_2028)**"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، ص.86.

[2]. عقيل سعيد محفوض، **مرجع سبق ذكره**، ص.123.

[3]. أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص .436.

[4] Alper coşkun, Sinan Ülgen, **op.cit**, P.6.

كما أن السياسة الخارجية التركية إستطاعت التوسع خارج أحلافها التقليدية، كالتقرب من روسيا من خلال شراكات إستراتيجية في مجال الدفاع " شراء أنظمة الدفاع الصاروخي S400، والتوجه نحو الصين وزيادة الشراكه معه على غرار مبادرة الحزام الطريق التي إنضمت لها تركيا سنة 2015، التي مكنتها من تمويل مشاريعها المتعلقة بالبنية التحتية كمحطات الطاقة النووية بتمويلات خارج الغرب، إذ تحصلت على مليارات الدولارات على شكل قروض منذ سنة 2016[1].

في نفس الصدد تمكنت تركيا من كسب الدول الناطقة باللغة التركية وتطوير منظمة الدول التركية، من خلال المحافظة على إرثها العثماني والثقافي، وتطوير علاقاتها معها في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والأمنية مع الإنفتاح على إفريقيا والإنخراط فيها بالإعتماد على مقاربة رابح رابح، فبعد الإعتماد على خطة الإنفتاح على إفريقيا سنة 1998، طبقت القيادة التركية إستراتيجية فعالة بداية من المساعدات الإنسانية، حيث قدمت تركيا الدعم المادي والبشري من خلال المشاركة في 9 عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية من سنة 2008، وتقديم مساعدات لدارفور بنحو 70 مليون دولارخاصة في قطاع الزراعة والتعليم والصحة في الفترة الممتدة من 2010 _2015[2].

إضافة إلى زيادة الإستثمارات بإفريقيا، ففي النيجر إرتفع حجم التبادل التجاري من 72 مليون دولار سنة 2019 إلى 203 مليون دولار سنة 2022كما دخلت مشاريع عملاقة معها على غرار تحديث مطار نيامي بعقد قيمته 152 مليون أورو[3]، هذا في المجال الإقتصادي وفي المجال الأمني تقدم تركيا عروضا للتسلح والتدريب لبعض الدول الإفريقية كما تصدر لهم صناعاتها الدفاعية الوطنية مثل تصدير طائرات مسيرة، طائرات تدريب "حركوش" ومدرعات للنيجر في إطار صفقة بين البلدين.

والمستجد في السياسة الخارجية التركية الحالية هو الإستفادة من بعض الأحداث الجارية في إفريقيا فيما يخص التعاون الإقتصادي والعسكري مع الدول الإفريقية حتى التي تعاني من عدم إستقرار سياسي على غرار النيجر الذي بمجرد وقوع الإنقلاب العسكري بها بتاريخ 26 جويلية 2023 سارعت تركيا لإعلان رفضها للتدخل العسكري

---

[1]. Kali Robinson, **Turkey's growing Foreign Policy Ambitions**, Council Foreign Relation, Available at: https://www.cfr.org, Accessed on:04/08/2023.

[2] .Center for Middle Eastern Strategic Studies, **Turkey in Africa: The Implementation of the Action Plan and An Evaluation after Fifteen Years**: Center for Middle Eastern Strategic Studies, ORSAM Report No. 124, (july 2012), P. 12.

[3].غدي قنديل، **أبعاد التوغل التركي في إفريقيا..أنقرة في نيامي**، مركز الدراسات العربية الأوراسية، متاح على الموقع الإلكتروني: https://eurasiaar.org/%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D9%81/، تم الإطلاع بتاريخ: 2024/08/08.

الذي أعلنته مجموعة إيكواس، هذه الخطوات جاءت تعزيزا لمساعي تركيا تأكيد حضورها في إفريقيا وأن تكون بديلا أو على الأقل منافسا للدول الغربية في إفريقيا خاصة منطقة الساحل

عملت السياسة الخارجية التركية الحالية ولاتزال على الإنخراط في الأزمات الدولية التي ترتبط مصالح تركيا بها مثل تدخلها العسكري في سوريا لحماية أمنها القومي وفي ليبيا تحقيقا لمصالحها الإقتصادية، ودعمها لأذربيجان على حساب أرمينيافي نزاع قره باغ سنة 2020 وحسم الصراع لحساب أذربيجان مايعني نفوذ تركي أكثر وأكبر في المنطقة، مع تدخلاتها لحسم الحروب كالحرب الروسية الأوكراني.

جميع هذه الإنجازات وأخرى تصب في طموحات تركيا اللامتناهية، والتي تجاوزت المجال الإقليمي إلى الدولي بدعوتها المتكررة لتغيير النظام الدولي .

المطلب الثاني: رهانات السياسة الخارجية التركية بين القيود والفرص

أمام جميع التحديات التي تواجهها تركيا إزاء التهديدات التي تطرحها عبر المستوى الداخلي والخارجي، فإنها تحاول بالمقابل تحقيق أهداف وتراهن على قضايا، من خلال الإستفادة من الفرص والتخلص من القيود التي تعيقها على تحقيق مصالحها، رهانات تركيا هي داخلية وخارجية، ولا يمكن تحقيق إنتصارات خارجية في ظل وجود أخطار ومعيقات داخلية دون مواجهتها.

أولا: داخليا

كان الرهان الداخلي الذي عملت عليه تركيا ولاتزال تعزيز روح الديمقراطية، والتخلص من وصاية الجيش الذي سيطر على مقاليد الحكم لعقود طويلة، مع محاولة درء مخاطر أحداث الشغب التي قد تتطور إلى أعمال عنف تتسبب في تدخل الجيش مرة أخرى، كما يسعى الرئيس التركي إلى تحقيق أكبر قدر من التوافق مع الأحزاب المعارضة له خاصة في القضايا الجوهرية التي تمس بأمن واستقرار تركيا.

وتراهن تركيا كما فعلت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى قطع جذور الكيان الموازي لحركة "فتح الله غولن" في مؤسسات الدولة، وتصفية العناصر التابعة له .

قيام تركيا بالتعديلات الدستورية وتغيير النظام السياسي هي وسيلة لجأ إليها "رجب طيب أردوغان" كحلٍ وحيد لفرض الأمن والإستقرار الداخلي وإخراج تركيا من جوّ الإنقلابات، وذلك باستخدام جميع الآليات القانونية والرهان الآخر الذي أخذته حكومة "رجب طيب أردوغان" على عاتقها هو زرع الثقة بنفوس المواطنين وشحذ هممهم بتذكيرهم بتاريخهم، وحضارتهم وهويتهم التي تم محوها وتغريبها، والعودة إلى الإعتزاز بالتاريخ والإنتماء إلى الدولة العثمانية والعالم الإسلامي، وبكل ثقة وفخر قال وزير الخارجية "أحمد داود أوغلو" سنة 2016 عبارة "نحن

العثمانيون الجدد" [1]راهن الرئيس التركي الحالي على كسب الإستحقاق لمواصلة البرنامج السياسي لتحقيق ما تم تسطيره من أهداف واستكمالا للإنجازات التي تم تحقيقها، ودخل غمار الإنتخابات في ماي 2023 وفاز بها رغم جميع الأحداث والأزمات آخرها زلزال فيفري 2023 الذي كلّف الإقتصاد التركي غاليا .

تراهن تركيا على ضمان عدم إنهيار الإقتصاد التركي، بالرغم من مشكل التضخم وانهيار الليرة ومخلفات الزلزال وتداعيات كورونا والتكاليف العسكرية في سوريا والعراق وليبيا، لذلك تستغل تركيا الوضع بعمليات الحفر والتنقيب التي تقوم بها في شرق المتوسط بتقنين عملية التنقيب بعد توقيع إتفاقية ترسيم الحدود مع ليبيا والتخطيط لبدء أشغال الحفر في حقل سكاريا بحوض البحر الأسودالذي أعلن الرئيس التركي عن إكتشافه الغاز في أوت 2020 المقدر احتياطه ب405 مليار متر مكعب أكتوبر2020 [2]ويعد من الحقول العملاقة في العالم، وهذا ما يتيح لتركيا فرصة الإستفادة من هذه الموارد لخفض تكلفة الطاقة المستوردة .

هذا الإكتشاف سيسمح لتركيا أن تكون جسرا طاقويا نحو أوربا وهذا مايجعلها أكثر إستقلالية في سياستها الخارجية، كما تسعى إلى تنويع حاجاتها الطاقوية وإنجاز مشاريع هامه في هذا المجال، إذ وقّعت جملة من عقود إستراد الغاز من مختلف الدول ضمانا لاستقلاليتها والتخلص من الإرتباط بشريك معين، بالإضافة إلى قيامها بعدة مشاريع على غرار مشروع بناء منشأة تخزين Tuz Gölü الذي طورته شركة BOTA بالقرب من مدينة آكسراي، هذا المشروع عبارة عن خزان لحفظ الغاز حجمه يقارب أكبر مشاريع التخزين في أوروبا يتألفا من 52 خزان بقدرة تخزينية مقدرة ب 5.4 مليار متر مكعب[3]، وتسعى تركيا إلى الحصول على الغاز لتطوير بنيتها التحتية، وهذا بعد أن قطعت أشواطا في الصناعات الدفاعية بعد أن كانت في الماضي القريب تعتمد على الدول الغربية في تسليحها، فالرهان الذي تسعى تركيا لتحقيقه هوبلوغ مكانة متميزة في مجال الصناعات الدفاعية تؤهلها لاتخاذ قرارات أكثر إستقلالية وتحقيق المزيد من المصالح على جميع الأصعدة.

واتساقا مع ما تم ذكره، فإن التجارب التي مرت بها تركيا جعلتها تعتمد على سياسات متعددة الأبعاد في المجال السياسي والإقتصادي، لذلك نجدها تسعى لتحقيق مصلحتها وربط علاقات مع الدول التي تلقى فيها موارد الطاقة بتكاليف أقل، دون الإعتماد على جهة بعينها.

وهذا الجدول يوضح التوجه التركي في مجال إستيراد الغاز.

---

[1]. **الموقف التركي من الثورة الليبية**، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (مارس2011)، ص.3.

[2]. **سياسات تركيا في مجال أمن الطاقة كيف تسعى تركيا لتصبح مركزا عالميا لتخزين الغاز وتصديره، "** دراسة"، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، حلب، (أفريل 2021)، ص.11.

[3] . نفس المرجع، ص.12.

الجدول رقم3 : يوضح نسبة إستيراد تركيا الغاز من 2015 _2019.

جهة الاستيراد	2019	2018	2017	2016	2015
روسيا	33%	46%	51%	52%	57 %
إيران	17%	15%	16.7%	16%	16 %
أذربيجان	21%	14.9%	11.8%	14%	11 %
نيجيريا	12.5 %	9.1%	8.4%	9.2%	8%
الجزائر	3%	4.3%	2.4%	2.6%	3%

المصدر: سياسات تركيا في مجال أمن الطاقة كيف تسعى تركيا لتصبح مركزا عالميا لتخزين الغاز وتصديره، " دراسة"، مركز إدراك للدراسات والإستشارات حلب، (أفريل 2021)، ص.5.

ثانيا: إقليميا ودوليا

تراهن تركيا على دحض الخطر الكردي، وعدم ترك المجال للقوى الخارجية للتنافس داخل سوريا الداعمة للحركات الإرهابية دون تدخل منها بعد تحملها تكاليف اللاجئين وأعباء العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، ولا تزال تواجه الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من خلال تعبيرها عن موقفها من الأزمة السورية والتدخل العسكري لحماية حدودها.

راهنت تركيا على إحداث تغيير في سياستها الخارجية، بدءا من الأفكار والرؤى والخطاب الحضاري الموجه للداخل قبل الخارج، واعتباره كأساس وقاعدة إنطلقت منها لتحقيق أهدافها، حيث أحدثت تغييرات داخلية وانخرطت في عمليات عسكرية خارج حدودها دفاعا عن إقتصادها الذي طورته بصناعاتها الدفاعية التي أصبحت تصدّر البعض من معداتها لدول مختلفة في العالم .

وتراهن تركيا في المرحلة الراهنة أن تستمر في صناعاتها الدفاعية وتصديرها إلى أكبر عدد ممكن من دول العالم والتغلغل في عدة مناطق استراتيجية، مع الحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط وعبر الدائرة الآسيوية والإفريقية وفق مبدأ رابح رابح ومعالجة مشكلة الأكراد بالتنسيق مع دول الجوار والدول الفاعلة.

كما تراهن على التوجه شرقا بحثا عن نفوذ أكبر لتعزيز موقفها المعادي للحركات الارهابية،كون أن توثيق علاقتها مع روسيا سيدعمها للقضاء على حركة فتح الله غولن المعادي للشرق، وفي حالة التحالف أكثر مع روسيا سيقلل من خطر التهديد الداخلي، في الوقت الذي تواصل فيه ربط علاقتها مع الغرب دون الإعتماد عليهم في الدفاع عن مصالحها، واختيار التوجه الذي يحقق لها ذلك مع إغتنام أي فرصة تزيد من نفوذها.

الرهان الكبير الذي تود تركيا كسبه هو أن يكون لها دورا مهما في تشكيل النظام الدولي القادم، وأن تصطفّ إلى جانب القوى الكبرى المشكّلة له، في إطار تحالف سياسي أو إقتصادي يمكّنها من لعب دور رئيس وفعال وأن تكون من الدول التي لها حق الفيتو بعيدا عن خمسة الدول الذي قال فيها "رجب طيب أردوغان" العالم أكبر من خمسة .

وعليه نخلص بأن القيادة التركية تحاول التخلص من جميع القيود التي تعتبر كتحديات، سواءا السياسية الداخلية المتعلقة بسيطرة الجيش وكذلك محاولات المعارضة التي تشكك في عمل الحكومة، وذلك ببذل المزيد من الجهود وانتهاج الآليات القانونية والدستورية لتحقيق الأمن، أوالقيود الإقتصادية التي تؤثر سلبا على الإقتصاد التركي من خلال تنويع المداخيل و اتباع السياسات الإقتصادية الفعالة، كما تسعى الحكومة التركية لاغتنام الفرص جراء الأحداث الإقليمية أو الدولية وتحويل القيود إلى فرص سواءا تعلق الأمر بالتدخلات العسكرية المباشرة وحماية أمنها واقتصادها أو السعي لمواجهة الدول التي ترفض وجودها في شرق المتوسط ومواصلتها عمليات التنقيب.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية التركية في ظل التحديات الدولية الراهنة

أمام جميع المتغيرات الدولية التي خلقت تحولات دولية وإقليمية ألقت بظلالها على تركيا، التي أجبرتها على مراجعة توجهاتها الداخلية والخارجية، من خلال إستخدام القوة في جميع صورها تكيفامع الظروف المحيطة بها ووفقا لذلك قد يكون التوجه المستقبلي للسياسة الخارجية التركية وفقا للسيناريوهات الآتية تبعا لمعطيات ملموسة.

المطلب الأول: سيناريو التهدئة و المرونة في التعامل مع التوترات

ستعتمد تركيا تحقيقا لمصالحها المتعددة والمنتشرة عبر دوائر مختلفة من العالم على أسلوب المهادنة وخفض التوتر عبر أسلوبين:

أولا:الوساطة في الأزمات لاستمالة الحلفاء والخصوم

من الأدوار التي مارستها تركيا وتميزت بها هي الوساطة، كما تم ذكر ذلك آنفا، وكانت على الدوام تسعى من وراء ذلك إلى تعزيز مكانتها وحضورها إقليميا ودوليا من خلال التدخل لحسم بعض القضايا التي تؤثر على المناطق

الجيواستراتيجية في العالم كالشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، ومن الأزمات الدولية التي أثرت على النظام الدولي وأدت إلى إحداث إضطراب الحرب الروسية الأوكرانية، فالعقوبات التي مست روسيا تسببت في ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالميا، وبما أن تركيا ثالث أكبر دولة مستورة للقمح في العالم، فإنها تأثرت بارتفاع أسعار القمح وأدى ذلك إلى زيادةأسعار الخبز ب120%[1].

نظرا لحاجة تركيا لموارد الطاقة وارتفاع أسعارها، فإن ذلك تسبب في تضرر الإقتصاد التركي نتيجة لقيام الحكومة التركية بخفض سعر الليرة مقابل الدولار، ووفقا لمعهد الإحصاء التركي سجلت أسعار المستهلك زيادة بنسبة 16.4%خلال جانفي وفيفري 2022، وارتفعت أسعار السلع الإستهلاكية والخدمات بنحو 124%خلال الفترة بين فيفري 2021 وفيفري 2022 .[2]

هذا من جهة ومن جهة أخرى عطلت الحرب الروسية الأوكرانية الصادرات التركية نحو أوكرانيا بسبب وضع الطرق البرية غير الآمن، ونظرا لشروط روسيا إضطرت تركيا الدفع عن طريق سويفت، وهذا الأمر معقد تسبب في تضرر الإقتصاد التركي، وبالتالي فتداعيات الحرب تسببت في ارتفاع موارد الطاقة والغذاء مع انخفاض نسبة السياح من البلدين إلى تركيا .

أمام هذه العقبات إستغلت تركيا فرصة الحرب ومتّنت علاقاتها مع روسيا وأوكرانيا، حيث رفضت إنضمامها إلى الدول الغربية بخصوص فرض عقوبات على روسيا، لتبقي حبل الود والمصالح والمكاسب التي تستفيد منها لاسيما بناء خط أنابيب الغاز الروسي عبر تركيا، والإستفادة من الواردات الروسية نحوها كبديل عن الدول الأوربية الأخرى سنة 2021 صدرت تركيا 5,8 مليار دولار إلى روسيا، بينما إستوردت 27,5 مليار دولار مايعادل 10,7 % من إجمالي الواردات، في حين تبلغ صادراتها إلى أوكرانيا 2,8 مليار دولار بإجمالي واردات 2,4 مليار دولار.[3]

وهذه الأرقام تعبر عن إستفادة تركيا من الحرب الروسية الأوكرانية، وجعلها فرصة لتحقيق المصالح والتحالف المرن الذي تنتهجه تركيا من خلال تعدد التحالفات غرب شرق، مكّنها من الإستفادة من أنظمة الصواريخ الروسية S 400، كما تتطلع تركيا إلى الإنضمام إلى مجموعة البريكس، بالمقابل تطورت علاقات تركيا بأوكرانيا من خلال بيعها لها المسيرات بيرقدار مع إظهار رغبتها في إنهاء الحرب .

---

[1] .**Salma Salsabila, Mohammad Izdiyan Muttaqin**, Impact of Russia-Ukraine Conflict on Turkey's Economic Stability, International Journal of Social Service and Research, Vol. 03, No. 07,(July 2023),P. 1645.

[2]. محمد عليوة، "**مستقبل العلاقات الروسية_التركية في ضوء الأزمة الأوكرانية (1991_2022)**"، م.8، ع.16، (جويلية 2023)، ص.916.

[3]. Güneyt Çatuk, " **Effects of the Russia_Ukraine War on Türkey's Foreign Trade and Tourism Sector**", Electronic Journal of Social Science, Vol.22, Iss.88, (October 2023), P.2052.

بالتالي، تعامل تركيا بحياد إيجابي وقدرتها على كسب الطرفين في أشد الظروف، إضافة إلى موقعها في الناتو وإعتبارها الدولة الوحيدة التي لها علاقات متبادلة بين الطرفين الروسي والأوكراني، مكّنها من دور الوساطة منذ الأيام الأولى للعمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، وهذا يصب في صالح جميع الأطراف، حيث أثمرت المساعي التركية والأممية إلى إتفاق بتاريخ 22 جويلية 2022 تضمن إطلاق مركز تنسيق الحبوب في اسطنبول، حيث تمر الحبوب الأوكرانية من موانىء البحر الأسود عبر روسيا موجهة إلى الأسواق العالمية، في جانفي 2022 تم تسجيل إرتفاع أسعار الحبوب بنسبة 33% في حين قفزت أسعار الزيوت النباتية بنسبة 80% .[1]

وبالرغم من الجهود التركية إلا أن روسيا ونظرا لتعرضها إلى عقوبات إنسحبت من صفقة الحبوب في18 جويلية 2023 مااستدعى تركيا مواصلة مساعيها لإعادة تفعيل صفقة حبوب البحر الأسود، إثر اللقاء الذي جمع الرئيس "رجب طيب أردوغان "بالرئيس الروسي "فلادمير بوتين" في منتجع سوتشي SOUTCHI جنوب روسيا .

السيناريو الأول المحتمل بخصوص مستقبل السياسة الخارجية التركية هو مواصلتها مساعي الوساطة في هذا الملف وملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإن كان الملف الأول مهم بالنسبة للقوى المهيمنة أكثر من ملف القضية الفلسطينية التي تعرف إزدواجا في المعايير.

كما تقوم تركيا بدور الوساطةبين أرمينيا وأذربيجان لتجاوز صفحة الخلافات والمضي قدما نحو تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال فتح ممر زنغزور الذي سيغير خريطة النقل في المنطقة من خلال الربط البري بين أذربيجان وتركيا، وسيساعد على إنشاء خط سكة حديد بين أرمينيا وروسيا عبر أذربيجان وتركيا مايعني وجود خط لسكة حديد بين تركيا وروسيا لأول مرة في التاريخ الحديث، مايساهم في ربح الوقت كون أن هذا الممر هو أقصر طريق بري لنقل البضائع بين المحيط الهادي والأطلسي[2]، وتواصل تركيا عرضها الوساطة لحل الخلاف بين السودان وإثيوبيا المتنازعتين على مثلث الفشقة الحدودي.

تسعى تركيا من خلال قيامها بدور الوساطة في الأزمات والقضايا الإقليمية التي تلقي بتداعياتها على أمن واستقرار أهم المناطق الجيواستراتيجية في إفريقيا وآسيا وأوربا، إلى البقاء في صدارة الدول التي لا يمكن التخلي عن خدماتها بحكم قدرتها على التفاوض والمناورة لعلاقاتها الطيبة وإبداء المرونة في التعامل، وهذا ما يسمح لها من إغتنام

[1] . Thomas Glauben, Miranda Svanidze, Linde Götz, Sören Prehn, Tinoush Jamali Jaghdani, Ivan Duric, Lena Kuhn, "**The War in Ukraine, Agricultural Trade and Risks to Global Food Security**", Intereconomics, Vol.57, No.3, (2022), P. 159.

[2]. Piotr Gawliczek, Khayal Iskandarov, **"The Zangezur Corridor as Part of the Global transport route (against the backdrop of power games in the South Caucasus region)"**, Security Defence Quarterly, Vol.41, No.1, (March 2023), P.39.

فرص أكثر، وتحقيق مكاسب تمكّن من قبولها ضمن الترتيبات الجديدة للنظام الدولي خاصة إذا تحول النظام الدولي إلى عالم متعدد الأقطاب مكتمل المعالم.

ثانيا: تغيير موقعها في النظام الدولي ضمن التحالفات المرنة

تتأثر السياسة الخارجية التركية بعدة محددات أهمها مدركات صانع القرار، و"رجب طيب أردوغان" بصفته رئيسا للدولة عبّر في أكثر من مناسبة عن رفضه للنظام الدولي الحالي، وأنه بحاجة إلى إصلاح، وأن العالم أكبر من خمسة، وأن الأمم المتحدة باعتبارها من أهم الفواعل في النظام الدولي تعمل بازدواجية المعايير، وبحاجة إلى تغيير وإصلاح منتقدا سياسة الدول الكبرى قائلا:"بينما إستمرت أمريكا في بذل جهودها لإضفاء الشرعية على العمليات العسكرية التي تختارها على أساس الأمم المتحدة، ظلت روسيا ودول أخرى تستخدم الأمم المتحدة وامتيازاتها في مجلس الأمن كما يحلو لها" .[1]

نقد الرئيس "رجب طيب أردوغان "سياسة حق النقض وعدم عدالتها واستجابتها لتطلعات دول كثيرة في العالم، وأن النظام الدولي أصبح يتزعزع، ولتستطيع تركيا أن تغير موقعها داخل النظام الدولي الذي لاتقتنع بأولوياته وتريد تغييره توجهت تركيا إلى زيادة حظوظها عبر توسيع شراكاتها وعلاقاتها الإقتصادية والأمنية عبر الحفاظ على علاقاتها مع الغرب وتطوير علاقاتها مع الشرق، ففي الوقت الذي تتعاون فيه تركيا مع أمريكا ضمن حلف الناتو وقضايا دولية أخرى، فإنها اتجهت نحو روسيا لشراء لأنظمة الصواريخ S400، ولاتزال في رحلة المفاوضات مع أمريكا للحصول على مقاتلات F16 وطائرات F35 مقابل قبولها إنضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو.

كما تطمح تركيا إلى الإنضمام إلى دول الإتحاد الأوروبي وتطوير علاقاتها معه ضمن عقد إتفاقيات أهمها قضية اللاجئين ومنع تدفقهم إلى أوروبا، كما تعمل تركيا للإنضمام إلى مجموعة البريكس والإستفادة من المزايا الإقتصادية لهذا التكتل، في نفس الوقت تسعى للتقارب مع منظمة شنغهاي ،والإستفادة من جميع التكتلات، وتنويع تحالفاتها لزيادة حظوظها وفرصها وتحقيق مصالحها كتيار ثابت في سياستها الخارجية مع تغيير الإستراتيجيات وفق القضايا المطروحة.

المطلب الثاني: سيناريو التصعيد و استخدام القوة الصلبة

في حال تأزم الوضع الإقتصادي التركي وتدهور الوضع الأمني الداخلي، فستضطر تركيا إلى إتباع الخطوات الآتية :

[1] . رجب طيب أردوغان، نحو عالم أكثر عدلا، **مرجع سبق ذكره**، ص.166.

أولا: إستمرار ملاحقة المنظمات الإرهابية داخل وخارج الحدود

تركيا لها تاريخ طويل في الإنقلابات والمشاكل الداخلية وعدم الإستقرار الناتج عن عدة أسباب أهمها وجود تعددية عرقية يرفض مطلبها في الإنفصال لأسباب سيادية بالنسبة لصانع القرار في تركيا، هذه الأقلية الكردية التي وثّق التاريخ وجودها، وقيامها بثورات للحصول على استقلالها، وفشلها في ذلك مع استمرار رغبتها في الإنفصال وتواجدها في تركيا ودول مجاورة لها هو خطر دائم بالنسبة لتركيا.

الأسوء ما في الموضوع هو إستغلال هذه القضية كورقة ضغط من الدول الكبرى، أهمها الولايات المتحدة الأمريكية وحتى روسيا وفرنسا ومعظم الدول الأوروبية ومساندة الحركات الإرهابية، من خلال المساعدات التي تقدمها إلى حزب العمال الكردستاني رغم تصنيفهم من طرف تركيا كمنظمة إرهابية، إضافة إلى ذلك هناك خطر حركة فتح الله غولن المندسّة في الوسط التركي بالرغم من عمليات الغربلة التي قام بها النظام التركي، يبقى الخطر قائما والولايات المتحدة الأمريكية دائما تدعم هذه الحركة من خلال إستقبال "فتح الله غولن" عبر أراضيها.

وهناك المؤسسة العسكرية التي عمل الرئيس التركي الحالي على إبقاءها لخدمة تركيا، مجنّدا إياها لصالح الدولة داخل وخارج الحدود بعد أن كانت حامية للعلمانية، لكن وبالرغم من تغيير النظام إلى رئاسي وإجراء تعديلات بخصوص المهام الموكلة لكل جهاز في الدولة يبقى الخطر قائما، لأن التاريخ التركي معروف بالإنقلابات التي تظهر فجأة.

وعموما إذا استمر الإنزلاق الأمني في سوريا وتداعياته على الأمن التركي، ونشاط قوات سوريا الديمقراطية وحزب العمال الكردستاني، لن تستجيب تركيا لأي طرف غربي، ولن توقفها أي جهة دولية وإذا تعاملت تركيا بسياسة صم الأذنين دون الإعتماد على شريك أو حلف دولي مهم، ستتعرض الإنجازات التي بذلت خلال سنوات من طرف حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الإندثار بالعودة إلى موجات العنف والتمرد، وستنحو تركيا إلى إستخدام ورقة اللاجئين كورقة ضغط على أوروبا مقابل موافقتها لتوسيع أعضاء الناتو، كما ستعمل على إيجاد منافذ لها عبر توسيع علاقاتها الإقتصادية مع دول إفريقيا وتكثيف وجودها في شرق المتوسط.

ثانيا: تكثيف التحالف مع الشرق لتطوير المنظومة الدفاعية

إذا مُست المصالح التركية وتعنتت الولايات المتحدة الامريكية مع تركيا، وصعّدت من لهجتها معها في سوريا مثلا مثلما فعلت في 05 أكتوبر 2023 من خلال قيام طائرة أمريكية إسقاط طائرة مسيرة تركية كانت فوق الأجواء السورية وتحججت أمريكا بأن الطائرة المسيرة كانت على بعد كيلومترين من القوات الأمريكية، إن تكررت مثل هذه الوقائع ستواصل تركيا تطوير منظومتها الدفاعية بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية، وستزيد من تقاربها نحو روسيا والصين، وتحالفها مع إيران وهذا ما سيزعج حلفاؤها التقليديون خاصة الدول الأوروبية في حلف الناتو.

تعرضت تركيا للعديد من خيبات الأمل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تعول عليها كثيرا، لكن الأحداث الداخلية كانقلاب 2016، ثم الإنتفاضة السورية وتعاون أمريكا مع قوات قسد، أظهر لتركيا أن السّير باتجاه واحد هو محصلة صفرية بالنسبة لها، وأن جلّ المتغيّرات الدولية التي في طور التراكم ستغير من شكل النظام الدولي وحينها ستجد تركيا نفسها معزولة وستعود إلى نقطة الصفر.

لذلك تسعى إلى الإنضمام إلى مجموعة البريكس والتقارب مع روسيابما أنها تعاونت معها في إنشاء محطة نووية كما تعمل على تعزيز التعاون مع الصين لتنويع مصادر دخلها وحماية إقتصادها من الإنهيار، لاسيما وأنه تم منحها رئاسة نادي الطاقة في منظمة شنغهاي للتعاون في 23 نوفمبر 2016 رغم عدم عضويتها.[1] كما ستعمل تركيا على تعزيز نفوذها في البلقان والشرق الأوسط وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى وشرق المتوسط، لتحقيق أكبر قدر من الإستقلالية ،كما أنها ستعمل على الإستفادة من إرجاع العلاقات إلى مجاريها مع الدول العربية كمصر ودول الخليج والرجوع إلى استخدام القوة الناعمة معهم لضمان تدفق مصادر التمويل، والعامل الجديد الذي ظهر في الإقتصاد التركي هو دور بنوك الإمارات العربية المتحدة على رأسها بنك الإمارات دبي الوطني وبنك أبو ظبي التجاري ترتيب نحو 61 % من القروض المصرفية المشتركة للبنوك التركية ما يزيد من تمويل تركيا وإقراض السوق التركية ،كما تدعم كل من الإمارات وقطر والسعودية مشروعات إعمالر مناطق الزلازل التركية، مايقدم إرتياحا لتركيا بشأن مصيرها الإقتصادي وعدم التعويل على الغرب فقط،وأنها وقعت العديد من الإتفاقيات الأمنية معها .[2]

تحاول تركيا الإستمرار في حماية مصالحها وأمنها عبر عدة إستراتيجيات ومحاور ،مع الحرص على إستمرار علاقاتها مع جميع الدول "غرب" و "شرق" .

المطلب الثالث: سيناريو التكيف مع الوضع الراهن وفق المتطلبات البراغماتية

ستحاول تركيا إنتهاز جميع الفرص لصالحها وستعمل على تطوير علاقاتها مع الدول الكبرى من خلال تعديل سلوكها والتكيف مع متطلبات كل مرحلة من خلال :

أولا: تحسين العلاقات مع القوى الكبرى

الموافقة المبدئية التركية لإنضمام السويد مؤشر على إستراتيجية تركيا في المحافظة على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، لضمان عدم مساعدتهم لحزب العمال الكردستاني الذي يعيق مسار التقدم في

---

[1] . خلف بن عوض العبدلي، **تركيا التأثيروالتأثر في البعد الجيوسياسي للمنطقة**، (تقرير)، مركز أسبار، السعودية، (ماي 2022)، ص.43.

[2]. تقرير حالة دولة تركيا 2023، ع.14، (سبتمبر2023)،ص.5، متاح على الموقع الإلكتروني:

https://www.asbab.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/10/15.

تركيا، كما أن ذلك سيحسن علاقاتها مع الغرب، الذي تسعى لكسب دعمه ولجوءه إليها في بعض الأزمات الدولية ودفع الدول الغربية إلى الإقتناع بمسارات تركيا الجديدة نحو الإستقلالية، من خلال فرض الأمر الواقع على الدول الغربية لتقبّل ذلك لمصلحتهم، والدليل قبول روسيا وأوكرانيا وساطتها بالرغم من تقديم مسيرات بيرقدار لأوكرانيا في بالموازاة من إستفادتها من أنظمة الصواريخ S400 الروسية.

طالما بيّنت تركيا بأن تعاونها مع روسيا لن يتعارض مع عضويتها في الناتو وليس مهددا له، وفي حالة ما إذا سحبت أمريكا قواتها المتبقية في العراق وشرق سوريا فإن ذلك سيزيد من توطيد العلاقات بين البلدين، وفي حال جرت مصالحة داخلية في سوريا من النظام والمعارضة، أو تغير النظام واضطرت القوى المتنافسة الخروج من سوريا، كذلك سيصب ذلك في مصلحة تركيا، وهناك مؤشرات على تكيف تركيا مع الأزمات وسعيها إلى إبداء المرونة مؤخرا في علاقاتها مع اليونان ودول الخليج وأمريكا وروسيا، وهذا يجعل سياستها الخارجية أكثر فعالية واستقرار، مايساعد على تحسن علاقاتها مع الدول الكبرى.

ثانيا: مواصلة سياسة الشد والجذب

من خلال دراستنا لاحظنا بأن سياسة الشد والجذب هي الطابع الغالب في العلاقات التركية، مع أغلب المحاور والدوائر باستثناء بعض المناطق كإفريقيا وبعض دول آسيا، لكن علاقاتها مع كبرى الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول الأوربية كانت دائما في منحى تصاعدي وتنازلي حسب المصالح المتضاربة في كل قضية مطروحة، وهناك بعض القضايا التي تؤثر على العلاقات، أهمها وجهة نظر تركيا لأعمال الكيان الصهيوني في غزة، وفي حالة توتر العلاقات مع الكيان الإسرائيلي فإن ذلك سيؤثر كذلك على علاقاتها مع أمريكا.

وعليه إذا استمرت الدول الكبرى في إزعاج تركيا والتضييق عليها خاصة في ملف حزب العمال الكردستاني فإنها ستتعامل معها بنفس الطريقة والأسلوب، وستعرف العلاقات تشنجات بين الفترة والأخرى، وإذا لم تفي الولايات المتحدة الأمريكية بوعودها المتعلقة بمنظومة الصواريخ F16 وثبت تورطها في عمليات تفجير أو إنقلاب في المستقبل فإن العلاقات ستعرف توترا وركودا، وستتوجه حينها تركيا إلى التحالف أكثر مع روسيا والصين، ما يعني حدوث السيناريو الأسوء وهو الإنقلاب على الرئيس "رجب طيب أردوغان" وذراعه الأيمن "هاكان فيدان"، لإرجاع تركيا إلى سابق عهدها قبل حزب العدالة والتنمية، والتضحية بالرئيس "رجب طيب أردوغان" خاصة إذا أعلن في السنوات المتبقية من حكمه قطع علاقاته مع الكيان الإسرائيلي المتجذر في تركيا منذ عقود قد يعرّض الرئيس "رجب طيب أردوغان" إلى مضايقات عديدة وإشعال النعرات الطائفية وأعمال عنف قد تصل إلى التصفيات الجسدية لا سمح الله.

وأمام جميع هذه السيناريوهات تبقى التحولات الدولية القادمة التي تحمل معها تداعيات إقليمية ودولية ودرجة المناورة التركية كفيلة بمعرفة الخط الذي ستسلكه هده الأخيرة من حيث الإستمرار في توجهاتها نحو الغرب واستخدام القوة الناعمة أو التوجه شرقا مع استخدام القوة الصلبة وإحداث تغييرات من حيث الوسائل وتطوير توجهاتها الدولية أو المزاوجة بين الوسائل طبقا للظروف المسموح بها للمناورة.

إستخلاصا لما سبق ذكره، يتبين أن المتغيرات الدولية كان لها الأثر البالغ على تطورات وتحولات السياسة الخارجية التركية، من خلال إستجابة هذه الأخيرة بجملة من الإنجازات التي غيرت من واقع تركيا، خاصة في مجال الصناعات الدفاعية التي سمحت لها بممارسة عدة أدوار، واللجوء إليها كطرف مهم في العديد من الأزمات، نظرا لأوراسيتها وعمقها الجيواستراتيجي وخصوصيتها الثقافية، وانتماءاتها الغربية مع طموحاتها في بناء علاقات شرقية موازاة مع علاقاتها الأطلسية،ومواجهة جملة من التحديات سواءا الداخلية أو الخارجية، وبهذا تواصل تركيا حشد جميع مواردها وإستغلال جميع الفرص، لتعويض ما خسرته الإمبراطورية العثمانية من مناطق نفوذ، لذلك تبدو في العديد من المرات متغيرة وغير مستقرة وهذا راجع لتغير الظروف وعدم إستقرارها، ما يجعلنا أمام سيناريوهات متعددة وفقا للمعطيات المطروحة.

خـــــاتـــــمـــــة

خاتمة:

ختاما، يمكن القول من خلال هذا البحث أن السياسة الخارجية التركية جديرة بالدراسة والإهتمام نظرا لموقع تركيا الجيوبوليتيكي الهام وتاريخها الطويل المليئ بالتناقض والتشرذم، كون أنها مرت بتجارب سياسية واقتصادية عديدة، كانت قاسية في معظم الأوقات والتي كان من أبرزها الإنقلابات العسكرية التي عرفتها منذ وفاة "مصطفى كمال "أتاتورك إلى غاية آخر محاولة إنقلاب فاشلة سنة 2016، ومن أهم الفترات التي عالجتها الدراسة هي فترة حكم حزب العدالة والتنمية من سنة 2002 إلى غاية 2023.

إعتلاء حكومة حزب العدالة والتنمية السلطة سنة 2002 كان بمثابة ثورة إصلاحية لسياسة تركيا الداخلية والخارجية، رغم التوجه الإديولوجي المحافظ للحزب الذي ينتمي في جذوره إلى الأحزاب الإسلامية التي أسسها "نجم الدين أربكان"، هذا الأخير الذي عرف مقاومة وتهجم من قبل المؤسسة العسكرية للسلطة أدت إلى حظر أحزابه جعلت من قيادة حزب العدالة والتنمية في مقدمتهم "رجب طيب أردوغان" يلتزمون الحذر في الإعلان عن إديولوجية الحزب وانتماءه.

بدايات الحزب تخلّلتها العديد من التحديات السياسية والأمنية والإقتصادية، ما جعله يأخذ على عاتقه مسؤولية تخليص تركيا من جميع مظاهر التخلف الإقتصادي والإجتماعي ومحاربة ظاهرة الإنقلابات بشدة من خلال إشراك الشعب في الأمور التي تحدد مصيره ومصير دولته.

تدرّجت حكومة حزب العدالة والتنمية في تخليص الدولة من قبضة المؤسسة العسكرية، دون إثارة صراعات ومواجهات مباشرة معها، حيث سنّت جملة من التعديلات الدستورية عبر عدة سنوات بداية من 2004 لنيل رضا الإتحاد الأوروبي بخصوص قبول المفاوضات بشأن عضوية تركيا داخله سنة 2005، بعدها سنة 2010 لتقليص صلاحيات الجيش في الشؤون المدنية ثم تعديل الدستور سنة2017 الذي بموجبه إنتقلت تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي.

خلال الواحد والعشرين سنة من حكم حزب العدالة والتنمية عرفت تركيا العديد من التغيرات، بداية من تغيير الخطاب الحضاري والرؤية الفكرية المبنية على أسس نظرية نظّرها "أحمد داوود أوغلو"، كان أهمها تغيير البوصلة وإعادة توجيهها نحو عمق تركيا الإستراتيجي الممتد إلى دول الشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى والقوقاز ودول البلقان، إلى مناطق أخرى تربطها معها تاريخ مشترك بداية من دول شمال إفريقيا ثم أغلب دول القارة.

خاتمة

هذه المقاربة أتت بالمنفعة على تركيا في جميع المجالات وانتعشت علاقاتها المختلفة مع دول الجوار، وتطور إقتصادها، كما أنها استطاعت أن تجعل من دول الجوارحارس أمني على حدودها من خلال التضييق على حزب العمال الكردستاني بعقد إتفاقيات مشتركة مع كل من سوريا والعراق باعتبارهما دولتان جارتان تتواجد بها الأقليات الكردية.

لقد كانت الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2010 من أحسن الفترات بين تركيا وجوارها، واستخدام القوة الناعمة جلب لها العديد من الإمتيازات، حيث أصبحت أنموذجا يقتدى به في القوة الناعمة والإسلام المعتدل.

باندلاع ثورات الربيع العربي سنة 2011، تحولت حالة الهدوء والإستقرار في الحدود مع تركيا إلى فوضى وعدم إستقرار، ماجعلها تتخذ مواقف صريحة بشأن ذلك، ولم تكن تعلم بأن تأييدها لهذه الثورات سيتسبب في تغيير لهجتها وأسلوبها في التعامل مع دول الجوار، وحتى مع الدول الكبرى التي كانت تتصارع في دول الربيع العربي للحصول على العديد من المكاسب.

هذه الأحداث كان لها الأثر في تعديل تركيا للهجتها ونهجها، خاصة بعد سلسلة المخاطر الداخلية التي تعرضت لها أهمها أحداث جيزي بارك سنة 2013، ومحاولة الإطاحة بالحكومة ومحاولة الإنقلاب الفاشل سنة 2016، وأمام هذه الظروف الداخلية والإقليمية والضغوط الدولية التي تعرضت لها تركيا من أكثر من دولة، توجهت إلى انتهاج القوة الصلبة حيث تدخلت لحسم الأمور ودرء الأخطار الآتية من الحدود السورية وأعلنت ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني بإطلاق عمليات عسكرية، كانت أولها سنة 2016، بعد العديد من المناوشات والتصرفات من الجانب التركي والسوري و قطع العلاقات بين الدولتين.

وأمام تسارع الأحداث وحدوث العديد من المستجدات، ونظرا للقفزة النوعية التي عرفتها تركيا في مجال الصناعات الدفاعية تمكنت من الدفاع عن مصالحها في شرق البحر الأبيض المتوسط بعقد إتفاقية مع ليبيا حول ترسيم حدود المناطق الإقتصادية الخالصة بعد محاولة إستبعادها، وقيامها بمناورات عسكرية هناك تجسيدا لاستراتيجية الوطن الأزرق، كما توجهت نحو إقامة العديد من القواعد العسكرية خارج حدودها في الصومال وقطر وهذا ما جعل بعض الأكادميين والسياسيين حتى من الداخل التركي يتهمونها بعدم قدرتها على المحافظة على قوّتها الناعمة، وفي واقع الأمر توجهها نحو القوة الصلبة كان بالموازاة مع استخدام قوتها الذكية التي ظهرت في تعاملها مع ملف اللاجئين السوريين واستضافتهم.

أمام المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي اعترضت تركيا ووضعتها أما تحديات حقيقية ومصيرية عدّلت تركيا من سياستها .

خاتمة

واستخلاصا لماسبق ذ كره توصلت الدراسة إلى الإستنتاجات الآتية:

- عبرّت السياسة الخارجية التركية من خلال نشاطاتها المختلفة عن استخدام العديد من النظريات سواءا الكلية أوالجزئية، حسب كل مرحلة وموقف ورد فعل معين، فقد ظهرت النظرية الواقعية من خلال توجه تركيا نحو القوةالناعمة من خلال سعيها لتحقيق أمنها بالوسائل التي تراها مناسبة مستغلة الفوضى الدولية وتصدرها لأنموذج القوة الناعمة في الشرق الأوسط في ظل عدم وجود سلطة مركزية تمنعها من ذلك، وكذلك من خلال إستخدامها للقوة الصلبة وتحقيق مصالحها وأمنها القومي خاصة بعد تعرضها للعديد من التهديدات الداخلية والخارجية أبرزها بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة وثورات الربيع العربي، ودفاعها عن مصالحها القومية، كما طبقت النظرية اللبرالية من خلال نهج تركيا الناعم والدخول ضمن منظمات دولية والسعي نحو قبول عضويتها داخل الإتحاد الأوروبي ولاتزال من خلال سعيها لإقامة تحالفات مع دول الشرق ومحاولتها للإنضمام إلى مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي، في حين إنتهجت النظرية البنائية في رؤيتها وخطابها الذي جاء به حزب العدالة والتنمية، المبني على إحياء الهوية العثمانية والعمق الإستراتيجي الذي تنتمي إليه تركيا، والذي طالما تغنّت به ولاتزال.

- بخصوص عملية صنع القرار كان لصانع القرار والمتمثل في شخص الرئيس "رجب طيب أردوغان" دورا هاما في توجيه السياسة الخارجية التركية وترتيب الأولويات، والتدرج في التخلص من قبضة المؤسسة العسكرية إلى غاية تغيير النظام البرلماني إلى نظام رئاسي باستفتاء شعبي .

- ما يمكن الإشارة إليه هو أن السياسة الخارجية التركية ترتبط بتصورها لدورها داخل النظام الدولي، والذي لايتوقف فقط على مدركات وتصورات صانع القرار وإنما أيضا للإمكانيات والموارد الحقيقية التي تمكنها من لعب ذلك الدور لأن هذا الأخير يتطلب وسائل وإمكانيات وفعالية أداء.

_ رغم أن السياسة الخارجية التركية حملت في جزئياتها العديد من المقاربات النظرية، لكن هناك نظرية أقرب إلى تفسيرها في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية وهي النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة التي تُقِرّ بفهم وتحليل السياسة الخارجية بناءا على فوضوية النظام الدولي والضغوط التي يضعها على الدولة إلى جانب العوامل الداخلية وأن خيارات السياسة الخارجية تتم من طرف نخبة لها تصورات وعقائد معينة، وبالتالي تأثر السياسة الخارجية التركية بمجمل المتغيرات الداخلية والخارجية كان بطريقة براغماتية تعكس إرادة وطموح النخبة الحاكمة في تركيا التي طالما سعت ولاتزال لإرجاع مكانة تركيا دوليا ولعب أدوار تليق بماضيها العثماني في شقه المُشرق.

خاتمة

_ ولهذا بالرغم من تمتع تركيا بموقع جيواستراتيجي متميز من حيث الجغرافيا والتاريخ والتنوع الثقافي الذي مكّنها من لعب أدوار إقليمية هامة، إلا أن ذلك جعلها تتأثر بالتطورات الدولية والإقليمية والتوازنات السياسية والأمنية، ما أثر على سياستها الداخلية في الكثير من الأحيان.

_ تغير النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي إضافة إلى التعديلات الدستورية أثّر على السياسة الخارجية التركية حيث أصبحت السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية، الذي أخذ على عاتقه العديد من المهام الخارجية مقلصا دور وزارة الخارجية، وضبط مهام المؤسسة العسكرية وحصرها فيما يخدم مصالح تركيا داخليا وخارجيا وإبعادها عن التدخل في الحياة السياسية لتجنب الإنقلابات.

_ ماميز السياسة الخارجية التركية سياسات الشد والجذب مع أغلب المحاور سواءا التي تربطها معها علاقات تقليدية مثل دول الغرب خاصة العضوة في حلف الناتو أو دول الشرق كروسيا والصين في بعض الفترات، باستثناء علاقاتها الجيدة مع دول قارة إفريقيا كون أن هذه الأخيرة تعتبر مصدرا هاما لتركيا من حيث إستيراد المعدات العسكرية والمساعدات الإنسانية وتزويد تركيا بالمواد الأولية أهمها الموارد الطاقوية.

_ رغم عضوية تركيا في حلف الناتو وعلاقاتها مع دول الغرب إلا أنها ليست راضية على النظام الدولي وعلى أهم هيئة أممية به وهي منظمة الأمم المتحدة وبالتالي تعتبر تركيا من الدول الغير قانعة بالنظام الدولي وتسعى إلى تغييره نظرا لازدواجية المعايير التي يتم العمل بها في مجلس الأمن والتي تخلق اللاعدالة بين دول وشعوب العالم، كما تطمح إلى نظام متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه.

_ حتّمت مصلحة تركيا ورؤيتها المستقبلية المتمحورة حول الإستقلالية إلى تمتين وتطوير العلاقات مع دول الشرق التي كانت في زمن ليس ببعيد من الخصوم، والدليل شراء منظومة الصواريخ الروسية S400 .

_ لاتزال تركيا تطمح إلى عثمانية جديدة من خلال ارتباطها المؤسسي مع منظمة الدول التركية، والحفاظ على الهوية التركية.

_ لعبت النخبة التركية وتحديدا صناع القرار في تركيا على رأسهم "أحمد داود أوغلو" باعتباره المنظّر للمبادىء الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي جعلت من تركيا خلال العشرية الاولى من حكم حزب العدالة والتنمية أنموذجا للقوة الناعمة، إلى جانب الرئيس "رجب طيب أردوغان" ودوره في تحقيق المصالح التركية دون الإرتباط فقط مع الغرب، مع الإفتخار بالتاريخ العثماني والهوية التركية وإعادة إحياء العلاقات مع الدول العربية والشرق أوسطية

خاتمة

_ تميزت العلاقات التركية مع الكيان الإسرائيلي بالشد والجذب على المستوى السياسي لكن لم تتأثر على المستوى الإقتصادي، رغم وجود هزّات للعلاقة كحادثة مرمرة، وما ظهر في منتدى دافوس من رفض "رجب طيب أردوغان" وسخطه على الأعمال الإرهابية للكيان والقتل الممنهج ، ومغادرته المؤتمر بعد مقاطعته لشمعون بيريز.

_بالنسبة للدعم التركي لفلسطين موجود لكنه غير كاف كون أن تركيا بإمكانها أن تضغط على الكيان الإسرائيلي وتوقف معاملاتها معه لصالح القضية الفلسطينية، وهذا ما يأخذنا إلى نقطة أخرى وهي تأثير العامل الإديولوجي أو الديني في السياسية الخارجية التركية الذي كثر الحديث عنه بأنه المحدد الرئيس نظرا لانتماء حزب العدالة والتنمية لكن في واقع الأمر العامل الإديولوجي مهم لكنه ليس محددا رئيسيا في السياسة الخارجية التركية بل تستخدمه تركيا كآلية لجذب الدول العربية أو الآسيوية الناطقة باللغة التركية، في ظل تغليب المحدد الأمني والإقتصادي.

_ قام حزب العدالة والتنمية بعدة إنجازات على المستوى الداخلي والخارجي مع توخي الحذر في علاقاته مع المؤسسةالعسكرية التي أعاد ضبط وتحديد صلاحياتها، ووجهها لحماية الدولة بدل حماية العلمانية، الإصلاحات العديدة التي قام بها الحزب خاصة في مجال الحريات مكّنت تركيا في بداية العشرية الأولى من الألفية الثالثة من إفتكاك موافقة دول الإتحاد الأوروبي على بدأ المفاوضات، هذا من جهة من جهة أخرى رغبة وإرادة قادة حزب العدالة والتنمية في تحقيق التنمية الإقتصادية لتركيا جسّدت على أرض الواقع، وهذا ما أعاد المكانة الإقليمية لتركيا بعدما كانت تتخبط في الإنقلابات، كما كان لحكومة الحزب السالف الذكر دورا هاما في إعادة تقريب تركيا من عمقها الإستراتيجي وبناء علاقات إستراتيجية مع فرض منطق أمن تركيا أولا وأبدا مع جميع الدول الصغرى والكبرى.

_ قطعت حكومةحزب العدالة والتنمية أشواطا في تحقيق إستقرار سياسي في تركيا، والنجاح في إفشال محاولة الإنقلاب سنة 2016، بتأييد شعبي للحكومة ، وهذا يحسب لصالح هذه الأخيرة التي إستطاعت كسب ثقة الشعب الذي سئم من الإنقلابات.

_ ثورات الربيع العربي كانت ترى فيها تركيا سبيلا لتحقيق عثمانيتها الجديدة لكن فشلها شكل خيبة أمل للقادة الأتراك، مع انتشار الفراغ الأمني في المنطقة، ما ترسخ في أذهان صناع القرار في تركيا بأن إستمرارها في النهج الناعم فقط في ظل تكالب القوى الكبرى على دول الشرق الأوسط لاسيما القريبة منها سيقوض أمنها وأن عدم تدخلها الحازم سيكلفها إستقرارها وسيادة إقليمها. وهذا لايعني بأن تركيا تخلت عن قوتها الناعمة وإنما دمجتها بالقوة الصلبة والذكية بظهور تحديات جديدة داخلية وخارجية وعلو سقف الطموحات التركية، والسعي إلى الإستفادة من جميع المتغيرات الدولية لخدمة أهداف تركيا ومصالحها القومية، باستخدام الآليات المناسبة لذلك.

خاتمة

_ لقد بينت وساهمت ثورات الربيع العربي التي خلقت وضعا غير آمن لتركيا من خلال تصدير هذه الثورات للإرهاب والجريمة المنظمة التي تتغذى في المناطق الي تعيش فراغا أمنيا، في تغيير تركيا لبعض سلوكاتها وردود أفعالها ودفعت بصناع القرار في تركيا لاسيما مع تكوينهم الفكري والعلمي والسياسي وخبراتهم وتصوراتهم إلى الإقتناع بضرورة التغيير واغتنام الفرص وترتيب الأولويات وتنويع الأهداف والمصالح التركية شرقا وغربا، مع تجنب خسارة أي طرف دولي وإقليمي يحقق أهداف تركيا، بالمقابل منع أي طرف داخلي أو خارجي من إنكفاء تركيا على ذاتها وحصر مصالحها داخل حدودها.

_ من أهم الملاحظات التي لايمكن تخطيها هو أنه رغم عضوية تركيا في حلف الناتو وتقربها من الغرب لاسيما أمريكا والدول الأوروبية إلا أنها تسعى للمساس بأمن تركيا وجعلها في وضعية الدولة التابعة والدليل دعم هذه الدول لحزب العمال الكردستاني، وإحتضان أمريكا" لفتح الله غولن "المصنف حسب الجهات الرسمية التركية كمنظمة إرهابية، وهذا ما يجعل تركيا في حالة ريبة وشك دائمين إتجاه هذه الدول.

_ هناك مبادئ مشتركة وثابتة بين السياسة الخارجية التركية منذ 2002 ومن سبقتها، بالموازاة مع تبني مبادئ جديدة حتّمتها الأوضاع الداخلية والخارجية التي ساهمت في تغير السياسة الخارجية التركية بالتدرج من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة فالذكية، وهذه المراجعة التي تندرج ضمن نوع من أنواع التغير راجع لعدة أخطار داخلية وخارجية، هذا ما يجعلنا ننفي فرضية تحول السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة بسبب الأخطار الخارجية، فحتى الأخطار الداخلية أهمها حزب العمال الكردستاني وسيطرة المؤسسة العسكرية عاملان مهمان وسببان لجعل تركيا تتخلى عن نهجها الناعم وتستخدم القوة الصلبة للحفاظ على الأمن، كما أن الفرص التي تسعى تركيا لانتهازها في شرق المتوسط للحصول على موارد الطاقة دفعت بها إلى القيام بمناورات عسكرية والتدخل في ليبيا لحماية مصالحها، كذلك طموحها في تحقيق إقتصاد مستقل دفعها إلى إقامة قواعد عسكرية في الصومال وقطر مستثمرة علاقاتها الجيدة معهم وهذا يبين إستجابة تركيا للمتغيرات الدولية التي حتمت عليها بالإضافة إلى المتغيرات الداخلية والإقليمية أن تغير من سياستها الخارجية بطريقة تواجه فيها المخاطر وتنتهز منها الفرص.

ختاما يمكن القول أن التغير في السياسة الخارجية التركية لم يكن جذريا في التوجهات الكبرى للدولة وإنما تغيرا تكيفيا بإدخال تعديلات في بعض الوسائل والأهداف وفق التصنيف الذي وضعه "تشارلز هيرمان"، والدليل أن تركيا تنوعت في استعمال الوسائل وطورت أهدافها من التوجه نحو الغرب فقط إلى إقامة تحالفات مرنة مع الشرق وكذلك في الأهداف من خلال السعي نحو تحقيق المزيد من الإستقلالية في السياسة الخارجية و وضع الدول الكبرى الأطلسية أمام هذا الواقع لتقبله، مع زيادة شراكاتها والإنفتاح على إفريقيا بعد أن كانت مغيبة في أجندتها مع تبني

خاتمة

إستراتيجيات طموحة كاستراتيجية الوطن الأزرق التي تتطلب قوة صلبة، كما ينطبق عليها التغير الذي تحدث عنه "روزاتي""ROSATI " و"روبرت بوتنام"" Robert Putnam " و"روبرت روثستاين"" Robert Rothstein"وهو التفاعل بين السياسة الداخلية والخارجية في إحداث التغير في السياسة الخارجية .

والدليل على أن التغير الذي عرفته السياسة الخارجية التركية ليس تغير من المستوى الرابع وهو التغير في التوجه الدولي أي التغير الجذري بل هو تغير تكيفي من المستوى الأول والدليل هو استمرارها في التوجهات التالية:

_ رغبتها في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

_أغلب علاقاتها الخارجية تتميز بسياسة الشد والجذب .

_ إستمرارها في لعب أدوار إقليمية كالوساطة.

_ إستمرارها في تبني القوة الناعمة الذي يحقق لها نفوذا في عدة مناطق خارج إقليمها لكن أحيانا بالتوازي مع القوة الصلبة.

_ إستخدام التدخلات العسكرية لحماية المصالح القومية لتركيا وهذا ماحدث في 1974 بالتدخل التركي في جزيرة قبرص، وفي التدخل التركي في سوريا لحماية الأمن القومي والتدخل في ليبيا لحماية المصالح الإقتصادية.

عموما السياسة الخارجية التركية غلب عليها الطابع البراغماتي، بالسعي إلى تحقيق الإستقلال الذاتي عبر تعدد التحالفات المرنة ضمن محور الشرق مع الحفاظ على تحالفاتها مع دول الغرب، وهذا ما طبع عليها التغير تكيفا مع المتغيرات الدولية التي حملت معها فرصا حاولت تركيا إغتنامها وضغوطا ومخاطر سعت تركيا لمواجهتها باستخدام القوة الحازمة، وتأثير المتغيرات الدولية كان له دور في تغير السياسة الخارجية التركية نظرا لطبيعة إستجابة النخبة التركية التابعة لحزب العدالة والتنمية لمخاطر ومهددات الأمن التركي، والتي تحمل برنامج وأهداف إستراتيجية وليست ظرفية ورؤية مستقبلية لدور ومكانة تركيا في النظام الدولي، ما يعني أن التغير الذي طرأ جاء كضرورة لاستمرار تركيا في تحقيقها مصلحتها القومية ما يجعل التغير لايتناقض مع الإستمرار وإنما هو إستراتيجية من الإستراتيجيات للإستمرار في تحقيق الأهداف.

تأسيسا على النتائج التي تم التوصل إليها، تقدم هذه الدراسة التوصيات التالية:

_ على تركيا الإستمرار في تحقيق أهدافها بأكثر عقلانية ولتتمكن من ذلك وجب عليها الحذر بشأن تعاملها مع القوى الكبرى الغير موثوق بها.

خاتمة

_ وجوب ثبات تركيا على المبادئ والأهداف التي تحقق لها سياسة خارجية أكثر فعالية بانتهاج استراتيجية براغماتية ومواصلة الجهود والنجاحات في مجال الصناعات الدفاعية الذي يمكنها من المناورة و التفاوض على ملفات ذات بعد إستراتيجي يخدم مصالحها، كافتكاك العضوية ضمن بعض المنظمات كمنظمة شنغهاي ومجموعة البريكس الذي سيسرع قبول عضويتها ضمن الإتحاد الأوروبي أو تحقيق مكاسب كبرى في حال توجه النظام الدولي واستكمال معالمه واستقراره على التعددية القطبية الذي يمكّن تركيا من تعويض مافاتها من فرص.

_ على صناع القرار في تركيا الإهتمام بالإستقرار الداخلي وإيجاد حل دائم لمشكلة الأكراد وخاصة حزب العمال الكردستاني، للتمكن من قطع الطريق أمام الدول التي تحاول تهديد تركيا باستخدام هذا الملف.

_لابد من تثمين إنجازات حكومة حزب العدالة والتنمية والإستمرار في خوض معركة البناء والإصلاح بتكوين جيل جديد يواصل نضال الحزب وحمله لنفس الأفكار المبدئية والإديولوجية لضمان عدم عودة سيطرة المؤسسة العسكرية .

_ على صناع القرار في تركيا الإسراع في إيجاد حلول إقتصادية أكثر نجاعة لتسريع وتيرة التقدم والإزدهار .

_ على السياسة الخارجية التركية مواصلة وزيادة الإستثمارات في إفريقيا مع المواصلة في سياسة "رابح_ رابح" على المدى البعيد، والإستمرار في علاقاتها مع جميع الدوائر في العالم.

_ كلما ابتعدت تركيا عن سياسة ردود الفعل في سياستها الخارجية كان أجدى لها، مع ضرورة التقليل من ردود الفعل الآنية خاصة في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط.

_على السياسة الخارجية التركية تقليص العلاقات الإقتصادية مع الكيان الإسرائيلي وعدم تورطها في الإضرار بعلاقتها مع الدول العربية، والعمل على تحسين علاقاتها مع دول الجوار خاصة سوريا ضمانا لأمنها واستقرارها.

بعد عرض النتائج والتوصيات يبقى التساؤل مطروحا حول مصير السياسة الخارجية التركية أثناء العهدة الرئاسية الحالية للرئيس " رجب طيب أردوغان" ومدى تمكنه من تحقيق الاهداف المسطرة، وكذا مصير السياسة الخارجية التركية بعد نهاية حكمه وطبيعة النخبة القادمة وانتماءاتها والإضافة التي ستقدمها لتركيا.

المـــــــراجـــــــع

المراجع :

أولا: ا لكتب

أ_ باللغة العربية

1. أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، (الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع، 2010).
2. أحمد النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**، (عمان: دار زهران، 2011).
3. أحمد داود أوغلو، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، تعريف وتحرير ومراجعة إبراهيم البيومي، (القاهرة: مكتبة الشروق الجولية، 2006)، ط.1.
4. أحمد داود لأوغلو، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2010).
5. أحمد داوود أوغلو، **النموذج _البديل....أثر تباين الرؤى المعرفية الإسلامية والغربية في النظرية السياسية**، ترجمة: طلعت فاروق محمد،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019)، ط.1.
6. أحمد عبد العزيز محمود، **تركيا في القرن العشرين**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012)، ط.1.
7. أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي : دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1986).
8. أحمد قاسم العبد الحليم الشياب، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد 11 سبتمبر2001**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ،2016)، ط1.
9. أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط**، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2021)، ج1.
10. أركان إبراهيم عدوان، **العلاقات السورية التركية المحددات والقضايا**، (القاهرة: العربي للنشروالتوزيع، 2019)، ط.1.
11. أسامة عبد الرحمن، **تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
12. إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ،(الكويت: ذات السلاسل، 1985).
13. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، (مصر:مركز الإسكندرية للكتاب2011)
14. أليكس ميكشللي، **الهوية**، ترجمة علي وطفة، (دمشق: دار النشر الفرنسية، 1993)، ط.1.

15. أليكس مينتس، كارل دي روين الإبن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016)، ط.1.

16. أميره اسماعيل العبيدي، **تركيا ومحيطها الإقليمي (العراق_سوريا _إيران_إسرائيل _ليبيا)**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2019).

17. أنور محمد فرج نظرية، **الواقعية في العلاقات الدولية**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007).

18. ايل جاي مازاروآخرون، **خيارات للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي**، (كاليفورنيا: مؤسسة RAND ،20).

19. بسيوني إبراهيم حمادة، **الصحافة وصنع القرار السياسي في الوطن العربي**، (القاهرة : عالم الكتب، 2012)

20. بهاء الدين مكاوي، **القرار السياسي**، (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017).

21. تارا طه عثمان، **النظرية اللبرالية والعلاقات الدولية**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013).

22. تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما الخضرا، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016)، ط.1.

23. ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: الأردن، 2009)، ط.1.

24. جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ط.1.

25. جمال سلامة علي، **تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2013)، ط.1.

26. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات النفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ط.1.

27. جنى جبور، **تركيا دبلوماسية القوة الناهضة**، ترجمة جان جبور، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019)، ط.1.

28. جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ط.1.

29. جوانيتا إلياس، بيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، ترجمة مجي الدين حميدي، (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016).

30. جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة عبد الرحمن غازي القصيبي، (لسعودية: تهامة، 1984)، ط.2.

31. جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (لسعودية: شركة مكتبة العبيكان، 2007)، ط.1.

32. جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة. مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ط.1.

33. جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية النظريات البيدولتية**، ترجمة قاسم المقداد، (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015)، ج.2.

34. جيمس دورتي،روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، 1985)، ط.1.

35. حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008)، ط.1.

36. حسام النايف، **لواء إسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة**، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2013).

37. حسين بوقارة، **السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومة، 2021).

38. حيدر موسى منفي القريشي، **أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية،"دراسة العراق وليبيا أنموذجا"**، (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ط.1.

39. خالد محمد طاهر شبر، **الإرهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 (رؤية مستقبلية)**، (بيروت، النجف الأشرف: مركز الرافدين للحوار، 2022)، ط. 1.

40. خليل السامرائي، **مدخل إلى الإستراتيجية**، (بغداد: دار الحكمة، 1994).

41. رابح زغوني، **حوار المنظورات في تحليل السياسة الخارجية ثلاثة نقاشات لفهم تطور النظرية**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف2022)، ط.1.

42. رجب حراز، **الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840_1909**، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ،1970).

43. رجب طيب أردوغان، **نحو عالم أكثر عدلا**، ترجمة نورا ياماج، (قطر: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2021)، ط.1.

44. رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، (مصر: دار الشروق، 1999)، ط.1.

45. رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015)، ط.4.

46. رنا عبد العزيز خماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002_2014** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016).

47. ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية الإستعارات والأساطيروالنماذج** ، ترجمة هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).

48. زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، (**ليبيا :دار الرواد، 20019).

49. زين نور الدين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، (بيروت: دار النهار للنشر ،1971).

50. ستيفن تانسي، نايجل جاكسون، **أساسيات علم السياسة**، ترجمة محي الدين حميدي، (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016).

51. سعد حقي توفيق، **مبادئء العلاقات الدولية**، (القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب، 2010)، ط.5.

52. سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.س.ن)، ط.4.

53. سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.س.ن)، ط.4.

54. سعيد سنو، **تركيا الكمالية**، (بيروت: مكتب الصحافة والنشر، 1938).

55. سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ط.1.

56. سماح عبد الصبورعبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية، (** مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ط.1.

57. سوزان إسماعيل عبد الله بنديان، دور القوة الذكية في إدارة الأزمات الدولية، (المملكة الأردنية الهاشمية: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2020)، ط.1.

58. شاهر اسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، (سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009).

59. صدام إبراهيم خضير العبيدي، **العثمنة الجديدة بين الإنتشار والتقييد**، (عمان: شركة الأكادميون للنشر والتوزيع، 2022)، ط.1.

60. طارق عبد الرؤوف عامر، إيهاب عيسى المصري، **صناعة و اتخاذ القرار**، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2016)، ط.1.

61. طارق علي الهاشمي، **الأحزاب السياسية، (** بغداد: **شركة الطبع والنشرالاهلية**، 1968).

62. طالب رشيد يادكار، **مبادئ القانون الدولي العام، (** العراق: مطبعة موكرياني، 2009)، ط.1.

63. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة، (**الإسكندرية: الدارالجامعية، 2006).

64. عامر مصباح، **نظريات صنع القرارفي تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017).

65. عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**،(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008).

66. عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، (الجزائر:قرطبة للنشر والتوزيع، 2007).

67. عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقارنة نظرية**، (لبنان: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2017)، ط.1.

68. عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2007).

69. عبد القادر محمد فهمي، **المدخل في دراسة الإستراتيجية**، (بغداد: جامعة بغداد، 2009).

70. عدنان عبد الله حمادي الجميلي، **الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك مع بعض التطبيقات**، (بغداد: مكتب زاكي للطباعة، 2021)،ط.1.

71. عرفات علي جرغون، **قطروتغير السياسة الخارجية حلفاء.....أعداء**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ط.1.

72. عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية الإستمرارية- التغيير**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

73. علاء محمد مطر، **مبادىء العلوم السياسية، (**فلسطين: جامعة الاسراء، 2018) .

74. علي حسين باكير، **الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي** في محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج ، (قطر، لبنان: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلون ناشرون،2010)، ط .1.

75. عماد قدورة، **السياسة الخارجية التركية الإتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

76. عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: طاكسيج.كوم، 2011).

77. عمار مرعي الحسن، **مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي دراسة في متغيرات البيئة الإقليمية والدولية**، (بيروت: مكتبة السنهوري، 2018).

78. عمار مرعي الحسن، **مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي دراسة في متغيرات البيئة الإقليمية والدولية**، (بيروت: مكتبة السنهوري 2018).

79. غراهام فولر، **الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ط.1.

80. غيوم پيرييه، **رجب طيب أردوغان طموح وسلطة**، تعريب أنطوان إ.الهاشم، (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1957).

81. فاضل زكي محمد، **الدبلوماسية في عالم متغير**، (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992).

82. فليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، (دم ن: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993)،ط.1.

83. قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 2004)، ط.1.

84. قحطان أحمد الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)، ط.2.

85. كريم مطر حمزة الزبيدي، **دراسات في تاريخ تركيا الحديث**، (بيروت: دارالوفاق للطباعة والنشر، 2014)،ط.1.

86. كولستان توربای، **تطور الحركة القومية الكوردية في تركيا منذ ثمانيات القرن العشرين** في هنري باركي (محرر)، القضية الكوردية في تركيا،(العراق: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2007)،ط.1.

87. لطفي لبيب شاكر، مصطفى كافي، أرسلان أحمد الباشق، **مبادئ العلوم السياسية**، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2016)، ط.1.

88. لوبد جنسن، **نظرية السياسة الخارجية**، ترجمة وليد عبد الحي، (السعودية : عمادة شؤون المكتبات، 1989).

89. مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، ترجمة: خضر خضر(د.ب.ن، سلسلة افاق دولية، 1989).

90. مايكل جيه مازاروآخرون، **فهم النظام الدولي الحالي**، (كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2016).

91. مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2007).

92. مثنى فائق العبيدي، **سياسة تركيا اتجاه القضايا العربية**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ط.1.

93. محسنة عجيل، إعتصام الشكرجي، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2014)، ط.1.

94. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ط.2.

95. محمد الهامي، يحي صهيب، عماد قدورة، عاتق جاز الله، محمد أون المش، **حزب العدالة والتنمية التركي "دراسة في الفكرة والتجربة"**، (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016)، ط.1

96. محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

97. محمد زاهد جلول، **الإنقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي** ،(لبنان: دار ابن حزم، 2017).

98. محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية**،(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، ط.1.

99. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات**، (ددن: مصر،1997)

100. محمد طالب حميد، **السياسة الخارجية التركية و أثرها على الأمن العربي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ط.1.

101. محمد طه بدوي وآخرون، **النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).

102. محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1971).

103. محمد عبد السلام، **الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، (د.ب.ن، دار الكتب، 2019).

104. محمد عبد القادر، في: محمد نور الدين(محرر)، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ط.1.

105. محمد عواضة، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة والمشرق العربي**، (بيروت: منشورات ألفا، 2017)، ط.1.

106. محمد مرعي، **العلاقات المصرية التركية،التحديات و آفاق المستقبل 2024**، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، مصر (فيفري 2024).

107. محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرارفي الإتحاد الاوربي والعلاقات العربية الأوربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001).

108. محمد نور الدين، **تاريخ تركيا الحديث سيرة سياسية واجتماعية (1920_202)**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2020).

109. محمود خلف، **علم العلاقات الدولية** ، (الأردن: دار زهران للنشر، 1997).

110. مصطفى محمد الطحان، **تركيا التي عرفت**، (الكويت: ددن، 2007).

111. مصطفى ناصف، محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، 1978).

112. منذر صالح جاسم الزبيدي، **دوروسائل الإعلام في صنع القرارالسياسي**، (عمان: :دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،2011)، ط.1.

113. موريال ميراك، فايسباخ وجمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع، 2014).

114. مولود زايد الطبيب، **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي**، (بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005)، ط.1.

115. مي سامي المرشد، **الدورالإقليمي لتركيا اتجاه الشرق الأوسط 2004_2016**، **(** برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017).

116. ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق ،الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،2020)، ط.1.

117. ناجي علي حرج، **المياه في العلاقات العربية التركية**، في محمد نور الدين(محرر)، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ط. 1.

118. ناظم يونس عثمان، **الأكراد على طرفي الحدود العربية التركية،التداعيات السياسية والإجتماعية في** محمد نور الدين(محرر)، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ط. 1.

119. نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة، **مبادئ علم السياسة**، (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1987)، ط.2.

120. نوار محمد ربيع الخيري، **تطور النظام السياسي الدولي**، (العراق: دار الكتب العلمية للطباعة والنشروالتوزيع، 2019)، ط.1.

121. هانس جي مورغانتو، **السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام**، ترجمة خيري حماد، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964)، ج1.

122. هاني رمضان طالب، **مفهوم الحكومة العالمية في النظرية اللبرالية للعلاقات الدولية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ط.1.

123. هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر، (السعودية: مكتبة العبيكان، 2001).

124. هدى درويش، **يهود الدونمة في تركيا**، (مصر: عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 2003)، ط.1.

125. الوليد أبو حنيفة، **دور البراديم المعرفي الو اقعي في تحليل السياسة الدولية قراءة في الأفكار النظرية والأدوار السياسية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020)، ط.1.

126. الوليد أبو حنيفة، **دور البراديم المعرفي الو اقعي في تحليل السياسة الدولية قراءة في الأفكار النظرية والأدوار السياسية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020)، ط1.

127. وليد الصديق ميلود، **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ط.1.

128. وهيبة دالع، **دورالعوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجز ائرية (1999-2006)**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2014).

129. ياسر أحمد حسن، تركيا **البحث عن المستقبل**، (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 2006).

130. ياسر عثمان أبو عمار، **الإستراتيجية (مدخل إستشراف المستقبل)**، (الخرطوم: دار نون للنشر والقلم للنشروالتوزيع ،2022)، ط.1.

131. يحي السيد عمر، **القوة التركية الناعمة مقومات الصعود في العلاقات الدولية**، (اسطنبول: دار الأصالة للنشر والتوزيع،2021)، ط.1.

ب_ باللغة الأجنبية:

1. .jacques Chazelle, **the diplomacy**, (Paris: university of paris), 1962.
2. Alexadre Wendt, **Social Theory of International politics**, (Australia, Cambridg Studies in international relations, 2003).
3. Ayşe I. A.özer**, The Rise of The Turkish Defense Industry**,(Turkey: SETA ,2019).
4. Colin Elman, Michael A . Johnson, **Realism Reader**, (New York: Routledge Lonson, 2014).
5. Fabio De Nardis, **Understanding Politics and Society**,(Italy: Department of History, Society and Human Studies, University of Salento, 2020).
6. Göze Orhan, **The Weight of the Past**, (United Kingdom: Cambridge Scholars Publishing, 2015).
7. Graham Alison, **Essence of Decision Explaining the cuban Missile Crisis, (**Boston:Havard University little Brown and company ,1971).
8. Graham Alison, Philip Zelikow, **Essence of Decision**, (New York: longman, 1999).
9. Jakob Gustavsson, **The Politics of Foreign Policy Change Explaining the Swedish Riorientation on E C Member Shipn**, (Sweden: Lund University,1998),
10. John .J Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**,(New York: Norton and Company, 2001).
11. John Baylis, Steve Smith, Patricia Owens, **The Globalisation Of World Politics An Introduction To International**, (United Kingdom: Oxford University Press, 2020), Eighth Edition.
12. Kenneth Waltz, **Theory of international politics** . (New York: M c Graw- hill, 1979),
13. Kilıç B.Kanat, Burhan Ettin Duran, **AK Party Years in Turkiye :Domestic and Forign Policy, (Istanbul:** Seta, 2022).

14. Kjell Goldmann, **change and stability in Foreign policy: the problems and possibilities of detente**, Neu Jersey: Princeton university press, 1988).
15. Maja Zehfuss, **Constructivism in international Relations the Politics of Reality**, (United Kingdom, Cambidge University Press, 2004).
16. Neak Laura, **The New Foreign Policy: seeking in a globalized Era**, (New York: Rowman and little fieled publishers, 2008), 2nd edition.
17. Nicholas Onuf, **constructivism : A user's Manual**, in Nicholas Onuf, Vandulka Kabalkuva, Paul Kowert, International relations in a constructed world, (London: sharp, 2015).
18. Niklasson Thomas, **Regime Stability and Foreign Policy ,Change Interaction between Domesic and Foreign Policy in Hungary 1956_1994**, (Sweden: Lund University Department of political science, 2006).
19. Paul R .Viotti, Mark V.Kauppi, **International Relation Theory, (**New York: Pearson Education, 2010), 4th edition.
20. Sarina Theys, **"Constructivism**", International Relation Theory, (June 2017).
21. Sieg Fried Schieder, Manuela spindler,**Theories of international Relations**, translate by Alex Skinner, (New York: Routledge, 2014).
22. Stefano Fella, **Turkey Under Erdoğan, Recent Developments and the 2023 Elections**, (Turkiye: House of Commons Library, 2023).
23. Stefano Guzzini, Anna Leander**, constructivism and international relations Alexander Wendt and his critics**, **(** London, New York: Routledge taylor and francis group, 2006).
24. Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne, **Foreign Policy Theories, Actors**, **Cases**, **(** United Kingdom: Oxford University Press, 2016), 3rd Edition.
25. Valeria Talbot, **TÜRKIYE IN THE MENA REGION A Foreign Policy Reset**, introduction: Paolo Magri, (Italy: Ledizioni Ledi Publishing, 2023).
26. Walter Carlaens, Thomas RISSE And Beth A, Simmons, **hand book of international relations,** (Los Angeles.London.New Delhi: Sage Publication, 2013), 2nd edition.

ثانيا: المجلات

المراجع

أ_ باللغة العربية:

1. . زينب بومهدي، **"مفهوم العصبية ونشأة الدولة في الفكر الخلدوني"**، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، م. 9، ع.1، (جوان2021).
2. أحمد داود أوغلو، "**معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم**"، مجلة رؤية تركية، (جانفي 2012).
3. أحمد فاروق عباس محمد، "**دور العامل الخارجي في نجاح الإقتصاد التركي بعد 2002**"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، (أكتوبر2023).
4. أحمد مجدي السكري، "**العلاقات التركية الأوربية بين إشكاليات مفاوضات الإنضمام و آفاق المستقبل**"، المجلة العربية للعلوم السياسية،ع. 36، (نوفمبر2012).
5. أحمد محمد وهبان، **" النظرية الو اقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "(دراسة تقويمية)**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، م.1، ع.2، (جويلية 2016).
6. أحمد مشعان نجم ، "**النظام الرئاسي في تركيا الو اقع والتحديات رؤية مستقبلية**"، مجلة العلوم السياسية، ع. 59 ،(جوان 2020).
7. أحمد مصطفى فتحي، "**دوربعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا : النجاحات والإخفاقات**"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، م.16، ع.15، (جويلية 2022).
8. أردال قره غول، صالحة قايا، "**مجموعة العشرين ورئاسة تركيا الدورية**"، مجلة رؤية تركية، ع.5/1، (2016).
9. أرسين جاهموت أوغلو، "**سياسات الإستخبارات والأمن السيبر اني في تركيا**"،مجلة رؤية تركية، ع. 8/2، (ربيع 2019).
10. أفراح ناثر جاسم حمدون، "**العلاقات العر اقية التركية في ضوء إتفاقية التعاون الأمني الإستر اتيجي**"، مجلة دراسات إقليمية، م.9، ع.27 ، (أفريل 2020).
11. أمين فرج شريف،**" رؤية حزب العدالة والتنمية في تغييرشكل النظام السياسي التركي دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية**"، مجلة السياسة الدولية، ع. 35_36، (2017).
12. إيمان عبد الحليم، "**مدى تأثيرالتعاون العسكري مع روسيا على علاقات تركيا بدول الناتو**"، مجلة إتجاهات سياسية، ع.1، (ديسمبر 2017).
13. إيهاب محمد أبو المجد عياد، **"أثرالمتغيرات الدولية المعاصرة على الأمن الجيوسياسي للشرق الأوسط**"، مجلة البحوث المالية والتجارية، م .24 ، ع.2، (أفريل 2023).

14. باقي لاله أوغلو، فاطمة زهراء لاله أوغلو، "**فهم الإنتخابات التركية في أيار2023**"، مجلة رؤية تركية، ع.03/12، (صيف 2023).

15. باقي لاله أوغلو، فاطمة زهواد لاله أوغلو، **"فهم الإنتخابات التركية في آيار2023"**، مجلة رؤية تركية، ع.3/2، (أوت 2023).

16. بلال أوصيف، "**التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الإنفصال في ظل الفشل الدولاتي**" ،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م. 6، ع.1، (جانفي 2021).

17. بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، **"دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الإقتصادي في تركيا"**، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، م.3، ع.5، (جوان2018).

18. بولالوة ياسين،" **الظاهرة الحزبية في تركيا لبن ثنائية الإستقر ار والتنمية، قراءة تاريخية"**، مجلة السياسة العالمية، م.6، ع.1، (جوان 2022).

19. جراية الصادق، "**تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية،ع.8، (جانفي2014).

20. جمال منصر، "**تحولات في مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"**، دفاتر السياسة والقانون، ع.1 ، (جانفي 2009).

21. جميلة علاق،)"**تحولات مفهوم الأمن في ظل تشعب خريطة المخاطر"**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، م .29 ،ع.1، (جانفي 2015).

22. جنكيز تشاندار، "**مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط"**، ترجمة أنيس محسن، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع.124، (خريف 2020).

23. جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي، "**نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، م.31 ، ع.3 .

24. حبيبة زلاقي, "**نظرية الدور بين الأصول الإجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي** "،مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.17، (جانفي 2018).

25. حسن تاش يتيم، "**بعد التعاون العسكري في العلاقات التركية الخليجية"**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، م. 3 ع.15، (نوفمبر –ديسمبر2023).

26. حسن تركي عمير، "**الإصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول إلى نظام رئاسي"**، مجلة مدارات سياسية، م.03، ع.04، (ديسمبر 2019),

27. حسنين توفيق إبراهيم، "**النظام الدولي الجديد في الفكر العربي"**، م.23، ع.3_4، (جانفي/ جوان 1995).

28. حسين طلال مقلد، "**تركيا والإتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، م.6ع.1، (2010).

29. خليل عبد المنعم مرعي، "**مراجعة الإتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، ع. 6، (جويلية 2018).

30. رائد أرحيم محمد، **" التغير والتغيير في النظام الدولي : إطار مفاهيمي**، مجلة حورابي، ع. 29، س. 7، (شتاء 2019).

31. رضا شوادرة، "**تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الإتجاه الحديث والتقليدي**"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، م.2، ع.5، (جوان 2018).

32. رياض بن عربية، **تركيا والإتحاد الأوربي بين حلم الإنضمام وواقع الإستبعاد:دراسة في توجهات الخطاب السياسي للعدالة والتنمية**، مجلة الإتصال والصحافة، م.7، ع.1.

33. زينب فريح، "**تغيرالسياسة الخارجية مسح لأهم المقاربات النظرية**"، دفاتر السياسة والقانون، م.11، ع.1، (جانفي 2019).

34. ساحل مخلوف، "**إشكالية تحول متغير السيادة الوطنية في الواقع الدولي الراهن**"، مجلة القانون والمجتمع، م.3، ع.2، (فيفري 2015).

35. سحر بولوت، " **المحاور الرئيسة للسياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية**"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، م.2، ع .5، (مارس،أفريل 2022).

36. سردار غولن، نبي ميش، "**الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا**"، مجلة رؤية تركية، (صيف 2017).

37. سعد حقي توفيق، "**السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002_2008**"، مجلة العلوم السياسية، ع. 38_39، (جانفي2009).

38. سعد رزيج إيدام، "**مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية والمتغيرات الإستراتيجية 2002_2015** "، المجلة السياسية الدولية، ع.34_35، (ديسمبر2016).

39. سعد عبد العزيز مسلط، "**المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**"، مجلة دراسات إقليمية ،م.5، ع.12، (2008).

40. سعود وسيلة، فرحات عباس، " **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا**"، البشائر الإقتصادية، م.4، ع.01، (ماي 2018)

41. سعيد عبد الحميد، سلوى بن جديد، "**إستراتيجية تحقيق مشروع عقيدة الوطن الأزرق دراسة في المضمون والأهداف والوسائل**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، م.7 ، ع.2، (نوفمبر2023).

42. سفيان مخنف، **البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية"دراسة حالة سوريا (2011_2018)**، مجلة مدارات سياسية، اع. 5، (جوان 2018).

43. سلمى سلطاني ،**"العولمة الإقتصادية "**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية "دراسات إقتصادية"، م.6، ع.2، (أوت 2012).

44. سمر العيسى، "**العلاقات التركية الروسية بعد عام 2002 ،مواطن الخلاف والتقارب "**، مجلة جامعة البعث، م. 4، ع.23، (2021).

45. سميح يلدز، "**التوازن العسكري في شرق المتوسط"**، مجلة رؤية تركية،ع.2/9، (ربيع 2020).

46. شاهر اسماعيل الشاهر، "**التفتيت بالأقليات (الأقليات وعدم الإستقرار السياسي للدول)**"، مجلة روافد، م.3، ع.2، (ديسمبر2019).

47. شريف ديلك، دنيز إستقبال ،"**العلاقات التركية الصينية الإقتصادية في مئوية آسيا"**، مجلة رؤية تركية، ع. 9/1، (2020).

48. شمسة بوشناقة، **"التغير في السياسة الخارجية دراسة نظرية"** ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.4، (جانفي 2013).

49. صبا رشيد الحيالي، محمد ياس خضير، "**الدو افع السياسية والعسكرية في التوجه التركي إزاء منطقة المشرق العربي"**، قضايا سياسية، ع. 2، (جويلية 2020).

50. صفاء حسين علي، "**إستراتيجية القوة الذكية و أثرها في السياسة الخارجية الصينية"**، مجلة الجامعة العراقية، م.3، ع.47، (جويلية 2020).

51. عادل عنتر علي زعلوك، "**التطور المنهجي لمفهوم القوة في العلاقات الدولية"**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية ،م. 8،ع.16، (جويلية 2023).

52. عبد الحق زغدار، فهيم رملي،" **التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية دراسة في الجذور النظرية والفكرية"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع.4، (ديسمبر 2014).

53. عبد الرحمن عادل، **" العلاقات الأمريكية التركية بعد إنقلاب 2016"**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، م .37 ،ع. 1، 2023.

54. عبد الكريم علي الدبيسي، إبراهيم فؤاد خصاونة، محمد أحمد أوزدسير، **"دوروسائل الإعلام التركية في تشكيل إتجاهات الرأي العام التركي نحو محاولة إنقلاب 15 تموز2016"**، مجلة الباحث الإعلامي، ع. 52، (سبتمبر 2021).

55. عبد النور بن عنتر، عومرية سلطاني، **"القطبية الأحادية للنظام الدولي :أي مكانة للصين"**، مجلة سياسات عربية، ع.76 سبتمبر 2020.

56. علي حسين باكير، "**تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط أفول القوة الناعمة وصعود القوة الصلبة"**، مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، (نوفمبر2018)، ص.172 .

57. عماد قدورة ، "**روسيا وتركيا:علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"**، مجلة سياسات عربية، ع.15، (جويلية 2015).

58. عمران عيسى حمود الجبوري، "**العلاقات التركية الإير انية والمتغيرات في المنطقة العربية بعد عام 2011"**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية م.13، ع.53، (مارس 2016).

59. غربي محمد، "**تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ع .6، م.5، 2009.

60. غولز كالاي، "**السياسة الخارجية والصناعات الدفاعية في تركيا"**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، م.3 ،ع.15، (نوفمبر_ ديسمبر2023) .

61. فاطمة حسين فاضل المفرجي، "**أهمية ليبيا في الإستر اتيجية الروسية والتركية وتطورها بعد عام 2011**"، المجلة السياسية والدولية،ع.49، (جانفي 2021).

62. فريد كورتل، كمال رزيق، **"الأزمة المالية مفهومها أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، م.1، ع.20، 2009.

63. كريم مطر حمزة الزبيدي، "**دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكة تجاه الدولة العثمانية حتى عام 1918"**، مجلة العلوم الإنسانية، م.3، (2012).

64. كمال إنات، برهان الدين دوران،" **السياسة الخارجية التركية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية"**، مجلة رؤية تركية، 3/12، (صيف2023).

65. كمال إنات، برهان الدين دوران،" **السياسة الخارجية التركية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية"**، مجلة رؤية تركية، 3/12، (صيف2023).

66. لؤي ابراهيم، " **التنافس الروسي _ التركي في آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة"**، مجلة جامعة دمشق، م.36، ع.2، (ديسمبر 2020).

67. مبروك جنيدي، "**حركات التحرر الوطني في ظل القانون الدولي العام"**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، م.8، ع.15، (ديسمبر 2018).

68. مثنى علي المهداوي ، يسري مهدي صالح، "**التحولات في نظام القطبية الدولية :دراسة مستقبل نظام اللاقطبية"**، مجلة العلوم السياسية، ع.63 ، (جوان 2022).

69. محمد سليمان محمود أبو مصطفى،" **الأبعاد النظرية للسياسة الخارجية للجمهورية التركية (الرؤية والتوجهات 2002_2028)**"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية.

70. محمد طلعت،" **العلاقات التركية الروسية،مجالات التقارب وقضايا الخلاف**"، مجلة رؤية تركية، ع. 6 ، (صيف 2013).

71. محمد عليوة، "**مستقبل العلاقات الروسية_التركية في ضوء الأزمة الأوكرانية (1991_2022)**"، م.8، ع.16، (جويلية 2023).

72. محمد قاسم المفرجي، "**التحول الإستراتيجي التركي حيال سوريا بعد 2002**"، المجلة السياسية والدولية، ع.35_36، (2017).

73. محمد نور البصراتي، "**إستراتيجية العقوبات الدولية و انعكاساتها على سياسات الدول (العراق إيران روسيا) نموذجا**"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، م.23، ع.3، (جويلية 2022).

74. محمد ياغي، **تصنيف الدول**، يومية الأيام الفلسطينية، ع .2، (2014/6/13).

75. محمود الرنتيسي،" **السياسة التركية اتجاه أزمة قطروجيرانها: جمع القوة المتوسطة بين أدوات القوة الصلبة والناعمة**"، دراسات الشرق الأوسط، م.12، ع.1،(أفريل 2020).

76. محي الدين أتامان،" **إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية**"، مجلة رؤية تركية، 7/1، (ربيع 2018).

77. مراد يشيلطاش، فرحات برينججي، "**سلوك تركيا الإستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير**"، مجلة رؤية تركية، ع. 11، (شتاء 2022).

78. مروة خليل محمد مصطفى، "**القدرة التفسيرية للنظرية اللبرالية في عالم متغير دراسة تقويمية**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، م. 6، ع.11، (جانفي 2021).

79. مصطفى كبار أوغلو،" **العلاقات بين تركيا وحلف الناتو**"، مجلة رؤية تركية، اع.4/ 6، (2017)..

80. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، "**دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك (حالة مصر)**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ع.4 (جوان 2006).

81. معالي محمد لطفي، محمود إبراهيم سالم، "**التدخل الروسي في سوريا :الدوافع والمآلات**"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية،م.7، ع.14، (جويلية 2022).

82. مليح يلدز، "**تركيا والتوازن العسكري في شرق المتوسط**"، مجلة رؤية تركية، ع.2/9، (ربيع 2020).

83. مهدي مكاوي، إسماعيل دبش، "**تركيا وروسيا في آسيا الوسطى بعد 2003 التحول من إستراتيجية التعاون والشراكة**"، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، م.8، ع. 2،(أكتوبر 2020).

84. موغه أقنور، "**العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية: التطورات والتحديات الرئيسة**"، مجلة رؤية تركية، ع.4، (ربيع 2014).

85. **موفق عادل عمر**، "**دور المعارضة السياسية في عهد حزب العدالة والتنمية التركي**"، مجلة قه لای زانست العلمية ،م.8، ع.2، (ربيع 2023).

86. ناصر بوعلام، "**نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور الريادي في منطقة الساحل الإفريقي**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م. 4، ع.2، (جويلية 2019).

87. نديم خليل محمد، "**عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية**"، مجلة الفنون والادب وعلوم الإنسانيات والإجتماع، ع .63، (جانفي 2021).

88. هاكان فيدان ،"**السياسة الخارجية التركية في مطلع (القرن التركي) التحديات والرؤية والأهداف والتحول**"، مجلة رؤية تركية، 1/13، (خريف 2023).

89. وصفي عقيل، أيمن هياجنه، خالد العدوان، "**مفهوم الأمن لدى نظريات العلاقات الدولية مابعد أحداث 11 سبتمبر 2001** "، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية ،م.48، ع.3 ،(2021).

90. ويسل كورت، "**محاولة إنقلاب 15 تموز ونتائجها من سياق علاقة (السياسة- الجيش)**"، مجلة رؤية تركية، 5/3، (خريف 2016).

91. ياسين محمد حمد العيثاوي، أنس أكرم محمد صبحي، "**صنع القرار السياسي الامريكي**"، مجلة مداد الآداب، م.1، ع.7، (2013).

ب_ باللغة الأجنبية:

1. Eurasia Daily Monitor, vol.20, Iss .151, https://jamestown.org/program/turkey-supports-azerbaijans-operation-in-karabakh, Accessed on 11/11/2023.
2. Abdurrahman Siradag, "**Turkey's Foreign Policy Toward Africa: Three Levels of Analysis**", Journal of Asian and African Studies, (December 2023).
3. Adra Özkan , Levent Kirval, "**Continuity of Maritime Disputes in Turkish Foreign Policy in Retrospect**", Uluslararasi Iliskiler, Vol.20, No.78, (June 2023).
4. Ahmet Davutoglu, "**Turkey's Foreign Policy Vision : An Assessment of 2007**", Insight Turkey,Vol. 10, No.1, (January 2008).

5. Ahmet Faruk Isik, Zhiqiang Zou, "**China-Turkey Security Cooperation Under the Background of the 'Belt and Road' and the 'Middle Corridor' Initiatives**", ASIAN JOURNAL OF MIDDLE EASTERN AND ISLAMIC STUDIES, (April 2019).
6. Alexander Wandt, "**Construcing international politics and international security**", vol.20, N.1, (summer1995) .
7. Ali Yaşar Saribay , Political Parties ,"**The Political System and Turkey",** Insight Turkey, Vo.l, No.4 , (Fall 2016).
8. Avatkov Vladimir Alekseevicg, "**Neo_ Ottomanism as a Key Doctrine of Modern Turkey**, " Communication and Public Diplomacy, Vol.1,No.1,(September2018).
9. Banu Erkök, Yasin Kütük, "**Dependency On Imported Energy in Turkey: Input_ Output Analysis"**, Marmara Üniversitesi Iktisadi ve Idari Bilimler Dergisi, Cilt. 45, Sayı.1, (Haziran 2023).
10. Bilge yabanci, Religion, "**Nationalism, and Populism in Turkey Under the AKP"**, Middle East Institute, (October 2022).
11. Bruce Jones, Thomas Wright with Jermy Shapiro and Robert Keane, **"The State of International Order",** Policy paper, No. 33, (February 2014).
12. Bűlent Erdiz, **Use Of Smart Power As An instrument Of Public Diplomacy**, Araştirmaları Dergisi, Vol. 6, No.1,(May 2022).
13. Charles F. Hermann, **Changing Course: When Government Choose to Redirect Foreign Policy**, international stadies quarterly Vol.34, No.1, (March 1990).
14. Danien Deudney, G .John Ikkenberry, "**The nature and sources of liberal international order "** , Review of international studies, No. 25, (1999).
15. Dávid Biró, The Turan Army. Opportunities for anew military Cooperation led by Turkey, Nuova Antologia Militaire, Vol.8, No.2, (October 2021).
16. David p .Filder **" ,A Theory of Open Source Anarchy"**, Indiana Journal of Global Legal Studies, vol. 15, No.1, (winter 2008).
17. Derya Büyűktanir, "**Public Diplomacy Activities of TÜSIAD and MÜSIAD During the AK Party ERA"**, Akademik Bakış,, Cilt .11, Sayı 23, (Kış 2018).

18. Faig Bağirov, "**25th Anniversary of Diplomatic Relations Between AZERBAIJAN and TURKEY"**, The Diplomatic Observer, (January 2017).
19. Farid Zakaria, "**The Self –Destruction Of American Power"**, Foreign Affairs, (July/August 2019)
20. Fouad Shahbazov, **Turkey Supports Azerbaijan's Operation in Karabakh**
21. Güneyt Çatuk, "**Effects of the Russia_Ukraine War on Türkey's Foreign Trade and Tourism Sector"**, Electronic Journal of Social Science, Vol.22, Iss.88, (October 2023).
22. Hüsamettin Inaç, Aymene Hadji, Younes Benmansour, "**The Prospect For Turkish Foreign Policy in Africa Under AK Party Governments"**, Afro Eurasian Studies, Vol. 9, Iss.3, (April 2022)
23. Ibrahim Kalin, "**Soft Power and Public Diplomacy in Turkey, perceptions",** Journal of International Affairs, Issue.3,Volume .16, (Automn 2011).
24. Ioannis N. Grigoriadis, "**Turkey's Accession to the European Union: Debating the Most Difficult Enlargement Ever"**, SAIS Review, (Winer–pring 2006).
25. James D Fear, "**Domestic Politics and Foreign Policy and Theories of International Relations",** Annual Reviews Political Science , (1998).
26. Jerel A.Rosati, **continuity and change in the Foreign policy Beliefs of political Leaders: Adressingthe controversy Over the CarterAdministration**, political psychology, Vol.9, No. 3, (september 1988).
27. Kalevi .J HOlsti, **National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy"**, international studies quarterly, vol. 14, No.3, (September 1970).
28. Karim Haider Syed, Imran Khan,"**Azerbaijan-Iran Tension: Implications for Pakistan",** Pakistan Social Sciences Review, Vol. 6, No. 1, (January-March 2022).
29. Lars Haugom, "**Turkish Foreign Policy Under Erdogan:Achange in International Orientation"**, Comparative Strategy,Vol.38, No.3, , (Juin2019).
30. Marjo Kovisto, Tim Dunne, "**Crisis what crisis ? Liberal Order Building and world order conventions "**, Millennium journal of international studies, vol. 38, No. 3, (May 2010).

31. Md.Nazmul Islam , "**Turkish Charm and Public Diplomacy: ALiterature Review and Critical Assessment On Turkish Soft Power in The Middle Eastern Countries"**, Pamukkale university Journal of Social Sciences Institute, Sayı. 47, (Kasım 2021).
32. Mehtap Kara and Ahmet Sözen, "**Change and Continuity in Turkish Foreign Policy: Evaluating Pre-AKP and AKP Periods' National Role Conceptions"**, Uluslararası İlişkiler Dergisi, Vol .13, No. 52, (2016).
33. Metin Heper**, The Victory Of The Justice and Development Party in Turkey**, Mediterranean Politics, Vol.8, No.1 (Spring 2003).
34. Mihai Alexendrescu, "**David Mitrany: From Federalism To Functionalism** "Transylvanian Review Vol. XVI, No.1, (MARCH 2007).
35. Mohammed Alrmizan, "**The Historical Development of the Turkish Press: From its Beginning to the Present Day"**, Dirasat, No 46, (May 2019).
36. Muharrem Ekşi, **Mehmet Seyfettin Erol ,The Rise and Fall Of Turkish Soft Power and Public Diplomacy**, Akademik Bakiş, Cilt .11,Sayı.23, (Kış 2018).
37. Muhittin Çağatay Özdemir, "**Turkey's Syria Policy: Constant Objectives, Shifting Priorities"**, Turkish Journal of Middle Eastern Studies ,Vol .5, No .2, (November 2018).
38. Murat Ülgül, **Continuation or Change in Turkish Foreign Policy Fluctuations during Justice and Development Party Era"**, Journal of Global Analysis, (January2017).
39. Mustafa Kutlay, Ziya Öniş, "**Turkish Foreign Policy in a Post_Western Order: Strategic Autonomy or New Forms of Dependence?"**, International Affairs, No. 97,(Avril 2021).
40. Naomi Bailin, "**Wish Foreign policy makers and their national",** international study quarterly, Vol24, No.4, (Dec 1980) .
41. Nurullah Gür, Mevlü, Tatlıyer, Şerif Dilek , "**The Turkish Economy at The Crossroads :The Political Economy of The 2018 Financial Turbulence"**, Insight Turkey Vol.21, No.4, (Fall 2019).
42. Orozco Macias, Andrés Fernando, **The Fall of Gaddafi Through CNN and Fox News : The Spectacular Enemy Vision According to Edelman Murray**, Anfora, Vol. 26, No.46, (February 2019).

43. Özan Örmegi, "**Turkiye's New Multi_ Dimensional Foreign Policy"**, Russian Law Journal, Vol. XII, Iss .2, (2024).

44. Ozgur,Ozdamar, "**Role Theory in Practice: US–Turkey Relations in Their Worst Decade",** International Studies Perspectives, Vol.25, Iss.1, (February 2024).

45. Piotr Gawliczek, Khayal Iskandarov, "**The Zangezur Corridor as Part of the Global transport route (against the backdrop of power games in the South Caucasus region)"**, Security Defence Quarterly, Vol.41, No.1, (March 2023).

46. Richard Price Christian Reus_ Smit, "**Dangerous Liaison? Critical International Theory and Constructivism"**, European Journal of International Relations, Vol.4, No.3, (September 1998).

47. Robert L. Rothstein, "**Foreign Policy and Development policy: From Nonalignment to international class war", international affairs,** Royal Institute of international Affairs**,** Vol. 52, No.4, (October 1976)..

48. Sadık Ünay, "**Economic Diplomacy for Competitiveness : Globalization and Turkey's New Foreign Policy Perceptions"**, Vol. XI, No. 3_4 (Autumn Winter 2010).

49. **Salma Salsabila, Mohammad Izdiyan Muttaqin**, Impact of Russia-Ukraine Conflict on Turkey's Economic Stability, International Journal of Social Service and Research, Vol. 03, No. 07,(July 2023).

50. Sayyad Sadri Alibabalu, Teymur Sarkhanov, "**Geopolitics and Geoeconomics of the Eastern Mediterranean Gas Conflict: Analysis of Turkey's Policy**", Geopolitics Quarterly, Vol. 18, No. 4, (Winter 2023), P. 108.

51. Süha Umar, "**The Rise and Fall of Turkish Foreign Policy"**, Journal of International Relations and Sustainable Development , N.20, (Winter 2022).

52. Süleyman Özmen, Mehmet Fatih Sanar, "**The Story of 100 Years: Turkish Independence National Sovereignty and The Process Leading To The Republic"**, History Studies International Journal of History, Vol.15, Iss. 100, (October 2023).

53. Susan M, Mc Millan, "**Interdependence and Conflict"**, Mershon international studies review Vol. 41, iss 1, (may 1997) .

54. Ted Hopf, "**The Promise Of Constructivism In International relations Theory**", International security, Vol.23, No.1, (Summer 1998).
55. Thomas Glauben, Miranda Svanidze, Linde Götz, Sören Prehn, Tinoush Jamali Jaghdani, Ivan Duric, Lena Kuhn, "**The War in Ukraine, Agricultural Trade and Risks to Global Food Security**", Intereconomics, Vol.57, No.3, (2022).
56. Ügur Küçüközyiğit, The Days of The Coups: A Discourse Analysis of Turkish News Paper's Aproache Military Coups, Sosyal Bilimler Dergisi, Y.3, Sa.9, (Aralık 2016).
57. Vicencio Dugis," **Analysing Foreign Policy**", Masyarakat Kebudayaan dan politik, THXX.N2, (april-juni2007).
58. Volker Perthes, "**Turkey's Role in the Middle East",** An Outsider's Perspsctive,Insight Turkey, Vol.12, No. 4, (2010).
59. Zeev Maoz, ." **The Effects Of Strategic and Economic Interdependence On International Conflict Across",** Levels Of Analysis University Of California American Journal of political science, vol. 53, No.1, (January2009).

ثالثا: الدراسات

أ_ باللغة العربية:

1. أبوزيد عبد الرحيم، **زلزال فيديوهات "سادات بكر" يهز عرش أردوغان**، مركز الدراسات الإستراتيجية وتنمية القيم، متاح على الموقع الإلكتروني https:// www. nvdeg.org ، تم الإطلاع بتاريخ:2022/06/25.
2. أحمد العادلي، أسامة أحمد سيد حسين، هاجر محمد حسن عبد الغفور، **تحولات النظام السياسي تحت حكم العدالة والتنمية**، "دراسة"، جامعة الإسكندرية، 2022.
3. أحمد القرني، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية "التداعيات السياسية والأمنية** "، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، طهران، (جانفي 2021).
4. أحمد حسين علي، **حزب العدالة والتنمية :أسباب الصعود والقفزة الإقتصادية والمستقبل**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، (أوت2017).
5. أحمد مولانا، **الموقف التركي من الأزمة الأوكرانية وتداعياته على العلاقات مع روسيا والغرب**، "ورقة تحليلية "، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، (مارس2022).
6. أردا مولود أوغلو،سرتاش جان، ألب كوركماز، **التحول العسكري التركي إدلب وليبيا مثالا**، ترجمة فارس جاسم، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، اسطنبول، (جوان 2020).

7. أفق بال، **الصناعات الدفاعية التركية أسسها ومستقبلها**، "تقرير "، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية"، اسطنبول، (جويلية 2021).
8. إلهام الحدابي، **قراءة في المشروع التركي**، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، اسطنبول، ع.74.(مارس 2023).
9. إليف نور جوفينتشر، كندة حواصلي، **الإنسجام الإجتماعي بين السوريين والمجتمع التركي الفرص والتحديات**، مركز الدراسات الإنسانية والإجتماعية INSAMER، مركز الحوار السوري، الرابطة الدولية لحقوق اللاجئين، اسطنبول، (مارس2021).
10. أمينة مصطفى دلة، **الجيوبوليتيكية التركية:الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول.، (مارس2016).
11. إيمان عبد الحليم، **تداعيات إقتناء تركيا منظومة "إس 400" في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، (مارس2021).
12. برهان الدين ضوران، نبي ميش، محمود الرنتيسي، **النظام الرئاسي والتحول في تركيا** ، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية SETA، اسطنبول، (سبتمبر2018).
13. برهان كورأوغلو، **العلاقات التركية مع مصربعد الثورة: الواقع والطموحات**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، (اكتوبر 2011).
14. بيرم سينكايا، **العلاقات الإيرانية التركية بعد الإتفاق النووي (نموذج واقعي للتمايز)**، ترجمة أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، (نوفمبر2017).
15. **تداعيات الحرب في أوكرانيا على الإقتصاد التركي**، وحدة الدراسات الإقتصادية، مركز الإمارات للسياسات، متاح على الموقع الإلكتروني https:// www.epc.ae، تم الإطلاع بتاريخ:2022/12/29.
16. **التداعيات القانونية والإقليمية والدولية للمذكرة البحرية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا**، مركز الإمارات للدراسات، الإمارات العربية المتحدة، (ديسمبر2019).
17. **تصاعد الدورالتركي في ليبيا،الأسباب والخلفيات وردات الفعل** "تقدير موقف"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، (جانفي 2020).
18. توفيق بوستي، **التدخل التركي في ليبيا الدوافع والتداعيات**، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، ابريطانيا،(جانفي 2024).
19. جمال الدين زروق، **الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على اقتصادات الدول العربية** "دراسة إقتصادية"، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة ، (2011).
20. جون مارشايمر، **صعود وسقوط النظام الدولي اللبرالي**، ترجمة جلال خشيب، المعهد المصري للدراسات، تركيا، (أوت 2021).

21. حسن الشاغل،**كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات تطور الصناعات العسكرية التركية في الفترة بين 2014_2020**، مركز الاناضول لدراسات الشرق الأدنى" أيام"، اسطنبول،(2021).

22. حسين الشاغل، مصطفى الوهيب، **كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات العلاقات الخارجية بين عامي 2015_2020**، مركز الأناضول "أيام لدراسة الشرق الأدنى، اسطنبول، (أكتوبر2021).

23. **حل الدولتين: تحول جوهري في النزاع القبرصي**، "تقديرموقف"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، (2021).

24. دعاء حسين، محمد جمال علي، **التوترات الأوربية _التركية:مشاهد ودلالات ومآلات**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مصر، (أفريل 2022)، متاح على الموقع الإلكتروني: https://hadaracenter.com/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%، تم التصفح بتاريخ: 28.10.2023.

25. **سياسات تركيا في مجال أمن الطاقة كيف تسعى تركيا لتصبح مركزا عالميا لتخزين الغازوتصديره، "** دراسة"، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، حلب، (أفريل 2021).

26. شيماء عويس، **القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول (أكتوبر2018).

27. عاصم مظلوم، **تركيا وحلف الناتومن يستخدم الآخرلتحقيق أهدافه**، "مقال مترجم"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، العراق (أفريل2012).

28. عبد القادر محمد علي، **الحضورالعسكري التركي في إفريقيا ...الدو افع والتحديات**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، (جانفي2022).

29. عصام عبد الشافي، **الحرب الروسية الأوكر انية ومستقبل النظام الدولي**، "ورقة تحليلية"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، (ماي 2022).

30. **العلاقات الإقتصادية التركية الروسية و أثرها على الثورة الروسية**، مركز نما للأبحاث المعاصرة، سوريا، (مارس 2022).

31. علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الإتفاق النووي الإير اني و انعكاساته**، "ورقة بحثية"، مركزالجزيرة للدراسات، قطر، (أفريل 2015).

32. علي محافظة، **مداخلة حول انعكاسات إتفاقية سايكس بيكو على الخريطة الجيوسياسية في المشرق العربي**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، (ماي2016).

33. غدي قنديل، **أبعاد التوغل التركي في إفريقيا..أنقرة في نيامي**، مركز الدراسات العربية الأوراسية، متاح على الموقع الإلكتروني: https://eurasiaar.org/%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D9%81/، تم الإطلاع بتاريخ: 2024/08/08.

34. فاكر البشير أحمد ابو القاسم، **القضايا البيئية وتأثيرها على العلاقات الدولية في عالم مابعد الحرب الباردة 1992-2020**، "دراسة"، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، (2022).

35. **قمة العشرين ثقة عالمية بقوة الإقتصاد السعودي**، مركز سلام للتواصل الحضاري، السعودية، (2020).

36. محمد الدبار، **أبعاد السياسة الخارجية دراسة تأصيلية**،: المعهد المصري للدراسات، تركيا ، (مارس2019).

37. محمد الرنتيسي، **دبلوماسية تركيا تجاه النظام الدولي أثناء وبعد جائحة كورونا**، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، حلب، (ماي 2020).

38. محمد حسن سويدان، **السياسة الخارجية التركية في الولاية الجديدة لأردوغان حدود الإستمرارية والتغير**، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، ع.27، (جويلية 2023).

39. محمد صلاح، **الدور التركي في إفريقيا...إقتصاد يحرك السياسة**،" ورقة بحثية"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، مصر، (أفريل 2018).

40. محمود داغر، **الأزمة الإقتصادية في تركيا والتضخم المرتفع**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، (جويلية2023).

41. محمود سمير الرنتيسي، **العلاقات التركية الروسية :مستقبل التعاون الإقتصادي والخلاف السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، (ديسمبر2014).

42. مصطفى الوهيب، حسن الشاغل، **كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات الإقتصاد التركي بين عامي 2015_2020**، مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، اسطنبول، (فيفري 2022).

43. مصطفى شلش، **السياسة التركية خلال الحرب الروسية الأوكرانية** ، مركز الدراسات العربية الأوراسية، متاح على الموقع الإلكتروني. www.eurasiaar.org، تم الإطلاع بتاريخ:2023/03/12.

44. مصطفى صلاح، **الدور التركي في إفريقيا ...إقتصاد يحرك السياسة**، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، متاح على الموقع الإلكتروني: https//: www.elhadil.pss.org ، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/11/10.

45. مطهر الصفاري، **الأحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا 2002_2018**، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، تركيا، (جانفي 2018).

46. مهند مصطفى ، **من المواجهة إلى المصالحة :العلاقات التركية _الإسرائيلية بعد فوز اردوغان بولاية ثالثة**، مركز الإمارات للسياسات، الإمارات العربية المتحدة، (جانفي2023).

47. **الموقف التركي من الثورة الليبية**، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (مارس2011).

48. **الموقف التركي من الثورة الليبية**،" **تقدير موقف**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (مارس 2011).

49. ميغان هندو، **الربط بين حماية اللاجئين وتحقيق التنمية** ، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، النمسا، (جانفي 2019).

50. نزار عبد القادر، **إحتمالات التصعيد العسكري بين تركيا واليونان والسيناريوهات المحتملة**، مركز الإمارات للسياسات ،أبوظبي، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.epc.ae/ar،تم الإطلاع بتاريخ: 2023/04/17.

51. وليد عبد الحي، **المنظورالعربي لجدلية العلاقات التركية الإسرائيلية 2002_2020**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، (جانفي 2021).

52. يوسف لطفي، **الدورالروسي في ليبيا التاريخ والمقاربة والسلوك**، منتدى العاصمة للدراسات السياسية المجتمعية في ليبيا، ليبيا، (أفريل 2021).

ب_ باللغة الأجنبية:

1. Ali Bakir, **Mapping the Rise of Turkey's Hard Power**, Part1, New Lines Institute for Strategy and Policy, Istanbul, (May2021).
2. Alper coşkun and Sinan Ülgen, **Political Change and Turkey's Foreign Policy**, Carnegie Endowment For International Peace, Washington, (2022).
3. Alpkan Birelma, **Trade Unions in Turkey 2022,** Fredrich Ebert Stiftung, Istanbul, (May2022).
4. Amnon Aran ans Mustafa Kutlay, **Turkey's Quest for Strategic Autonomy in An Era of Multipolarity**, Policy Center, Istanbul, (February2024).
5. Annette Freyberg inan, Ewan Harrison, Patrick james, "**Rethinking Realism in international Relations",** The Johns Hopkins University Press, United States, (September2009).
6. Archit Dahar, Zuha Noor, Sam Orloff, Andrew Orner, Gabriella Rabito, **The Nato –Turkey Relation Ship : Envisionning Future Prospects Amidst Growing Riftd** , Perry World House, United States, (Spring 2021).
7. Arslan Ayan, **Adding` T´ to BRICS: A NATO Ally IN Transition** E_ International Relations, United Kingdom, (July 2019).
8. Aurelian Denizeau, Mavi vatan , **The Blue Homeland "The Origins , Influenses and Limits Of an Ambitious Doctrine For Turkey** , Policy Center For The New South Etudes de l'ifri, France, (April 2021).

9. Azimzhan Khitakhunov, **Trade between Turkey and Central Asia**, Eurasian Research Institute,Available at : https://www.eurasian-research.org/publication/trade-between-turkey-and-central-asia, Accessed on: 23/08/2023.
10. Azimzhan Khitakhunov, **Trade between Turkey and Central Asia**, Eurasian Research Institute,Available at : https://www.eurasian-research.org/publication/trade-between-turkey-and-central-asia, Accessed on: 23/08/2023.
11. Bahri Yılmaz, **Sino-Turkish Economic Relations: Is Turkey looking West but going East?**, Konrad-Adenauer-Stiftung Turkey, Ankara, (March 2022).
12. Bülent Aras, **Turkish Foreign Policy After July 15**, Policy Center, Istanbul, (February 2017).
13. Cameron G Thies, **Role theory and forign policy**, Available at : www .research gate.net / publication/22895348, Accessed on: 11/02/2023..
14. Caroline Van Rijckeghem, **TURKISH Debt 1990_2002 How Did We Get Here?**, Ekonomik Ve Sosyal Etüdler Vakfi, Istanbul, (December 2004).
15. Eugene Kogan, **Cooperation in The Israel Turkish Defence Industry** , Middle East Series Conflict Studies Research Center, United Kingdom, (September 2005).
16. Genger Özcan, **Turkey: a New Power in the Mediterranean Policy of Zero Problems with the Neighbours,** Institut European de la mediterranée, Spain, (2012).
17. Gulf Research Center, **Overview: Türkiye - GCC Relations,** (March 2023).
18. Harun Alp, Selim Elkdag, **The Role of Monetary Policy in Turkey during the Global Financial Crisis**, "Working Papers", International Monetary Fund,United States, (June2011).
19. Idir Lika , **Vortex of Conflict The Evolving Dynamics of Turkey's In volvement in Lybia,** Seta Analysis, Istanbul, No.66, (Auguest 2020).
20. Ilhan Uzgel ," **Turkey and Mediterranean Imbroglio The story of an aspiring regional power"**, Feriedrich-ebert-stiftung , Beirut, (November 2020).
21. Jalel Harchaoui, **Why Turkey Intervened in Lybia,** Foreign Policy Research Institute, Istanbul, (December 2020).

22. Lukasz Rawdanowwicz, **The 2008_ 2009Crisis in Turkey : Performance, Policy Responses and Challenges for Sustaining the Recovery**, "Working Papers", OECD Economics Department, No . 819, (December 2010).
23. Miriam Dornan, **realist and constructivist approches to anarchy**, university of strathclude , United Kingdom, (august 2011).
24. Mohammed Alrmizan, **Turkish Foreign Policy Central ?Asia in The Era Erdoĝan :The convergence of Pan _Turkish ,Pragmatism and Islamism,** King Faisal Center of Research and Islamic Studies, Riyadh, (May2022).
25. Nebahat Tanrıverdi Yaşar, **Unpacking Turkey's Security Footprint in Africa**,Centre for Applied Turkey Studies, No. 42, (June2022).
26. Pinedo Caro, **Youth employment in Turkey: Structural challenges and impact of the pandemic on Turkish and Syrian youth,** International Labour Organization, Geneva, (May 2022).
27. Sardar Aziz, Erwin Van, Engin Yüksel, **Turkish interventions in its CRU Policy Brief near abroad: The case of the Kurdistan Region of Iraq,** Clingendael Netherlands Institute of International Relations, Netherlands, (March 2022).
28. Sinem Adar, Gunter Sefert, **Turkey's Presidential System after two and Half Years,** German Institute For International and Security Affairs, Centre For Applied Turkey Stadies CATS, Berlin, (April 2021).
29. Toni Alaranta, **Nato's Nordic En largement And Turkey's Réservations**, Finish Institute of International Affairs, Helsinki, (September 2022).
30. Ümit Akacay Ali Riza güngen, **The Making Of Turkey's 2018/2019 Economic Crisis** , Working Papers", Institute Of International Political Economy , Berlin No.120, (2019).

رابعا:القواميس

أ_ باللغة العربية:

1. غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ط1.

2. موسوعة ستانفورد للفلسفة، **الو اقعية في العلاقات الدولية**، كوراب كاربويتش، ترجمة ريم العمري، مجلة حكمة، (سبتمبر2021).

خامسا: الملتقيات والندوات

أ_ باللغة العربية:

1. إبراهيم البيومي غانم، **"أحمد داوود أوغلو وتحولات السياسة التركية تجاه مصر والعالم العربي"** ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث مصر وتركيا وتحقيق الإستقرار في الشرق الأوسط، مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية ، جامعة عين شمس 17 ماي 2010.
2. محمد السيد الزعيم، **أضواء على البحرية الإسلامية العثمانية أضواء على البحرية الإسلامية العثمانية**، "ندوة إتحاد القاهرة"، منشورات إتحاد المؤرخين العرب، (6_8 نوفمبر1993) .

ب_ باللغة الأجنبية:

1. Sayım Yorun, Abdülkadir Şenkal, **Illegal Mobilization of Labour : The Effects of Illegal Migration and Unauthorized Foreign Workers on The Turkish Labour Market**, 5th Asian Regional Congress, Dynamic and Diversity: Employment Relations in the Asian Pacific Region, seoul, June 23_26,2004.

سادسا : يوميات وجر ائد:

أ_ باللغة العربية:

1. عدنان عبد الرزاق، **جناق قلعة تركيا 1915 تركيا تبني أطول جسر معلق في العالم**، يومية العربي الجديد، ع. 2626، بتاريخ 2021/11/09 ،لندن.
2. نشأت الحاج علي، **"تركيا بين علمنة أتاتورك وإسلام أردوغان**، " جريدة الحداثة، اع .193_194، (صيف 2018)

سابعا: الأطروحات والرسائل العلمية:

أ_ باللغة العربية:

1. ريز لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية** (2003_2011) أطروحة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط كلية العلوم الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية ، 2010_2011).
2. ريز لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية** (2003_2011) أطروحة لنيل شهادة الماجستير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط كلية العلوم الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية ، 2010_2011).

3. زينب فريح، **التحول في السياسات الخارجية للدول المغاربية لفترة مابعد الحراك العربي الراهن 2011_2017**، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، (جامعة محمد خيذر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020).

4. سمية رمدوم، **سياسة تركيا الافريقية 2002_2018 بين الفرص والقيود**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية، 2018_2019).

5. عبد الناصر جندلي، **إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004 _2005).

ب_ باللغة الأجنبية:

1. Utkuali Risa Alpaydin, **Soft Power in Turkish Foreign Policy Under The AKP Governments 2002_2009** (Published master thesis, Bilkent University Department of International Relation ,July 2010).

ثامنا: التقارير

أ_ باللغة العربية:

1. أحمد يحي، **من "المطرقة"إلى 15 تموز....كيف نجا أردوغان من محاولات الإنقلاب** " تقرير"، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.alestiklal.net:1563096420 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/11/05.
2. باريش غوضوغان، **إنقلاب ما بعد الحداثة بتركيا ...22 عاما ولم تمح آثاره من الذاكرة**(تقرير) وكالة الأناضول، متاح على الموقع الإلكتروني:https:// www .aa.com.tr/1405154، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/06/24.
3. باسم دباغ، **"العدالة والتنمية" والجيش التركي :إعادة هيكلة عمرها 12 عاما**، "تقرير دولي" متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.alaraby.co.uk، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/10/11.
4. البنك الدولي، **تقديرات أضرار الزلازل في تركيا تتجاوز34 مليا دولار**، مجموعة البنك الدولي" تقرير"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/، تم الإطلاع بتاريخ:2023/05/14.
5. البنك الدولي، **تقديرات أضرار الزلازل في تركيا تتجاوز34 مليا دولار**، مجموعة البنك الدولي" تقرير"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/، تم الإطلاع بتاريخ:2023/05/14.
6. تقرير حالة دولة تركيا 2023، ع.14، (سبتمبر2023)،ص.5، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.asbab.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/10/15.

7. تقرير حالة دولة تركيا 2023، ع.14، (سبتمبر2023)،ص.5، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.asbab.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/10/15.

8. تقرير: تدفق الإستثمارات الصينية إلى تركيا بمعدلات قياسية يعزز توجه أنقرة الأوراسيوي،متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.turkpress.co/node/50806، بتاريخ: 2022/10/04.

9. تقرير: تدفق الإستثمارات الصينية إلى تركيا بمعدلات قياسية يعزز توجه أنقرة الأوراسيوي،متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.turkpress.co/node/50806، بتاريخ: 2022/10/04.

10. **حزب العدالة والتنمية التركي.... 19 عاما من الإستحقاقات والتحديات**، (تقرير) على وكالة الاناضول: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/10/15.

11. خالد التركاوي، رشيد حوراني، عبد العظيم المغربل، **الصناعة العسكرية التركية في 2023 الحصاد والآفاق**، "تقرير"، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، اسطنبول (أفريل 2024).

12. خلف بن عوض العبدلي، **تركيا التأثيروالتأثرفي البعد الجيوسياسي للمنطقة**، "تقرير"، مركز أسبار، السعودية، (ماي 2022).

13. سعيد ندا، **النفوذ التركي في إفريقيا فرص وتحديات**،"تقرير"، أبعاد للدراسات الإستراتيجية، اسطنبول، (مارس 2024)، متاح على الموقع الإلكتروني: ، https//:www.dimension center.net ، تم الإطلاع بتاريخ:2024/04/19.

14. سفارة المملكة العربية السعودية، تركيا والتطورات السياسية في المنطقة،"تقرير" القسم الإعلامي لسفارة المملكة العربية السعودية بجمهورية تركيا ، (ماي 2013).

15. طانجو أوزقايا، أحمد طلبة، **إنقلاب 12 أيلول ...بقعة سوداء في تاريخ الديمقراطية بتركيا**، (تقرير) وكالة أنباء الأناضول، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.aa.com.tr/1971031/2020، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/04/26.

16. محمود علوش، **القوة الصلبة ودورها في سياسة تركيا الخارجية**،"تقرير تحليلي"، أبعاد للدراسات الإستراتيجية، اسطنبول، (أوت 2023).

ب_ باللغة الأجنبية:

1. Center for Middle Eastern Strategic Studies, **Turkey in Africa: The Implementation of the Action Plan and An Evaluation after Fifteen Years**: Center for Middle Eastern Strategic Studies, ORSAM Report No. 124, Turkey, (July 2012).

2. EUROPEAN COMMISSION, **Türkiye 2023 Report,** COMMISSION STAFF WORKING DOCUMENT, Brussels, (August 2023).

3. European Council on refugees and Exiles, **Cessation of Temporary Protection**, Available at: https://www.asylumineurope.org, Accessed on: 23/10/2024.
4. Francesco Siccardi, **Understanding the Energy Drivers of Turkey's Foreign Policy, Carnegie Endowment for International Peace**, Washington (February 2024)
5. Judah Ari Gross, **In First, Turkey Leader's hostility noted as Challenge in annual intel report**,Available at: https://www.timesofisrael.com/in-first-turkey-included-as-threat-in-idfs-annual-intel-assessment, Accessed on :18/05/2022.
6. NGO, Al Haq, **Operation Cast Lead':** A Statistical Analysis, "Report " ,Available at: https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/2021/04/19/gaza-operation-cast-lead-statistical-analysis-1618814229.pdf, Accessed on:12/10/2023.
7. OECD, **Evaluation of Agricultural Policy Reforms in Turkey**, Paris, 2011.
8. Organisation of Islamic Cooperation , **Turkey donates 1.8 Million dollars to the** OIC General Secretariat, Organisation of Islamic Cooperation, Availablt at: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=12989&t_ref=5705, Accessed on: 16/04/2023.
9. **Organisation of the Black Sea Economic Cooperation (BSEC)**, Available at: https://www.bsec-organization.org, Accessed on: 02/04/3023.
10. Republic of Turkey, **Turkey Country Report**, World Water Council Republic of Turkey, 2003.
11. United Nations, Contributions received for 2021 for the United Nations Regular Budget, Available at: https://www.un.org/en/ga/contributions/honourroll_2021.shtml, Accessed on: 15/08/2022.

تاسعا: القوانين والتشريعات

ب_ باللغة الأجنبية:

1. **constitution of the Republic of Turkey (1924),** Available at: https://www.worldstatesmen.org/Turkeyconstitution1924, Accessed: 14/01/2021.
2. The Republic of Turkey, Turkey_ Israel Free Trade Agreement1996, Available at : https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/2455/download , Accessed on:14/08/2022.

عاشرا: المو اقع الإلكترونية

أ_ باللغة العربية:

1. **" سلام في العالم" دور تركيا في المبارات الدولية خلال قرنها الماضي**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.trt arabi.com/explainers/15668771، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/11/31.
2. **10 دول "تتراجع" بعدما هدد أردوغان بطرد سفراءها ....قصة المادة 41 التي منعت أزمة بين تركيا والغرب**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.arabic post.net، تم الإطلاع بتاريخ:2022/10/16.
3. **4 أسباب ....لماذا ترفض تركيا إنضمام فنلندا والسويد للناتو؟**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:www.skynews arabia.com/world/1522728، تم الإطلاع بتاريخ:2022/05/15.
4. إبراهيم علبي، **السويد على أعتاب الناتو بضوء أخضر تركي ما مكاسب أنقرة؟**، ، متاح على الموقع الإلكتروني:
5. **إتفاقية مونترو....أهم بنودها وأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للمضايق البحرية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www .turkpress .co/node/8967، بتاريخ: 2022/06/15.
6. أحمد داود أوغلو، **أحداث "حديقة غيزي "وجهت أكبر ضربة لمسيرة السلام الداخلي**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.turk press.com، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/11/06.
7. **أردوغان يدعو المتظاهرين الذين يحتلون حديقة جيزي في اسطنبول على إخلاءها**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.lana.gov.ly/post.php:24573، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/04/15.
8. إسراء أحمد عبد المجيد، **أزمة ثقة: لماذا يعاني الإقتصاد التركي من معدلات تضخم مرتفعة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www .future.com /ar.ae، تم الإطلاع بتاريخ:2023/09/12.
9. آنا بورشفسكايا، **المصالح الروسية المتنامية في ليبيا**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/msalh-rwsya-almtnamyt-fy-lybya ، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/01/15.
10. **إنقلاب 12 أيلول ...يوم عاشت أنقرة أحلك لياليها واختفت واشنطن بقادة الإنقلاب**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.turk press .co/node 85022، تم الإطلاع بتاريخ:2022/06/23.
11. إيجي توكساباي، دارين بتلر، **أحكام بالسجن المؤبد على قادة محاولة إنقلاب 2016 في تركيا** متاح على الموقع الإلكتروني: https:// : www.venters.com /article/world/2016/ ، تم الإطلاع بتاريخ 2022/08/16.
12. إيلي هيدموس، **ماهي منظومة سامب تي الصاروخية التي تسعى تركيا شراءها**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://asharq.com/politics/20599/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-، تم الإطلاع بتاريخ:2022/09/12.
13. إيمان زواري، **تغيير خرائط الوطن ...تركيا والعودة إلى الوطن الأزرق**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.trtrarabi.com/issues/4486458 :، تم الإطلاع بتاريخ:07.2022/18.

14. **بين معايير كوبنهاغن ومبررات سياسية ....دوافع رفض عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي**، متاح على الموقع الإلكتروني : https//: www.turk press.co /node/100223 ، تم الإطلاع بتاريخ ا: 2023/11/19.

15. **تركيا تغلق 20 قناة إذاعية وتلفزيونية**، متاح على الموقع الإلكتروني: **https: //** www.dw.com /35934221، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/07/12.

16. **تركيا تنتقل من النظام البرلماني إلى الرئاسي** ، متاح على الموقع الإلكتروني: https://ww w.turkpress.co/node/33237 2016، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/04/25.

17. **تركيا:الحرية للسجناء السبعة في قضية إحتجاجات حديقة غيزي**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.amnesty.org/ar/latest/campaigns، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/12/05.

18. **تشيليك: بنية حزب العدالة والتنمية هي من أكبرالبنى التنظيمية المدنية في العالم**، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.turkpress.co، تم الإطلاع بتاريخ 2014/08/04.

19. **التعاون الإنمائي لتركيا: خصائصه العامة وموقعه تجاه الدولة الأقل نموا**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mfa.gov.tr/turkiyenin-kalkinma-isbirligi-ar.ar.mfa تم الإطلاع بتاريخ:2023/09/23.

20. **الجزائر-تركيا: شراكة إقتصادية في تطور مستمر**، وكالة الانباء الجزائرية، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/125831-2022-05-14-18-23-12، تم الإطلاع بتاريخ:2023/04/10.

21. الجمهورية التركية وزارة التجارة، **صناعة الأدوية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.trade.gov.tr/data/5b8fd73013b8761f041feefa/Pharmaceutical%20Industry، بتاريخ: 2022/01/05.

22. **الحكومة التركية تصادق على إغلاق 18 قناة تلفزيونية و3وكالات و23 راديو و45 صحيفة و15مجلة**، متاح على الموقع الإلكتروني :https :// www.alqabs.com/article/143316 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/09/23.

23. **خطوة إستراتيجية في معادلة شرقي المتوسط مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا**، منشورات إدارة الإتصال لرئاسة الجمهورية التركية 2020، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.iletisim.gov.tr/images/uploads/dosyalar/Libya_AR.pdf ، بتاريخ: 2023/11/32.

24. **رسالة بمناسبة يوم الأمم المتحدة 24 أكتوبر،والذكرى الثامنة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة**، رئاسة الجمهورية التركية، متاح على الموقع الإلكتروني: https//:www.eccb.gov.tr/ar/604 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/04/23.

25. رقية مصطفى، **بالذكرى ال 18 لتأسيسه تعرف على أهم الإنجازات الإقتصادية لحزب العدالة والتنمية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://tr.agency/news-53876، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/06/17.

26. رئاسة إدارة الهجرة، **قانون الأجانب والحماية الدولية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://ar.goc.gov.tr/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D، تم الإطلاع بتاريخ:2023/03/13.

27. زهير حمداني، **بحر إيجه والخلاف التركي اليوناني ...توتر على حافة الحرب**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// **www.aljazeera.net/news/long form/22** ، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/01/14.

28. سركيس قصارجيان، **ملف كابلان: ضربة المافيا وأمن أنقرة لوزير الداخلية التركي الجديد**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.analiar.com/arabic/politics:international/turkey/221473، تم الإطلاع بتاريخ: 2024/05/15.

29. سونر چاغايتاي، **موجة الإحتجاجات الإجتماعية المتصاعدة في تركيا**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.washington institute.org، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/07/21.

30. **السياسة الخارجية التركية في عهد أتاتورك "وزارة الخارجية التركية"**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.mfa.gov.tr/ataturk.donemnde_turk، تم الإطلاع بتاريخ :2023/11/14..

31. شيرين جلال معوض ، **قراءة في أدبيات دراسة التغير في السياسة الخارجية**، "دراسة"، متاح على الموقع الإلكتروني: http/cairo .academia .edn/Ali Galal Mouawad ، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/01/01.

32. عبد الحافظ الصاوي، **أزمة الليرة التركية :تحديات ومقترحات**، متاح على الموقع الإلكتروني : https://،www.turkpress.co، تم الإطلاع بتاريخ:2022/08/14.

33. عبد الله قدري، **إتهامات بمحاولة إنقلاب فاشلة وتكثيف التحقيقات ...كواليس ما يحدث في تركيا**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.shourouk news .com/18052524، تم الإطلاع بتاريخ: 2024/09/26.

34. عذاب العزيز الهاشمي، **بداية النهاية في ظل كورونا**، متاح على الموقع الإلكتروني: WWW.HESPRESS.COM https:// ، تم الإطلاع بتاريخ:2023/04/15.

35. **العلاقات التركية مع البلقان**، الجمهورية التركية "وزارة الخارجية"، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mfa.gov.tr/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/08/13.

36. علي صباحي، "**ماذا تعرف عن موصياد وتوصياد ؟ أكبر من مجرد تكتلين اقتصاديين في تركيا** متاح على الموقع الإلكتروني: **https:**//www. alestiklal .net/article/dep/nents 1640462649 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/05/13.

37. **فريق تقصي الحقائق من يزود تركيا بالأسلحة بعد أن توقفت بعض الدول الأوربية عن بيعها** ؟متاح على الموقع الإلكتروني: www/bbc.com/arabic/meadl east=50150956 /10.2019، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/05/20.

38. فؤاد فرحاوي، **التعاون العسكري التركي مع الصين مناورة مع الحلفاء أم مسارات جديدة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.aawsat.com10/2013، تم الإطلاع بتاريخ: **2022/04/12.**

39. القوة الناعمة التركية، **المفهوم ومؤشرات الصعود**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.alestiklal.net/ar/article/dep-news-1587827879، تم الإطلاع بتاريخ 2022/05/02.

40. **الكلمة التي ألقاها السيد"رجب طيب أردوغان" رئيس الجمهورية التركية أمام قادة العالم خلال اجتماعات الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.mfa.gov.tr/cumhurbaskani-erdogan-69، تم الإطلاع بتاريخ:2022/09/08.

41. **كيف نشأ حزب العمال الكردستاني**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.turkpress.co/node/5474، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/04/15.

42. ماهي إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية 7نقاط أساسية، متاح على الموقع الإلكتروني عبر الرابط: www .news .un.org /ar/story/1127587 ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/01/23.

43. محمد إبراهيم خاطر ، **تركيا الناعمة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.turkpress.co/node/101908، تم الإطلاع بتاريخ: 23.07.2024.

44. محمد طوسون، **تركيا عملية أرن الشتاء3 لمكافحة "بي كاكا"**، متاح على الموقع الإلكتروني لوكالة الأناضول التركية: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7 ، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/02/22.

45. محمود سمير، **مادلالات التغييرات الأخيرة في مؤسسات الخارجية التركية؟**، متاح على الموقع: https://www.noonpost.com/24466/ ، تم الإطلاع بتاريخ: 2022/04/14.

46. **مستشار بوتين: الهدف من محاولة الإنقلاب كان تقسيم تركيا ومحوها من الخريطة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www/daily sabah.com /arabic/politics/، تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/04.

47. **مصطفى كمال أتاتورك.....مؤسس الدولة التركية الحديثة وأول رئيس لها**، متاح على الموقع الإلكتروني: https //:www.aljazeera.net/encyclopedia ،تم الإطلاع بتاريخ: 2022/05/14.

48. مصطفى كوكصو، **العلاقات التركية القطرية .....خيار استراتيجي وشراكة مستدامة**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.aljareera.net.cdn.ampproject.org، بتاريخ: 2023/10/02.

49. مقال بفورينبوليسي :**أمريكا خائفة للغاية من عالم متعدد الأقطاب**، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.aljazeera.net/politics/2023/3/8/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-، تم الإطلاع بتاريخ:2023/10/15.

50. منظمة التعاون الإسلامي، جمهورية تركيا وزارة الشؤون الخارجية، متاح على الموقع الإلكتروني:www.mfa.gov.tr/oic.arabic.em/mfa، تم الإطلاع بتاريخ:2023/03/12.

51. نورة الحبسي، **تأثير أزمة "كوفيد19 "على سياسات تركيا الداخلية والخارجية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.trendsresearch.org/ar/insight، تم الإطلاع بتاريخ: 13/ 08/ 2022.

52. **هل سيشن أردوغان حملة على أكبرمؤسسة إعلامية في تركيا**، متاح على الموقع الإلكتروني: https:// www.zamanarabic.com ، تم الإطلاع بتاريخ: 2023/01/23.

53. الرئيس التركي تورغوت أوزال يشرح موقف بلده من حرب الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية،م3،ع5، (شتاء 1991)، ص1.متاحة عبر الموقع:http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx ، تم الإطلاع بتاريخ 2023/04/03.

54.اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.comnec/org تم الإطلاع بتاريخ 2026/04/30.

ب_ باللغة الأجنبية

1. Ayhan Kaya, **The World's Leading Refugee Host**, Turkey Has a Complex Migration History, Available at: https://www.migrationpolicy.org, Accessed on: 10/12/2023.
2. ChidoShaw, Diane Grimsley, **NGOS in International Politics Definition ?types and Advocacy** , Available at https://study.com/learn/lesson/non-governmental-organizations-ngos-as-international-political-actors.html, Accesse:01/12/2023/
3. **Economic Cooperation Organisation (ECO),** Available at: https://eco.int, Accessed on: 13/01/2023.
4. Ecran Karaoç, **ATATURK'S Principles and History of Turkish Revolution II**, Available at : https://acikerisim.gelisim.edu.tr/xmlui/bitstream/handle/11363/1814/Week09_%28ata2-en%29_ Accessed on:10/02/2022.
5. Engin Yusel **,Turey's Approach to Proxy War in The Middle East and North Africa**,Siteweb https:// :www.security and defence P .L /13091660975.
6. Filip Noubel, **Turkey's Uyghur dilemma in the Context of China's Belt and Road Initiative**, Availabla at: https://globalvoices.org/2021/09/24/turkeys-uyghur-dilemma-in-the-context-of-chinas-belt-and-road-initiative, Accessed on : 15/03/2023.
7. Geneva Center For Security Sector Governance, DCAF, **Intelligence,Service:Role and Responsibilities in good security Sector Governance,** Available at: https:/bit,tly/ 3wqffuy , accessed: 28/02/2022.
8. Genevieve Donnellon_May, **Turkey's Growing Influence in Central Asia**, Available at: https://thediplomat.com/2022/10/turkeys-growing-influence-in-central-asia, Accessed on: 10/02/2023.

9. https://www.gisreportsonline.com, Accessed on: 30/4/2024.https://www.gisreportsonline.com, Accessed on: 30/4/2024.
10. Ian O. Lesser, Paul T.Levin, Kadri Taştan, Özgür Ünlühısarcıklı, **Prospects for EU_Türkıye Foreıgn Polıcy Cooperation at a Time of Geopolitical Turbulence**, Available at: https://www.gmfus.org/sites/default/files/2024-04/EU%20Turkiye, Accessed on:18/05/2024.
11. Jelia Gordanic, **Non Governmental Organizations (NGOS) New World: Actors of contemporary international Relations,** Available at: http://repozitorijum.diplomacy.bg.ac.rs/id/eprint/1000, Accessed on: 23/03/2023.
12. **Justice and Development Party**, Available at: https:// www.britanic.com, Accessed on: 23/10/2022.
13. Kali Robinson, **Turkey's growing Foreign Policy Ambitions**, Council Foreign Relation, Available at: https://www.cfr.org, Accessed on:04/08/2023.
14. Kron Technology**, Kron Transforms and Elevates Security Measures for Turkcell, Turkey's Leading Telco Proviser**,Available at : https//:www.Krontech/com, Accessed Accessed: 13/03/2022.
15. Matihieu Rabechault, Anne Chaon, **Turkey Bets on TOGG Give its Car Industry Electric Edge**, Available at : https://techxplore.com/news/2024_05_turkey_togg_car_industry_electric.html, Accessed on :14/07/2024.
16. **Mudros Agreement: Armistice with Turkey (October 30, 1918**), German History in Documents and images, Available at: https://germanhistorydocs.ghi-dc.org/pdf/eng/armistice_turk_eng.pdf, Accessed on: 25/10/2023.
17. Omer Taspinar, Turkey :**The New Model ?**, Available at : https:// www.brookings.edu , Accessed on: 25/05/2022.

18. Rayan Gingeras , **Blue Homeland : The Heated Politics Behind Turkey's New Maritime Strategy** ,(June 2020), Available at: https://www.nps.edu/web/faculty Lasset. publisher, Accessed on: 9/7/2022.
19. Sadik Balkan, Ahmet E. Uysal, Kemal H. Karpat, **Constitution of the Turkish Republic, Ankara 1961**, Available at https://www.anayasa.gen.tr/1961constitution-text.pdf, Accessed:19/03/2022.
20. Sarah Stroup , **NGOS and states in Global Politics** , Available at: https://www.e-ir.info/2020/08/03/ngos-and-states-in-global-politics-a-brief-review, Accessed on: 14/01/2022, 14:45.
21. Sinan Ülgen, **Tükiye and Russia : An Unequel Partnership**, Carnegie Endowment for International Peace, Available at: https://carnegieendowment.org/research/2024/10/turkiye-and-russia-an-unequal-partnership?lang=en, Accessed on: 10/10/2021.
22. Soner Cagaptay, **Unpacking Turkey's Non_Binary Ukraine War Policy**, Policy Analysis, Available at: https://www.washingtoninstitute.org. Accessed on:32/10/2023.
23. Steven A.Cook, **Where Turkey Stands on the Russia_Ukraine War**, Available at: https:// www.cfr.org.
24. Teressa Nogueira Pinto, **Turkey's Push for Influence in Africa is Working**, Available at: ,
25. Teressa Nogueira Pinto, **Turkey's Push for Influence in Africa is Working**, Available at: ,
26. **Turkey –Nato Together For Peace and SecuritynSince 60 Years,** Availabla at Republic Of Türkiye, Ministry Of Foreign Affairs https://www.mfa.gov.tr/turkey-nato-together-for-peace-and-security-since60-years.en.mfa, Accessed on:27/10/02/2023.
27. **Turkey Tourism Statistics, Available at: https://roadgenius.com/statistics/tourism/turkey, Accessed on : 12/08/2024.**
28. Turkey's PM Erdogan Urges Col Muammar Gaddafi to Quit, Available at: https://www.bbc.com/news/world-europe-13265825, Accessed on:12/03/2022.
29. **Türkiye Domestic Arms Industry**, Available at: https://www.globaldecurity.org, Accessed on: 14/10/2023.

30. **Turkiye_Africa Relation**, Republic of Turkiye Ministry of Foreign Affairs,Available at : https://www.mfa.gov.tr/turkiye-africa-relations.en.mfa#:~:text=T%C3%BCrkiye%20attaches%20importance%20to%20opening,to%2044%20as%20of%20202, Accessed on:11/07/2023.
31. Üstün Ergüder , **Civil Society in Turkey: AN ERA OF TRANSITION: AN ERA OF Transition**, Available at: https://www.civicus.org/media/CSI_Turkey_Executive_Summary.pdf, Acczssed on:14/03/2023.
32. Yasir Atalan, **What Role Can Turkey Play in Ukraine Negotiations ?,** Available at:https://www.csis.org, Accessed on: 28/12/2024.
33. Yörük Işık, Turkey, **Walking the Tightrope between NATO, Russia, and Ukraine Three questions to Yörük Işık**, Available at: https: www.institutemontaigne.org, Accessed on:04/01/2023.
34. Zeyneb Dierks, **Population of Turkey 2010_2023**, Available at: https://www.statista.com/statistics/899083/turkey-population-by-gender, Accessed: 10/02L2024.

الفهـــارس

الفهرس العام

الإهداء.....

شـــــكروعرفان..... Erreur ! Signet non défini.

خطة الدراسة.....ت

مقدمة..... خ

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة..... 1_83

المبحث الأول : ماهية السياسة الخارجية..... 2

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية وسماتها..... 2

أولا_ تعريف السياسة الخارجية..... 2

1_السياسة الخارجية باعتبارها نشاط خارجي..... 3

2_السياسة الخارجية كأفعال وردود أفعال 4

3_السياسة الخارجية باعتبارها برنامج 5

4_السياسة الخارجية باعتبارها أهداف 5

5_السياسة الخارجية باعتبارها فن..... 6

6_ السياسة الخارجية من خلال صانع القرار 6

ثانيا: مميزات السياسة الخارجية 7

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية و أبعادها 8

أولا :محددات السياسة الخارجية 8

1_المحددات الداخلية..... 8

أ_المحددات الجغر افية والسكانية..... 8

ب_ المحددات الاقتصادية..... 11

ج_ المحددات السياسية 11

د _المحددات العسكرية 13

2_ المحددات السيكولوجية..... 13

3 - المحددات الخارجية 14

أ_ النسق الدولي 14

ب_المسافة الدولية 15

ج_التفاعلات الدولية 15

د_الموقف الدولي 16

ثانيا: الأبعاد العامة والمحددة للسياسة الخارجية 16

1_ البعد العام للسياسة الخارجية..... 16

2_البعد المحدد في السياسة الخارجية 16

المطلب الثالث: وسائل السياسة الخارجية وأهدافها 16

أولا: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية..... 16

1_الدبلوماسية 17

2_الوسائل العسكرية 17

3-الوسائل الإقتصادية 17

4-الوسائل الإستخباراتية 18

5_الدعاية..... 18

ثانيا : أهداف السياسة الخارجية..... 18

المبحث الثاني : النظريات الكلية المفسرة للسياسة الخارجية 19

المطلب الأول: النظرية الو اقعية 19

أولا: الو اقعية الكلاسيكية 20

1_ مبادئ الفكر الو اقعي الكلاسيكي حسب "هانز مورغنتو" "Hanz Morgenthau " : 20

2_مسلمات الو اقعية الكلاسيكية 21

أ__القوة 21

ب_المصلحة القومية 21

ج_توازن القوى 22

ثانيا : الو اقعية الجديدة " البنيوية"..... 22

1_المسلمات الفكرية للو اقعية الجديدة أو مايطلق عليها بالو اقعية البنيوية 24

أ_بنية النظام الدولي هي المحدد الرئيس لسلوك الدولة 24

ب_القوة..... 24

ج_دخول الدول في حروب وصراعات بسب الفوضى 24

د_توازن القوى 24

هـ_عقلانية الدول..... 25

و_الأمن 25

2_ الو اقعية الدفاعية 25

3_ الو اقعية الهجومية 26

ثالثا: الو اقعية الكلاسيكية الجديدة..... 27

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية 28

أولا : نشأة وتطور النظرية اللبرالية..... 28

ثانيا: فرضيات النظرية اللبرالية..... 29

ثالثا: أفكار اللبرالية وصورها 30
1 _ المفاهيم الأساسية للبرالية 30
أ_نشر الديمقراطية وتحقيق السلام الديمقراطي 30
ب_الأمن الجماعي 31
ج_الإعتماد المتبادل 31
د_التكامل الدولي 32
رابعا : صور اللبرالية 32
1_اللبرالية المثالية 33
2_اللبرالية الدولية 33
3_ اللبرالية المؤسساتية 34
المطلب الثالث: النظرية البنائية 36
أولا: مسلمات النظرية البنائية 37
1_ الهوية 37
2_المصالح 38
ثانيا: القوة والفوضى حسب المنظور البنائي 38
1_ القوة 38
2_ الفوضى 39
ثالثا: فرضيات البنائية 40
المبحث الثالث: النظريات الجزئية و تفسير السياسة الخارجية 41
المطلب الأول: نموذجي ريتشارد سنايدر وغراهام أليسون لتفسير صناعة القرار 42
أولا: نموذج "ريتشارد سنايدر" 42

1_العوامل المؤثرة في صنع القرار الخارجي حسب "ريتشارد سنايدر" 43
أ_البيئة الداخلية 43
ب_ البيئة الخارجية..... 43
ج_ الوحدة التنظيمية لاتخاذ القرار (الجهاز السياسي) 44
ثانيا: نماذج "غراهام أليسون" لصنع القرار 46
1_نموذج الفاعل العقلاني 46
2_ نموذج السياسة البيروقراطية 47
3_ نموذج العملية التنظيمية..... 48
المطلب الثاني: نظرية الدور في السياسة الخارجية 49
أولا: تعريف الدور 49
ثانيا : مضامين الدور ومراحله..... 50
1_ مضامين الدور 50
2_ مراحل الدور 51
ثالثا: خصائص الدور..... 51
رابعا: أدوار الدولة في النظام الدولي..... 51
المطلب الثالث: نماذج التغير والإستمرار في السياسة الخارجية 52
أولا : التغير في السياسة الخارجية 52
1_ تعريف التغير..... 52
2_ مستويات التغير 53
أ_ الدراسة التي قام بها " جيريل روزاتي"" Jerel ROSATI" 53
ب_ التغير حسب "كاليفي جيه هولستي"" Kalevi .j Holsti" 54

ج_ التغير حسب "شارلز هيرمان""Charles F. Hermann " 54

د_ التغير حسب" كييل جولدمان "Kjell Goldmann" 55

هـ_التغير عند "روبرت بوتنام"" Robert D Putnam" و"روبرت روثستاين"" Robert Rothstein " 56

3_مصادر التغير في السياسة الخارجية..... 56

أ__المصادر الداخلية..... 56

ب__ المصادر الخارجية 56

ثانيا: مثبتات السياسة الخارجية 57

ثالثا: عوامل التغير والإستمرارية في السياسة الخارجية..... 58

المبحث الرابع: النظام الدولي وتأثير تحولاته على السياسة الخارجية" مقاربة نظرية" 59

المطلب الأول: تعريف النظام الدولي 59

أولا: تعريف النظام الدولي وتطوره..... 59

1_ تعريف النظام الدولي..... 59

2_ تطور النظام الدولي 60

أ_المرحلة الأولى (1648_1914) 60

ب_المرحلة الثانية: النظام الدولي في ظل نظرية الامن الجماعي:(1918_1991)..... 61

ج_النظام الدولي الجديد (1991_إلى يومنا هذا) 61

ثانيا: خصائص النظام الدولي 64

المطلب الثاني: بنية النظام الدولي 65

أولا: فواعل النظام الدولي..... 65

1_ اللاعبون الأساسيون 65

أ_الدولة 65

ب_ المنظمات الدولية..... 66
2_ اللاعبون الثانويون..... 67
أ_ المنظمات غير الحكومية 67
ب_ الشركات متعددة الجنسيات 68
ج_الأقليات 68
د_ الحركات التحررية 68
هـ_الجماعات الإرهابية 69
ثانيا: أشكال ووظائف النظام الدولي 69
1_ أشكال النظم الدولية 69
أ_ نظام توازن القوى..... 69
ب _النظام القطبي المتشدد"المتحكم"..... 69
ج_النظام القطبي غير المتشدد"المرن" أو الفضفاض 69
د_ النظام العالمي 69
هـ_النظام الهيراركي الموجه وغير الموجه 70
و_ نظام نقض الوحدة 70
ز_ النماذج الو اقعية للنظام الدولي 70
_ نموذج الأحادية القطبية..... 70
_ نظام متعدد الأقطاب 71
_ اللاقطبية 73
2_ وظائف النظام الدولي 73
المطلب الثالث: تحولات النظام الدولي و أثرها على مسار السياسة الخارجية..... 75

أولا: التحول على مستوى المفاهيم 75

1_ مفهوم القوة..... 75

أ_ القوة الصلبة 76

ب_ القوة الناعمة 77

ج_ القوة الذكية..... 78

2_الأمن 78

3__ السيادة 80

ثانيا:التغيير القيمي و أثره على الو اقع الدولي 81

الفصل الثاني:أبعاد السياسة الخارجية التركية بين المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية(2002_2023).....84 _157

المبحث الأول: المرتكزات الداخلية للسياسة الخارجية التركية 85

المطلب الاول : المقومات الثابتة المؤثرة في السياسة الخارجية التركية..... 85

أولا:العامل الجغرافي..... 85

1_ الخصائص الطبيعية..... 86

2_ الخصائص البشرية 87

ثانيا:العامل الديني "الإديولوجي" 89

المطلب الثاني: المحددات المتغيرة المؤثرة في السياسة الخارجية التركية 90

أولا:المحددات السياسية 90

1_ المصادر السياسية الرئيسة لصنع القرار 90

أ__ السلطة التنفيذية..... 91

ب_السلطة التشريعية 92

ج_ السلطة القضائية 92
2_ المصادر الثانوية لصنع القرار 93
أ_ الأحزاب السياسية 93
ب_ جماعات المصالح 95
ج_ الحركات الدينية 98
د_المجتمع المدني والرأي العام 99
هـ_ وسائل الإعلام 100
ثانيا:المحددات الإقتصادية 100
ثالثا: المحدات العسكرية 104
1_ العقيدة العسكرية التركية 105
2_ القوات الدفاعية 106
أ_ القوات البرية 106
ب_ القوات البحرية 106
ج_ القوات الجوية 106
د_قوات الجندرمة 107
هـ_أجهزة الإستخبارات التركية 107
3_ الصناعات الدفاعية 108
المطلب الثالث: المقومات الشخصية ودورها في التأثير على السياسة الخارجية التركية 111
أولا: "رجب طيب أردوغان" 111
ثانيا:"أحمد داوود أوغلو" 113
المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية كمحدد للسياسة الخارجية التركية 114

المطلب الأول: تركيا وعلاقاتها مع الدول العربية 114
أولا: تركيا واختبار الثورة السورية 115
1_ القضايا الخلافية بين البلدين 115
أ_ لواء إسكندرونة 115
ب_ قضية المياه 116
ج_ قضية الأكراد 117
2_العلاقات التركية السورية قبل وبعد الربيع العربي 118
أ_ العلاقات الودية من (2002_2010) 118
ب_ تأزم العلاقات (2011 _2023) 118
ثانيا: تركيا في ليبيا حماية المصالح بالقوة 119
ثالثا: تركيا ومصر علاقات الشد والجذب 124
1_ مرحلة ماقبل الثورة المصرية من 2002_2010 124
2_ مرحلة مابعد الثورة المصرية من 2011_ 2023 125
رابعا: العلاقات التركية العراقية 125
خامسا:العلاقات التركية الخليجية بين التعاون والصراع 127
المطلب الثاني:تركيا ودورها في الدائرة الإقليمية الشرق أوسطية غير العربية 129
أولا:العلاقات التركية الإيرانية عقدة النفوذ الإقليمي والزعامة 129
ثانيا:تركيا بين الإعتراف بفلسطين والتعاون مع الكيان الإسرائيلي 131
المطلب الثالث: تركيا وجوارها الإقليمي في آسيا الوسطى، القوقازودول البلقان 135
أولا: تركيا و عقيدة الأخ الأكبر مع دول آسيا الوسطى والقوقاز 135
ثانيا: تركيا ودول البلقان 136

المبحث الثالث: إنعكاسات البيئة الدولية على مسار السياسة الخارجية التركية..... 137
المطلب الأول: التحالف والخلاف في العلاقات التركية الأمريكية 137
أولا: مظاهر التحالف 137
ثانيا: القضايا الخلافية 138
المطلب الثاني: نحو تعزيز الدور التركي في آسيا وتوسيع نفوذها في إفريقيا..... 139
أولا: التقارب والتنافس في العلاقات التركية الروسية 139
ثانيا: العلاقات التركية الصينية..... 142
ثالثا:الإنفتاح التركي على إفريقيا 144
المطلب الثالث: موقع تركيا ضمن الشراكات والتحالفات الإقليمية والدولية..... 146
أولا: تركيا بين العضوية المؤجلة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي 146
ثانيا: دور تركيا في حلف الناتو وإلتزاماته نحوها 149
ثالثا: عضوية تركيا في المنظمات الدولية والإقليمية..... 152
1_ عضوية تركيا في الأمم المتحدة:..... 152
2_ تركيا ومنظمة التعاون الإسلامي 154
3_ منظمة التعاون الإقتصادي(ECO) 155
4_عضوية تركيا في منظمة التعاون الإقتصادي لدول حوض البحر الأسودBSEC 156
5_ تركيا ومنظمة G20..... 156
6_منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD..... 157

الفصل الثالث: مضامين الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية (2002_2023) .....231_1568

المبحث الأول :السياق التاريخي للسياسة الخارجية التركية..... 161

المطلب الأول: ملامح السياسة الخارجية التركية قبل وبعد سنة 2002..... 161

أولا: السياسة الخارجية التركية قبل 2002..... 161

ثانيا :السياسة الخارجية التركية منذ 2002 165

المطلب الثاني ثو ابت وأولويات السياسة الخارجية التركية تاريخيا 166

أولا:المبادىء الثابتة في السياسة الخارجية التركية 166

1_العلمانية..... 166

2_ القومية..... 166

3_ الجمهورية..... 167

4_ الدعم التركي الأذربيجاني وقبرص التركية..... 167

5_القضايا والنزاعات البحرية 168

6_ قضية الأكراد 169

7_السياسة الأمنية تجاه التنظيمات الإرهابية..... 169

8_ السعي إلى تطوير الصناعات الدفاعية..... 169

9_الإرتباط مع الدول الغربية ضمن حلف الناتو..... 170

10_مواصلة الجهود للعضوية في الإتحاد الأوروبي 170

11_ تعظيم شخصية" مصطفى كمال" الملقب بأتاتورك..... 171

12_ حماية المصالح القومية لتركيا خارج الحدود 171

13_ الحفاظ على نفوذها ودورها الإقليمي..... 171

14_الحفاظ على أمن تركيا عبر الحدود البرية والمعابر المائية 172

ثانيا : أولويات السياسة الخارجية التركية 173

المبحث الثاني توجهات السياسة الخارجية التركية وفق إيديولوجية حزب العدالة والتنمية 177

المطلب الأول: المرجعيات الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية التركية من منظور حزب العدالة والتنمية. 178

أولا :حزب العدالة والتنمية الإديولوجية و ا لنشأة..... 178

ثانيا: الأطر النظرية والفكرية التركية للسياسة الخارجية التركية 184

1 نظرية التحول الحضاري 185

2_ نظرية العمق الإستراتيجي 186

3_ نظرية العثمانية الجديدة..... 187

المطلب الثاني دور حزب العدالة والتنمية في إعادة صياغة مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية 189

أولا: المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية التركية 189

1_ التوازن السليم بين الحرية والأمن 189

2_ مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار 190

3_ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار..... 190

4_ مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد 190

5_ الدبلوماسية المتناغمة..... 191

6_ أسلوب دبلوماسي جديد 191

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية التركية..... 192

1_ الإنسجام الداخلي 193

2_ إعادة التموقع دوليا و إقليميا 193

المبحث الثالث : مراحل التغير في السياسة الخارجية التركية (2002_2023) 200

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية ضمن الدبلوماسية والقوة الناعمة (2002_2010) 201

أولا : دو افع تبنّي أنموذج القوة الناعمة 201

ثانيا: تجليات إنتهاج القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية 205

المطلب الثاني: مراجعة إستر اتيجيات السياسة الخارجية التركية في إطار القوة الصلبة والذكية (2011_2023) 210

أولا: تكييف إستر اتيجية سلام في الوطن سلام في العالم 210

ثانيا: إستر اتيجية القوة الخشنة والذكية ..... Erreur ! Signet non défini.

1_ إستر اتيجية الوطن الأزرق 218

2_ إستر اتيجية القوة الذكية 224

الفصل الر ابع: تقييم السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية واستشراف مستقبلها.....232_305

المبحث الأول: تفاعل السياسة الخارجية التركية مع المتغيرات الدولية الراهنة والتحديات الداخلية والخارجية 234

المطلب الأول: تكيف السياسة الخارجية التركية مع المتغيرات الدولية الراهنة 235

أولا :المتغيرات النسقية 235

1_تغيربنية النظام الدولي 235

2_العولمة 237

أ_ البعد الإقتصادي 238

ب_البعد السياسي 239

ج_البعد الثقافي والإجتماعي 240

د_البعد التكنولوجي 240

ثانيا : المتغيرات السياسية والأمنية 241

1_ الإرهـــاب 241

2_ تنامي النزاعات المسلحة في الدول الإفريقية 242

3_ الهجرة غير الشرعية 244

4_الحرب الروسية الأوكرانية 245

5_ توسيع حلف الناتو 247

ثالثا: المتغيرات الإقتصادية 248

1_ الأزمات المالية العالمية..... 248

2_ إكتشاف مصادر الطاقة والتكالب عليها 250

3_ظهور القوى الصاعدة 252

رابعا: المتغيرات الصحية والبيئية 252

1_ جائحة كوفيد 19..... 252

2_ المشاكل البيئية 254

المطلب الثاني: تحول السياسة الخارجية التركية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية 255

أولا:التحديات الداخلية..... 256

1_ التحديات السياسية 256

2_التحديات الإقتصادية..... 259

3_التحديات الأمنية 262

أ_ أحداث جيزي بارك 262

ب_ العمليات الإرهابية لمنظمة أرجنكون ومنظمة كابلانلار"النمور" 264

ج_منظمة أرجنكون..... 265

د_ منظمة المطرقة..... 266

هـ_إنقلاب 2016 268

ثانيا: التحديات الإقليمية 274

1_ تداعيات الربيع العربي على مبدأ تصفير المشاكل..... 275

2_ الأكراد 278

3_تدفق اللاجئين السوريين..... 283

4_ الصراع التركي الإيراني 286

ثالثا: التحديات الدولية..... 286

1_ طبيعة النظام الدولي 286

2_ الصراع مع القوى الكبرى..... 286

3_مماطلة الإتحاد الأوروبي في قبول عضوية تركيا..... 288

المبحث الثاني:إنجازات السياسة الخارجية التركية ورهاناتها المستقبلية..... 289

المطلب الأول: الإنجازات الكبرى للسياسة الخارجية التركية 289

أولا: إحياء الفكر الحضاري كأساس للإصلاح السياسي والنهوض الإقتصادي 289

ثانيا :أدوار تركيا إقليميا ودوليا 293

المطلب الثاني: رهانات السياسة الخارجية التركية بين القيود والفرص..... 296

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية التركية في ظل التحديات الدولية الراهنة..... 299

المطلب الأول: سيناريو التهدئة و المرونة في التعامل مع التوترات..... 299

أولا:الوساطة في الأزمات لاستمالة الحلفاء والخصوم 299

ثانيا: تغيير موقعها في النظام الدولي ضمن التحالفات المرنة..... 302

المطلب الثاني: سيناريو التصعيد و استخدام القوة الصلبة 302

أولا: إستمرار ملاحقة المنظمات الإرهابية داخل وخارج الحدود 303

ثانيا: تكثيف التحالف مع الشرق لتطوير المنظومة الدفاعية 303

المطلب الثالث: سيناريو التكيف مع الوضع الراهن وفق المتطلبات البراغماتية..... 304

أولا: تحسين العلاقات مع القوى الكبرى 304

ثانيا: مواصلة سياسة الشد والجذب 305

خـــــاتـــــمـــــة 306

المـــــــراجـــــع 315

فهرس الأشكال

الشكل رقم 1 : منحنى بياني يوضح صادرات تركيا في مجال الدفاع من 2003_2017..... 215
الشكل رقم 2:: خريطة توضح حدود المناطق التركية الإقتصادية الخالصة المتقاطعة في شرق البحر الأبيض المتوسط..... 222
الشكل رقم3 : خريطة توضح حدود ومساحة الوطن الأزرق لتركيا..... 224
الشكل رقم4 : خريطة تبين المواقع العسكرية التركية في سوريا غلى غاية منتصف 2023..... 229
الشكل رقم5 : أعمدة بيانية توضح المساعدات الإنسانية التركية(2005_ 2016) مليون دولار..... 231
الشكل رقم7 : خريطة توضح شبكة الطاقة التركية..... 251
الشكل رقم 6: أعمدة بيانية تمثل عدد السياح الوافدين لتركيا من 2017_2023..... 253
الشكل رقم8 : منحنى بياني يوضح معدلات البطالة في تركيا من سنة 1999 إلى غاية سنة 2023 261
الشكل رقم9 : خريطة توضح عدد وتوزع اللاجئين السوريين في تركيا..... 285

فهرس الجداول

الجدول رقم1 : يوضح ميزانية الوزارات التركية لسنة 2019.....217
الجدول رقم 2: يبين الإستحقاقات الإنتخابية لحزب العدالة والتنمية من 2002 _2023.....258
الجدول رقم3 : يوضح نسبة إستيراد تركيا الغاز من 2015 _2019. 298

الملخص:

إن أطروحة " الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية التركية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"، تحلل تأثير المتغيرات الدولية الراهنة والناجمة عن إفرازات النظام الدولي الجديد، على السياسة الخارجية التركية في الفترة الزمنية الممتدة من 2002 إلى 2023، وذلك منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في سنة 2002. ومن هذا المنطلق، يمكن تحديد المشكلة البحثية لهذه الدراسة.

تهدف هذه الدراسة كذلك إلى إبراز عوامل الثبات والتحول التي عرفتها السياسة الخارجية التركية وعلاقتها بالتحولات الدولية الراهنة التي أدت إلى التغيير في العديد من المفاهيم والقضايا، الأمر الذي دفع تركيا إلى إجراء بعض التعديلات على مستوى المبادئ والأهداف في سياستها الخارجية.

وعليه وبعد التحليل، توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الدولية الراهنة، التي حدثت في ظل فوضوية النظام الدولي، قد أفرزت تحديات ورهانات امتدت آثارها إقليميا وداخليا، وبالتالي كان لها الأثر على مدركات صانع القرار التركي وجعلته يستجيب لها بإحداث تغييرات تكيفية تكتيكية على السياسة الخارجية التركية للوصول إلى سياسة خارجية عقلانية وتحقيق مكاسب أكثر وبأقل التكاليف.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، تركيا، المتغيرات الدولية، الإستمرارية، التغير.

Abstract:

This study" Continuity and change in Turkish Foreign Policy in light of current international changes ", analyses the impact of current international changes resulting from the new international order, on Turkish Foreign Policy during the period 2002-2023, since the Justice and Development Party (AKP) came to power in 2002. From that point of view, the research problem of this study can be identified.

This study aims also to highlight the factors of continuity and change in Turkish Foreign Policy and its relation with current international transformations, which have led to shifts in many concepts and issues. This prompted Turkey to introduce certain adjustments in the level of principles and objectives of its foreign policy.

Accordingly and after analysis, the study concluded that current international transformations, which occurred amid the anarchic nature of the international system, have created challenges and stakes whose effects extended both regionally and internally. Thus, the perceptions of Turkish

decision-makers have been influenced, by making tactical adaptive changes to Turkish Foreign Policy in order to achieve a rational foreign policy and gain more benefits at the lowest possible costs.

Keywords: Foreign Policy, Turkıye, international changes, Continuity, change.

Résumé :

Cette étude "La Continuité et l'évolution de la politique étrangère de le Turqie à la lumière des changements internationaux actuels" analyse l'impact des évolutions internationales actuelles découlant du nouvel ordre mondial, sur la Politique Etrangère de la Turquie entre 2002 et 2023, période marquée par l'arrivée au pouvoir du Parti de la Justice et du Développement (AKP) en 2002. C'est dans cette perspective que se pose la problématique de cette recherche.

Elle vise également à mettre en lumière les dynamiques de stabilité et de changement de la Politique Etrangère Turque ainsi que son interaction avec les évolutions internationales actuelles. Ces mutations ont entraîné des changements dans plusieurs concepts et enjeux, dans la mesure où la Turquie a dû procéder à certains ajustements au niveau des principes et objectifs de sa politique étrangère.

A cet égard, cette étude a révélé que les évolutions internationales actuelles, survenues dans le contexte de l'anarchie du système international, ont exercé une influence significative dans les défis et les enjeux dont elles pourraient avoir. Ces évolutions qui ont eu des répercussions tant sur le plan régional qu'interne, ont amené les décideurs turcs à changer de perceptions et a faire des ajustements d'adaptation et de tactiques dans sa politique étrangère. Le but est d'instaurer une politique étrangère rationnelle pour maximiser les bénéfices tout en minimisant les coûts.

Mots Clés : Politique Etrangère, Turquie, Changements Internationaux, Continuité, Changement.